

صورة ما كتبه عين العلم والذراية ميونخ الحكم والرواية الفاضلة

نقطتين الخبير المولوي معين الدين امه الله الله الله الله الله الله
الحمد لله

ان نفسنا يشاق اية نفوس الناس من ايجان والطف ما تله وباستماع آذان الاولاد
من جعل علم الميزان آله البيان وصيغته سببا للعلية على الخصم بالبرهان وشكر
من خلق الانسان على الدنيا وخص للمؤمنين الدخول في غرف ايجان فسيحان من صيرة
منطق سلكا للعلوم بحكيم ومفاحا يفتح الدقائق العقلية وان فضل ما تيزن به الزبر والكتب
واجمعي ما يوشح به الذخائر والخطب عقيب المحامد للرب بخليل تتخلف الصلوات المتتالية الى
بيته ايل وهدايا التحات المتواليه الى نبية الكريم الخطاب بانك تعلق خلق عظيم وادعجز
باتيان اوق فصيح الفصحاء من اعراب العرب وآله واصحابه الذين طلع بهم نجوم الالهة
لاسيم به الاركان اسس بهم ركن الدين الايمان وبعد فلما كان الكتاب السليم
في غاية المساء ونهاية اللطافة حتى صار بين المتون كاشمس من النجوم للفضل المحقق
والعالم المدقق محب البهاري غفر له البكاء ثم شرع للعالم العلامة والتحرير الفيرما
القاضي محمد مبارك غفر له تعا وتبارك مشتهر ابراهيم الشروح غاية الاشتهار كاشمس على
رابعة النهار حاويا لقواعد المتقين محيطا لفوائد المتأخرين ولكن كان في الاغلاق
بحيث صار مطروحا بين العلماء ومعركة الاراء بين الفضلاء وتضييق به القرائح الذكية بتسلي

وسيل الى حله الطباع البلية وكان الى ان خيانه تحت الاستار مستوره ولم يكن قلبه في
بركه سروره ولم يات احد ما يسير للصواب ويسير القشر عن اللباب وعقول العقلاء عيون
مطالبيه العاليه محرومه وعرائس سراده العاليه تحت عجاب محجوبه قنصف ما من القبله تير البغايا
ماهر كل العلوم بهومن العلما كالقمر بين النجوم مقدم ام و بالبحر مقام اذ كيار الدهر مر كز العالمة
مرجع الماهرين اجمعين المحقق والتحرير المدقق الماهر العريف صاحب تصنيف والتأليف
السابق في ميدان الفنون كلها اسامح في سجاد العلوم عليها تحريره العايط رب الشكران
القارى قص السبحان المجلى في مضارب فصاح الفارس ميدان البراءة ذو نفس الذكيه صاحب
القوة القدسيه المؤيد بالتأييد الازلي مولانا ركن الدين ابو البركات بنهالير كوترا
سلمه الله وصانه عن الشرائع والى المجلى تعلقات عجيبه وحاشية غريبه على هذا الشرح
سلمها الله عن البحر والطرح موضوعه متعلقه كاشفه لمكنوناته مبينه رموزاته مشرته لكتفاته
تخذه عن المفتاح بالافتاح وبعده عن المصباح بالاصباح جامع للسائل منغية عن الكتب والرسائل
محتوية لا قوال المتقدمين محرزة لاراء الماخزين حل مضامينها بذكر لا يدركها قبل عقل ولا فكر
يتلأأ من الفاظها كواكب الفنون وتجرى من مبانيها عيون اللغون تشجع العاود
على اعضان ثباتها وترسم الاطيار على اشجار افانها كم قيا من الفاظ رشيقة ومعان فقيه
سواد حروفها بجمل سواد الحور العين وبياض من سطور ما يذب النور عن جهة بحرين شعر كراخ في نجاج
او كروج سرش في جسم مقدل المراج فلا يدري اى خيرات حسان ام اليا قوت المرجان
ام حور مقصورات في انجم لم يطيشهن النسر قلبه ولا جان فوجبت النظر الى الفاظها العاليه وشاه

العاليه و جدتها مملوئه من الدرر والعرائد و مشحونه بانهجها و انوارها و حياضها التي تترعت للشاربين و زينا
 تشر الى نظرين و لقيت منها عرائس تدقيقا تنكشف بها اصداف الازمان و نفائس تحقيقات
 تصني بها الازمان و اطلعت على النكات الدقيقة و عثرت على الفقرات العجيبة لا يدركها
 يدية ابداء الطلاب تجلو بها اراء اولي الالباب ام يدور لامعه لابل شمس طالعه كتابه
 من نجوم الدجى و اصنور من الشمس في اضحى و لم لا يكون هذا البيان بهن الرتبة الشان
 قد افاد الخري العلام و البحر لطلطم المنطق الماهر و اسجاب الماطر بدر سماء التدقيق
 حامل عرش التحقيق مستند فضلا و الدوران استاذ علماء الزمان ليس في العلم المنقول
 شيله و لا في العلم المنقول عديله صانه اسد عن حسد الحاسدين و حفظه من عين المعاندين
 هذا و آخره و عونا ان الحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أحمد إلى أبي عبد الله عليه السلام

على طبع هذا الكلام بحسب الكاشف للمرمر بنحو الحاشي المتعلقة على شرح الحاشي كما سماها



من مقدم كل المعنى في مقام الفحول العرس المعنى إلى البركات المولوي تآب على إبداء فضيلة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده



اعلم اولاً ان اشرح التحرير قد افاد في الحاشية كيفية تصنيف هذا الشرح بقوله قد شرحت تاليفه في
اوان التحصيل ولما فرغت من شرح القياس الاقتراني لم يسأعني الذمير على اتمامه حتى باجرت من اوان
الى بلدة واهلي التحصيل المعاش ولم يتيسر لي اختتامه بمصادقه الاحداث حتى مضت ستة عشر شهرا
ثم انتدبت الى مرايعة الامير الاكبر النواب شريعة اسد خان بهادر وطلعت بها قلبي فحتمت بفضل من الله
تعالى في عهد سلطنة محمد شاه روشن اختر في بلدة واهلي وقد مضت من الهجرة السنوية مائة الف
ثلاث واربعون سنة في سابع ربيع الاول يوم خميس وكان ابتداءه في عصر سلطنة
محمد اوزبك زيب عالمگير بادشاه غازي عظمه اسد تعالى الى وله بجميع المومنين والمومنات
تم كلامه بلفظه وثمانيا ان الحمد لما كان عبارة عن بظواهر الصفات الكمالية وتبيين التشرهات
الجلالية لا عن خصوص مادة الحمد فحسب حكمة كتابة بقوله سبحانه اني تنزيها لك قوله اللهم
اي يا الله هذا اصله عند اهل البصرة ثم حذف حرف السين وحوضت عنه لميم شدة
لان لميم من حروف الغنة والياء الساكنة تقرب مخارجها من الخشوم كانه يحصل منها الصوت فيه
ولما كان المطروح حرفين فعوض عنهما بالميم وكلوا احد منهما ساكن للمبار على اسكون ثم
لميم الثانية لما تقرر في العلم بحزني ان التقارب كنين بوجوب التخمير مفتحة مخفها هي

الخلق خلقهم وبرزهم في اصراع فطر باسحق أفريدن واما زكرون ومنه فاطر السموات والارض والملك بهم
 معروف ديوت ولسطان والخطمة هذا ما فاده الغير وزاد في القاموس قوله والملكوت
 كرموت وترقوة الخروا سلطان والملكة في اصحاب الملكوت من الملك كالموت من المرتبة
 له ملكوت العراق وملكوة العراق ايضا كالترقوة وفي المنتخب ملكوت بادشاهي ونصرف در حيزي
 وعالم ملكوت وعالم ملك عالم حساب ثم لا بد لك ان تعلم ان هذه المرتبة تسمى بعالم الارواح والملكوت
 وابتداء الامكان ومظهر الغيب المضاف وهي عبارة عن الاشياء الكونية المجردة البسيطة التي ظهرت
 على ذواتها النورية العظيمة قوله اسيل الطريق وكذا السبيل وما وضع منه فراجع اسيل كالكتبت كذا في
 القاموس ثم اسيل ذكر ديوت قال الله تعالى قل هذه سبيلي وقال تعالى وان يروا سبيل العني يتخذوه
 سبيلا قوله يحجرون للباطنة من الحكيم معنى القهر والسلطنة وفي الاصطلاح عبارة عن الصفات الفعلية
 من الابداء والاعدام او التغيير حال الى حال قال في الحاشية يحجرون صفات الافعال كالخلق و
 التزيين وغيرهما انتهى قوله واللاهوت في سراج القلوب اللاهوت عالم ذاته تعالى وارجحوت عالم صفاته
 تعالى والملكوت عالم الملائكة والارواح والانسوت عالم الحيوانات والنباتات والجمادات انتهى قال في
 الحاشية اللاهوت هو الذات على ما صرح به الاصفهاني في شرح الطولح لكن المراد به ههنا صفات الذات
 كالحياة والعلم ونحوهما انتهى ثم اعلم انه يعبر عن المرتبة الملائهوتية بالغيب المطلق والاحدية والذات ليجته والذات
 الساذجة وغيب الغيب وورا الورا ورسد لكل ومقطع الاشارات ويعبر عن المرتبة الناسوتية
 بعالم الشهادة وخمس منتهى التعيين وهي عبارة عن الاشياء الكونية المركبة الكثيفة التي تقبل التجزئ
 وتبعيض والخرق والالتيام ثم اول من تكلم باللاهوت والانسوت هو المنصور في حيث قالوا في حق
 عيسى علي نبينا وعليه السلام قدوة اللاهوت بالانسوت ثم استعمل الشيخ الشوري روح ومن تبعه من
 الصوفية الصافية هذا وان شئت لفصيل فاصرف عن العزمية تلقا صحف اهل الحق واهل الحق
 قوله البداية اتي ابتداء كل شئ لانه تعالى علته فاعلية جميع ما عده قوله النهاية اتي انتهاء جميع الاشياء
 لانه تعالى علته غاية لكل فظهر انه هو الاول والاخر قوله وانت بكل شئ عليم فلا تنفني عليك خافية

اثبت الشيء - رغبنا في طلبه كذا في الصحيح قوله من النفوس بيان الموجودات قوله القادسات أي الطاهر
 جمع قادسة من القدرس صفتين والسكون يعني الطهر كذا في القاموس قوله واهل سطوت على قوله اكرم
 قوله بالباقيات الصالحات متعلق بالهداة قوله سيد المرسلين السيد من ياد قوله يسود واسبادة هتر
 شدن ثم اختلف في معنى السيد قيل هو الغصية وقيل هو العالم الورع وقيل الحكيم وقيل المطاع وقيل الهنيئ وقيل
 الكريم وقيل الرحيم وقيل المالك وقيل الذي لا يحسد وقيل العائق على الاقران وقيل الذي يستوي ظاهره و
 باطنه واما الفرق بين الرسول والنبى فما اختلف فيه قيل الرسول من بانيه الملك جانا وكلمه كلاما والنبى من بانيه
 سنا وكلمه الهاما وقيل الرسول صاحب كتاب والنبى من لا كتاب له وقيل الرسول صاحب شريعة والنبى
 من لا شريعة له وقال البيهقي الرسول من امر بالتبليغ والعمل والنبى من امر بالعمل ودون التبليغ فكل رسول نبى
 ولا يعكس كذا في شرح المصباح قوله والاهل اختلفوا في الال النبى صلى الله عليه وسلم والصحاح ان كنه نباهتم و
 بنو اطلب المسلمون وقيل انه آتته وقيل اتباعه وقيل اصحابه وفي رواية اخرى من ضاربه سئل النبى صلى الله عليه
 وسلم من ال محمد قال كل مؤمن تقى كذا في اشعار وشرح المصباح قوله بانهم صلوا لك متعلق بقوله
 قوله الطول بالفتح هلته والاحسان قوله مجدا تجذيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالاباء وكرم الابناء
 مجد كنه وكرم مجدا وبجادة فهو واحد ومجيد كذا في القاموس قوله الصنعة أي المنطق قوله اسر العلوم
 أي اوضحها يقال فلان ابن فلان أي اوضح منه واوضح كلاما كذا في الصحيح قوله تباين بين
 شدن وکردن ببيان بالكر مصدر رفيع وهو شاذ لان المصدر انما يحى على تعغال بفتح التاء مثل تذكر وتكرار
 ونوكات ولم يحى بالكر للاحرفان وهما عيان وتعا كذا في الاصحاح ثم في البيان من البالغة ليس في
 البيان كونه مرتبة البناء المادة على مرتبة المعنى ومنه تشبههم بقولون البيان بيان مع الدليل وحمله الامران
 المنطقية وضحة وبسوسة باللائل القطعية قوله وارضها شانا بذات اهر جلالان ال العلوم فيفقدون في
 تفسير الامور لمصطلحة الى المعرف وفي اثبات مسائل الى الحق ومن العلوم ان البحث عن جوابها على وجه البسط
 ليس الا في حق الميزان فيكون محتاجا الى سائر العلوم ولا ريب في كون بيان الحقيقة اعمى طبقة وارضه حتر
 من المفقور غالباً وهذا القدر يكفي في مقام المدح او منباه على الباطنة ولو ادعاه ان تحسب كما لو ارشد

أي الاحمال الصالحات
 والصلوة الحسن
 وقيل أي سبحان الله
 والحمد لله والثناء
 من غير عجز

به اسجية في التريعات وجرى به العادة في التثويات فالقول بان على العلوم تبانيا واقوا ما برنا ما هو
 احساب والهندسة ثم المطلق ثم الطبيعي والالهى فكيف يستحكم ما بينه اشرار في مدح المطلق فمن ان لا
 اليه فالصف ولا تبع الهوى قوله النحرير بالكسر الحاذق الماهر العاقل المحير المتقن الفطن البصير بكشيت
 نقل عن بعض المحققين ان النحرير السليغ في العلم كانه ينحر الشى علما وعلا وقد يقال نحرث كتابا كذا علما
 علمته حق العلم وما يقال انه لفظ يوناني فغير ثابت انتهى ان النحرير بالمعنى المذكور ما خوذ صتبارا اصل اللغة
 النحر وهو في اللغة مثل الدج في الحلق والمناسبة لغلبة واما قال كانه لعدم الخرم بالاخذ يجوز ان يكون موضوعا لها
 المعنى بالاصالة لكن تعميم النحر حيث شمل العلم والعمل لا يظهر له وجه لان الماخوذ في النحر ليس الاكمال العلم والعمل المراد
 مراد له العلم وتكراره فان الايقان والبلوغ الى الكمال لا يحصل الا بها فاما افاده الفاضل الالهوى في بعض
 حواشيه قوله والنحرير بالكسر العالم او اصباح وفتح فيها وجمع اجار وجوز كذا في القاموس قوله صحتها هي
 الصانع جمع حقيقة بمعنى الكتاب في الصراح صحيفة ناه صحت صحا فجمع قوله تجرى منها اي من الصحيفة ولا يخفى
 من الاستعارة قوله لا قرأوا الروحية اي قرأوا العلوم العقلية واليقينية الروح بالضم العقل والقلب يقال وقع ذلك
 في روعى اي في ظلمة ميمى بالى وفي الحديث ان الروح الامين نفث في روعى كذا في الصحاح فواقع في بعض
 من ان الروح لفتح الراء لهمة القلب فبعيد عن الصواب قوله مصفاة بالكسر معنى الروح ووق كذا في القاموس
 قوله اخلاص ضليل بمعنى الصديق قوله جاعف الغر الجهم الكثير من كشي كاجسم وغفيرة لغفيرة تسره وغفيرة غفيرة
 غفيرة مغلط عليه وعفا عنه يقال عاوه جاعف غفيرة اي جميعا شيرهم وضعهم لم يختلف احد وهم كشي ولى اما
 الفير وبادى في القاموس قوله وان كنت كلمة ان صليته قوله عوصياتها العوص من الكلام يصعب اخراج
 منها يقال عوص الكلام كفرج صحت عوص الشى شهد قوله معضلاتها اي مضيقاتها يقال عضل عليه اي ضيق
 به الامر شهد عضلت المرأة بولد عسل عليها فني عضل وعضل قوله اقدم فيه رجلا او خرفه نسبة
 الكناية عن التجرد والروى قوله الوطر بالتحريك الحاجة وجمع اوطار قوله فثمرت عن باق الجذر تفسير الشى وصرم
 بثمر الثوب تشبها رفته بثمر لاهربا وجمد بالكسر ضد انزل ثم تشبها بجمد الشخص استعارة بالكناية واشتات
 تخيل وتشمير تشيخ كذا في بعض الحواشي قوله شرعافقول لقوله ثمرت قوله ريم اي قصد بذلك الشرح

الحواشي
 المولى حسن
 الشريف حافظ
 سنة ١٢٨٥

الحاشية رايكاد يستعمل المضاف منصوبا وقال سيويه يقال حبت السجيا وسجانا فالمصدر سجا وسجنا
اسم يقوم مقام المصدر وقد جرى علما للتسبيح بمعنى التنزيه على الشذوذ نحو قول الاعشى يمدح عامرين ^{الطفل}
ويجو علقمه شعر قد قلت لما جازني فخره بهجان بن علقمة الفاخر قيل تقديره سجان علقمة على طريق التهنيم
ومن مزيدة وقيل اصله سجان اسد من علقمة الفاخر ورد عليه بان تقدير المضاف اليه لا يكون الا
بالبناء على الضم او بتوضيح التنوين في المضاف قائل الى هنا كلامه قوله فيها مضافا الى مضافا الى الجوز
فالتقدير سجة سجانا ويجوز ان يكون مضافا الى الفاعل فالتقدير سجا سجانا اي برء الله تعالى نفسه من السوء
والشافع هو الاول قوله فيها منصوبا اي على المفعولية والنائب هو الفعل المضمر واجبا كما اذا اسد قوله فيها
سجت السجيا اي برأته من السوء برأه قوله فيها سجان اسم آه بذا مما اختاره اكثر النحويين كما لا يخفى
على ذوي العقول قوله فيها على التسبيح وحيد يكون يتطوعا وممنوعا وبذا مما اثره الجمهور فان وسوسك
جنود الوهم بانه جوز صاحب المذكر العلمية حين الاضافة ايضا حيث قال في تفسير قوله تعالى سجان الله
اسرى عبده ليدان سجان علم فاقطع عرقه بان المراد من العلم هو الاسم للمقابل ويجوز ان يكون بناء على
ما دلت به الرضوي من ذلك التوجيه بخويزيد صدق وان لم يكن في الدنيا الا يزيد واحد قوله فيها معنى
التنزيه لا يعني قول سجان اسد او مدلول سجان هو التنزيه ومدلول التسبيح الذي هو مصدر سجا بمعنى قال سجا
ذلك فتشكك في المدلولين ما دعي ^{على} بذلك ^{اي معنى التنزيه} ذلك قوله فيها ويجو علقمة لفتح العين المطلقة والشافع صجالي ميم
رسول اسد على اسد عليه وسلم وبايع واستعمله عمر رضي الله عنه على خيبر ان فمات بها وفي الاستيعاب علقمة بن
بن النخعي بن جعفر بن كلاب بن عامر بن صعصعة الكلابي العامري كان سيدا ورعيا في قومه قوله فيها
سجان بن علقمة الفاخر اي تعجب من علقمة او يفخر بالاسلام يقال سجان من كذا او تعجب منه وانما يجوزوا الى
عبارة العلمية في هذا القول لوقوع سجان في غير منون مع فقدان التعريف الاضافة فلانما ص عن
ويمكن ان يتركب لكان اكثر استعماله ودورائه مضافا فما حبر فاعلى ذكره منونا فنصار التنوين سجا سجا
كما قيل في نور تعالى لقد تقطع بكيم على قراءة المضرب انه اذا وقع في من غلبة لظرفية ما استعملوه من فاعلها
قوله نهيا في تقديره آه تقديره ان العلمية مما لا فاقة ان خبرها في ذلك الشعر لكون سجان مضافا الى علقمة وزن ميم

اي عن قول
سجانا اسد
منه غم
والا زفك
وزن الشعر
منه غم

والتعجب من انما هو في
الاستفهام من انما هو في
الاستفهام من انما هو في
الاستفهام من انما هو في

شانه افاد الشارح في الحاشية ليس من افعال التعجب لان ما فعل مع فعله لا يناسب هذا المقام
لفساد المعنى بل استفهام وقد يستفاد التعجب من الاستفهام نحو ما اوركت ما يوم الدين فاعتباره من افعال
التعجب ليس بشي انتهى قوله فيها الفساد لان التعجب بما يتجاوز منه انكار ما يرد على التعجب من نذرة وقوعه لا غير
في عدم استقامته في مقام ابرج والتعجب ان كان قد تعجب باعتبار عجز التعجب عن ان ذلك ما يجب منه وتجره فيه
وجملة الامر انه لما كان كل ذلك القول على التعجب مما ينساق الى خلاف المعصود فاضرب عنه الى الاستفهامية
بقوله بل استفهام تحضيرة اختاره الفراء من ان ما استفهامية وما بعد ما خبر ما وقال الرضي هو قوي من
حيث المعنى لانه لما جمل عظم شانه تعالى فاستفهم عنه والمعنى حشده ان شانه عظيم لا يدرك بسهولة بدو
اطلاعه لنا والهامه علينا وبما لو امكنك لقطع عرق ما توهم من ان الظاهرة انه صيغة تعجب تعجب
من عظمت امره ومرتبه باعتبار عجز التعجب عن ادراك كنهه ولا شك ان شانه عظيم تخرج عن قول العقلاء
في ادراكه وكل من المطري عن اظهار عظمت اخذاته تعالى لا كذا وانا وجوده لا كوجودنا وصفاته
لا كصفاته فاقبل ان التعجب لليناسب المقام لف والمعنى ليس بشي انتهى ثم تلقى عليك اولان في هذا
المقام مذاهب اربعة سيور والاشش في احد قوليه وهو ان ابتداء الية مع كونها كثره المعنى
شني لان النكارة تلائم التعجب وما بعد ما خبر ما وهذا من باب شره زاناب فاحسن شي عظيم جعل شانه
تعالى عظيما ولما ان ذلك متعل في موضع قولنا ما ابره زاناب لا شر كذا لك هذا فانه متعل مقام قولنا
ما عظم شانه الاشش في اربعة على ما اثره في قوله الآخرة هو ان ما موصولة وخبر ما محذوف
المعنى كذا في حال اسد عظم شان شي عظيم وموجه دفان ذلك جنود الوهم بان شانه تعالى لا يتعلق بجل حال
فالتقوه بهذا المعنى مما ثامرية في ركائز فادفعه بان ذلك المعنى كان في الاصل ثم نقل الى ان التعجب
وذا ال عنه معنى ابحر اسما في نحو ما اعلم السد وما قدره ثم ذهب الفراء وقد دريت تفصيله في ادواتنا
ان لسان المعنى الخطب والامر قال السد تعالى كل يوم مو في شان وقال صلى الله عليه وسلم من شانه ان
يعجز ذنبا ويخرج كرا ويرفع فاما وضعه آخر يقال لا يجد اعلم اولان لمصنف قدس الله به اول الى السد
سحانه وتعالى وعنفه انه مشرود مستدس عن سمات الهائل ثم استفهم عن عظم شانه تانبا ثم

عنه انه لما كان الغالب في الاحوال المتجدد والانتقال فالتصريح يكون احكاما من الاشياء مع عيّن الخطا
 وذكره المصنف ولا يبين كونه تعالى مقدرها عن غير اشياء والاحوال المدلول عليه بقوله سبحانه يومئذ
 الاختصاص من هذا ما لا شك فيه فحق المدلول من التصريح كمال تحفظ رعايته الادب ومنه منع ومنه
 من ان الظاهر ان حال ما قبل ان الغالب في الحال الانتقال من ذيها فليس كمال حال ولا سبحانه فليس
 منزله عن غير الاحوال لانفسان فيه فحال لا يتقل عنه انتهى قوله فيها اذ الغالب في الاحوال لا يتقل آه
 قد يحكي الحال فلا يتقل عن ذيها ولا يتجدد وانما سمعت قوله تعالى قانما بالقسط بعد قوله تعالى شهد الله و
 انه قد وقع في بعض النسخ لا يتجدد وقال بعض المتأخرين هذا من تصرفات النسخين ولا صحة له اصلا لانه
 ان كان معناه انه تعالى ليس بواحد فهو كقوله ان كان كمنه في آخره فهو غير مناسب للمقام لا يتقلى على
 الغيب كما كتبه اذ على تقدير وقوعه في المتن يكون المقصود نفى اتحاده تعالى مع غيره هذا تقدير من
 اتحاد التقديرات ولا ريب في كونه ملائما ومناسبا لما نحن بصدده في المواقف في مقاصد
 التزيينات المقصود الخامس في انه تعالى لا يتجدد بغيره وفي شرح طواع الانوار لفصل الثاني في
 التزيينات وفيه خمسة سباحات الاول في ان حقيقة تعالى لا تتأثر بغيره والثاني في نفى احسينه و
 عنه والثالث في نفى الاتحاد والكلول وهذا كله ظاهر غاية الظهور فالحكم بعدم الصحة غير صحيح
 لكن لو قيل بعدم حصول البراعة لكان له ساع خيرا ودين هذا من ذلك فادرك بوضف قوله
 لا يحيطه عقل من حيث آه يعني ان شأنه تعالى من اجل هذه الكيفية مما لا يحيطه عقل من العقول فالكيفية
 تعليلية قوله من الآثار بيان لما قوله وكذا قوله لا يتصور ولا يتجلى ان من القولين ايضا تحيلان
 ان يكونا مبنيين لكيفية اثنان قوله لخروجه آه دليل لقوله وكذا قوله آه فالضمير راجع الى اثنان وفيه
 انه لا يلائم البيت الفارسي لان المراد به انه تعالى ذاته عن القياس والخيال لانه تعالى شأنه عن
 الا ان يقال ان تعالى الذات يستتبع تعالى اثنان هكذا في بعض النسخ قوله او لا يتصور
 له تعالى احسنه اعلم ان الاحسنه هي الحقيقة التي تكون داخله في نسخ حقيقة وقوام
 ذاته وتكون مقدمة عليه ذاتا ووجودا لا افتقار وجوده الى وجودها وذاته الى ذاتها وانما

المراد بالمراد
 من غير
 بعض المتأخرين
 المروي عنه
 منه

منه
 المروي عنه
 منه

تسمية الاجزاء التحليلية بالاجزاء فعلية سبيل المساحة كما تبين تحقيقه في موضعه وفي الحاشية خارج
كانت اوهية على ما قال الشيخ ان احد يدرك يكون بالاجزاء بحث رتبة كما يقال ليست
هو السقف مع الجسد ان ثبت قوله فيها خارجية الاجزاء بحث رتبة عبارة عما تقوم به الشئ
في وجوده بحث رتبة وهي تكون متساوية وسابقة كالمادة والصورة للجسم قوله فيها
ذهنية ويقال لها اجزاء محمولة وعقلية ايها وهي عبارة عما تقوم به الشئ في وجوده الذهني
وتكون متحدة في نفسها ومع الكل كالاجناس والافصول قوله لانها ما واجب باتقرار
الدليل انه لو كان الواجب تعالى مركبا فلا يخلو اما ان يكون تركيب من اجزاء واحيات
او ممكنات والى كلا شقيه بطرقتين مثل ان الشق الاول فمن جهتين الاول
ان الواجبات لا بد منها من ان تكون هوية كل واحد منها منفصلة متميزة في نفسها عن هوية
الآخر والا يلزم كونها من سبيل الانتراعيات وهذا ايضا دم الوجوب بالذات ومن ان يكون بعضها
مستغنيا عن بعض اذا لاقت من خواص الجائزات فكيف يعقل في الواجبات وتزبد الامران
والضرورة الاولى قاضية على امتناع التركيب الذهني لقدر ان شرطه من كون الاجزاء الذهنية
متحدة في حريم نفسها ومع الكل في الوجود وعليه نص بقوله منفصلة الهوية والثانية شاهدة على
بطلان التركيب الخارجي فان التركيب الحقيقي لا يعقل بدون الفاقدة وهذا معنى قوله مستغنى بعضها
عن بعض فاعلم ان لفظه تعالى من الاجزاء احدية مطلقا ذهنية كانت او خارجية والثاني ما افاده
الشارح بقوله على انها بسائط وتحريره ان الواجب تعالى على تقدير تركيبه من الاجزاء الواجبات لا بد
من انتهاء الى البسائط قطعاً للتسلسل المستحيل ودفعاً لمحقق الكثرة بدون الواحد الحقيقي فثبت ان
بعض البسائط ثبت اذ ليس مقصوده ادعاء البساطة على سبيل التقيين كما هو مقتضى ظاهر عبارات
القوم بل اثبات واجب بسيط بطريق الانتشار سواء كان مصداقه هذا او ذاك ومنه يظهر ان
ما افاده من حيز من افلامه يتابع التدقيق لتزيف هذا الدليل من انه لا يقيد البساطة
الواجب في الجملة بالبساطة كل ما يكون مصداقاً لهذا المفهوم حتى يكون الوجوب منافياً للتركيب و

له
مولانا عبد الله
منه

عبارة المقصود تقتضي ان يكون المدعى هذا دون ذاك فاما لا يقدح اصل المقصود واما لو قيل في تقرير ذلك القول بأنه لو كان له تعالى اجزاء واجبات لا تهت إلى البساطة الوجبار وهو مستلزم لتعدد الواجب واذا ثبت في محله التوحيد بطل التحديد وتوجه انحصار لو كان له تعالى اجزاء لتعدد الواجب فيتمتع التركيب لم توجه عليه هذا التبريق اذ صح ان يقال كلما يفرض مصداقا لمفهوم الواجب يكون بسيطاً والا يلزم التعدد واذن ثبت التثاني من الوجوب والتركيب لم يمتنع لما افاده فضل المحققين ^{الولي} قضاة بعض المدققين من ان الثابت بهذا الدليل انتفاء سلسلة الواجبات الى واجب بسيط لا للمنافاة بين الوجوب والتركيب بل الى قطع عرق المطلوب لكن يخدش ان ذلك لتفسير مع كونه مخالفاً للتبادر مما يجبه قوله في الحاشية والغرض اثبات البساطة واما توحيدته تعالى فطلب برباناً في موضع آخر لان المقصود منه ازالة توهم عسى ان توهم ان هذا الدليل وان كان مثباً للبساطة لكنه مستلزم لامر فحش وهو تعدد الواجبات فظهر ان مقصود الشارح من العلاوة اقامته الدليل على البساطة بلا انضمام سلسلة التوحيد كما لا يخفى على المتفطن ولكن من لم يجعل اهدله نوراً فماله من نور ثم تنو عليك ان هذا البيان مخصوص بنفي التركيب الخارجي اذا استحالة تسلسل انما تتم في الاجزاء الخارجية المنجزة الوجود واما في الاجزاء الداخلية فحاشا وكلاهما خطر في قلبك جواز عدم وقوف تسلسل الى حد لا يمكن بعده ولا يمكن في صدرك ان ذلك يتم بلا كلفة لا لبطال هذه الاجزاء ايضا اما درست الاستلزام بين التركيبين فاني اخصيص لان بناء الكلام على طبق مختار الشارح وهو من اجزاء المنكرين للاستلزام فاساس التخصيص تحكمه قطعاً ثم في هذا المقام طلبت ونورا اما الاول فاما افاده بعض من فتح ابواب صناعته الميزان بقوله انت تعلم بما فيه بجا ان يكون كل واحد من الاجزاء الواجبة محتاجاً في الوجود الى الآخر وتحقيقه ان الواجب حل شانه غير محتاج في الوجود الى الامر المنفصل واما حاجته الى الامر المدخل المنه رج في حقيقة وكذلك احتياجه الى العارض الذي هو مقوم لهية باعتبار فهو وان كان بما يباه به العقل في بادي الراءى لكن النظر الدقيق يحكم بجوازه وتقريره بما قيل في سطر علم الواجب على طريق الارشاد فاما لا يراوان المنع عليه استكمال المنفصل

وقال الولي
نور الله
منه
ارجح الشارح
على ان يثبت البساطة
منه

بالمفصل لا بالصفة القائمة به بل بوجوه الكمال ثم كلامه وآمالنا في غيبانه ان ذلك كله ناسخ عن حسم
 الاسمان في عبارة الشارح فانه ما ادعى على هذا التقدير احتياج الواجب بل محله الى الاجزاء حتى تغشاها
 الظلمة بل ادعى ان كون تلك الاجزاء واجبات مستند على استغناء بعضها عن بعض كما يوشان الواجب تعالى فتجوز
 افتقار المجموع الى اجزائه الداخلة فيه لا يقتضي تجوز افتقار بعضها الى بعض فان الصحيح تاليف الذات الاسمية
 الحققة لا يقتضي لهذا الافتقار من تلك الاجزاء الواقعة له بكم فرق بين التجويزين بلون بين المقصودين وان
 ذلك جنود الوهم بان مراد ذلك لبعض ان الواجب عز اسمه على التقدير الذي جرى الكلام فيه يكون محتاجا الى
 الاجزاء الواجبات ليس في الاحتياج بناف للوجوب وصحيفة يجوز دوران الاحتياج فيما بينها ايضا لتساويها
 مع الكل في حقيقة الواجبة فايحجرى عليه تعالى نظر الى الذات يجرى عليها ايضا بهذا النظر وان نهدم اصل
 الاستغناء بحسب الهوتية ولم يلزم كونه سحابة حقيقة اعتبارية فخطار الظلمة باق على حاله تبارزه بحسب النظر باننا
 نقول بعد تسليم تساوي الواجب تقديس على تقدير التركيب كما يقتضيه في الاجزاء بالنظر الى كونه كلاما بالنظر الى
 الذات لاحت ولا حسب مرتابا في فقدان الاول في الاجزاء الواجبات فماتم كون بعضها مفتقر الى بعض
 بل استغناء الهوتية باق كما كان فخر التركيب يحقق منقطع قطع مع ان الاحتياج مطلقا لكونه من لوازم الكمال
 وخصائص النقصان بناف للوجوب وبعضه ما افاده المحققون من ان شأن الواجب تعالى ان لا يكون شئ من رتبة
 من الاحتياج على ان الاحتياج فيما بين الاجزاء مرصا وم للوجوب عندكم ايضا اذ ليس الاحتياج الا الى الامر
 فاعمل بما فاعا وتدر بغير الالتفات اما بطلان الشق الثاني فشرح في شرح قوله يستغن بعضها عن بعض في
 الحاشية فلا يتركب منها حقيقة واحدة محصاة اذ لا بد فيها من افتقار بعضها الى بعض بل ان ليس الواجب لذات لا
 كل واحد من تلك الاجزاء فليعطف النظر الى باطنه وهذا معنى قوله على انها باطل ففكرت قوله فيها فلا يتركب
 يتفرع على كون بعض الواجبات مستغنيا عن بعضها واما توهم تقريره على قوله مفضلة الهوتية وزعم ان هذه الحاشية
 معلة على ذلك القول فمما استحصله ومنه لمع ان الاعتراض بان الفضال الهوتية لا ياتي عن الافتقار بل
 الافتقار يستدعي انضمام الهوتية الذي هو عبارة عن التعارض في الوجود فمن قبل بنار الفاسد على الفاسد قوله
 فيها اذ لا بد فيها من افتقارها وتزيفه حسن المقتضى كما تقرره من حصر التركيب الحقيقي في الافتقار غير مسلم

سكن الواجب
 سحابة كمال
 من اجزاء تجوز دوران
 مستغنى عن بعضها

الحاشية
 المستغنى عن بعضها
 المستغنى عن بعضها
 المستغنى عن بعضها

اذ القدر الضروري يتحقق العلاقة بين الاجزاء ومن المعلوم ان هذه العلاقة غير مقتصرة في الافتقار
 ان توجد العلاقة الخاصة بينها في نفس الامر سوى علاقة الافتقار وبها تخرج الهيمنة عن الاعتبارية الاختصاصية و
 لم تكن حقيقة هذه العلاقة مدركة لنا الا ترى ان اجزاء مثل مركب من اجزاء متباينة غير متفق كل واحد منها الى الآخر
 وهو موجود حقيقي في الواقع بلا اختراع لمختراع كيف وله وجود خارجي و احكام مختصة بغير وجودات الاجزاء و حكمها على
 بين هذه الاجزاء ليست علاقة الافتقار بل علاقة اخرى بها تخرج عن الاعتبارية فعلى هذا يجوز ان يكون الواسع قابلي
 ايضا مركبا من اجزاء متباينة و اجبة غير محتاج بعضها الى بعض آخر ويمكن ان يكون حقيقة محصلة و اجبة تلك العلاقة
 المجهولة لكنه و هذا مما لا يخالف فيه على طريق العقول المتوسطة التي كلامنا فيها وان كان الامر على خلاف
 ذلك على لسان الشرع و العقول العالية لا تخفى على المتوقد المستفحص ان هذا التزيف مزيف اما اولها فان حكما
 انصوا على انه لا بد في تركيب الهيمنة الحقيقية من فاعلة بعض الاجزاء الى بعض اذ على تقدير الاستغناء لا يحصل حقيقة متوسطة
 بالتوحد الحقيقي بل يكون كالحجر الموضوع بحجب الانسان قالوا ان هذا الحكم بدعي و التمثيل للتوضيح فالشارح الحق
 يتبين كلامه على هذه الطريقة المسلوكة للعقول المتوسطة فالمنع واقع في غير متوسطة مجرد تجوز العلاقة المجهولة المغيرة
 لعلاقة الافتقارية لا يصاد من ذلك النص اذ منع المغيرة ومن ادعى فعلية البيان مع و نه خوطا القاد في شرح
 المختص كل واحد من اجزاء الهيمنة التي لها وحدة حقيقية اما ان يكون محتاجا الى الآخر او لبعض محتاج الى الباقين و
 العكس الاولان باطلان فنعين الثالث و في حكمة بعض الهيمنة المركبة لا بد ان يكون لبعض اجزائها افتقار الى الباقين و
 امتنع التركيب فان الحجر الموضوع بحجب الانسان لا يحصل منها حقيقة مستحقة و اما التمسك بالحجر ان فاعله لا ينفصل
 افتقار الهيمنة الاجتماعية التي هي اجزاء الصوري الى الاجزاء المادية و قد علم ان العشرة من الاحاد و تركيب المعجون
 من المادية و ليس كمن الاشخاص و اما استغناء بعض الاجزاء المادية عن بعض و عن اجزاء الصوري فاما لا يضر كما
 نطقته به زبر الحكمة فاجداد مثل الهيمنة حقيقة محصلة من اجتماع عدة موجودات و احدى وحدة و اجبة مختصة
 باللازم و الاثار محتاج لبعض اجزائها عن الهيئة الاجتماعية الى اجزائها المادية و لهذا عدد الدور من الهيمنة
 التي كلامنا فيها و ان تختم في صدرك لان الاصطلاح بالمعنى المذكور يتحقق في كل هيئة مركبة حقيقة كانت
 او اعتبارية و قد اعترفت ان الكلام في الاولى دون الثانية فهل هذا التناقض فادفعه باننا لا نسلم تحقق ذلك

على
 انما يحتاج
 الهيئة المادية
 الاجتماعية الى
 اجزاء المادية
 مستحقة

ذلك الاحتياج في الماهيات الاعتبارية اذ الماهية الاجتماعية المذكورة هناك مخصوصة بالهيئة النفسانية لا مرتبة ولا
 لا شك في فقد انها في تلك الماهيات اذ الماهية الاجتماعية في المركبات الاعتبارية انما تحقق لبعضها
 العقل ملاحظة لملاحظه حداني ولا تحقق لها في الخارج بخلاف الصورة الاجتماعية المعبرة في المركبات الحقيقية
 فانها تتحقق في الواقع كما في الجمون والتميز في هذا المظهر بالبال واسد علم حقيقة الحال فاما ثانيا فمما ذكره اول
 من ان تلك العلاقة المجهولة الكنه اما مانعة عن وجود جزء من تلك الاجزاء بدون الآخر في علاقة الاقتدار ولا
 فكل الاجزاء مستغنية بجزء اخر فكل من التركيب منها كالتركيب من الانسان الحجر فلا يكون
 المركب منها مركبا حقيقيا بل اما مركبا اعتباريا او مركبا صناعيا كالسري والجدار ولا ريب في ان الواجب في
 ليس مركبا اعتباريا ولا مركبا صناعيا وكونه مركبا كذلك باطل عند العقول الدانية فضلا عن العقول المتوسطة
 واما الجدار فهو مركب صناعي ولا كلام فيه انما الكلام في المركب الحقيقي وهو ظاهر مع ظهوره بصرح في كلامهم
 كلامه بعبارة واما اخذات جمال ان تلك العلاقة مانعة عن تحصيل الحقيقة المتصلة بجزء دون جزء ولا يلزم منه
 اقتدار الجزء في وجود ذاته الى جزء كما ان مدار الامكان هو هذا الاقتدار مع قطع النظر عن تالف حقيقة
 عن وجود ذات جزء بدون الآخر بل هي مخرجة لها عن الاعتبارية فلا يكون التركيب كتركيب حقيقة من الحجر والانسان
 فما لا يودي الى طائل بوجوه منها ان العلاقة الكدائية ليست الا العلاقة الاقتدارية فانه اذا لم يحصل حقيقة
 المركبة بجزء دون آخر فيكون تلك العلاقة متحققة قطعا كيف لا ولا فرق بين حقيقة المولفة واجزائها التالفة
 الا بالاحمال والتفصيل فلا تخيل انفاك احد ساجد سواه واذن لا مناص عن كونها مزاجية عن وجود جزء بدون جزء
 آخر وان هذا المتألف متساو واما عدم كونها مانعة عن وجود ذات جزء بدون الآخر عند غل النظر عن تالف حقيقة
 فمؤيد لما نحن بصدد اذ حالة الغل لا جزء ولا كل فاني لا افتقار على انك قد درست في سالف الامر افتقار
 الجزء الصوري الى المادي في الجدار والجمون والعسك فلا يقدح بخبر كون العلاقة المجهولة المخرجة غير مانعة
 عن انفكاك الاجزاء وقت الغل واما في حالة التاليف فحاشا وكلا ومنها انه ما اذا اراد بقوله كما ان مدار
 الامكان هو هذا الاقتدار فان اراد ان مناط الامكان هو افتقار حقيقة المتألف الى اجزائها المتفاد من
 افتقار العلاقة فلا يخفى لطلانه لاستلزامه حصر الجائزات في المركبات واذن لا بد من دخول المتعلق البسيطة تحت

راجع الى
 نفس في
 استلزام
 منه ملاحظة

الوجوب بالذات وهو كما ترى وان عجزنا ان ندركه افتقار الجزاء في وجود ذاته الى خبر منع كونه مبطلا بهذا المعنى
 يلزم الافتقار بمبدأ الاجزاء التاليفية فلزم القرار على ما رجع عنه القرار وان قصدنا مدارك الامكان فنفس افتقار
 الحقيقة المحلثة الى ارجاعها على بساطة كانت او مركبة منع عدم كونه مفادا عن ظاهرها عبارة لا يجدى فيها فائدة شتات
 بغير افتقار الى الحقيقة المجردة الى جاعلها والحقيقة المولفة الى اجزائها من التفاوت كما تقر في مقرة فكيف
 المقالات وان راوا ان مناط اركان الحقيقة المولفة هو افتقارها الى اجزائها فهي ضالمة فانه لا يتم على ما جوزه
 احسن المحققين من تأليف الواجب سبحانه عن الاجزاء الواجبات مع ان محدث ذلك الاحتمال لصده وتوجيه
 كلامه فلزم توجيه الكلام بما لا يرصني به قائمه ونسبها الى العلاقة المحلثة لو كانت مغايرة للعلاقة الافتقارية وكانت
 كافية لتأليف حقيقة تقبل لا غرو في تحققها في الحقيقة المتألفة من البحر والاسنان اللذين كل منهما مستغن
 عن الآخر او يصدق على هذه الحقيقة ان علاقة مانعة لتصلها بجزء دون جزء فماذا يعلم انها مخترعة عن
 الاعتبارية حتى ندر عن باقية هناك وجملة الامران في كلامه خطأ وخطا فادرك ونصف قوله فيها
 ليس الواجب بالذات لا كل واحد من تلك الاجزاء اياه المقصود منه اذ اتمه وسوسه على ان توجه على قوله على
 انها بساطة من ان اللازم منه بساطة الاجزاء لا بساطة الهيئته التي فرض تركيبتها من الاجزاء لا ريب في
 ان المطلوب هذا لا ذاك بان المطلوب اثبات بساطة الواجب بالذات والواجب بالذات على هذا التقدير
 انما هو الاجزاء وهي بساطة فحصل المطلوب واما لكل المفروض واجبا بالذات على هذا التقدير فعدم بساطته
 لا يضر بالمطلوب بهذا في بعض التاليف قوله وممكنات معطوف على قوله واجبات ان خرج في خلدك ان
 هذا المقام احتمالا ثانيا وهو يكون بعض الاجزاء ممكنة وبعضها واجبة فبدون ابطاله كيف يستحكم اساس البحر
 فادفعه اولاً بان ذلك الاحتمال منطوق في الاحتمال الثاني اذ معناه ان الاجزاء ممكنات كلها وبعضها وبيومى اليه
 قوله فكيف يتصور بها الحق المحض في بطلان البحر وبذلك مستلزم لبطلان الكل فلكم والواجب تعالى حق محض ليس
 فيه شائبة نقصان سمات ابطالان فلو كان بعض اجزائه ممكنة وبعض آخر واجبا لم يكن جلالا ان الحق هو اسبغ
 الواجب لا البحر بل يمكن ثانيا بان الاحتمال المذكور لما كان باطلا لبطلان الشق الثاني فلم يتعبر عن ذكره وبما هو
 الظاهر قوله فلكم الذات باطلة بحقيقة فيه رمز الى عدم ضروره واستقره والوجود كما هو شأن الامكان قال الله تعالى

الله تعالى كل شيء بالكل الواجب وقال ليس مع الأكلشي ما خلا الله بطلان وجميع المراتب الممكنة في الملك و
 الله تعالى بطلب لذاته والا يلزم الانقلاب قوله وايضا لا يتصور له تعالى انه يتصور منه ابطال تركيبة تعالى من الاجزاء
 والمقدارية التحليلية وتحريره ان الواجب سبحانه كما لا يتصور له اجزاء حدية كذلك لا يتصور له اجزاء مقدارية يتخلل اليها كما
 هو ابطال شرح بوجهين الاول ما عني بقوله فانها بين آية وتفصيله ان الاجزاء المقدارية التحليلية التي هي عبارة عن الاجزاء
 التي يحصل بها المقدار ويحل اليها كالنصف والثلث والربع وغير ما ليست بالقوة البصرية ولا بالفعل بحيث يبين
 بين من المتقرر في مقوله ان الواجب تعالى ليس له كمال توقع وشران يتطربل جميع كالاته صفاته حاصله
 بالفعل ومنه يستلزم يقولون باستحالة الحركة والكون عليه تعالى فاذا لا يتصور وجوب الاجزاء المقدارية فكيف يجوز
 اجزائه والا يلزم الانقلاب من الواجب التحليلية الى الامكان والقوة والثاني ما عناه بقوله وايضا هي لذوات
 كانه وزيدته ان الاجزاء المقدارية انما تكون لذوات موقوفة من الوجود كالجسام وقائمة حالة في الوجود كالصوت
 والمعادير والواجب تعالى مقدس عن الذوات الموقوفة من الوجود من الماديات وبما تكون عليه
 حصص من كل ذلك القول على نفي الاجزاء الخارجية الاتحادية فصار لبعض المحققين فقه ركب طيات
 ويحج قوله كالحكم وقوله وايضا هي لذوات موقوفة وقوله في الحاشية اذ لا بد للاجزاء المقدارية انهم الواجب
 التوجهات مفتوحة وبطلان الباري ما فذة لكن الحق القراح حاق بالاقراح قوله فلا يتصور وجوبها في
 الواجب التحليلية البصرية بحسب المقرر والوجود المتعارف اعداه وكذلك ما يتعلق بكمال ذاته فلا يكون شيء منه بالقوة
 كذا في الحاشية ثم ان اختلاف اقسام وجوب الاجزاء التحليلية وقد ان جعلتها لا يتوجب بطلان الكل وليست لما قرع سمعها
 اجزاء تحليلية فخذتها لا يصادوم وجوب الكل هذا انما هو شأن الاجزاء الحقيقية فلو انبى بطلان تركيب الواجب غير
 محده من تلك الاجزاء على انها تكون موجودة بوجوهها المباشرة وعدم صحة انتزاعها عن الذات البسيطة تحققة لوجودها
 كثره الجهات على لدى الاذنان غنى عن البيان كان صفي عن شوب الكدروا بتجويزه لصحة فكايرة فاخته
 ما فهم قوله لذوات موقوفة في الحاشية اذ لا بد للاجزاء المقدارية من الماديات القائمة بالانفصال والافصال ولو بجا
 وفوضاوي الوجود كما بين في الحكمة قوله فيها وما يقسم اليه عبارة عن تعيين شيء محسوس ثم تعيين حسنه
 مخصوصه باستعانة الوجود ثم جزاءه ولم حراس غير عليك فالاجزاء انما حاصله من هذا القسم انما هي خبريات

فقسمة القسمة جزئية من باب تسمية سبب باسم سبب قوله فيها فرض القسمة الفرضية عبارة عن بيان حقل
 شيئا وتقسيمه الى اقسام كلية مع غزل الخط عن خصوصياتها الشخصية فالاجزاء الخارجية من بين القسمة ملحوظة بجهت
 كلية غير متحققة في الخارج على وجه الانحياز ثم يلحق على بالكل ان في هذا المقام محقة وتقليكا اما الاول فبانه ان
 المطلوب ثبات بمسألة تعالى باطلال التعديد بالاجزاء الحقيقية التي هي عين الاجزاء الخارجية على تقدير حصول الاشياء
 باشاها او استلزامها على سبيل حصولها بانفسها فالبطلان الاجزاء التحليلية المقدارية من الاغراض قطعا ولا دخل له
 في اثبات المطلوب على ان تلك الاجزاء انما تبطل لم تبطل كونه تعالى حيا بالبرهان وما بطل به بل انما يبطل ذلك بان
 اشرع وفي عالم النظر ببيانات اشبه واخرى هذا ما ادى اليه نظري في تقرير ما افاده مقدم المحققين و
 احسن المحققين اذ في كلامه شرف غير مرتب فانه انما في اللفظ لا حصول الاشياء بانفسها واما حصولها
 باشاها ثم ذكر في التشرية العبارة وبالحكمة ان التعديد المراد هو التعديد بالاجزاء الحقيقية وهي عين
 الاجزاء الخارجية مستلزمة لها ثم كلامه زبد اكرامه ولا تحسب من المتأين في ان الاستلزام
 بين الاجزاء الحقيقية الخارجية والذنية انما ياتي على تحقق حصول الاشياء بانفسها فكيف يعقل لعنيت من
 الاجزاء الحقيقية والاجزاء الخارجية والا يلزم تحقق الغنية بين المتأين او بين العام والخاص وهو
 كما ترى ولا اشترط ايضا في ان الاجزاء الحقيقية الذنية للشي لا تصور على تقدير الحصول بالمثل بل اخر اوهية
 على هذا التقدير منحصرة في الاجزاء الخارجية وعين لها كما نص عليه ذلك المقدم قبل تلك العبارة تقول نقول على تقدير
 القول بالمثل ايضا ان الاجزاء الحقيقية ما تكون رخصة في نفس قواها فاذا كان قواها في الخارج فخطا فاجزاها حقيقة
 هي الاجزاء الخارجية فقط واما الاجزاء المثل للشي فليس جزاء للشي بل للامر المبين له انتهى لفظه فاذا نطلع من
 برزخ التحقيق ان الغنية تحقق على التقدير الثاني والاستلزام عقل على التقدير الاول بل هذا اما اجنباه فمن كل
 عبارة على شدة اللفظ حيث قال الاجزاء الحقيقية ما عين الاجزاء الخارجية بما على حصول الاشياء بانفسها
 او استلزامها بانها على حصولها باشاها انتهى لفظه ففضل ضلالا مبينا فاوكد ستقم واما ان في قسمة في
 سلك التقرير على ما هو مستقار من عبارات القوم ونزبه فضل المحققين ان المطلوب اشبات بمسألة
 تعالى مطلقا يعني انه ليس له اجزاء مقدارية ولا اجزاء حادثة اذ قول المصنف لا يجد عقل ان يكون

يكون معناه انه تعالى لا تصف بالنهاية على ان يكون الحد بمعنى النهاية وان يكون معناه انه لا يعرف بالاجزاء
 الحقيقية على ان يكون احده بالمعنى المصطلح عند ارباب المنير لما كان نفى المعنى الاول منوطا على ابطال
 الاجزاء المقدارية وكان نفى المعنى الثاني متفرعا على ابطال الاجزاء الحدية فاعطى الشارح كل منهما
 المطلقين بالقول بان ابطال الاجزاء المقدارية من الافاض مع تفسير ذلك المحقق قوله لا يجد مذنبك الاضحا
 ايضا فحش ثم تحليل عدم قيام البرهان القطعي على ابطالان جميعية تعالى بعد التزلزل والاضا من محافيه لا يجد ان
 يقال ابطالان جميعية تعالى لمعان الشرع والبيانات اطنية الاقناعية كفى لا ابطال الاجزاء المقدارية فان كلام
 المصنف في الخطبة مبني على ما هو مثبت عند الحكماء والمكلمين ونطقت بها الآيات وهذا ما اعترف به ذلك
 المحقق في الحاشية بقوله تعدد الواجب خلاف مذيب الحكماء واهل الشرع ان لم يقم عليه دليل حصلت
 الخصم بعد هذا القدر كخينة فان احدى الصلوة في الخطبة من اهل الاسلام انما يكون على الطريقة المسلوكة فان
 وايضا ان المصنف انما يوردون الكلام سيما في الخطبة على مذيب الحكماء رعاية لبراعة الاستدلال ولا يظنون
 الى ان وليهم عليه تام ام لا فلا يأس بان يصور كلام المصنف في الخطبة على طريق الحكمة واهل الشرع مثل
 هذا واقع في كلامهم في اكثر المواضع كما لا يخفى على الشخص انتهى ثم علم ان لاثبات بساطة تعالى متبارك برهان
 اخرى منها ان الواجب سبحانه لو كانت له اجزاء وبنية لزمت انقلاب الفضل المقوم الى المقسم صحة نقض التالي
 لتوجب ابطال المقدم وتقرر ملازمة بعد مذهب مقدمتين احدهما ان الفضل المقوم عبارة عما يكون
 مقوما للمهية ومحصلا لها وتفصل المقسم عبارة عما يقسم الوجود الى شقين وثانيتهما ان وجوده تعالى عين ما يستمر
 كما استدل عليه في موضعه ان بانية الواجب حل محله ليست الوجود والمقسم فيكون الفضل على تقدير التركيب
 محصلا لوجوده وقد علمت ان كل فضل محصل للوجود فهو مقسم لما هو فضل له فلازم كون المقسم مقوما وهو كخارج
 فانه مستلزم لكون الخارج داخلا وفيه خدشة لان الموجبة الحلية المذكورة انما تتم اذا كان الوجود وخيرا
 ولما اذا كان عنينا خلا هذا قدر وبما ان الواجب تعالى لو كانت له اجزاء وبنية لكان حقيقة نوعية
 والتالي بطرا فيمن المعلوم ان هذه الحقيقة تكون مبهمة متحصلة بالشخص قد تقرر في مقوله ان الشخص الواجب
 تعالى صير حقيقة ولا مرتبة في ان كلما يكون تشخيصا في انه فلا حصل كونه حقيقة مبهمة جنسية كانت او نوعية

فالقدم كذلك فثبتها : افاده ما قر العليم من انه اذا كان يفرض ان حقيقة القيام الواجب بالذات بما
 قد تليها منها جوهر حقيقة انا في الوجود واجب الحافظ التحليلي كان تقرر حقيقة تلك القدم من تقرر حقيقة له
 كانت حقيقة لما خرة فاقرة الى حائق متقرة عليها وان كانت اقلية الواقعة في نفس الامر حقيقة في كذا ظل
 يكن في فرض متقرر واجب تقرر نفسه متقرر نفسه بل تقررات اشياء متقرة تلحق تقرراتها ذلك المفروض ثم
 كلامه انت لو اخذت لفظا تبينك فاسمع لما ذكره المحقق بسند يلى في تريف ذلك الدليل من ان الظاهر
 كل واحد من الوجودات لا مكان والاستناع اما كيفية الوجود او التقرر المساوق للوجود وهو الذي اثره الجلي
 في المايات المحلثة وظاهر ان كما لا يتصور عند الحقل تقدم الذاتيات على الذات في الوجود لا يتصور تقدمها
 في التقرر المساوق له فلا يتصور لها مرتبة تقرر بدون تقرر الذات لا اتحادها فيه والاحتياج الى الاحتياج
 الذي منه في تقويم الهية وتحصيلها نوعا وهو معنى مغاير للتقرر الذي بالنسبة الى الوجود لا مكان الاحتياج
 في احدهما لا يوجب الاحتياج في الآخر ولذا قد يقال ان الذاتيات مجموعها حين جعل الذات الا ان شئت بما قال
 الشيخ في الشفا وتلقاه المحققون بالقبول من ان الحيوان لما خذ بعوارضه هو الشىء الطبيعي والمأخوذ بذاته هو
 الطبيعية الشىء يقال ان وجودها اقدم من وجود الطبيعي تقدم بسيط على المركب هو الذي يخص وجوده بالوجود
 الالهى وقد ذكر في كلامه تقدم طبيعة من حيث هي على الطبيعة الشخصية مع اتحادها في الوجود فغلب فيمكن ان
 يت ان الذاتيات وان كان لها اتحاد مع الذات في الوجود وتقرر كل منهما الى الذاتيات قدم عند الذين
 من نسبتها الى الذات ولذا قد يقال ان جعل البسيط متعلق او لا بالذاتيات ثم بالذات كما صرح به هذا الماهر في
 الكتاب ولذا قد يكون المتخذ من هذه المعاني في الاحكام كما يقولون في الصورة الجوهرية فانها بذاتها متقدمة
 على الميولي في شخصها ساخرة عنها بل عمل هذا المصنف في كلامه هذا الماهر وتثبت بسلام الترتيب الذي هو الترتيب
 الخارجى ثم كلامه بعبارته فثبت ان لو كانت له تعالى اجزاء حادثة فلا يكون مصداق حملها ونشأ انتزاعها الا ان
 تعالى وان الى رط او الشىء الواحد من حيث انه واحد لا يعقل كونه منشأ لانتزاع امور مستعدة فكذا مقدم وبان
 الملازمة بين ان مصداق كل احد من الفصل ونشأ انتزاعها لا يكون الا نفس الموضوع كما تقرر في مقرة هذا القول
 منه محال وسبب كذا لا يمكن فدر ب ثم اعلم انما اظهرنا في تريفه سبحانه من شىء وتحليله اليه حال ان سئل عن شىء

شيء موصوفاً من تعالى أو مخللاً إليه أو يكاد الوهم يميل إليه في هذا المقام مع أنه فيكمل للشئ الثالث المتروك ذكره فقال
 اعلم أنه تعالى آه. فهو صيغة أنه تعالى كما هو بسيط واحدة الذات لاكثر فيه بالفعل ولا بالقوة فلا يمكن تأليفه من شيء
 تحليله إليه كذلك يستلزم أن تأليف منه شيء يدخل إليه معنى أنه لا يمكن أن يتقوم منه تعالى ومن شيء آخر حقيقة
 واحدة مخصصة من درجة تحتها من الحوالى وذلك لأن الشئ الآخر لا يخلو لما ان يكون اجزاء أو مكنوا وكلاهما
 باطلان أما الأول فللزوم تعدد الواجب تعالى مع عدم حصول الحقيقة الكدائية ليقدر ان ملائمة الفاعل بحسب الشئ
 والوجود واما الثاني فطالون الممكن بما لا وجود له بالذات فكيف يعقل تأليف تلك حقيقة من الواجب بالذات
 ومن شيء لا تقر له ولا وجود كذلك تحليلها الى الواجب سبحانه لا يتقرر بالذات والى الشئ الغير المتقرر كذلك
 بل تعقل شأه عدل على بطلانه لان احتمالات تنها ان يكون الواجب تعالى لا ينضم الى ذلك الشئ ومنها
 ومنها ان يكون اجزاء حالاً في الآخرة كل بطا اما الاول فطالون الحلول الاضمام بوجوب افتقار الحال وانضم الى
 المحل وانضم اليه الذي هو من خواص الجائز واما الثاني فطالون الواجب تعالى عن الاحتياج الى ذلك الشئ
 المفروض حلوله فيه يكون مستغنياً عنه وثبت في موضعه ان المحل مستغنى عن الحال يكون موضوعاً والحال الكدائية
 يكون ضائع لزوم جبرته الواجب تميزه لا مكان يلزم تركيب حقيقة من الجبر والعرض قد تقر عندنا
 ان حقيقة الكدائية تكون اضراً عنه مخصصة غير مندرجة تحت مقوله واما الثالث فغنى عن البيان فضلاً عن ان
 قيام عليه البرهان قوله كيف يتقوم آه لا تخفى حسن فيه من البشر على ترتيب اللف قوله من الواجب متعلق
 بقوله يتقوم قوله واليه ناظر الى قوله نخل قوله ومن شيء معطوف على قوله من الواجب قوله واليه عطف
 قوله من شيء حال لا تصير تلقى عليك اولا انه يحتمل ان يكون المقصود من لفظ تصور به تشككه تعالى بالاشكال الهندسية
 وغيره بالكون من عوارض الاجسام وخواصها وان يكون الغرض من تصور بالكون بكنهه وكنهه فلهذا كان
 هذا هو المراد من عند المصنف كما يفسح عنه ما في الحاشية اى بالكنهه بالنظر او بالضرورة على اختلاف القولين انتهى فآثره
 الشارح ومنه وبقوله اى بالكنهه آه فان خلع في بالك ان قد علم فيما مضى من قوله لا يخلو تصور بالكنهه
 ذلك القول بعدد استدراك قطعاً فادفعه بان المراد من التصور المنفرد المطلق الاعم من التصور بالكنهه وكنهه لا
 بالكنهه خاصة ولا غيره وفي ان فكر العام بعدد جامع مع المسئلة المستدراك مرة فظهر من لا حاجة الى ما يشبه

بعض الأماط لم يرفع المحذور من تصوير كنهه مع كونه غير ملام لما ذكره لمصر في تلك الحاشية لائق هذا كله بما يستقيم على
 تفسير الشارح وأما على ما فسره المصنف من التصوير بالكنه فلا شبهة في ذلك لازم قطعاً لا بما يجيب عنه أما أولاً فلا يمنع أن المراد
 هو تصوير المقابل للتصوير كنهه حتى يتم الإلزام بل المراد منه المعنى العام الشامل للعلم كنهه الشيء على ما هو مصطلح القدماء
 كما لا يخفى على المتأخرين أما ثانياً فلا بأس في ذلك لكن لا يبعد أن يقين قوليه لا يحد ولا يصور تعابير فهو مقتضوياً
 الأول ظاهر وأما الثاني فلأن الغرض من الأول إثبات لبطانة تعالى ومن الثاني عدم تصويره سبحانه بالكنه ولا
 مراد في أن هذا القدر من التعابير كنهه في مقام التمجيد والتقدس فمن ثمة ترى أن طلب شجوة بالكلمات المسترفة في
 الإجماع المتنازع وتأييده وقع الاختلاف في أن كنهه الواجب تعالى لا يمنع الحصول أو كنهه فلا بد من أثره في
 من المتكلمين كالامام محمد بن الإسلام و الامام الحارث بن عوف في الصوفية واصفاً به في الفلسفة حتى ادعى سطوفيه الضرورة و يسلقي
 عليك بعض دلائله فأنظره مفتش الثاني مما اختاره جماعة من المتكلمين وعليه يلوح آثار رضى الشيخ ولو لم يكن
 الغرابة مانعة لو تحت الكلام لم يسطر لتفصيل هذا وهو الهادي إلى سواه ليس قولاً لا يكتبه في الحاشية أي حضور
 الشيء نفسه للعقل وهذا شال العلم بحضوره يحصل في الذي يكون تمثيل نفس الشيء وارتسامه في الذهن بلا توسط
 صورة تكون مرآة للملاحظة سواء كان بالجمال كتمثيل نفس الإنسان المحدث في الذهن أو بالتفصيل كتمثيل حده في
 الذهن من غير أن يكون آلة للملاحظة فالعلم بالكنه الواجب تعالى متع مطلقاً سواء فرغ من الواجب تعالى أو من
 المجردات لا متنازع في تحديده وأما العلم كنهه الشيء الواجب تعالى فهو متحقق للواجب تعالى بنفسه على سبيل بحضوره في الشهود
 وأما غيره فمتع لما بيناه أنه قول فيه حضور الشيء بنفسه أي بمعنى أن المراد كنهه الشيء حضوره نفس ذاته عند العالم
 سواء كان بحضوره عند كنهه كنهه في الحضور أو بارتسامها العقلي وحصولها في الذهن كنهه في الحضور في هذا شال العلم بحضوره
 و الحصول كليهما واذن ظهر أن كنهه تعالى عال عليه بجائز سواء كان بطريق الاشتراق أو الارتسام فلا يتوهم أن المنعني
 في قول المص لا يصور كنهه تعالى بطريق الارتسام فحق احتمال إدراك كنهه تعالى للمكنات بالطريق الشرقي متروكاً
 فكان عليه أن تعرض لنفسه أيضاً في مقام التقدير لأن قد انضح لذلك أن المراد من التصوير المنعني هو التصوير المراد من
 للعلم بمعنى سببه الاختشاف وكفاك شاهد على ذلك أن فاده لمحقق السند بل في هذا المقام نقوله ولا يصور بالكنه
 عدم التحديد كما عرفت ولا يكتبه حضوره في هذا العلم بحضوره على وجوده معلوم بوجوده رجي للعالم وليس وجوده

أي المولى
 أي الاستدلال
 منه غير

أي المولى
 منه غير

وجوده واجب وجود الغير ولا يحسن لافانه قد رتق رتبه من وجوده وانشده صير في الله تعالى وكلما يكون بوجوده
والشخص عين حقيقته لا يمكن ان يحصل نفسه في الذهن الا يلزم ان يكون هو موجود شخص في منى موجودا وشخصا
خارجيا ايضا انتهى كلامه بما اقصيا عليك طلع انه لا حاجة الى ما عتد عنه فضل التحقيق من ان لما كان حضور
تعالى عند غيره صريح بطلان لم يرجع الى نفسه بل انما نفى علم كنهه تعالى بطريق الحصول فقل لا يصور بهذا كلامه
قوله فيها لا متناع التحديد من المعلوم اتفاق القدرة على المحتقات مطلقا سواء كانت من الواجب الحق او من
الممكن الباطن قوله فيها وادخيره منتهى العلم كنهه الواجب تعالى لغيره من الجائزات منتهى مطلقا سواء كان
سبيل الحصول قوله فيها لما بيناه في الشرح من قوله اولوا رتبه آه قوله فانه لما كان آه هذا
على نفى كونه تعالى مقصورا بطريق الحصول من الحصول واجب من الشرح انه صرح في الحاشية بشمول قوله
ولا يمكنه علمي الحصولي والحضورى كليهما وكفى في قامة الدليل على الاول وطوى في الثاني وقد استأرمت
قلبك بدليله ايضا فيما اقصيا عليك من تحقيق المحقق السند لي قد ذكر قوله عذرا في انما اثره المحققون من الصوفية
والفلاسفة ثم اعلم ان الحكماء قد استدلوا على العينية بان وجوده تعالى لو لم يكن صير في الله تعالى انما عليه صفة له
لانه ان لم تقم به الوجود لم يكن موجودا وان قام به يكون صفة له والصفة لا تنفصل عن الموصوفها الذي هو غير ما
المتفكر الى الغير ممكن وكل من خلقه موثروا الموثر لا يكون حقيقة الواجب ولا تقدم عليه بالوجود ضرورة تقدم
العله على معلولها كذلك فاما هذا الوجود فيقدم الشيء على نفسه واما لغيره بالوجود فيكون الواجب موجودا مرتين
ثم الكلام في ذلك الوجود كما الكلام في الاول فنزيم التسلسل وان كان الموثر غير الواجب لنزيم مكان الواجب
شروطه فتقاربه في وجوده الى غيره وثانيا ان في هذا المقام انظارا شتى منها ان يلحق الى العلة هو الاكثار
فالصفات شي ما اذا كان محلا بحيث يكون جواز اضافة به وعدم جوازه سادس فلم يكن بد من علة تجعل ذلك
الشيء متبعا بهذا مرتان الثوب مثلا لما جاز اضافة بالبياض وجاز عدم اضافة به فيكون مقتضى الى علة
تجعلها بين واما الاول فيلزم الاضافة محلا بالمكان وجبا او ممثلا فلا يحتاج الى علة في جزاء
الامر في ان الصفات الاربعة انما وجبه لما كان وجبا ولم يجز عدم الاضافة بها فابن الفاتحة الى العلة التي
تجعلها متبعا بالدرجة انما كانت في جيبه علة فانه ان كانت واجب بانه لا يجب اضافة بالوجود

ممنوعة لان كونه يمكن ان يضر به في ذلك لا يرد راجع قالوا يجب سبحانه حاج بقيد لا كان فعلى تقدير زيادة الوجود
 لزوم الاندراج المذكور غير لازم حتى يلزم كونه تعالى ممكنا ومركبا هذا الكلام وان الغنى الى التطويل لكنه لا يخلو عن
 التخصيص قوله اذ لو اترسم آه فذا تا فاده صدر المحققين في بعض تصانيفه وقد تقرر بان مصاديق الوجود في
 عين في انة بلا حاشية زائدة فلو حصل في الذهن كان صدقا للعوارض الخارجية والذاتية معا وبطلان التما
 مستلزم لبطلان المقدم وبعبارة اخرى لما كان تشخصه تعالى عين في انة فلو اترسم صا للموجودات
 بعينه ظليا ولما كان هذا محسوبا على الخط فرقا بانه يجوز عرضا حد المتناقين لا خيرا كما يظهر في تصورنا الوجود
 الخارجى فالاستحالة غير لازمة فعدل عنه اشرار المحقق الى انه يلزم على تقدير الالتماس ان يكون جهة وجوده
 في الاعيان بعضها جهة وقوعه لاني الاعيان معا واما يجب دقيق النظر فذلك التزيف مزيف لا يمس
 اذ ان العروضا بل صدق المتناقين على الثالث بأجل الشائع او مفهوم الوقوع لاني الاعيان المساقوق للوجود
 الظلي والوقوع في الموضوع لم يتحققا الا في البهوية التي هي مصداق الوقوع في الاعيان ففى السندان اعتبر
 مفهوم الوجود الحاشي فهو خارج عما نحن بصدده لعدم تحقق المتناقين بضرر استحيل وان اعتبر مصداقه فلا
 تعلق بالتصور به بعينه بل بسبل تصوره حصول مفهوم صادق عليه بذاتية ماني بعض الاشياء قوله موجود
 بوجود غير صلي اعلم ان الاشياء وجودها الاول ما يكون مصدر الالتماس في مظهر الاحكام وهذا الوجود يسمى وجودا
 غنيا وخارجيا واصليا والثاني ما لا يكون كذلك ويسمى وجودا ذهنيا وظليا وغير اصلي كالنار مثلا
 فان لها وجودا به يظهر حكمها ويصدر عنه آثارها كالاضارة والاحراق وغير جاد وجودا ليس كذلك
 فالاول منها هو الاول والثاني هو الثاني قوله لا متنازع انسلخ الذات والذاتيات ذكر الذاتيات في
 هذا المقام تفضل لا استحالة في الواجب تعالى قوله فيكون باهو حاصل في الذهن آه تقريره انه تعالى جده نفس
 بلا غلبة كحاشية يكون له في استراخ الموجودات الخارجية ومن المعلوم انه كلما كان هذا شأنه يكون موجودا فلو
 قد اتى ببارك في الذهن كانت صحيحة لذلك لا تراعى لا متنازع انفسا كاشي عن نفسه وانه تعالى لا يستلزم ان
 يكون له بقاء حال وجوده في الذهن موجودا خارجيا فاما مقدمه فانه فان توهم ان هذا يقتضي عدم
 حصول الاشياء الخارجية في ذاته على تقدير ان كان راجع اذ يترجم ما في اشرار على تقدير ان كان راجع

في الذهن من كون الشخص الخارجي بعينه هو الشخص الذهني ازيل بان حصول الشخص الخارجي من حيث هو كذلك
 في الذهن تحيل كاسين في موضعه وكيفي في علمه على الوجود الجزئي مثل حقيقة الملكية وخواصه المحققة في الذهن مع
 حصول الشخص الذهني المائل للشخص الخارجي فيكون ذاك كاشفا لهذا لا ريب في ان مثل هذا العقل في الوجود
 تعالى باوجوده الخارجي عين حقيقة فالعقري والاسلام عن الوجود غير ممكن قطعا **قوله** وانما في الاعيان
 بحسب الوجود الاصيل اعني قوله ولان في الاعيان بما باعتبار الوجود اطلاق الذهني واهل هذا الاجتماع لتقضي **قوله**
 وكذا بما هو حاصل في الاعيان أي يكون الواجب غير محجبه بما هو حاصل في الاعيان ومعتا في الذهن ولا
 في الذهن معا وان هذا الاجتماع لتقضي ثم توضيح الدليل على ما في بعض الجوانب انه تعالى ليس له صفات ذاتية
 على ذاته بل وجوده وسائر صفاته عين ذاته فاستحق في احدى طرف كان انما هو ذاته فقط ولا شك في
 تحقق الوجود اعني له تعالى عند الكل فيكون موجودا متصلا بذاته فلو حصل له الوجود الذهني لكان ايضا بذاته
 فيكون موجودا غير متصلا كذلك او ثبوت الذات لنفسها ضروري فانسلا عنها عن نفسها مستحق فيكون الشيء الواحد
 وهو الذات سببا لتحقيق في الاعيان ولعدم تحققه في الاعيان وهو محال استلزامة اجتماع التقضيين فيكون
 حصوله في الذهن محالا وهو لاطم ولا يلزم هذا في الملكات لانه لما كان وجودها وسائر صفاتها زائدا على
 ذاتها كان الوجود اعني لذواتها من حيث انها مخلوقة بالحوارض الخارجية والوجود الذهني لصورها من حيث
 هي هي فمعرض الوجود اعني في الملكات هو الذات المخلوقة بالحوارض الخارجية ومعرض الوجود الذهني فيها هو
 الذات من حيث هي هي فلم يجتمع الوجود اعني وعدمه في شيء واحد من جهة واحدة بخلاف الواجب تعالى فان مع وجود
 كليهما انما هو الذات من حيث هي هي فمجمع الوجود اعني وعدمه في شيء واحد وهو الذات من حيث هي هي ثم كلامه
 بعنوانه في الحاشية هذا مبني على ان جميع صفاته تعالى وكلما صح الصفاة تعالى به عين ذاته فلو صح له الوجود في الذهن
 كان صدقة نفس ذاته على ما سبق عليه في الحكمة فيكون بما هو في الاعيان لان الاعيان انتهت ثم اعلم ان في هذا
 المقام خدشة وازاحة اما الاول فبانه على ما افاده الحق السديد بقوله **قوله** ان هذا هو وجهه فانه اما ان يكون
 للوجود الخارجي حقيقة خائفة للمفهوم المصدرى الانتزاعي تكون عينا في الواجب ووصفا له انضماميا او انتزاعيا
 فيمكن فيكون محل الموجود على الوجود لكونه تعالى فردا من سبعة قانما بنفسه وحلي المنة متعجب انم بدنه بها

سببها ويكون معنى الموجود ما قام به الوجود اعم من ان يكون تبا حقيقيا على نحو قيام الوصف بوصفه او
طريق قيام الشيء بذاته الذي مرجعه عدم القيام بشيء كما يفهم من ظاهر الاقوال المشهورة والكلمات المنطوق بها
في بحث زيادة الوجود وعينه قطع النظر عن صحة وفساد هذه لا يلزم من عينية فرد من هذه ان يكون لها
وجود في الذهن فانه عند وجوده في الذهن لا يكون ذاته قائما بنفسه حتى يكون له وجود خارجي منشأ
لترتب الآثار الخارجية عليه لكن تبا بنفسه وكونه مصداقا لكل مشتق عليه كما يفهم من ان من الدهر وكابد السر
ولذلك يكون محتاجا الى الغير وتخييل ان يحل اليه راحة العدم الخارجي في الواقع بل الغير في قيام هذه الحقيقة
الزائدة محتاج اليه سبحانه تعالى واما ان لا يكون الوجود حقيقة تسوي هذا المفهوم لمصدره الفطري المشترك بين
الموجودات وهو ليس صنفا في شيء من الموجودات اعني سواء كان واجبا او ممكنا ولا ينبغي ان يبدأ انتزاعه
ليس الالهية المنقولة في الاعيان لكن لما كان الواجب تعالى متقرا بنفسه ذاته ولا يحتاج في فعلته الى غير
يكون مصداق حمد نفسه فانه بذاته لا من جملة اخرى تقيده او تعليله والمكانات لاحتياجه في تقريرها وافتقارها
في فعلته وذاتها الى الواجب سبحانه لا يكون مصداقا لكل من نفس ذاتها بل من جملة استنادها الى اجاعل تحت
حقيقته تعليلية وهو معنى بعينه الوجود في الواجب وزيادة في الممكن كما هو موضح في كلمات بحق المفسرين قال
خير الحق بالهرة في اللغة ليس بساكني ان الواجب له وجودان خاص وبهذا المطلق لفظه هي ولانه فرد
فرد بهذا المطلق لا نزاع في الفطري لكنه كيف يذهب ذوو حصل من انبار الحقيقة واوليا حكمة الى ان يصور
ان يكون ذات الذاتات واصل الحقائق ويمنوع الايات امر اعتباريا بل انما معنى ان بذات سني لا نزاع في
المطلق الفطري المشترك فيه باقياس الى قاطبة الموجودات ليس عنيا لشي من الحقائق بل عينية بحقيقته
الواجب بالذات معناه ان مصداق جملة ذاته بذاته وزيادة على الحقائق المتجوزة باحسانه
ما سوى يقوم الواجب بالذات معناه ان مصداق جملة على اتي شيء كان هو كل الوجود والحق
ذاته من حيث هي محمول الغير فانيته من الوجودية في الممكن بنفس ذاته من حيث هي من اجاعل في الواجب ذاته
من حيث هي بنفسه لا من اجاعل بل ان كانت فاقه تحت من قبل ان الوجود المطلق انما كان يصح ان يسبب من الممكن
في رتبة ذاته ثم يعلل ذات سورة "عجاجة على ليس يطابق الحكم بالموجودية النفس الذات المستقرة

[illegible]

الخارجي من غير ما غلبه ذلك في تلك شأن الذات بالنبذة الى هو ذات له وقد عرفت ان ذلك يعني
 ولا تنبغي ليس في اليتا لشي من الموجود است نهي كلاً به عبارة الطولية بادي حذف التام القائل مقتضى على افاد
 افضل لتحقيق ان اتعاب نفسها مصداق لوجوب الوجود وضرورة التفسير لا حقيقة زائدة اهل كما اعترف
 به فاما ان تكون نفس ذات تعاكفية في صدق وجوب الوجود وضرورة التفسير عليها اولاً على الاول كالم
 تفاد ان تعالي على تقدير حصولها بنفسها في الذهن ايضا مصداق لوجوب الوجود ونبذ لا تنزاع فيكون حين هو
 في الذهن مصداق لوجوب الوجود فيكون موجودا خارجيا مع ان الموجود والذهني لاحتياجه الى ان يكون كالم
 لوجوب الوجود وعلى الثاني لا يكون نفس ذات مصداق لوجوب الوجود ونفسها هو خلاف ما اعترف به
 على تقدير كون الوجود حقيقة سوى المعنى المصدر في كونها عينا في الواجب ان في الممكن كون الواجب بجا ووجود
 قائما بذاته كما اقر به ذلك يلزم امتناع حصوله في الذهن فان عدم حصوله في الذهن يكون قائما بذاته فلو حصل في
 الذهن يلزم انسلاخ الشيء عن نفسه فان ذاته هو الوجود القائم بنفسه واصل في الذهن يتحمل ان
 يكون ذاتا بنفسه ايضا قوله ليقال بل ثبت انه لا يرجع الى كل لا شئ كما كان بنفسه مصداق لوجوب الخارجي
 لما عرفت ان مصداق لاحتياجه الى العلم بنفسه في مصداق لوجوب الخارجي فيكون على تقدير حصوله في الذهن
 موجودا ذهنياد موجودا خارجيا معا وهو كما ترى ما قال ان تلك شأن الذاتيات بالنسبة الى ما هو ذاتي
 له ان اراد به ان تلك مخصوص بالذاتيات فذلك فاسد لان علمه بسلخ الذاتيات عن الذات انما هو لان الذات
 بنفسها مصداق لذاتياتها وانه يتحقق في الذات الواجبة بالقاس الى الوجود الخارجي ايضا وان لم يرد ذلك
 فلا يفيد شيئا ايضا ما قال ان لم يثبت ان تعاب مصداق لوجوب مطلقا خارجيا كان ذهنياد بل انما ثبت ان
 مصداق لوجوب الخارجي لا يفي لرفع ما اراد به فعد لا شئ كما كان بذاته مصداق لوجوب الخارجي كان مصداقا
 لطلق الوجود لا استحالة انفكاك المطلق عن الخاص ولما كان في ذاته مصداقا لمطلق الوجود استنع انفكاك مطلق
 الوجود عنه كما فيكون حل مطلق الوجود عليه واجبا حتما كما فيكون ذاته كما حين هو في الذهن مصداق لوجوب
 الوجود فيكون حين هو في الذهن موجودا خارجيا وتعلل لكلامه وجه لا حصله ثم كلامه لم يحصل الا بذهب على
 بصيرة فاقته ان هذا كله وان كان حقا ومثليا لكن فيما افاده انه تعالى لما كان بذاته مصداقا للوجود

الوجود
 في
 الخارج
 المستغنى
 عنه
 في
 الخارج

١. وانما جرحي كان مصداقا لمطلق الوجود آه اختلافا فان مقتضو ذلك المحقق انه لا يلزم من كونه تعالى مصداقا
 ٢. ... جرحي كونه مصداقا لكل الوجود الذهني حتى ينافيه عدم تقرر نفسه حين حصوله في الذهن انما يلزم ذلك
 لو كان منسوبا ... جرحي مستلزما لمصداقية لمطلق الوجود انما يلزم من كونه جرحي كليها
 والمحقق في كل منهما واذ ... اخروني استلزما تلك المصداقية لمصداقية تعالى لمطلق الوجود المعري عن
 خصوصية الجرحي والذهني المحقق في الخصوصية الاولى وحدها لا ريب في ان هذا الاستلزام غير محال لمقتضى
 ذلك لبعض ما يفرع الذي ورد به بقوله فيكون محل مطلق الوجود عليه حاشية ... كان ... من قبلنا ... على ذلك
 واذن يمكن التوهم بان ذكره ذلك المحقق من انه لم يثبت انه تعالى مصداق الوجود مطلقا خارجيا كان وذهنيا آه ما افاده
 ذلك بعض اوليائنا بلنا ذلك لكن لما كان في الله تعالى نفسها كافية في صدق وجوب الوجود وضروره التقرر
 فيكون في الله تعالى على تقدير حصولها نفسها ايضا مصداقا لوجوب الوجود فيكون صريح في الذهن بوجوبها خارجيا
 هذا فافهم قوله ولان ما هو في الذهن آه حجة اخرى على امتناع حصول كنهه تعالى في الذهن وتقريرها ان حصول ذلك لا
 لا يخالف حصول نفس الشيء في الذهن بان يكون بارتفاعه عن الخارج وهو محض سفسطة او مع بقائه في الخارج
 وهذا لا يمكن الا بايقاع جهة مشتركة بين الشخص الذهني والخارجي مع زيادة الشخص بطرفين لا يتحالة كون ذلك
 الشخص شخصا واحدا اما خطرنا ان يستحيل ان يوجد الشخص من حيث انه شخص بوجوبات متعددة والا يلزم كون
 الشخص الواحد قابلا لشخصات كثيرة وظل هذا الاصدورة الجبري كليا وهو كما ترى فلا يقل تلك الوجودات
 المتعددة الا في الطبائع المرسله الموجودة بعين وجوبات اشخاصها واذن لا مناص من اثبات لطيفة المطلقة
 والتحقيق الكلية للشيء الذي يكون صادقا في دعائي الخارج والذهن معا حتى توجد تارة بعين الوجود الخارجي اخرى
 بعين الوجود الذهني فيكون هذه الحقيقة مشتركة بينهما قطعا بان هذا الاضالسا فبان ان الشيء الذي يكون
 صادقا في الذهن لا بد وان يكون وجوده وتخصه زائدا على جهته واما لو وجب تعالى فقد ثبت ان وجوده
 وتخصه عين في ذاته محصوره سبحانه في الذهن يكون مادام لا اساس العينية ويجوز المغلطة الغيرية هذا ففقط من
 يفرح اندفاع او بام مختصرة كانياب الاعمال مشتركة في المال ومختلفة بحسب الاقوال منها ان معنى عينية الشخص
 في الواجب تعالى هو انه سبحانه حقيقة بسيطة متميزة عن جميع ما عداها بنفس حقيقيا ليس ككله ليعقل ان معنى كلياته

خلا يكون ذاته تعالى مقولة وقد يبرح بانه لا منافاة بين الحصول في الذهن والاطلاق لانه ثبت مرتبة
 من الاطلاق والتجريد والخلط فاطلاق ما في مرتبة الاطلاق فاعلم ولا تحفل في مشها ما ذكره الاندلسي في
 التعليقات من ان الاول تعالى بسيط في ذاته البساطة والتجريد وبشبهه الذات عن ان لا يخلط بغيره او
 جسمانية وعقلية بل هو صريح ثبات على وحدة وتجريد وكذلك قال "ببساطة شيا تحقق ذاته
 بحد ذاته لا كالمواضع التي توصف بها فقال في من لوازمه خا... بل ذات كل ما هو ذاته لا يمكن ان يتوحد
 به ذلك الجبروت في قوله تعالى لا يشاء المفعول المجرد كونه... تصور بالكنه وبكبره وما يقصده اذا مررت له
 لا يتصور على صيغة الجبروت وهو المناسب لقول المص لا يجد... استر في التقديم واما اذا قرى على صيغة المعلوم
 فلا وحاشا اذا لوجب تعالى علم الاشياء كلها بالنحوين المذكورين... لا يغرب عن حريم علمه شغل ذرة بل
 المعنى على هذا الاحتمال انه تعالى لا يتصور الاشياء بحصول صورها في ذاته... بها فيها كما هو شأن العلم بحصوله المقصود
 جاشي هذا العلم لكون علمه تعالى بالجبروت في شروقي قوله واذ ينزل العلم في الخاشية هذا العلم في علمه تعالى
 اسباق في اسباق لكان ذكرناه ليكون ذريعة وتهديد للذكر مسلة علم الواجب... قوله فيها لا يشاء اسباق
 يا ابا الموحدة والمراد به قول المص لا يجد ووجه عدم المناسبة خير من فان ذلك الفهم سبي للمفعول فالمناسب
 بالخطا اليه ان يذكر القول التالي له على نظره قوله فيها وسباق يا ابا الخاشية وسبانه ان المقادير من وجع عبارة
 ان مقصوده بيان عظمة شأنه تعالى وتقدسيه مع نظام العجز وهذا ما تحقق في المبني للمفعول واما في المبني للفاعل
 مفعول وشتمه تشكيك وتشكيك اما الاول فيقرره ان هذا الاحتمال لما كان مخالفا لمقصود بعيدا عن المصطلح فكيف يتقيد
 الحكم بعدم المناسبة واما الثاني فيقرره ان نفى العلم الارشامى عنه تعالى ايضا من تعذيبه سبحانه واذ
 القول به يستوجب كونه تعالى محلا للحوادث وتعرية عن الكمال في مرتبة الذات وتشكيك بالغير وجعل الامور الجبروت
 الاول من المقصود مستحق بلا مرتبة وهذا هو الداعي للعدول عن الحكم بالفساد الى عدم المناسبة قوله علم ان
 علم الواجب تعالى اه قال في الخاشية علم ان الحكماء والمكلمين اتفقوا على انه سبحانه عالم لذاته وغيره لا شئ في علمه
 من الحكماء حيث ينكرون لكون الواجب تعالى عالما لذاته لان العلم اما اضافة وصفة ذات اضافة والافاضة
 شتم على الطرفين لا في ذاته تعالى بوجه ما فاذا لم يعلم ذاته لم يعلم غيره واما فاضة الحكماء منه كانهما صفة

بالعلم على نوع من الخلق كغيره من الدلائل على العلم التعريف من كل خلق و لا ترتيب في ان صيدور
 تلك الافعال لا يتصور بدون العلم على ان عدم كون النحل والحيوانات والطيور عالمة بالاشياء
 المعصومة منها في غير المتع بل البطلان فانهم من الحيوان خلق الله سبحانه فيها علما وشعورا بتلك الافعال
 او كغيرها فانها لا يبالوا بها وناسيها ولو لم تكن غزاة لمقام حاجية لمسطح الكلام كل المستطاع
 في بيان العلوم الصغرى ~~التي هي~~ انما كان سبب جميع الموجودات التي فيها الصور العلمية فيكون سبب
 فيضان العلوم الصغرى ~~فيكون~~ عالما بذاته وباعداه خوفا وطمعا شغرا منه فاعل
 مختار وكل فاعل مختار لم يتع توحيده وقصده الى ما ليس بعلوم فان الفعل بالقصد والاختيار لا يعقل بدون
 العلم بالضرورة وانما هذه مكابرة فاضحة وانما هذا الوجه منوط على كونه تعالى قادرا ومختارا فليس بسلبي
 علمية من لا فلا هذا قوله فيها حقيقة العلم ما به الاكتشاف اه هذا الوجه قد شاع على السنته حكما وعنده عليه
 محصوهم ثم قد زعم انه بعد تسليم كون العلم عبارة عن تلك الحقيقة لقائل ان يقول لم لا يجوز اشتراط التعاين
 وما حضره عنده فلم يثبت كونه سبحانه عالما بنفسه كما اشترط ذلك انوارس فانها مع كونها حاضرة عند الانوارس
 انفسها وسخافة جليلة عن البيان كما لا يخفى قوله فيها لوجوده بالفعل لنفسه اي لوجوده بعلومه بالفعل لذاته
 العالم قوله فيها في قصص مراتب الفعلية اه فلا نخاص عن ان يكون سبحانه عالما بذاته وذلك كشقة
 لديه قوله فيها لكنهم خلفوا اه هذا الاختلاف انما هو في علمه بالفعل الذي هو كمال ذاتي له تعالى وابدع بحسب المعلومات
 كلها قوله فيها قد سبب اربطوا العلم انه معناه في اللغة اليونانية الكامل الفاضل هو ابن نفوسا حسن من الال
 اساطير وهو المقدم المشهور والعلم الاول والحكم المطلق عندهم وولد في اول سنة من ملك اردشير بن دارا
 خلعت عليه سبع عشرة سنة سلمه ابوه الى افلاطون فبكت عنده نيفا وعشرين سنة وانما سموه المعلم الاول لانه
 وضع النعالي المنطقية ومخبرها من القوة الى الفعل وحكم حكم وضع النحو ووضع العروض فان نسبة المنطق الى المعاني
 هي نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر وهو وضع لا معنى له لم يكن المعاني مقبولة بالمنطق فمعناها بل معنى تجري
 انه عن الماوة فتقومها تقريرا الى اذ ان التكليم حتى يكون كاللغة ان عندهم يرجعون اليه عند شتباة اصواب
 باطلا وواجب الباطل الا انه حمل القول اجمال المبهذين وقصده المتأخرون في جعل شاعرين له حق سبقه فيفضل

التمهيد وكتبه في الطبيعيات والالهييات والاخلاق معروفة كذا في المثل والنخل قوله فيها ونقل عن فلاطون
فان قيل من كان في اللغة اليونانية يعني تام المنفعة كثير العلم وهو ابن ارسطو فليس هو آخر المتقدمين و
اولا فلاطون معروف بالتوحيد والحكمة وولد في زمان اردشير بن دارا في سنة ست عشرة من ملكه كان
تلميذ سقراط ولما اغتيل سقراط بالسم ومات قام مقامه جليس على كرسيه واخذ العلم من سقراط وطبقه في
صنم اليه العلوم الطبيعية والرياضية على عنه قوم ممن شابهوه وتلكه مثل ارسطو ومارفوس ~~والفلاسفة~~
سعد حامد ثانيا ليا و اجبالذاته عالما بجميع معلوماته على نعت الاسباب ~~والسبب~~ في الوجود
رسم و المثل الامثال عند الباري تعالى وربنا يغير عنه بالعصر واليهولى وتعلمه شير الى صور المعلومات في علمه
تعالى كذا في المثل والنخل قوله فيها والمعلمون على قولين اعلم انهم جميعوا على ان العلم صفة زائدة على ذاته تعالى
ثم استلغوا في ان تلك الصفة ذات اضافة او مضافا قوله فيها قيل انه اضافة هذا مما اختاره المحققون من تكميل
قوله فيها قيل انه صفة زائدة جملة المتكلمين ثم تفصيل المقام ان المتكلمين لما اذكروا الوجود والذات انتهى فالوا الى ان
العلم عبارة عن الحالة الانكشافية القائمة بالعالم وهي بحث لوقاست بالبنات والاحداث لصارت حالة
بها وتلك الحالة حقيقة واحدة مشتركة بين الواجب تعالى والممكنات فكما اننا نعلم الاشياء بها كذا لك البار
جل اسمها يعلمها بها وهي صفة قديمة واحدة قائمة بذاته تعالى ذات تعلق بالمعلوم وبهذه الحالة ينكشف عنده جميع
الممكنات والمخفيات من غير حاجة الى ارتسام الصور هذا والتحقيق يقتضي مقاما اوسع قوله فيها وكيفي التفسير
الا اعتباري آه بان بقى ذاته تعالى باعتبار صلاحيتها للعلومية في الجملة متغايرة لها باعتبار صلاحيتها للعالمية تلك
وهذا القدر من التغير يكفي لتحقق النسبة قطعا كما لا يخفى قوله فيها ويحيى اي في بحث الهيئات قوله فيها عيسى بن
ان يلزم تغير علم الواجب تعالى بتغير المتغيرات الا خطر في ذلك ان تغير احد الطرفين يستلزم تغير الاضافة بينهما قوله
قد هب لبعض آه المراد به ارسطو وما تبعه الشحان ابو نصر وابو علي وبقا تلميذ بهمنيار في التحصيل ثم ينبغي ان يلقى عليك
اولا ان الشافعي على سنة القوم ان الفيلسوف الاول قائل بان جملة تعالى بارتسام صور المعلومات
في ذاته تبارك لكنه مخالف لما وقع منه بتغير محله في ان لو جابحت قال فالباري تعالى فانه اذا اراد نخل شئ فانه
لا يخل اوله في نفسه فلا يحد في صفة خارجة منه لانه لم يكن شئ قبل ان يسبح الاشياء ولا تمثيل في ذاته لان ذاته

سنه ١٠٠٠
لاحدى شيئا
سنة
مصر

اكثر المشايخ من ان علمه تعالى كصور الممكنات عند سجدته بحدودها لا غير قديم وانه لا يخلو فيه فانه حجة
 بالادلة على قائله قوله فيها واطلاق الصورة لما كان منطوقه توهم معنى ان يتخلل في المصدر من الصورة انما هو
 على الشيء من حيث حصوله الذي فكيف يتم المراد لمسه تعالى عن الذي من غير ان يراه بالتقرير في معنى البيان قوله فمجرد
 في عن المادة قوله فانه لا يخلو فيها الطاهر ان المراد ببقاء الصور المجردة بذواتها كونهها جوهرية في جوهرية ان لا يخلو
 احوال من كلف تصور قيامه بذاته واثباته انما هو ان يثبت في قيام تلك الصور في ~~التي هي~~ ~~فيها~~ ~~بذاتها~~
 مجده واذن يجوز كون صور الاعراض قائمة بها في عالم المثال غير قائمة بغيرها ~~فيها~~ ~~بذاتها~~ ~~فيها~~ ~~بذاتها~~
 ذلك ان قيامه في خبر المثل وفيه قلوب من وجهين اولهما ان هذا التوجيه لا يصلح الكلام فاعلم ان كلف وقد تقررت عند
 جوهرية جميع الصور في ذلك العالم كما مضى عليه بعض اعلامه ثانيا ان علم الاعراض من موضوعاتها كعلم السواد
 الجسم مما لا ريب في امكانه بل في وجوده واذن لا حاجة في علمها الى ان يكون الصور قائمة بالمحال في عالم الانوار
 بل يجب قيامها بذاتها وقد يزيل بالاشعاع ان كان علم السواد بدون جسم الامر لا يخلو الا بعد كما ان وجود السواد
 بدون الجسم لا يمكن الامر عليه الممكن ايضا وبانه ان اريد بامكان علم السواد بدون جسم مكان ان يعلم السواد
 من دون ان يعلم الجسم فذلك مستحيل في علمه سبحانه على انه يجوز العلم بالحال من دون العلم بالمحل ولا يستلزم
 ذلك قيام الحال بنفسه وان اريد به المكان ان يعلم السواد والقائم بنفسه فان معنى العلم بذلك المفهوم فذلك
 ايضا ممكن بان يكون ذلك المفهوم قائما بذاته من الاذهان في عالم المثال منكشفه عند تعالى وان معنى العلم
 بمصدره ان يكون العلم به من قبيل المحتضات والعلوم بها فاما وجودها فيمينا عن العالم فان المصدق لاشي
 يخصه لا يتعلق العلم وان اريد به مكان العلم ان السواد قائم بدون الجسم فذلك جعل مستحيل عليه سبحانه
 اما ثانيا فان المراد بالصورة الامر المجرد الذي يكون له المشاهدة وقائما بذاته كالمادة والامر المشاهدة فيه متحد
 مع تلك الصورة ذاتها ومغاير لها اعتبارا وقياس هذه الصورة بنفسها لا ينافي سر صفتها بجواز ان يكون شيء عرضا
 قائما بغيره في عالم قائم بنفسه في عالم آخر كما ان الانسان قائم بنفسه في الخارج وقائم بغيره في الدارين وان
 لا محالة عرض في الدنيا بغيره في الآخرة في الوزن وفي البينة وبكذلك الحال في صور المعدومات كمن كانت
 متعقبة فانها يجوز ان يكون قائم بنفسه في عالمه الذي روان متعقبا قيامه ووجوده في الخارج بل يجوز ان لا يوجد

المذبح الاول
 من انما هو حسن
 والمذبح الثاني
 من انما هو حسن
 من انما هو حسن

لا يوجد امر في الذهن ولا في الخارج و يوجد في عالم الانوار بحيث لا يترتب عليه شيء من الآثار الزمنية والخرافية وفيه
اختلاف فانه لم يقرح على الاسماع ان اصحاب هذه المذاهب قائلون باتحاد الصورة مع ذواتها بالذات وبغايرتها بالاعتبار
على ان نقول صور الاعراض الى اجزاء عالم قبله المستحقون من الملائكة فانهم مائلون الى ان يازروا كل علم هو صام
لوزن يتوزن الاعمال بوزنه وانما ثابته لما لم يثبت الاتحاد بالذات من الصورة و ذواتها فلم لا يجوز ان يكون
تلك الصور هي صور الاعراض التي قائمة بذاتها في عالم المثال وانما الاستحالة على تقدير
الاتحاد كذا في بعض التعاليم ^{فوقها} فلا طونية توضح المقام على ما في اسفار الحكمة ان المراد بالمثل في بحث
علم هي صور العلوية الالهية القائمة بنفسها وفي تفصيل العوالم عالم المثال المتوسط بين عالم الغيب والشهادة وفي
بحث اثبات الصور النوعية اجزاء المجردة المسماة باباب الانواع وفي بحث الماهية لطباع الانزلية الابدية
المتمايزة عن الافراد قوله اقول تلك الصور المقصود منه تزييف مزعمي الفتن المذكورين وتحريره على ما
بعض التعاليم ان تلك الصور اما ان يكون من جهة في ذاتها مستقيمة عن الموحدة وهو كما ترى او ممكنة فتكون
موجودة بيجادها تعالى بسوقته بالعلم سبقا ذاتيا او زمانيا لئلا يلزم اهل في ذاته تعالى فعله سبحانه بتلك الصور انما
ان يكون بواسطة الصور الاخرى او بانها بنفسها حاضرة عنده تعالى والاول محال للزوم التسلسل فان خسر الحق في
في الثاني فلما ان الصور حاضرة عنده تعالى بنفسها تلك ذوات الصور تكون حاضرة لديه تعالى بنفسها بدون واسطة
الصور انتهى قوله الموجودة بذاتها كما هو مزعم افلاطون الالهي قوله او بذاته تعالى كما هو مسلک ارسطو
استحسن قوله وبوجه محال لا تناسل الاله على التوحيد قوله بسوقته امي متاخرة قوله ذاتيا بذاته على تقدير قدم
العالم قوله انفسا كما بذاته على تقدير حدوث العالم قوله تحزرا عن اهل آه و خذرا عن كونه تعالى خالفا
لصورها بحسب و ان لا راد و اذا كان بخلافه ان صفاته سبحانه لكونها من لوازم ذاته تعالى صادرة عنه
محددة بالاحكام وهذه الصور يكونها مدار العلم الذي هو من صفاته الكمالية اي صادرة عنه كذلك ولا استحالة
اصداها كتمسك على قوله ^{دون هذه} التحزير ولم يلقفت الى هذا التحذير اساتم في هذا المقام شبهة حولية اخا و باجر العلوم
انه لا يثبت له كامل من جملة الكمالات اعلم ونقص مستحيل و يستحيل ليس في قدرته و اذا لم يكن نقص
مقدور العلم كمالا لانه مقدور و لا يكون العلم و يكون من لوازمه مقدور و لا قد بان انه ليس بلزيم سبق

هذا لا يعبد تعالى
فليس هو الغني
منه مظهر الحق

العلم بالصورة عليها بل عليها سها وقد قيل ربنا لا نسلم ان تلك الصور سبوقه بعلمه تعالى بها انما يلزم ذلك لو كان
 ويجا به تعالى محال بالاختيار ولا تتم ذلك فان تلك الصور من صفات كماله تعالى وصفاته العليا كلها ضرورية لذات
 بلاه خلية الاختيار فيها بل القدر الضروري اختياره في ايجاد الكمالات في الخارج بدلالة النظام المبدع على صانع
 الحكيم ثم بكمالاته الطبيعية وقد اخرج جليل بده كلامه شارح انه لو لم يكن الصور سبوقه بالعلم لزم فقرته سبحانه في مرتبة ذاته
 عن كمال العلم ولا ريب في اللزوم ولا في اطلاق اللزوم ولا ريب في عدم كونه تلك الشبهة ~~في عدم كونه تلك الشبهة~~
 انما وبانه ما اذا اريد من النقص التحيل فانه ان اريد ان تحيل عقله لذاته فذلك علمه وجميع الصور ~~في عدم كونه تلك الشبهة~~ ان يكون كمالها
 لذاته فلا يمكن ان يكون مخلوقا اصلا لا بالاجاب ولا بالارادة فيجب سبق العلم الذي هو كمال واجب بالذات على تلك
 الصور التي هي ممكنة لذاتها وحوادث ذاتية فهذا الكلام على هذا التقدير يكون شبيهاً الكلام شارح لاراد عليه وان اراد
 ان النقص تحيل بالغير فذلك غير مسلم ولا صحيح في نفسه فان كونه سبحانه ناقضا للعيان بالبدليس ممكن بالذات حتى يكون
 مستحيلا بالغير فان تحيل بالذات لا يكون تحيلا بالغير ومع ذلك لا يصح على هذا التقدير سلب المقدورية عنه ولا من مقابله
 الذي هو الكمال فان تحيل بالغير والواجب بالغير داخل تحت قدرته والعامة والالتم تكن بالحدوث التي هي تحيلا بالغير
 والموجودات التي هي واجبة بالغير مقدورة له تعالى انتهى قال في الحاشية هذا بالنظر الى ان الجاعل موجب سبحانه تعالى
 بخصوصه واما بالنظر الى مطلق الجاعل القادر مع عزل النظر عن خصوصية فلاستحالة تعلق الجعل بالجهول عند فهم وانما قيل
 الجاعل بالقادر لان الجعل مطلق على مطلق الاقتصار والافادة ولو بلا علم وروية كافادة الشمس للصور وبقضا الملزومات
 للوازم واما اخرا الوجه بخصوص البارى تعالى لئلا يتوهم ان استناد تلك الصور اليه تعالى مثل استناد اللوازم
 الى الملزومات فلا يلزم سبق العلم والجعل بالجهول غير مستحيل في مطلق الفاعل والمقتضى ففكر انتهى قوله فيها هذا
 اي التحرز عن الجعل المستحيل في تعالى قوله فيها بالنظر الى ان الجاعل آه توضيح ان استحالة الجعل بخصوصية بذاته تعالى
 ما غيره تعالى فاجعل فيه غير مستحيل فاذا كان الجاعل موجب سبحانه فيجبر فيه هذا الدليل الدال على سبق علم الجاعل على الجعل
 لتسرة ذاته تعالى عن الجعل واستحالة فيه واما اذا كان الجاعل غيره تعالى فلا يجبر فيه ذلك الدليل لعدم استحالة
 الجعل فيه بل دليل سبق العلم فيه استحالة تعلق الجعل بالجهول لا استحالة الجعل فيه واذا حصل ان سبق علم القادر الجاعل
 على الجعل قبل حدوثه ضروري سواء كان ذلك جاعل هو الواجب سبحانه او غيره آه في الواجب تعالى فلو جهل

أحد ما استحالة الجهل في ذاته تعالى وانه في استحالة تعلق الجهل بالجهول وانه في غير متعالي فلو جبه انشائي فخطا لعدم استحالة
 الجهل فيه فانها بر صهيانية سخانة قوله فيها طلاق الجاهل و اجبا كان ويمكن قوله فيها بخصيصته أي خصوصية الجاهل
 تعالى قوله فيها فلا استحالة تعلق و قد تقرر الكلام في انه لا محالة يكون العلم سابقا على هذه الصور الممكنة سبقا ذاتيا و
 انشائيا كما تقرر من تعلق الجهل بالجهول استحالة عند هم قوله فيها و اقتضار الملزومات للوازم كما اقتضار الاربعية للزوجية و
 انشائية لا غيرية فاقول في بطلان هذه الاقضية الاستدعاء ببقية العلم و انما استدعى اليها الجهل بمعنى صدر الجهول عن
 الجاهل بالاختيار قوله فيها فانه اختار الوجه المخصوص آه و هو استحالة الجهل في ذاته تعالى و تركنا الوجه العام و هو استحالة
 تعلق الجهل بالجهول قوله فيها فلا يستلزم سبق العلم فلا يطلغ سبب افلاطون و ارسطو و غيرهم قوله فيها و ان الجهل
 آه المتضمنه ازاحة ما يتجلى في البال من ان الحكم بعدكم تدرام الاستناد و سبق العلم كما وان لا يتم لانه تعالى عاجل و استحالة
 تعلق الجهل بالجهول ضرورة فلا مانع من سابقية العلم و تقرر الازاحة ان الجهل بمعنى الاقتضار و الاعادة لا يقتضي
 العلم اما خطر في مالک ان المتقضي لا يشعر بصدد و الجهول عنه كما لا رجة فانها تقتضي الزوجية و لا شعور لها بها فلو كان
 صدور الجهول عن الواجب جل مجرده من هذا التفسير فلا يستدعي سبق العلم و اذن لا يتم للبديعي فلو اختارنا الدليل انما
 اذح لا يتوهم الاستناد و المذكور لما عرفت من لزوم الجهل التخييل في ذاته تعالى هكذا في بعض المتألق قوله فيها فلو
 لم يوجع الى ان المبدأ من الجهل هو الجهل بمعنى صدور الجهول عنه بالاختيار و اما احتمال الجهل بمعنى الاقتضار و لو بلا شعور به
 عن الطبع فلا ضرورة الى ترك الوجه العام و اختيار الوجه الخاص قوله فخلية بها أي علم البارئ تعالى بالصورة
 القائمة بذاته تعالى او بذاتها قوله او هي أي الصور قوله فخلية بها أي الكاشية أي بلا واسطة صور اخر لا يهاج
 لا كشفا انتهت قوله فيها أي بلا واسطة آه لما كان يتوهم ان يتوهم ان معنى قوله فخلية بها ان الصورة المجرى
 مبدا لا كشفا و اذن يظهر كونها علما مع ان الشرح بصدد الطال ففسره فذلك و فني هذا التوهم و لو كان
 الذي افاده بقوله فخلية بها لا تعطلها الاجمالي آه أي من اجل علمها الاجمالي بمعنى مبدا لا كشفاً هو نفس ذاته تعالى ثم هذا نظر
 الى ما حققه السيد الهروي من ان العلم الاجمالي عين ذاته تعالى بمعنى ان مبدا لا كشفاً الاشياء هو ذاته كالصورة
 العينية و هذا العلم يكون قبل وجودها قال في الكاشية اعلم ان العلم معينين اجمالي و هو العلم الحقيقي الذي به لا كشفاً
 و هو في الواجب عين ذاته و تفصيلي و هو وجود الشيء للعلوم للعالم و ما هو صفة الكمال هو الاول و المشهور ان الثاني هو

اى وجود الصورية تعالى قوله من غير فرق معنى لا فرق بين الاشياء وصورها في كونها معلومتين بل تعالى ولا ريب في
 ان المعلومية مستندة للمصور قوله لانها معلولة له تعالى فالصور وذاها متساوية الاقدام في كونها معلولة له
 تعالى فلا يكون احداهما مقفورة شي بالمعلومية الى توسط الاخرى واذن بطل كون علمه غراسمة بتلك الذوات منقصة الى
 واسطة الصور فانتم قوله حقيقة العلم اى العلم التفصيلي واما العلم الاجمالي فحقيقة نفس ذاته تعالى قوله بالمعلومية انه فاعلم
 المحصورى ينحصر في هذه الطرة الثلاث قوله وانه وجود الشيء لنفسه المقصود منه اذا قد خدشة عسى ان يخرج من ان
 المستحق في صورة اعنيته هو الشيء الواحد والمذكور في بيان حقيقة العلم اول دليل على تحقق الشئيين بحيث تحقق حقيقة
 العلم التفصيلي في صورة اعنيته بما تقريره انه ليس المراد بالشئيين المذكورين هناك استعارين بالذات حتى يخرج تلك
 الصورة عن حقيقة العلم بل المراد ما هو اعم فشميل المتغايرين باعتبار ايضا ولا مزية في تحققها في صورة اعنيته في الحكاية
 اى برج وجود الشيء بالاعنيته كون الشيء موجودا لنفسه اذ الشيء الاول عين الشيء الثاني كما في علمنا بفننا و علم الجرد
 بانفسها انتهت قوله فيها كون الشيء موجودا لنفسه اى كون الشيء حاضرا عند نفسه لا غائبا عنها فلا يصور المتغايرة
 بين الحاضر والحاضر عنده قوله وفيه عليه اى على ان العلم قد يتحقق بوجود شيء بالاعنيته وهذا مما لا مترادف في حقيقة
 فيما نحن بصدده فيكون الواجب تعالى عالما قطعا قوله قوة تتصل بها الاشياء وهى القوة الداركة للاشياء قوله
 اما ان تكون هى هذه اه تقريره انه اذا تعقلنا هذه القوة فاما ان يكون لا تتصل بنفس هذه القوة او بقوة اخرى
 متغايرة لها لا سبيل الى الثاني لان الكلام في تلك القوة كالقوة الاولى وبهذا فيلزم التسلسل والرجوع الى
 على ابطاله فحين ان يكون ذلك لتصل بنفس تلك القوة فهى بنفسها عاقلة ومعقولة وليس يحتاج لتصل بالوجود تلك القوة
 نفسها فاعلم ان وجود الشيء لنفسه ايضا من اسباب العلم وهو العلم بهذا في بعض الجوانب قوله فهى نفسها اى بلا توسط
 آخر قوله عاقلة ومعقولة وتصل اذ لم يوجد حين ادراك النفس نفسها امر غير باق ولا ذكره بعيد هذا لم يتعرض له فلا يتوهم
 ما يتوهم قوله عقل وعاقلة ومعقولة اى علم وعاقلة ومعلومة فالقوة من حيث كونها سببا لاكتشاف عقل ومن حيث
 انه حصل لها الاكتشاف عاقلة ومن حيث انها مكتشفة معقولة قوله ثم اذا صار الشيء اه توضيحه على ما افاده بعض
 الاعلام انه اذا حصل صورة شيء فلا شك في انه يحصل لنا العلم بذلك الشيء ولا يحتاج الى حصول صورة لتلك الصورة
 القائمة بانفسنا وما ذلك الا لسبب ان الصورة المجردة عن الشخصات قامت محل محرر عن المادة وهى بانفسنا

فاذا شجره الشئ نفسه وكان وجوده له كالفناء فحصل العلم لذلك الشئ بنفسه بدون حصول صورة بالطريق الاولى في
 الحاشية بذاتية آخر على ان وجود الشئ نفسه كفى لاكتشافه وتبين في ضمنه ان وجود الشئ للمجرد بطريق العينية
 ايضاً مناط الاكتشاف وانما يكون النحو الاول اعني وجود الشئ للمجرد بالمعلولية مناط الاكتشاف فاشترطنا اليه بقوله وحلته
 الحاشية بتبنيهاً لآية لان وجوده تحت السموات لما كفى للاكتشاف فوجوده لمعول للعلمه اولى بان يكون له لانه اقوى
 واثم في الاربطة كجوده للمجرد فوجوده بخلافه هو وجود الشئ للمجرد بطريق المصاحبة في الوجود مع عدم الحجاب للمنافع
 للشهود من غير الناعية والمعلولية كما في مشاهدات المجردات بعضها لبعض وكذلك النفوس المفارقة عن الابدان
 وحنوز لمصبر عند الباصرة من هذا القبيل في ما ذهب اليه الاشرقيون وتفصيله وتحقيقه له وما عليه يقتضي سبطا
 الكلام انتهت قوله فيما تنبيه آخره لخصه ان الصورة المجردة عن المادة احاصه لدى العالم انما يكون كافية لثبوتها
 عنده بوجوه تلك الصورة للعالم فالشئ الذي هو مجرد بنفسه وحاضر عنده لا عند غيره يكون كافياً للاكتشاف
 بالطريق الاولى قوله فيها النحو الاول من الانحاء الثلاثة التي جعلت مناط العلم شدي وفي الحضور في ذكرها شرح
 انما بقوله حقيقة العلم بوجود الشئ بالفعل الشئ موجود بالفعل بالمعلولية او بالناعية او بالعينية قوله
 فيها حضور لمصبره وكذا حضور السمع عند السامع والمذوق عند الذائق وغير ما ثم اعلم انه ذهب صاحب
 الاشراف الى كون هذا النحو من الحضور علماً حضوراً حيث قال ليس ادراك كلياً هو غير ذاك بل حضور شئ فكيف بل ادراك
 بعضه به وادراك البعض الآخر بحصول اضافة اشرقية للنفس هو العلم الاشرقي الحضور في احوالها صلب العلم
 المدرك بعد ان لم يكن ليس هو شئ المدرك بل الاضافة الاشرقية على ما سبق انشأه تعالى ان ادراك
 لمبصرات ليس بخروج شعاع ولا بالصورة والانطباع بل بحصول الاضافة الاشرقية للنفس مع لمبصرته
 مشاهدة لا بمثال هو علم حضور في ان كان بالشئ الغائب غمك انتهى كلامه بعبارة هذا وان شئت تحقيق الكلام
 خارج الى حواشي بعض الاعلام قوله وانما ذلك اتي عدم الافتقار كذا في الحاشية قوله بوجوده بالهوى وجود
 الصورة المجردة للمحل قوله فان قلت يجوز ان تعقل آه فاعلم سبيل هذا الجواز لم يثبت المدعى من اتحاد العلم و
 المعلوم والعالم وحاصل الاحتراض منع كون القوة العاقلة عقلاً وتسليم كونها عاقلة ومحتولة قوله قلت
 لا تخلو اما ان تعلم تلك الحالة آه توصلح بجواب على ما انما قد بعض المحققين انه لا يجوز ان يكون العلم في الحالة الادوية

لانا نكلم عليها مثل ما كنا نكلم في الصورة فنقول اذا كان علم تلك القوة بنفسها بحالته ادراكية زائدة عليها فلا يخرج اما
 ان يعلم تلك الحالة بحالته اخرى مماثلة لها او تعلم بنفس وجودها للقوة العاقلة لا تسيل الى الاول لان الكلام في
 تلك الحالة مماثلة للحالة الاولى كالكلام في الاولى فيلزم تسلسل الاشكال وهو يوجب قسما ثانيا ولا شك ان
 الحالة المذكورة والصورة متساويتان في وجودها للقوة العاقلة فاذا كان نشاط الانكشاف هو الوجود للعاقلة
 فالحاجة الى اثبات الحالة الزائدة لان الصورة ايضا موجودة للقوة العاقلة انتهى لمخبطه قال في الحاشية
 وبالحجة القول بالحالة الادراكية باطل اذ انكشافها لا يترتب على وجودها لقوتها العاقلة فكما كان وجودها للقوة
 العاقلة كان ينكشف عند ما يذلك الوجود اذا لا يخلو عن سبب فيحصل بوجود صور الاشياء لها غنية عن
 الحالة والا يلزم ان يكون للامور الواحدة لاثبات الحالة الادراكية نور ظاهري بذاته عند
 الوجود لا باعتبار الوجود والصورت كذلك لانا نقول بالحالة امر ممكن فهي بالغة في نفسها وباطلة في ذاتها
 الممكنات من الصور وغيرها كانت مظلمة في حد نفسها من جهة العدم الذي هو اصل الظلمة ونوريتها مستفاد
 من الوجود بالفضل فانما النور هو الوجود الخاص ولا فرق بينه وبين الصور في هذه الجهة فاقبل انتهى قوله
 فيها الاثر وهو الانكشاف قوله فيها سبب ما آتى وجود الشيء للقوة العاقلة وحضوره عند ما قوله فيها صور
 الاشياء لها آتى للقوة العاقلة قوله فيها الاثر الواحد آتى الانكشاف قوله فيها موثران اي الحالة والصورة
 قوله فيها والصورت كذلك فانها ظاهرة باعتبار الوجود لا بذاتها وح لا تحصل الغنية عن الحالة قوله
 فيها لانا نقول آية خلاصته تجزئ سبع الفرق بين الحالة والصورة قوله فيها هذه الجهة آية جهة العدم قوله
 في تعليلها آية في تعليل القوة العاقلة قوله بنفس وجودها آية وجود الحالة قوله بنفس وجودها ليجرد في الحالة
 توضيح ان حقيقة العلم هو منشأ انكشاف شيء لشيء وذلك بحضوره له بحيث لا يعيب عنه وذلك لا يكون الوجود
 بالفضل بنفسه اذ ما هو بالقوة لا يوجد له شيء اذ هو لم يوجد بعد فكيف يوجد له شيء ويخبر له قوله لم يكن موجودا لنفسه
 بل بخبره اعني المحل محل ما يولد في ظاهر الامر فهو ما تحققة المحل اذ اعرفت هذا فالجبروات لما كانت وجودها
 بالفضل لنفسها كانت حاضرة عند نفسها بنفسها والقدر من الحق في قصص مراتب الفعلية فعلمه تعالى لذاته
 بذاته والماديات وجودها لمادتها لا لها فلا تشعر لذاتها بالمادة وان كان وجودها بنفسها بالفضل كغير خيلتها

فعلية القوة والاستعداد وكانها استعداد جوهرى مهتم بذاتها وفعلية قواها ووجودها يترتب على انضمام الصور
 إليها ففى في حدودها جوهر ظاهرى لا تشعر لذاتها فلا تكون مشعرة لغيرها فاشتمل العلم على المادة والماديات وشر
 عليها حال الاعراض القائمة بالموضوعات فانما العلم من شأن القديسات فقط ففكر لعله يحتاج الى تجريد القوة
 قوله فيها وذلك أى منشأ الانكشاف قوله فيها بجنوده ليدى أى بجنود الشئ الاول الذى هو عبارة عن المفعول
 لدى الشئ الثانى الذى هو كناية عن العاقل قوله فيها اذا ما هو بالقوة أى ليس بقوله بوجوده بفعل قوله فيها ولولم
 يكن آية ناظر الى قوله نفسه قوله فيها وجودها بنفسها والآن لمزم للمادة مائة وكذا يتسلسل قوله فيها لكن فعلية
 القوة بمعنى ان الميولى نفسها مصدق للقوة الاستعدادية قوله فيها استعداد جوهرى بذاته كما افاده شئ اخر
 ورئيس الجماعة فى البينات الشفا بقوله جوهرية بذاته الميولى وكونها بالفعل لشيء آخر الا انها جوهرية استعدادا لكونها جوهرية
 التى لها ليس بجهلها بالفعل شيئا من الاشياء بل بعد ما لان يكون بالفعل بالصورة وليس معنى جوهرية الا انها امر
 فى موضوع فالاثبات هو انه امر واما انه ليس فى موضوع فهو سلب انه امر ليس لمزم منه ان يكون شيئا معنيا
 بالفعل لان هذا عام ولا يفسر الشئ بالفعل شيئا بالامر العام فالممكن بالفعل شخصيه وفصله انه مستعد لكل شئ بضرورة
 نظر الى انه مستعد قابل فاذن ليس به حقيقة للميولى تكون بها بالفعل حقيقة اخرى تكون بها بالقوة الا ان
 حقيقة من خارج فخصيص ذلك بالفعل وتكون فى نفسها اعتبار وجودها بالقوة وهذه الحقيقة هى الصورة انتهى
 قوله فانما بالذات لا يحل العلم الا ان الظاهر المتعارف ان المحل شامل للموضوع والمادة كليهما فاحترز به عن
 الاعراض مطلقا مادام كانت او مجردة وهى عامة للاعراض المجردة بذواتها لا محل عامل للاعراض المجردة بال
 سواء كان التجريد تاما او ناقصا وعن الصورتين جوهريتين الحاليتين فى المادة لكون كل واحد منهما قائما بالمحل ثم لما
 كان القيام بالمعنى المذكور شاملا لجميع المركب من المادة والصورة فوقع الاحتراز عنه بقوله تجرده بذاته لا محل عامل فان
 الجسم لقوته بالمادة فاقدمه التجرد واذ كانت المادة نفسها مجردة لاستحالة التسلسل فى المواد فاحترز عنها بقوله وعما
 فانها مع تجرد ما بذاتها غير معرأة عن خواشى المادة من القوة والظلمة فخصص ان الاعراض الجواهر المادية والمادة
 كلها خارجة عن ميزان العاطية وبما تلونا عليك ظهران اخرج المعلوم الموجود فى الذهن عن هذا الميزان بقوله تجرده
 بذاته لا محل عامل كما نص عليه اشرح فى الحاشية بقوله احتراز به عن المعلوم الموجود فى الذهن بنفسه بوجوه ظلى وهو مجرد

عن المادة ووجودها لانه ليس لا عمل على انتهى ليس على ما يعنى لما دريت ان لك معلوم كونه موجودا في ذلك
لا يصدق عليه القيام بالذات فلا حاجة في اخرجه الى التجرد والملاعداد بالذات في مجال يسبح فافهم وانهم واما
ان توهم نقص المكان بمعنى البعد المجرد بان ميزان العاقلية اعنى القيام بالذات والتجرد تحقق فيه فيلزم كونه
عاقلا وهو كما ترى ساقط عن اصله اما اول اطلاق الكلام على طور المشائية القائلين بالسطح والناظرين
للبعد المجرد واما ثانيا فلانه خارج عن قول الشارح ونحو شهاب فان البعد المجرد كونه مكانا لا جسام وخطرها لها
غير تجرد عن الغواشي قطعاً قوله عن المادة متعلق بالتجرد وقوله كونه الشيء موجودا بالفضل واما كونه بالقوة
فلا يصلح للمعقولة والا يلزم ان يكون جميع الاشياء معقولة لكل واحد من افراد الانسان فانه لا اختصاص
الشيء بالقوة بغيره ونسب قوله فالشيء المقدس عن المادة واجبا كان وعقلا او نفسا قوله اذا كان
لنفسه اى حاضر عند ذاته ومدركا لنفسه قوله كان عقلا اى علميا بمعنى منشأ الانكشاف فان المعنى المصدري
الا يصلح للعينية بالمجرد قوله فاذا راك اى الادراك باعنى المصدري اى المعنى الحاضر عند المدرك فهو نفس
الشيء المعقول كذا في الحاشية قوله لا يزيد على وجوده بل هذا الوجود هو الادراك قوله بل على ما يهتبه
يزيد الادراك على ما يهتبه قوله اذا كانت غير الوجود واما اذا كانت الباشية غير الوجود فيكون الادراك عينها
ايضا قوله وحلة الجازرات اى جميع الممكنات قوله رابطية الذات اى اى محتاجة بحسب الذات والوجود
اليه تعالى ومعلولة له سبحانه فهو تعالى علته لها ولا غرو في ان وجود الشيء بالفعل شيء موجود بالفعل بالمعلولية
لانكشف وليس المراد بالرابطية اتحاد وجود الجازرات مع تعالى وحلة الامر ان المقصود من ذلك اثبات كونه تعالى
علما للممكنات باحدى الطرق الثلاثة التى عليها بنا العلم بخصوصى هي علاقة المعلولية واما اثبات ان علته سبحانه
بما عداه من الجازرات مندرج ومنطوق في علمه بذاته فسيذكره الشارح بعيد هذا فالسرف الذي افاده خمس العلماء ان
بعد تسليم ان نشاط العاقلية التجرد ونشاط المعقولة المحذور عند المجرد فنقول انه ما اذا اراد يكون فوات الجازرات بما
وجوداتها رابطية ان ارادتها بنفس فواتها مرتبطة ارتباط المعلول بالعلته فتسلم لكن لا يلزم منه انطوائها
في ذاته تعالى حتى يصير علم الذات علمها واما يلزم لو كفى نفس المعلولية للعلم بان يكون العلم بالعلته نفس العلم
بالمعلول ولم يصح هذا البرهان والذي صححه هو ان العلم بالعلته يقدم العلم بالمعلول وان هذا من ذاك

وان اراد معنى آخر فليصوره ولا حتى يظهر فيه فان قلت لعله اراد ان موجودات الجائزات نفس ذات البارئ تعالى في مرتبة
به تعالى فهي منطوية في ذاته بهذا الوجه قلت هذا هو الذي اختاره بعض الاجلة وهو غير داف و قد تكلمنا عليه في بعض
حواشيها انتهى بكلماته الطيبة الطاهرة ليس على موقعه وان شئت بتحقيق المرام فارح الى حواشي بعض الاعلام هذا
فاذكرك واستقم قوله صمد الاجمالي هذا هو العلم الفصل السابق على إيجاد الممكنات قوله نفس ذات تعالى النفس ذات
الممكنات قوله و علمه التفصيلي هذا هو العلم الانفعالي المتأخر عن إيجاد الجائزات ويعبر عنه بالحاضر عند المذكر قوله
نفسها أي نفس الاشياء لا نفسه تعالى قوله من جنس أي من جهة الاحمال والتفصيل قوله حاضرة عنده أي في الحاضر
ولعل هذا مراد افلاطون من مثل انتهت ونحن على ثقة تشكك بان القضا عليك سابقا كفي لتزيفه قد ذكره ولا تقل
قوله ذوات الجائزات لطبا لها آه في الحاشية قال الاستاذ فرج في بعض حواشيه يعنيك عليه حال الاوصاف
الانتراجية بالقياس الى موصوفاتها التي هي منشأ لانتراجها فان من يدرك منشأ الانتراج يدرك ذلك الشيء
بان يخرج منه فالممكنات كلها بمنزلة الاوصاف الانتراجية والاعتبارات العقلية له سبحانه وهو غير شأنه بمنزلة منشأ
انتراجها بل الصوفية فالكون حيث قالوا ليس في الوجود الا الواجب تعالى واما الممكنات امور اعتبارية
فان العالم عندهم اعرض عن حقيقة موجودة واحدة بحسب الحقيقة فعلمه تعالى بذواتها ينطوي
في علمه تعالى بذاته بحيث لا يغرب عنه شيء تفصيله لا يطبق بهذا المقام انتهى قوله فيها بمنزلة منشأ لانتراجها وكما
لا امتياز بحسب وجود المشايين الاوصاف الانتراجية وموصوفاتها في الخارج بل انما الامتياز باعتبار المفهوم فقط
كما نحن في الفروية والسماة الفوقية فلك به لا امتياز من وجود الممكنات ووجود الواجب تعالى قوله فيها بل الصوفية
آه لما كان تشبيهه بالاوصاف الانتراجية عني عن كون الممكنات مساوية لذات تعالى فاضرب عنه الى التحقيق وان
بكلمة الترتي هذا قوله فهو كما حاله الاجمالية البسيطة آه وكعلم النحوي باللفظ والمعنى والوضع والمفرد في كل فاعل
كذا قال في الحاشية اعلم ان هذا الظاهر وشبهه كالشجرة والنواة من حيث ان ثاني الشجرة من النخون و
الاوراق والاثمار من تحتها في النواة من غير تحليل وتركيب والنواة مبداء لكل واحد منها وكذا البحر والامواج لا
يكون مقياسا لما نشأه تعالى بالنسبة الى الممكنات فانه سبحانه متعال عن هذا القياس والمقياس لا يشبه شيء اذ لا
ولا غلظه ولا ضده لكن مداركنا القاصرة لا تحيل في النحوس الاحمال الذي يقدر عن التركيب والتحليل وتعالى

اعلم ان الحاشية الزائدة
على شرح السبب
ومجد الى السنة
في فقه
من ان هذا ليس
مراد الافلاطون
الا بى ارسطو
بسطا من الفقه
على نفس صيغته

وتعالى عن عدم الاستياز في نحو العلم لا تخير في ادراك هذا نحو فاجتبا الى تصويره الاجمال الذي يكون هو فوق الاجمال
 والتفصيل الموجود في الحد والمحد وفي العلم بالشيء مع عدم الاستياز عما حده ومنع الاستياز فاجودت هذه النظم
 المفيدة لتصوره وتخييله وفي الجملة للاستبعاد عقولنا عن تجويزه ولا تشكر عن تحقق ما هو متعال عنه ولا تحسبها
 تاما لثبته تعالى عنه انتهى قوله فيها هذا الظير وهو الذي افاده اشرح بقوله كالحالة الاجالية بسيطة قوله فيها من غير
 تحليل وتركيب اي التواة غير متحلة الى الاعضان والاوراق والثمرات ولا مركبة منها قوله فيها وكذا البحر والابحار
 فالامواج كلها من جهة في البحر من غير تحليل وتركيب والبحر بد الكل واحد منها قوله فيها لا يكون مقياسا بقوله ان
 هذا الظير قوله فيها يدركنا اي عقولنا قوله فيها الاجمال الذي يتقدس عن التركيب والتحليل نوع خفي المقام وهو المخرج
 على ما افاده بعض الاعلام ان الاجمال قد يطلق على صورة واحدة تنحل الى صور متعددة وذلك في باب التعريفات
 ويحقق التركيب والتحليل في هذا الاجمال ويقابله التفصيل وهو عبارة عن تلك الصور المتعددة وقد يطلق على ادراك
 شيء من الاشياء بها بحيث لا يتميز عما حده ويقابله التفصيل الضم وهو عبارة عن انك ذلك الشيء بحيث يتميز عن
 جميع ما حده وعقولنا تدرك هذين النحويين من الاجمال واما الاجمال الذي يكون مقدر ساعين شأبه التركيب والتحليل
 وعن عدم الاستياز بل يكون مع الاستياز التام على كمال الوجود فما تخيرنا عقولنا ويستبعد علينا ادراكه كانت
 الحاجة الى ايراد النظم لرفع الاستبعاد والتحصيل للقياس التام قوله فيها الاجمال الذي يكون هو فوق ما يتحقق
 هذا الاجمال على ما افاده المحققون انه علم بسيط تام وحداني مشتمل على علم جميع الاشياء لا كاشمال الكل على اجزائه
 كاشمال العلم بسيط الذي يخبرنا عند السؤال عن المسئلة على التفصيل الذي يقع بعده فهو خير الملكة التي تقتدر بها
 على الجواب فانها حاصلة قبل السؤال وهذه حالة بسيطة تخبر عند السؤال لا تركيب فيه ولا تعذر وبالله التفصيل الذي
 بعده وهذا معنى ما وقع في عبارة البعض انه منطوق على الكل انطواء النواة على الشجرة وبالحكمة كل شيء ظاهر له تعالى و
 مشوف عنده بذلك العلم التام وما هو الا نفس ذاته الاحدية التي هي مناط ظهور ممالك الاكتشاف لذاته
 وليس الاجمال كالاجمال من الحد والمحد واما كون الصورة الواحدة محلكة الى صور متعددة حتى لا يحل ان
 على البعض ولا في غيره اتي عدم امتياز الشيء عند التحلل عن جميع ما يغيره حتى يلزم من عدم كونه تعالى عالما
 بالتفصيل نقصا كما لا يلزم من استقار التحليل عنه تعالى نقص في ذاته تعالى ثم لم يبق على طلبك انه افاد ما قرر العلماني

تحقيق علمه سبحانه من ان ذاته سبحانه في مرتبة ذاته هو العلم القام بالاشياء كلها قبل الحمل في الازمنة ثم العلم
تستفيض عنه معلومته كشوقه غير محجوبة وهي تكون حين الوجود على ما كانت عليه قبل التقرر من الظاهريه والمكتشفه
عنده من خير زيادة في الظهور له وفيضان الاشياء عنه بوضوح معلوميتها له فالواجب القويم علمه بانه بعد كل من
وهو ظاهر لذاته فهو با هو ظاهر لذاته بآل الكل من ذاته فلهذا كل من حيث لا كثرة فيه فلهذا بآل الكل معانيه
جميعا الا بمعنى المصدر في نفس ذاته سبحانه ثم علمه بالكل معنى معلومته لكل له فالصورة العلية الحاضرة حين تقرر
الكل على التفاصيل حين الكل ونفس جواهر الذات المتعاضدة بعد ذاته فكثرة علمه بالكل أي معلومته لكل له والصورة
الحاضرة بعد ذاته وتجدد الكل في مناسط الظاهريه وذاته سبحانه هو الكل من حيث الظهور والاكشاف وان كان
الكل من حيث الحقيقة في تصوي السقوط من جناب قدسه وحريم كماله ثم عباره ثم زقية بعض اهل التجربة بما لا يتحمله
المقام وحقق انه لا بد للتحقق الباق من القول يكون وجوده تعالى مستويا لوجودات كاقه الجائزات ويكون وجوده
تعالى وجودا اجماليا او على نحو آخر من غير ان يدرك ذلك لنحو عقولنا فافهم قوله فيها ومع الاستيثار الظاهر
حلف على قوله مع عدم الاستيثار فحقى المحطوف عليه من رتبة الاجال في المعطوف تلحق الى مرتبة التفصيل فكل
من عدم صحة هذا الحلف بنا على لزوم اجماع التقضين في شيء واحد فاقطع عن اصله واهمله عطف على قوله
الاجال وتفصيل فيما به كلمه مع قوله فيها ولا تشكركم لتستيقن قوله فيها ولا تجعلها أي لا تجعل عقولنا تلك الظاهر
قوله فهو الكل أي بعد الكل خلافة قوله وعلم اجمالي معطوف على قوله وجود اجمالي وهكذا قوله بعيد هذا وجوده
وعلم الفاعل قوله الذي يعني عليه امر كل صفة كاشفة للعلم الفعلي ووجه الاستيثار ما عمت سابقا من سبحانه
الكل في ذاته تعالى قوله وعلم الفاعل في الاشياء ليس المراد بالافعال الالافعال التجردية الذي هو من
شان السبولى واليه لاني بل مجرد كونه مستفاد من الغير أي المعلوم وهذا النحو ليس من صفاته الكمالية غاية ما يقال
انه اصطلاح جديد ولا مشاحة فيه انتهت قوله فيها الالافعال التجردية ويقال القوة والاستعداد والغير هو عبارة
عن اركان الصفات شيء بصفة لم يحصل بعد مع وجود حاله يحصل بها هذا المعنى قوله فيها غاية ما يقال انه مقصود منه
ازاحة وسوسة عسى ان تتخلج في الصدر وهي ان الالافعال المعنى الالافعال التجردية بما قد شاع فيما بينهم واما
الافعال المعنى استفادته من الغير فهو من المخرعات قطعا فكيف يكون له العبرة بالثبوت مستغن عن البيان قوله

في العلم
بأنه لا يشكركم
لأنه لا يشكركم
لأنه لا يشكركم

الظاهر في قوله تعالى

قوله عام حضورى له تعالى ولا فرق بينهما الا ان الاول عين العالم والثانى عين المعلوم وبما استدلنا من الملكيات
 متسايران في الواجب تعالى قوله لكل واحد من النسخين اى العلم الاجمالى والعلم التفصيلى قوله هو النحو الاول
 اى العلم الاجمالى لا النحو الثانى اى العلم التفصيلى والا يزم استحالة تعالى في صفة العلم التى هى من صفاته الكمالية بالغير
 وبطلان التالى لغيره بطلان المقدم **قال** لا يمتنع الظاهر على العينية للغة وفصله مقام الشارحين في هذا الفصل
 ان يقرر على الباء للمفعول ان البلاغى المنجز وادوا المعروف منه مالم يعقدا بالاستعمال او على الباء لفاعل من اتيح
 لكونه لازما فاذا وجد الحال القدرى في اصرار نتاج بالمرزوقه تعالى تحت التامة ناجا يستعمل مجهولا وبها اهلها ناجا تحت القدر
 اذا كان تاجها اى استبان حملها وكذلك التامة ففى خروج لا مشيخ وقال الزونى في تاج المصاد والتاج والتشجيع
 كرفق ان شترنازك وسفد وجران الاتان نرديك شدن بزرادى ثم على غير التقديرين يحل على المعنى اللغوى بان
 يجعل المقصود منه نفى كونه سبحانه والدافان استبانه اكل يعقبا الولد فاذا اوضح اشرار قوله اولم يولد مخالفا
 للاصل واذن يكون ما زعمه اليهود من ان حزين اسد والنصارى من ان عيسى ابن اسد وشركوه ان الملكة
 بنات اسد باطل واما المعنى الاصطلاحي فغير مناسب الا ترى انه لو تجسس على ذلك لكان الغرض منه نفى كونه سبحانه
 برأى ما هو سحيق فانه البرهان على كل شئ هذا التحقيق يقتضى خلاف ذلك لان الاتان من شئ هو القدر المستقيم
 المقدمين لادمية في نفية عنه تعالى ثم هذا كله حسب اللغة والتجرب الاصطلاح فالأناج يستعمل معروفه وهو
 هو اما بالمعنى اللغوى فيكون معناه لم يلد او بالمعنى الاصطلاحى اى انه تعالى لا ينتج شيئا من المطالب العينية لما عبت
 انما تفيض المعنى اللغوى ونفى الاصطلاحى على هذا التقدير كما زعم ما لا يخفى في فساد وان لم يجرى في صحيح علمه على
 المعنى اللغوى فيكون المطلوب نفى مولوديه تعالى وعلى معنى الاصطلاحى فالمعنى انه تعالى ليس ينتج شيئا من البرهان
 العلمى بان يكون مفيد الوجوده تعالى ومثاله في الواقع واما اقامه البرهان الا على وجوده سبحانه فما لا شىء لم يصح
 للمقصود وهذا معنى ما افاده رئيس الصناعة في الهيات اشعار من انه تعالى لا برهان عليه بل هو البرهان على الكل ونفا
 اشرار ففسره بقوله اى لا برهان عليه وايضا تبعه رئيس القضاة حيث قال ان قرينة الجهر لغيره ان يحصل من
 البرهان لما حقق الشيخ ان العلم يقتضى بالشئ لا يحصل الا من قبل سبب لا سبب بل هو سبب لكل شئ وعلى منواله
 نطقت آياته القدرية وهى قوله تعالى قل اى شئ اكبر شهادة قل اسد انتى فالتوهم من انه على وجوده تعالى

سواء احدثت به
 بطلان
 اى المولى
 من
 صفة

اى القاضى
 اى المولى
 من

برهان اني مكيف ليصح انه لا يبرهان عليه ناش عن حضور الغم فافهم قال في الكاشية هذا مني على ما قال الشيخ في برهان
 انشاء ان اليقين الدائم الكلي لما لا سبب انما يحصل من جهة سبب ما لا سبب له اما من نفسه او يمتثل اليقين بيان
 انما يوجب قياسي اي بالنظر والاستدلال ظاهري و بالتجربيات المحسوسة معلومة بالمشاهدة من غير نظر الى اسبابها اذ يحصل
 بها اليقين الدائم الكلي مع ان الكلام في العلم الاستدلالي واما الاستدلال بوجود المعلوم على ان له علته فهو استدلال
 بالعلته على المعلوم كقولنا الجسم موقوف وكل موقوف له موقوف فان الاوسط فيه علة في نفس الامر كونه الجسم والموقوف
 لان الموقوف بالفتح هو المحتاج ومناط الاقتدار هو التاليف وفي هذا المقام يحتاج حقيقة تفقضي لبطاني الكلام وسباني
 انشاء استدعالي في بحث البرهان فانظره انتهت قوله فيها انما يحصل من جهة سبب اي من جهة العلم بسبب ذاته
 العلم بسببه كان كل من طرفيه جائز الوقوع فابن الوقوع قوله فيها وما لا سبب له كما لو جب تعالى قوله فيها ان
 نفسه اي لا يحتاج الى علة اصلا قوله فيها ولا يمتثل اي لا يعلم قطعا بالاستدلال القياس قوله فيها ظاهري و بالتجربيات
 اه تقرير الايراد ان هذه التجربيات معلومة باليقين لا تخمين مع انه غير مستفاد من جهة سبب بل من المشاهدة قوله
 فيها اذ لا يحصل آية دليل لعدم الوجود وبيان ان الكلام في العلم اليقيني الدائم وحصول العلم تلك التجربيات في خبر
 المنع كيف ويرد على علوية زوال المشاهدة لا شاع من تعينه العلم للمعلوم والا يلزم كمال في الدوام لا يذهب على
 المتوقفا فيه من الخدشة اذ يتبع العلم للمعلوم انما هي معنى ان العلم متعلق بالمعلوم على طبق ما يتحقق في نفس الامر و
 النتيجة بمعنى انه يزول بزوال تلكا و حاشا انما ارتكز في بالك ان العلم متعلق بالضرورات علم دائم لا يزول بزوالها
 هذا و المتحقق مقام آخر قد رب ونخص قوله فيما مع ان الكلام آية جواب آخر عن ذلك الايراد تقريره ان الكلام
 في العلم المكتسب بالنظر والاستدلال من البرهان العلم متعلق تلك التجربيات ليس مما نحن بصدده ومن ثم لا يت
 انه من العلة على المعلوم و بالتجربيات حصول علم التجربيات بالمشاهدة غير مستفاد من علم المرام الشيخ كما لا يخفى قوله فيها
 الاستدلال آية انما يتصور منه اذ قد خدشة عسى ان توجه على الخطا بطريقه من ان العلم اليقيني الدائم الكلي الاستدلال
 المتعلق بما لا سبب انما يستفاد من نقار السبب بانه قد يحصل ذلك العلم من جهة سبب ايضا كما في قولنا الجسم موقوف
 وكل موقوف له موقوف بالفتح بالفتح فانما استدلالنا فيه من وجود المعلوم على ان له علة وقا شاع ان الاستدلال اني
 فانهم اساسا انهم لا يبرهان الا اذ اذ على ما افاده شيخنا صراحة في الاشارات و اوضحه المتحقق في الشرح بان

كيفية صيغ خال شيخ
 في بيان انشاء
 من غير

في خبرنا
 في خبرنا
 في خبرنا

بأنه يجب أن يعلم أن كثيراً ما يكون الأوسط معلولاً للأكبر وعلة لوجود الأكبر في الأصغر كقولنا كل جسم مولف باجتماع
كل مولف مولف بالأكبر وكقولنا الأجسام ممكنة وكل ممكن له سبب وجب الوجود فالاوسط فيه وان كان معلولاً
للأكبر لكنه علة لوجود الأكبر في الأصغر وهذا البرهان على أني وهذا ما شره لمص انما حيث قال المتعبر في برهان
المعلم عليه الاوسط لثبوت الأكبر للأصغر في نفس الامر لا لثبوت في نفسه ومنها ثبوت أن قد يقال ان الاستدلال
بوجود المحلول على ان له علة ما استدلال باحد المتضايقين على الآخر وهذا الاستدلال انما هو الظاهر على الماهية
وفي هذا المقام يحتاج شريعة لا تخيلها المقام فخص قوله فيها فان الاوسط آتية ان يكون الجسم مولفاً بالفتح على
كونه ذا مولف بالأكبر لان التاليف علة للاقتدار الى الفاعل فخلاصته على ما في بعض النسخ ان المولف المكون
متساكسان في العلية والمعلولية بحسب الوجود في نفسه وبغيره فكون الجسم مولفاً بالفتح علة لكونه ذا مولف بالأكبر
وان كان المولف بالفتح بوجوده في نفسه معلولاً لوجود المولف بالأكبر قوله فيها لكون الجسم ذا مولف اي بما
وهذا كما يتبين كون العالم مصنوعاً علة لكون الواجب سبحانه صانعاً لآتي هذا الوجود والراعي للواجب تعالى للوجود
في نفسه تعالى فانه بري عن المعلولية واما وجود العالم في نفسه فمعلول تعالى قطعاً وحكمة الامر ان الوجود والراعي
لواجب جل مجده معلول للوجود والراعي للعالم ووجوده تعالى في نفسه علة لوجود العالم كذلك ثم هذا كله يحتاج
عليه بان هذا التكلف يحبر في الاستدلالات الانية كلها فيلزم ان يكون الكل عللاً لسفيدة وهو كما ترى فامل
قال في حاشية اخرى هذا على تقدير ارادة المعنى المصطلح من النتيجة ولو حملت على المعنى اللغوي فمعنى لم يولد اذا
بنى للمفعول او لم يلد اذا بنى للفاعل انتهى قوله فيها بنى للمفعول من باب الافعال وهذا معنى على تعارف الاستعمال
بحسب الاصطلاح قوله فيها بنى للفاعل من ذلك الباب وهذا مما يعينه اللغة كما وحيت تفصيله فيما سلف فذكر
ولا تغفل قوله وانما السبل اليه اي الى اثبات وجوده وصفاته الحقيقية وباجمله هذه المطالب بهت غير مستغنى
من البرهان كذا في الحاشية قوله فيها بدئية غير مستفادة من البرهان فيه خدشة اما اولاً فانه لو كان وجود
سبحانه بدئياً لما وقع التشاخر فيه ولما صح عده من مسائل الفلسفة وهو كما ترى كيف وقد صرح شيخ الصناعة
في الهيات الشفاه بان اثبات اية المبدء الاول سبحانه من مسائل الفلسفة الاولى وقد فراح بان وقوع التشاخر
ليس برأياً قطعياً على النظرية لم يحجز ان يكون النزاع لغتاً لمختصين وتخصيم وتحتاجه على الاذعان السافلة

القاصرة وبيان هذه من مسائل الغن ليس نقاشا حكما على النظرية كيف ولم يشب ان حجب المسائل حبان يكون
البن بآبورد المسئلة اليدوية مخفية وفيه عليها بالتميز لا زالة اختار فاعلم ولا تحجل واما ثانيا فلان الحكم بالعبودية
بصادق قوله قيل في ادلائل كاشفة اذ الظاهر ان المراد بها البرهان لا نية لمعبدة عنها في الكتاب العزيز بالآيات
خال سبحانه وتعالى بشهرهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى تبين لهم انه الحق وفيه انه لم لا يجوز ان يكون
بالدلائل التبيين الواضحة الكاشفة لمحصل الاطلاق ورفع الشقاق قوله وبيان آية بيان فني مولوديه واد
تعالى قوله شكافان يعني متضائفان قوله ومتماثلان في الحاشية فان قبل المرة اعملي يتولد منها بحجة كمال
عليه المشاهدة ويتولد البطل من انكار والفرس فلا يجب التماثل بين الولد والوالد قلنا المراد بالتماثل في المشار
في الاوصاف لنفسه وان لم يكن تام هية المتماثلين فشميل المشاركة في الحسن دون الاتحاد وفي الهية النوعية
انتهت قوله فيها الاوصاف لنفسه اعلم ان المراد بها لا يحتاج وصف الشيء الى العقل انه اعم عليه كالانسان
والشيء وكمية الانسان في افعالها الصفات المعنوية كالشعر والحديث للانسان ثم زبدة الجواب ان المراد بالتماثل
في المقام هو المشاركة في الصفات انفسانية ولا شك ان هذا المشاركة شاملة للاتحاد في الماهية النوعية والاشترار
في الماهية الحقيقية وظاهر ان هذا الاشتراك يتحقق في المتماثلين المذكورين قوله فيها دون الاتحاد آية تسمى ليس المراد
بالتماثل في هذا المقام ما هو المصطلح بين الاعلام من الاتحاد والاشتراك في حقيقة النوعية حتى يريد الايراد قوله
والواجب ليس ليكن كاف آية تقرير المرام انه لو كان له تعالى والدا وولد فلا يخلو اما ان يكون اجبا او ممكنا وكل
بطا اما الاول فلقد ان الكاف مع لزوم تعدد الوحيات والآثار في الحريم التماثل قوله وهو ظاهر لما تقر في مقصده
مصدق وجوب الوجود في ذاته تعالى نفس حقيقة فلا يكون فرد من هذه الحقيقة ممكنا فان التماثل بين الممكن والواجب
عدم ما يقتضيه من الاتحاد في الحقيقة قوله وبيان الاول آية عدم تحقق الكاف من الواجب قوله معنى الكاف
آية هذا ما مضى عليه الشيخ في الديات الشفا واثرة المحقق الطوسي ثم لا يخفى على الفطن ان الكاف بهذا المعنى مما لا يجب
بين انى الوالد والمولود بل انما هو من وصفى الوالدية والمولودية ولا ريب ان كونها معلوم اصفته هو انما هو
ما يلزم من هذا البيان هو عدم كونها جسيما بالذات ولا ضمة فيه واما عدم كونها في استبعاد ذلك فحاشا وكل فادى
قوله ارتباطا افتقاريا بحيث يستلزم سببا حاصلا الاخر قوله وسياقي آية في سبب استصحابات قوله

الشيخ ابن القيم في الشفا
منه

الشيخ ابن القيم في الشفا
منه

الشيخ ابن القيم في الشفا
منه

هذه الحلافة لا تكن آه ولا يلزم الاقذار من الوجوب الى الامكان اما عتبت ان العلوية من خواص الوجود قول
 الحق التامل بينهما اي من الواجبين قوله كثر النوح آه وهذا لكثرة تلك التماثل فاعتد انه يوجب فعد انه قوله فلا يصور
 الاختلاف بينهما بحسبهما اي بحسب اللواحق المنسوبة الى جوهر حقيقة اولى وجودها وذلك لان هذه اللواحق لا بد
 ان تكون مشتركة بين الافراد كلها فكيف تكون سبدا لا مبنيا في الحاشية لا يلزم ان يكون شخص كل منها
 مستقدا الى نوعه لمحصري فرد كما يقال في المفارقات اما القول فان التماثلان لتباين نوعهما على ان وجوب التقرر
 الوجود ونفس ذاتها فحقيقتهما هو وجوب التقرر وهو لا يصلح للاشتراك بين هويات متعددة بالدليل المذكور وتأثيرهما
 لا يمكن ان يكون بامور دخلة في شخ تو اهما والاي لم التكرير بل لم لا مكان فهو بغير من خارجة من قواهما في
 المماثلة التي هي وجوب التقرر والوجود او باسباب خارجة وكلاهما باطلان لما ذكرنا في الكتاب نهيت قوله فيها كذا
 في المفارقات من ان نوع كل واحد منها محصر في شخص واحد لا يتعدى افراد المبدء كما انطق به هذا الكلام
 وغرابة المقام عو قتي عن العرض له قوله فيها لتباين نوعهما مع انه لا يناسب عن الاتحاد النوعي من المتماثلين قوله
 فيها وتأثيرهما اي تأثير الواجبين قوله فيها قواهما اي القوام الشخصي للواجبين قوله فيها وكلاهما باطلان اما الاول
 فعدم تصور الاختلاف بين الواجبين بحسب العوارض المستندة الى حقيقة بل هذا يوجب توافتها واما الثاني فظنهم حدة
 الذات او استغنائها عن قدران الاسباب في كل منها فاطع لعمق المقصود وقوله بل هو حق اي يحول اثره في العوارض الى
 منشأ بالنفس الحقيقة او وجودها قوله او بل هو حق مستندة آه فان وسوسك الوهم ان في هذا المقام شقا آخر
 هو استناد الاسباب الى افراد المماثلة بحسب خصوصية الفردية فالتمس بطول ذلك يبقى احتمال التماثل في جزئها خارج
 بان لك الشق ليتوجب الدور استناد خصوصية الفردية الى تلك الاسباب فلو انعكس الامر كان مشتبا لما ادعاه
 ولما كان طلبانه حليما في بادى الراسي لم يتصل شراح لذكره فقطن قوله فلو لا تلك الاسباب تلك اللواحق
 استلزم اتقار الاسباب بتقار اللواحق قوله كانت الذات واحدة او لم تكن هذا ما افاده عرس الحكماني
 الشفا وخير للاحتين في الافق المبين ثم الحق على ما هو الظاهر ان يحقني على الشق الاخر او بتقار اللواحق فحقت
 لتشخص الواجبين بتقار الاسباب مستندة تلك اللواحق اليها فقصي لعدم ذاتها استلزم لاقذار الوجوب الى
 الامكان فان اتقار الاسباب على اتقار الاسباب فاما بعد عار اتقار اللواحق الكذا شبهة لوحدة الذات فكلما اذبح

في المكنات
 منه

في التماثل
 منه

ولعل قوله يتحقق

فرض كون الذات الواجبة سبباً كلياً في حريم نفسها وتخصية من بقاها ذلك الواجب لا مناص عن جوارها
 على تقدير انتفاءها كيف ولو كانت الذات واحدة على هذا التقدير لجاز وجود الملهية المجردة واطلاق
 الثاني قاض على اطلاق المقدم فاشق الاول مما لا استقامته له اصر وغايته ما يمكن ان يتصحح ان الشق الاول ينظر
 الى انتفاء بعض الواجب والاشق الثاني بالنظر الى انتفاء كلها وهذا كله تفصيل لما حمله مقدم الاذكار من انه لا يظهر
 لترويد وجوب الحق عدم الذات لا متناع ملهية المجردة اللهم الا بالنظر الى انتفاء الاسباب كلها وبعضها
 وبما تلونا عليك حصص ان يذكركه افضل المحققين من انه اذا فرض انتفاء الاسباب فاما ان يتحقق حقيقة الواجب
 لا تنفي بانتفاءها حقيقة المعنى الوجوب فيكون شخص تلك الحقيقة بنفسها لفرض انتفاء الواجب والاسباب
 فتكون منحصرة في شخص واحد وذات واحدة اولى ان شخص تلك الحقيقة لم يكن بنفسها بل كان مستنداً الى
 الواجب فعلى تقدير انتفاءها لا يوجد فرد من تلك الحقيقة ثم ملخصه فغير ملائم للمقام كما لا يخفى على الاعلام فافهم
 اعلم فاعلم المرء بضعفه ثم تلقى على ارجلك انه ما وقع في بعض نسخ لا تكون الذات واحدة بل قول الشارح كانت
 الذات واحدة فحريف من النسخين لعدم صحة هذه العبارة قطعاً فاختار بعض الاعلام فذكر هذا الكلام
 بعد ما بل ستعدة بعيد عن الصواب ومن قبل بنا الفاسد على الفاسد كما لا يخفى على اولى السني قوله استفاد
 من الغير اتي من الاسباب قوله الواجب بالذات لا يكون اجاباً بالغير كما ان المتعنى بالذات لا يكون بمنعنا
 بالغير وبما لم يكن يجوز كونه واجباً بالغير ومنعنا بالغير قوله اذ لو وجب اتي بذاته فان الكلام فيه قوله فوجب التقرر
 والوجود انه بل يخص في موهبة واحدة وشخصية وجبة ثبت امتناع التماثل من الواجب انما هو من جنس
 الامكان بنى قوله وايضاً لا يآء اعلم ان هذا الدليل ما افاده شئج احصاءه في البيات اشفاً وملاكة على حمل الملف
 بالمقصود منه نفى كون الحقيقة الواجبة اعني وجوب التقرر والوجود وجباً للواجب تعالى حتى يصح كونه مشاركاً لواجب
 اخر في الحقيقة النسبية ويكون هذا الواجب ان نوعين لها واما الدليل الاول فالملطوب منه ابطال نوعية الحقيقة
 الواجبة ليصح كون الواجب شخصين لها فبان الفرق من الدليلين ونقطع عرق الالتباس من بين قول والا
 انقسم بالقبول فالنسبة الفضل الى الجنس انما هي بالتقسيم قوله الغير الازلة آء اما خطر في قلبك انه انما شئج
 على ان كل واحد من الجنس الفصل عرض ذاتي لاخر فالجنس عرض عام للفصل والخصل خاصة للجنس قوله وفيه وجود

اي القاضى
 احمد علي بن الحسين
 منة
 اي في حريم الذات
 منة
 اي المولى
 فضل
 منة
 اي الدليل
 انما يصح بقوله
 انما يصح بقوله
 انما يصح بقوله

لوجوده بالفعل أي في مرتبة التجريد ذات الفضل في هذه المرتبة تكون منفردة ومنعزلة عن الحسن قوله ذات
أي بالعين النورية وفي القول بدل من قوله شيئا قوله فالحقيقة متبدرة وقوله لا تقسم خبره وقوله لا حقيقة
الحيوانية التي هي جملة معتزلة بينهما قوله فافادتها أي مادة الفصول قوله الوجود بالفعل بناء على كون الفصول
حده مفيدة لوجود الحسن قوله فدخل آية أي فيكون الفضل مقوماً بحقيقة الحسن قوله وهو باطل لكون الفضل المقسم خارجاً
عن حقيقة الحسن لا دخلاً في قواها وفي هذا المقام تزييفات وتحقيقات فادها بعض الاعلام في حواشي شرح بداية
الحكمة للصدر الشيرازي أن شمس البصرة عليها فارجع اليها قوله وايضاً يلزم آية دليل آخر على بطلان حاشية حقيقة الواجب
للمؤمنين قوله استفاد من غيره وهو الفضل المقسم لمحصل لوجوده تعالى اذ على التقدير المفروض تحقق الفاقرة له سبحانه المية
في الحاشية وايضاً يلزم كون الفصول المقسمه جاعلاً للحسن في الامور الخارجة عن المفسد نسخ حقيقة فهو باطل توضيح ان استفاد
من حقيقة الشيء بالامر خارج فهو باطل وهو مفروض الاستغناء في الواجب لذاته وأما بالمقومات فيلزم على تقدير نفائس
بالفصول المفيدة نسخ حقيقة معنى الموجودية ان تكون الفصول المقسمه مقومة بنفسه لوجوب خروجها عن تقسيمها وايضاً
يلزم تركب الواجب تعالى بنفسه انتمت قوله فيها وهو مفروض الاستغناء آية لا تستغناء الواجب تعالى عن شئ
الاتقار مطلقاً عن الاحتياج الى الجاعل قوله فيها تركب الواجب تعالى أي من الحسن والفضل ثم تقريره انه لو كان
الواجب تعالى جنباً للواجبين المتماثلين لكان لهما فضل ايضاً لما تقررن في موضعنا انه كل ما يكون له حسن يكون له فضل فيلزم
التركيب مع انه قد ثبت بساطة الواجب عز وجله قوله ولا يتغير علم ان في ذكره هذا التعديس تيسيراً الى ما تقررن في
الفلسفة الاولى من ان الواجب تعالى واجب من جميع الجهات ليست له جهة الا مكاناً صلاً واقفاً لما وقع في
التمثيل كل شئ بالكل الوجه أي كل شئ باطل في حد ذاته لا ابدأ الا ذاته الكريمة تحت آية استناد كل
شئ الى جاعله التام او حقيقة التي هي اصل الخلق وموثرها الاظم فالوجه على التفسير الاول لمعنى الذات كما في
قولهم كرم وجهك أي ذاك والكنية راجعة الى المدحجانه وتعالى وعلى التفسير الثاني لمعنى الجهة وعلى الثالث
بمعنى الحقيقة والتفسير على هذا من التفسيرين جائد الى شئ تزييفاً لما زعمه طائفة من المجتهد من انه سبحانه شارب حطوط
وطائفة اخرى منهم من انه تعالى شيخ فمطاط الراس قوله وهو بخلافه فان ذاته تعالى باقية ازل ابد اعلى لفظ واحد والا
يلزم الانقلاب من الوجوب الذاتي الى الامكان قوله ولا يجب اوصاف حقيقة في الحاشية تفصيل المقام ان

الصفة الثبوتية له تعالى لا حقيقة مختصة لا تعتبر في مفهومها الاضافة ولا تعرض لها في المحقق فتعقلها وتحققها بحيث ترتب
 عليها الآثار لا يتوقف على وجودها غير كالحياة ولا حقيقة ذات اضافة لا يعتبر في مفهومها الاضافة لكنها تعرض لها في المحقق
 بحيث لا ترتب عليها الآثار الا تلك الاضافة كالعالمية والقادرية فان كون الذات بحيث اذا وجد شيء
 يكشف عن ذلك او بحيث يمكن منها بالنظر اليها الفعل والشرك بالارادة لا يتوقف تعقلها وتحققها على وجودها معلوم ولا
 لكنها اذا وجدت تحققت الاضافة لا محالة وترتب عليها الآثار وتغير بغيرها من المعنيتين بسبب تغيرها في نفس الموصوف
 الذي هو سببها وكذا تغير الاضافة التي هي من لوازمها في الوجود واما اضافة مختصة وهي التي تعتبر في مفهومها
 الاضافة فتعقلها وتحققها بحسب ترتب الآثار عليها موقوف على الغير وتغيرها لا يلزم بغير الموصوف ولا وصف
 الحقيقي بل يرجع الى تغير الامر المبين كما اذا تغير ما يملك وما يشارك وانت تستقر على مكانه وتلكه البان في الواجب
 تعالى بالرازقية نظر الى انها لا توجد الا بوجود المرزوق وفيه انها كون الذات بحيث ترزق اذا وجد المرزوق
 فلا فرق بينها وبين العالمية والقادرية واجب عنه بان المراد بها نفس الاضافة لا سببها فخرج هذه المعنومات
 الى العرف ولا يتعارف اطلاق الرزاق الا على من يباشر بالازراق وكذا السخي والجواد يطلق على من يعمل بها
 فالمتعارف فيها نفس الاضافة بخلاف العالم والقادر فانها يطلقان على من يشانه احلم والعذرة وكذا
 اسمع البصير وان لم يوجد المعلوم ولمقدور قيل في اسرار الرزاقية والسخاوة والجود مثلاً من الصفات الاضافية
 التي لا تحقق بحيث يظهر منها الآثار الا مباشرة الفعل بها وما وجد منها في البعض على الشدة وقبل العمل بحسب اللفظة
 فلا يظهر ولا يعلم الا بعد مباشرة وانما من الصفات الحقيقية التي هي في اضافة لا من الاضافات لمختصة فاعلم
 ان ثبت قولها فيها الصفة الثبوتية اعلم اولاً ان الصفة الثبوتية عند الاشاعة تنقسم الى قسمين النفسية والمعنوية فانها
 ان تدل على الذات دون معنى زائد عليها لكونها موجودة او ذاتاً او شيئاً او جوهراً او تدل على معنى زائد على الذات
 كالتيخير والقدوم والحدوث فالاول هو الاول والثاني هو الثاني وبعبارة اخرى الصفة النفسية بالاحتياج وصف
 الذات بالانفعال امر زائد عليها والمعنوية خلافها اما عند المعتزلة فالصفة الثبوتية تنقسم الى اربعة اقسام الصفة
 النفسية هي الصفة المعنوية هي الصفة الحاصلة بالفاعل هي الحدوث عند عدم الصفة التابعة للحدوث
 والغير الحاصلة منها وهذه الصفة تنقسم الى نوعين هي واجبة بحصول الموصوفها عن الحدوث كالتيخير

انما هي في وصف الذات
 بالانفعال امر زائد عليها
 هي الصفة الحاصلة

كما لا يتغير وقبول الاعراض للجوهر ومنها ما هي مكنية الحصول له وهي انما تابعة للارادة لكون الفعل الصادر من المبدأ
 او محصية او غير تابعة لكون العلم ضروريا فانه صفة تابعة لحدوث العلم وليست بواجبة له لتفاوت العلم بنظرته
 والضرورة بالقياس الى الاشخاص واما ان الصفة المشوقية له تعالى على ثلثة اقسام حقيقية مختصة كالوجود والحيوة
 وحقيقية ذات اضافة كالعلم والقدرة و اضافية مختصة كالمعية والقبلية ولا يجوز بالنسبة الى ذاته تعالى ان يتغير
 في القسم الاول مطلقا ويجوز في القسم الثالث مطلقا واما القسم الثاني فلا يجوز التغير في نفسه ويجوز في تعلقه كذا
 في شرح المواقف قوله فيها كالحياة فانها لا تتوقف تحلا وتحتا على وجود الغير بل هي صفة تكون منشأ الصحة للعلم
 القدرة وسائر الصفات الكاليتية فهي صفة زائدة لها وهذا مما صرح به بعض الاعلام قوله فيها اذا وجد شي شريك
 عند هذا نظر الى العالمية وزيف بان العالم لا يطلق في العرف على من يكون العلم من شأنه بل العالم من يكون
 الاشياء منكشفة عنه وكونه سبحانه عالما للاشياء في مرتبة ذاته ليس معنى انه من شأنه العلم بل معناه ان الاشياء
 منكشفة لديه تعالى والا يلزم نفى العلم الفعلي عنه سبحانه نعم الامر في القادر يتكاد ذكره مسلم فطاعة رب قوله
 فيها الفعل والترك بالارادة هذا نظر الى القادرية قوله فيها يدرى المعنى ان هي حقيقة مختصة وبحقيقة التي
 ذات اضافة قوله فيها ولا وصفه اتي ولا يوجب تغير وصفه قوله فيها فلا فرق بينها اتي من الراقية
 قوله فيها وبين العالمية والقادرية فان العالمية عبارة عن كون الذات بحيث ينكشف لمعلوم عنده اذ
 والقادرية عبارة عن كون الذات بحيث يمكن صدور المقدور وتركه بالارادة اذ وجد ثم عدم الفرق بين هذه
 الصفات فحقني ان احد الراقية من الصفات الحقيقية التي هي ذات اضافة قوله فيها وكذا السخي والحواد
 فيه وغدقة اولايك في السخاوة والوجود مباشرة العمل فيهما تخالف حال الراقية نعم الاعطاش شلهما
 غير مما لا يذهب على المتوقدان معنى كلام شارح المحقق على تعارف العرف ولا غرو في انه لا يقضي بالسخي
 الجواد الا على من يعمل بالسخاوة والوجود كما لا يخفى قوله فيها وكذا السمع والبصيرة فانها لطلقان على من
 شأنه السمع والبصيرة وان لم يوجد السمع والبصر قوله والاضافة التي بازائها مباداة متقرة وهي الصفات
 الحقيقية التي تستلزم تلك الصفات الاضافية كالعالمية مثلا فانها صفة اضافية مستندة لصفة
 العلم الثالث له تعالى بهذا في بعض التعليقات في الحاشية اعلم ان مرجح الاضافات فيه سبحانه الى اضافة

واحدة وهي المبدئية بالقياس الى جميع الاشياء فهي خالقية باعتبار ورازقية باعتبار وكذا فهي في حد ذاتها
اضافة واحدة لا تختلف باختلاف الازمنة والامكنة والاعا ومساوية لنسبة اليها بالنظر الى ذاتها تعالى
هذا على قياس الاوصاف الحقيقية فانها رجعة الى صفة واحدة هي وجوب التمسك والوجود لذاته كذا في الحقيقة
تهت قوله فان غيرنا أي غير الصفات الحقيقية والاضافية التي بازائها مباد متفرقة قوله مرتبة عليها أي
الذات سواء كان هذا الترتيب على الذات بل بواسطة كما في الصفات الحقيقية او بواسطة كما في الاضافية التي بازائها
مباد متفرقة فان ترتبها على الذات بواسطة الصفات الحقيقية ثم تغير هذه الصفات مستلزم لتغير الذات بالذات
وتغير تلك الصفات مستلزم لتغير الذات بواسطة قوله كما اذا تغير علوكا ومعلوكا لان تغير المعلوم
المعلوم يستلزم تغير العلم والعلم بهما من الاوصاف الحقيقية وتغيرها يستلزم تغير ذات الموصوف اذا كانت
اوصاف نفس ذاتها كما في الواجب تعالى كذا في الحاشية قوله فيها وتغيرها أي تغير الاوصاف الحقيقية قوله
فيها يستلزم آه ترتب الاوصاف الحقيقية على الذات قوله واما الاضافية لمحضة آه زقية لمحض السند على البين
بين الصفات الاضافية التي بازائها مباد متفرقة في نفس ذاتها والاضافات لمحضة التي ليس بازائها مباد متفرقة
التجدد والتعاقب في هذه دون تلك مما لا يقبله الطبع السليم والعذر بان التعاقب في الثاني راجع الى التعاقب
في المبين عن ذاته كما اذا تبدل وضعك بالنسبة الى من هو في منك بان تحرك هو الى اليسار وانت على الثبات
المحض فان التبدل في الحقيقة انما هو في مبانيك لا فيك بخلاف التجرد في الصفات الاضافية التي بازائها مباد متفرقة
في ذاتها تعالى فانه راجع اما الى التغير في الذات لو كانت المبادي حين ذاته تعالى او الى صفاته الحقيقية لو كانت زائدة عليه
وان كان قد ارتضى به اظهره كجبر الحقبة بهم وفصله في حواشي الايات وغيره من كتب عبارات طلبة كناية ليدرك
استقيم فانه لا شك ان الاضافات لمحضة ليست بصفات اختراعية بخلافها العقل بل هي صفات فعلية تصف
بها الواجب وان كان ترغما العقل نسبة تعالى الى الغير وتجويز التجرد والتعاقب في الاضافات الواقعة فيما هو
على الثبات المحض وليس فيه جهة القوة اصلا كما ترى وقوله استجد فيها راجع الى التجرد في المبين ان راجع الى
فيه فهو غير مسلم لان التجرد في المبين يوجب التجرد في صفة تعالى لو كانت صفة اعتبارية وان لم يكن التجرد
في المبين او لا بالذات وفي وصفه ثانيا وبالعرض فذلك مسلم لكنه غير نافع والظاهر ان التجرد في وصفه

اي الصفات الحقيقية

منه عن غيره

اي الصفات

الاضافية

منه بطلانها

اي الصفات

الاضافية

منه بطلانها

اي الصفات الحقيقية

منه بطلانها

اي الصفات الحقيقية

منه بطلانها

اي الصفات الحقيقية

منه بطلانها

اي الصفات الحقيقية

منه بطلانها

اي الصفات الحقيقية

منه بطلانها

وصفه تعالى كيف كان الوصف المستقيم على اصولهم فان الوصف ان تجرد في ذاته تعالى كان الواجب قابلا له
فان الاستعداد وعدم صفته عن شئ من شأنه ان يحصل فيه تلك الصفة وقد حققه ان الغنى الواحد لا يكون قابلا له ^{علا}
فانهم وعلم وقد تصدى لادخاله فيلحقه بان المراد ان التغير حقيقة وبالذات في الامور الملبائية وما يابا ^{علا}
في الوصف الوصف ليس صفا حقيقيا يكون متغيرا في الذات او يكون مبدءا لغنى الذات ولا وجود له في الوصف
في الواقع لانه اضافة محضة تنزع بمقايضة الذات الى الامر الملبا فيجوز انما تتحقق تحقق الامر للملباين وتنتهي بانها
ولا يجب ان يتبعها قوة استعدادية في الذات وانما كان يجب ذلك لو كان مثل هذا الوصف تحقق في الذات بعد
ما لم يكن وهذا الوصف الاعتباري لكونه انتراجيا غير متحقق بنفسه لا يتعلق بحل او لا بالذات بل بتحقيقه انما يتحقق
الامر للملباين فاذا حصل الامر للملباين صح انتزاع الاضافة منه ومن جاعله من دون حاجته الى ان يتعلق بتلك الاضافة
حصل فكما ان حصل هذا الوصف هو حصل الامر للملباين لا حصل مستأنف بخلاف حصل الامر للملباين فكذلك امكانه هو كما
الامر للملباين لا غير فاذا وجد معلول من معلوله سبحانه وجد اضافة منه تعالى ومنه فوجود تلك الاضافة ليس
الاجل في ذلك للمعلول لا يحصل مستأنف وامكانه منطوق في امكانه وليس له اسكان آخر في ذاته تعالى حتى تكون
ذاته تعالى قابلا استعدادا له وليس له حل ولا حصل المعلول حتى يكون سبحانه جاعلا له فيكون قابلا له ^{علا}
ولا يحصل قال تعالى عن بحسن تدبيرك ان الاحتمالات منها ان تغير باحار الملهمة المكسوة والبار الموحدة
الساكنة بمعنى الثوب الذي يطرح على ظهر الفراش للنوم عليه كما في القاموس فالمعنى انه سبحانه تعالى ارتفع عن ذلك
الثوب لبرأته عن النوم ومنها ان يخلق بتركيب احار الملهمة والنوم معني لزوم وسط المعركة شجاعة
كما في صحاح الجوهري فالمعنى انه جل مجدده تعالى عن ذلك اللزوم فانه خرج اصل الاجسام ومنها ان يتكلم
باحار الملهمة المفتوحة والبار الموحدة الساكنة بمعنى المنع والقيود فاعطى ان غرضه تعالى عن ان يعيده
مكان زمان ومنها ان يلفظ باحار الملهمة المكسوة وليس الملهمة شدة بمعنى الحركة فاقصود انه يخرج
تعالى عن الحركة لاستعدادها القوة الاستعدادية الآتية عن التجرد التام لمخض به سبحانه ومنها ان يتفكره بالامر
المكسوة والبار الموحدة الساكنة بهجاء بشقيل الروح والفاوق والرومي والجهان واللعن على ما في القاموس
والمعنى هو معنى عن البيان ومنها

بالحسن
بالحسن
بالحسن
بالحسن
بالحسن

بالحسن
بالحسن

امتدادات ثلثة فكانت اجساما قول فيها تجوز العقل آه وهذا كما قيل في العلوم التعاليمية قوله تفصيل المقام
 المقصود منه بيان معنى الوجود وبيان الفرق بين مصداق حمل الوجود على الواجب تعالى وحمل الوجود على
 غير ذاته وان الواجب سبحانه لا يفتقد الى شئ آخر لا كسب الذات ولا كسب الصفات بل هو موجود بنفسه قائم بذاته كذا
 في بعض السليقات **قول** حقيقة الوجود هذا ما يؤخذ كما ذكره خير الملاحقين في الافق المبين من ان ليس الوجود حقيقة
 النفس الوجودية بل معنى المصداق اي صيرورة نفس المية في ظرف ما المعنى نعم الى المية او نزع عنها وان ليس في
 ظرف الوجود والنفس المية ثم يحصل تضارب من التحليل نزع عنها الوجودية والصيرورة المصدرية واصفها بها وكما
 عليها على ان مصداق الحمل مطابق الحكم هو نفس المية بحسب ذلك الطرف لا امرزاند يقوم بها فصح الحمل ثم عبارة **قول**
 في ظرف ما آتى ذمنا فان او خارجا **قول** فحاشي متقرة بافاضة الغية آه تقريره ان الماسية المكنة التي هي متقرة بافاضة
 الواجب في اهلها لم تكن متقرة بحسب ذاتها كان الاعتبار الذي هو منشأ حمل الوجود عليها رجعا الى اعتبارها بكون
 تقريرها صادر عن افعالها بل ان حمل الوجود عليها لا لذاتها بل انما هو لكونها صادرة عن افعالها حتى لو قطع النظر عن
 صدورها عن افعالها لم يصح حمل الوجود عليها وما سببه الواجب تعالى التي هي متقرة بنفسها التقاسيم عن الاحتياج الى
 الغير في تقريره بوجودة بنفسها لا لغيرها كذا في بعض النسخ **قول** صادرة عن افعالها اذ ليس يمكن تقريره وقوم الا
 بحمل **قول** فهي بوجودة بذاتها بظواهرها فان الوجود فرع التقرير فلا كان التقرير بذاتها كان الوجودية بنفسها
قول لم تصدق الحكم آتى منشأ الحكم بالوجودية واما حمل الوجود **قول** سناك آتى في ماسية الواجب تعالى **قول** ثم
 الذات آتى الذات المتقرة بنفسها مستغنية عن الغير **قول** الواجب بالذات بهذا القيد احضر عن الواجب بالغير **قول**
 والاول آتى الذات المتقرة بافاضة الغير **قول** الممكن بالذات بهذا القيد ليس للاحتراز اذ لا يمكن بالغير التمسك والالكا
 في حد ذاته واجبا او محتغا واما ما كان ملزما لا انقلاب استحيل نعم الممكن بالقياس الى الغير مستحق للارسية كما لو حسب
 فانه يمكن بالقياس الى ما سواه كيف ولا يقتضي شئ منه وجوده سبحانه ولا عدمه بل ذلك القيد لرعاية المتعاطية والاطمئنان
 ان الامكان يقتضي الذات كما لو جوب **قول** فالوجود آه نفق عليك ان ليس المراد من الوجود هو معنى الحكم بغير
 البديهي المشترك من الموجودات قاطبة لمع عنه بالفارسية بهنستي فانه كونه اقترار عيار اعتبارا عديم التحقيق بنفسه في حاق
 الواقع لا يصلح ان يكون عينا الشئ رعا في الموجودات بل المراد منه المعنى الحقيقي الذي هو مصداق الموجودية الا

والصحيح لا يتراجع عما حصل من الوجود الحقيقي في العرش تعالى من ذاته وهو سبحانه مبدء الانتراج الوجود والمصدر
ومن هذه المراتب في هذا القول صفة من الاستحسان لما دلت ان المراد من لفظ الوجود المذكور في قوله فالوجود في العرش
تعالى عين ذاته هو الوجود الحقيقي ومن الضمير الرابع اليه المذكور في قوله مبدء الانتراج هو الوجود بالمعنى المصدري هذا
مقتضى ما علم ان وجهه قوله بخلاف الممكن فانه ليس بذاته مبدء الانتراج الوجود ولما عرفت انه في تقريره ووجوده
متفق الى العرش تعالى فكون الممكن مبدء ذلك الانتراج ليس الا باعتبار صدوره عنه سبحانه قوله اذ العرش
تعالى كونه تعالى بذاته مبدء الانتراج الوجود قوله يستحيل آه والا يلزم الاتقلاب من الوجوب الذاتي الى الامكان
وهو كما نرى قوله ومبرهانه من انه لا يربط عليه بل هو البرهان على كل شيء قوله ولا يصح آه المقصود منه تنبيه
ما اثره المشكوك من ان الوجود محال في تعالى وزاد عليه فمطابق الحكم به ومصدق ذاته تعالى برجاء انها
الوجود قوله من تقاربه ذاته بالعلية بان يكون في ذاته تعالى مقتضية لوجودها كما هو متسبب ممكن كذا في الحاشية
قوله كما هو مستلزم آه ناظر الى المنفرد دون النفي وتسمية بعض السنين المهمة ليشير الى النواحي بمعنى الطريقة قوله
ولا يقع طبع آه شروع في الاستدلال على الطائفة بك الما ثور الذي القيد عليك نقاد هذا ما تكتب الفلا
على اثبات حقيقة الوجود في تعالى كونه في تقريره عن قريب فاستظهر قوله فمقدم عليه في تقرير الوجود في تعالى على حجة
الزائد المخلول على وجوده كمن علة يكون متحدا على وجوده المخلول قوله كما هو مقتضى طبع آه فان هذه الطبيعة
يستدعي تقديم موجودية علة وجودها فيلزم تقديم علة وجودها بالضرورة قوله تقديم الشيء على نفسه هذا
على تقدير احقية من وجوده علة التي هي الوجود سبحانه والوجود المخلول قوله او موجودية وجوده في
على تقدير غيرته من فينيك الوجود من غل الخط عن فاب اسئلة الى غير النهاية قوله بل الوجودات غير متناهية
هذا على تقدير فاب اسئلة الى النهاية له فكله على الترتيب ثم تقرير الاستدلال ان وجود العرش تعالى لو لم يكن عنده
بل كان انما عليه فلا مناص من كونه مكانا لا تجال الوجود والامتناع واذن لا مرتبة في كون الوجود مخلولا
تعالى والا يلزم اختاره سبحانه في وجوده الى غير هذا الصيادم الاستغناء الذي هو مشيخ بونه تعالى فاذا لا بد
تقدمه غير محبة كسب وجوده على الوجود المخلول لما دلت من مقتضى طبعه في وجوده غير الحكام الى الغيبة من
الوجود من غيرتها والا فلست يلزم تقديم الشيء على نفسه وانما الوجودية وجوده بل الوجودات

غير متناهية ودرهته استحالته كل منها جلية فالحكم اصل الميتة ونقطع عرق الخيرة بهذا قوله او مجموع الوجودات اطلاقا
انه حطفت بحسب المعنى على قوله تقدم الشيء على نفسه كما كان قوله او مجموع الوجودات بوجهين محطوفين عليه فمصدر العبارة
بكذا او بغيره كون مجموع الوجودات آه وانما لم يصرح به انما لعل الفطنة العقولية مثل في الحطوف واقع في عباد
اكثر العقول كما لا يخفى على ذوي التحول فالقول بان هذا القول غير موطا سابق ولا يخلو عن الاختلال غير خال عن كيد و
الاختلال وما تلوها موضح لمدى السبب ان ذلك القول مصدر باب الفاعلة دون اذا التعليقية في استحاشية هذا
دليل آخر على ثبات عينية الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن ابطال الوجود وروايل وحاصله انما اذا اخذنا مجموع
الوجودات الزائدة "استحاشية بحيث لا يشذ عنها شيء فذلك المجموع كالوجود والال في كونه متبوعا بوجوه مقتضى
فالوجود سابق عليه الخارج عنه سببان يكون عينيه والا يكون من جملة اعاده ههنا فاعلم اننى قوله فيها لا يشذ
بالشئ والذال المجتبى بمعنى لا يغيب قوله فيها فالوجود سابق اى الوجود الذى تقدم الواجب سبحانه
على المجموع قوله فيها الخارج عنه اى عن المجموع قوله فيها والا يكون آه اى وان لم يكن ذلك الوجود خارجا عن
المجموع لكان داخل تحت وجوده من اجزاءه قوله فيها ههنا لا نأخذ فرضنا المجموع شتملا على جميع احاد حيث
لا يشذ عنها شئ ووه قد وجد وجود آخر من عليه احاده قوله كالوجود الاول اى الوجود الذى فرض ولا يكون له
له تعالى قوله وليس ما به آه اعلم انه قد خلف في انه يجوز اطلاق لفظ الماهية عليه تعالى ام لا فالحق الدواني ملك
المسلك الاول حيث قال سبحانه ما به اى الوجود واصل شيرى اى اثر الطريق الثانى وبويده ما عاده من الصفة
في العايات من ان الاول تعالى لا ما به له وما ذكره تليزه بهيانه من انه يجب وجوده لا ما يجب وجوده اذ لفظه ما
اشارة الى الماهية ثم التحقيق ما عاده بعض الاحلام من انه ان كان المراد بالماهية تحقيقا كلية كما هو مصطلح ارباب المتحول
فالحق مع الحق اشير لى وان كان المراد الذات فلا يترافى صحة ما اختاره الدواني كيف ونفى الماهية بهذا
المعنى عنه سبحانه مستنكر جدا وحكمة الامران المتراجح انزل الى التشاير للفظى وعزاية المقام مانعة عن البسط والتفصيل
هو الهادى الى سوا السبل قوله فطباع الامكان اى الامكان الخاص فانه المقابل للوجود قوله علة ثمة آه قد
خلف في ان علة فاقية يمكن الى العلة ما اذا فخص المتكلمين وهو الى ان علة احدث بعضهم ما لو الى ان علة
نظر للعلة وطائفة تحلو به شرط انه لا يوجب كل منهم مذكرة في مفاهيمها والحكام يذكرون كل ذلك فيقولون ان علة كذا

الى المؤثر في الامكان وهذا ما اختاره شارح المحقق وتقرره على ما في بعض التعليقات ان مفهوم الممكن يقتضي عدم
 ترجيح شئ من التقرر واللاتقرر بالقياس الى ذاته ولا شك في كونه مقتضى ترجيح اصدى الى الجاهل فالحزم
 بالامكان حكيم الحزم بالافتقار هذا وقد يقرر بان الممكن لا يجوز ان يكون احد طرفي اول به لذاته وكلما كان كذلك
 كان كل واحد من الطرفين بالنسبة اليه على السواء وبذلك لا يحصل شائبة بان ترجيح احدهما دون الآخر بطل ومن
 انكره فقد كابر عقله هذا بالتفصيل والتحقيق موضع آخر قوله ويتبع الافتقار في وجوده فيه رفر الى ان مقتضى
 الممكن بب نفس الحقيقة حصل ومتنوع وافتقاره بحسب الوجود فرج وتابع لذلك الافتقار قوله الى جاعل متعلق
 بقوله لافتقار قوله فان لم يتبع آية تقريره على ما في بعض الشروح ان اليجاد من غير احباب لا يتصل والوجوب
 لا يتحقق الا اذا استحال جميع انحاء عدم على المعلول ومن جعلها عدم لمعلول مع عدم اعلته الساتمة وعلته لو كان
 امر يمكن جاز عليه عدم ولم يستحل جميع انحاء عدم فلا يكون الممكن علة جاعلة اصلا وزلفه بعض المتبحرين
 المدققين اولابان هذا انما يدل على الانتصار الى الواجب لا على ان الواجب جاعل بنفسه بتداروا المطلوب هذا دون
 ذلك فافهم ثم كلما نه لطيفة ووجه الدلالة على ذلك ظاهر لان ما لا بد من في امتناع جميع انحاء عدم لمعلول هو
 ان يكون المعلول مستندا الى الواجب تعالى سواء كان بذات الاستناد بالذات او بالواسطة وانما هو ان يكون
 للمعلول مستند الى الواجب سبحانه فكلا وحاشا ثم استدل ثانيا بان عدم قدرة الممكن على اليجاد ضروري فانه
 لا يجوز ان يحل من يكون كلا على مولاك شيئا وان يكون له قدرة على اليجاد وقد يراجع بان هذا الترتيب بعينه هو
 على هذا الاستدلال ايضا بان يقال ان اراد عدم قدرة الممكن على اليجاد عدم قدرته نظر الى ذاته فليس له ضرورة
 من لا يلزم منه ان يكون كل ممكن مستندا الى الواجب تعالى بلا واسطة بخلاف ان يكون الممكن علة ممكن آخر لكن لا
 بنفس ذاته بل من حيث انه مستند الى الواجب مستندا الى الواجب لا بدلفني هذا الاحتمال من بيان ان
 اراد عدم قدرته على اليجاد مطلقا سواء كانت من حيث ذاته او من حيث استناده الى الواجب فكله غير
 مع فما ذكره اشرح وما استدرك هذا المحقق بيان في الدلالة على الانتصار الى الواجب وعدم الدلالة على استناده
 كل ممكن اليه سبحانه ابتداء ومن ادعى الفرق فعلية البيان في دونه خط الفقا وقوله فلا يكون ممكنة فليس
 ان العلة لا يكون صائفة بوجوده وعدمه بل يكون بينهما اشتغال وجودها

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب دیوبند

والعدم على السواء كما ان المعلوم صانع لما كلف فلا يمنع بها عدم المعلوم اذا امتنع عدم المعلوم انما يكون اذا كانت
العلّة واجبة موجبة لوجود المعلوم واما اذا كانت ممكنة جائزة لعدم فحيزان يخدم المعلوم بهما قوله لا وجود
الا بالوجوب اتي بوجوب المعلوم بالغير قوله اتي اعتبارا كان من الكليات والخبريات قوله فانه تعالى
خالق كل شيء آه هذا ما اتفقت عليه الفلاسفة والمفكرين واهل الحق وولت عليه النصوص القاطعة وما كان
في ذلك الا المعترلة في افعال العباد مطلقا وشيعة في الشر والصادرة عنهم وان شئت لتفصيل خارج الى
شرح الفقه الاكبر لبحر العلوم قدس سره قوله بل لا تقاربه اقتراب عن المغايرة الواضحة ما ذكره اولاً من ان الكليات
والخبريات معتقرتان في الوجودية وشرح الحقيقة فانه يدل على انه لا ضرورة على ان لا تقاربه بوجوبية مغايرة لا تقاربه
باعتبار الحقيقة بالذات التي ان لا تقاربه الاول بعينه هو الاقتران الثاني وانما الفرق بينهما بحسب الحكاية والحكمة
اذا الوجود لما كان مستتر عا عن نفس الماهية وحكاية عنها وكان فاقرية الاتراحيات عبارة عن فاقرية المناكبات
فيكون ذلك الفرق بين الاقتران المذكورين متحقا قطعاً وهذا معنى ما استدلت به اشرار على قوله لا يرجع الى
محصل آه من قوله فان الوجود ونفس صيرورة الذات آه قوله فالامكان هو سبب آه ومن آه لمع ان الامكان
كيفية لنفس الماهية بالذات وللوجود ونسبة اليها بالعرض كما ان النفس عليه بعض الاعلام قوله المرسله اتي ككلمة
قوله وقبول الوجود اتي من المبدء الصيغ في الحاشية ومعنى تقدم وجودها ان نسبة الوجود اليها اقدم
نسبة الى الخبريات بالذات بل بالزمان ايضا كما في الحوادث اليومية وسياقي انتهت قوله فيها تقدم وجودها
اتي وجود الطباع المرسله ثم المقصود منه اذ اتمعت بعد تقدم الكليات بحسب قبول الوجود على الخبريات كذا
كيف هو ذلك فغني الى وجود الماهية المجردة في الخارج وهو كما ترى وتقرر الاذاحة غني عن شرح ففصل
فيما نسبة اتي نسبة الوجود قوله فيها بالذات تتعلق بقوله اقدم قوله فيها كما في الحوادث اليومية فان
الحادث الخبري كزيد مثلاً وجد اليوم بطبيعة قدر وجدت في الازل فكان وجوده الطبيعية مقدما على وجوده
الخبري بالزمان ايضا قوله فيها وسياقي من ان نسبة الوجود الى الطبيعة اقدم بالذات بل بالزمان ايضا كما في
الحوادث اليومية من نسبة الى الاشخاص فطبيعة من حيث هي بالقياس الى الاشخاص جنان جهة المغايرة
والتمديد وجهة الاتحاد من حيث الخلط من العوارض الشخصية ثم لا مكان الذاتي من احوال الوجود الممكن عنها

الهية المرسله المجردة عن الهيولانية ولو احتجنا فهي من ادل المسقرات بافاضة الجواهر المطلق باقتضاها لطباعها
 الذاتى بالنسبة الى جنسيتها المرئونة بتواروا الاستعدادات قوله غير مرئونة آه والا ليرغم كون الطبايع المرسله
 من حوادث الزمانية وهو خلف على ما رعمته الفلاسفة من قدم العالم بانواعه هذا للتفصيل موضع آخر قوله بتواروا
 الامكانات متعلق بقوله مرئونة قوله ومحلله أى محل الزمان وهى الحركة الفلكية وهذا بنا على ما تقر فى مقاسمه
 ان الزمان مقدار الحركة الفلكية السمرية والمقدار يكون حالاً فى ذى المقدار فلك الحركة تكون محلاً للزمان قوله
 حامل محله وهو الفلك المحدد للجهات ويقال الفلك الأطلس وفلك الافلاك وبهزم الاقصى قوله وبجواهر المجردة
 وهى التحول المفارقة فمحله المرام ان هذه الاشياء كلها قديمة بالزمان غير مرئونة الوجود بتواروا الامكانات الاستعدادات
 قوله ولا كما افاد الفيروز آبادى فى القاموس ملاك الامر وكيسر قوله الذى ملك به وبمحال القرشى فى الصراح ملاك
 الامر بالفتح والكسر باليعوم يقال للقلب ملاك بحسب قوله فالامكان الذاتى دون الامكان الاستعدادى قوله
 أى فى الطبايع المرسله قوله تلك التجزيات أى التجزيات الحادثة الزمانية قوله قبل الكثرة فان خرج فى صدره
 ان الحكم بوجود الطبايع المرسله الكلية قبل تجزيات سدى وجود الماهية المجردة وهذا ما لامرته فى استحالة قطعها
 فاقطع عرقه بانه ليس المراد تحقق تلك الطبايع قبل جميع التجزيات من آخرها حتى يتم ذلك الاستعداد بل المراد تحقيقها
 ووجودها قبل كل تجزى خبرى وهو معنى قولهم ان الانواع قديمة بتعاقب التجزيات فى الامتداد الزمانى قوله لا
 تقر ما آه دليل بقوله بوجودة وجودها هى قوله غير مرئونة آه لتعيل لقوله قبل الكثرة قوله بخلاف الشئ الطبيعى آه فان
 وجوده موقوف على الامكان الاستعدادى قوله فيه تنجى قول المص حمل الكميات والتجزيات قوله اشارة الى
 ما هو الحق آه لانه ترك المفعول الثانى وفى المؤلف لا بد منه كذا فى الحاشية قوله هذا مختار الاشرافى أى محل
 البسيط قوله وتخير محل النزاع آه تلقى على روحك ان حصل هذا النزاع بعد ما تقر ان حلة الاقرار الى الجاهل
 والامكان آية بما عباره عن كونه نسبة الوجود والعدم الى ذات الممكن او عن كيفية نفس الشئ وعلى هذا فاما ان يكون
 ذلك نفس الوجود بمعنى ان ما به الوجودية هو الوجود حقيقة والماهيات معان يترجمها الذهن ويكون ذلك نفس الماهية
 فالاول ما نور المشايخ والثانى مختار صدر المحققين والثالث مسلك الاشرافى وعلى هذا النزاع تفرع نزاع آخر
 فى ان المحمول ما مفاد الحياة الكبرية او الوجود الهية والاول مختار والثانى لثانى والثالث لثالث

والمحل على الأقل مسمى بالمولف وعلى الآخرين بالسيطر قوله نفس الشيء أي المهيئة من حيث هي مع عزل
النظر عن الخلط بالوجود بسيطة كانت أو مركبة مستقلة كانت أو غير مستقلة فإزعم بعض الفلاسفة من مخص
المجولية بالمهيئة المركبة دون البسيطة متمسكا بأنها لو كانت مجولية كانت ممكنة وبيان الملازمة ان المجولي يكون
مستقرا الى الجاهل وليس مناط الافتقار الى الاسكان ومنه تتمهم فيكون ان المحتوج الى السبب هو الاسكان فلا
عنه على تقدير المجولية واما تقرير لطلان الثاني المستدعي لطلان المقدم فبان الاسكان كونه صفة لا بد له من ان
يقوم بالمهيئة البسيطة المجولية على تقدير كونها ممكنة وحي لا يخلو اما ان يكون الاسكان قائما بها قبل الوجود وبعده الاحتمال
كلما باطلان اما الاول فلا سترامه ان يكون كيفية نسبية الوجود الى المهيئة التي هي عبارة عن الاسكان متقدمة
على المهيئة و هو كما ترى فان كيفية النسبة متأخرة عن نفس النسبة المتأخرة من المهيئة واستحال تقديم ما هو متأخر
عن الشيء لم يثبت على ذلك الشيء حلية غشيه عن البيان واما الثاني فلا سترامه ان يكون اسكان الشيء مسوقا
عن وجوده ولا مزية في لطلانه لان ذلك الشيء قبل الوجود اما ان يكون واجبا لذاته او ممثلا كذلك كل واحد
منها يستلزم الانقلاب لتحيل واثباتها لو كانت مجولية كانت متقلبة من الباطل الى التركيب لان المجولي انما يكون
ممكنا كما عرفت افقا والامكان كونه عبارة عن كيفية نسبية يستدعي ان يكون مستحقا من الاشياء لا رب
في فقدان الاثنية في البسيط فاذا استحال كونه ممكنا استحال كونه مجولا وهو لم يطمح في ذلك الا في قول من جوهدها
ان المراد من الامكان فيما نحن فيه هو كون المهيئة بحاله لا تتحق الوجود ولا العدم من اتيها وهو مغاير للامكان
الذي هو كيفية نسبية المحمول الى الموضوع في الحكم العقلي فاستحال تقديم المتأخر عن الشيء عليه انما نشأت عن
اخذ معنى الامكان الذي هو غير مرادة وقد زيف بان عدم استحقاق الوجود بالصفة نسبة بين المهيئة والوجود
قد عجزناه في الاستدلال فها والاشكال بجذافه ويزاح بان اعتبارها انما هو في المفهوم لا في الحقيقة بذاتها
ولك الاستدلال بالخصوصية له بالمهيئة البسيطة كبريانه في المركبة ايضا ويلزم منه ان لا يكون شيء ممكنا وهو كما
وتنها انما لا نسلم بمصر المذكور بجواوان لا يكون الامكان قائما بالمهيئة البسيطة أصلا بنا على ان يكون الامكان
عدمية فلا يكون مقترا الى محل يقوم به وفيه ما افاده العلامة في حواشيه على حكمة العيين من ان هذا الصريح على
مسلك الحكماء لان الامكان عندهم صفة وجودية تطلقا واما الثاني فلان الاثنية المناقبة للبساطة بالمهيئة البسيطة

في الحقيقة لا في المفهوم
كأنه العبد
بشيء زعمه

انما هي فيما عدا الماهية والوجود واما باعتبارها تكملا وحاشا فمعرض المكان تلك الماهية باعتبار نسبتها الى الوجود
 مما لا يحدور فيه جزاء وفي هذا المقام بجاث اثر طويلا ذكرنا حذر من التناول وهو الهادي الى سواء بسواء قوله
 والا تصاف اثر بالعرض اي تصاف الماهية بالوجود وقوله من حيث هو غير مستقل اه هذا ما يحدو ما بينه وبين الخلق
 في الاتفاق ليس من ان نسبتها الى هي الصيرورة او الاتصال في هذا النحو من المحل يعني المحل المولف انما هو الخلق
 بالمجمل والمجمل السيد على انها امرأة للمخاطبة احدها بالآخر لا على ان يتوجه الالتفات اليها برسمه واما دخولها
 في متعلق المحل بالعرض من تلك الجهة ومما افاده زائدة الاذكياء في حواشيه على شرح الموقف من ان اثر المحل هو
 الاتصال من حيث انه مرآة لملاحظة الطرفين غير مستقل بالمفهومية لا يتسبب على القطعة الواقعة والطبيعة
 ان يتحقق المعنى الغير مستقل انما هو في خصوص المحل الذهني المستحق في رتبة الحكايات التابعة للحكاكي واما تحققه في
 الواقع مع قطع النظر عن هذا الخصوص فكل من ليس ان اثر المحل لا بد له من ان لا يكون تابعا للاعتبار فالتفوه يكون
 الاثر هو الاتصال الغير مستقل مما لا يخفى على ذوقه من مستقيمة واما التأويل بان للمعنى الرباطي اللفظي نحو الاستي
 في الخارج وان كان ذلك النحو مغاير للنحوية الماهيات الاستقلالية الاعيانية فذلك المعنى الرباطي باعتبار
 خصوص وجوده الذهني حكاية ومع قطع النظر عنه مفاد الحياة الكيفية وحكي عنها وان شئت شاهد على ان لمع
 كونه اعتبارا بنحوية في الخارج فقول ان ارتفاع التقيض مجال فاذا ارتفع وجوده في الخارج فلا بد من
 تحقق العدم لانه اذا لم يكن العدم في الخارج ايضا فقد ارتفع التقيضان في الخارج ومنه علم ان نسبة المعنى
 الاعتباري لا يخفى في الوجود الذهني ووجوده باعتبار نشأ انتزاعه وقوله ان الانتزاع بالهو انتزاعي لا يكون
 له حكم الا ان يكون الحكم منسوبا اليه منشأ انتزاعه غير جديد وبالحكمة ان للمعنى الاعتباري اللفظي بنحوية في الخارج
 والفرق بينه وبين نسبة الماهيات الاستقلالية ما يذكره المحل بعينه وان امتنع التسليم وان في ذلك النحو من
 الاستي لا يوجب العرضية والوجودية كما ان العدم ليس بجبر ولا عرض وهذا يتحقق عند من عن العطش في
 شير من الموضع فترى بان نسبتها الغير مستقلة بالمفهومية لو كانت موجودة في الخارج فلا تخلو اما ان يكون
 موجوده بغضها لا في الموضوع او يكون وجودها في احد طرفيها والاول سيدنم كونه نسبة جوهر وهو كما ترى على
 شافي يكون الطرف الذي جده نسبة متصفا بها فيكون من ان نسبة اخرى من ذلك الطرف وذلك نسبة

النسبة والكلام فيها كما لكلام في تلك فيلزم وجود النسب الغير المتناهية في الخارج وبان المعاني لا تتراعى
لو كانت موجودة في الخارج غير وجودنا شيها لزم ان تصات كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج ضرورة
ان لكل ممكن مع كل ما عداه من الاشياء واللاتناهية نسبة خاصة واقلمها المتغايرة فهو متصف بصفات غير
متناهية موجودة في الواقع واطلاق اللزوم يقتضي لاطلاق اللزوم هذا فاحفظ وتدرب قوله لاس من هذا
اي لاس حيث هو غير متقل بل من حيث هو معنى مستقل ومهية من الماهيات في كاشية بمعنى ان الانصاف
اذ الوضوح من حيث هو بالاستقلال لا يلا خطا مع اطرافه الا بالعرض فهو مستغن عن الجاهل كاشية كاشية
فهو اثر بالعرض تابع لالذات كالمهية والوجود انتهت قوله وقد يستدل عليه اي على الجاهل بسيط قوله
بقوله تعالى جعل الظلمات والنور اي خلقهما وابدعها من اللبس المطلق لا من الجاهل وفي كاشية تتمتان
بمعنى التصيير لا يجوز قصره على مفعول واحد بل يجب ذكر كلا مفعولي وجعل بمعنى الخلق ليس على مفعول واحد
قوله تعالى جعل الظلمات والنور قصر على مفعول واحد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التصيير انتهت قوله فيها
على مفعول واحد واما القول بحذف المفعول الثاني بان معنى الآية الكريمة جعل الظلمات والنور موجودة وبان
يحمل ان يكون الواو بمعنى مع والمراد من الظلمات الماهيات ومن النور الوجود فنية اشارة الى مذنب المشا من
فما لا يخفى كلفته على احد واما المعارضة بقوله تعالى جعل الشمس ضياء والقمر نورا فانها على ما في ان العالمين بل
البسيط لا يكرهون استعمال جعل بمعنى التصيير في اللغة وانما يكرهون تحلل جعل بمعنى التصيير من الماهية والوجود ولذا
وهذا ما لم يثبت تلك الآية الكريمة واما الجواب بان ضياء والنور احالان من الشمس والقمر فدخل عن الظاهر على ان
استعمال جعل بمعنى التصيير في القرآن العزيز غير غريب فكتاب مثل هذا الاول في كل ما وقع فيه جعل بمعنى التصيير
يفضي الى تكلف مستغنى عنه فتصرف ونصف قوله وبان الوجود آه هذا الاستدلال ما اخذه باقر المحققين في الا
المبين قوله مستغنى اي عن الجاهل كما هو من عموم المشا اية قوله بل اجبالذات واطلانه اظهر فاذن
لوان الماهية فاقرة من حيث قواها وتقرر ما ومن حيث حمل الموجودية فالممكن بكذا اعتباريه في اللبس الصرف
اسلب البحث ونخرجها سبدها الى التقرر والاليس جعل بسيط متبعه على اللزوم مفاد الماهية الكمية وكونه موجود
مذا في الاقرب المبين قوله وعرض عليه اي على الاستدلال الذي ذكره باقر العلم قوله عليها اي على اية

توضيح ان حقيقة الوجود نفس سيرة الذات في ظرف ما تصدق فيه ومبداء انتماءه من مقام الماهية وتقرر ما اذا كان تقررها
بجعلها على نفسها يرجح مصداقه الى حقيقة تعليلية وهي حقيقة صدور ما عن الجاهل حتى لو تضمن تقررها وقواها بدون جعل
كفى في صدق الوجود كما في الواجب تعالى الامتناع السلاخ الاثر عن المبداء كما تحال الانكسار من المقوم ومصدقها كما
تقرره وقوامه بالذات لصدق عليه الوجود بالذات وما كان تقرره وقوامه بالعرض كان صدق الوجود عليه بالعرض قائل فانه
دقيق انتهى قوله فيها في ظرف ما ذمها كان او خارجا قوله فيها مصداق الوجود وقوله فيها تقرره وقوا
بالذات أي بدون جعل وبذا من شيوخ الماهية الواجبة قوله فيها تقرره بالعرض أي توسط جعل وهذا من جنس الماهية
الممكنة قوله كما هو المسلم لدى القرطبي أي لاشترقية ولما شئت عالي في الحاشية لان القول بتقرير الماهية منفكة عن الوجود
مخصوص بين المتكلمين وعلم المتعزلة واما الاشاعة والحكايا فكلهم فيكون ويطلبونه كما هو مذكور في الكتب الكلامية انتهى
قوله كانت مستغنية ايضا في صدق الوجود في الحاشية او لا معنى لافتقار الماهية واستنادها الى الجاهل من
حيث الوجود الافتقار يا واستنادها اليه في شخ تقررها لان افتقار الايور الانتمائية واستنادها الى
البعلة ليس له معنى محصل الافتقار منشأ انتمائها ومطابقها واستنادها اليها والوجود محسني انتمائي
او هو عبارة عن صيرورة الذات وقواها في ظرف ما ومنشأ انتماءه ومطابق حمله انما هو شخ تقررها
كما سبق فتذكر فان قيل مرتبة التقرر عبارة عن مرتبة نفس الماهية فحليتها نفس في انتمائها في التصالح
تعلق بها الجاهل بالذات لانها امر وحاداني وتعلق الجاهل بمفاد الماهية الكسبية ولا يلزم منه الاعتقاد بخلقها
لانها تابعة للجاهل الوجودي مفاد قولنا الانسان موجود مثلاً قيل فليزمرج ان يكون مرتبة المعروف اي
مرتبة نفس الماهية بالمرتبة العارضة أي الوجود وانضافها به ومنشأه عنها هو بطا بالصفة دورة فلو كانت
مرتبة الماهية مستغنية عن الجاهل بحسب نفسها كانت مستغنية بحسب الانتماء بالوجود ايضا لا متناع تأخرها عن
عن العارض في استحالة تأخر الطرف عن النسبة فليزمرج استنائها عن مطلقا وهو ينافي الاسكان لا يصح تعلق
بجعلها بسيط الا بالامر والحاداني وبهذا يظهر بان آخر على ثبات الجاهل بسيط في الماهية الممكنة لان الماهية
انما يتعلق بها الجاهل بالذات فهو لمطرد واما بالعرض فهو لبطا لما ذكرنا ومنشأه تقديم العارض على الماهية
وتقديم النسبة على الطرف آه لا بالانتماء ولا بالعرض وهو ينافي الاسكان لاذاتي انتهت قوله فيها واستناد

اليها أي استناداً إلى الاستزاع إلى العلة قوله فيها تقريراً أي تقرير الذات قوله فيها فان قيل معارضة
من قبل المشائية قوله فيها ولا يلزم منه أي من عدم صحة تعليق بحمل مرتبة نفس المهيبة بالذات قوله فيها
الاستغناء مطلقاً أي بالذات وبالعرض قوله فيها لا يها أي لأن مرتبة تقرير المهيبة قوله فيها تابعة
بحمل الوجود بان تعليق بحمل الأول بالذات بمقادير الحياة التركيبية أي اختلاط المهيبة بالوجود ثم تعليق بمرتبة
تقرير المهيبة ثانياً وبالعرض قوله فيها قيل آه جواب عن المعارضة قوله فيها لأن المهيبة إنما تخلق بها آه
البرهان مما افاده نزاهة العلوم في حاشيته على شرح الموقف وتقريره ان يحمل لا يخلو اما ان تعليق بنفس
بالذات أو بالعرض أو لم تعلق بها أصلاً فالأول هو المطلوب والثاني يستلزم تأخر نفس المهيبة من حيث
أي هي عن المهيبة المخلوطة التي هي متأخرة عن الوجود الذي هو أحد حاشيتي المخلوطة فيلزم تأخر نفس المهيبة
عن الوجود وهذا يقتضي تأخر المعروض من المعارض والضرورة العقلية تشهد بطلانه وعلى الثالث يلزم
استغناء المحل عن حيث هو ممكن عن الجاهل وهو بطريق كل شيء ما خلا العبد باطل ثم قد يرفى بأنه لا يلزم
الوجوب الذاتي ولا الامتناع الذاتي فان الواجب لذاته ما لا يكون فيه شائبة الاقمار والمهيبة الممكنة و
ان كانت في حريم نفسها عارية عن ثوب الفاقة إلى الجاهل الحق على التقدير المذكور لكنها منقورة اليه في وجودها
والتصايف والتمتع لذاته ما هو سلوب الوجود دائماً والمهيبة الممكنة ليست كذلك انتهى أنت لو اخذت
الخطاة بين يديك لدرت ان مقصود المبرهن ان الممكنات كلها باكنة وباطلة في نفسها فلا بد في تقريرها
من ارتباطها إلى الجاهل فتكون محتاجة اليه بالذات أو بالعرض فاعلم ذلك قال الاميان آه لما
استأريت قلبك بانوار سلف بالاجمال من علم ذاته سبحانه ووجوده وجل صفاته وواقفاته الخيرة
وسائر الكليات العلمية والعملية التابعة للوجود على التوالي والسوافل من جنابه الا قدس فاراداه
ان يبين انه يجب على كل عاقل بالعقل والنقل الاميان بوجوده وصفاته والاستغناء به في كل امر
من الامور الدنيوية والدينية والتوكل عليه في البداية والنهاية شكراً على الآء ونعمائه وشار إلى الاول
بهذا القول وإلى الثاني بقوله والاعتصام به جزاء التوفيق كذا في بعض الشروح قوله أي بحمل
بسيط ولما كان هذا هو الظاهر إلى القرب وكونه مأثور المصححين او "ان الاذعان بحقيته

الخفية بحمل بسيط حسن التصديق قوله المشار إليه بقوله جعل الكلبيات بمعنى ان الضمير راجع الى المصدر
 المفهوم من الفعل كما في قوله في محله اجدله امو اقرب للمقوى وذلك بانهم هم في انشار الضمائر في الخطبة
 مع ان القول بحمل بسيط انما هو في باب الاشغري واما جمهور المتكلمين فيذهبون بحمل المولف فحمل فبانه
 الخطبة على وجه مخالف لمذهب الجمهور غير مستحسن ومن ثم قال بعض الاعلام ان ذلك لا رجاء فيه
 لخطا ومخني فالاحسن هو الاجمال الثاني قوله او بالسدس بجانته المذكور في التسمية قوله باوصاف
 المذكورة من اسطح الخطبة اشان ونفي التحديد والنسور والنتيجة والتغير ولو كانت تعالى خاتما لجميع الاشياء التي
 المرسله في الخطبة قوله ويحمل ان يرجع آه لما كان في الاحتمال شاملا لما هو غير مرغى للمصدر من حمل المولف
 فصرح بالاحتمال الدال على التمرين قوله بحمل مطلقا بيطا كان ومركبا وهذا هو الظاهر بقرينة المقابلة
 لكن لا يلزم قوله الاتي في الحاشية وبغير اشارة الى رد الخ فانه يدل على ان المراد بالاطلاق هو شمول كل
 الاشياء كافة فيكون المعنى ان الايمان يكون بجمع الاشياء محولة له سبحانه بلا واسطة نعم التصديق فيكون
 نعم ان المصادر من الواجب تعالى ليس العقل الاول وحده مردودا فالاولى ان يقال ان سني ذلك
 القول ان الضمير راجع الى حمل المتعلق بالكلبيات والخبريات اعم من ان يكون طيا او مركبا فيفهم من
 ذلك القول من يتعلق بحمل جميع الكلبيات والخبريات فان المتبادر منه هو حمل بالذات واما رد القول
 بالبحث والاتفاق مفهوما من اطلاق حمل هكذا في بعض النجاشي ثم تعلق عليك ان الاحتمالات المذكورة
 في بيان المرجح جارية بعينها في قول المصم والاعتصام به قوله فبانه اشارة الى ارجاع الضمير الى
 المصدر في الحاشية وبغير اشارة الى رد من نعم ان البارئ تعالى لم يحمل الاحتمال لانه واما
 ما سواه فممنه وما بعده انتهت قوله فيها واما ما سواه كالقول الاخر والافلاك والخاصة بالظواهر
 مركباتها قوله فيها فمنه أي من العقل الاول فالعقل الثاني والافلاك الاول صدر منه العقل الثالث و
 افلاك الثاني من العقل الثاني والرابع والثالث من الثالث وهذا هو تفصيل هذه المطالبات لطبيب
 من الاهيات قوله خالفوا الباريته وعموا عن شهادة النظام لعجيب الذي يعجز عن ان يسمي الخلق
 كيف وبديته العقل شهادة بان من شاهد صنوعه يجرم بوجود الصانع وحذا ما قال الاسلابي لعجوبة

ارجاع الضمير
 الى اسطح الخطبة
 مع ان ذلك لا

ارجاع القول الى
 الخ الخاشية والبقية
 راجعة الى رد الخ

مخصوصه و تبا لذات و مرتبه جليلة في بالذات و ذلك ان شي ما بالعرض فاذا وجد وجوده في العالم بلا حاشية بل
هذا الحق قطعا قابل قوله بالكان في ثبوتها في الموثرة و لا يمكن الموثرة موثرا قوله و حقيقته
كان كونها صفة حادثة بطا بالضرورة و قوله فيكون الحكم بها بالموثرة على الموثرة قوله جلا اذ لا موثرة في
الخارج على هذا التقدير قوله قائمه بالموثرة بالقيام الاضماري قوله من الممكنات في قيام الواجب بقا
بالغير تسجل قطعا قوله موثرة اخرى يثبت بها الموثرة الاولى قوله و ليطر فيها ايضا كذلك فيلزم تحليل
الموثرات الموجودة في الخارج و هو محال بالبرهان الموجود في موضعنا قوله و يجوز ان يكون الموثرة آية في جواب
بطريق البرهان اما بطريق الجدل فان يقال ليقم ما ذكرتم من مناهج و هو الممكنات مطلقا انكم معترفون بوجودها
بلا موجب تقرير المرام انه لو كان الممكن موجودا كان فيه موجودية و هي ليست صفة حادثة في صفة وجودية فوجودها اما
الذي هو فيكون الحكم بها في الخارج جلا غير مطابق للواقع اذ في الخارج محقق ان حكم الله من على الموجود بالوجودية
اذ في الخارج ايضا فيكون لما موجودية اخرى في الخارج و ليطر فيها ايضا كذلك فاما موجودية الموثرة اذ في الخارج
استزاعية لا اضمانية قوله و ليس في الخارج آية فانهم قد استلوا في قوله و لا يلزم الجدل ان لا يلزم الجدل
الحكم على الموثرة انه موثرة في الخارج جلا و انما يلزم لو لم يكن للموثرة منشأ الاستزاع في الخارج و ليس كذلك فان منشأ
استزاعها اعني ان الموثرة موجودة في الخارج قوله لا ريب في خصوصها على قطبان يكون وجود الموثرة محتمل
الحتم و اختراع بدون ان يكون لها منشأ الاستزاع حتى يلزم كون الحكم بالموثرة جلا محال لما في نفس الامر
فما لها كمال الموجودية و القوقية مثلا فلما انها متحققان في نفس الامر حق منشأها لا يثبت استقلالها عن ثبوت
منشأ الاستزاع كذلك الموثرة قوله التأثيراني حاله تفصيله ان تأثير الموثرة في الممكن على تقدير كونها متفصلة
الى الموثرة في وجوده مستلزم لاحد المحدثين المحصل اجماعا لنقض لان تأثيره في المحدث اما ان
في حال وجوده اذ في حال عدمه و الاول مستلزم للاصل الثاني الثاني ثم اعلم انه قد افاد بعض الاذكياء
ان هذه السببية تحصل شيئا فاما ليس بالبحث و الاتفاق و لم يدبر انما تدبر عليهم باذني تغيير بان يقال
ان حصول الشيء بعد ان لم يكن اذ في حال حصول المحصول و هو محصل حاصل اذ في حال عدم
فجميع النقيضين قوله و تأثير الموثرة في زمان حصول الشرط بحصول حتى يلزم محصل حاصل فان الشرط

الوجوب تقدمه على الممتنع فيستدعي تقدم حصول الممكن على تأثير الموتر فيه قوله كما حصل بذلك التأثير لا محالة
 بتأثير آخر يلزم المجدور ثم اعلم ان منشأ غلط استدلال ان احد شي بالتدريج هو حصول الموتر في زمان حصوله
 بتحصيل كما حصل فيحصل انما يلزم لو اخذ الاثر بشبه حصوله واستعمل لم يفرق من اخذ الاثر في زمان حصوله
 بشرط حصوله فانه يتم تحصيل كما حصل استعمل اللازم على تقدير الشرط على الزمان ^{بما يستلزم} استلزاما كما لا يخفى كذا في بعض
 النواحي قوله ومنها ان التأثير في الماهية اه حال في المحاشية ^{بما يستلزم} الاستدلال سببي على ان يحصل عند عبادة
 عن التفسير اعني اهل المؤلف فاما بهية والوجود الاصطلاح ان يتعلق به يحصل اللازم كون الانسان انسانا
 مثلا او كون الوجود وجودا يحصل بحال هو بيط واما لا تصاف اعني كون الماهية موجودة فلا يصلح ان يتعلق
 به يحصل لانه امر اعتباري اما بهية الا تصاف فخالها كحال سائر الماهيات ولذا لم يذكره انتهى قوله فيها هذا
 الاستدلال ان المقصود منه اذا صحت ما توهم من انه على تقدير يحصل البسيط لا يصح كون الانسان انسانا حتى يلزم على تقدير
 عدم تعلقه بالبهية كون الانسان ليس بانسان بل انما يلزم من ارتفاع تلك البهية فذلك الاستدلال غير تام بانسان
 على اهل المؤلف لا على البسيط ولا رتب في لزوم كون الانسان ليس بانسان على تقدير عدم تعلقه بالماهية
 اذ لو فرض تعلقه بها لكان اثره ان الانسان انسان فعلى تقدير ارتفاع ذلك لخلق يصدق قولنا الانسان ليس
 بانسان فتم الاستدلال قوله فيها وهو بيط فان ثبوت الشيء لنفسه ضروري لا محال التوهم تخطئ بحال مناك قوله
 فيها لانه امر اعتباري والمجول لا بد وان يكون امرا واقعيا قوله فيها فخالها كحال سائر الماهيات في عدم
 صلاحية تعلق يحصل بها ولا يلزم تخطئ يحصل من الشيء ونفسه هو كما ترى قوله فيها ولذا لم يذكره انتهى لم يذكر
 حال الماهية الا تصاف صريحا ولا فهو مذكور في ضمن الماهية قوله وفي تصاف الماهية بالوجود اه قال في محاشية
 ولم يذكره الكلام المذكور في الاحتمال الاول والثاني لانه موقوف على ملازمة الا تصاف بالاستدلال قد سبق انه
 بالاعتبار ساقط عن درجة الاعتبار في مطلق الحق عند الفرقين ولم يذكر في الوجود ما يذكره من كونه امرا
 اعتباريا لان في اعتبارية نوع خفاء وانهم من ذهب الى ان الوجود حقيقة امر قائم بالوجود قايما فاما
 والوجود المصدى عارض له انتهى قوله واجوب بان التأثير في الماهية اه هذا الجواب بنية رتب
 وسلب الشيء عن نفسه استعمل غير لازم فانه لا يلزم سلب الانسان عن الانسان بل ان يستحقا واسيما

بني لوقد ان
 في الوجود اوله
 للمنفرد مع
 وصفه بغير
 منه

والصدق عليه الانسان بل السبب في نفس الانسان هو غير محال وجملة الكلام ان محال سببه لا يبرهن الا بغير محال
في الحاشية بناء على محال بسيط واما القائلون بمحال المولف فيقولون ان مقتضيه محال هو ان يكون المحصول
عينا دون المحصول اليه وما يتعلق به محال اعني الانصاف وبذا اختار الشق الثالث انتهى قوله فحجب
فيقولون اي في جواب الاستدلال السابق لثبوت البحت والاتفاق قوله فيها وما يتعلق به محال مخلوف على
المحصول اليه قوله كما لا يكون اي بالناشر محال كذا في الحاشية قوله وفرقة يكرهون الغاية المقصودة فقط دون
العلم الفاعلية فانهم يسمون بها واستدلوا على مرغومهم بوجوه شتى منها ان الطبيعة لو كانت افعالها مباحة مطلوبة
من الخيرات والكمالات لم تقع التشوهات والزلزلة في الخلقة كالراس المسقط والصبح الزائدة وبطلان التباين بالمشاهدة
قاص على بطلان المقدم وجوابه ان وقوع تشوهات ونحوها نقصان في المادة او زيادة فيها ونحن لا ندعي ان
الطبيعة تحرك كل مادة الى الغاية الذاتية المقصودة بل يجوز تقصير عن ابلها اياها بالعروض العارض منها ان نظام
الكون كالنظام الفاسد كالذي لو كان الاول الغاية كان لثاني الغاية وهو كما ترى كيف ومن المعلوم انه لغاية
في الفناء وهو الا يبرهن ان يكون الموت ايضا لغاية ولا يترار في ان الموت يوجب الطبيعة والغاية الطبيعية في فسادها
ان نظام الفاسد ايضا لغاية وان لم يكن غاية للطبيعة بخرته الفاسدة الموكلة بالبدن فموت الاشخاص الانسانية وان
لم يكن فيه غاية لهذه الاشخاص لكن فيه غاية للنفوس من سبي الفوز بالسعادات وتخلف سعادته في بعض سبب الاختيار
اعلم كما ينبغي ومنها ان افعال الطبيعة لو كانت رحل تاتي كانت بهاروت حتى تقصد مصلحة وتختار غاية ولا يجاب التزام
الشعور لصعوبة الطبيعة لان محال الوصول الى الغاية كيف تجتهد على هذا الانسرام فاعل سببها في الطابع البسيط الغضيرة
جوابه انه سبحانه خلق الطابع متجه في افعالها الى الغايات التي تصورها بالملكة النورية لمصلحة على النظام الكلي دون
شئت بوضع النظام وتوجيه المرام فارجع الى الاسفار المعبرة كالاسفار الاربعة والشفاء والشمس البارقة قال في كفاية
لعل انكارهم للغاية مبني على ان الفاعل موجود العالم كله هو الواجب تعالى الموصوف بالفاعلية التامة فلا يكون فعله
متمة تامة وعرض فانها متممة للفاعلية وهي كاملة في سببها وتعالى وان كان فعله لا يخلو عن الفوائد والمصالح الكثيرة التي
مرجها الى نظام العالم وبذا هو المختار عند المتحققين انتهى قوله فيها فانها اي العلم الغاية قوله فيها وهي اي الفاعلية
كاملة في سببها فلا كانت لفاعلة تعالى علمه غاية لزم كونه غير مجده فاعلنا مقصدا وهو تعالى عما يقول الظالمون علواً

كثير قولهم فيها لا يخلو عن الغوامد اهـ لترجمته تعالى عن البحث والتمسح بقوله وانما هي في سبيل النجاة والاتفاق
 في الحاشية قوله وان كانت القياس من حيثهم يقولون ان كل موضوع بالاتفاق يكون له السبب الحقيقي او لا
 اليه لم يكن اتفاقا قوله ذلك الشيء أي الشيء المخصص عليه قوله اذا حصلت مع بان يكون هذا الحصول على سبيل القلة او
 التساوي فان هذا انما هو السبيل ليدعى عدم ترتيب الاشياء نظر الى ذلك الشيء املا وعدم كونه هو ديا لها فتح قال
 تلك الاشياء يتقرب اليه انها كانت بالاتفاق مشلا لا يقال ان اكل فلان سبب اتفاق
 لسوف الشئ قوله كوجدان آخرية عند خبر البير خالصة به الوجود ان الى آخره انما هي على سبيل الاتفاق كونه مؤيدا
 اليه في الجملة وان لم يكن بالقياس اليه متوقفا لطريق الدوام او الاكثر او ما لو نسب تلك الوجودان الى خبر في موضع دون
 فيه اكثر لم يكن مما نحن فيه بل يكون وجبا بالقياس اليه ثم الفرق بين النجاة والاتفاق ان النجاة انما يقال حقيقة لما يورث
 الى شئ يعتد به ومبدأ رادعة من مخارج الناطقين بخلاف الاتفاق فانه اعم وهذا التفصيل مقام آخر قال في صناعة
 الميزان الطرفية تجوزية وقد يقال ان في معنى اللام مغلبي هذه الامور مطلقة ومرسلة لبيان المسائل المنطقية والصناعة
 في اصل اللغة حرقة الصانع وتصنعه بالفتح عمدة كذا في القاموس وقد تطلق على العلم ايضا وهو المراد فيها هو طرح انظار انهم القدر
 من الصناعة والفرن ان الاول ما يخص معلوم التبع كانهما حرقة ملين مباشر ما يجرها كما بخياطة والطبابة بخلاف الثاني
 بالملين عليك ظهران من صنعة الصانع فكذا في المصنوعة ومختصرة وانما هي المنطق بالميزان لانه يوزن بالاعمال
 ويعرف به الاظفار بانها ان طبقت القوانين الميزانية فتقتضي عليها بالصحة والافعال لفساد كما يوزن بالميزان ياد
 الموزونات ونقصانها قال سلم العلوم سلم كسر المراجعة وقد يذكر ويجمع على السلام والسلام كذا في القاموس
 ولما كانت هذه الرسالة لاشغالها على المطالب العالي والمآرب العالية وسيله الى ارتقاء مراتب
 العلوم فتمت بالعلم الذي يتوصل به الى الارتفاع على اعلی القصم لما فرغ من الخطبة حان ان الشرح في المقدمة فحق
 مقدمته اعلم اولان اننا انما نقل من الوصفية الى الاسمية او لا اعتبار موضوعها من شأن أي الامور المفدته كذا في
 المغرب وتانيا ان المقدمة لما قدمت على المقاصد فالظاهر بحسب المعنى هو نسخ الدال لكن اللغة لاتساعدنا في
 انه صرح في مختصره في الفائد السكاكي في الاساس ان الفصح خلف من يقول أي المبالغ غير ثابت فاستحكم ساس
 الكسر بار كتاب الخلف من اخذ بالتفصيل معنى الفعل لعدم استقامته المعنى مد لزم تقديم غير ما عليها والتمان

منه
 في قوله عليه السلام
 امره دخلت اليها
 في قوله عليه السلام
 امره دخلت اليها
 من

لا تقدم نفسها على ما عداها اللهم لان في ان المقدرة لا فادتها البصيرة للشارع تقدم من علمها على من لا علمها
 فادون بحاصل الحقية عن ذلك الا ان كتاب ثم قد يقال لا بطلان الفتح بانه يوم استحاق مباحثها التقدم على الطالب
 والاسرار مع ان استحاقها التقدم انما هو بسبب الذات بلا مدخلية تقدم بها على في الانصاف بوصف التقدم و
 زلف بان الكلام في التقدم بحسب الذكر فلا مناص عن عبارة حمل الجاهل هذا قوله على وجه البصيرة الكاملة فلو
 اذ امر البصيرة مما لا يضبط كيف والبصيرة مرتبة بشي الا ترى انه تحقق البصيرة بالتصور بوجه تام ثم يحصل البصيرة
 بالرسم وبما هو موضح انهم منها وبما جله كلما نريد معرفة الامور التي بها يرتبط المقاصد يزاد البصيرة قطعاً فانقطع عن
 الحصر في الثالث الذي ذكره الشارح وانهدم اساس حصول البصيرة الكاملة من تصور العلم بوجه ما داموا على ذلك
 ما فاداه فضل المحققين من انما اشتهر ان المقدرة ما يتوقف عليه شروع في العلم وفست تصور العلم بوجه البصيرة
 بناية وموضوعه ومنع توقف الشروع على التصور بوجه فان في التصور بوجه ما كفاية للشروع واجب بان
 هو شروع على وجه البصيرة الكاملة على ذلك التصور فتشع بان امر البصيرة غير مضبوط بل يجوز حصول البصيرة
 الكاملة من تصور العلم بوجه ما فاداه الشارح عن المشهور غير تام بل الحق انه لا حاجة الى العدول والمنع الثاني
 ساقط عن اصله وان ثبت ان يكشف عنك غطائه فاستمع لما فاداه شريف المحققين في حواشيه على شرح
 من ان المقصود من ان زوايا قبلة البصيرة توجيه ما صدر به كتب المنير ان الحصر المقدرة فيها بالبرهان فلا بد عليهم
 ان البصيرة ليست امر مضبوط يقتضي التقتضار على ما ذكر بل ان وجدت شيئاً آخر شاركا اياها في افاد
 فلان ان يضمنه وتجعله منها فانهم لم يمنعوا من ذلك ولم يدعوا حصر عقلياً انتهى وقد يقال ان اقله لما كونه امر البصيرة
 غير مضبوط لما نقول ان المضبوط لا يجب فانه يكون على قصد المصنفين فمن قصد البصيرة على حد المقدر
 على هذا الحد ومن قصد البصيرة على حد آخر جعلها على ذلك كما قوله تصور العلم بوجه ما فاداه استحالته
 الشروع في المجهول المطلق قوله والتصديق بوجوهه فتحدو رية عدم اعتبار المطلوب عند الشارح عما عداها
 لازمة قوله وغاية فلا يلزم حيث قوله مقدرة الكتاب به اعلم اولاً ان هذه المقدرة ما اخترعه المحقق التفتا
 . انتهى جلال المحققين في الشارح ايضا باجملة ان القول بملك المقدرة بطلان حديدته لانص عليه في كلامهم
 مفهوم من معناه كما ان شريف المحققين في ثانيا ان لفظ المقدرة عند المحقق مشترك لفظي بين ما يتوقف

من الرسم والنتيجة
 في الغاية
 من ذلك

عليه اشروع الذي هو مقدمة العلم وبين طائفة من الكتاب مذكرة قبل المقصود والارتباط والنفع التي هي حجة في
الكتاب وثالثا انه ان دروسك جنود الوهم بان لمصنفين كثير ما يقدمون اتمام المقصود طائفة من الكلام
ليستفع الطالب باوراك معانيها في ذلك المقصود ويسمونها بالمقدمة كما يسمىون طائفة من كلامهم فيها وسموها
او بابا او فضلا ويخلطون بينهم مشتملة عليها اشمال الكل على الاجزاء و مراد التقاذا اني بمقدمة الكتاب هذه المقدمة
بمعنى انها مقدمة جلت جزا من الكتاب فاطلاقها على الطائفة كاطلاق فن الكتاب وقسمه و بابا على
ما جلت اجزائه فاني للاحتياج الى الاصطلاح يجب يدور بانه قد صرح في الفائق والمغرب بان مقدمة الكتاب
ما خذوه من مقدمة الجليل فلما ان يقع الجليل من بعض قد لا يتقاع الجليل فكذا لك مقدمة الكتاب فالحكم بالاحتياج
ستغرب جدا فانها بان مقصود شريف المحققين انه ليس للمقدمة عند هم الاسمعي و احس وهو ما يتوق
عليه اشروع في العلم واما اطلاق المقدمة على جز من الكتاب كما هو باب لمصنفين فانا هو باعتبار ان
في بيان مقدمة العلم ولا شبهة في انه لا يحتاج الى اصطلاح جديد نعم ما ذكره المحقق التقاذا اني من ان
مصنفين احدثا هو اشهور وثالثا طائفة من الكلام آه فحتاج الى الاصطلاح يجب يدور بانه
من اطلاقاتهم والمفهوم من كلامهم انما هو اطلاق المقدمة على المبين بالكسر والمبين بالفتح لا غير ولا يلزم
منه كون المقدمة موضوعا في عرفهم لمعينين حتى يقتصر الى القول بالاشراك اللفظي الذي هو خلاف الاصل
بل الحق ان المقدمة معناها بالتحقيق معرفة الامور الثلاثة اذ هي التي توقفت عليها اشروع و لكن قد تطلق مجازا
على المبين بالكسر لانه ايضا ما يترتب عليه اشروع و مع انه قد توهم عينه انظر و فمع انظر في قولهم المقدمة
الامور الثلاثة و هذا هو الذي كان حدى الحق على اختراع مقدمة الكتاب هذا و للبط مقام حاشية
قوله لا ارتباط به اني لا ارتباط المقاصد بما يذكر قوله ونفعه فيها اني نفع ما يذكر في المقاصد سواء توقفت عليه
ام لا قوله نظر الى قوله ما يذكر من الكلام فان لفظي الذكر والكلام يستدعيان تخصيص مقدمة الكتاب بالفاظ
كيف والذكر لا يوصف به الا الالفاظ والكلام مما اخذ في حده الكلمة لما خذوة في صدرها فقط قوله اعتبارا
للمقابلة تقرير المرام على ما في بعض النواحي ان مقدمة الكتاب هي المبنية بالكسر ومقدمة العلم هي المبنية بالفتح
اذا كانت مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ وحدها فيكون مقدمة العلم عبارة عن الجاني وحدها لان الالفاظ مستقلة

سنته للمعاني والمعاني سببها قوله اذ ان ذكرها يوصف آه نعم انما بالذات وخصائص
به يواظبها ولا يضربها اذ ان ذكرها المذكور في التعريف انما هو بالمعنى الاعم فتوهم تخصيصها بقوله قوله انما
بالمعاني فقط اي بالذات وانما بالالفاظ فبالعرض لكن لا يتبادر وانفع المأخوذ من في تفسير مقدمة الكتاب انما
بالمعنى الاعم فتوهم تخصيصها بالمعاني نظر الالفاظ يخفف ايضا قوله فالتعابير منها اي من مقدمتي العلم والكتاب
بحسب المفهوم فقط اي لا بحسب الصدق فان مصداق مقدمتي العلم والكتاب هو المعاني واحدا والتعابير منها اي
المفهوم فبان المعاني الثلاثة مرجح انها معبرة بالالفاظ المخصوصة مقدمة الكتاب ومن حيث انها مدركة مقدمة العلم
قوله بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات نفى على ذلك وعكس اولان هذا كله مذكور في الجواب على الزائدة على شرح
الجلالي للتهذيب واما ان ذلك القول دليل على ثبات مقدمته مطوية اعني قولنا نفس المعاني التي هي مرتبة العلوم
متحدة مع المعاني القائمة بالذات التي هي مقدمته العلم وتقرير المرام ان نحوي اتحاد مقدمته الكتاب على تقدير كونها
عجالة عن المعاني من حيث التعبير عنها بالالفاظ المخصوصة مع مقدمته العلم التي هي عبارة عن المعاني القائمة بالذات
اعمال الخط عن جنية التعبير تلك الالفاظ بسببها على مقدمتين اتحاد المعاني من حيث هي مع قطع نظر عن القيام
الذمهي وعن تلك بحقيقة التي هي مرتبة العلوم مع مقدمته العلم واقاد الشارح النجيب لاثباتها وليلا بقوله بناء
على اتحاد العلم والمعلوم بالذات واخرها السبب في الاتحاد يكون المعاني لمحيشة بحقيقة التعبير التي هي عبارة عن
مقدمته الكتاب المتحدة مع مقدمته العلم بطوريه عليه اتحاد الشهرة وموان المتحدة مع الشيء يكون متحدة
ونوضح ان تلك المعاني لما كانت متحدة مع نفسها من حيث هي مع قطع نظر عن بحقيقة المذكورة والطبيعية
هي التي هي مرتبة العلوم متحدة مع مقدمته العلم فالمعاني من حيث التعبير تكون متحدة مع المعاني من حيث الادراك
والقيام بالذات بناء على ذلك الدليل بما لم يعلو عليك فله سقوط ما عرض من ان مقدمته الكتاب على تقدير
كونها عبارة عن المعاني ليست عبارة عن المعاني من حيث هي سببها من حيث كونها
معبرة بالالفاظ المخصوصة ولا مرتبة في انفسها من حيث بحقيقة ليست معلومة لمقدمته العلم حتى تكون متحدة بها بل
لا يخص عن التعابير بحسب المصداق لان معلومها انما هو المعاني المجردة عن تلك بحقيقة المخلوطة معها وجملة الامران
في القول بالتعابير من المقدمتين بحسب المفهوم فقط على ذلك التقدير وهو لا عن بحقيقة نعم لو جعل ذلك

اي في تعريف مقدمته
والكتاب ١٢
على انما تخصيص مقدمته
بالمعاني ١٣
بالمعاني ١٤
مع قول الخط من جنية
التعبير بالالفاظ ١٥
من ان قول
انما هي عبارة
العلم والمعلوم
المقدمة المذكورة ١٦
منه مدخل اتحاد
المعاني
المعاني ١٧
بما لا يتبادر
منه فيجب
منه اي مجموع
مقدمة العلم ١٨
منه مدخل اتحاد

والقول دليل على صحة القول حتى يكون جاصل الكلام انه ليس بين المقدمتين تعارض بحسب الصدق على تقدير كون مقدمته الكتاب
 عبارة عن المعاني بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات لكان لهذا الاعتراض مساع قطعا هذا فافهم قوله الا اذا كان
 انه وكذا اذا كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المباني للمعلوم كما هو مفعول القائلين بحصول الاشباح واذا كان
 العلم عبارة عن الحالة الادراكية بلغير المتحدة للمعلوم كما هو متعارف لمحققين قوله هو الاذعان الذي هو من لواحق
 الادراك والتصديق حج لا يكون من اقسام العلم حقيقة فلا يتحد مجموع التصور بوجه ما والتصديق بالموضوع والغاية
 الذي هو عبارة عن مقدمته العلم مع نفس المعاني اعني مقدمته الكتاب لان مجموع المتحد ونحوه المتحد غير متحد قوله
 بحسب التباديل ايضا كما هو بحسب المفهوم قوله على الاحتمالين الباقيين من الالفاظ فقط ومجموع الالفاظ والمعاني قوله
 شرف العلم بان بين ان موضوع هذا العلم اشرف من موضوع ذلك العلم قوله ومرتبة بان بين ان هذا العلم خاتم
 ادريس قوله بينهما على الترادف أي على الترادف من العلم والتصور المطلق فلا يتوهم من تقسيم العلم الى التصور والتصديق
 ان يكون شي واحد حسب ان ثم اعلم انه على هذا التقدير يكون المراد من العلم هو العلم الحصولي مجازا من قبل اطلاق
 العام واردة انما هو لا ريب في كون التصور مرادفا للعلم الحصولي فلا يرد ان الحكم بالاشتراك بين التصور
 وطلق العلم لاشتمال للضرورة هو الحصولي كليهما مستغرب جدا ولا حاجة الى ما عتذر عنه اموة المدققين
 بانه لعل المصدر اطلع على كون التصور مرادفا للمطلق العلم لاشتمال للضرورة في كلام ثقافة هذا الفن وان لم تطلع عليه
 انتهى ثم ان خلع في صدرك ان ذلك الترادف مما يجبه التعريف الذي ذكره المصدر بعيد هذا بقوله وهو
 حاضر عند المدرك فانه لا شك في كونه تعريفا للمطلق العلم للحصولي خاصة فادفعه بان التفسير عائد الى مطلق العلم
 المسد كور في ضمن النجاس فالترادف غير متحد وحق نعم لو كان مرجع التفسير هو النجاس لكان في ذلك التعريف قاصدا
 للشيء ذاته واما الجواب بحمله على التعريف اللفظي فذا راس بعيد قوله المقسم بالتحقيق واما بحسب الظاهر فافهم
 هو مطلق العلم قوله علم حصولي سواء كان حادثا او قديما وهذا لا يتصور حصول الصورة وان
 يكون من العلم مطلق العلم التام لا استامي وشروطي ويكون ذلك التصور من قبل ذكر النجاس بعد العلم
 لذلك الاشعار ويكون التعريف المذكور مجردا لمطلق العلم المذكور صراحة قوله وعلم الواجب تعالى لنفسه وغير
 قوله وقد خص المقسم به ومن ثم قيل ان في لفظ التصور إشارة بعيدة الى ذلك التحصيل فان الحصول

الحصول لما خوذ في تعريف المقصور مما يستعمل في عرف الجمهور مرادف الحوادث ثم هذا التخصيص يعقل بأحد النحور بان
 يخص العلم اولا بالحصولي ثم يخص العلم بالحصولي بالحادث او يخص العلم اولا بالعلم بالحادث ثم يخص العلم بالحادث
 بالحصولي وبالجملة لا بد من هذين العتدين معا لكن ذوق جماعة تقديم الحصولي على الحادث ومخارفة التقسيم
 الحادث على الحصولي قوله بالبدهي والنظري وهما يختصان بالحصولي بالحادث فالنصور والتصديق المختصان بهما ايضا
 يكونان مختصين به وجملة الكلام انه خرج بقية الحصولي المكنوري وبقية الحادث الحصولي القديم قوله ونحن
 ان علم المجردات آية المقصود منه تعريف التخصيص بالحصولي بالحادث ونزج ان المقسم هو الحصولي اعم من ان يكون
 حادثا او قديما قوله حصولي اي حصولي قديم منقسم الى النصور والتصديق والتحصن انه تقر عند الفلاسفة
 كون المجردات مدبرات للعالم ومن البين ان تدبير العالم وتنظيمه من لا يصدق ان هذا صار وذاك ما فح
 مستحيل لدى العقول سليمة اما قبح محكم ان التدبير فعل اختياري وكل فعل اختياري يتوقف صدوره
 على النصور بوجبه والتصديق بفائدة ما فالتدبير يتوقف صدوره عليهما ويؤيده ان المبادي العالية لا تخلو اما
 ان تكون القضايا معلومة لها اولا والثاني لاستلزامها كل باطل قطعا والا لا يحصل له من ان يكون علوما
 مطابقة لما هو في نفس الامر ولا وثائقيها يستدعي اكل المركب وهو كما ترى واولها يستلزم التصديق تلك
 القضايا فانها تقطع عن خصائص النصور والتصديق بالحصولي بالحادث هذا والتحقيق مقام آخر قوله وبجائز
 اي الممكنات مجردة كانت او مادية قوله من العوالم الى السواغل اي من المجردات الى الماديات قوله وان
 كانت اي السواغل قوله مخزونة فيها اي في العوالم وانما حصل ان الممكنات من المجردات الى الماديات
 حاضرة عنده سبحانه بالمعلولية التي هي احدى الطرق الثلاثة للضرورة واما الماديات كلها فمعلومة للمجردات
 بالارتسام والالطباع بافاضة الحق الاول تعالى لان المجردات وسائط في صدورها عن المبدء الاول بحسبه
 ومن المعلوم انه لا يتصور كونها وسائط بدون ان تكون عالمة لها واما كون هذا العلم حضوريا فما لا استرار في شأه
 لعدم تحقق مناطه فثبت كونه حصوليا وهذا هو ضالنا قوله بافاضة المبدء الاول اي بافاضة الجاهل وجودها
 فيها اعني القيام بها كما في الاذهان بساقله كذا في الحاشية قوله فيها وجودها فيها اي وجود السواغل في
 العوالم قوله فيها اعني القيام بها اي قيام السواغل في العوالم وبهذا تفسير لقوله وجودها فيها قوله فيها كما في

الاذيان السافدة التي كما يخفى المبدء الاول تعالى وجود الصور في تلك الاذيان قوله وكونها سافدة
 اه اذ اتته خدشة عسى ان تحتج من ان الحوالي لما كانت وسائل فيضان الوجودات والصفات على السواء
 منه سبحانه فوجودها يكون معلومة لها واذن تكون علوها بها حضورية وهذا ملامس لما افاده شارح بقوله
 الحق ان علم المجردة باحوالها وخواصها حصولي آه واذن سقط قوله وان كانت من الحوالي آه بان السافدة
 مسلمة لكنها لا توجب عليه الحوالي للسوا غل اذ من مستبعد ان يوجب تعالى خالقها لان من كوز يستيقان ملازمتها
 قوله فاما بالنسبة الى الحوالي فيكون علم الحوالي بالنسبة الى الكواذب علم التصوي بقطر واما بالنسبة الى الصور
 فيكون بالتصور والتصديق كليهما ثم علمه ان اكله بما افاده جلال المحققين في حواشيه على شرح التجرير وفيه نظر
 من وجهين اولهما ان النفس تكون مصدقة للكواذب عند ارتسابها فيها فلا بد ان تكون المجردات ايضا مصدقة
 بها لوجوب مطابقة بين المخزاة وذهبا وكونها ترمي بوجوب منع وجوب مطابقة بينهما في خصوصية العلم على غاية ما يجب
 بدر كية المخزاة وان كان اراكمها على سبيل التصور بينهما ان يشاء ان شاء من خزائنه معلوم لا خزانة
 معلوم فلو كانت المبادي العالية خزائنه لا تصدقها صادقة كانت او كاذبة فلا يصح من ان تساهل
 فيها ومن السبيل انه لا بد في التصديق من مصدق فلو لم يكن العقول مصدقة للكواذب وجوابه على ما افيد انه لا
 مخزاة الاخرات المعلومات اذ ان نقل الحدود التي هي لا من عن المذركه الى خزائنه مما لا ريب في تحاليله
 كغير من المجردات خزائنه لتصديقها لكونها زائفة لنفسه مصدقة واما كونها مصدقة لما هي خزائنه فغير ضروري
 به من عليه فافهم قوله ان حويات الوهم التي من سلالته قال شريف المحققين في شرح الموقف ان القوي
 الباطنة كالمرايا المتعاقبة فيجلس الى كل منها ما انهم في الخيرة في الوهمية هي سلطان تلك القوي فهاهنا
 في مدركاتها لها تسلط على ادراكات العاقلية وكما عينا بخلاف حكمها من سخر بالقوة العقلية بحيث صارت
 مطواعها فهاهنا فافهم قوله ان حويات الوهم التي من سلالته قال شريف المحققين في شرح الموقف ان القوي
 هكذا في بعض الحواشي قوله بل لا سجدية صواب عما سبق من انكاره اعترف به اولاس ان اسام الكواذب
 في العقل الفعال وبذا ما اشره اهد المحققين في شرحه في شرحه ويخبر انه يلزم كون الحافظة مدركة وهو
 ايضا ملامس على الاجماع من انما ليست مدركة مما لا يخفى فتدرب قوله فهي اي الكواذب قوله في

في الحافظة لاني العوالي قوله قد برني احاشية اشارة الى ان غيبة ناشئة ظاهرة لان الحافظة خزانة لما يدركه الوهم
او العقل باعانة الوهم وهي المعاني الخبرية كالصدقة والعداوة بين الشخصين وليست خزانة لما يدركه العقل الصريح
بلا محو الوهم اعني الامور الكلية والخبريات المجردة والكانت القوة الوهمية قد خلط فيها نوع من المدخلات
والفرق بين المغالطة الوهمية ومدركاتها الظاهر من كتب القوم والذبول قد يعرض في القضايا الكلية كما
فيلزم ارتسامها في المبادئ العالية ففكرت في قوله فيها وليست خزانة لما يدركه العقل الصريح فلا يصح كون الحافظة
خزانة لمدر كاته قوله فيها قد خلط فيها ومن غلط القوة الوهمية قولنا كل موجود محسوس قوله فيها نوع
من المدخلات لان القوة الوهمية سلطان جميع القوى ولها تصرف في مدر كاتها اقول له فيها والذبول من هو
عبارة عن نوال المدرك عن المدركه فقط بخلاف انسان فان الزوال فيه يكون عن المدركه والخزانة جميعا
فيها ويلزم ارتسامها في المبادئ العالية بان يكون مصدق للكواذب هذا فافهم قوله سواء كان نفسا معلوما
وسواء كان المدرك واجبا او محتملا او نفسا وهذا التعميم مطلوب الشارح ذكره مع انه لا بد من التعانه ايضا وحمله
ان التعريف لتساوله انما احل علم كل ما من الحصولي والحضور في علم الواجب جاذبه وبغيره وعلم الممكن
اختاره الحكماء المحققون بلوح عليه آثار رضى الشيخ واما التعاريف الاخرى الصفة التي توجب لها تميز لا يحل
النيقوض وحصول الصورة في العقل في الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فلا نعم جميع تلك الانشاج كما هو اجلي
على المستمع قوله كما هو في الحضور لانه عبارة عن نفس الشخص المنكشف بنفسه بلا واسطة الصورة فهو نفس
ومبداء انكشافه بالتعابير بين علمه ومعلومه وان كان اعتبارا بمنفوقه فخر ما قوله كما في الحصولي فانه عبارة
عن الطبيعية من حيث العوارض الذهنية وهي متغايرة للطبيعة من حيث هي التي هي مرتبة لمعلوم الاعتبار
كما في العلم بكنهه الشيء في احاشية والفرق بينهما ان الصورة الحاصلة اذا لم يكن مرآة للملاحظة شيء فان حصلت
من حيث انها عارضة او خاصة لشيء فبني بالقياس الى ذلك الشيء علم بوجه الشيء والا فهي علم بكنهه الشيء
كما لا يتب مثلا اذا حصل في الذهن باعتبار انه عرضي للانسان فان لم يكن مرآة للملاحظة كان
بالقياس الى الانسان علم بوجه الشيء وبالقياس الى نفسه علم بكنهه الشيء وكون الصورة الواجدة
علم بوجه الشيء وكنهه الشيء بالنظر من مخصوص بالعرضيات واما الذاتيات كالحيوان الناطق مثلا اذا لم

اي التعريف الذي
آثر المصنف
اي بذاته وبغيره
منه

مرآة للملاحظة الانسان حصل في الذهن من حيث انه حد للانسان وكنهه كان علما بكنهه اشئ مطلقا منوار من
الى الانسان او الى نفسه فاقبل انتهت قوله فيها والفرق بينهما اني من بعلم بكنهه اشئ والعلم بوجه
اشئ قوله فيها اذ لم تكن مرآة للملاحظة اشئ بل يكون الالتفات مقصورا على الصورة
قوله فيها والا اني وان لم يكن حصول الصورة من حيث عرضيتها اشئ بقوله فيها فاقبل لعله اشار الى حصة
وبى ان كل مفهوم يكون وجهها بالنسبة الى الغير وكنهها بالمخاطبة الى نفسه فمفهوم الضاحك مثلا لا يخجل بان
يلاحظ بانه وجه للانسان وخاصة له اولافا ولها فاقضي كونه علما بالوجه لوجه المرآة وثانها يستدعي كونه
علما بكنهه لتحقيق مناطه اعني حصول الكنه في الذهن من غير المرآة فانه قد ساس العلم بوجهه وقد تراج
باعتبار الشئ الثاني ومنع كونه علما بكنهه اذ الداعي لهذا العلم انما هو حصول كنهه ليس وجهه اشئ لا حصول
الكنه مطلقا ثم العلم ان تقسيم العلم الى الاقسام الاربعة مما ذهب اليه المتأخرون واما الفقه ما فلا يفرق
بين العلم بالكنه وكنهه بل يطلقون كلاهما على معنى واحد وهو حصول هبة اشئ فخطا ولا يعتبر ان المرآة
وعددها ايضا وقس عليه حال العلمين السابقين وبالحسب انهم لا ترجعون تقسيمه بل تقسمه عند علم
اشئ بان العلم ان يكشف بنفس هبة اشئ فهو علم بالكنه سواء كانت مرآة له او لا والا فبالوجه
وللتحقق مقام آخر فتبصر قوله فحقيل المقسم اي المقسم للتصور والتصديق قوله مطلق العلم بذا
آثره زاهد المحققين في حاشيته على شرح الجلالى للبهذيب حيث صرح بعد ما فرق بين المطلقين بالاشياء
الحكمين المتعارفين بقوله فالعلم الذي هو مورد التقسيم هو المطلق على الوجه الاول فالانقسام الى البهية
والنظرية وما يلزمه من الاختصار فيها يجريان في نفس العلم من حيث هو لا من حيث الاطلاق وان كانا
من احكام الحصولي احداث وخصوصية فانه يستقيم قوله او احداث اي الحصولي احداث
فانهم اجمعوا على ان الحصولي مطلقا والحصولي القديم لا يكون منتقلا الى التصور والتصديق
قوله اذ لا حاجة الى تخصيص فان انقسام الخاص يستلزم انقسام العام فالانقسام جاري في المطلق
وان لم يكن جاري في جميع انواعه وهذا مما اختاره جلال المحققين ورضي به زاهد المدققين وحق ان المقصود
من التقسيم الضابط هو الاختصار الحقيقي بان لا تحقق شئ اخر من المقسم ولا مزية في هذا انه هناك اذ الحصولي

اذ انحصر في القديم لا يصح انقسامها الى البدهي والنظري فبالنظر اليها يتبين ان مطلق العلم غير
 فيها كما يتبين ان مطلق منحصرا في النظر الى الحصول في الحوادث الطبيعية علم مستنفذ بالانحصار وعدمه بالخطا الى الامر
 المتعارين وبعضه ما يفيد من ان الانحصار انما هو الحصول في الحوادث بالذات ومطلق العلم لم يعرض
 بمعنى ان بعض افراده منحصروا لا يصح تقسيمه الا بعد التخصيص وهذا هو مورد التخصيص قوله بالتقسيم حسب بقوله
 الفن اي تقسيم المقسم الشامل لجميع الاسماء المندرجة تحته حسب المسائل العلمية التي تكون قضايا كفية متساوية
 بجميع افراد موضوع العلم وفيه قلق فان التقسيم لا سند عائد عدم انحصار التقسيم مما لا سبيل له الى ايراد وقده
 بقرسبوطا بان التقسيم عبارة عن ان يكون الحكم متساويا لكل فرد فرد ولا ريب في عدم استقامة الامور
 اتفاقا ان الانقسام الى البدهي والنظري انما يخبر في الحصول في الحوادث لا في كل فرد من افراد مطلق
 العلم فتخصيص مورد التقسيم حسب للافهام من التقسيم المقتضي الى الابهام كما لا يخفى على الاعلام قوله كيف
 يصح ذلك اي جعل المقسم مطلق العلم قوله المعبر في مورد التقسيم الشيء المطلق لا بد في هذا المقام من التفتت
 امور يرتاح بها الاذكياء منها ان الشيء المطلق عبارة عن المبنية الماخوذة بشرط الاطلاق والعموم لكن بان
 يحصل فيه الابهال بان يلاحظ في رتبة الخطا وذلك لا يوجد بوجود الاشخاص للمنافاة بين العموم والتخصيص
 ويكون موجودا في الذهن ومنه يستمعهم فيقولون ان القضايا المستنفذة منه تكون ذهنية ومنه
 ان الشيء المطلق قد يعبر عنه بالمجرد وما هو مجرد وبالهيئة بشرط الوحدة الذهنية ومنها ان التحقيق كالحق
 بالقبول ان الشيء المطلق لا يصلح للمقضية لان التقسيم عبارة عن ضم قيود مخصوصة الى امر واحد قابل للشركة
 والعموم ليحصل منه انقسام متباينة وذلك الامر المنضم اليه هو المقسم بالحقيقة ولا اعتبار في ان مطلق الشيء
 من حيث هو لما كان قابلا للشركة ومجردا عن القيود فيصح انقسامها اليه في حين تقسيمه قطعا بخلاف
 الشيء المطلق من حيث الاطلاق فانه لا اعتبار بالعموم فيه لا يصلح للانقسام اما فرع ممكن ان العموم
 مخصوص متافيان فان فقد عنه صلاحية المقضية اسما وبالمثلنا عليك مع ان القول بالتقدير الاعتبار
 الخطا بين الامر المنضم اليه بان الاول هو الطبيعية من حيث هي مع قطع النظر عن قيد
 الاطلاق والثاني هو الطبيعية للخطا مع الاطلاق لا تقسيم رتبة الاستقامة فان تقسيم الذي

وعليه انما ياتي عن ذلك التعاير بين الامر المنقسم اليه والمنقسم كما لا يخفى على من له دراية مستقيمة فافهم قول
 من حيث العموم وهذا لا يتحقق الا في الشيء المطلق فمحال يكون مورد التقسيم هو العلم المطلق لا مطلق العلم قول
 لو سلم آية فيه اشارة الى جود من تقرير الاول انما لا نسلم كون الشيء المطلق مقسما بل المنقسم بالتحقيقة هو مطلق
 الشيء من حيث هو وقد عرفت حقيقة انفا وتحرر الثاني على ما في بعض النحوش انما بتبسيم كون الشيء المطلق
 مقسما لا مطلق الشيء لقول ان مورد التقسيم بالتحقيقة الى التصور والتصديق هو نوع العلم اعني الحصول ولكن
 قد يحل المقسم مطلق العلم نظر الى الانقسام الى القسمين بالانقسام نوعه اليهما وعتبار العموم انما يجب على ما
 المعترض فيما هو مقسم بالتحقيقة واما جمل المقسم اذ جعل مقسما فيجب ان يؤخذ لا بشرط شيء حتى يصح استناد
 الانقسام الذي هو من احكام نوعه حقيقة اليه وبما وعيت مناظره ان هذا كله مما لا طائل تحته وان الحق ان المقسم
 بالتحقيقة هو اجنس النوع فادرك ونصف قال وان الحق ان من اجلي البدييات في الحاشية اعلم ان في
 العلم ثلثة مذاهب قال البرزقي انه بدیهي وحده محال وقال الغزالي انه نظري وحقيقة حسيه وبجمهور فالكون
 بخلافه انتهت ثم ان دوسك عسكر الوهم بان هذا ايضا دم تقسم العلم الى البدیهي والنظري لاستدعائه
 تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو كما ترى فآخذه بما افاده بعض العظام من ان للعلم وجودين وجوده بنفسه با
 يتعلق بشيء معين ويحصل صورة منه بنفسه وهو ما يتطرق او بلا نظر وجوده بصورته بان يتصور حقيقة العلم التي هي
 صورة له وتحصل في الذهن وبه لا يكون الا بلا نظر لان كل احد يعلم حقيقة العلم حتى البله والصبيان بان
 لم يعبر بلفظ العلم ولا يفرم من بدیهة الثاني بدیهة الاول لان كثيرا ما يحصل وجود العلم بالوجه الاول دون الثاني
 كما يتصور زيدا ويحصل صورة منه ولا يحصل صورته الا في ان البدیهة صفة للحصول وعلوم العلم خصوصي فكيف
 يصح اتصافه بالبدیهة فضلا من ان يكون من اجلي البدييات لان المراد بعلم العلم المتعلق بالعلم الحاصل
 الذي هو صفة للنفس لا العلم المتعلق بالبدیهة الكلية للعلم المطلق فانه حصولي كما لا يخفى على السائل وسيصرح
 به اشرار فانظر ثم اتحقق في هذا المقام ان مقصود المص هو الحاكمة بان مفهوم العلم من اجلي البدييات
 والمصدق من خفي النظريات فان كان المشاجرة بالبدیهة والنظرية في المفهوم فالتحقيق مع الداهيين
 الى البدیهة وان كانت في المصدق فالتداهيون الى النظرية هم الساكنون سلك اسداف من فهم حقيقة كون

اسي المولى محمد بن محمد بن
 اكناف موصوف
 سنة ١٢٠٠

فانما يتحقق

كون العلم من اجلي البدييات بناء في قول المصنف نعم تحقيق حقيقة عيسر لانها ليست حقيقة الا كما حصل منه في الحديث
البديته وهي استعينة فلا معنى للعيسر لانه ليس عيسر التحقيق لا باعتبار احتمال ان حقيقة بل هي بسيطة او مركبة
سند رتبة تحت نفس من الاجناس العاليه وقيام احتمال التركيب من الاندراج في الاجناس بعينه احتمال ان يكون للعلم
حد مفضل الى نظوره ووجود هذا الاحتمال بناء في الحكم بكونه بديها فضلا من اجلي البدييات فقد اتى بالبديين اتفاقا
عند اولي الابدس والابصار كما لا يخفى على ذوي البصائر والانوار قوله عند المحققين كالامام الرازي ما جبهه قوله
خفي انه مقصود منه ازالة خلل من ان العلماء يختلفون في ما يتبعه العلم فعرفوه بغيرها شتى وشعبه الاختلاف
في كونهم قوله وكيف والاضافه والانفعال فهدى اكله اول دليل على احتفاء ما يتبعه فكيف يستقيم كونه من اجلي البدييات
تخبره ان احتفاء الماهية قد يكون شدة انحاء وقد يكون شدة الموضوع احتفاء ما يتبعه العلم من القسم الثاني فلا ياتي
لكونه من اجلي البدييات كما خطر في ذلك ان المناقاة انما هو قسم الاول ثم اعلم ان لك محالض عليه الحق في شرح الاشياء
بقوله اعلم ان العلماء يختلفون في ما يتبعه الادراك خلتا عظيما وطولوا الكلام فيها لانها بالمشقة وضوحها ومما افاده
ابعض من انه ذهب الامام الرازي واصوفيه الى ان العلم شدة ظهوره لا يمكن تجديده ثم هنا بحث افاده القاضى
السندى من ان الحكم بنجاء حقيقة العلم لغاية جلائها من الغضا بالشعرية التي لا يمكن بنا الكلام عليها وارجح بان ذلك
الحكم ليس من مبدعات الشارح بل منصوص في عبارات الفحول فذلك الانشيج مما لا توجه عليه نعم بر ذلك على من
الى بديته حقيقة العلم وزعم ان خفاها لاجل شدة ظهورها وانت لو اخذت لفظة بديته بذكر لفظت ان الحكم بنجاء
لاجل الانجلاء وان لم يكن من تلقا نفس الشارح لكونه مبينا في زير القوم لكن لما اوردته اقتفاء بهم وكسرى
مبدء عاتق فتوجه عليه كان متوجها عليهم قطعاً قوله ما يبلغ فيه اى في الظهور قوله مبدء ظهور الاشياء كما ان الجواهر
مبدء الاثار والشخص مبدء الاستياد قوله ولهذا يقتصر الى التسمية اى لاختفاداته من شدة الموضوع بحيث يمنع عن
المدال الادراك وهو ادراك كنهه لانه خفى في نفسه كذا في الحاشية قوله بل لانه في الحاشية ضربا عنيفهم من السابق
ان شدة الموضوع توجب خفا جوهه ذاته ماعرضه لا يوجب الخفاء في جوهه ذاته بل يوجب عجز خول عن عام
ادراكه نهت قوله اعجز اى اعجز عن العقول المجردة في ادراك حقيقة العلم وكنهه فافضل عليه مع
في الكلام قوله وفيه نظر معارضة من قبل القائلين بنظرية العلم على الذاهيين الى بداهة

متعلق بالازالة
منه علم فضيلة

اى كون العلم
اجاب البدييات

منه علم فضيلة

اى انقضى الحق

السندى

منه مطلقا

المنهج

المولوى فضل حق

منه علم فضيلة

اى انقضى الحق

منه علم فضيلة

منه علم فضيلة

قوله من مقولة كيف بان يكون كيف جنبا للعلم ومن عليه كونه من مقولة الاضافة والافعال لان العلم على المنهج
 الاول عبارة عن الصورة الحاصلة وعلى المنهج الثاني عبارة عن حصول الصورة وعلى الثالث عن انتقاش الذهن بالصورة
 الحاصلة قوله على الاصح وهذا هو المنهج المنصور بالدلائل الموردة في مقامها قوله على كل تقدير رأي من اتي بمقولة كان
 قوله يجب له اى العلم قوله فضل لما تقر في موضعه من ان كل ما يكون مندرجا تحت محسن لا بد له من الفصل قوله مقوم
 له اى اتمية العلم الذي هو النوع المستحصل بمقسم كوجود المحسن الذي هو كيف مثلا وذلك لانتسبته لفصل الى النوع
 تكون باليقوم والى المحسن بالتقسيم قوله فثبت له اى العلم قوله حداى صدام مركب من محسن والفصل قوله تصور
 اى تصور العلم بالكنه قوله وهو مختص بالنظريات لان المحدود يكون مكتسبا من جهة الحاسب في هذا من خصائص النظريات
 فانهم لم اساس كون العلم من اجلي البدييات ثم الجواب عن النظر على افاده بعض الاجلة ان كون التصور بالكنه من
 خصائص النظرى ممنوع بل كما جاز كون بنية القضايا الضرورية في صورة الدليل لك ليقر كون معرف الضرورات
 التصورية في صورة احد وقدير بطريق البساطة لم لا يجوز ان يحصل احد دفعة ثم يحصل المحذور دفعة كما ان صاحب
 القوة القدسية تحصل عنده صورة الدليل دفعة فتحصل النتيجة دفعة فالقول باختصاص التصور بالكنه بالنظريات كما
 بل كما جاز ان يكون التسمية على القضايا الضرورية في صورة الدليل لك جاز ان يكون معرف التصورات الضرورية
 في صورة احد انتهى بعبارة وقد يجاب بان المنهج تحت المقولة انما هو العلم الجزئي لا مطلق العلم وانما ندعى بديهة
 بهذا المعنى لذلك قوله الا ان ياتي آه جواب عن النظر ما تقرره انما لا نسلم كون مقولة كيف او غير ما جنبا للعلم حتى
 يقتصر الى الفصل فثبت له اى القاضى لنظريته بل نقول ان العلم من الحقائق البسيطة العقلية فلكل المقولة عرض عام له
 لا محسن ذاتي واذن لا يكون له فصل مقوم لماهية وهذا كما يقال ان فصول الجواهر جوهرية بمعنى ان الجوهر عرض
 عام لها لا بمعنى انه جنس لتلك الفصول ولا يلزم المحذور فان اختلج في صدرك انه قد ثبت ثبوت ان موجودا لا يتخلل
 من ان يكون مندرجا تحت مقولة من المقولات بان تكون جنبا له فساد المحذور قطعاً فافاده اشرح لقوله
 وجنسية المقولات آه يعنى انما ثبت بالحجة كالحقائق المركبة الواقعة مندرجة تحت المقولات بان يكون جنبا لها واما ما
 الحقائق البسيطة فكلا وحاشا في استحالة هذا القول خفيف لانه على تقدير بساطة لا يصدق كيف الذي هو جنس حال
 لما تحت عليه صفا عرضيا لان العلم ليس فضلا مستقلا لكيف في شئ من الحقائق المستحصلة حتى يصدق عليه كيف

اى العلم على المنهج الثاني
 اى العلم على المنهج الثالث
 اى العلم على المنهج الاول
 اى العلم على المنهج الرابع
 اى العلم على المنهج الخامس
 اى العلم على المنهج السادس
 اى العلم على المنهج السابع
 اى العلم على المنهج الثامن
 اى العلم على المنهج التاسع
 اى العلم على المنهج العاشر

قسمه بحل بانقسام بانقسام ذلك العرض ولا مرتبة في عدم المناقاة من ما عين الصور من بين الكيف الذي هو
عرض عام كما لا يخفى قوله فيها مع انه لم يقل جوابا آخر للتوهم المذكور سابقا بان الحق لا يخفى لم يقل ان الكيف الذي
هو المقولة عرض عام للعلم حتى يكون مصادقا لقول الشارح لم يقل ان احد بل قال ان الكيف ضرورة المقولة قوله
فيها كونه كيفا حتى كون العلم كيفا قوله فيها كيف بالذات لا بالعرض قوله فيها كما بحالة الادراكية فانها كبر
مقولة الكيف بالذات قوله وجوبية المقولات في الحاشية لا يلزم ان تكون المقولات مشككة بحصول التفاوت
المصدق لا نقول ان متاع التشكيك بسببه انما هي ذرية له لا بالقياس الى جميع المصدق عليه انما هو المختار
قوله فيها لا يلزم آفة زبدة الاعتراض ان المقولات لما كانت جنبا للمحتاج المركبة المندرجة تحتها وعضو عنا عاما
للبسائط فيلزم كون المقولات مشككة ليتحقق سنا التشكيك وهو التفاوت في المصدق وذلك بافتي مسكت
من عدم جريان التشكيك في الذنابات قوله فيها لا نقول متاع آفة خلاصة اجواب ان من سئل ان التشكيك
خذلثا بغير ليس الا في الذنابات واما في العرضيات فكل واحد حاشا فما يصدق عليه الكيف صدقا ذاتيا كما لا يخفى
المركبة المستدرجة تحتها فتشكيك فيه ممنوع غير لازم واما ما يصدق عليه الكيف صدقا عرضيا كما لا يخفى
البسيطة المندرجة تحتها فلا يلزم غير ممنوع قوله الى المركبات اي الانواع المركبة كذا في الحاشية قوله واما في
آخر النظر المذكور فيما سلف بان الثابت من النظر بنظرية العلم بصورته لتفصيلية وهذا الايصاوم المطاوب وهو
بديهة بالصورة الاحتمالية وفيه ظلمة اذا ظاهر ان الثابت من ذلك بنظرية الجهل لوجود حده الذي هو حلا حرة
له واما تخصيص الصورة لتفصيلية النظرية فكما ترى اكثر من البدييات يكون مرادة للظلمات هذا هو المقام
آخر قوله يختلفان فيكون الاجمالي بدييا وتفضيلي نظريا قوله كما يظهر من ان العلم نور قائم بذاته ووجب عنه
سندرج تحت شيء من المقولات قوله وما قيل ان غيره آفة فالله الامام الرازي ومقصوده الاستدلال على ان
تصور العلم بديهي قوله فلو انعكس الامر بان لا يعلم العلم الا بالغير ولا يخص من هذا الانعكاس على تقدير تفضيل المدعى
قوله يلزم الدور لتوقف معلومته كل منها على معلومته الاخر وهو لوط فلا يكون العلم معلوما بالغير بل بنفسه وهذا
آفة كونه بدييا قوله فيرجع الى قلنا من ان العلم سببه ظهور الاشياء فحين بان يكون في نفسه اظهر قوله بان
بان يكون علمه ظهور بنفسه آفة لا غيره قوله فتشقق بالعرض من ان الذات فالحاشية ضرورة لغيره

المصدق على بديهة
العلم والتفصيل
نظري
مقصود ان العلم
بديهي

لما كانت من تورية العلم فكانت تورية الغير بالعرض بالذات واستفادة تورية العلم لما كانت من تورية الغير
 تورية العلم الغير بالعرض بالذات وذلك محال والا يلزم الاستغناء عن اثبات اصانع ثم لما كان الشك ان
 ان لازم من الدليل احد المجذورين اما الدور او التسلسل كما تحقق عليه فلم يقتصر استدلال على المجذور الاول ولم يتعمد
 للمجذور الثاني فادفعه بقوله واما خسر الدوراه قوله دون التسلسل بان يقول وتورية الغير ظل نور آخر سوى
 العلم وتورية هذا الآخر ظل نور آخر وهذا قوله ولانه اظهر ان التسلسل اظهر وصرح في لزوم تحقق ما بالعرض دون
 ما بالذات بالنسبة الى الدور وذلك لان التسلسل عبارة عن باب سلسله بالعرض الى نهاية فاما بالذات غير
 متحقق نهاك والا يلزم قطع سلسله فليقطع التسلسل فليظهر استحالة لم يتعمد من لذكره هذا اما افاده الفصل فليحقق
 ثم اورد عليه اظا رشي واطاير المتخار عندي ان يرجع التفسير الى الدور فالحاصل ان لما كان كجني في تحقق الدور
 الامر بحيث يتوقف كل منهما على ما يتوقف عليه الآخر ولا شك ان كلامهما بالعرض بالنظر الى صاحبه فليحقق ما بالعرض
 طاهر غاية الظاهر بخلاف التسلسل فان فيه ذهاب سلسله الى لا يتبين من لزوم تحقق ما بالعرض من بدون تحقق ما
 بالذات واما ما يوجد كحاط ان مجموع سلسله الغير المتساوية كما يجوز الاول من سلسله في ان تورية استفادة
 من الغير واما الدور فدرست افادته غير متفكر الى هذه المقدمة فلماذا اقتصر على ذكر الدور وحده هذا ما يخطئ
 بالبال واسد علم حقيقة محال قوله فاقبل بجوابه فخرج على كون الاستدلال رجعا الى ما قاله شرح
 من ان العلم سبب ظهور الاشياء ثم حاصل قول القائل ان لزوم الدور كما طنة استدلال في صيرت لانه حلق
 نظرية حقيقة العلم كونه بظهور هذه الحقيقة بوقوفه على تصور الغير واستفادة منه واما تصور ذلك الغير فيكون موقوفا
 على قيام فرد من حقيقة العلم في ذهن المتصور لا على تصور حقيقة العلم وقد قرر بان الموقوف على تصور الغير على
 تقدير الاكتساب انما هو تصور العلم وليس تصور الغير موقوفا على تصور العلم بلزم الدور بل على حصوله فاستدل
 لم يفرق بين تصور العلم وحصوله فالحكم ما حكمه وباجله تحقق التعاير بين الموقوف والموقوف عليه باوهم لاساس الدور
 قوله ما قضي في المحاشية لان القائل لم يقل بان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما اورد من المنع
 بل قال ان ظهور الغير وكشافة مرتب على تعلق العلم به فلو كان العلم كشفا وظاهرا لتعلق الغير به يلزم الدور والعرض
 بين الامرين ظاهر الا ان يقال في اخرج عما فيه الكلام لانه في حقيقة العلم فاقبلت قوله فليست سلسله

بحالته بخلاف العلم فإنه يتغير بتغير المعلوم ولا يبقى عند انتفاء العلم لأنه كشف واختلال للعقدة والاعتقاد وعقد
 على القلب لهذا يزول تشكيك المشكك بخلاف العلم انتهى قوله فيها مثال البصيرة مثال المطابق له قوله فيها
 كذلك العقل أه غلط في صورته لمحتولات أي خائفاتها وما يباينها على أي عليه كذا في المستصفي قوله فيها فاعلم
 بقطع أه تفرع على ما بين ولا من معنى التقسيم والمثال المقصود بهما الفرق بينهما حتى يزول الالتباس لدى صاحب
 القياس ثم في هذا المقام خمسة فأن عبارة التقسيم دالة على أن المراد من العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت الذي هو
 قسم من التصديق وعبارة المثال دالة على أن المطلوب بعض أقسام التصديق وان كان الالتفات تمثيل الشيء بمماثلة
 قوله اما مطابق أي للواقع قوله اولاً أي غير مطابق للواقع وهو الجهل المركب قوله اما ثابت بان لا يزول
 بتشكيك المشكك قوله اولاً أي غير ثابت وهو التقليد قوله اولاً أي جزئي أه سطوف على قوله تقسيم العلم
 بالمثل أه ما يكون جزئياً من جزئيات الشيء ويكون ابراده لا يوضح الكل في هذا هو المشهور من الجمهور وقد يطلق
 تشبيه شيء بشي لا يوضح وهذا مما افاده شارح في الحاشية نقلاً عما اثره الايام حجة الاسلام في المستصفي حيث
 قال في التمثيل بأدراك البصيرة يفهم حقيقة العلم ثم الحق ان الظاهر من المثال ذلك لا هذا كما لا يخفى قوله واما لا
 أه بذا مما افاده شريف المحققين في حواشيه على شرح مختصر الاصول بان المحكوم عليه بالتعسر هو التحديد الحقيقي
 عليه بافاده لقسمته ومثال تعريفه هو التحديد الاسمي فلا تفاوت من حكم الايام حجة الاسلام بتعسر التحديد الحقيقي للعلم
 وحكمه بان التقسيم والمثال يعيدان تعريف العلم هذا قال في الحاشية قال السيد سنده علم ان ارباب المعرنة
 والاصول يستعملون في المعنى المعروف وكثيراً ما يقع الغلط بسبب العقدة عن اختلاف الاصطلاحين في العلم انما
 الموجودة متعسر الاطلاع على ذاتياتها وتمييز بعضها من بعضها تعسرها اما واما المفهومات الاصطلاحية اللغوية فهي
 في غاية السهولة لان اللفظ اذا وضع في الاصطلاح او اللغة لمعنى مركب فما يدخل فيه كان ذاتياً له وما يخرج عنه كان
 له وحدودها ورسومها كانت اسمية كما ان حدودها وخصائصها موجودة ورسومها محبة لتحقيق انتهى قوله فيها معنى
 المعروف اما دعيت انه افاد صاحب الفوائد الضمانية تحت قول ابن الحاجب قد علم ذلك حد كل واحد منها ان
 ليس المراد بالحدود الا المعروف بالمانع قوله فيها فما يدخل فيه أي في المركب قوله فيها وحدودها أي حدود المفهومات
 الاصطلاحية واللغوية وقس عليه قوله ورسومها قوله فمن سبب التعسر هو الآدمي قوله فيعرف بها أي يعرف العلم

العلم بالقسمة والمثال قوله والافلاحي وان لم يفد القسمة والمثال تميز العلم عما عداه فلا يعرف العلم بها فحكم العلم بها
 يفيد ان تعريف العلم غير صحيح قوله لو كان المطلوب أي مطلوب الامام روح قوله نفى التحديد مطلقا أي حقيقيا كما
 او اسما كذا في الحاشية قوله لكان له وجه أي لاستبعاد الآدمي قوله وما قيل آه القائل شايخ مختصر وغرضه ان
 توهم الآدمي قوله اخاوتها التميز أي اخاوة القسمة والمثال تميز العلم عما عداه قوله لا يستلزم أي في تفسيره كما افاد
 الامام باقر على حاله ومجرب التميز حاصل من القسمة والمثال انزل التفسير قوله ساقط لما هو مشهور بهذا اما اخاوة غير
 المحققين في حاشية على شرح مختصر الاصول قوله تشمل على تعريفات قسامها وعلمها الكلام العلم بالقسمة نفى التميز
 جزاء احتمال التميز على لازم من الثبوت غير لازم كذا في الحاشية قوله فماله الى الرسم ومن المعلوم انه من قسام المعلوم
 فلا وجه للحكم بتفسير تعريف العلم مع تجوز معرفته بالقسمة والمثال ثم اؤلف الى الرسم طاهر لانه تعريف بالمشابهة لمختصا
 قوله حدوده ههنا في الكتب الكلامية منها ان العلم عبارة عما يصح اتقان الفعل ممن قام به وهذا ما اختاره ابن خورك
 منها انه عبارة عما يوجب كونه من قام به عالما او ما يوجب الانكشاف لمن قام به اسم العالم او ادراك المعلوم على ما
 وهذه كلها منقولة عن الشيخ الى الحسن الاشعري ومنها انه اعتقاد الشيء على ما هو به وهذا ما تقرر بعض اهل الاعتزال ومنها
 اي يتبين المعلوم على ما هو به ومنها ما اختاره الحكماء من انه مثل ما يتبين للمدرك في نفس المدرك ومن انه بصورة حقيقة
 من الشيء عند العقل ومنها انه صفة توجب مجملها تميز من المعاني لا يحتمل النقص من هذا ما اختاره صاحب المواقف ان
 شئت توضيح المقام وتصريح المرام فارجع الى شرح الايقانات وشرح المواقف قوله وعلم العلم حضورى فكيف
 يصح اتصافه بالبدئية فضلا عن ان يكون من اصلي البدييات قوله لان العلم متعلق آه جواب بقوله لا يقال
 وتقرره على ما في حصن السابق ان العلم متعلق بالمهية الكلية للعلم لا ارباب في كونه حصوليا وهذا هو الاستدراج
 فيه واما العلم المتعلق بغيره من الماهية الكلية للعلم كعلم زيد مثلا فحضورى ولا كلام فيه كما لا يخفى قال في الحاشية
 يمكن ان يقال معنى كون العلم بديهيا انه طاهر منكشف بذاته لا بغيره وهو لا ينافي بحضورية والخصوصية للعلم
 الحصولى هو المعنى الآخر ثم كلامه بلفظه قوله فيها يمكن ان يقال آه جواب خير للاعتراض بالمصدر بقوله لا
 آه قوله فيها منكشف آه بخلاف الاشياء الاخرى فان انكشافها بواسطة العلم قوله فيها هو المعنى الآخر
 ما لا يتوقف حصوله على النظر قوله لا بد من ههنا اي بدو انوار اسر وقوله ومن آه يفتح آه اي كما ذكرنا

ان المراد بهما بالصورة الاحتمالية وطرهما بالصورة التفسيرية **قوله** لفظي واقع من غير فهم من المطلوب البعض
 لا يخرج كل واحد من المنار عن يقين ما خطر في قلبه من ان الفهم المطلوب الاخر فهم تفصيل المقام ان الطاهر من
 كلام المفسرين ان مورد النزاع هو العلم المطلق والمبتدأ من كلام الامام محمد بن سلام في بيان المثال انه العلم بمعنى
 الصورة وفي بيان تفسير العلم بمعنى الاعتقاد ثم نزاع لفظي آخر وهو ان الاختلاف في اتخاذ حقيقة العلم او في
 تعريفه مطلقا فاما لظاهر من تصني ان تحديده الحقيقي غير جدا وليس طريق معرفة الالهية واما في سبب
 من بعض عبارات حشر التعريف مطلقا واختار البعض حواجز التعريفات الرسمية للعلم فادوا تفصيل في ادب وطا
 قال في الحاشية هذا اذا كان حقيقة العلم مركبة من الاجزاء احدى وتركيبها يكون سلبا عند البعض واما على تقدير
 بساطتها وبنائها البدائية على البساطة فالنزاع معنوي ارجع الى التركيب والبساطة قائل انتهى **قوله** فيها هذا
 اي كون النزاع في بديهة العلم ونظريته لفظيا **قوله** فيها ارجع الى التركيب والبساطة وقد تقر في مقوله ان النزاع
 فيها معنوي **قوله** فيها قائل على اشارة الى ان الله ابرهن الى بديهة العلم لا يذهبون الى الباطل يقولون
 باذراجه تحت مقوله من المقولات ولا يذهبون الى ان صدق المقوله عليه صدق عرضي فارجع هذا النزاع الى النزاع
 الواقع في البساطة والتركيب مما لا يسل الى الاستقامة كما في بعض التعاليق **قوله** في الظاهر التفسير لعدم الحاجة
 الى الخذف في الحاشية المراد من التفسير هو تشبيهاه بنظيره ولا يكون من واداه وعلى هذا يكون قوله كالنور
 انه يفسر العلم بالثال بالمعنى المتعارف عند الحق الثقاراني وشرنا اليه في الحاشية السابقة ويمكن ان يحل المشابهة بتقدير
 المضاف اي علم النور فيكون من افراد المثال وقدرنا بالمثل ايضا على ما قيل ويكون اشارة الى الاستدلال
 ايص على انه المخرج اهت **قوله** فيها بالمعنى المختاراه وهو تشبيه شي لشي لا لشي فاما معنى ان بديهة العلم
 شبيهة لبديهة النور واسدور **قوله** شبه على ما قيل وهو ما يكون حسنا حجة بسات الشئ مثال
 بهذا المعنى هو المشهور فيما بين الجمهور **قوله** فيها على ما بينه العلم اي في الحاشية بقوله فاعلم خاص
 بديهي وبديهة الحاصل تنزيم بديهة العام **قوله** خاف المجادلين آه في هذه الاضافة تلميح الى ان
 ذلك الطريق صحيح حسن لدى النصفين معرضين عن كمال التوضيح بان كتمان العلم مستحسن فكان كونه
 على المصداق باتباع لان مستحسن كتمان مطلقا في سبب المنع اما فرع سمك انه عند ثوران الفطن يكون

المعنى الذي
 هو الاصل في
 فهم

الكتمان حاجبا كما لا يخفى على المتصف قوله جز خارجي أي تفصيلي فان المقيد هو المطلق مع أنه قد قيل
بدونه أي تصور المقيد بدون المطلق كما لا يتصور مع الإصحاح ان يقال تصور العلم بالنور الذي هو المقيد
لا يستلزم تصور العلم المطلق في الحاشية تفصيلا انه فرق بين الخاص والعلم من المطلق المقيد
بوجه الأول ان المقيد يجب ان يكون مركبا خارجيا والمطلق خزا منه بخلاف الخاص فانه قد يكون بسيطا و
العام عرضيا له والثاني ان العام يجب حمله على الخاص بالذات وبالعرض بخلاف المطلق والمقيد لا يتناعا على
بينهما الثالث ان الخاص قد يكون له صورتان مختلفتان بالاجمال في التفصيل بخلاف المقيد فان له صورة واحدة تفصيلية اذا
عرفت هذا نقول ان استلزام تصور الخاص بنفسه لتصور العام شرط في كون الخاص مدركا بالكنه وكون العلم
ذاتيا بخلاف المقيد او تصوره بنفسه يستلزم تصور المطلق لان الصورة التفصيلية لا تحصل بدون الاجزاء فبما ان المقيد
يستلزم بداهته المطلق وما اشتهر ان استلزام بداهته الخاص لبدايته العام مشروط بالشروط المذكورة في فروعها
اليه لما قرر ان العلم بالكنه مختص بالنظر في ما يكون مدركا بالكنه لا يكون بداهيا فضلا عن ان يستلزم بداهته العام
فعم الاستلزام من التصورين علم على الشرطين المذكورين ان كان العام حبا فربا اذ العلم بالكنه لا يتوقف على العلم
بجميع الذاتيات بالغة ما بلغت فتفكر انتهت قوله فيها يجب ان يكون مركبا أي من المطلق والمقيد قوله فيها قد
يكون بسيطا والعام عرضيا كما لمقولات الهندسة تحت العرض من الكيف والكم والاضافة وغيره فان كانها بسيطا
وصدق العرض عليه من قبل صدق العرض العام على ما تحته هذا وتفصيل في بعض التعليقات قوله فيها بالذات و
بالعرض الأول على تقدير كون العام ذاتيا للخاص والثاني على تقدير كون العام عرضيا له قوله فيها لا يتناعا على
بينهما ودرست في الوجه الأول ان المقيد مركب خارجي والمطلق جز منه ومن المعلوم ان الجز لا يكون محجولا على الكل
قوله فيها استلزام تصوره لا استلزام بداهته الخاص لبدايته العام كما يشهد به الجمهور وجه صريح ان
بعد هذا قوله فيها الشرطين المذكورين من كون الخاص مدركا بالكنه وكون العام ذاتيا له قوله فيها بين التصورين
أي تصور الخاص بنفسه وتصور العام كذلك قوله فيها مسلم على الشرطين المذكورين وانما الاستلزام من بداهته
الخاص والعام وان كان على ذنك الشرطين فغير مسلم قوله فيها اذ العلم بالكنه دليل لتقديره كالمقيد
قوله وفيه نظر اه تخيضا ان البديهي هو العلم بالنور مثلا لا تصوره وفيه حصول العلم بالنور لا يحصل تصور

منہ
وفاؤ اعلم صلی
عزت افادہ

انما حصل من بداهة كيف يلزم تصور حقيقة العلم المطلق فضلا عن بداهة قوله فان الضرورى هو العلم التجري
 اه لا تصور مفهوم المقيد عن العلم بالنور مثلا واما العلم التجري فهو حاصل بنفسه لا بصورة لانه علم حصولى بنفسه كذا في الحاشية
 قوله فيما علم حصولى بنفسه لانه من صفات النفس وقد تقرر في مقوله ان علم النفس بنهاياتها حصولى قوله
 وهو غير تصور اى غير تصور حقيقة لانه علم حصولى كذا في الحاشية يعنى ان تصور حقيقة العلم التجري علم حصولى والعلم التجري
 علم حصولى فلا بد من المغايرة بينهما قوله ولا يستلزم اى لا يستلزم العلم التجري تصور حقيقة العلم قوله ولا يستلزم
 اه قال في الحاشية لان بجانها هناك الى المعلومات لا الى العلم انتهى قوله في تصور اى تصور العلوم قوله العلم المطلق
 اصلا حتى لا بالذات ولا في ضمن المقيد ولا يلزم تصور مفهوم المقيد من حصول علم خبرى كذا في الحاشية قوله كحصول
 الشجاعة اى كالفرد بين حصول الشجاعة بنفسها وبصورتها كذا في الحاشية فحصول الشجاعة لا يستلزم تصورها وكذا
 تصورها لا يستلزم حصولها قوله واقول بان جواب عن النظر قوله في مفهوم المقيد البدئى يعنى ان استدلال بداهة
 تصور هذا المفهوم على بداهة تصور مفهوم العلم المطلق ولا يترادف استدلاله ككالبداية بهذا بداهة ولا يستلزم
 المقيد عن العلم بالنور مثلا على بداهة حقيقة العلم المطلق حتى يصح النظر وفيه الدليل قوله لا يجزى نقضه اذ اخذ
 الجواب وتقرره ان المقصود بداهة حقيقة العلم المطلق بالكنه وهذا ما لم يثبت منه اما وعيت ان تصور المطلق بالوجه
 الحاصل في الذهن بنفسه اعنى علمه بكنهه كفى لتصور مفهوم المقيد البدئى وتوضيحه ان تصور مفهوم المطلق في ضمن المقيد قد
 يكون بوجه اعملى وقد يكون بوجه تفصيلى واللازم لبداية المقيد انما هو بداهة المطلق على الوجه الثانى وهو فيما نحن فيه ممنوع
 فانه يجوز ان يكون حاصل بالوجه الاول كذا في بعض الشروح ثم تفصيل المقام على ما في بعض التعليقات ان كلام الشارح
 في العلم الحقيقي لا في العلم بالمعنى المصدى ولا في مفهوم مبدء الانكشاف او لامرته لاحد في بداهتها فاقامة الاستدلال
 على بداهة ذنك العلين مما لا يحتاج اليه فبداهة مفهوم المقيد البدئى كنهه لا يستلزم بداهة حقيقة العلم بالكنه كيف يجوز
 ان يكون علمها بالكنه نظرا فاما الاستدلال مما لا يجزى فاما اذ لا يلزم منه نفى نظرية حقيقة العلم وبما لمواعليك مع سقوط ما افاد
 احسن المدققين في بيان الطريق الذوقى او لاس ان علم النور وسرور حصان خاصان للعلم بالمعنى المصدى المطلق
 ولا شك ان بداهة الحق خاصة تستلزم بداهة مطلقها كنهه ثم زيف قول الشارح بكلام في مفهوم المقيد البدئى
 لا يجزى نقضه بانه ليس الكلام في العلم بالمعنى المصطلح بل في العلم بكنهه وهو سل في المعنى المصدى للعلم المطلق

في
 تفصيل الكلام

المطلق عند تصور رخصته الخاصة منه فان المطلق كونه جزاء تفضيلا للمقيّد ولكن تصور كونه مقيد دون تصور كونه مطلقا
فلا يستدل بالاطلاق على نفى نظرية العلم **قال** نعم تنقيح حقيقة غير الظاهر نظر الى تنقيش المصنف ان المراد
ان العلم حقيقة هي كماله الادراكية لكن في حكاياها مع الصورة خلطا اتحادا قد يشبه اشتباها تاما انه هو الصورة
في تنقيح حقيقة من الصورة الى تنقيش وتفسير كذا في بعض اشروح قوله اعلم ان حقيقة العلم انه توضيح المقام
توضيح المراد على ما عاده بعض الاعلام ان تنقيح حقيقة العلم غير مطلقا اي هو اركان مركبة من الذاتيات كسائر اركان
المركبة وحقيقة بسيطة كسائر الباطن على الاول وجه تفسير تنقيح تفسيرا مستقار بين الذاتيات والعرضيات كسائر
بالعرض العام والفصل بالخاصة فتجديده كسائر اركان المركبة متعسر وصل الى حد التعذر وعلى الثاني وجه شدة
وضوح ما يتأخر عن البصيرة كما ان الشمس تغدو حاسها بياصرة انخاش كمال وضوحها وضوحها بصرها واما بالعلم
من ان كلام المصنف سابقا صريح في الاحتمال الثاني فكيف ادرج المحشاة الاحتمال الاول في كلامه بل ذكره اولاً ثم
ان الاحتمال الاول مذکور بطريق الاشارة في كلامه ان الاحتمال الثاني مذکور بطريق العبارة حيث قال والحق ان
بديهيات اذ فيه اشارة الى ان فيه خلافا بان منهم خالوا بانه نظري لكنه غير حق قوله والاظهر اني ان لم يكن
العلم متمم بل كانت بسيطة قوله الاحتقار لثبوت الوضوح وتبينه قول المصنف كالتصور وهو كيف ولا يقدر احد
على تبين حقيقتها فان تنقيح معنى البين المعنى عدم القدرة يقال هذا غير علمي اي نحن غير قادرين عليه قوله
انظر الاشياء اعلم ان الامور الظاهرة ثلث مراتب اعلیٰ ما يكون في غاية الظهور والاشياء وهو محتجب بحال ظهوره
عن معرفته وادراكها ما يكون معروفا ولكن لا يضبط باللسان وادنا ما يكون معروفا مضبوطا باللسان انما
تقتضيه قوله انخاش في القاموس انخاش كمران الوطواط يسي صفر عينيه ووضوح قوله بعد عطف
قوله ظلمته والمصدر بضم الفاعل في بعض النسخ بعيدة فلا حاجة الى تحريم التوجيه قوله فانه ليس الضمير ارجح
ما هو قوله قوله معلوم لا اباي للنفوس اجمال ان القرب انما يكون بحدی الطرق التكنية التي عليها بنا العلم الشرقي ومن
المعلوم ان كلامها مفقود في ما هو غير ذاتها وصفاتها فلا يكون هناك الا البعد والغيبية قوله بالاضافة اي التعلق بها
من المذكر والمذكر قوله نور فقط اي بلا افاضة صورة محذرة كذا في الحاشية فالعلم هو التور القائل من لم يبد
الفاضل على فضل العالم من غير حصول صورة من المعلوم في نفس العالم قوله وهو مختلف اي صفة بسيطة ذات

ه
اي الحافظة
علاوة على
منه غير
ه
ربى قوله والحق
منه غلط

ه
المعنى في قوله
منه غير ذاتها
منه غلط

الى معلوم فانه اذا حصل النور الفاضل فحدث لتعلق بخصوص من العالم في معلوم وهذا مختار لما تريدته قوله
 هذه بالفارسية آه وبالعربية بالحالة الانجلانية قوله المحققين منهم أي من المكيين قوله او صورة فقط أي صورة
 المعلوم بدون الاضمار الى النور قوله فيها أي في مقام تحقق العلم في علم بعض المتأخرين ان مناهل في الاضمار
 الاخير اعني كون العلم عبارة عن الصورة مع النور ثلثة امور النور والصورة والتأثير لا يخفى ما فيه فتدبر قوله في الاول
 على التقدير الاول وهو كون العلم عبارة عن النور فقط قوله وعلى الثاني أي كون العلم عبارة عن الصورة قوله في الثاني
 للمعلوم في الحاشية يعني في كونهما من المقولة فاذا كان المعلوم جوهر كانت الصورة جوهر او اذا كان عرضا
 عرض انتهت لا يخفى على الفطن القاطن ان هذا كله محسب فان القائلين بالصورة وبحصول الاشياء بانفسها لم يؤمنوا بكون
 الصورة تابعة للمعلوم بل يفتنوا بكونها من مقولة كيف سوا كان معلومها ايضا من مقولة ام لا ولقول بالتبعية انما يورد
 عليهم بطريق الاعضال والازام كما لا يخفى على الاعلام فتدبر قوله كما قيل فانه جلال المحققين فانه مال الى ان كون العلم
 مقولة كيف من باب التجوز وما سمعته تشبها بالامور الذميمة التي هي الصور العلمية بالامور الحسية المندرجة تحت كيف
 حقيقة ورتبة زاهد المحققين بان هذا التحقيق كما تراه خال عن تجصيل ولعب عن التحقيق انتهى ووجه ان الحكماء ذكر المقولة
 وفسروها بما فيها وضموا الى الاوضاع المندرجة تحتها مقولة كيف ايضا الى الكيفيات النفسانية وغير ما وجدوا العلم بها
 فتدبر مقولاته المقولات وكون الاقسام المندرجة تحتها انواعا القول بدخول بعض الاقسام تحت المقولات على سبيل
 التحقيق وجعلها على سبيل التسامح بعيد عن التحقيق كما لا يخفى على اهل التدقيق قوله بالحالة الادراكية والحالة الانجلانية
 فالشعر الاول هو الشاع بين الميزانيين والثاني هو الذائع بين المحققين من المكملين قوله قائلة بالعالم لا بالصورة
 والا يلزم كونها عالمة لا سنجاب قيام المبدء بالشئ صدق شقة عليه قوله علاقة العروض أي عروض كالجانب
 الادراكية للصورة قوله كالكتاب وايضا كالحق فان كل واحد منهما عرضي لاخر من حيث مقارنتهما في موضوع واحد هو لا
 ولا عروض بينهما قوله ليس تحت شي من المقولات اذ الاندراج تحتها من خصائص الامكان واما تان لواجب
 الفاعل من خبري عنه قوله في حد ذاته أي قطع النظر عن العلة الموجبة قوله لا ظاهر أي نفسه قوله ولا يظهر
 الغير قوله ولا في حد ذاته أي مع غل الخفا عن الاستسنا والبه خالي قوله فورا به وجوده الاول فاعلم ان سبيل
 الانسان في المركب قوله بل العلم فضاء من العلم موعنه مصداق الوجود مجرد وبأجله المصداق الحقيقي للعلم

اعلم والوجه الثاني ان العلم لا يمتد الى ما هو ممكن بالاعتبار الحقيقية المستندة الى الجاهل الحق فالعلم الحقيقي هو الذي
يحاط به في العلم بالاشياء كما كانت في ان كانت بخبر عليها فارجع الى بعض الشروح وتعليقات في الحاشية هذا الضرب من
الحكم السابق المستفاد من تشبيهه بان المبدأ من العلم غير الوجود ويمكن ان يحل خبرا عما فهم قولهم من حيث استفاضة اليه كما
لانه نظيره ان العلم هو الوجود مطلقا لا المجرى بخصوصه لان مصدرها حقيقة واحدة وحق العلم وكذا سائر صفاته الحقيقية
الواجب تعالى ذو وجود مقدس حيث وكذلك العلم في الممكن نفس وجوده الخاص المجرى ولا يذم من غير ان يمكن ان
المحسوس ما هو مبدأ الاشياء عند كس كاشموس الضور القائم بها كذلك من الغير المحسوسات ما هو مبدأ الاشياء
عند العقل حسب جوده الخاص المجرى كالتحول والنفس بالقياس الى ذاتها وصفاتها ثم البرهان والوجدان كمكان في النور سمين
زائد اعلى وجوداتها الخاصة بها عن نفس حقيقتها المستقرة بحل الجاهل الحق اياها على النحو المخصوص فقوله انتهت قوله فيها
المستفاد من تشبيهه وهو قوله فلما ان قوامه ووجوده آه قوله فيها لمبادر هذا يعني على ما ثبت في مقامه من ان
المشبه والمشبه به يكونان متغايرين قوله فيها الوجود مطلقا لا المجرى بخصوصه مع ان المقصود به الاذاك قوله فيها لا
مصدرها آه لتعليل بقوله نظيره والكناية راجعة الى الوجود المطلق والمجرى بخصوصه قوله فيها وحق ان العلم آه المقصود منه
دفع خلل عسى ان يخلج في الصدور من ان الثابت في هذا المقام هو حقيقة صفة العلم للواجب تعالى لا حقيقة سائر
صفاته له غير مجده مع انه لم يقل احدا بفضل منها فلا بد لشرح التعرض للصفات الاخر الصياغة تقرير الدفع عن ان
قوله هو الوجود في الحاشية العلم اسم للوجود الخاص أي المنزه عن وجود القوة والاستعداد التي هي جهات الظلمة
والعدم انتهت قوله قد فبقراءة العقل قوله غير ذاته وصفاته أي العلم يحصل قوله كنسبة بخلاف آه في الحاشية
توضيحه ان نورية العقل لما كانت مستفاضة من النور الحق والوجود المنزه فهي من حيث استفادتها النور من النور الحق
العلم حقيقة نسبتها اليه تعالى كنسبة القمر الى الشمس والنور القمر مستفاد من النور الشمس ومن حيث ان العقل عاجز عن درك
لما كان الذاتي الذي هو من نحو عدم نسبتها اليه كنسبة بخلاف الى الشمس انتهت قوله فيها نورية العقل آه
اعترض من يميز الفرق بين نسبتين ليرول اللباس من البين قال فان كان عقدا واهي دعا لطيفا او جرميا
يقينيا او عقليا با او جليا باكل المركب فان لاوعان لا يخلو اما ان يكون مع تجويز الجانب الخالف تجويزا موحدا
واون لا يخلو اما ان يكون مطاوعا للواقع مع ادبات مع مدبره لم يكن مطاوعا له فالاول هو الاول والثاني هو الثاني

اعلم والوجه الثاني ان العلم لا يمتد الى ما هو ممكن بالاعتبار الحقيقية المستندة الى الجاهل الحق فالعلم الحقيقي هو الذي
يحاط به في العلم بالاشياء كما كانت في ان كانت بخبر عليها فارجع الى بعض الشروح وتعليقات في الحاشية هذا الضرب من
الحكم السابق المستفاد من تشبيهه بان المبدأ من العلم غير الوجود ويمكن ان يحل خبرا عما فهم قولهم من حيث استفاضة اليه كما
لانه نظيره ان العلم هو الوجود مطلقا لا المجرى بخصوصه لان مصدرها حقيقة واحدة وحق العلم وكذا سائر صفاته الحقيقية
الواجب تعالى ذو وجود مقدس حيث وكذلك العلم في الممكن نفس وجوده الخاص المجرى ولا يذم من غير ان يمكن ان
المحسوس ما هو مبدأ الاشياء عند كس كاشموس الضور القائم بها كذلك من الغير المحسوسات ما هو مبدأ الاشياء
عند العقل حسب جوده الخاص المجرى كالتحول والنفس بالقياس الى ذاتها وصفاتها ثم البرهان والوجدان كمكان في النور سمين
زائد اعلى وجوداتها الخاصة بها عن نفس حقيقتها المستقرة بحل الجاهل الحق اياها على النحو المخصوص فقوله انتهت قوله فيها
المستفاد من تشبيهه وهو قوله فلما ان قوامه ووجوده آه قوله فيها لمبادر هذا يعني على ما ثبت في مقامه من ان
المشبه والمشبه به يكونان متغايرين قوله فيها الوجود مطلقا لا المجرى بخصوصه مع ان المقصود به الاذاك قوله فيها لا
مصدرها آه لتعليل بقوله نظيره والكناية راجعة الى الوجود المطلق والمجرى بخصوصه قوله فيها وحق ان العلم آه المقصود منه
دفع خلل عسى ان يخلج في الصدور من ان الثابت في هذا المقام هو حقيقة صفة العلم للواجب تعالى لا حقيقة سائر
صفاته له غير مجده مع انه لم يقل احدا بفضل منها فلا بد لشرح التعرض للصفات الاخر الصياغة تقرير الدفع عن ان
قوله هو الوجود في الحاشية العلم اسم للوجود الخاص أي المنزه عن وجود القوة والاستعداد التي هي جهات الظلمة
والعدم انتهت قوله قد فبقراءة العقل قوله غير ذاته وصفاته أي العلم يحصل قوله كنسبة بخلاف آه في الحاشية
توضيحه ان نورية العقل لما كانت مستفاضة من النور الحق والوجود المنزه فهي من حيث استفادتها النور من النور الحق
العلم حقيقة نسبتها اليه تعالى كنسبة القمر الى الشمس والنور القمر مستفاد من النور الشمس ومن حيث ان العقل عاجز عن درك
لما كان الذاتي الذي هو من نحو عدم نسبتها اليه كنسبة بخلاف الى الشمس انتهت قوله فيها نورية العقل آه
اعترض من يميز الفرق بين نسبتين ليرول اللباس من البين قال فان كان عقدا واهي دعا لطيفا او جرميا
يقينيا او عقليا با او جليا باكل المركب فان لاوعان لا يخلو اما ان يكون مع تجويز الجانب الخالف تجويزا موحدا
واون لا يخلو اما ان يكون مطاوعا للواقع مع ادبات مع مدبره لم يكن مطاوعا له فالاول هو الاول والثاني هو الثاني

والثالث هو الثالث والرابع هو الرابع فهذه كلها أقسام التصديق وأما الأقسام الأخرى من الشك والحساس
 والتخييل والتعقل والتوهم والافتكار فهي مندرجة تحت تصور الساذج والفرق بينها أن في الأول منها يكون التساو
 في جانبى النسبة وفي الثاني منها يوجد إدراك الشيء المادى الحاضر وفي الثالث تحقق إدراك الشيء عند غيبته
 وفي الرابع تحقق إدراك المجردة في الخامس يكون إدراك معان خيرية متعلقة بالمحسوسات وفي السادس تحقق تلك
 النسبة وقد قسم بان إدراك الخير لا يعنى إيمان أن يكون متعلقا بالمجردة والنسبة الغير المذمومة فتعنى الأول ما حاس
 أو غير احساس هذا إيمان يكون متعلقا بالصورة المخزونة في الخيال فهو تخيل أو بالمعنى الخيرية فهو التوهم أو
 بالكلية وما في حكمها كالجريبات المجردة فهو التعقل وعلى الثاني أن كان التردد في النسبة فهو شك وأن كان
 إدراكا مرجوحا فهو الوهم وأن كان كذبا لها فهو الافتكار والكذب ويعبر عنه في الفارسية بقول كرون
 وأن كان نفس تصور النسبة من دون التردد والمبرحومة والكذب فهو التخييل قال النسبة خيرية إيجابية كانت
 أو سلبية عملية كانت أو شرطية ثم هذا ما ذكره على المسلك شهور ثم أتت الما توفى فإمينة في صدر التصديق
 من أن النسبة انما تداخل في تعلق الحكم بالنتيجة نعم لو فهم بان يكون للاعتقاد والنسبة الخيرية بالذات أو بالشيء
 كالمسكين قال وحكم اعلم ان الحكم ليطبق على أربعة معان أولها التصديق الذي ذكره المصنف وثانيها النسبة الثانية
 الخيرية وثالثها المحكوم به ورابعها القضية من حيث أنها على لفظ واحد المعين بالأجزاء سلب الربط قوله ربان
 من الحكم السابق فان التصديق عندهم هو الحكم البسيط بمعنى الاعتقاد وقوله الاصطلاح أى اصطلاح الميزانيين قوله
 أى عليه لغة وهو عبارة عن "وعان بمعنى القضية أى المقصد قوله بان المحمول ثابت للموضوع في الواقع ويعبر عنه
 الفارسية بكرون ویدن باور كردن وهو التصديق المنطقي وهذا ما يظهر من كلمات الشيخ وشرح به كثير من المختصين كما تحقق
 التفاز الى في شرح المقاصد والعلامة الشيرازي في درة الناج هذا التفصيل مقام آخر قوله كيفية غير الدالة
 ان الادراك صفة يحصل منها الانخفاف وأما الادغان فهو كيفية اخرى النفس تحصل بعد الانكشاف وهذا مما اختاره
 المحقق حيث قال التصديق عندهم الحكم عدة من غير ان يدخل التصور في مفهومه ودخل الخبر في الكل والتصديق هو الادراك
 الساذج كما فهم المعنى الى نفس الادراك والى بالحقه وتسمى بالحقه الى ما يجعله محلا للتصديق والى ما يجعله كذلك
 كالحايات للاختلاف من الامر والمهمى والتمنى وغير ذلك وتخصه ما وقع عن الشيخ في الشفاة والاشارات من تقسيم

ما يكون التصديق
 منطوقا
 تصديق الكيفية
 منه

هو عدم تعلق التصديق بالمتقربين في هذا كما لا يخفى في بطلانه عند شارح فلا يسكت الحق في انهما تصديقتان
 احسن ان التصديق مستقل فلا بد ان يكون متعلقا بفصله المستقل المقصود الذات فلا يصح كونه متعلقا بنسبة اخرى
 مستقلة منفردة كانت او مع غيرها وفيه ظلمة ظاهرة اذ وجوب كون متعلقه مستقلا غير ضروري ولا مبرر عليه بل
 ذلك محجوب تحت حجب المنع وبطلان كما لا يخفى على من يرجع الى الوجدان قوله فيها وكثيرا ما يحصل له المقصود بهذه راحة
 ما هو المشهور من كون النسبة متعلقة للتصديق قوله فيها قبل ان تراعى النسبة فلو كانت هذه النسبة متعلقة بالادعان بل
 قبل ان تراعى احوالها وليس كذلك قوله فيها يتعلق بالاطرافين يستغنى عن ان كان كيف يتعلق الصورة الاجمالية بالاتحادية بالاطراف
 او ليس من اكال الصورة واحدة لا صورتان قوله فيها لا بالذات بل بتعلق التصديق بالذات هو اطرافان قوله فيها و
 يعلم ان آية اخرى ان متعلق الادعان هو المتقربان حال كون النسبة الرابطة عارضة لها وهذا متعلق بعبارة عن
 حقيقة القضية فلو لم يكن نسبة غير داخل في حقيقتها وفيه مسامحة للمنع او لم يثبت في بيان المنفرد عليه ان متعلق التصديق حقيقة
 القضية حتى تنفرد عليه عدم دخول النسبة في حقيقتها قوله فيها النسبة غير داخله او بعضده افاده الحق الطوسي في الاسان
 الجزلي اولى بقضية من ادونه بود قوله فيها وبما في الحقيقة اي في محبت التصديقات من ان الحق هو تعلق التصديق
 بالذات بحقيقة الحق حتى الموضوع والحجول حال كون النسبة رابطة بينهما من غير دخولها في تلك الحقيقة وان كانت داخله
 في مفهومها كما في عن الواقع و فرق بين جزئيات و جزئ مفهومه فان البصر والاضافة جزان لمفهوم العمومي و من حقيقتها اي كما
 لم يخطئه كلامه بعنوانه قوله لمعني ادراكها اي ادراك النسبة التامة انجزة فالتصديق عند الاحتمال كيفية ادراكه
 متعلقة بتلك النسبة والقضية غير متفككة عن التصديق وفيه اشارة في محبت القضية بالنسبة التامة انجزة مدركه
 وتحققه عند فهم في اطراف الشرطية بالفعل من طر فيها بحسب الحكاية وان كان تحقيقها في الواقع على الفرض و لفتت به
 مع انها ليست مصدقة بها في بعض الصور كقولنا ان كان يد حارا كان يباع يدرك تلك النسبة بالصورة فلو علم ان محرو
 ادراك النسبة ليس بتصديق كما انه ليس ذلك مناط القضية التي هي منوطة بالحكاية كما في التحصيل فلا بد من اعتبار حصول
 الادعان بتصديق بل دل عليه تصريح بعضهم بان التصديق بالحقيقة هو الادعان والقبول و انه ليس بكيفية ادراكه فنيا
 تصور بان ذلك حتى قوله عند المتقربين و اما عند المتقدمين فقد عرفت ان التصديق كيفية ادعائه غير ادراكه
 قوله وطره آية اخرى ان الحكم لمعني ادراك النسبة التامة انجزة جزر التصديق عند فخر الملة والدين اذ التصديق

انما تصدق بمجرى عبارة عن مجموع المقدمات الثلاث والحكم قوله كملوه اي معلوم ادراك النسبة الثانية اعني ان
 بزر القضية **الافتقار** قوله كملوه اي معلوم الادراك قوله لمفهوما اي لمفهوم القضية قوله **والا** لا انتابت
 اي الحكم بمعنى القايح ابتداء استزاعها الذي هو فعل من افعال النفس الناطقة فهو شرط لتحقيق التصديق لا بوجه والا يلزم كونه
 مبادي اخر اجماع مركبة من متولتي كيف وفصل وتوكل تري فالتصديق ليس الا ادراكات والحكم شرط له قوله شرطية
 من احدثين اي طائفة من المتأخرين كصاحب المطلب وغيره قوله ومنه فسرده اي من اجل ان الحكم بمعنى الافتقار شرط
 لتحقيق التصديق فسرده التصديق بانه تصور موصو حكم اي انتساب قوله ولو يعني هذا التفسير هو ان التصديق تصور موصو حكم قوله
 الحكم هو الادعاء بالانتساب الذي هو من افعال النفس ولا مزية في ان الكيفية الادعائية مغايرة للكيفية الادراكية كما خرج من
 ان الادراك عبارة عن منشأ لاكتشاف ولاكتشاف في تلك الكيفية كما حسر اساسه بشهادة الوجدان فاقامه لغير
 فهي من الكيفيات العارضة للنفس بعد الادراك هذا وان شئت استيعاب المقام وتحقيق المرام فخلبك بالرجوع
 الى جواشي بعض الاعلام قوله فلا جناح عند سلطان الفصل بل اندام اراج له يد فان المخبية تند على المغايرة بين
 المعين فلا مئاص من كونه الحكم مغاير للتصور الذي هو مرادف للعلم فلا يكون من خبر بل من لوجه حصوله بعد فهم
 تخييض المرام على ما في بعض الجواشي ان الحكم لما كان شرطا لتحقيق التصديق لا دخلا في مضمونه فلا فرق بين ان يكون
 الحكم فعلا او فعلا لا يوصح ان يكون شي دخلا تحت مقوله ويكون ذلك الشيء شرطا لشي آخر يكون دخلا تحت مقوله
 اخرى انتهى قوله كما في القضية المقبولة اي المذمومة سواء كانت مقطوعة او مطنونة قوله او بدونه اي بدون
 الاذعان سواء كانت القضية مشكوكه او موهومة او لم تكن قضية سواء كان تصور او حدا او متعدد او بلا نسبة او
 مع نسبة تعبدية او نسبة ثابته ثم لما كان لشاك ان شك بان اجتماع التصور مع التصديق في القضية
 يهدم اساس التقابل منها فإزاءه **بقوله** وهذا الايمان في التقابل منها بحسب الصدق تقريره ان التقابل بين التصور
 والتصديق انما بموجب الحمل لا باعتبار التحقق ومن المعلوم انه لا يلزم هناك صدق التصور وحمله على التصديق حتى يفي
 التقابل وتفصيله ان التحقق في القضية المقبولة شيا بان الادراك والاذعان الذي هو من لوجه فالتصور انما يصديق
 على الادراك والتصديق على الاذعان ولا قابلية لتغاير المصدقين ثم استدلل على عدم المناقاة في الاحتياط بقوله
 لانها على تحقيق المص لا يمتنع بحسب الصدق على شي واحد كالنوم واليقظة انتهى قوله فبما لا يخفى اي لان التصور والتصديق

اي النسبة الثانية
 من المذمومة في قوله
 تصديق الحكم
 من غير غرض

اي في القضية المقبولة
 من غرض الاحتياط

قوله فيما لا يخفى ان يجب الصدق في الكل واما اجتماعها بحسب الوجوه فلا يشك فيه كما قلنا في قولنا
 متباينان نعم على رد ملكان للاردن النوع اعم من الحقيقي والاضافي فالعلم حصل ما توهم من ان الحكم لا يتغير
 في قسم من الصور بل في جميعها وانما هي مختلفة بالماهية فلا يكون هذا التصور نوعا بل يكون جنسا لانواع
 المختلفة تحتها وكذا حال التصديق لان الظن يصل اليه اشد ولا ضعف بل اليقين ايضا كذلك والمتقرر عند
 وضعف مختلفان بالماهية فيكون التصديق جنسا لانواعا وقد يجاب بان معنى الاشك كون الشيء بحيث يتخلل منه اشكال
 الاضعف حتى ان اودام العامة تدنس الى انه متالف منها ولا ارياب في ان اشكال التصديق الظني لا يتخلل بين
 ولا يذهب الا ودام الى كونه متافسا في امثاله فاحفظ قوله بحسب الماهية اعمى الماهية النوعية قوله وبحسب الصدق
 اعمى فلا يكون احدهما محمولا على الآخر قوله قد استدل عليه بان آه وبان اقسام التصديق من اليقين والظن والتقليد
 انواع متخالفة لان صدرها اشد واسطها ضعيف وعجزها يزداد بدل للظن من اشد مختلفات اشد وضعفا وقد تقررت عند
 المشايخ ان الشد يد والضعيف نوعان مختلفان من الكيف فيكون التصديق نوعا حاليا من العلم لا ضعفا وبان الوهم
 هو قسم من التصور سانج مضاد للظن الذي هو قسم التصديق وبذلك اقسام الاخر من كل منهما وقد ثبت ببيان الاشياء
 المتضادة بالنوع ما حكمه سائر المطلوب هذا مما لا يتجمل قوله اختلاف لوازمها فمن لوازم التصديق تعلقه بتعلق
 خاص كالنسبة التامة بخبرية او بخصيصة المجردة او بالحكمي عنه وما عداها من الاحتمالات المذكورة في موضعها وعدم حصوله
 بالتصور ومن لوازم التصور تعلقه بكل شيء حتى ينفيه ونقيضه وعدم حصوله بالتصديق قوله اختلافها نوعا فليس هو
 لوازم التصور والتصديق لوازم الماهية فانه لم لا يجوز ان يكون لوازم الضعف فاللزومات ايضا تكون متباينة ضعفا
 لانواعا واذن يكون مطلق الادراك نوعا والتصديق ضعفين له واللوازم مستندة الى الخصوصية بخصيصة فاما
 الاستدلال على المتباين النوعي لا يذهب عن ذي تحصيل ان هذا التجيز لقطعة عرق البحر من تجاير الماهيات نوعا لما يشاهد
 تباينها في لوازمها لا شك في كونه من شيوخي بلجاء دليلين وان حقيقة التصديق بما هي هي تالي حن التعلق بالصدق
 بخلاف التصور فانه في مرتبة نفس تجوز لا يستكشف عن التعلق بكل شيء فالضرورة الوجدانية شاهدة على كون
 حصول التعلق لازما لماهية التصديق وهو مظهره اذ الحقيقة التصورية فان استدل لال ان جزءا فان وسوسك سكر الوهم
 فان هذا الاستدلال ليجول بالآخرة الى دعوى الضرورة فليكتف بها ولا خدر اعن بطول المسافة لملا طائل فادفعه

فأدفع بانها في الضرورة في مقدمات الدليل ولا ارتباط في عدم استلزامها ضرورة المطلوب حتى يكفي بها
 اول قولهم في ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم دون العكس لان اتحاد اللوازم لا يصادف اختلافات
 الملزومات بل يجوز ان يكون اللازم اعم تحققات الملزوم وقوله وبالعكس أي وحدة العلول استوجب وحدة العلوة
 لا متناع تواردا لعل المستقلة على معلول واحد وكذا يمنع تواردا لعل الناقصة في مرتبة واحدة بجهة واحدة فلا
 يكون الشيء واحدا واما في الصورتان ولا فاعلان وكذا في مرتبة واحدة ودليل الكل مع احد كذا في الحاشية قوله
 فيها لا متناع توارداه تقريره ان هذا الامتناع يقتضي بستيحاب وحدة العلول وحدة العلوة او من العلوم انها لو وجد
 مع عدم هذه الوحدة بجاز ذلك التوارد والتالي اطلما فصل في موضعه ويستبلى عليك نبد منه كذا المقدم قوله
 فيها وكذا يمنع تواردا لعل الناقصة او تعدد ما يستلزم تعدد العلوة التامة فانها تكون سببا ومنها وظاهرا ان
 اجتهادنا في كل قول فيها ودليل الكل وحده وهو لزوم الاستغناء عن العلوة على تقدير تعدد لعل
 ان استقلت احدها في نحو العلوية او عدم تعدد العلوة على تقدير تعدد ما ان لم يستقل احدها في ذلك
 النحو مثلا لو كان شيء واحد فاعل متعددة فان كفي احدها في الفاعلية لزم استغناء العلول عن الفاعل
 وان لم كيف احدها في الفاعلية لزم ان لا يكون هناك فاعل متعددة مستقلة بل فاعل واحد مجموع
 الاشياء التي فرضت فاعل وهكذا الكلام في غير الفاعل من العلل كذا في بعض المتعاليق قوله من
 الجانبين أي من جانبي العلوة والمعلول قوله من كونها بيان لقول اشرح نحو الوحدة قوله بالحق
 بالخص قوله بالطبيعة سوار كانت نوعية او جنسية كذا في الحاشية قوله فغير لازم أي العلوة بالنظر في طابع
 يعني ان الواحدة التي توجد في المعلول من شخصية او النوعية او الجنسية لا يجب تحققها بعينها في العلوة في الحاشية
 لان طابع المعلول لا يستدعي انما هو وحدة في العلوة ولهذا قبل تعين المعلول لا يدل على تعين العلوة واما تعين العلوة
 فيدل على تعين المعلول فهو وحدة العلوة بما هي كانت محفوفة في المعلول بعينها انتهت ثم توضيح المرام على ما في بعض
 الشروح ان المعلول الواحد الشخصي يقتضي ان يكون اعله واحدة بالشخص بل يكفي فيه كون العلوة واحدة بالنوع
 بالجنس بخلاف اعله الواحدة بالشخص فانها تقتضي ان يكون المعلول واحد بالشخص ولا يجوز ان يكون معلولا واحدا
 او بالجنس في وحدة العلوة بما هي كانت محفوفة في المعلول بعينها أي ان كانت العلوة واحدة بالشخص فيجب ان يكون

في الحاشية هي بالطبيعة ولومع امر زائد يعني ان العلة قد كانت طبيعية نوعية يجب ان يكون المعلول ايضا طبيعية
نوعية وان كان مخلوطا بالعوارض الشخصية ولا يصح ان يكون طبيعية جنسية لا تمنع عموم المعلول وخصوص العلة قال المعلم
الاول في حاشيته ايمانية ما حاصله ان وحدة العلة بالنوع مثلما استلزمه لو وحدة المعلول لك وان كانت له وحدة اخرى عينا
اخر وباجمله يجب ان لا يكون المعلول مستكثرا بالنوع اذ ليس في طباع الكثرة ان يصيد عن الواحد حيث هو واحد في
مرتبة واحدة لا يعني ان يكون المعلول واحدا بالشخص بل بالنوع فقط انتهى قوله فيما ولومع امر زائد كلمة نوعية والمراد ان
الامر الزائد هو العوارض الشخصية قوله فيها قال المعلم آية توفية لما افادته شايح سابقا قوله فيها وان كانت له اي
المعلول مع وحدة شخصية مغايرة للوحدة النوعية قوله وحدة احد كذا اي الشخص او بالطبيعة قوله العلة طبيعية نوعية
ويكون المعلول احد بالشخص قوله اذ جنسية ويكون المعلول مع احد بالنوع قوله مشتركة بين الانتخابين ناظر الى
قوله طبيعية نوعية قوله او الانواع ناظر الى قوله جنسية قوله لا يستلزم وحدة الملزومات لك اي بالنوع لان
الملزومات معلولات والملزومات علل قد وعيت انما ان وحدة المعلول بالشخص او بالطبيعة لا تقرب وحدة العلة
لك بل حاز ان يكون العلة طبيعية نوعية او جنسية قوله نحو لو وحدة ايضا اي خصوصية الوحدة كما انه اختار تحفظ
اصل الوحدة قوله ابهام العلة مع تحصيل المعلول بان يكون العلة طبيعية نوعية او جنسية ويكون المعلول مع احد بالشخص
او بالنوع ولا شك في لزوم الابهام والتحصيل على مسلك جمهور من عدم استلزام وحدة اللزوم التي هي المعلولات
بالنوع وحدة الملزومات التي هي العلل كذا لك يجوز كون اللزوم واحدة بالنوع والملزومات واحدة بالجنس
والمطبوع على تحصيل النوع وابهام الجنس فابهام العلة وتحصيل المعلول لازم قطعا وهذا كما ترى في الحاشية فاحقا
اللزوم باحقيقة النوعية دليل على اتحاد الملزومات بالنوع واما على مختار جمهور فابعياه انتهت قوله فيها فابعياه
من ان وحدة اللزوم بالنوع لا تستلزم وحدة الملزومات لك فجاز ان يكون اللزوم متحدة بالنوع والملزومات
متحدة بالجنس قوله واما اختلاف اللزوم مطلقا اي سوار كان بحسب الشخص وبحسب النوع او بحسب الجنس قوله
لاختلاف الملزومات مطلقا اي تامي وجه كان من الوجوه الثلاثة المذكورة وذلك لان اللزوم معلولات والملزومات
مطلقات حازت بعد ذلك تعدد الملزومات بجاز صدور الاشياء الكثيرة عن العلة الواحدة وقد تقرر ان الواحد لا يصيد
عنه الا الواحد قوله لا امتناع صدور الكثير من الواحد قلبي على روعك ان في هذا المقام اجماعا شريفا

دین و ملت
 لکھنؤ
 مسیحی اُفادہ
 مذہبہ الاحیاء
 افادہ مسلمانانہ
 کبر العالم قدس
 سید سید
 مسیحی مذہبہ

ل

لان له معنى
الاختلاف بالحققة
منه فلا يكون
رابعاً

بناستلزام اختلاف اللوازم اختلاف الملزومات على امتناع صدور الكثير عن الواحد غير صحيح لانه يكفي لصدوره
الكثير الاختلافات بالحققات والاعتبارات فتقصر على يلزم منه وجوب اختلاف الملزومات ولو بالاعتبار ولا شك
في كونه خلاف للصدق منها ان هذا الموقف على كون اللوازم محمولة للملزوم وهو بعد في حيزها ان استجاب
وحدة احدها بالطبيعة حدة المعلول كذلك غير لازم من امتناع صدور الكثير عن الواحد لوزان يكون المعلول الواحد
بالشخص او النوع ذات جهات كثيرة تستدعي لكل جهة معلولاً ومنها ان الحكماء تفقوا على ان الواجب سبحانه هو الحقيقة
لكل بالحققة واما غيره فوسائط وروابط لا فاعل كما هو المصريح في شرحي الاشارات فهو سبحانه مع وحدة المحدثية حدة اللوازم
والاجناس المتخالفة فمن اين انخطاط نحو وحدة احدها في المعلولات ومنها ان الطبيعة بحسبته مع كونها واحدة بالنوع على ما هو
الخاصة وحيوات الافلاك وهي انواع مختلفة فاحدها واحدة بالنوع والمعامل مختلفة كذلك ومنها ان الشرح لم يذهب الى
انخطاط نحو وحدة المعلول في وحدة العلة مطلقاً بل في الفاعلية كما هو المبين في زبدة كيف وقد ذهب الى ان الطبيعة
بحسبته علة للشخص الهولي قوله ففكر ولا تكن من الغافلين لعلنا اشارة الى الاجابات الملقاة عليك لتفاد ذكره وكن من
قوله اقول كيف يصح انه المقصود منه توهم بان اثره المحدثون من اتحاد التصور والتصدق في ما واهلها متعلقا بجهتين
احدهما ما فاده بقوله لما مر اتفاقا بسطة انك قد ريت اتفاقا امتناع صدور الكثير من الواحد حجة قاطعة على استلزام
اختلاف اللوازم اختلاف الملزومات ومن البين ان الاختلاف في المتعلق اختلاف في اللوازم فستلزم اختلاف الملزوم
فكيف يصح الاتحاد فوجاهة واثباتها ما ذكره بقوله ولان اتحاد العلم به يقتضيه ان التصور والتصدق لو كانا متحدين
فما وختلفين متعلقا فلا مترشح في كونها علمين متحدين فوجاهة واذن يكون معلوماً بانها ايضا متحدتين فوجاهة لان اتحاد العلم
بجب اتحاد المعلوم فيلزم ان يكون متعلقا بالتصور والتصدق اللذان معلومان لهما متحدتين بالنوع وهذا هو كونه
اكثر البطلان لان متعلق التصديق ومعلومه نسبة متعلق التصور ومعلومه ما حدا باليس منها اتحاد نوعي بالذات
نوع المتأخرين من الاختلاف بين متعلقيهما فظهر انه ليس بين التصور والتصدق اتحاد نوعي وهو المطلوب ثم
ان المقام مما يشته ظاهراً فانك ان اتحاد العلم بوجوب اتحاد المعلوم كذلك اتحاد المعلوم بوجوب اتحاد العلم
فما انقض عليه بقوله بالعكس فكل ما يستقيم القول بالاتحاد التصور والتصدق مع اختلاف المتعلقين على ما هو ثابت
المتعلقين كذلك لا يستقيم القول باتحاد المتعلقين مع اختلاف حقيقي التصور والتصدق على ما هو متعارف انما

الحكماء المتأخرين شيان في الورد والارزام وليس ما اورد على المتأخرين من خصائصهم ونشأ المفاسد هو القول بان اتحاد العلم
 والمعلوم هكذا في بعض التعليقات قال في الحاشية تفصيلا ان سلة الاتحاد ان كانت سلمة عندهم فاستحاد بها
 نوعا يستلزم اتحاد المعلومات نوعا وهو ظاهر البطلان وان لم تكن سلمة فيلزم عليهم القول بالشيء لان غير الصورة لا يعلم
 من كنههم وبتبع كل معلوم مغاير بالذات لشيء معلوم آخر فلا يتصور الاتحاد النوعي بين التصور والتصديق وهو ايضا ظاهر
 البطلان انتهى قوله فيها سلة الاتحاد اى اتحاد العلم والمعلوم قوله فيها يستلزم اتحاد المعلومات نوعا فيلزم اتحاد
 المتعلقات نوعا وهو كما ترى قوله فيها وهو ايضا ظاهر البطلان عني كما كان اتحاد المعلومات ظاهر البطلان عنده المتأخرين
 فكل ذلك عدم الاتحاد النوعي بين التصور والتصديق ايضا ظاهر البطلان عندهم قوله الا ان يتبي على حصول الامثال المقصود
 منه تأييد مسلك المتأخرين وتزيف دليل المتقدمين بان اتحاد العلم والمعلوم موقوف على حصول الاشياء بانفسها و
 نحن نقول بحصول الاشياء واذن لا يكون بينهما اتحاد بل تباین بالذات فكيف يستلزم اتحاد احدهما اتحاد الآخر قوله
 انت خير آه وقع لذلك التزيف بان القول بالاشياء والامثال لا يجدي نفعا للمتأخرين لان شألي التصور والتصديق
 مختلفان في افعالهم يكون في الامثال اعني نفس التصور والتصديق مختلفا كذلك اذ الفطرة القولية تستلزم باسراع
 المتأخرين المختلفين بالذات عن المتأخرين في افعالهم لا بد من ذلك ما دام لا اساس من افعال المتأخرين وحده الكلام ان اتحاد التصور والتصديق
 ذاتا واختلافا متعلقا بخير تقيم على كلا الاصلين قوله ايضا تعني كما ان بين في المثال اختلافا ذاك كذلك بين المثالين
 اختلافا بالذات قوله ولا ادري قالوا آه خدشته اخرى على المتأخرين القائلين يكون التصور والتصديق
 متحدين نوعا وتختلفين متعلقا بانهم ما ذا يقولون في حقيقتها خلوقا لو ان حقيقتها الصورة احاطة من الشيء عند
 وجعلوها من اقسام الصورة فعرفت ما عليه انفس الوجودين المذكورين لعدم صحة الاتحاد النوعي مع الاختلاف
 بين المتعلق قوله والامر الاخر اى غير الصورة وهو حاله الادراكية قوله يظهر منه ان الادراك جبر آه هذا انما يتم لو
 قول المص من الادراك متعلقا بقوله نوعا واما لو جعل متعلقا بقوله متباينان كما يعضده القرب فحاشا اذا لمعنى
 ان التصور والتصديق نوعان متباينان من جهة الادراك تعني ان التصور ادراك والتصديق ليس بالادراك
 بل كيفية من لواحق الادراك كما هو مذهب المحققين واذن لا احسبك شاكيا في كون مذهب المص موافقا
 لمذهبهم واما اطلاق العلم على التصديق فيكون من المسامحة وبما القيا عليك لاح ان ما افاده احسن المحققين

سوانا حسن
 منة على الله

المطلق المرادف للعلم يتعلق بكل شيء ولا يضيف فيه فانه لا يتباين بينه وبين التصديق فلا باس بالاجاد فيما في موضع كما هو حال
كل عام مع خاصه انتهى لا يذهب عن ذي بصيرة فاقبته ان المنع المذكور شاهد على سوء فهمه المقترح بحسب فيما مضى ان المراد
مطلق التصور ليس ادج الغير المقيد بمقارنته الاذعان ولا بعدها وهذا العموم واطلاقه يتعلق بكل شيء وتفصيل المرام ان المقصود
الاسانج اعتبارات منها ان لا يعتبر مع مقارنته الاذعان ولا بعدها ومنها ان لا يعتبر مع مقارنته الاذعان ومنها ان لا يعتبر مع
عدم هذه المقارنته فالاعتبار الاول يعتبر عنه بلا شرط شيء والثاني يعتبر عنه بشرط شيء والثالث يعتبر عنه بشروط الاشياء والاول
اعم من الثاني والثالث فان الهيبة في مرتبة الاطلاق تكون اعم من المخلوطة والمجردة هذا قوله باعتبار نفس التصديق
بان يقال ان تصورنا كنه التصديق بالمقدمة الثالثة فالتصور وكنه التصديق يكونان متحدان بالمقدمة الاولى وقد عظم
اينما سببا بيان بالمقدمة الثانية واما التقرير الذي ذكره البعض من انه اذا تعلق التصور بالتصديق يلزم اتحادهما
في الهيبة النوعية بناء على ان العلم عين المعلوم فخاصة لاكتفاء على المقدمة الاولى وعدم ذكره للمقتضىين الباقيين لعدم
التصريح بكنه التصديق مع انه لا بد منها كما لا يخفى قوله فاجواب بان التعلق اذ رقيف بان التصديق مهية مكانية لا حيز
في كنهها فتمنع جواز تعلق العلم بكنه التصديق مكابرة صريحة قوله قد بررنا اشارة الى الابرار الذي ذكره في شرح
هذا قوله يرد عليه اي على الجواب الذي ذكره المصنف في الحاشية ثم تقرير الابرار وانا وان سلمنا ان تصور كنه التصديق
ممتنع كنهنا نقول لو فرض تصوره يلزم الاتحاد بينهما بالمقدمة الاولى ويلزم التعاير بينهما بالمقدمة الثانية فيلزم صدق
الشرطيتين المتنافيتين وهما قولنا كلما فرض تعلق التصور بكنه التصديق كان الاتحاد بينهما واجبا وقولنا كلما فرض تعلق
التصور بكنه التصديق كان التعاير بينهما واجبا ثم ان حجة في صدره ان مقدم الشرطيتين كاذب فكيف يلزم صدقهما
فأجابه بان صدق المقدم غير واجب في صدق الشرطية بل انما الواجب تحقق العلاقة بين المقدم والناسي وهذا الكمال تفصيل
بقوله ولا يجب في الشرطية صدق المقدم وبما القينا عليك لاح ان تقرير الابرار بان التصديق من الهيئات الممكنة
ومنع امكان تصور الماهيات الامكانية مكابرة ظو فرض تعلق التصور بكنه التصديق وجب اتحادهما الى اخر ما هو
المذكور في الشرح لا بد لك كلام اشرح كيف وقوله لا يجب في الشرطية صدق المقدم آب عن ذلك التقرير شه لا
مذكورك ونصف قوله والجواب ان المناقاة اه هذا جواب عن الابرار المذكور انفا وتفصيله انما لا نسلم المناقاة
بين الشرطيتين المذكورتين فان بعض التعلق لا وجود اتصال آخرى اتصال كان نعم الثاني من ثالي ما

منه اي يقول بان الجواب
منه ان المتعلق بكل شيء
منه ان المقدم المذكور
منه عبد الملك السبكي
منه لا بد لك كلام

الشئ من سلم لكن هذا الثاني لا يستوجبها لأنها لا ترى ان المنقيضين ^{حذروا} استلزام المقدم المحال للنقيضين كقول
 ان زيد حمارا كان حيوانا وقولنا ان كان زيد حمارا لم يكن حيوانا وكلاهما صادقان بناء على جواز استلزام المحال
 محالا آخر وكذلك قولنا ان لم يكن شئ من الاشياء ما بنا كان يردنا وقولنا ان لم يكن شئ من الاشياء ما بنا
 لم يكن يردنا فاما صادقان بناء على تجويز الاستلزام بين المحالين مع تنافي باليهما فاعلم بهذا في الحاشية
 قوله وفيه نظر سائي من ان تجويز استلزام المقدم المحال للنقيضين باطل اذ استلزام شئ لشيء انما يكون اذا كان بينهما علاقة
 ذاتية ولا يجوز العقل ان يكون مقدم واحد علاقة ذاتية مع كل من النقيضين انتهى ومن ان علاقة اللزوم وعلاقة
 التنافي مما لا يجتمعان بين الشئين من جهة واحدة ولا يلزم اجتماع النقيضين فان صدق الاتصال اللزومي بينهما
 علاقة اللزوم يستلزم صدق السالبة المنفصلة العنصرية بينهما بناء على ما قرر عندهم من ان صدق المنفصلة اللزومية الموجبة
 يستلزم صدق السالبة المنفصلة العنصرية مع ان الموجبة المنفصلة العنصرية ايضا صادقة لعلاقة التنافي وهما متناقضتان
 وايضا يلزم صدق الموجبة اللزومية مع صدق السالبة مثل هذا البيان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واستحالة اللازم
 يستلزم استحالة اللزوم وهو كون المقدم المحال استلزام النقيضين وان كانت علاقة هناك موجودة وهو لم يخطئ انتهى ومن
 ان الحق ان الشئ وان كان محالا لا يكون ملزوما للنقيضين ولا النقيضة لان الاستلزام فرع علاقة اللزوم وهي هنا ^{متناقضة}
 واما استلزام عدم الزمان لوجوده كما هو المشهور فليس ثمة بينهما استلزام بحسب حقيقة لان طبيعة العدم لا تقضي الوجود وبالعكس
 بل قلبية وبعدية يستدعي وجود الزمان كما هو متحقق ولا يلزم منه ان لا يكون بين المحالين ملازمة اصلا لانما لم تنكر باطلاقا
 بل من الشئ ونقيضه وبينه وبين النقيضين في كعب النظر دقيقة فتفكرتم لمقطة قوله وقد يقال ان التصور اهه اجواب
 عن تقرير شبهة باعتبار نفس التصديق لا عن تقريره مطلقا كما توهمه لبعض ثم اعلم انه قد ارضى به الفاضل السانقوري
 حيث قال اجواب الحق عندي ان التصور متعلق بالتصديق علم حضوري لان التصديق عبارة عن صورة اذ عانية
 صحة للنفس عليها بصفاتها حضورية ولتنقسم الى التصور والتصديق علم حصولي فالاسكال مردود بحذو غير انتهى قوله
 علم حضوري لانه من صفات النفس قد تقرر ان علم النفس بها وصفاتها حضورية فعلم النفس بالتصديق حضوري وهو
 المظن قوله والتصور علم حصولي فلا يكون متعلقا بكنه التصديق قوله اقول ان العلم اهه تزييف للجواب المذكور قبل هذا
 قوله علم حصولي فيكون العلم بذاتيات التصديق علما حصوليا فيكون متعلقا بالتصو ككنه التصديق وحقيقته فحادث اهه

اشبهته المذكورة وسقط الجواب ثم قد ظن ان معنى هذا التعريف على كون التصديق حقيقة مركبة من الذوات وفيه الجواب
وسمع كيف والتصديق كيفية فهي بسيطة خارجا لما قال الشيخ من انه لا مادة ولا صورة للاعراض فتكون بسيطة ومنه ايضا
بناء على التزام من التركيبين في اجاب عنه افضل المحققين بانه لو صح ما ذكره لزم كون جميع الاعراض منسوبة لنا وخارجا اما
خارجا فلما نقل عن الشيخ واما منها فالتزام المذكور فلا يكون المقولات العرضية مقولات اذ المقولة هي المحسوس العالي وبما
التصديق نفسه جنس تحت انواع كثيرة من اليقين وبما المركب والتقليد والظن لما تقر عندهم من ان الشد يدور لضعف
مختلفان نوعا واذ كان كذلك فيمكن تعليل التصديق من انواع التصديق فيلزم الاشكال بان اتحاد التصور والتأشبي في حواشي
القول بان العلم المتعلق بالتصديق علم خصوصي ويصح ما قال الشارح من العلم بذوات المعلوم بالعلم بخصوصي علم حصولي
بان الاشكال بان اتحاد التصور والتصديق انما اورد على القائلين بان التصور والتصديق نوعان متباينان من الادراك فمعلوم
بان العلم جنس من التصور والتصديق نوعا فالتصديق عندهم ليس بسيطاً بذاته او بالتفصيل في حواشيه على ما شرح
قوله ومنه وقع الاختلاف لان علم النفس بذاته وبصفاتها الانتراعية علم حصولي لا خصوصي فالعلم يقع
في حقيقتها بانها بسيطة او مركبة مجردة او مادية كذا في الحاشية قوله فيها بصفاتها الانتراعية واما ما شترت
ان علم النفس بصفاتها علم خصوصي فالمراد بصفات العينية بحقيقة قوله فيها والالم يقع آه فانه على تقدير كون
علم النفس بذاتها علما حضوريا يكون في آياتها حاضرة عند النفس فلا يصح الاختلاف في تحقق ذواتها مع انه
في حقيقتها قائم لبعضها فلو امكن ان يكون النفس مركبة وخرت اليك وانما تحققوا انها بسيطة فهذا الاختلاف شاذ
عدل على ما ادعياه قوله هو المحل الذي بالشخص والافعال بحقيقة الكلية ولو كانت مجتمعة علم حصولي كذا في حواشيه
قوله دون المفصل فان المفصل انما يحصل في الذهن بعد تحليل المحل وملاحظة الاجزاء تفصيلا فالعلم بالمفصل انما يكون
بحصول صور اجزائه في الذهن فيكون العلم بحصولها لا حضوريا قوله ولا يلزم اجتماع اليقين في الحاشية بذكر
لما يتوهم من ان في انيات المعلوم بالعلم الحضورى واصفا فيها العينية حاصلة للمدرك بنفسها بصورة اجمالية ولو
التمت صورها التفصيلية ايضا للمدرك لزم اجتماع المشككين لان المحل والمفصل متحدان نوعا وحاصل الدفع ان
اجتماع المشككين يحصل بان يحصل صوران اجماليان تفصيليان من نوع واحد لموضوع واحد في آن واحد
لا حصول احدهما بالاجمال والاخرى بالتفصيل ولا حصول احدهما بنفسها والاخرى بصورة اجمالية اجمالية

لا يخفى ان المقادير
التي هي
منه
مع
العلم
منه

اجتماع المتكلمين المتمايزين بسبب الموضوع في موضوع واحد فلا تميز بينهما مع دسمة الموضوع. والزمان المتماثل في
 اللفظية. أما الامران المتمايزان بحسب انفسهما بحسب الموضوع وان كانا متحدين بالهيئة النوعية فيجوز انهما في
 واحد وقام احدهما بالآخر في زمان واحد فلا يرفع تميز بينهما بوحدة المحل ولا يكونان. وهذا محلا للاختراك بين النفس وصورتهما
 التفصيلية بحاصله لها قائل انتهت قوله فيها ولو اقررت صورها آه والتالي لفظه فالمقدم مثله فلا يصح كون العلم بالاشياء
 المعلوم بالعلم بحضوره او صافها بعينه على حصولها اما الملازمة فلان الذاتيات والاوصاف المذكورة تنسج كمال
 علم كل منها بحصول الصورة لكان حاصلها بنفسه في النفس بناء على المسلك المتخار من حصول الاشياء بنفسها في الذهن فيقوم
 بالنفس فرد ان من نوع واحد في زمان واحد ولا يكون بينهما امتياز اذا الاستيذان من فردين من هبة انما يقصود اما
 بحسب المحل كبوادين قائلين بحسب الزمان كبوادين قام احدهما بحسبهم في زمان والآخر كذلك بحسبهم في زمان
 آخر ومن المعلوم انه لا امتياز بحسب المحل ولا بحسب الزمان واما لطلان التالي فلا يستلزم ارتفاع الاعتماد عن اشياء
 ان يكون الشيء الواحد الذي نعقد بوحدة اشياء كثيرة قوله فيها متحى ان لو ما فشت كونها شاكين في المثالين كما
 في الهيئة النوعية المختلفان بحسب المحل قوله فيها ولا يكون بالبدار كجادة الداخلة على الكون لمصدرى لا يصح
 قوله فيها قائل اشارة الى الاظفار التي اوردتها القوم على ذلك الاستدلال منها بالنقض بانه لو تم لزوم اجتماع حصول
 الخبريات الخارجية بما هي خبريات في الذهن فانه لو حصل جزئيان من نوع واحد في زمان واحد في الذهن بلزيم اجتماع
 المتكلمين مع ارتفاع الامتياز بينهما لا اتحادا بالهيئة والموضوع والزمان منها المنع لا تحالة الا في ثبوت واحد ككتمان
 وكذا الكهبة سوادان مع انه لا امتياز بينهما في احس من اخصر لا بأس في ارتفاع الاعتماد عن احس لا ترى ان احسن لعلط
 كثير فانه يرى الشيء البعيد صغيرا وشجار الشط من كونه وراكب البقية يرى الساحل شحرا كذا فافهم وان شئت اخبر
 على التقصى عن ذين النظرين بالتحقيق الحق فارجح الى بعض الخواشي قوله وان الحق ان شيء ايضا اعتبارين كما
 ان نفس الشيء اعتبارين اعتبارا لاكتشاف بالحوادث الذهنية وهذا في مرتبة العلم وعما كان حيث يرى وبهذا
 في مرتبة المعلوم كك الشيء ايضا اعتباران فان الشئ من حيث هو معلوم من حيث الاكتشاف بالحوادث
 علم فاستحذر ان الذات على تقدير حصول الاشياء باشياء بها ايضا فظهر صح اعتبار مسئلة الاتحاد بينهما
 وهذا معنى قوله فاما بخصوصية للاصل الاول انه على رتبة التسليم المتقدمة ان الشئ

فما كل يحري في الشك مطلقا سواء قررت تعلق التصور بنفس التصديق أو بما يتعلق به التصديق اعني المصدق به قال
 في الحاشية بلهم الا ان يقال ان المصداق اذ قد يتصور الشك والتدوكل ما يدل عليه قوله فتفاوتها كفاوتها لنوع
 واليقظة وتوضح به في الحاشية المنقولة عنه حيث قال ان النسبة المشكوكه تعلق بها الشك وهو تصور واذا زال الشك
 تعلق بها الاذعان وهو تصديق فقد تعلقا بشئ واحد بالضرورة ووجه لا معنى لتعلق التصور بعين الشك نفس التصديق
 بل بالمصدق به قبل تعلق الاذعان به يقال فيه لان المقدمه التي عليها بناء شبهة اعني قولهم ان التصور يتعلق بكل شئ
 لا يخص بالتصور الذي هو الشك انتهى قوله فيها فقد تعلقا بشئ واحد وصار كل منهما علما لهذا الشئ في مستحضر امعه والمشي
 مع المتحد يكون متحدا فيلزم اتحاد التصور والتصديق قوله فيها ووجه لا معنى له فان الشك والاذعان لا يجتمعان
 قوله فيها لا يخص بالتصور الذي هو الشك حاصله على ما افاده بعض الاعلام ان التصور في قولهم التصور يتعلق بكل شئ
 عام هو الشك تصور خاص لانه فرد من افراد التصور المطلق فيحصل قولهم ان التصور يصح ان يتعلق بكل شئ فجا
 ان يكون العام من حيث العموم يصح تعلقه كل شئ وان كان بعض افراده كالشك لا يصح ان يتعلق ببعض شئ
 وهو الاذعان انتهى بالفاظه قوله فان حصل صورة الاذعان آه قال في الحاشية ويمكن ان يجاب بثل هذا
 على تقدير عدم القول بالحالة الادراكية ايضا لان الصورة الاذعانية انما يحل عليها التصديق باكمل الاول دون الثاني
 المتعارف فلا يلزم الاتحاد الا بين التصور الخاص والتصديق المطلق وذلك لا ينافي التباين النوعي من التصديق
 المطلق والتصور المطلق لان معنى التباين بينهما ان لا يصدق كل واحد منهما باكمل اشاع على ما يصدق عليه الاخر
 وبما ان التصور المطلق عرضي لما تحته والاذعان ذاتي بخبرياته فاخل الاشكال على القائلين بان العلم هي الصورة
 انما تفكر انتهى قوله فيها بثل هذا أي مثل اجواب من الاشكال بنفس التصديق ثم تخصيص الجواب على ما في بعض اجواب
 ان الاتحاد ليس الا بين العلم والمعلوم والعلم على تقدير نفى الحالة الادراكية تصور خاص اعني حصول صورة الاذعان
 والنوع هو التصديق المطلق اعني الاذعان فلا يلزم ليس الاتحاد بين التصديق المطلق وذلك التصور الخاص
 واما الاتحاد بين التصديق المطلق والتصور المطلق فغير لازم جاز ان يكون بينهما التباين في معنى التباين بان لا
 يتباين باكمل اشاع على ما يصدق عليه الاخر كواحد فيما نحن فيه كك اذا ثبت انهما هو اصدق باكمل الاول
 فقط انتهى قوله فيها وبما هي كما يجب عن الاشكال بنفس التصديق على تقدير القول بالحالة الادراكية قوله فيها

فلا يصح ان يتعلق
 بنفس الشك
 الاذعان
 نعم تعلقه
 به قبل
 بوجه
 في

في الحاشية
 وارجح
 في

الصورة العقلية وهي تصور خاص قوله فيها انما يحتمل عليها التصديق انه مخصوص ان تصور التصديق بالتصديق بالكل الاول
 بالكل الشائع فلا استحالة وفيه ان صورة الادعاء القائمة بالذهن شخص ذهني والتصديق اعم منه وحمل الاعم على الخاص
 عن شائع متعارف وليس محلا اوليا قوله فيها تصور انما هو التصور المتعلق بالتصديق قوله فيها واسر ان الصورة
 قل ان يكون التصور لمطلق عرضيا للصورة الذهنية لا العقل الا اذا كان التصور غير الصورة الذهنية وكان الكلام على تقدير
 القول يكون العلم بالصورة قوله فيها والادعاء اني نقول ان يقول سلكا كونه ذاتيا بخبر سابقة ولكن لا نسلم ان يكون التصور
 عرضيا لما تحته فانه لم لا يجوز ان يكون التصور ايضا ذاتيا بخبر سابقة وبالحكمة فلا فرق بين صدق التصور على التصورات
 الخاصة وصدق التصديق على التصديقات الخاصة فان كل واحد منهما نوع من الادراك فصدقهما على افرادهما على
 واحد هكذا في بعض الجوانح قوله فان وسم ان الشيء آفة زبدة الكلام ان الشيء من حيث الحصول الذهني علم حصولي معلوم
 للعلم بحضوره عدم الفرق بين الحصول في الذهن والقيام به فالحكم بالفرق بينهما وجعل احدهما مرتبة معلوم والآخر
 مرتبة العلم كما حصل عليه المص غير سديد نعم لو قال ان الصورة من حيث هي معلوم ومن حيث الحصول الذهني والقيام به علم
 كان تاما بلا ريب قوله وليس من مرة حصول الشيء في الزمان والمكان فان احاصل فيها لا يكون جال فيها فلا
 يكون نعتا وصفة قائمة بها وانما يكون ذلك احاصل مظهر وخالها وبما ظر فان له بخلاف احاصل في الذهن فانه يكون
 حال في الذهن وصفة قائمة به كقيام السواد بالحجم قوله الاتري انهم استدلوا به تأييد على كون الحصول في الذهن
 عبارة عن الحصول فيه بان الحكماء استدلوا على ساطة النفس بانها تعقل البسيط الذي لا جزؤه كالموعدة والنقطة متجيب
 عدم انقسام النفس والازم انقسام بسيط احاصل فيها لما اشتهر ان انقسام الحاصل مستند من انقسام احوال علوم كمن
 الحصول عبارة عن الحصول لم يلزم من انقسام النفس انقسام احاصل فيها قوله قبل ذلك انما نفى آفة جواب عن ذلك الوهم
 بان مراد المص بالحصول هو الوجود الظلي الذي لا يترتب عليه الآثار وهو الشيء من حيث هو وهو لا مرتبة في العلم
 الحصولي لا علم له حتى نيم الوهم قوله ويحتمل ان يكون ايجابية تعليلية جواب آخر عن الوهم المذكور فيما سلف وتقريره بان
 قد سلمنا ان الحصول في الذهن هو نفس القيام به كذا نقول ان ايجابية المذكورة في قول المص فانها من حيث الحصول في
 الذهن معلوم جسيمة تعليلية فالمعنى ان الصورة من حيث هي معلوم لاجل انها حاصلة في الذهن بخلاف ايجابية
 المعبرة في العلم فانها تفيدية هناك قوله كما في العلم متعلق بالنفس لا بالنفس كذا في ايجابية قوله فيها بان

في الجوانح
 على وجه
 من غير

في عبارة
 من حيث
 اريد به
 في الذهن
 انما من حيث
 ولا بأس
 في صحة
 في المراد
 من قوله

والمتألم مسامحة عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن تابعة للمعلوم في الماهية ان جوهره مجموعها من اجزاء
 تعرض وكذا انتهت قوله فيها مجموع العارض والمعرض في تعابير عند هذا القائل بين العلم والمعلوم في العلم
 يحصل بالذات قوله فيها فهو موجود خارجي لترتب الآثار الخارجية عليه كالتفاضل النفس من انبساطها عند تصور
 المذكورة والمرغوب قوله فيها اتصافا انضماميا وموجودة عن وجود شيء في ظرف وانضمام شيء اخر معه في ذلك
 الطرف وهذا الاتصاف يستدعي وجود الحاشية في ظرف الاتصاف قوله اعتبار الماهية فليزم كون الصورة
 العلمية امرا اعتباريا لا وعيت ان الموجودات النفس الامرية بالي من ان يكون للاعتبار دخل فيها قوله لاني
 مصداقها حتى يلزم كونها من الامور الاعتبارية فالحاصل ان العلم له حقيقة محصلة في نفس الامر وليس من الامور
 الاخرية وعلى تقدير كونه عبارة عن مجموع العارض والمعرض مجموع الانسانية وعوارضها الدينية يلزم ترتيب
 من مجموع العرض فيكون من الحقائق الاخرية وهو كما ترى قوله ومن لم يسطر الايراد اه قال في الحاشية
 اذ ثبت ان الشيء الحاصل في الذهن اعتبارا من اعتبار الاكتاف بالعوارض الدينية وهو بهذا الاعتبار قائم بالذهن
 واعتبار نفس الماهية من حيث هي وهو بهذا الاعتبار موجود في نفسه ليس قائما بالذهن فليست الايراد المشهورة
 قوله فيها فيسقط جواب لقوله اذ ثبت قوله فان مناط الاتصاف دليل لقوله فيسقط ثم اعلم ان هذا الايراد
 اوردته المشككون النافون للوجود الذهني على المشايخ القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن وتقرير الايراد
 انه لو كانت الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها لزم من حصول الحرارة والبرودة في الذهن كون الذهن جارا وباء
 لان الحرارة قامة به الحرارة والبارد قامة به البرودة والتالي لطفا لمقدم مثله وتفصيل السقوط على ما في بعض
 النواحي ان الصورة القائمة بالذهن اعتبارا من اعتبارها من حيث انها قائمة بالذهن مكتشفة بالعوارض الدينية
 واعتبارها من حيث حقيقتها المرسل مع قطع النظر عن قيامها بالذهن فهي بالاعتبار الاول موجودة للذهن
 ونعت له وانما بالاعتبار الثاني فهي موجودة في نفسها ليست موجودة للذهن ومناط اتصاف الشيء بوصف
 ان يكون للوصف من حيث هو موجود لذلك الشيء والحرارة من حيث هي ليست موجودة للذهن حتى
 يلزم اتصاف الذهن به بل الموجود للذهن هي الحرارة من حيث اكتنائها بالعوارض الدينية وانما مع قول
 النظر عن ذلك فهي موجودة في نفسها وجه استنباط هذا جواب عما سبق كما يدل عليه قوله ومن آه انه

اي حاشية الاكتاف
 والقيام انفسه

اي سقوط الايراد
 منه

قد ظهر مما سبق ان الصورة الذهنية عرض بحسب الخصوصية الشخصية لا بحسب الطبيعة والمرسلة فاستبطان
 الصورة الذهنية ليس وجودا للذات بل لا هويتها الشخصية اي من حيث اكتسابها بالحوار مع الذهنية الطبيعية
 المرسلة اى من حيث هي ثم فيه ابحاث غير عديدة ان شئت ابحر عليها فارجع الى بعض مصنف
 الموثوق عليها قوله في التفتيش بل آه لانه قد علم منه ان العلم حقيقة هي الحالة الادراكية المتغيرة للمعلوم
 بالذات اذ هي من مقولة الكيف ابداء المعلوم قد يكون جوهرا وقد يكون كفايا وكذا قوله والشك انما يرد آه يعنى
 ان الشك كان جدليا مبينا على المقدمات المستندة عند القوم قوله فهذا محل لا يصح من قبل هو الاراء المتعززين بتجاد
 العلم والمعلوم بالذات بل كان الواجب على المصنف ان يحجب من جانبهم بوجه لا يضمن انكار مقدمة مسندة من المقدمات
 المسندة قوله تدبر فيه في الحاشية اشارة الى انه ساقط بالدلى تاويل اذا احتمال العقلى كفى للحجيب الموجه لكل اقسامهم
 وان لم يوجد بصرح منهم كما شعر اليه قول المصنف راجع ثم بعد التفتيش آه يعنى انهم وان لم يصيروا القول بالحالة الادراكية
 العارضة للصورة العلمية لكن من تفتيش احكامهم يظهر ذلك من الطبيعة الزكية وقرينة فاداهم معترفون بان العلم
 حقيقة واحدة محصلة من مقولة الكيف والصورة العلمية حقائق مختلفة من درجته تحت الاجناس المختلفة وايضا العلم لوازم
 مختلفة مشتركة بين جزئياته عندهم لكونه منشأ الانكشاف وغيره من آثار العلم فلا بد ان يكون ملزوما امر مشترك
 بين الصور العلمية تصورية كانت او تصديقية وليس ذاتي مشترك بينها فهو امر خارج عن معنى لها وهى الحالة الادراكية
 اذ لا يعنى بها الامراضيا للصورية ترتب عليه الانكشاف وبالحكمة الاحتمال كاف للموجه لكلامهم وان لم يثبت خبرا
 ففكر انت قوله فيها كما شعر اليه قول المصنف وجه الاشعار طاهر فان التفتيش انما يكون في امر خفي غير مبرح به
 فيها يظهر ذلك اى يظهر القول بالحالة الادراكية قوله فيها فانهم معترفون آه ولا غرو في ان هذا الاعتراف مستند
 عدل على ان العلم حقيقة هي الحالة الادراكية للصورة العلمية فحينئذ لا بد من تاويل المقدمة القائلة بالعلم عند
 القوم من اتحاد العلم والمعلوم بالذات بان المراد بالعلم في هذه المقدمة ما هو العلم مسامحة اى الصورة العلمية لا ما هو
 العلم حقيقة اى الحالة فحصل الحق امل الى تاويل تلك المقدمة لا الى انكارها حتى لا يصلح عمل من قبلهم قوله فيها
 وغيره من آثار العلم كالانقباض والانبساط وغيره مما قوله فيها فلا بد ان يكون آه والالزام خصوص العلة وعموم
 المعلول وهو كما ترى قوله من قبلهم اى من جانب المتعززين بتجاد العلم والمعلوم بالذات قوله التصديق

والتصديق ليس علماً آه فيه ان الجمهور قد يكون يكون التصديق فما من العلم بهذا الجواب لا يصح من قبلهم
 ولو سلم آه في الحاشية اي كون الادمان والتصديق علماً آه في ما يترتب عليه الانكشاف فالانكشاف من
 بالعلم التصوري اي الصورة الحاصلة التي هي منشأ الانكشاف من العلم التصديقي اي الادمان وحاصل العلم
 انهم فهموا العلم بمعنى الصورة العلمية اي التصور والتصديق والترتم الجواب عن قبلهم في تسليم كون قسمي الصورة
 الاساغ لهذا الجواب وحاصل جوابنا انهم التزموا المسامحة في التقسيم بالجعل الصورة مما لم لو جهها او جعل التصديق
 المصدق بفتح المسامحة لا اشكال في التخصيص في سلة الاتحاد وادنا التسليم في المسامحة ففكرت قوله
 منها فالانكشاف اي اتحاد العلم والمعلوم بالذات قوله فيها وحاصل الاعتراض من آه اي الاعتراض الذي ذكره المصنف
 على ذلك الجواب في الحاشية بقوله انت تعلم آه قوله فيها وحاصل جوابنا اي الجواب الذي ذكره شارح فهو
 و انت خير بالمسامحة في التقسيم قوله لا يساغ له في القواعد العقلية بخلاف القنون الادبية فان التخصيص فيها
 كما لا يخفى قوله و انت خير آه و انت بصير بان الجواب لا يدفع اعتراض المصنف فان غرضه الايراد على من يسلم كون
 التصديق علماً حقيقة و طاهر انه بعد هذا التسليم لا يصح عده علماً مجازاً هذا قوله كما شرت اليه قال في الحاشية اي
 سابقاً و هو ان التصديق كيفية ادعائية من لواحق العلم في التقسيم مسامحة بما اخذ العلم معنى العلم الادمان بطريق
 المجاز و ايراد التصديق المصدق به فلا اشكال انتهى قوله فيها ما لم الادمان وهو الامر العقلي الذي هو الادمان
 و الصورة الحاصلة وهذا مسامحة في التقسيم كما لا يخفى فجعلها مسامحة في التقسيم لا يخلو عن المسامحة قوله فيها بطريق
 عموم المجاز بان يكون المراد بالعلم ما يترتب عليه الانكشاف وغيره سواء كان ذلك ادراكاً او اختاراً
 قوله فيها و ايراد التصديق الذي هو قسم من الصورة الحاصلة المصدق به اعني الغيبة الذاتية التجريدية والاتباع
 في كونها ادراكاً فانها من التصورات فيحقق المسامحة في القسم قوله فيها فلا اشكال اي في تخصيص اتحاد العلم
 بالعلم التصوري قوله اذا علم المتعلم آه في الحاشية يعني اذا علم العلم الذي هو سبب الفيض للتعليم اجدد في صفة
 العلم فذلك الاثر الحاصل من التعليم هو العلم الذي يعبر عنه بالفارسية بدانش وهو نور في العالم و يعبر عنه بال
 الادراكية و كان هذا القول من المتكلمين القائلين بان العلم صفة ذات اضافية يعبر عنها بالفارسية بدانش كقوله
 يقولون يحصل صورة المعلوم في العقل والمصريح من المذهبين حيث قال ان بحالة الادراكية مخطوطة باليد

٢٤
 من حيث
 انكشاف
 العلم

انتهت قوله فيها وكان هذا القول من المتكلمين آية تقرير الملام على انما هو بعض الاعلام ان المقصود منه اذجة
 ما توهم من ان القول بحالة الادراكية قد ثبت من محقق المتكلمين ففرد المصنف في ذلك القول غير مستقيم بالقول
 بحالة الادراكية وان ثبت منهم لكن القول بما صح القول بحصول صور المعلومات لم يثبت منهم فان من قال منهم بحالة
 الادراكية لم يقل بذلك بحصول من قال منهم بحصول الصور لم يقل بحالة ولا يصح قال بها معا فالقول بها على طريقة الجمع
 بين المذهبين مما يخص المصنف وفرد هو به انتهى الغاطه قوله التي او جد ما اي احدهما الصفة التي او جد الفاعل في
 صفة ايجابية مرتبة بعد اثر الفاعل في الحاصل بالمصدر قوله وقبولها اي انما يقبل الصفة قوله فلهذا جعل
 بالمصدر اي بحالة النورية المعبر عنها بحالة الادراكية قوله هو المقسم للتصور والتصديق اي انهم يحققون لها واما المقسم
 العلمية فهي مقسم لها بالمجاز قوله فهما حالتان اي التصور والتصديق قوله ولا يخفى عليك آية قال في الحاشية وقد صرح
 به في الحاشية المنقولة عنه حيث قال قد يقرر باعتبار المصدق به وهو المراد به وعليه بار كل المذكور ولا يخفى اي جواب المذكور
 من التقرير الاول فان نسبة الشكوك لتعلق بالشك وهو تصور وادراك الشك تعلق بها الادعان وهو تصديق فلهذا
 تعلقا بشئ واحد بالضرورة انتهى وعليه بنا قوله فتعاوتها كفاوت النوم واليقظة فاعل انتهى قوله وعليه بنا قوله
 تفردت فاعل بعض الشارحين بان هذا كل افاده بعض العلماء بنسبة المصنف الى نفسه اما قوله التفرد لعدم
 في كلامه انتهى مما لا ينبغي ان يصحح اليه قال في الحاشية اعلم ان قوله على ما تفردت مني على امور ثلاثة الاول القول
 بحالة الادراكية والثاني ان الشك والادعان نوعان من الادراك والثالث ان التصور والتصديق لا يمتثلان بحسب
 التعلق بنسبة واحدة في زمان واحد كانهما من البقطة بل لا يبعد ان يكون مناط التفرد هو الادراك الثالث لان الامر الاول
 قد ذهب اليه بعض المحققين قبله والثاني ايضا فهم من عبارات بعض المتأخرين فانهم انتهى قوله فيها بل لا يبعد ان يفتي
 فصل المحققين بان الامر الثالث لا يصح في نفسه فضلا ان يصلح وجها للتفرد لان التخييل تصور متعلق بالصدق والتصديق
 بجمع مع ضرورة وجهه اكله لا يظهر تفرد المصنف به لان العلامة القويحي ايضا قال بان الحالة المنقسمة الى التصور والتصديق
 المتباينين حقيقة ولعدم جماع التصور والتصديق بحسب التعلق بنسبة واحدة في زمان واحد ثم لبيان التفرد قول
 اخر منها ان القول بحالة المنقسمة الى التصور والتصديق المتباينين نوعان القول بكونها مخالطة بالصورة خلطتها
 ما تفرد به المصنف فان العلامة القويحي لا يذهب الى انهما مع الصورة وجودا وبعض الاول كذا لا يذهب الى انهما

اي الحافظة اذ
 من غير

اعني الصفة المتصورة
 كاجاد الفاعل في
 من معونة كيف
 فلهذا

اي القول في صفة
 المصادف عند
 في قوله
 من

الى التصور والتصديق المتباينين لم يحل القول انه من الحق الادراك والمليون باليقولون بوجود الصورة راسخا
 عن اتحاد احوالها معها وخطابها لها فاذا حصل التحقيق في تعلقاته على هذا الشرح ومنها ان العلامة القويحة لم تعلق
 الصورة وان قال بقيام احوالها واصح حال قيامها بالليور دابة لا فرق بين القيام والحصول بحسب ذلك من عدم
 الزيادة قال محل احوالها على الصورة والمصريح لم يعلق بالليور وما يرد عليه بهذا في بعض الشرح وقيل ان القول محل احوالها
 على الصورة ما عرفت به المصداق بقوله باو اتحادها وجودا ولا شك ان الاتحاد مستلزم لمحل لا يخفى قوله في ظاهر
 بالنظر الى الشك والاذعان في الحقيقة ولو لم يأت في عبارة الكتاب يظهر منها ان مقصوده ان احوال الادراك
 مطلقا لا يتجامع احوال الادراك الاذهانية التصديقية لان الحالتين كليهما علمان تترتب عليهما الانكشاف فالتباين
 التجزئية قبل تعلق الاذعان بها مشكوك كانت او غير متكشف باحوال التصويتية واذ تعلق بها الاذعان تنكشف بها
 الان الاذعان مبدرا للانكشاف على وجه الاقرار والتسليم بخلاف احوال التصويتية فيما لا يجتمعان بحسب تعلق الامر
 واحد في زمان مع احدا عند حصول الاذعان نزول احوال التصويتية شكاً كان او واما الاستماع جماع الحالتين على
 امر واحد وهذا مما يظهر من النظر في عبارة انتهت قوله فيها عبارة الكتاب اي التمس قوله فيها التصويتية مطلقا
 اي مشكوك كانت او غير بقوله فيها الحالتين اي التصويتية والتصديقية قوله فيها فيما لا يجتمعان بحسب تعلق
 اه قد زيف بان التصور المقابل للتصديق منه ما هو مضاد للتصديق كالشك والوهم والافتكار ومنه ما هو غير مضاد
 له كالتخييل فالنسبة التامة التجزئية حين هي ندغة معلومة بخبر من العلم الاول التصور الذي هو تخيل والثاني
 التصديق فالصور والتصديق مجتمعان بحسب تعلق الامر واحد فظهر انه تحقق النظر في عبارة المصليين شي
 بهذا في بعض الخواشي قوله على تحقيقه سابقا من ان التصور قد يكون مجتمعاً مع التصديق في تعلق شيء واحد
 كما في القضية المقبولة قوله فاذا تصور كنه التصديق آه المقصود منه دفع الاشكال على تقدير تعلق التصور كنه
 التصديق بان العلم حقيقة هي احوال الادراكية وهي لا تكون متحدة مع متعلقها فاذا تصورنا كنه التصديق فاما
 تصورنا منه محل عليه التصديق بالكل الاول الى لانه عليه لا يخلو الشائع المتعارف واما التصور فهو غير محمول عليه بالكل
 الاول لانه ليس عليه واما يكون عليه لو كان عبارة عن الصورة احوالته وليس كذلك بل انما الصورة سبيل معلومة
 والتصور متعلق بشئ معلوم بغيره من الاشياء فهو تصديق متصور ولا تجزئية قال في احاطة حاصلة ان كنه التصديق

المتباينين
 لا يخفى
 من غير

المتباينين
 لا يخفى
 من غير

لا يخلق به العلم التصوري لان حصول صورة الازدحام ليس من باب العلم التصديقي ولا يلزم اتحاد تصور الذي
هو الحالة في الادراك مع كنه التصديق بالذات فان رفع الاشكال على تقدير تعلق التصور بكنه التصديق فيها كما اشترطنا
اليه سابقا ولما لم يحل على كنه التصديق الحصول في الذهن علم تصديقي باكمل الشائع لم يستع تعلق التصور
كما توهمه المصنف ان انتهى قوله فيها كما توهمه المصنف انه قد وعيت سابقا ان المصنف قال في الحاشية ان تعلق كل
لا يستلزم تعلق كل وجه فجزان لم يستع تعلق التصور بحقيقة التصديق وكنهه ويجوز تعلق به باعتبار وجهه ورسمه
قوله لا الشائع المتعارف لان الصورة كما صلت من التصديق تليق فردا منه بل فرد من التصور قال في الحاشية
حتى لم يستع تعلق التصور بكنه التصديق على ما توهم انتهى قوله كنه مفهوم بخبر في فانه يحل عليه بخبر في محله الاول لانه
عينه لا باكمل الشائع المتعارف لان هذا المفهوم غير مانع عن فرض الاشتراك فحل عليه هذا الحكم في هذا الحكم والكل هو
فاحل عليه هذا المفهوم بالكل والكل بالكل الشائع فحل عليه المفهوم قوله وانما للصورة سبيل آه وقع خلاف عسى ان توهم من
ان القول بان حالة مما لا احتياج اليه فان الصورة علم ومبداء لاكتشاف ولو كانت احواله ايضا كذلك فيلزم تواردها
على سبيل واحد باقره غير خفي قوله منكشف بالذات بالتوسط صورة اخرى قوله تلك حالة ابا لا شائعة
الكل اني الحاشية قوله فحلها اي علم الصورة قوله ضروري لكونها حاضرة بنفسها عند العالم قوله كنه احواله فانه
علم ضروري منكشف بالذات بالتوسط الصورة بهذا وجه تشبيه بين علم الصورة وعلم احواله وانما وجه الاقتران بينهما
فهو ان علم الصورة يكون تعلق حاله بها بخلاف علم احواله فانه يكون بنفسها بالتوسط حالة اخرى قوله وانما له
الصورة آه اذا تشبه بمعنى ان توهم من ان القول بان الصورة لها سبيل للمعاونة غير صحيح فان هذا السبيل انما هو
لذي الصورة بالصورة بانها تباين في سبيل للمعاونة لافرق بينهما في واما الفرق باعتبار الصورة منكشف بالذات
واما ذو الصورة منكشف بالمتبع قوله ومنه قبل اي من اجل ان انكشف الصورة بالذات وانكشف في الصورة
بالمتبع قوله انما اعلوم بالذات معلوم انه مقصود على في بعض الجوانب ان يثبت انكشف الاشياء حقيقة هي حالة
الادراكية وهي متعلقة اولاه بالذات بالصورة العلمية وثانيا بالعرض بذي الصورة فانكشف بالذات هي الصورة
بالمتبع ذو الصورة فاحاله الادراكية بالقياس الى الصورة علم حضوري بالقياس الى هي الصورة علم حصولي فمعلوم
هي الصورة العلمية معلوم بالذات ومعلوم حصولي وهو ذو الصورة معلوم بالعرض انتهى بعبارة قوله وانما هو

اي علم احواله
منكشف بالذات
بذات العالم
علم
لذات الصفات
العلمية
منكشف

آه اراحة توهم عسى ان توهم ان كون الاحالة الادراكية علم حقيقة كما اثره المصمم بعينه ما نضر عند البعض من العلم
 الحقيقي هو العلم بخصوصي وظاهر ان تلك الاحالة التي هي النفس للصور ولتصديق علم مصمم لا يخصوي فلا يصح كونه
 علم حقيقة قوله فمحمول على ان آه لا على ان معلوم العلم يحصل في الاشياء الخارجية فانه معلوم بالتبع كيف ومتى
 واعلم كيون باقيا على حاله فلا يكون الحصول على حقيقة ذلك لان معلومه بالذات هي الطبيعة من حيث هي هي لا رب يتقنا
 العلم يحصل في بقا فليكون علم حقيقة كما علم بخصوصي قوله بخلاف معلوم آه فانه معلوم بالتبع لا بالذات قوله المعنى
 العلية لا معلومها هو ذو الصورة والعلم به علم حصولي قوله لااحالة الادراكية فان معلومها وهي الصورة معلوم بالذات
 لتعلق الاحالة بها اولاد بالذات قوله العلم حقيقة اي معنى نشأ الانكشاف لا معنى احاطة عند الله رك كذا في الحاشية
 قوله محصورة لديه اي محصور اشياء وهو معلوم لدى العالم قوله شرط ظهور الاشياء ليس بعلم ثم نفى عليك ان
 المقصود منه اراحة اختلاف من انه لو كان العلم حقيقة هو الوجود بالفعل لزم كون الشيء الموجود كذا معلوما وان لم يحصل
 صورته والناظر الى بطا فانه لا بد في تحقق العلم من حصول الصورة فالمقدم شمله بان العلم في الواقع ذلك الوجود ولكن لا
 بل شرط الحصول الذي ينبغي فليكون هذا الحصول شرط العلم وظاهر ان الشيء كما ينبغي بانقضاء العلة كذلك ينبغي بانقضاء الشرط كذلك
 في بعض العلاقات محوله كان ظاهر النفس لما وعيت ان الوجود هو النور والظهور قوله لتحقيق ميزان آه عن الوجود
 والظهور قوله وما صور اي الصورة الحسية والنوعية قوله لنفسها اي لا شكها لنفسها قوله بل المحل اي لا شكها
 المحل قوله وليس له وجود لذاتها اي ليس له وجود غير ذاتها وصفاتها وجود لذات النفس الناطقة كذلك في الحاشية قوله
 والمعارفات كالنفوس في الحاشية لان علمها ارتسامية فافترت في ارتسام صورة ما غير ذاتها وصفاتها الى اعلا
 المعلم الحق تعالى الا انها غير متعلقة بالمادة اصلا فعلمها ليس بعد العدم والحجاب كما هو النفوس الناطقة الانسانية في مرتبة
 الحاصل الميولاني وتحقيق المقام ان النفس الناطقة في مرتبة الفضل الالهي لاني خالية من المعقولات كلها مستعدة لها ثم حصل
 لها بعد حصول صورة المحسوسات واستبطاط الكليات ملكة الانتقال الى النظريات ومنشأ ذلك تعلقها بالمادة ونفسها
 مستعدة بخلاف المعارفات بل النفوس المجردة للفلكيات فانها لم تنزل عالمة بالمعقولات بافاضة بجعل الحق مناطه
 تجردا تجردا عما عن انفسها المتجردة فلها صلاحية ذاتية كاملة للاستفاضة من الجواد الحق مطلقا فالمعقولات
 كلها متفرقة فيها من غير كسب فكل واحد يعلم بنفسه كيون بديسيا ونظريا وعلوم المبادي هي الحالتة لا تكون نظرية بل هي الحالتة

والعلم بتلك الصورة علم
 حصوله لا يتوقف على
 منه عند علمه

كما نفوس في انها منتزعة من غير ذاتها وصفاتها الى المبدأ الفياض لمعلم فعلها بذلك العنصر في افتقار
 فيما ذكرنا باعتبار التعلق بالانفعالات المستجدة وعدم التعلق بها ففكرنا في حاج الى تدقيق النظر انتهت قولي
 فيها علومها ارسامية أي علوم المفاهيم حصولية قوله فيها غير متعلقة بالمادة أصلاً لا تعلق بحلول لا تعلق
 التصرف بخلاف النفوس الناطقة فان لها تعلقاً بالمادة في الجملة قوله فيها فعلها أي علم المفارقات قوله فيها
 هو للنفوس الناطقة متعلق بالمنفرد بالنفوس قوله فيها تحقيق المقام المقصود منه بيان الفرق بين علم المفارقات و
 قوله فيها مجرداً عما أي من حيث الذات والتعلق قوله فيها باعتبار التعلق أنه لا اعتبار في النفوس الناطقة
 قوله فيها وعدم التعلق بها لا اعتبار في المفارقات قوله في الافتقار الى العلم أي الاحتياج في ارسام صور
 غير ذاتها وصفاتها الى اعلام العلم بحق لها الا انها غير متعلقة بالمادة أصلاً فعلها ليس بعد العدم والاحتياج
 للنفوس الناطقة الانسانية في مرتبة الكل البشري كذا في الحاشية قوله ما تقرر اني على ان حقيقة العلم اوضح
 بان العلم لو كان عبارة عن وجود اساطم فاما ان يكون عبارة عن الوجود لمصدرى وعن منشأ استزاعه والاول بطور
 لان العلم سواء اراد به المعنى المصدرى المعبر عنه بنسبته او اراد به المعنى الحقيقي ليس عن الوجود لمصدرى بالاول فلو كان
 المصدرى لا يخل على معنى مصدرى آخر لم يكن احد ما ذاتيا للآخر ولا خفاء في ان مفهوم المصدرى يحتاج الى مفهوم
 الوجود لمصدرى فلا تصادق بينهما فضلاً عن العينية واما الثاني فلان العلم الحقيقي ليس بمتزاع والوجود لمصدرى
 اختراعى والثاني ايضا لا يوافق حقيقاً فيما سبق ان منشأ استزاع الوجود لمصدرى في كل شيء عنه علم كان العلم عبارة
 عن وجود العالم بهذا المعنى كان عبارة عن نفس ذاته وهو بطور لان العلم ينقسم الى التصور والتصديق فوات العالم
 قبل الانقسام اليها تم عبارة مختصرة قال ليس لكل من كل منها بدليلها عليك ولا ان الاحتمالات العقلية في
 هذا المقام تسعة شائعة بين الانام واما المذاهب الحاصلة منها فخمسة الاول ان كل واحد من التصور والتصديق
 وهو ما تقرر بعض الاشاعة والثاني ان كل واحد منها نظري وهذا ما ذهب اليه ابن صفوان الترمذى في الثالث ان
 كل واحد من التصور بدبي والتصديق بدبي وبعضه نظري وهذا ما اثره رئيس المتكلمين فخر الملة والدين
 ان كل واحد من التصديق بدبي والتصديق بدبي وبعضه نظري وهذا ما اختاره قدام الفلاسفة والحاسن
 ان بعض كل واحد منها بدبي والبعض الآخر من كل منها نظري وهذا ما سلك اليه المتأخرون من الحكماء المتأخرون

نظراً لتقريره ان تحقق التصادم بين البدیهی والنظری سلم وفقدان شرطه اعنی اسکان التوارد علی موضوع واحد
 ممنوع کیف والمراد من ذلك الامکان عدم ابا طبیعی کل من الضدين عن ان یستعقب الآخر بمتعقبه علیه واما
 ابا خصوصية ذات الموضوع عن ذلك فغیر قاضی لمرام وچ لا اظنک من المرابین فی تحقق ذلك الشرط علی تقدیر
 کون التقدیم وخصوصاً متعقبین بالبدیهة والنظرية کیف طبیعی البیهة غیر آتیة عن ان یستعقب النظری ابا فیکون
 علی موضوعها وان کان بموضوعها ایما عن ذلك لیتعقب خصوصية ذاته هذا ثم نقص تعلیک ان هذا النظر واراد
 علی تقدیر کون المتقابل من البدیهی والنظری تعاقب التصادم واما النظر الوارد علی تقدیر کون المتقابل متعاقباً
 العدم والملکة تقرره انه من شرط هذا المتقابل صلاحية العدم للوجود باعتبار شخصه او لوطه وخصبه وخصوصی بصلح
 النظرية باعتبار خصبه هو العلم الا ان یقال مطلق العلم لیس بحسب بل هو عرض عام هذا والتحقیق مقام آخر قوله
 الآخر یعنی کون الضد الآخر مقدماً علیه وبذلك الضد لاحقاً به ومتأخر عنه قوله او یستعقبه ای تعقبه الآخر فیکون
 مقدماً والضم الآخر لاحقاً به قوله علیه ای علی الموضوع قوله خصوصية ذاته ای ذات الموضوع قوله ملزوماً لاحد
 ای لاحد الضدين قوله فاعلم ان هو شرط تحقق آیه قال فی الحاشية اقول معنی امکان تعاقبها علی موضوع بعینه بالنظر
 الی طبائعها مع غل النظر عن خصوص حال الموضوع ان لا یوجب انفارشی عنهما بالنظر الی طبیعتهما بطلان الموضوع حتی
 یکن ان یشکل من کل منهما الی الآخر وان کان لازماً بالنظر الی خصوص طبیعتهما لموضوع ولذا قالوا الاض للوجود لا یز
 فی ان طبیعتهما النظرية تقتضی الواسطة فی العلم وحدوث الموصوف بها وطبیعتهما البدیهة تقتضی انتفاء تلك الواسطة و
 ان لم تقتض حدوث فالعلم والمعلوم الواحد بعینه لا یتصف الا بواحد منهما ویتقی بانقائه بالنظر الی مقتضی طبعهما
 الآخر سی ان العلم بالکینه بعینه یتینغ ان یکون علیما بکینه الشئ بالقیاس الی معلوم بعینه فلیس بينهما تعاقب التصادم فالتقابل
 بينهما تعاقب العدم والملکة او من شأن العلم بحصولی الحوادث الاضفاف بالکسبية علی خلاف امر التصادم ولا ان لم یحضر
 فیه بقا الموضوع بعینه بالنظر الی طبیعتهما لیس فی فکرهم بعنوانه قوله فیهما اقول معنی آیه المقصود منه ازاحة النظر
 ان تحقق تعاقب التصادم بين البدیهة والنظرية غیر متصور بمقتضی طبیعتهما المتقابلین فی هذا المتقابل ان یکون الموضوع
 المحسین باقیا بحاله ویکون توارداً للضدين علیه علی سبیل التعاقب ولا یوجب انفار و احد من المتقابلین بالنظر
 طبیعتهما لیس فی ذلك الموضوع کما لیس وولیساً من شأن انتفاء البیاض مثلاً من الثوب المحسین لا یوجب

ای انظر التکلیف
 فی التشریح
 وکذا العاکل

التجوز في النظرية بالنظرية باعتبارها بدية عن صاحب القوة القدسية قوله فيها لا على كونها آية آية في كل
التجوز غير مبني على كون البدية والنظرية من صفات العلم وهذا ما نلناه من شرح ثم تحقيق المقام على ما افاده اصل
المحققين ان القوم عرفوا النظرية بالتوقف على النظرية مع ذلك جوزوا ان يصير النظرية باعتبارها بدية عن صاحب
القوة القدسية فعلم انهم لم يريدوا بالنظرية في هذا التجوز النظرية حقيقة ولا استحالة بل يصير بدية تحقيقا لمعنى
التوقف بل ارادوا بها النظرية بالعرض فلو ارادوا بها النظرية بالذات فلا مسامحة لهذا التجوز والالم بكون حقيقة
على النظر فعلم ان هذا التجوز مبني على ان المصنف بالبدية والنظرية او بالذات ليس هو نفس المعلوم بل هو العلم
هو التوقف على النظر بالذات واما المعلوم فهو ليس بالتوقف بالذات على النظر والالم بكون حصوله بلا نظر حقيقة بل هو
التوقف فهو انما يتوقف على النظر بالعرض فيجوز ان يكون نظريا مارة وبدية اخرى فهذا التجوز وان كان ظاهريا
كون البدية والنظرية من صفات المعلوم لكنه نص على انها من صفات العلم حقيقة فوضح استقامة تفرع هذا التجوز
على كونها من صفات العلم كما وقع من المصنف انتهى القاطع قوله فيها ان تركب المسامحة واذن كون التجوز مبني على
كون البدية والنظرية صفتين في العلم قوله فيها فيرد بالنظرية ان المراد بالنظرية المذكورة في تجوز كون
النظرية باعتبارها بدية عن صاحب القوة القدسية ما هو النظرية بالعرض اعني المعلومات فانها متصفة بالبدية
والنظرية بالعرض اعني بواسطة العلوم ما وعيت ان المقصود بالنظرية بالذات هو العلم بالاشياء وكشافها لا وجودها
بالمعلومات الا بالعرض من حيث ان العلم لا يتعلق الا بما يوجد عن المذكر فمعنى قولهم ذوات المعلومات قد يكون بدية
وقد يكون نظرية انها قد تتعلق بها علوم غير متوقفة على النظر فكون بدية بالعرض وقد تتعلق بها علوم متوقفة عليه فكون
نظرية تلك تتحقق المرام على ما افاده بعض الاعلام ان البدية والنظرية من صفات العلم على حقيقة كما هو شأن الوصف
بالحال الموصوف فيصح التوقف على النظر في النظرية والتجوز المذكور مبني على انها من صفات العلوم سامحة كما هو شأن
الوصف بحال متعلق الموصوف فاذا قيل المعلومات منها نظريات فالمراد ان المعلومات منها ما كانت علومها نظريات
اي متوقفة على النظر لا ما كانت ذاتها مرتبة على النظر ومتوقفة عليه انتهى قوله فلا معنى للتوقف فان معنى التوقف على
النظر المعبر في النظرية بالمتوقف حصوله بدون النظر قوله وجه الدفع آية بناء على كون البدية والنظرية صفتين للعلم
وقد يجاب هذا الجواب مبني على كون البدية والنظرية صفتين للعلوم قوله بالتوقف في معنى التوقف بان يقال هو

جبانة عما يكون مصحح القول الفاربان يقال وجد الموقوف عليه فوجد الموقوف هو اوجده وانه ايضا اولا فاذ حصل العلم
بالكسب يفتح ان يقال حصل الكسب فوجد العلم وان لم يكن حصول ذلك العلم غير الكسب ايضا كما يحسن والابهام قوله في حيث
اتى في وجه الدفع قوله صفات للمعلوم وهذا ما اختاره بعض المتبحرين اذ قد اشرقت على التحقيق حيث افادته من حيث
المحققون منهم السيد الشريف الى ان المكتسب بالذات المعلوم وهو ظاهر عند من راجع الى وجدانه فان المقصود من التخييل
حصول كنه الانسان باشي شخص من اشخاص العلم كان فحاج اجواب الا الاخير وفيه قس طاهر فان المقصود من التخييل
هو العلم كنه المجدود والتشابه المذكور لا وجوده وحصوله بلا انكشاف فاذا حصل المقصود عن العلم كنه المجدود والمذكر
حصل شخصاً بنفس قياسية بالمذكر قوله لا الصورة العلمية التي تترتب بالذات على الظاهر ما هو حاصل في الذهن من
حيث هو حاصل اعني العلم قوله فان قلت يمكن ان تعارضه توجه على قوله فيه بحث وتقرير على ان في بعض النسخ
ان الحاصل من المعرفة بالكسب وان كان ذات المعرفة بالفتح لكن المقصود الاصل من المعرفة بالكسب حصول صورة المجرى
بالفتح في الذهن فالبدن والظاهرة صفات لما هو المقصود بالذات لما هو حاصل بالذات لانه ليس يكتسب له
بالذات ثم بعبارة قوله المقصود بالنظر والفكره وتعضده ان الصورة الذهنية قد تكون موجودة في الذهن بغير الاشارة
ثم بعد اقامته البرهان بوجد الاذعان فالمقصود من النظر المترتب على تخشيم البرهان هو الاذعان بالذهن قوله في ان
المقيدة بآية بآية ما خود من الافق ليس قوله في اي ظرف كان من الذهن وانما هو خارج قوله انما هو خارج
بجمل البسيط قوله واما سائر العلل في التماسية المراد من العلل ما هي خارجة عن حقيقة المحلول كالشرائط فلا يجبه
بالمادة والصورة انتهت قوله فيها فلا يتجه لنقض آية تقرير لنقض ان استناد موجودية اشياء وحصوله الى سائر
مما لا يسيل له الى استداد ما دبر ان المادة والصورة من جهة العلل وما دخلان في حقيقة المحلول فعل تقدير
ذلك الاستناد يكون من قبل استناد اشياء الى نفسه واثرة لك قوله فانما ينبى اليها اي بالذات قوله في
نفس المية عليها اي على العلل قوله فالامور المخلوقة المترتبة لتحصيل المجهول آية زبدة الاغصان ان الاثر بالذات
لنفس كاعل هو نفس الشيء اعني المعلوم واما العلوم المترتبة لمخلوقته فليست بجاعلة فلا يكون اثرها ذلك
الشيء فكيف يكون مترتبة على النظر المترتب عليه هو الشيء من حيث يحصل الذهن اعني العلم قوله انما ذلك
اي المترتب على النظر قوله الوجود الظلي اي وجود اشياء من حيث هو وهو المعلوم قوله لا الاصل اي وجود

في قوله
فوجد العلم

في قوله
فوجد العلم

الشئ من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية وهو العلم قوله لانه مدفوع اه جواب لقوله لا يقال في احاشية قوله
 ان الشئ اذا حصل في الذهن من قام الجعف بالعوارض الذهنية فنفسه شخصيا عقليا موجود للعقل وتترتب عليه الآثار
 وليس ههنا موجودا حقيقة غير ذلك الشخص الذهني لان الشئ من حيث هو هو معنى ماله الصفة يحصل له ارتباط
 مع العقل بوجود صورته فيه كما للمرئي بوجوده في المرآة فيقال له انه موجود في العقل بمعنى انه مرتبط به بارتباط شخصي
 فان ريد بالوجود الظلي هذا الارتباط فهو ليس بموجود حقيقة بل مجاز نعم قد يحيط العقل بذلك الشئ مع قطع النظر عن تلك
 العوارض فيكون الشئ من حيث هو هو موجود في هذا الحيط حقيقة فهذا الحيط بخصوصه يكون ظرفا للحاط ولتعرية باعتبار
 وهذا النحو من الوجود احق بان يسمى وجودا ظليا لانه متفرع على النحو الاول الذي هو سبب الآثار ونذا مما لا يترتب عليه تلك
 الآثار وتابع لتاويل فلا يصلح للمعلول بالذات فان هذا الحيط التحليلي بعد تحقق العلم والمعلوم ويمكن ان يقال ان الوجود
 غير ما ذكر من الوجود لان العقل يحجز الاشياء من العوارض الخارجية فيحصل ما يستلزمه في الذهن ولا ينقسمها بحسبها
 بوجوده هو في نفسه لا يترتب عليه الآثار ثم نصير قائمة بالذهن كمعرفة بالعوارض الذهنية فيكون لها وجود يترتب عليه الآثار
 ونذا هو الوجود الاصل كما ان الاول هو الظلي فلا شيا في الذهن وجودا حقيقة احيى في نفسه والآخر غيره فتم كلام
 المقال وان دفع الدفع انتهت قوله فيها وتترتب عليه الآثار من الفرح والسرور والحزن والبسطة والاضيقاض
 وغيره قوله فيها وليس ههنا موجودا آخره كما ان الموجود في الخارج ليس الاشياء الخارجية فذلك الموجود في الذهن
 ليس الاشياء الذهنية هذا التفصيل في بعض الجوانب قوله فيها كما للمرئي اه زيف بانه قياس فاسد لان المرئي وشبهه
 الحاصل في المرآة غير متحد بالذات وانما بينهما علاقة الحاكاة فنبته وجود المرئي الى المرآة بانه فيها مجاز وانما
 وجود الشئ من حيث هو هو الى العقل بانه فيه حقيقة ضرورة حصول الاشياء بانفسها في الذهن قوله فيها وهذا النحو من
 الوجود احق بالوجود الظلي قوله فيها احق بان يسمى وجودا ظليا فيه خزانة لان الوجود الحاطي المذكور ليس معلوما للعلم
 بالشئ حتى يستقيم كونه وجودا ظليا كيف وتحقق العلم غير متوقف على كحاظ الشئ من حيث هو هو فلا كلام في وجوده
 هو نفس الشئ المعبر عنه بالشئ من حيث هو هو لا يخلو بهذه الكيفية هذا التفصيل في بعض التعاليق قوله فيها على
 النحو الاول اي على الوجود العلمي لذلك الشئ ويقال له الصورة قوله فيها الحاطي لتعريف اي تعريف العوارض عن الشئ
 قوله فيها فتم كلام المقال بان الحصول الذهني هو الوجود الظلي للمعلوم قوله فيها وان دفع الدفع اي الدفع الذي ذكره

ان زيف القول
 بغيره في الخارج
 مست

تذكره بقوله لانه مدفوع بان كونه البدئية هي الاطلاقية آه الحق المحقق بالقبول لا يتحقق المرضي عند القول
 ما اتاده بحر العلوم من ان الاطلاقية بعد التدقيق يرجع الى كونه كشفا فاضيا عن احوال الفكر والاختفاء الى كون
 الانكشاف مشتبها على النظر لا غير انتهى وجملة المرام ان البدئية والنظرية من شجون العلم او لا وبالذات والمعلوم
 ثانيا وبالعرض قوله وبما حالنا في الشيء في نفسه آه هذا مزاج بان الاطلاقية والاختفائية مختلفان بالقياس الى
 شخص شخص في واحد يكون مجتريا بالقياس الى شخص منجليا بالنسبة الى اخر بجملة تفاوت مراتب الاطلاق
 والاختفاء بتفاوت الاشخاص والازمان لا بخلافه فارجع الشارح من انها حالنا في الشيء في نفسه غير مستقيم كيف جعلها
 بطلان دليل على انها حالنا في الشيء بالقياس الى المدركين للشيء في نفسه هذا ما فهم قوله وحصول القوة العقلية لبعض
 ليضرة دفع اختلاف من ان حصول تلك القوة لبعض الافراد يصادق كون النظرية عبارة عن المجهولية تعطلت اذ كانت
 ان لا يكون شيء مجهولا عند صاحب هذه القوة بما تحرره ان المجهولية انما هي بسبب مطلق الحصول في الذهن في هذا المطلق
 الذي هو موضوع المهمة القدماة تحقق تحقق فرد ولا يمتقي بانتقائه بل بانتقائه جميع الافراد في النظرية كمن كان
 فرد من افراد الحصول مجهولا وموقوفا على النظر ولا يكون جميع افراد مجهولة حتى يتم لمصادمة المذكورة قوله فالمقصود
 من النظر او بالذات او قال في الحاشية وبجملة المقصود من النظر تحصيل الاشياء اما بالكنة او بالوجه يحصل في الذهن
 ولا يدخل في العوارض الشخصية الذاتية وليس المقصود تحصيل حقيقة اعلم سوار كانت بجملة كاجال المحدود او الالهوية الشخصية
 او مفعلة هذا في التصور وكذا المقصود حصول الاذعان وتعلقه بالنسبة نفسها لا مرجح هي قائمة بالذهن ومكتنفة بعوارض
 الذاتية الشخصية ثم الحصول الاصل الذي يترتب عليه الآثار وان كان منشوبا الى الصورة العلمية بالذات لكنه منسوب الى
 نفس الالهية من حيث هي هي ايضا لان وجود الشخص بعينه وجود الطبيعة مع ان وجود الظلي بالمعنى الذي حققناه اخبرنا
 الحاشية اطول يصلح للمعلومية حقيقة فاعل انتهى قوله فيها ثم الحصول الاصل آه اذ اتت خدشة عيسى ان يمكن بها
 المورد من ان الصالح للمعلومية هو الوجود الاصل للعلم لا الوجود الظلي للمعلوم بان الوجود الاصل وان كان للعلم بالذات
 لكنه للمعلوم ايضا بالذات فوجود المعلوم صالح للمعلومية بالارتباب قوله فيها وجود الشخص بعينه وجود الطبيعة
 مبناه الملك الراجح اعني حصول الاشياء بانفسها في الذهن قوله فيها مع ان وجوده جواب آخر تلك الخدشة
 قوله فيها حققناه اخبرناه من ان تحصل بحد الاشياء من العوارض الخارجية فيحصل ما يستتبع المرسل في الدنيا

الاشياء من العوارض الخارجية
 منه

او لا يفسرها مجردة عنها بوجوده في نفسه لا يترتب عليه آثار و هذا هو الوجود اطلاقا قوله اجمالاً اي حصول
 نفس العلم كما في العلم بكنهه اشي كذا في الحاشية قوله ان تفصيلاً اي حصوله باحد التام كذا في الحاشية
 قوله واما التصرف في معنى التوقف آه المقصود منه تزييف ما ذكره الاصم في الحاشية بقوله وقد يقال ان
 آه قوله فبني على جواز آه هذا ما مضى عليه زاهد مختص بوجه الباري ان النظر واحد من علان للشي فانه
 يحصل للعاقبة بالنظر والواجب بالحدس ولا شك في كونه مبني على جواز التوارد قوله معنى الموقف عليه التام
 اي بمعنى انه لا يتحقق حصول الموقف بدون الموقف عليه قوله على معلول احد اشياء شخصي فان توارد على
 معلول واحد بالعموم غير محال قوله وهو محال فالتصرف المبني عليه محال قوله لعدم هذه اي لعدم العلة
 الاخرى قوله يلزم التبرجح بالمرجح في الحاشية ان الممكن يحتاج في وجوده الى وجود العلة كذلك
 يحتاج عدمه الى عدمها فلو كانت احدهما موجودة والاخرى معدومة ووجد للمعلول ولم نجد لغيره الاخرى
 يلزم التبرجح بالمرجح فان المفروض ان كل من علتي الوجود والعدم يتحقق مع تحقق احد المعلومين بدون الآخر والاحتجاج
 التقضيان ولما كان العدم غير محتاج الى الناشر يلزم ترجح المبرجح هذا ما قاله الاستاذ في حاشيته على شرح الموقف
 وفيه نظر لان العدم كغيره من الناشر في الوجود فحالة عدم علة الوجود ولما فرض ان علة الوجود تحقق احدى العلتين
 البصينها كان علة العدم اتفاقاً لها ولو سلم ان يكون علة العدم عدم احد البصينها فلو وجدوا احدهما
 يتعين ان علة العدم كانت عدم هذه العلة فلو تحقق علة العدم بناء على ان المفروض ان العلة احدى العلتين
 بحيث لو وجدت واحدة منهما لوجد المعلول وهذا انظر شرح الاستاذ في حاشيته ولا يخفى ان
 النظر الثاني الذي هو بعد تسليم صحة من قبل القائلين بالتوارد على وجه البدلية لا من قبل من قال به على وجه
 التعاقب او الاجتماع ففكر انتهت قوله فيها فان المفروض ان آه وهذا يقتضي عدم تحقق المعلول ايضا قوله
 فيها مع تحقق احد المعلومين وهو الوجود قوله فيها بدون الآخر وهو العدم قوله فيها والاجتماع يقتضيان اي
 وان لم يتحقق عدم العدم للمعلول بل نجد عدم علة الاخرى يلزم وجود المعلول وعدمه معاً يتحقق علة وجود
 وعدمه كذلك قوله فيها ولما كان العدم بخلاف الوجود فانه محتاج الى الناشر فكون العدم راجعاً الى الوجود ورجوعاً
 قوله فيها يلزم ترجح المبرجح اي في صورة كون المعلول موجوداً فان في اختيار الوجود والمبرجح وترك العدم المراج

الشيء محتاج الى غيره
 على علة الوجود
 منه

المرجح يلزم ذلك قوله فيها فعلته اي علمه العدم قوله فيها اتفقا واما معالاهما احدى العلتين لاحدهما
 يلزم التبرجح بلامرجح او اجتماع التقضين ثم لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة ان المقصود من الدليل الباطل هو ان
 يستقل على معلول واحد شخصي بان يكون خصوصيته كل واحدة منهما مدخل في تحقق ذلك المعلوم واذن
 لا حسيك من المرادين في ان ذلك الدليل تام كيف والقول بان علم الوجود تحقق احدى العلتين لاحدهما
 عن صفة اذ هو يكون خصوصيته كل من العلتين بلغة ويكون العلم به القدر المشترك وكان المفروض ان خصوصيته
 كل منهما مدخل في تحقق المعلوم وبالحكمة علم الوجود تحقق كل واحدة منهما بخصوصها واما علم العدم فاستلزام كل
 واحدة من العلتين بخصوصها فلو لم يترجح بلامرجح او اجتماع التقضين في اوضح لامرته فيه نعم لو كان علم العدم
 افتقار العلتين معاً كما توهم كان لزوم في غير ابطالان هذا فافهم قوله فيها ولو سلم ان يكون مبناه على ان علم عدم
 المعلوم احدى وهو كما ترى فانه لما لا ح لربك ان علم الوجود كل واحدة من العلتين بخصوصها ولا ارياب في كونها
 مستعذرة فلا مناص من ان يكون علم العدم ايضا كذلك افهمنا ان عدم المتعدد متعدد والقول بان علم تقدير
 وجود المعلوم عند وجود احدى العلتين وعدم الاخرى يتعين ان علم عدم المعلوم عدم هذه العلمة الموجودة ففهمنا
 غير متحققة فالترجح بلامرجح او اجتماع التقضين غير لازم مما لا سبيل له الى الاستقامة اذ على ذلك التقدير لم يتبين كون
 عدم هذه العلمة الموجودة علم لعدم المعلوم فمع كون علم العدم مستحققة قطعاً فالترجح او الاجتماع لازم خبراً و
 لان عدم المعلوم كما هو معلول لعدم هذه العلمة الموجودة كذلك معلول لعدم العلمة الاخرى المتعددية ايضا لما لا
 من نجد على الوجود والعدم بالحكمة الدليل تام وانظر ان ساططان هذا في التفصيل في بعض الصحف قوله فيها علم
 يتحقق علم العدم فمن اين يلزم التبرجح بلامرجح او اجتماع التقضين وقد استند قلبك بما يوجب سقوطه فتذكر
 قوله فيها بالتوارد على وجه البدلية وهو عبارة عن ان يمكن حصول المعلوم كل واحد من العلتين ابتداءً
 اذ اوجد باحدهما او لا استثنى عن الاخرى قوله فيها لاس قبل من قال انه فان المعبر فيها بخصوصية كل واحد
 من العلتين اما على سبيل التعاقب او على سبيل الاجتماع قوله فيها على وجه التعاقب وهو عبارة عن ان يوجد
 المعلوم باحدى العلتين او لا ثم يوجد الاخرى قوله فيها اذ الاجتماع وهو عبارة عن ان يكون كل واحد
 من العلتين موجوداً للمعلوم على سبيل الاستقلال قوله فيها ففكرت اشارة الى جوابي النظرين الذين

بشي صدق في عين هذه المعاني فليزوم حسب الوجود في الواقع قوله فيها بين المعلوم والصدق المشترك لا بين المعلوم
 وخصوصية العلتين قوله فالصواب في الجواب يعني اذا اطل الجواب بالصدق في معنى التوقف لطلان
 اعني التوارد على سبيل التبادل فالصواب في الجواب عن الايراد المذكور في سلف من انه رب شي يكون نظرياً
 شخص بدنياً عند شخص آخر فما معنى التوقف ما افاده زائد المحققين من ان المعلومات تختلف بحسب الحصول
 الذين بالنظر الى انفسها وان كانت لا تختلف بالنظر الى صاحب كدس من حيث انه كذلك فبعضها يمكن ان يحصل
 بالنظر وبغيره لو شخصين وفي وقتين وبعضها لا يمكن ان يحصل بالنظر بل يحصل بغيره الحصول بالنظر وبغيره شخصياً
 والحصول بالنظر لا يمكن بغيره والحصول بغيره لا يمكن به فالمعلومات الاولى نظريات المعلومات الثانية بدنيات فالمراد
 بالحصول في تعريف النظرى مطلق الحصول الذي هو موضوع العملية القدائية وفي تعريف البدني الحصول لطلو
 الذي هو موضوع الطبيعة فالنظرى ما يتوقف مطلق حصوله على النظر بان يتوقف فرد من افراد حصوله عليه والبدني
 ما لا يتوقف حصوله المطلق على النظر وهو بان لا يتوقف شي من افراد حصوله عليه لا ريب ان النظرى ان يحصل لطلو
 القوة القدائية بغير النظر لكن بغيره فتوقف حصول فرد منه على النظر فيكون نظرياً وبند النظرى المتصف بالنظرية
 وانسانية اولاً وبالذات هو المعلوم لا العلم وانما لا يختلفان باختلاف الاشخاص بان يكون معلوماً واحداً بدنياً للعلم
 ونظرياً للآخر والاختلاف لاوقات بان يكون معلوماً نظرياً للعالم وقت فقدان كدس بدنياً وقت حداثه
 لما عرفت ان النظرية عبارة عن توقف فرد من افراد حصوله على النظر والبدنية عن عدم توقف شي من افراد حصوله
 عليه لا ريب ان هذا المعنى من صفات نفس المعلوم لا يتعلق بشخص دون شخص وقت دون وقت هذا ثم في
 هذا المقام الظاهر شي منها انه على هذا لا يحصل القطع ببدنية بدني من البدنيات فلا يجزم في شي بان شيئاً
 من الخارج حصوله غير متوقف على النظر حتى يجزم ببدنية ومنها انه ليزوم ان يكون التجربات والمشايدات كدس
 بدنيات يجوز ان تكون حصولها البعض الا زمان موقوفاً على النظر ومنها ما اوردوه عماد الملحة والدين من ان
 المعلومات من حيث هي هي متعينة في حد انفسها ومعلومه للوجب تعالى وللمبادئ العالية سواء وجد النظر
 والحدس في الواقع او افلا دخل له في تحقق انفسها والترتب على النظر مثلاً انما نتوصله في ذلك اننا كيف
 النظرية والبدنية انما هو الشخص البشري القائم بقوسنا يعني العلم فانه في ان يقال انما صفات العلم مختلفة

يحصل
 في الفاعل
 القسمة
 منه

بأختلاف الأشخاص والتوقف بعني لولاه لا يتبع فيجوز ان يكون شخص من العلم متعلق بمعلوم واحد نظريا لا يمكن حصوله من حيث خصوصيته الشخصية بغير النظر وشخص آخر من علم ذلك المعلوم بعينه بدسيا كونه قائما بعالم آخر او بذلك العالم في وقت آخر وحيد يرتفع الاشكال من روياء الكلام انتهى بخصه ومنها ان لا يوجد العلم النظري صلا فان بنا التعريف انما هو بامسية الى فاقد القوة القدسية عين موافق ومن المعلوم ان حصول شي نظري لا يمكن الا بالنظر دون غيره وقد عرفت ان النظر يمكن حصوله بالنظر وبغيره قال في الحاشية المشهور ان بناء النظر على الحركة الاختيارية من المطالب الى المبادى وبالعكس او الحركة الاولى فقط . احدى مجموع المتعالمين بتدعيمه ولا يقال اننا على وجه الدقة المتعالم للنظرية تقابل الصعود والهبوط ومن ههنا كون احدى سيات بدسيات وحقن سيات النظرية تحقق الواسطة في العلم هو المعروف بالتحقيق او بالتحجج سواء وجد الحركة في جميع افراد حصوله او لا لانها قيد تحصيل المحمول ابتداء بالحصول اليه في نظرية المعلوم فان قيل ان الحق ان يكون جميع افراد حصول النظرى كل شخص بناء على احدى بنا على امكانه كل واحد فيلزم ان لا يكون نظريا لانتفاء التوقف بالكلية مع وجود الواسطة في العلم فقال له سلم ذلك فلما كان المعبر في البديهي انتفاء التوقف عن جميع افراد حصوله محققا كانت او مقدره بنا على عدم الواسطة في نفس الامر فحيث بان يكون النظرى ما يكون افراد حصوله في الجملة متوقفة على النظر ولو كانت مقدره بنا على ما به التعاقب منها فالوقوف في فرد مقدر بنا على وجود المبادى في نفس الامر كفى النظرية فاعلم ان انتهى قوله فيها وبما اى من المبادى الى المطالب وهذا المعنى هو مجموع المتعالمين بالتدعيم لكن في الانتقال الاول يحصل ما هو بمنزلة المادة للفكر اذا لا يحصل فيه النفس المبادى من غير الترتيب فلا يحصل الفكر بها الا بالقوة وفي الانتقال الثاني يحصل ما هو بمنزلة الصورة او يحصل صنف ترتيبها الذي يوجد به الفكر بالفعل ثم رما يقع بخطا في الانتقال الاول بان نظن المبادى الغير المناسبة مناسبة للفظ ونظن الكاذبة صادقة وكذا قد يقع بخطا في الثاني ان يكون الترتيب فاسدا غير مود الى المطلوب والعاصم عن الخطا الاول الصناعات الخمس عن اثنان قوايين بصورة هذا المعنى مستقر كما جزئيه الى المنير ان هذا للعبط موضع آخر قوله فيها او الحركة الاولى فقط اى من المطالب الى المبادى قوله فيها واحدى مجموع المتعالمين بالتدعيم اعلم ان احدى من هذا المعنى مما رضى شيخ الاسلام والمتحقق لطلوع العلامة المشير الى وجوبه متعالم للفكر المعنى مجموع المتعالمين بالتدعيم تعاقب التضاد كما لا يخفى قوله فيها

هذا هو المعنى
المتعالمين بالتدعيم
المتعالمين بالتدعيم
المتعالمين بالتدعيم
المتعالمين بالتدعيم

والاستقلال الثاني على وجه الدفعة آه نكوه عليك ان يحسد من المعنى الاستقلال من المبادئ الى المطالب ودفعه سوركا
 مع الحركة الاولى او لا مما اختاره الجمهور وجعله مقابلا للفكر معني الاستقلال التدرجي من المطالب الى المبادئ
 وسوكت بنو ابيهم بان كل واحد منهما مقابلا للآخر لا يصح بجوابهما فيما اذا كان الاستقلال على وجهين
 الثاني وفيما يتحقق مناط النظرية والبدئية كليهما فيه فلا يكونان متقابلين فآخذ مجموعة عساكر الفكر بان يحسد
 بالمعنى المذكور مقابل للفكر بالمعنى السالف انهما مقابلة الصعود والهبوط فانه لما كان الاستقلال من المطالب
 المبادئ على التدرج الذي هو معنى الفكر استقالاتا من العلول الى العلة فيكون كالحركة الصاعدة التي تكون
 من السفل الى العلو وكان الاستقلال من المبادئ الى المطالب على وجه الدفعة الذي هو معنى الحسد
 استقالاتا من العلة الى المعلول فيكون كالحركة الهابطة التي تكون من العلو الى السفل وبذلك لان للعلية مرتبة ثانيا
 العلو والمعلول مرتبة ثالثة السفل كما لا يخفى ثم فيه اختلاف بين اذ حيث لا يكون من الضروريات والفكر المعنى المذكور
 مقابلة على نهج واحد لفتدان مقابلة الصعود والهبوط من ذلك الفكر والضروريات الاخر غير انهما من الاقسام
 الخمسة الباقية فان منهما مقابلة الاحجاب والسلب فافهم قوله لا يقال على هذا الاتيم آه تقرير الاعتراض ان
 استدلال القوم بضرورة التسلسل على ابطال نظرية الكل شاهد على ان المعنى في تعريف نظرية الحصول مطلق
 مطلق الحصول كما عجمه المحجب ولا يجوز انهما سلسلة الكتاب الى نظرية غير متوقف على نظرية اخرى كما هو حاصل
 بالحسد من خارج الدور والتسلسل فغلى تقدير اذه مطلق الحصول عدم تمامية ذلك لانه لا يتم جزا قوله لا فهو
 آه زبدة الجواب ان عدم تمامية الاستدلال ليس الزام علينا فانه غير تام عندنا فلا يجب علينا تمامية ذلك
 جدلياً مركبا من المقدمات المشهورة لمسلية عن القوم ولست مقدمات برهانية حقيقية حتى يكون محجة على كل فيكون
 حجة تامة علينا ايضا ثم في ظن لاسرة ولو كان مقصود المحجب توجيه تعريف القوم للنظرية البديهية فلا وجه عليه
 تمام استدلالهم بضرورة التسلسل بل المقصود به تجديد الاصطلاح من عند نفسه فلا كلام معلول لا يراوانا
 كان نوجها على القوم فكيف يمكن لدفعه تجديد الاصطلاح بل لا بد عليه ان يحجب من فيلهم فلا يكون خراج الاصطلاح
 مساعدا قوله ولو فرض آه جواب اخر للاعتراض المصدا يقول الشارح لا يقال آه تحريره اما لو فرضنا تمام
 الاستدلال بضرورة التسلسل فانما هو بالقياس الى فاقد القوة العقلية من حيث هو فاقد من حيث هو فلو فرضنا حصول

الاستقلال
 التدرج
 المطالب
 المبادئ

استدلال
 القوم
 بضرورة
 التسلسل

كل نظري على النظر ولا مناص من لزوما قطعا وفيه خدشة ظاهرة اذ لا يجب ان يكون ^{قد} تلك القوة فاقدا
 للحدس ايضا لم لا يجوز ان يكون الحدس حاصله فكيف يتم الاستدلال بالقياس الى الفاعلة انهم قد يمكن الجواب
 بان ما دهم ان التصورات والتصدقات لو كانت كلها نظرية بحيث لا يكون نحو من خارج علمه بدسيا فيلزم الدور
 والتسلسل فالنظري الذي يحصل لنا بالحدس ان كان نظرا بانحو آخر على مرسوم المحجب لكنه لا يوجد على الفرض المذكور
 حتى تنتهي السلسلة اليه فيه فمال قال فيلزم تقدم الشيء على نفسه مرتبتين اي في الدور المصريح بان توقف
 ا على ب وب على آ فففيه يكون التقديم مرتبتين لان آ سابق على سابقة لو كان في مرتبة سابقة كان مقدما على نفسه
 بمرتبة واحدة واذا سبق على سابقة فقد تقدم على نفسه مرتبتين اما في الدور المضمر بان يتوقف آ على ب وب
 على ج وج على آ فيكون التقديم على نفسه ثلث مراتب لان الشيء مقدم على سابق سابقه ولو كان في مرتبة
 سابقة كان مقدما بمرتبتين فاذا سبق على سابق سابقه كان مقدما على نفسه ثلث مراتب باجملة يزيد مراتب التقديم
 على مراتب الارتفاع بمرتبة واحدة ولا يتوهم انه اذا كان الدور بمرتبة واحدة كان اللازم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة
 واحدة اذ اللازم من التقديم مرتبتين كما عرفت ثم نقص عليك ان ذلك المتفريع باعتبار بعض افراد المطلق
 فيه فانه ربما يطلق المطلق ويخرج عليه حكم بعض افراده لكونه ارفع شأنا اولسكتة اخرى فلا يتوهم ان تفريع المصنف
 لزوم تقدم الشيء على نفسه مرتبتين على الدور المطلق وهو غفلة اذ الدور غير منحصر في مرتبة واحدة فالعبارة للو
 لطلبه ان يقول بمرتبتين او مراتب قوله كان نفس آ من حيث انه كان موقوفا على نفسه اما وعين ان
 الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء قوله وان الموقوف عليه غير موقوف عليه
 شريف المحققين في حاشيته على شرح المطالع بان قولنا الموقوف بغير الموقوف عليه ان كان موقوفا على
 الامر لکن لا يصدق على تقدير الدور واجب عنه بان الدور اذا وقع في نفس الامر فيكون مجابا بجميع المقدمات
 الواقعية فيلزم باستحالتها المطل وفيه نظر ظاهر فان الامر المفروض في نفس الامر لا يلزم ان يكون مجابا لما
 فيه مع غرض اللخط عن الفرض ثم اجاب عنه احسن المحققين بان المقصود اننا كسبب في نفس الامر بل في غير
 الفارص في تقدير المقدار اذا كان على تقدير الدور بخلافه المقدمات بمرتبة يلزم ان يستلزم في نفس الامر
 بذا قوله كان غير نفس آ فهناك شيان آ ونفسه ب موقف الاول على الثاني في قوله نفسه الشيء بسببه

رجوع
 الى
 الدور
 المصريح
 بان
 توقف
 آ
 على
 ب
 وب
 على
 ج
 وج
 على
 آ
 فيكون
 التقديم
 على
 نفسه
 ثلث
 مراتب
 لان
 الشيء
 مقدم
 على
 سابق
 سابقه
 ولو
 كان
 في
 مرتبة
 سابقة
 كان
 مقدما
 بمرتبتين
 فاذا
 سبق
 على
 سابق
 سابقه
 كان
 مقدما
 على
 نفسه
 ثلث
 مراتب
 باجملة
 يزيد
 مراتب
 التقديم
 على
 مراتب
 الارتفاع
 بمرتبة
 واحدة
 ولا
 يتوهم
 انه
 اذا
 كان
 الدور
 بمرتبة
 واحدة
 كان
 اللازم
 تقدم
 الشيء
 على
 نفسه
 بمرتبة
 واحدة
 اذ
 اللازم
 من
 التقديم
 مرتبتين
 كما
 عرفت
 ثم
 نقص
 عليك
 ان
 ذلك
 المتفريع
 باعتبار
 بعض
 افراد
 المطلق
 فيه
 فانه
 ربما
 يطلق
 المطلق
 ويخرج
 عليه
 حكم
 بعض
 افراده
 لكونه
 ارفع
 شأنا
 اولسكتة
 اخرى
 فلا
 يتوهم
 ان
 تفريع
 المصنف
 لزوم
 تقدم
 الشيء
 على
 نفسه
 مرتبتين
 على
 الدور
 المطلق
 وهو
 غفلة
 اذ
 الدور
 غير
 منحصر
 في
 مرتبة
 واحدة
 فالعبارة
 للو
 لطلبه
 ان
 يقول
 بمرتبتين
 او
 مراتب
 قوله
 كان
 نفس
 آ
 من
 حيث
 انه
 كان
 موقوفا
 على
 نفسه
 اما
 وعين
 ان
 الموقوف
 على
 الموقوف
 على
 الشيء
 موقوف
 على
 ذلك
 الشيء
 قوله
 وان
 الموقوف
 عليه
 غير
 موقوف
 عليه
 شريف
 المحققين
 في
 حاشيته
 على
 شرح
 المطالع
 بان
 قولنا
 الموقوف
 بغير
 الموقوف
 عليه
 ان
 كان
 موقوفا
 على
 الامر
 لکن
 لا
 يصدق
 على
 تقدير
 الدور
 واجب
 عنه
 بان
 الدور
 اذا
 وقع
 في
 نفس
 الامر
 فيكون
 مجابا
 بجميع
 المقدمات
 الواقعية
 فيلزم
 باستحالتها
 المطل
 وفيه
 نظر
 ظاهر
 فان
 الامر
 المفروض
 في
 نفس
 الامر
 لا
 يلزم
 ان
 يكون
 مجابا
 لما
 فيه
 مع
 غرض
 اللخط
 عن
 الفرض
 ثم
 اجاب
 عنه
 احسن
 المحققين
 بان
 المقصود
 اننا
 كسبب
 في
 نفس
 الامر
 بل
 في
 غير
 الفارص
 في
 تقدير
 المقدار
 اذا
 كان
 على
 تقدير
 الدور
 بخلافه
 المقدمات
 بمرتبة
 يلزم
 ان
 يستلزم
 في
 نفس
 الامر
 بذا
 قوله
 كان
 غير
 نفس
 آ
 فهناك
 شيان
 آ
 ونفسه
 ب
 موقف
 الاول
 على
 الثاني
 في
 قوله
 نفسه
 الشيء
 بسببه

بعينه ذلك الشيء لا مرتبة في ان هذه المقدمه صادقة في نفس الامر مجامعة لوقوع الدور فيها بلا فرض الفاعل كقول
 قوله كان نفس موقوفاً على ب وب على نفس آفتية نفس على نفس نفس آفتية ان الامر ثم نفس
 عينه فيلزم توقفها على ب وتوقف ب على نفس نفس للفرض المذكور وهكذا حتى تترتب نفوس غير متناهية
 وهكذا في ب يعني ان هذا التفسير بعينه جار في ب بان يقال ب اذا توقف على آ و آ على ب كان نفس ب من حيث انه موقوف
 عليه لا موقوفاً عليه كب وان الموقوف عليه غير الموقوف هناك شيان ب ونفسه وتوقف الاول على الثاني
 نفس الشيء بعينه ذلك الشيء فكان نفس ب موقوفاً على آ و آ على نفس ب فتوقف نفس ب على نفس نفس ب
 فيتعارف ان ثم نفس نفس ب عينه فيلزم توقفها على آ وتوقف آ على نفس ب ب ذلك الفرض وكذا الى الابد
 له وباجل يلزم الامور الغير المتناهية في كل واحد من جانبي الدور قوله ليس المطلوب فطلب ما زعم من ان
 الذي يستلزم الدور ليس باطل لكونه في الامور الاعتبارية ومن ان السلسل اخفى استحالة من الدور فكيف يصح
 الاستدلال باستحالة السلسل على استحالة الدور قوله بربا غير متناهية وان كانت اعتبارية فانه لم يرد من الزعم
 الاول قوله وهو في نفسه محال ولا ارباب في كونه امين استحالة من الدور فاقطع عرق الزعم الثاني قوله
 وفيه ان جهة توقف آ على ب آه تقريره ان اجتماع الدور مع السلسل لا يصح فضلاً عن ان يستلزمه وذلك لان
 توقف آ على ب وب على آ اما من جهة واحدة فلا تسلسل او من جهة اخرى فلا دور قوله وبجواب انما اخفى آه
 زبدته انما تختار الشق الثاني وعدم تحقق الدور اذن ممنوع اذ اجهات ليست مبنية بالذات متغايرة بحال المصداق
 ومقدمته على كون موقوفاً على ب وكون ب موقوفاً على آ حتى يكون منافية للدور بل هي اعتبارات غير متناهية
 متغايرة بحسب المفهوم والاعتبار في الموقوف والموقوف عليه فاستلزام الدور مع بقائه للسلسل اي تقدم الشيء على
 نفسه بربا غير متناهية يستحقق قطعاً ثم لم يبق على روعك انه قد تامل رئيس المسكلمين فخر الملة والدين على ابطال
 الدور بانه يستلزم كون كل واحد من الامر من عقدة معتق اليه نسبة لمعتق اليه بالمعقول لان المعقول لا يستلزم
 علة محليته ونسبة لمعتق اليه الى المعتق بالوجوب فان العلة تستلزم المعقول المعين فالدور يستلزم انتساب كل الاخر
 بالوجوب ولا مكان معاً وهو محال في تقديره بانه ان اراد بقوله المحلول لا يستلزم علة مغيبة كل معلول كذا في منوع
 وان اراد ان يخرج منه تسليم لكن لا يفي بالمطلوب قوله جملة تخيلات غير متناهية آه تقرير الاستدلال على طبع مرا

الزيف القاضى
 احمد على الشيباني
 سنة ١٢٤٠

الشارح جاز لو وجدت جملة اثنتين غير متناهية لوجدت جملة وحدات غير متناهية ايضا ومن المعلوم ان كلام
 اثنين كجملة موجودة معروفة بعد معين ان عدد احاد جملة الوحدات ضعف احاد جملة الاثنيات واحاد
 هذه جملة نصف احاد جملة الوحدات فتقول كون العدد ضعف العدد الاخر لا يتصور الا بعد انصرام احاد الاخر فلم يتناهي
 على تقدير عدم تناسيه وهو كما ترى وليس المراد ان احاد الاثنيات الغير المتناهية الموجودة ضعف احاد الوحدات
 الموجودة لك فيكون الزيادة في اخلال لا بعد الانصرام فما افاده بحر العلوم من انه ان اراد الاثنيات الموجودة
 المعارضة لاجزاء سلسلة فليس منها غير متناهية وضعف الاحاد لكن ليست الزيادة بعد انصرام احاد المزيد عليه بل الزيادة
 انما هي في اخلال الالات كل اثنين اثنين من هذه المجموعات زائد على كل واحد واحد ان اراد ان يجعل مجموع
 هذه الاثنيات ويجمع الاحاد يحصل سلسلة وتكبر بان احاد سلسلة الاولى ضعف احاد الثانية بزيادة الزيادة بعد
 انصرام احاد المزيد عليه فهذا الجمع والحكم من اشتراكات العقل فلا يلزم منه التناهي في عصر الامر بحسب عبارة
 ما استحصله قوله ما خوزة ضعف لقوله جملة اثنيات قوله ويجبان يكون احاد احدى في الحاشية ان
 ان احاد جملة الاثنيات الغير المتناهية الماخوزة من سلسلة الوحدات ضعف جملة الوحدات في ضعف جملة
 الاثنيات لان ما خوزة اثنتين سلسلة واحدة انتهت قوله فيها احاد جملة الاثنيات وهي كل اثنين اثنين كان
 احاد الوحدات كل واحد واحد قوله فيها احدى احدى جملة الوحدات قوله فيها ضعف جملة الاثنيات فان
 العشرة مثلا اذا اعتبر احادها واحد واحد كانت عشرة واذا اعتبر اثنان اثنان منها احاد يكون
 وخمس اثنان العشرة ضعف الخمسة قوله وزيادة الزائدة قال في الحاشية لا يقال ان زيادة جملة الوحدات
 مندرجة في الاثنيات اذ هذه الوحدات ايضا عطف اجزا لها فلسفة الاثنيات مشتملة على تلك الوحدات الزائدة
 من المبدء الى ما لا يتناهي لانا نقول العدد الواحد مائة مائة مائة مائة واحد من اثنين معروفة للوحدات
 كلما ان كل وحدة واحدة كذلك كل اثنين واحد من جملة الاثنيات الكثيرة ولا ريب في ان عدد احاد الوحدات
 ضعف عدد احاد الاثنيات الماخوزة من سلسلة تلك الوحدات واعتبار الزيادة بعد انصرام عدد احاد
 المزيد عليه او المبدء لا يقبلها والاوساط منتظمة متوالية الى آخر المقدمات فتأمل انتهى قوله فيها لا يقال ان
 آفة زبدة الاعضال انه ليس في هذا المقام سلسلتان احدهما سلسلة الوحدات واخرها سلسلة الاثنيات

الاشنيات يقال ان عددا ولها ضعف عددها وتما زيادة الزائد الى آخر المقدمات المذكورة لتتسم السرا
 بل سلسلة الاشنيات مشتقة على الوحدات التي زيادتها من درجتها فيها قوله واللام يمكن مبدرا ما درست ان
 المبدر يكون قبل و اذا كان قبله شيء آخر صار هو مبدرا فلا يصور قبله زيادة ولا بعده ايضا فان بعده او
 متوسطة متوالية لا يحل تخطي العدد فيها قوله لا تحليل في مراتبها آه فان الثلثة والاربعه مثلا لا يصور بينهما
 بعد و آخر قوله فلو كان المزيد عليه آه يعني اذ بطل الزيادة قبل المبدر و بعده عنى الا وسطا الواقعة على سطح
 طبعي على سبيل التوالي والتتابع فتعين الزيادة في طرف مقابل للمبدر فلو كان العدد المزيد عليه غير متناه
 الزيادة في جانب عدم التماهي وهو باطل فلما قال فتدبر في الحاشية اشارة الى منع وهو ان يقال
 لم لا يجوز ان يكون الضاعف خاصة للمتناهي دون غيره انتهت و اجاب عنه حسن المحققين بان كل عدد متناه
 كان او غير متناه قابل للضعف فان كل مرتبة منه اتراعي وكما يصح اتراعه لضعف بالضرورة و
 بطل الا تقفيه وقد ثبت في مقامه وقد قصدى لاراحته فضل المحققين بان معنى كون كل مرتبة من مراتب
 العدد و اتراعية موانه لا وجود بالذات لشي من مراتب العدد الا في الذين بعد اتراع العقل ومعنى كونه لا تقفيا
 اتراع العقل لا يوقف على صلا يمكن بعده فيجوز ان يكون للحدودات موجودة غير متناهية بالفضل ويكون في الواقع
 متناه لا اتراع العدد الغير المتناهي لكن يكون مراتب العدد التي تميزها العقل بالفضل متناهية لكن الى نهاية
 لا يمكن بعد ما فاتية بالزعم ما ذكره امكان لضعف مراتب الاعداد المتناهية التي تميزها العقل بالفضل وهو لا يجيد
 نقضا ولا خلف في زيادة على تلك المراتب المتناهية ولا يلزم ما ذكره امكان لضعف العدد الغير المتناهي بالفضل
 الذي لا يتراع العقل بالفضل و اما منشأ اتراعه وهو الحدودات الغير المتناهية فليس باتراعي ولا لا تقفي حتى
 يلزم ما ذكره امكان لضعفه هذا انتهى بلفظه وقد يجب بان لا كلام في القضية الخارجية حتى يرد منع بل الحق
 هي القضية الحقيقية بمعنى انه لو تحقق لضعف العدد الغير المتناهي لكان ازيد من الاصل الى آخر المقدمات
 فالبرهان قائم بلا غبار فانهم قوله سوا كانت مرتبة متبا طبعيا كالعقل و احلوات او وضعيا كما لا باع وقوله
 مجمعة في الوجود كالنفوس الناطقة المتفارقة قوله او متعاقبة كالحركات الفلكية قوله فاذا استغنى ذلك
 العدد و قال في الحاشية ويمكن ان يقال ان ضمنا اليها امور اخر وان كانت متناهية صار العدد

اي من السبع الذي
 ذكره المصنف في
 الحاشية او متعاقبة

العارض المجموع من العدد والاصل بالضرورة وزيادة العدد على العدد لا تصور الا بعد انصارهم احادهم
 عليه لان المبدأ لا يقبل الزيادة او ليس ما دون حد والا وساطة منظومة على التوالي لان بين الواحد والثلاثة
 ليس الثاني وبعد الثالث ليس الرابع وكذا هي في جانب المقابل للمبدأ وهي على تقدير الثاني
 محض يجب ان يكون متناهيًا وتساوي العدد يستلزم تساوي العدد ووجود هذا النحو من التضعيف بمعنى ضم الاحاد والاخر
 الاصل ولو كانت متناهية ما لا تحيل عند العقل فنعني ان يرا من التضعيف الاجمالي هذا المعنى وهو كاف لتام الدليل
 بلامونة التكلف والتعسف ويراد بالاجمال عدم تعين احاد المزدية متناهية كانت اولها واعتبر كونه عقليا بناء على انه
 لا يجب وجود الاحاد في الخارج محققا بل كغاية تقديره وفرض الممكن يستلزم الجمال وبالحكمة تمام الدليل لا يتوقف
 على الترتيب والاجتماع بين ذلك في زمان او آن بل كغاية التماسق وتنظام مراتب الاعداد العارضة لها مع
 مجرد حكم العقل بحصول الزيادة فيها بالضمائم قدر ما اليها ولو كان متناهيًا انتهى قوله فيها اذا صممنا اليها
 اعلم ان التضعيف ربما يطلق على تكرير عدد وشبهه وقد يطلق على مطلق الزيادة اى ضم العدد الى العدد ولو كان
 متناهيًا فاشار جري في بيان البرهان في الشرح على المعنى الاول وسلك في الحاشية المعنى الثاني وهو
 من المتوقدان المنع المذكور فيما سلف غير متوجع كما لا يخفى قوله فيها وهذا النحو من التضعيف آه فلا يتوقف ان
 الجمال انما نشأ من نفس التضعيف فانه لا يتصور جريانه في الامور الغير المتناهية لكونه متوقفا على تصور تفضيلا
 وذلك لان المراد من التضعيف في هذا المقام هو التضعيف الاجمالي بمعنى ضم الاحاد الى الاصل وظاهر ان
 انما يتوقف على تصور الامور الغير المتناهية اجمالا لا تفصيلا وبوليس محال فاما محال من الجمال فيكون
 فيها بلامونة التكلف آه لا يذنب عن مخمى بعيرة ثاقبة ان في حل كلام المصنف على ان المراد من التضعيف
 مطلق الزيادة ومن الاجمال عدم تعين المزدية عليه ومن العقلى الفرض التقديرى تكلفا بتعسفا فادرك اعلم
 قوله الدليل اى برهان التضعيف قوله كما في الاجزاء آه ناظر الى قوله منشأ انتزاعها قوله فلا يخبر
 في مراتب الاعداد آه تفريع على قوله بعد كونها موجودة في نفس الامر آه اى اذا كان اجزاء ذلك
 الدليل مختصا بامور غير متناهية موجودة في نفس الامر ما بنفسها كما في الامور الحقيقية المنشأ انتزاعها
 كما في الامور الانتراجية فلا يخبرى في مراتب الاعداد لعدم وجود الاعداد الغير المتناهية في نفس

حاشية على قوله التضعيف في الحاشية المصنف في قوله التضعيف

نفس الامر بانفسها وهو ظاهر لا يشأ استزاجها فان شأنا ما لم يعد وادت وهي متمايزة في نفس الامر ثم نقص عليك
 ان في هذا المقام خدشة لو اذاحه اما الاول فبانه انه قد ريت فيما سلف ان المصداق جري برهان ان
 اولاني الاعداد ثم استدل بتناسيها على تناسي المعدادات فحكم بشارح من عدم جريانه في الاعداد وليس بقيم
 واما الثاني فتحريره ان الاعداد تابعة للمعدادات فاذا فرض ان خصم المعدادات غير متمايزة في نفس الامر فلا
 في ان الاعداد غير متمايزة لعدم تناسيها استزاجها فخرى ذلك البرهان فيها وعليه المصداق جريانه فيها وما
 ذكره بشارح غنني على عدم كونها موجودة في نفس الامر من غير اعتبار فرض ان خصم المعدادات غير متمايزة موجود
 في نفس الامر مسقط المناقاة بهذا في كل شيء قوله واما عدم تناسيها آه وقع ختلاج من ان تناسي الاعداد الصيام
 ما هو مخصوص عند عدم من كونها غير متمايزة بان المراد عدم تناسي الاعداد بمعنى انها غير موقوفة عند حد لا يتجاوز
 لا بمعنى انها غير متمايزة بالفعل حتى يتم مساوئته قوله ولا يختص عطف على قوله فلا يجري قوله بل في شرا
 والمصححات اما وحيت ان كلما خرج من الفصل وكان غير متناه من جانب الازل فكان معرضا للمعدادات
 المتناهي فتقوم البرهان على الطال في ان هذا شامل لكل الجاهل والغير المتمايزة وشهد
 والمصححات كذلك فتقوم لتخصيص صورته ان البرهان قال في الحاشية اي برهان الطال المتناهي
 على عروض الاعداد انتهى يعني ان المراد من البرهان المطلق هو ان كان معينا على عروض الاعداد او
 بل المراد ذلك البرهان الخاص قوله اذ معروضها اي معروض الكثرة قوله هي الطبيعة المشتركة آه وان كان
 بحسب الظاهري الافراد ثم فيه ظلمة اما اوله فلا ان الحد وعرض وقد ثبت ان العرض انما يشخص بشخص محله
 فلو كان معروضا وموئعه هي الطبيعة النوعية المشتركة بين الافراد الكثيرة لزم ان يكون العرض متشخصا
 تشخص محله والتالي باطل فالمقدم كذلك واما ثانيا فلا ان معروض الحد قد يكون مجموع امور لا يعظم منها
 ذاتي مشترك كما قال الاجناس الحالية عشرة فلاما لا يكون معروض الحد طبيعة مشتركة فقبه قوله واما هي
 طبيعة اما دية اي الطبيعة المشتركة ليست الا الطبيعة المادية لما تقر في سحت الالهيات من ان كل محر فله طبيعة
 نوعية بسيطة تنسج في فرد واحد فكثر افراد الطبيعة النوعية بتشخيصها انما يكون لها المادة هذا التحقيق مقام
 آخر قوله وانت خبير بما فيه في الحاشية اذ الفرق بين اثره بحسب المصداق والكثرة بحسب الاجزاء

معروض هذه بحسب الحقيقة هي مجموع الاحاد والمختلطة فلا يلزم ان يكون آية طبيعية واحدة فضلا عن كونها مادية وما تحققت
المحققون انما هي في الكثرة بحسب الافراد والمصادق فقال الحقول عشرة كثيرة بمعنى ان مجموع احادها كذلك لان آية
طبيعية واحدة مشتركة بينها وهي العقل هذا اذا قلنا ان لكل واحد منها جهة نوعية بسيطة متخلفة في فرد
وفيه نظرون الكلية والجزئية من عوارض الكم حقيقة مجموع الاحاد والمختلطة يكون رضا القيد بالضرورة وهو يستند بذكر الوجوه في
طبيعة مشتركة بينها عامل فنية نظرون سبق اذ انتهت قوله فيها الكثرة بحسب الاجزاء ويقال لها الكثرة العددية قوله
فيها معروض هذه اي الكثرة بحسب الاجزاء قوله فيها مجموع الاحاد والمختلطة مادية كانت او مجردة قوله وحقيقة
المحققون من ان معروض الكثرة هي الطبيعة المادية قوله فيها الكثرة بحسب الافراد لا بحسب الاجزاء قوله فيها مجموع
احادها كذلك لا بمعنى ان افرادها كذلك فزبدة الكلام ان اطلاق الكثرة على الحقول بمعنى الكثرة العددية اي
الكثرة بحسب الاجزاء واما عدم اضافها بالكثرة فانما هو بمعنى الكثرة بحسب الافراد فاحفظ قوله فيها هذا اذا قلنا
آية اي كون الحقول كثيرة بمعنى مجموع الاحاد والافراد قوله فيها وفيه نظر لان آية توضيح انظر ان الكلية والجزئية من
عوارض الكم المفصل اي العدد بالذات فمجموع الاحاد والمختلطة انما يصير كلاما لعروض العدد اياه ومن المعلوم ان عروض العدد
له انما يحصل اذا كان من اجزاء ذلك المجموع طبيعة مشتركة لما تقرر في مقوله ان معروض العدد هي الطبيعة المشتركة و
لزم قيام عرض واحد بالكثير لا يجدي الفرق بين الكثرة بحسب الافراد والافراد لفتعالان كلامها يقتضي طبيعة مشتركة
كما لا يخفى قوله فيها فنية نظرون سبق تقرر انه ما اذا اريد من الطبيعة مشتركة فان كان المراد الطبيعة الذاتية نوعية كانت
او جنسية فلا غم ان عروض العدد يقتضي تلك الطبيعة اما درست ان الكثرة المجمعة من الفرس والسواد والسطح معروضة
للعرض مع فقد ان الطبيعة المشتركة بالمعنى المذكور وان كان المراد اعم من الذاتية والعرضية فكون العدد مقتضيا
لهذه الطبيعة مسلم لكن انتفاؤها في الحقول ممنوع كحواجز كون العقل طبيعة عرضية مشتركة بين الحقول فيكون معروض
العدد ولها سبب تلك الطبيعة هذا ثم تلوح المقام تفتيح المرام على ما افاده الفاصل المقام في تعاليفه على ان
ان الكثرة على نحو من الاول الكثرة بحسب الاجزاء وهي من شان المركبات والمجموعات والثاني الكثرة بحسب المصداق
والافراد وهي من شان الكليات والاشياء الثاني اعني الكثرة بحسب الافراد على قسمين الاول كثرة الكل بحسب اجزائه
ثاني كثرة الكل بحسب عرضياتها كما يقال الانسان كثير بحسب الافراد اعني ان افراده التي يتوحد بها كثرة والثاني

شرة الكل بحسب افراده التي ذكبت الكل عرضي لها كما يقال الكاتب كثير بحسب الافراد يعني ان ما يصدق به عليه
 من الافراد الالف ثمانية كثيرة فالكثرة بحسب الاجزاء وان استلزم من يكون معروضها معروضها لغيره
 ان يشترك الاجزاء في طبيعته ولا يستلزم عروض العدد شي ان يكون بين اجزائه طبيعة مشتركة فانه يمكن ان يعال
 مثلاً زيد واحد والسواد واحد وبما اثنان فذلك اثنان كثير بحسب الاجزاء معروض العدد كما لا يخفى وليس
 بين زيد وبين السواد طبيعة مشتركة ولا سماع لا تشارك معروض العدد لها كيف وكل منهما واحد قطعاً والواحد
 بهما الاثنان فقد عرض لهما العدد واشتركا في مفهوم عرضي منهما مع عدم اشتراكهما في طبيعة جوهرية لا يجدي لغيره
 الى ان معروض العدد طبيعة مشتركة مادية نفعاً اذ لا يلزم من اشتراك اثنين في اشياء مادية وجود مشترك
 المفهومات العامة اشتراكهما في طبيعة مادية كما لا يخفى واما الكثرة بحسب الافراد فهي ان كانت من النحوا
 فلا يجب فيها ان يكون بين تلك الافراد طبيعة ذاتية مشتركة اصلاً فضلاً عن ان يكون طبيعة مادية مشتركة
 كما زعم فان الشيء والموجود والعدد ومثلاً كثير بحسب الافراد وهي جواهر واعراض ولا اشتراك بين الجواهر
 والاعراض في ذاتي اصلاً وان كانت من النحوا الاول وجب ان يكون تلك الافراد مشتركة في ذاتي لكن
 لا يجب اشتراكها في طبيعة مادية فان الجواهر مثلاً ذاتي لما تحت وكثير بحسب الافراد وافراد مجردات كالقول
 وماويات كالأجسام والمجردات والماديات لا تشتركان في طبيعة مادية وكذا المجردات في نفسها لا تشتر
 في طبيعة مادية وكذا الكيف حسب عال لما تحت وكثير بحسب الافراد مع ان الكيفيات القائمة بالمجردات لا تشارك
 الكيفيات القائمة بالماديات في طبيعة مادية الا ان يقال ان يتعلق بالموضوع في الاعراض يتوب من ان يتعلق
 بالمادة فقد وضع هذا التفصيل ان يارحمه بعض المتأخرين من كون معروض العدد والكثرة هي الطبيعة
 للمادية لا يصح مطلقاً سواء اريد بالكثرة بحسب الافراد او اريد بها الكثرة بحسب الاجزاء او اعم منها
 ان ما شرع به كلام الشارح في الحاشية من ان الكثرة بحسب الاجزاء لا يستلزم ان يكون هناك طبيعة مشتركة
 فضلاً عن ان يكون مادية وان الكثرة بحسب الافراد تستلزم ان يكون هناك طبيعة مشتركة مادية في غاية
 السخافة اذ قد عرفت ان الكثرة بحسب الاجزاء والكثرة بحسب الافراد سيان لا فرق بينهما في ذلك الحكم وما
 ذكر من النظر في غاية السقوط اما اولاً فلما عرفت من ان معروض العدد ومعروض الكثرة لا يستلزم في طبيعته

مشتركة فضلا عن ان يكون مادية واشتراك عرضي لا يجدي لان عروض العدد هو الذي يكون منشأ
 ونشأ ان تراعي في الاحاد والعرضي المشترك بينهما ولا تحقق لذلك العرضي الا بالعرض تحقيق تلك الاحاد والمعروفة ذلك
 العرضي على ان الكلام في ان عروض العدد يستدعي اشتراك طبيعة مادية واشتراك عرضي من ان
 لا يستلزم اشتراك طبيعة مادية بينهما وامانا ثانيا خلال كون الكلية وجزئية ادلا بالذات من جوارض الكم
 اشتهر من جمهور الفلاسفة لكنه خلط فاحش لان الكم المنفصل هو العدد واما تراعي لا تحقق له في الواقع واما
 التحقيق لمشار تراعي لتألفه من الوحدات التي هي تراعي فمضاد التعدد واكلية وجزئية اولاد بالذات
 هو منشأ تراعي العدد والعدد نفسه وامانا ثانيا فلان المقدمة القائلة الكلية وجزئية من جوارض الكم حقيقة
 لا تدخل لها حتى لو سقطت ثم الكلام ان احصاه ان الاجزاء كونها كثيرة معروفة للعدد بالضرورة وعروض العدد
 يستدعي اشتراك طبيعة بينهما على ما زعم ثم كلامه بالفاظه قوله ويمكن الاستدلال على ابطال التناهي
 الاعداد قوله برهان المتضائف نقص عليك ان هذا البرهان وبرهان التضعيف وبرهان الزوجية والفردية
 متساوية الاقدام في ابطال التناهي الاعداد واما برهان المساحة والقياس فانه مضاد على ابطال التناهي الكليات
 المتصلة واما برهان ان يطبق ففقط للتناهي الابداد والاعداد هذا هو التفصيل في المطولات قوله كانت المعولات
 اكثر آه والتالي بطر فالمقدم مثله واما وجه الملازمة فبان يقال اذا فرضنا سلسلة من الحلول الاخير الى غير النهاية
 جانب الازل كان كل ما فرض في هذه السلسلة متصفا بوصف اعليه يكون لا محالة متصفا بوصف العلوية اذ
 كل واحد مما عد الحلول الاخير فيها يكون علته لما بعده معلولا لما قبله فيكون جاسا لهذين الوصفين باعتبارين بخلاف
 المحلول الاخير فانه ليس فيه العلوية وحدها فزيادة عدد العلوية لازمة قطعاً قوله ومن
 معلوم ان المتضافين غير بيان بطلان التناهي بقرينة المتضافين بيان الوجود فلا بد ان يتحقق تناهي كل واحد من
 من الآخر فيكونان متساويين في العدد فبطلان زيادة احدهما على الآخر قوله مما بالضرورة في التحقيق ان كل متضافين
 تحقق مع الآخر قوله وبالمهية في استحقاق اى لا تحل مهية احد بما به دون جعل مهية لاخر فلا حرج ان المتضافين
 متساويان في التحقيق لا تحل قوله وذلك اى التلازم في التحقيق لا تحل قوله وفيه نظره بهذا النظر اورد
 الفاضل القزباغنى وتقريره ان لزوم زيادة احدهما تنافي بين على الآلة له احد غير لازم وانما الفاضل

بين العلوية والمحلولة الواقتين في المرتبتين اعني العلوية الفوقانية والمحلولة التحتانية لا يدل البرهان في المرتبة
 الواحدة حتى يلزم الزيادة المذكورة وتفضيله ان العلوية المتضائفة للمحلولة المستحقة في المحلول الاخير انما هي العلوية
 المستحقة في علوية السابقة عليه وهي مستحقة فيما نحن فيه واذن نحقق باخذ المتضائفين بدون الاخر غير لازم
 وانما يلزم هذا لو كان مضائفا للمحلولة المستحقة في الشيء هو العلوية المستحقة في ذلك الشيء ايضا وليس علم من قوله
 كل واحد منهما اي من المتضائفين قوله في صورة تختلف اي محلولة المحلول الاخير قوله محلولة هذا العلة اي محلولة
 علة المحلول الاخير قوله علوية عليها اي علوية علة المحلول الاخير قوله محلولة المحلول الاخير متعلق بقوله متضائفة
 قوله مع محلولة متعلق بقوله اخذ قوله تلك المرتبة اي المرتبة الفوقانية قوله اعني الواقع بيان لقوله ما هو محمول
 وما ليسا بمتضائفين اي علوية المرتبة الفائقة ومحلولتها قوله فلا تميم البرهان اي برهان المتضائف قوله فشكلنا
 دقيق قال في الحاشية ان قيل ان لزوم الزيادة بين العلم اجمالا ان المحلول الاخير محمول محقق وما فوقه الى ما لا يتنا
 علة ومحلول محققا انما يلزم الزيادة باعتبار علوية ما فوق المحلول الاخير مع محلولة التي هي غير متضائفة بهما
 اي اجنبية بالقياس الى هذه العلوية وبكذا في كل فوقاني واذا لم تعبر مع تلك الاجنبية بل مع مضائفيها فلا يلزم
 الزيادة فلو وجها مع اعتبار الاجنبي لا ياتي بالقياس المتضائف من التكافؤ وجودا واما في الواقع لا يقال بعد
 ثبوت المساواة بحسب الحدود من المتضائفين نقول ان دوما متكافيان في ما فوق المحلول الاخير مع قطع النظر
 عن تطبيق احد المتضائفين بمتضائفة الاخر فمقتضى في المحلول الاخير محلولة لا يكافي لها عدد فيلزم منه ان نحقق
 شي من المتضائفين في سلسلة المفروضة بدون مضائف الاخرى فلا يتكافيان في الوجود ايضا وان لم
 تقدر على تعيينه فلا اشكال ان الكلام في تطبيق احد المتضائفين مع المتضائف الاخر بل في عدد جامع عددا لا
 مع غير ذلك فمن كونه متضائفا ولا لا نقول لا ريب في ان الكلام في تطبيق احد المتضائفين مع الاخر لا مع الاجنبي
 حقيقة ان كونه متضائفا فلا يلزم تحالفا في التعداد المتماثلين في التساوي والتكافؤ في الحدود مع ما ذكره المتضائفين
 من حيث هما متماثلان فيجوز ان يكون عدد العلويات اريدو عدد محموليات الحق في ما فوق الاخير وجودا
 من كل منهما مع وجود من الاخر لا يقتضي التساوي وان محم تساهل فيقتضي ان لا يقف التطابق الى حدودا كما
 احد هاتين الاخرى ان الشهور اكثر من الجنتين لا يقف في التطبيق مع الشهور الى حد غاية الام ان مرتبة انما

لا تتعين ففكر ففكر صحيحا ونحن ان الامور الغير المتساوية لا تتصف بالزيادة وانقصان بالقياس الى طائفة من الامور
من عوارض الحكم من حيث المتساوي وبعد فحين بلحد ونعم يمكن الحكم عليهما بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع
التطابق بين احدهما الى حد وبدية قولهم بل كل اعظم من الآخر في المتساوي مسلم لا في غير المتساوي فالتساوي اكثر من غير
كما يطبق والتضائيف وغير ما يجوز ان يحكم بينهما بالتساوي بعد انضمام العلوية الاخرى اليها ايضا كما يحكم به فيما
قوله ففكر انتهى قوله فيما ان قيل له هذا مما اخذه المحقق الهروي في حاشيته على شرح المواقف مجيبا عن النظر
المذكور قوله فيما معلول محض الانقطاع بسلسلة قوله فيما مع معلولية اي معلولية ما فوق المعلول الاخير قوله فيما غير
متضايقة لبا اي علوية ما فوق المعلول الاخير قوله فيما بل اي حيدية اي تلك العلوية قوله فيما لم تعتبر اي علوية ما فوق
المعلول الاخير قوله فيما مع مضايقة وهو معلولية المعلول الاخير قوله فيما وبدية قولهم الكل آه اذا صدق حسن المختصين بان
قوله الكل اعظم من الآخر بدية مطلقا سواء كانا في المتساوي او غير المتساوي اذ الكل عبارة عن الجزء والشيء الآخر في كل
مرتبة لا يكون بخلافها مرتبة في الجزء وهذا معنى الزيادة وبه تميم التطبيق والتضعيف والتضائيف فافهم قوله فيما ان
اخييات هذا البرهان اخترعه شيخنا بقول قوله هذه بحشيتي للذات الماخوذة بالحشية كذا في الحاشية قوله من
الطرفين الطرف الاول هذه الذات الماخوذة بالحشية والطرف الثاني الذات الاخرى الماخوذة بالحشية قوله حكم كل
واحد آه اما وجهيت ان الرغيف الواحد اشبع كل واحد ولا يشبع الجميع فالحكم عليه بالتساوي هو ما بين الحشيتين والجميع من
حيث هو مجموع كلاهما حاشيا قال في الحاشية حاصلا ان الحكم عليه هو ما يصدق عليه انه ما بين الحشيتين والحكمة ليست
كذلك انتهى قوله فحيز ان يكون آه في الحاشية وما قيل في الجواب ان هذا حكم اجمالي على المترتبات على وجه الاستغراق
بحيث يتناول الحكمة ايضا كما يقال ان ما بين طرف هذا الخط واية نقطة تفرض لا يوجد فيه الادون المذراع وهكذا اذا صدق
على الاستغراق الشمولي ان من سبب سلسلة الى ما بلغه الترتيب فيها دون الحشيتين فصدق ان الحكمة دون الحشيتين
والاصل ان الحكم اذا استغرق لكل واحد مطلقا منفردا كانا في المحوط مع الاجتماع كان في ذلك الحكم على الحكمة بخلاف ما
اذا انحصر كل واحد بشرط الا انه اذا كانه فغير حكم الحكمة فاذا صدق الحكم على الاستغراق ان من سلسلة الى ما بلغه
الوجود والرتب فيما استناه اصدق بالضرورة ان سلسلة تباها متساوية طيس لستى لانه ان اراد بقوله اي ما بلغه
والرتب اعم من الواقعين الحشيتين فالحكم الكلي ممنوع وان اراد به ان كلما وجد بين الحشيتين فهو متناه فلا يرقم تباها

المراد من قوله
المراد من قوله
المراد من قوله

بجمله التي ليست كذلك فاقبل انتهت قوله وقدير من آه في الحاشية لا يخفى عليك ان البرهان يفيد تحقق بالذات
 كما ثبت الواجب تعالى للذات في سلسلة الجاهلات ولا يعيد البطلان وجود الامور الغير المتناهيبة مطلقا للمعدات
 بشرائط والمحلوات فاقبل انتهت قوله فيها ولا يعيد البطلان آه لا يصلح على كل واحد من المعدات بشرائط
 والمحلوات انه كالمواحد الاخير في انه لا يتقرر الا بعد تقرر شي آخر قبله لعدم الحلاقة الموجبة لذلك بناك ثم نحن
 ما افاده بعض الاعلم من ان هذا الكلام ليس بمعنى لان هذا البرهان كما يعيد اثبات انتهاء سلسلة الجاهلات الى
 واجب بالذات كذلك يفيد انتهاء سلسلة المعدات وبشرائط الى محدود شرط لا يكون متوقفا على محدود شرط سابق
 لان كلامه متوقف على محدود شرط سابق عليه فانه حادث لا محالة فاما ان منتهى سلسلة الاحداث في طرف ابد
 الى حادث لا يكون قبله حادث بل يكون ذلك الحادث فائضا من القديم بلا واسطة محدود شرط فيكون سلسلة
 المعدات متناهية ولا يكون سبيل الى التناهي للمعدات وبشرائط او لا منتهى سلسلة الاحداث الى حادث كذلك
 بل يكون كل حادث مستندا الى حادث قبله لا الى نهاية فيكون كل من الاحداث ما بالعرض بالعرض
 الى سابقة وموقوف عليه ولا يكون شي منها بالذات فيلزم تحقق ما بالعرض بدون بالذات ولا يمكن
 القول بانتهاء سلسلة الاحداث يكون مستندا الى الواجب تعالى بلا توسط حادث حتى يمكن تحقيق سلسلة
 لا جل استنادها الى الواجب سبحانه لان ذلك خلاف الفرض واذا لم ينته سلسلة الى الواجب بالذات
 امكن عددها اساسا فلا يكون موجودة لان يمكن بالموجب لم يوجد ولا يجب بالممتنع جميع انحاء عدده ولا يمكن
 انحاء عدده بالمستند الى الواجب بالذات فلاح ان هذا البرهان كما يبطل التناهي الجاهلات يبطل التناهي
 للشرائط والمعدات ثم بالفاظه قوله ضرورة استنتاج آه والالم يكن بالعرض بل يكون بالذات ثم تنويع
 ان في هذا المقام برهانا غريبا وهو ان سلسلة المتبر بزم لها ان يكون عدم فردا موجبا لعدم ما بعده من
 افراد وعدم سبب سلسلة يوجب عددها فيلزم من وجودها عددها وبطلان قفكر قال ولا يحل تصدير
 آه في الحاشية لا تعرض لهذه المقدمة في اثر المتون ولا بد منه حتى يلزم ان بعض من احدها
 بدیهی و بعضه نظری انتهت قوله فيها ولا بد منه اي من تعرض لهذه المقدمة والا يبقى احتمال ان يكون
 جميع احدها بدیهیا وجميع الاخر منها نظریا وكتب احدها من الاخر فلا ثبت لمقصود قوله غنى لا شيء

استنتاج ان التناهي في كل من هذه النظريات هو التناهي في الوجود لا في العلم به

من القول تصديق هذا على تقدير نظم القياس على هيئة الضرب الاول من لفظ الاول قوله او لا شيء
 من التصديق بقول هذا ان كان نظم القياس على هيئة الضرب الاول من لفظ الثاني ثم النتيجة على كلا
 التمكنين لا شيء من المعروف تصديق ونعكس الى قولنا لا شيء من التصديق معروف وهذا هو المطلوب
 قوله المقصود من الكاسب آه في الحاشية اشارة الى ان المراد بالمعروف في الصغرى ما يفيد تصور لا شيء
 اي الكاسب للمجهول التصوري الالهي المتعارف وهو ما يحل على الشيء لا فائدة لتصوره والا لا يتم الدليل انتهى قوله
 فيها الصغرى اعني قول المصنف المعروف بقوله قوله فيها والا لا يتم الدليل فان اللازم على تقدير ارادة اعني
 المتعارف من المعروف ان التصديق ليس معروف بذك الالهي وليس هو المدعى اذ المدعى ان التصديق لم يقيد
 لتصور قوله وانما هو بالذاتيات والعرضيات فيه فلو كان من يجوز كسب التصور من التصديق كيف يسلم مصنفه
 بالكتب في الذاتيات وفي تصور بالوجه في العرضيات بل المنفعة مستند بانه يجوز حصول الكثرة من المبادئ ايضا فلا بد من قايمة
 البرهان عليه وودونه خط القناد قوله فافراد المعروف من جهة فيما هي في الذاتيات والعرضيات يقفه بعض القضاة بان
 التحديد كما يصح بالاجزاء الدنيوية كذلك يصح بالاجزاء الخارجية فان اخرج قد صرح في الحكمة الاشراقية بان التحديد لمجموع الاجزاء
 الخارجية حد تام فتصور لا شيء لمجموع الاجزاء الخارجية تصور بالكتب فلا يصح بكسار افراد المعروف في الذاتيات والعرضيات
 ثم بعنوانه فيه ان مجموع الاجزاء الخارجية محمول على الحقيقة المركبة اما رتب ان المركب مجموع اجزائه واما التحديد بواحد
 واحد من الاجزاء الخارجية فلا يجوز فهذا النحو تحديد بالذاتيات وليس قسما لاشي على ان الاجزاء الخارجية هي الاجزاء الدنيوية
 نحو من الاعتبار على ما هو المشهور في ذاتيات محمولة باعتبار مع ان كلام الشارح لعله مبني على ما هو المشهور من نفى حواز
 التحديد بالاجزاء الخارجية هذا ما افاده الفصل في تحقيق التحديد على السبيل كذا ان تجوز حمل مجموع الاجزاء الخارجية على
 المركبة الخارجية لقطع عرق الفرق بينها وبين الاجزاء الدنيوية وهو متحقق بحل في غيره دون تلك تجل عدم حواز التحديد
 بواحد واحد من الاجزاء الخارجية خال عن التحصيل نعم هذا التحديد لا يكون جدا تاما وارين هذا من ذلك واما اعتراض الفرق
 بينهما في مرتبة الاطلاق والتجريد فتساؤلنا لا علينا وبناء الكلام على المشهور لم يكن الحق الحق بالاتباع فتصور قوله فتفكرا
 في الحاشية لعل وجهه ان لا نسلم ان كل واحد من الذاتيات والعرضيات محمول لان الاجزاء الخارجية ذاتيات ولا تكون محمولة
 انتهى قوله وتصور متساوي لنسبة آه وكبرى القياس اعني كل ما هو متساوي لنسبة بالقياس الى وجود التصديق

اعني القاضى
 احمد بن محمد بن عبد الله
 سنة ١٠٠٠

مع
 احمد بن محمد بن عبد الله
 سنة ١٠٠٠

وعدمه لا يكون بجهة مرجحة لاحد مما طرأه مستغنية عن البيان كذا في الحاشية فان قيل مستغنى عن البيان على ما في المتن
من اشكال ان النتيجة قولنا لا يتصور لا يكون على جهة المرجحة لوجود التصديق وعدمه ثم قلنا عليك ان لا تصنف في
الحاشية بقوله ان ارادنا ان نثبت التصديق ووجود التصديق وعدمه ان نثبت الى وجوده هي استلزام عدمه فلا يحتاج
تلك غير ظاهر لا بد من الدليل وان اراد ان التصديق كما يتعلق بوجود التصديق كذلك يتعلق بعدمه كما هو ظاهر من كلامهم
فمن لم يكن جديداً في التبرج غير ظاهر انتهت قوله فيما قد لا يكون غير ظاهر بل ظاهر لطلان ما قرع سمعك ان
تقبل ان تبدل الحاشية قوله فيما قد ان التبرج غير ظاهر ويجوز ان يكون التصور مرجحاً لوجود التصديق وتعلق عدمه
ايضاً بتفصيل المقام على ما افاده اسبغ المحققين ان التبرج اعتبر في العلم بالنظر الى المعلوم من ترجيح الوجود لا ترجيح
ولامرية في ان يبين التبرج من جهة الفان لا يوم منها يجوز ان يكون التصديق بناء على ترجيح الوجود
بعد من ولو سلم ان ذلك التبرج من جهة ان علم لا يجوز ان يكون لبعض التصورات خصوصية مع بعض تصديقات يكون
مفيداً وكما سبأ قوله لان اثر التصور آه بل هو المرام ان اثر التصور ميسر ان التصديق فلا يكون التصديق مترتباً على التصور
وكتبت عنه فثبت متناع كون التصور كسباً للتصديق وهو المطلوب ثم فيه حاشية هي انه ما اراد من كون التصور مجرداً عن
في الذم من فان اراد ان الاثر المكتسب من التصور كذلك فهو في حيز من يجوز ان يرتب على بعض التصورات لا ذم من غير
لما يرتب ان يخرم بالضرورة على تصور الملاءوم ملازم لبيان ان اراد ان التصور مجرداً عن الشيء في الذم من مسلم لكن الكلام فيما
من التصور لا في نفسه كذا في بعض التعليقات قوله فان اثره اي اثر التصديق قوله حصول الشيء للشيء في العقد لا يحل
قوله اولاً حصوله له في العقد سبباً في انه ان كان المراد ان الاثر المكتسب من تصديق حصول الشيء ولا حصوله في مجموع
ليفت ولم لا يجوز ان يكون اثر بعض التصديقات مجرداً عن الصورة لاذلك يحصل ولا حصول وان اراد ان التصديق
ففيه ذلك يحصل ولا حصول مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون كل مكتسب من التصديق هو ذلك فتدرب قوله
منه اي من التصديق قوله لا يحصل في المعنى اي يحصل ولا حصول قوله فلا يرتب اي لا يرتب التصديق على تصور
يكون مكتسباً من التصور لا اتفاقاً للعلاقة بينهما كذا في الحاشية قوله ولان قيل اي عدم ترتب التصديق على التصور
الفاعل هو اشج ارسل وسلفي عليك تفصيله قوله لا يقع بمعنى مفرد قيل ان المراد بمفرد ما يقابل القضية فالحال
لا يمكن الاعتقال من المعنى المفرد الذي هو ليس بقضية الى التصديق لشيء فانه من اشج ان هذا الدليل غير صالح

على المطلوب كونه شخص منه وان كان كونه الدليل انخص من المطلوب بان على حاله بعد المطلوب متناع كساب التصديق
من النصوص مطلقا ولا ارباب في انه لا يلزم من متناع الكتاب التصديق من النصوص المتعلق بالمفرد الذي هو القضية متناع
الكتاب من النصوص مطلقا يجوز ان يكون النصوص متعلقا بالقضية المشكوك بها كساب التصديق في اقول له فلم يكن مفردا لان التصديق
لتوقفه على سببه لا يتحقق في المفرد قوله ففكر فانه فيقول احد من اهل العقدة عولصته وبني ان كون موضع التصديق باعتبارها
او الالفاظية عن التصديق ممنوع فانه اول المسئلة وبما المطابقة واللامطابقة بالمعنى العام لثالث النصوص فلا يجدى نفعها
لعدم استلزامه للمدعى كما لا يخفى ثم نقض عليك انه استدلال شيخ الصانع وشرى الحجة في منطق الصانع على متناع كتاب
التصديق من النصوص بما توضحه ان انتقال الذهن من معنى واحد مفرد غير قضية الى التصديق بشي غير ممكن فان المعنى المفرد والوجود
عدمه ووجوده متساويان في القاع ذلك التصديق بان يكون عليه مفيدة لذلك التصديق على تقدير وجوده وعدمه كطهالان
كاسبا ومفيدة عند وجوده وعدمه وذلك لانه ان كان التصديق يقع ويحصل بسببه كالمفرد سواء فرض موجودا او معدوما
فليس للمعنى المذكور مدخل في القاع التصديق بوجه صلا والتالى باطل لان فرضناه كاسبا ومفعاله هكذا المقدم وبالحكمة لا
المفرد كحاشية في حصول التصديق من غير ان يحكم بوجوده في نفسه وبوجوده على صفة او بعد منه كذا بان يقال المفرد موجود
او معدوم او يقال المفرد هو ذلك او ليس هو ذلك او معلوم انه اذا قرنت بذلك المعنى المفرد وجوده وعدمه حكمت به
وعليه قد ضفت اليه معنى آخر فحصلت قضية موجبة وسالبة فيكون التصديق كاسبا للتقدير لا لاقصو المفرد وبل في الالفاظ
وليعلم ان هذا البيان كما يدل على متناع كتاب التصديق من النصوص كذا لك يدل على متناع العكس كما لا يخفى على اللبيب المتأمل
وحية نظر اما اولها فانه انما يلزم التركيب في كاسب التصديق لو كان لهذا المعنى الاخر سواء كان الوجود او عدم مدخل في القاع
التصديق فافادته بان يكون جزءا من الكاسب ولم يلزم من غير الدليل غاية بل يلزم منه انه لا يصح ان يكون بشي حلة الاصح
لا قران احد من الوجود او عدم ولا ريب في ان هذا غير مستلزم للتركيب يجوز ان يكون المفرد قضية كاسبا حال كونه
موجودا من غير ان يكون الوجود من مقوماته ووجوده بل يكون من مقوده ولو ازره فافهم واما ثانيا فلما افاده جلال ان
من لنقض كل بيان الاول ان الدليل متقوض بان فادة التصور لتصوير فان المقدمات عن اخرها حاشية فيها بان يقال لكن
انتقال الذهن من معنى مفرد الى تصور شي اوليس حكم وجوده المفرد وعدمه واصل في القاع التصور فلا بد من اقرار الوجود
او عدمه بذلك المفرد فليزم التركيب في كاسب التصور ايضا ولا يصح حينئذ ما قال الشيخ في موضع اخر ان التصور كاشير الميع

لهذا ما عني تقديره كونه مدعى في كاسب التصديق كونه مدعى في كاسب التصديق كونه مدعى في كاسب التصديق

يقع بالمفرد وتقرر الثاني ان في ذلك المفرد يجوز ان يكون بوجوده الذي معنى مفيد التصديق من غير ان يحكم به عليه
 يحصل حقيقة يكون تصديقا موصلا الى التضمين فلم يخلو ان يكون المفرد في الذهن موصلا الى وجود مفرد اخر فلم يخل
 ان يكون موجوده فيه موصلا الى تصديق بعينه وبالحكمة هذا الدليل غير مستلزم لامتناع الكتاب التصديق من التصور لا يخفى على السبب
 ان هذا لا يرد انما توجه على الشيخ لو كان عرضه الاستدلال على وجوب الكتاب التصديق من التصديق دون التصور وبذلك
 ظاهر من ذلك الدليل ان المفرد حصل من التصور فان التصور قد يكون مركبا ايضا فاذا لم يكن بالمفرد كفاية في حصول التصديق
 لا يلزم عدم الكتاب بالتصور مطلقا بخلاف ان يكتب من التصور المركب والحاصل ان المطلوب شيخ اثبات التركيب في كتاب
 تصديق كفاية دون كتاب التصور فانه قد يكون مفردا ايضا فانه لم يسل كل ما يترتبة فافهم ولا تحل في العلم ايضا انه قد يترتب
 استدلال على امتناع الكتاب بان المعرفة هي صفة من كتاب التعريف والتصوير من حيث حصول علم النار بالذخا في حصول
 علم البصر بعلم العمى في هذا المثل احد يكون الذخا معر فالنار والعمى البصر فذلك المعرفة كالمعرفة كالحاصلة من كتاب التصوير من حيث
 معرفة النار والبصر للذخا في العمى بل انما يحصل شي لم يكن حاصله بحيث يكون العلم متعلقا بتعريف علم بالمعرفة فان كان
 حدا فالمعرفة بالمعرفة متحدان بالذات وكذا العلمان وان كانا متساويين بالاجمال والمقتضيل وان كانا سما فالعلم علم بالعلم لا
 والمعلوم بالعرض ولا يمكن اتحاد التصور والتصديق فلا يمكن ان يكون احدهما مكتسبا من الآخر نعم يجوز عند العقل ان يكون بينهما
 خصوصية بينهما في نقل الذهن من احدهما الى الآخر فيكون بينهما ملازمة لكنه لا يوجب كسب قد يرافقه تحقق نفس لعلم من احدهما
 في المتعلق وانما حصل التحقيق بان هذا كله سعي غير شك في حصول ما ذكره لا يرد على ان الاصطلاح لم يقع على اطلاق كسب
 والكتاب على حصول التصور من التصديق وبالعكس ولا يلزم منه ان لا يصدق تصديقا او تصديق تصور بخلاف ان لا
 تصور تصديق وبالعكس وان لم يسم ذلك كتابا في الاصطلاح وصدق فروع الاصطلاح غير مجرب في اثبات ادائه
 كحوا في نظرية جميع النصوص وحصول بعضها من التصديقات وان لم يسم ذلك حصول الكتاب في الاصطلاح مع ان
 في كلامه من الاختلال بان ذكره بقوله فان كان المعروف حلا لا يرد على ما ذكره اشرح في توضيح قول المصنف فان المعروف
 فافهم قوله وهذا يستنبطه دليل آخر اي سوي الدليل الذي يفاده المصنف بقوله لان المعروف بقوله ذلك الدليل ان التصديق
 حصول الشيء للشي او لا حصوله له والمقصود منه تحصيل هذا المعنى حتى يصح تعلق الادعاء فلا يكتب من التصور الذي هو مجرد
 نقل الشيء في الذهن لا نقا العلاقة بينهما وقد يقرر بان المطابقة او اللامطابقة معتبرة في حقيقة التصديق بخلافه

اي التقاضي المحقق
 من مظهر الادعاء

اي الكتاب التصديق
 من التصديق
 بالعكس
 من مظهر العكس

اي الدليل الآخر
 من مظهر الحقيقة

لما لم يستعبر في حقيقة فهمنا حجتان متباينتان بالانسان نسبة لا حد لها بالآخرى فكيف يمكن ان يكون التعريف
اولا بد من المناسبة بين الحاسب والملك من مقتضى قدرتها انها ثم بذاتها تفصيل لما قاله الشارح في الحاشية ان
الآخر هو بقا، اطلاقه فيها حال البسيط لا يكون كالباني الحاشية خلافا لبعض ومن لم يفرق بين التعريف والنظر الى التحصيل امر او
ترتيب هو ما نعت قوله فيها خلافا لبعض اعلم انه اختلف في ان البسيط هل يكون ساما لا فاعثر البعض انه كاسم وادرك
عليه ان لا يكون تعريفه نظر ترتيب امور غير جامع لعدم شمول البسيط فغيره الى التحصيل امر او ترتيب امور مثل البسيط والمركب
واما المحققون منهم المصنف قد روي الى ان البسيط ليس كاسم فذلك التعريف باق على حاله قوله فيما تحصيل امر او ترتيب امور
البسيط قوله فيها او ترتيب امور هذا محقق بالمركب قوله اي تحت يفيد المقصود منه اضافة قد شئت وى انه لا نزاع في
امكان وقوع التصور بالمعاني المفردة كالفصل من حده وادخاله وحده فاما كتاب النوع منها انما هو البسيط لا المركب
فكيف يصح نفى كون البسيط كاسما بان التعريف بالمعاني المفردة وان كان يمكن الا انه لا يضبط مثل الضبط التعريف بالمركب
نص عليه شريف المحققين في شرح المواظف بقوله وان ان التعريف بالمعاني المفردة جائز فلا يكون هناك حركة واجدة
من المطلوب الى المبدء الذي هو معنى واحد فيلزم الانتقال الى المطلوب من غير حاجة الى القرينة الا انه لم يضبط
التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن للصناعة والاختيار فيه مزيد دخل فلم ينفذ اليه خصوصا احد لطرا بما لم يعتبر منه انتهى في جملة
مقصود المصنف ان الكسب المضبط منفى عن البسيط لانه غير صالح للاكسب مطلقا حتى يتم احدثته قوله قبل ان
ولا اري باب في ان القليل الباقي مما لا يفتت اليه فان القابل للالتفات انما هو الغالب الشائع الكمال وعمومية اقواله المبررة
ليست الا بالنظر الى هذا دون ذلك فمن خيل ان جواب الشيخ بان التعريف بالمفرد مندرج في احسن فان التعريف
به وان كان قليلا لكن اخرج عن التعريف مناف لعموم قواعد الفن بل كالكسب الاعصاف كما لا يخفى على ذوي الاختصاص
قوله او يقال حيث آه اذ آية ثالثة لتلك الحاشية تقرير بان المقصود من التعريف هو العلم بالكنة اي ايجاد التام لما هو
ان العلم بكنة الشيء يكون بدويا واما العلم بالوجه وبوجهه فليمان بوجه ذلك الشيء حقيقة لان ذلك الشيء لا مرة في انه لا يحقق
ذلك العلم الا في المركب او يعلم منه ذوات الشيء من بعضه الفصل والبسيط وان صح كونه معرفا لكنه فانه من العلم المطلوب
اعلا اعتبارا له وقد اخرج بان انما يتم لو كان العلم بالكنة عبارة عن ايجاد التام مع انه ليس كذلك فانه عبارة عن ايجاد
الشيء في العقل حيث يكون مرادة لذلك الشيء وظاهر ان ذلك كما تحقق في ايجاد التام تحقيق في ايجاد الضمان لا بعد

اي تعريف الشيء

نسب بالادارة

قوله وحق انه عبارة اه هذا ما ذهب اليه القدر ووضح المقام على ما افاده استاذ الاستاذ في بعض محاشية
 اذا اردنا نحصل المطلوب المعروف او الحقية فحركة النفس وتقلبت بالتدريج بعد تصور المطلوب الى بادية قلة خط
 المتخوفة فالأثره منها تناسب المطلوب تركه واما اثره مناسبا له فانه يكون هو سببه ووكاسبا له وهذا هو الحركة
 الى المبادئ ثم تحركت تقلبت بالتدريج من الصور المناسبة للمطلوب بان ترتبها على نحو يحصل منه المطلوب وهذا هو الحركة
 من المبادئ الى المطالب مجموع الانتقالين الذي يحسب هو الفكر والنظر فالحركة الاولى تحصل ما هو منزلة المادة للفكر
 لا يحصل في هذه الحركة النفس المبادئ من غير الترتيب وبها لا يحصل الفكر اللا بالقوة والثانية تحصل ما هو منزلة
 القوة لانها تحصل حين ترتبها الذي لم يجد بها الفكر يحصل ثم يقع بخطط في الانتقال الاول بان ينظر المبادئ
 الغير المناسبة مناسبا للمطلوب فيكون الكاوية صادقة وكذا يقع بخطط في الانتقال الثاني بان ترتب ترتيبا
 فانه ما خيره الى المطلوب العام عن الخط الاول فواين المواد المثبتة في اصناف خمس من البرهان الجدل
 وخطابة واثبات السفسطة من الثاني فواين الصورة من الاشكال وشرطها فالفكر بهذا المعنى يحتاج كذا خبره الى ان
 فهو المتكفل لها بان المواد والصور والتميز بين الخطا والصواب قوله والضرورة تعادل اي معنى بانتقار الحركة الاولى
 فيحق الضرورة وانتقادنا الملبان لا تحقق الانتقال من المطلوب الى المبادئ مسلما بل يحصل المطلوب بلا وسط
 المبادئ حين لا تحقق الحركة وثمة ايضا ايجان متقل من المطلوب الى المبادئ فتم متقل من المبادئ الى
 المطلوب ما دفقة فلا تحقق الحركة الثانية ايضا وانه يحتاج لتحقيق الحركة الثانية دون الاولى ثم نتلو عليك اول
 ان المذكرة في شرح ثلثة مذاهب الاول مذاهب التفسير الذي ذكره بقوله هذا تعريف المتأخرين للنظر الثاني
 القديس المذكور بقوله وحق انه عبارة اه واثالب مذاهب بعض هو ان الفكر عبارة عن الحركة الاولى فقط سورا
 مع الثانية او دونها وثمة بذلك القول الثاني ان سياتي عبارة الشرح على ان كون الضرورة قابلة للحركة
 الاولى فخط على مذاهب القدر ما يرجع ان الامر ليس كذلك او مناسط الضرورة عنه ثم هو متقا مجموع الحركتين سواء كانا متقا
 معا او بانقار الاول فقط او بانقار الثانية فقط واما على طاهر العبارة فيصير عن شجب الاختلال كما لا ينبغي على ان
 الكمال قوله فخطت هذا اذا كان الترتيب بيضا متقل اليه ان من فلا يحتاج الى الحركة الثانية قوله وفترتب
 فواين الثانية اعلم انه ليس المراد من الترتيب معنى المصداق في ذاته غير لازم للحركة الثانية بل المراد منه كمال بالمصدر

الاولى
 الثاني
 الثالث
 الرابع

اى البنية كحاشية من الترتيب لا اتياب في كونها من لوازم تلك الحركة فانها لا توجد بدون البنية فلا توجد من لوازم قول
 ولذا اى وكون الترتيب من لوازم الحركة الثانية قوله يلزم الواسطة بين البدهي في النظرى ان تلك البنية في
 الصورة المفروضة ظاهر ومناسطه كان على انها الحركة الاولى وهي تحققة بينها واما بقا النظرى فلان مناسطه كان
 تحقق الترتيب اللازم للحركة الثانية وهذه الحركة الملزمة مستقيمة بينها فلا زجها ايضا يكون مستقيما اذا تم في اللازم
 يستلزم اتفاق الملزوم فلم يزل الواسطة بين البدهي في النظرى في العلم يحصل مع انهم طبقوا على مناسطها لا يخفى على
 المتخصص ان لزوم الواسطة غير لازم على مسلك المتأخرين فان مناسط النظرى عندهم هو تحقق الترتيب اللازم للحركة الثانية
 فاتفقوا بانها ملزمة مستقيمة تحقق الضرورى لان رفع مناسط النظرى هو عين تحقق البدهي في الصورة المفروضة كون
 داخل تحت الضرورى عندهم فان الواسطة نعم لو كان هذا النظرية تحقق الحركة الاولى على جميع المذاهب حتى على مذاهب
 المتأخرين ايضا كما توهمه المحقق الهروى وواقفاه شارح نقله التال كان المخير ولا زجها واذ ليس فلسفيا بل فان
 مفاسد قلنا ان بعض من احصاها نطق البيان كما لا يخفى على اهل الوجود ان بما اقتضا عليك صحص ان بافاوه
 بعض الاعلام من ان الضرورة تعادل الحركة الاولى اتفاقا مما لا صحة له قطعا هذا ثم نقص عليك ان في هذا المقام برادى
 على المتأخرين من ان تحصيل المبادى صعب على النفس فكثيرا ما يقع اخلط وخطا في طلبها فمع وجود هذه المفاسد في
 المبادى لو كان المطلوب بدويا عندهم لبدية ترتيب المبادى في عدم وقوع الخطا فيه لا تقع الا ان عجز البدهييات
 ولم يحصل مقاطع بحث وفات فائدة بالتقسيم الى البدهي في النظرى فتكر قوله الا ان يتكلف جواب عن لزوم الواسطة في
 ان الصورة المفروضة مندرجة تحت الحركات التى في قسم من الضرورى فغرق الواسطة منقطع قطعا ثم وجه التكلف
 المحذور مع عدم الحركة في مسافة عما من شأنه الحركة في تلك المسافة فلا يعادل الحركة الواقعة في مسافة اخرى ان المناسق
 الذين من المقابلة بين البدهي في النظرى مقابلتها في صفة البدية والنظرية لا المقابلة في وصف الصعود والهبوط وان
 التفسير للحدس مخالف للجهان كاشيخ والمحقق الطوسي في العلامة الرازي فلا اعتداد به قوله لم يحصل احد من اهل النظر
 ان المقابلة بين الضرورة والحركة الاولى اعم من المقابلة بمعنى عدم الاجتماع في مادة ومن مقابلته الصاعدة والهابطة
 وهذا الايضاح والاجتماع في تلك المادة ففي الصورة المفروضة وان لم يوجد المقابلة منها بمعنى الاول لكنها متحققة فيها
 بالمعنى الثاني فيجوز عليها بقدر الامكان في هذا القسم من الضرورى ايضا لانها معتبرة بالاتفاق كما انى البعض

اى الحركة الثانية
 منه غير متحقق
 اى المبادى في هذا المقام
 منه غير متحقق

قوله لتمايزت المقابلة بينهما وبين الضرورة على كون الحس مقابلاً للحركة الثانية تقريره ان مقابل الحس
مع الحركة الاولى معتبرة بالاتفاق بين القدمين والمحدثين لا اختلاف فيها هذا اختيرت المقابلة بالحركة الاولى
مع انها معتبرة بالاتفاق في خزانة غيبية فان من ضرر النظر بالترتيب لمجموع الحركات لا يتصور منه ان يفوه بكون الضرورة
مقابلة للحركة الاولى كيف يعقل الاتفاق على اعتبار هذه المقابلة في الحاشية الا ان مقابلها انواع الضرورة كما يعتبر فيه
الحركة الاولى لما يكون على نحو واحد فان مقابلة بعضها لها بالمعنى الثابت بعضها بمقابلة تشبه مقابلة الصاعقة
والسابعة تحت قوله فيها فان مقابلة بعضها آه هذا البعض هو غير الحس من الاقسام الخمسة الباقية قوله فيها و
آه هذا البعض والحس قوله ويفسر الحس عطف على قوله يحل لبيان تفسير ثم هناك شكك تفسيقي فادع
المحققين من ان المانع عن تحقق الضرورة عند الشارح في صورة الواسطة كان وجود الحركة الاولى هو لا يرتفع بجميع
الحس بل يتصاعف لا شكلي اذ يلزم حينئذ ان يكون شئ واحد تظاير ضروريا معا اما النظرية فليتحقق منها النظرية
وهو وجود الحركة الاولى واما الضرورة فلان راجع في الحركات تم بالفاظه قوله سواء كان مع الاول كذا في صورة
الواسطة قوله او بدونهما بان يكون كلا المتقابلين معيا فيكون الصورة المفترضة بديها لا واسطة كما في الشهادة
قوله لكن الطوسي فسر آه في شرح الاشارات هكذا فشرح الصناعة في النمط الثالث من الاشارات العلامة
الرازي في المحاكات قوله لمجموع المتقابلين الدقيقين فاذا كان احدهما دغيا والاخر دقيقا كما في الصورة المفترضة
لم يندرج تحت الحس فالواسطة لازمة على المتأخرين بناء على تفسير بولاه الفحول للحس على ان هذا التفسير ناطق
بان المقابلة بين الضرورة والحركة الاولى بالمعنى والاثبات لا بالمقابلة المحترمة لكما ان المقابلة الصاعقة والسابعة
قوله لا يخفى عليك انه يلزم آه اعتراض آخر على المتأخرين المفسرين للفكر بالترتيب الذي هو من لوازم الحركة الثانية
بانه يلزم في صورة انتقال الحركة الاولى وتحقق الحركة الثانية كون الشئ الواحد ينسب الى شخص واحد بديها وتظاير
معا للزوم السببية فلما دعت ان الضرورة تعادل الحركة الاولى فبانقائنا يتحقق السببية للزوم النظرية فليتحقق
الترتيب يتحقق للزوم معنى الحركة الثانية لا يخفى عليك ان هذا للزوم نائمه لو كان المتأخران قائمين بالبنية النظرية
على تحقق الحركة الاولى هو معنى السببية على انتقالها وقد سلفنا عليك هذا وفي الصورة المذكورة يتحقق النظرية
والمتحقق السببية عندهم فحاشا وكلامهم المتوقع من الحق انه لا دخل لهذه اللزوم على تقييد الحس من ان ذكره بعض الافاضل

الحاشية
منه

في الحاشية لان البديهي لا يمكن نفس طبيعة حصوله بالنظر بان لا ترتب عليه شيء من افراد حصوله وهو ليس الا حاصل
 من غير واسطة في العلم فليكون فرد من طبيعة حصوله بواسطة النظر في البديهي يكون نظريا فالبديهي شخصية بسيطة
 واحد ودو المركب حاصل نفسه بالصورة الاجالية والنظرية شخصية بالحقائق المركبة الحاصلة بالصورة التفصيلية
 قلت يمكن حصول حقيقة مركبة بالصورة التفصيلية بديهي من غير حركة فكرية فاذا تحقق حصولها لكل شخص اشياء
 الاعتقاد بالحدس كما هو الممكن لا يكون نظرية او صيغة لا ترتب فرد من حصوله على النظر مع تحقق الواسطة في العلم وبديهي
 المترتبة الحاصلة دفعة واحدة لما كان المعبر في البديهي السلب الكلي بحقيقة بان يكون شيء من افراد حصوله المطلق حقيقة
 كان ومقدرا متربا على النظر وبديهي الحركة الفكرية كان المعبر في النظرية الاجاب بجزئي بان يكون شيء منها ولو كان
 متوقفا عليها وحصول النظر المتبع بان يحصل لغيره فكلما تحقق ذلك حصول المقدار لا يتحقق الا بالنظر فكل من سمع افراد
 تلك الحقيقة الحقيقة حاصلة من غير نظر بل بحدس انساني حصول نظريتها ولا يستوجب البديهيان من افرادها القدرة
 ما لا يمكن ان لا يتحقق غير النظر وهو الذي يمكن تحققة لفائدة القوة العقلية بناء على وجود المباني في نفس الامر ففكرنا
 قوله فيها لا يمكن في طبيعة آد يعني ان المراد بالحصول في تعريف البديهي الحصول المطلق عن موضوع الطبيعة وحرية
 السلب الكلي قوله فيها لا ترتب عليه اي على النظر قوله فيها حصل نفسه اذ حصل فرد من افراد حصوله بواسطة العلم
 يصدق عليه انه ترتب على النظر فيكون نظريا بقوله فيها من غير واسطة في العلم هذا تفسير لقوله بقوله فيها
 من طبيعة حصوله اي مطلق الحصول اعني موضوع البديهي القديمية ومرتبة الى الاجاب بجزئي قوله فيها والمركب الحاصل
 بنفسه اي من غير واسطة في العلم قوله فيها والنظرية شخصية آه لكون الصورة التفصيلية واسطة في العلم بها قوله فيها
 قلت المقصود من النقض على كون الواسطة في العلم شخصية بالنظر قوله فيها يمكن حصول آه وانما بالحدس على ذلك
 هو حصول المطالب بالبرهان صاحب القوة العقلية بذكر قوله فيها حصولها اي حصول حقيقة مرتبة قوله فيها كما
 يمكن لا مرتبة في ان الممكن لا يلزم من فرض قوله محال والا لزم الاقتراب قوله فيها لا يكون نظرية بل كمن يدعي قوله فيها
 كان سبب جواب لقوله لما كان قوله فيها متوقفا عليها اي على الحركة الفكرية قوله فيها تلك الحقيقة اي حقيقة المركب
 بالصورة التفصيلية بحدس قوله فيها ولا يستوجب البديهي حتى توجد لفقظان النظرية غير متحققة مع تحقق الواسطة في العلم
 والتبني في آه فليدبر بديهي من انه قد يتحقق الافتقار في البديهي الى التبني تخالفه وهو يعني العلم فاذن تحققت

اي لا يمكن
 في الاستنتاج
 من

واما نحن نبينا فكيف يسوغ كون شي واحد نوعا حقيقيا وخصا بان الحمال انما هو النوعية الحقيقية بالقياس الى
 الواحد و هذا غير لازم فان اللازم هو كون الشيء الواحد نوعا حقيقيا لاجتماعه لصفات الجوهرية وخصا بالحق العرفية فلا يسوغ ان يكون
 التباين اما حقا في تلك النوعية مع كونها طبيعة نوعية لا فردا مستحصلة بذاتها فحينئذ الحق ان لا يخصص شيئا حق في نوعه
 فيها قلنا العلم بالكنه اه تقرر وجواب على ما افاده بعض الاعلام ان الكنه الاجمالي كاللسان بالقياس الى خبرنا انه لا يكون وسطه في
 العلم بحيث لا يتحصل له اصل بل مجرد والاتفات اليها فلا يكون النوع تعريفيا حقيقيا بخلاف كنه العلم بالكنه على وجهه
 بالبيديات وحينئذ الحق ان النظريات فاجترابات اذا كانت نظرية فاما كونها هي لمجولية النوع و حدودها بالحققة حدودها لا
 لا هو يا لها الشخصية فعملها بالنوع لا يكون الا مجرد والاتفات اليها فالتعريف بالنوع لا يكون لفظيا انتهى بعبارة قوله فيها
 الشخصية لا تكون نظرية وقع لما توهم من ان القول بالتحا والنوع و اجترابات بل كيف و اجترابات مشتقة على الهويات الشخصية
 بخلاف النوع فانه معنى منها بان الكلام في نظرية اجترابات وهي اعتبار ذلك اشكال لا يكون نظرية هذا قال و قد شكك
 في مقام الاكتساب كون البعض بدنيا و البعض الآخر نظرا مكتسبا من الاول شك مشهور عتبه به رئيس الحكماء فخر الملة والدين
 بدنية جميع المقصودات و الشاك هو الحكيم الماين قال و خطبت سقراط ففتح السيد الميمنة و سكون الفات قال في الحاشية
 من بلاذرة في غورس من سائدة افلاطون كان نبي ابداسا بخلافه اليونانيين في عبادتهم الا صنم وكانوا احد عشر
 شهورا و عليه ليل فحسبه ملكهم مدة ثم سقاه السم و ذلك عن اثنى عشر الف تلميذ و تلميذ تلميذ و عاش قريبا من ثمانين سنة
 و كان نقش خاتمه من غلب هواه عقله ففتح بمعنى سقراطيس في اليونانية المقصود بالعدل كنه في حيون الاطباء انتهى قوله
 في غورس روى انه من الاساطير سبعة و من بلاذرة سليمان عليه السلام و افلاطون خاتم حكماء الاشرافين و ارطو من
 اول المشائين كنه في فواح المعبذى قوله المطلوب التصوري و المطلوب التصديقي و سبكتش غك خطاره قوله
 مطلقا اي ليس لمجهول اصلا ثم نقص عليك انه قال الشاك ان المطلوب ما لا وجه لطلبه ان كان مجهول لا فهم يعرف انه
 العبد الذي كان في طلبه فعرض عليه سقراط قيا سوا يستخرج منه مطلوبه و لم يحل عقده التثبيك كنه في فواح كتاب الجواهر
 من الشافى قوله يتحصل ان حاله ان يتحصل ان كان من الجهل الماين فافاد طلب شيئا و ان كان بالكتب يجد في فواح
 اي حصل قوله على بدنية المقصودات اما المقصودات فيجرب فيها الاتهام الى البدني و نظري و سطلع على سره
 فرب قوله منجى بحدس اى لا نسلم حصر المطلوب من المعلوم فاعلم و المجهول المطلق و انما الشاك الثالث و هو قوله

معلوم من وجه مجهول من وجه فاختار غير لازم قوله فسادا على ادراك قوله بوجه معلوم معلوم أي الوجه الذي يعلم
المطلوب به معلوم لا حاجة الى تحصيله به والا يلزم تحصيل حاصل قوله والوجه المجهول مجهول أي الوجه الذي لا يعلم المطلوب
بجهول غير معلوم بعد طلبه بهذا الوجه طلب المجهول المطلق وقد توهم ان الوجود بالصحة اذا كان علم الشيء بالوجه من العلم
الوجه الشيء والافلا لا يخفى ومنه فان المقصود من المطلب بوجه لا تحصيل الوجه وتوهم الحثية على الثاني دون الاول كذا في بعض
المشروح قوله وجيب ان من الوجود زبدة الجواب اعتبار الشيء الثاني من غير لزوم اخذ وتقرير ان الوجه المجهول هو
حقيقة الشيء والوجه المعلوم عرضي له فالمجهول المطلوب ليس مجهولا مطلقا حتى ينتج طلبه الا ترى ان المطلوب بالكتب هي الحقيقة
المعروفة ببعض اعتبارها قال في الحاشية توضيحه اننا سلم ان الوجه المجهول مجهول مطلق لانه اذا كان الوجه المعلوم
معلوما من حيث الاتحاد بذلك الشيء كان الوجه المجهول معلوما من حيث اتحاده مع الشيء المعلوم بالوجه المعلوم ولو لم يكن
عالم انتهى قوله واجاب ان من الوجود قوله لا يقدح في حصول الحق الطوسي ثم نفى عديسان بهيضا صنف كتابا في
وترجمه بالتحصيل ونحو الملة والدين صنف كتابا ما خذ منه وسماه بالتحصيل ونحو الف كتابا ما خذ منه وسماه بالتحصيل
قوله بآيات الامر الثالث انه تقرير الجواب من متنا طلب الوجود من علم كون الوجه المعلوم معلوما مطلقا والوجه المجهول
مطلقا لكن لا يلزم من متنا طلبها متنا طلب الامر الثالث حتى فالوجه من فانه ليس مجهولا مطلقا كون الوجه المعلوم متنا
ولا معلوما مطلقا كونه مجهولا من وجه اخر غير ذلك الوجه المعلوم وتوضيحه على ما في بعض التعليقات اننا اذا كنا نعلم الانسان شيئا
من حيث انه كاتب لم نكن نعلم من حيث انه حيوان ناطق فطلبنا من الوجه الذي كنا نعلم به فانتقلنا من الانسان المشعور بالكتابة
الى مبادي اني الحيوان الناطق فلما اخترنا تلك المبادي ورغبنا باجملنا امرأة للملاحظة الانسان فالتفتنا بها اليه فحصل لنا العلم
بالانسان من حيث انه حيوان ناطق قبل ذلك كان الانسان مجهولا لاس من ان الوجه المطلوب على هذا التقدير موجود ولو
المشعور به بالوجه المعلوم قبل الحركة الفكرية ولم يعرف هو الوجه الذي كان المطلوب موجود من ذلك الوجه فها ثمة امر الوجه
المعلوم وهو الكتابة والوجه المجهول وهو الحيوان الناطق وذل الوجه من هو الانسان ثم تحقيق المقام على افاده القاضي في سند
ان العلم يختلف في علم الشيء بالوجه وعلم وجه الشيء فقال من التحقيق انه لا تعاريف بينهما أصلا وقال المتأخرون بالتعريف بالذات
اذ في الاول احوال حاصل في الذهن نفس الوجه وهو آلة لملاحظة الشيء الذي معلوم بالذات وفي الثاني احوال حاصل في الذهن
الوجه وهو المعلوم بالذات من غير التعاريف الى الشيء ذي الوجه وقال المتقدمون التعاريف بينهما باعتبار اولئك في

من وجه مجهول من وجه فاختار غير لازم قوله فسادا على ادراك قوله بوجه معلوم معلوم أي الوجه الذي يعلم

المطلوب به معلوم لا حاجة الى تحصيله به والا يلزم تحصيل حاصل قوله والوجه المجهول مجهول أي الوجه الذي لا يعلم المطلوب

فان

لا يمكن ان يشاهد بالاضاحك امر سواه الا انه اذا اعتبر صدقه على امر متحاده معه كما في موضوع القضية المحسوسة كان علم
بالوجه واذا اعتبرت قطع النظر عن ذلك كان علم الوجه كما في موضوع القضية الطبيعية اذا علمت هذا فاعلم ان وجود الامام ^{عليه السلام}
على عدم اختيار مطلقا وتقريره ان الشيء المشعور به من جهة دون جهة لا يطلب به لان الوجه المعلوم معلوم وذلك الوجه مجهول محمول
واما معنى على اى المتقدمين وتقريره ان المطلوب ان كان مشعور به بوجه دون جهة كان المعلوم والمجهول في الحقيقة متماثلين
لكن من حيث صدقهما على ذلك الشيء وانما هو المعلوم معلوم مطلقا والمجهول محمول مطلقا لا يمكن طلب شيء منهما فان
على اى المتقدمين فاجواب ذكره لم يصح وبه ان لا نسلم ان الوجه المجهول محمول مطلقا لانه اذا كان الوجه المعلوم معلوما من حيث
انه لا يتحد بذلك الشيء والمجهول محمول من تلك الحقيقة كان الوجه المجهول معلوما من حيث اتحاد الوجه المعلوم به ولا يخفى
فاجواب هذا المطلب ان المطلب امر ثالث غير الوجهين احسن من ذلك الوجهين ان المطلب ليس امر ثالثا عند عدمه وان يجب على
المساخرين فاجواب ذكره اننا قد مر ان لا يلزم من امتناع طلب الوجهين امتناع طلب الامر الثالث الذي هو وجود الوجهين
ان الوجه المعلوم صار له ملاحظة الشيء او ملاحظة لاكتشافه كذلك طلب ذلك الشيء بان يصير امر اخر له ملاحظة ومراة له
معنى حجب جواب هذا ليس المطلوب عند فهم الوجه حتى يحجب بان الوجه المجهول ليس محمولا مطلقا او قولنا في غير انتهى بعبارة قوله
فكان ان الوجه المعلوم كالكتابة قوله المشاهدة اى مشاهدة الثالث كالانسان قوله ذلك الشيء اى الثالث مع وجود الوجهين
قوله امر اخر كما يحتمل ان الناطق قوله يستلزم تصوره اى تصور الامر الاخر قوله الشيء المعروف بالفتح وهو الانسان مثلا فلي
الحاشية بناء على ان في التعريف تصور من تصور المعروف بالفتح وتصور المعروف بالفتح وتفرق بينهما بالاجمال فتفصيل اى
قوله فيها ان في التعريف تصورين اى ان المعتبر على التعريف هو علم بصورة المعروف بالفتح وهذا هو المشهور فيما بين الجمهور
ثم عرف المعروف بالكون بصورة كسب بالتصو المعروف بالفتح واما المساكين فليس لهم في التعريف صورة واحدة هي صورة
المعروف كسب لهما ملاحظة المعروف بالفتح فالعرف بالفتح حاصل بالعرض وحققت اليه بالذات على خلاف المعروف بالفتح
فانه حاصل بالذات وحققت اليه بالعرض وبعبارة اخرى ان في التعريف تصور واحد متعلق بالمعروف بالكسب والذات متعلق
بالعرف تأييدا بالعرض وقصد واحد متعلق بالاول تأييدا بالعرض والثاني الاول وبالذات قوله فيها بالاجمال اى تفصيل خلاص
المتن بالعرف والذات في مرتبة المعروف بالكسب ثم تلو عليك ولا ان في الحق الطوسي حيث يستلزم تصوره حصول
ذلك الشيء المعروف بالفتح فتمت الجواب لا شك في كونه نصا حكما على اختيار المسالك المشهور الملتقى عليك اتفاقا وبالحكمة جوابا

الحق مبني على ذلك المسلك وثانيا الشارح روح اقتضاه زاهد المحققين في ذلك المبني عليه بقوله وانه خير من المقصود
 آه واصله ان صورة المعروف بالفتح لا تحصل بالتعريف فلا يحصل في الذين امرنا ان يكونوا بوجهين ليس حاصل قبل الطلب
 الا صورة الوجه المعلوم وبعده الطلب صورة الوجه الآخر المطلوب بصورة ذلك الوجه الذي هو المعروف بالوجه
 المعروف بفتح فليس المقصود امرنا ان يكونوا بوجهين بل امرنا ان يكونوا بوجهين على ما افاده بعض الاعلام ولفظي على ما هو عليه
 هذا المقام في بحث التعريف انما هو ان شاعرا علم ان شاعرا هو الموقف زيف جواب الحق بان اثبات الامر الثالث خلا
 الواقع وذلك لاننا اذا اردنا تعريف مفهوم فلا بد ان يكون ذات المفهوم وحينئذ مجهول او غير حاصل لنا لكن نحصيله وهذا متعقبا
 المجهول هو الذات اي ذات المطلوب وحينئذ لابد ايضا من ان يكون امر احاد فاعليه معلوما لنا ليصح به توجها اليه
 طلبنا اياه وهو المراد بقولنا المعلوم بعض اعتبار الذات اي بعض اعتبار ذات المطلوب الذي هو المجهول والاصح
 انه ليس هناك امر ثالث يتخلل عرضا به حتى يتصور ان يكون المطلوب امرا ثالثا واما الوجهين فان قلت قد يطلب
 الانسان من حيث هو وقد يطلب من جهة وقد يطلب مفهوم الانسان لوجه من وجوه فعلية هذا التقدير الاصح
 ثبت بيننا امور ثلاثة مفهوم الانسان الذي هو المطلوب ووجه المجهول الذي صار باعتباره مطلوبا ووجه المعلوم الذي
 طلبه قلت مفهوم الانسان بحسب ذلك الوجه الذي طلب مفهوم به وهو المجهول وبودات المطلوب فليس لنا الا ذات المجهول
 المطلوب وبعض اعتباراته المعلوم انتهى بالفاصلة قوله لا يجري في المطلوب التصديقي آه زاهد
 السند على قوله وان الحق ان هذا الشك لا يختص بالمطلوب التصوري بل بجميع المطلوب التصديقي ايضا فان افحان النسبة المجهول
 عنه بالكلية يعني انه ليس حاصل لنفس اصلا او حاصل لها وعلى الاول كيف الطلب على الثاني طلبه حاصل يحصل واما جواب
 انتهى بعبارة كلام الشيخ في فروع كتاب البرهان من الشافعية انه صريح في عدم تخصيص الشك بالتصور كما لا يخفى على من
 راجع اليه وايضا انه حسن الحكم بان الاشكال غير مختص بالمطلوب التصوري بل يجري في المطلوب التصديقي ايضا بان
 يقال عند طلب الدليل على قولنا العالم حادث بمثل ما ان يكون معلوما لك فالعلم حاصل فطلبه يكون تحصيله الحاصل
 مجهول لا غير مطلب المجهول المطلق ويجري فيه الجواب المذكور بان يقال المطلوب التصديقي يكون معلوما من جهة التحصيل
 او الوهم ومجهول من جهة العلم الاعمال فطلبه بالدليل فلا يلزم الجواب وان انتهى ثم خاتمة الاعتراض من تلقا الشارح ما ذكره
 المحققين بان سبب تخصيص الشك بالتصورات هو ان التصديقي اعني الادمان ليس يحصل العلم بل من لو احقه فلا يحصل

الشيخ
 في النسخة
 من نسخة

الشيخ
 في النسخة
 من نسخة

فصل
في
الاعتناء
بالأشياء

العلوم فيلزم من طلبه تحصيل حاصل أو مجهول فيلزم طلب المجهول المطلق لأنه معلوم المطلوب ليس هو العلم حتى يلزم تحصيل حاصل
بل هو الادعاء وهو ليس من قبل العلم ثم لم يقطع قوله لا تصورا أو تصورا لظرافها فلا يلزم تحصيل حاصل نعم لو كان المطلوب
من التصديق أو تصوريته أو تصور الموضوع والمجهول كان يلزم تحصيل لازم لا يكون معلوما متصوفا أو لا مادريت من عدم الجبر في
التصور واذ ليس فلس قال وليس كل ترتيب آت قال شيخ إصناعة في النجاة قد يكون عدم عادة الترتيب للطلوب لفساد
الصورة كان يكون الشكل عقبا ويكون ترتيب الأجزاء بالتحصيل منها صورة وحادية تطابق المطلوب في المادة كان
مقام كمن غيره ومقام مقدرة يقتضيه غير هذا كما ان فساد السرى قد يكون لكون البنية لا على معنى وقد يكون لكون الخشب غير
قوله أي الأمور الخارجة لما ثبت في نفس الموضوع وذاتية لا تكون مجتمعة بل تكون من المفردات والمسلات
قوله للطبيعة أي الطبيعة الموضوع وهذا كالتخل من الجواشي الزاوية على شرح التذويب كلال الله والدين قوله من حيث
هي أي مع غل النظر عن الخلط والتعريف والعموم والخصوص فالطبيعة بهذا الاعتبار شتملة على جميع مراتبها وخصياتها
قوله لا يتجاوز إلى الأسرار بل تكون مختصة بالطبيعة المعروض من حيث هي أي كالتوعية لعارضه لئلا ين
حيث هو موجودا لوجوب العارض للطبيعة أحد اثنين من حيث هي ضرورة امتناع ارتفاعها معا ولا يتجاوز
ذلك لوجوب إلى شيء من فردية أو كلاً أحدهما مكن من حيث أنه أحد فردية بخصوصه بالذات والكان واجباً ومتغافلاً
في بعض المواد لعلته أخرى موجبة لذلك ثم نفى عليك أنه على تقدير كون موضوع العلم هي الطبيعة من حيث هي أي يجوز
أن حيث عن العارض اللاحقة للطبيعة المعروض من بده كحشية ولا يتجاوز إلى الأفراد لكن قد جرت العادة على أنه لا حيث
في العلوم عن هذا القسم لأن المسائل إنما هي القضايا المتعارفة لا الطبيعة فيكون المبحوث عنه عوارض الأفراد دون الطبيعة
من حيث هي أي لما تفتتت المقصود من القواعد العلمية معرفة أحوال الخبريات بحملها كبريات بصغريات سهلها
ولا ارتباط في هذا المقصود في القضايا الطبيعية قوله ومن حيث إنها سارية متطوفاً على قوله من حيث هي أي
قوله كلاً كالشكل الطبيعي العارض للطبيعة الجسم الطبيعي لكن لا من حيث هي بل من حيث إنها سارية في جميع الأفراد
من الفلكيات والخصريات قوله أو بعضها كاللون والفساد والعائرين الطبيعة الجسم الطبيعي السارية في بعض الأفراد
الخصريات قوله بواحدة في العروض متعلق بقوله العارضة ثم هي عبارة عن أن يكون متصفاً بصفة حقيقة ونسب
لك الصفة إلى أمر آخر لثبوت أحدهما منها كالسفيته في عروض كحركة الجالس بها فالتحرك بالتحقيق هي السفيته ونسب

و انساب الحركة الى الجالس بالعرض فذلك عرض واحد ثابت للواسطة بالذات وسواء الى عرض الوسط او
قول الوسط في الثبوت وهي عبارة عما يكون حلة لا تصاف شي بصفة بان يكون في ذلك شي تصاف تلك حقيقة
وبالذات ويكون تلك الواسطة حلة لا تصاف بها وهي على قسمين الاول ما يكون الوسط ذو الواسطة كالأجزاء المتضمن بالذات
تلك الصفة فيكون للصفة فردان احدهما قائم بالواسطة والاخر قائم بذمى الواسطة لكن قيام فرد منها بذمى الواسطة
يكون بسبب قيام فرد منها بالواسطة كاليد فان قيام الحركة بها بسبب قيام الحركة بالمفصاح والثاني ما لا يكون الواسطة
منصفة بالصفة اهلا بل تكون صغيرا محضا ويكون لها خط من العلوية كالصباح الذي هو واسطة في اقصاف الشوب
بالصباح في الحاشية وقد عبرت عنه في المسئلة القديمة بالواسطة في الاثبات فتركها وخيرت الى هذه العبارة لانها كما
تخالفة الاصطلاح المحمور انتهت قوله فيها الى هذه العبارة اي الواسطة في الثبوت قوله فيها مخالفة فان يكون
اصطلاحه على ان الواسطة في الاثبات عبارة عما يكون واسطة في حكم العقل والتقدير كالحال الاوسط الذي يحكم الواسطة
بالاكبر على الاصغر وهذه الواسطة انما تحقق في النظريات لاني البدييات ولا ارياب في ان اطلاقها على الواسطة
في الثبوت التي ورثها انما خالف لهذا الاصطلاح قوله بشرط ان يكون ذلك فاعلم ان بعض الفاضل انما يتعلق بقوله
يكون كل منهما معروضا حقيقيا وان هذا الشرط لا يقتضي تقسيم الواسطة المعروضة للصفة حقيقة الى قسمين احدهما ما يكون
الواسطة ذاتيا لذمى الواسطة كما يكون حيا وفلا فذلك عارض في احد وعروض في احد بحسب حقيقة الاتحاد وماذا انما
وجودا كما لا عارض القائه بالهيئة الواسطة بحسب الفصل وثانها ما لا يكون كذلك فذلك عارض في احد بالهيئة
له عروضان مختلفان كثبوت الوجود للمحلل الواسطة الفاعل نعم بالفاضة لا يخفى على احد ان يلزم على هذا الطان ان
الواسطة في العروض بلا شرط فيلزم ان يكون العارض الواسطة الملبس ان كان الواسطة في العروض كما لصفة الواسطة
في عروض الحركة للجالس فيها وادخل في العرض الذاتي وهو كما ترى فالحق ان في ذلك القول اسفل نكبات الواسطين فالحسن
ان الحوارض الذاتية هي الامور الخارجية العارضة للشيء الواسطة في العروض بشرط ان يكون متحدة مع ذمها بالذات او
بالعرض كما لصفة العارض للذات الواسطة الحيوان المتحد مع الذات وكما لتجسب العارض لم بواسطة الكاتب المتحد مع العرض
او بواسطة في الثبوت بشرط ان يكون متحدة مع ذمها بالذات او بالعرض في ذمها في عبارة ذلك الفاضل
قوله متحدة بالذات او بالعرض حتى لو لم يكن لها العارض من حيث الاتحاد فلا يلزم من ذلك عارض الواسطة في
ذمها بالذات او بالعرض حتى لو لم يكن لها العارض من حيث الاتحاد فلا يلزم من ذلك عارض الواسطة في

رسالة الخانقارية
منه عذرة

الوجود قال في الحاشية هذا الشرط مبني على احدى وجهي العارض بالشخص المتعاضد وهو ضرورة من غير ان يكون
وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي مع غرض الشخص خصوصية فلا حاجة الى الشرط ونحن لا نقدر ان
لا يخرج العارض بواسطة المراسل اذا كان في اوسطه في الاثبات كعروض الحرارة حقيقة لما بواسطة النار قال في قوله
فيما ونحن لا نقدر ان يكون هذا الشرط قوله فيها لا يخرج العارض آه فانه لو لم يشترط الاتحاد على تقدير كون طبيعة العارض
معتبرة من حيث هي هي يلزم ان يكون العارض بواسطة المراسل مع ضرورة المعارض مع انه عرض غريب فلا يمكن
ذلك الا بشرط لا يخرج هذا العارض مطلقا سواء عجزت وقد عارض بالشخص في قوله فيها كعروض الحرارة آه
الائق في التمثيل غير مطابق للتمثيل فان النار ليست سببا لحرارة المراسل سببا مستكملت منها بالآخر فالوسط بينهما
المماس وهو محمول المراسل فانه يقال النار ماسة للمراسل لاننا نقول السبب المسبب بحقيقة هو النار والمماس شرط بغيره
سبب بغيره بالذات في بعض البسوط قوله فيها قال لعله اشارة الى ان العارض في صورة اوسطه في العرو
يكون احدا بالشخص قطعاً قال من ان الشرط مبني على احدى وجهي العارض بالشخص ليس محمداً وايضا لا وجه لعدم
الحاجة الى ذلك الشرط فيما اذا اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي فانه لا بد من ذلك الشرط في هذا الاعتبار ايضا والا
يلزم دخول المراسل في العرض الذاتي وهذا اعترف به بقوله ونحن لا نقدر ان يكون قوله وان لا يكون علم آه هي
ويشترط ان لا يكون اوسطه اعم من موضوع العلم وان كانت اعم من موضوع موضوعه وهذا شرط ما صرح به قد انشأ
وانما اشترط ذلك لتلايق البحث عن العرض الغريب فان العرض الموضوع بالوسط اعم فهو عرض غريب له فكون
البحث عنه خروجاً عن العلم قوله او لا بواسطة عطف على قوله بواسطة قوله شيء منها اي من اوسطه في العرو
واضحى اوسطه في الثبوت قوله وان كان منها بواسطة في الثبوت آه لانه لو لم يعتبر اوسطه في الثبوت مطلقاً يلزم
مسائل العلوم في القضايا الضرورية لان المعارض الذاتية على هذا التقدير يكون مقتضى ذات الشيء او خبره او مساويه
انها كما عرفت ويلزم ان لا يكون من الموضوع مع انهم صرحوا بخوازه وان لم يجوزوه لانه لا حاجة الى هذا ما ذكره
الفاضل الاموري في بعض حواشيه وعرض عليه بان يجوز على ما هو مقتضى البحث لما تحت مع ان حجة بغيره نفس الناطقة
الى انصب الدلائل البرهان لئلا يختلف فيها فلا يلزم من كون محمولات المسائل جزء الموضوعات ان يكون ثبوتها ثابتاً
حتى يلزم كون مسائل العلوم قضايا ضرورية لا تخفى على السبب ان مراد الفاضل الاموري من القضايا الضرورية

هذا هو المقصود

الضرورية في الوجهة بجهة الضرورة أي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع وليس مراده في القضايا التي
حتى يتم الاعتراض كما ينبغي على من لم ادنى تدبر وأجرى أن يختار فله هذا الكثر من ان يخصى فافهم قوله فيكون لها
بوي للواسطة قوله خط من العلية فخط ليس لها خط من الاتصاف ثم نقص عليك ان هذه الواسطة يجوز ان يكون ساوية واعم
مطلقا واعم من جهة وجه كذا فلا ولا كشيء يضحك الانسان بواسطته ثم يجب الثاني كقوت الزوجية للاربع بواسطه
الاتصاف بمساو من الثالث كمعرض النقطة للخط بواسطه الثاني في الوضع والاربع كل حق الدافع للحيوان بواسطه
الانسان وانما كس كل حق الصورة الوجهة للحيوان الطبيعي بواسطه الاستعداد الخاص بقوله فيجوز ان يكون
العارض اعم آه تفريع على قوله او لا بواسطه شي منها قال في الحاشية كمعرض بحسن الفصل ثم وبالعكس او قل
معرض ذاتي للاخر كما قال الشيخ وغيره فاعلم انتمي قوله فيها كمعرض بحسن الفصل ثم قال العارض اعم مطلقا
فان بحسن كحيوان اعم مطلقا من الفصل لمقسم كما نطق قوله فيها وبالعكس أي في الفصل لمقسم ثم قال العارض
اخر مطلقا واما الاعم والارض من وجه كمعرض النقطة للخط وبالعكس لعارض كما في المخرط ومحيط اذ اربعة ومادة
الاخصا بمتنبه عن البيان قوله فيها كمعرض ذاتي للاخر فان بحسن عرض عام للفصل والفضل خاصة لم تنبذ للرام ان
ينافي العرض الذاتي هو العرض بواسطه اعم او اخص لا عموم او بخصوص في قوله ومنه يندفع آه أي ومن
اجل ان موضوع العلم الطبيعي من حيث هي او الطبيعية من حيث كونها سارية في جميع الافراد او بعضها ثم تفريع
لأنهم ان تعريف الموضوع بانه يجب في العلم عن اعراضه الذاتية يستدعي ان لا يجب في العلم عن الاعراض الذاتية
لنوع موضوعه ولنوع عرضها الذاتي حتى يكون البحث مقصورا على العوارض الذاتية لنفس موضوع العلم مع ان
خلافه فافهم حتى يكون عن تلك العوارض كما في قولهم كل حيوان فله قوة فليس كل متحرك كجبركتين مستقيمتين لا بد وان
فيها وجه الالاف فاعلم ان موضوع العلم بالذات الطبيعية من حيث هي وهي بهذا الاعتبار
مشتملة على جميع الاعتبارات والحيثيات فهي معرضة بالذات لكل العرض لها من حيث العموم والخصوص وعلية العلم
ان تلك العوارض عوارض ذاتية لنفس موضوع العلم من حيث هو موضوعا لمبحث عنه في العلم أي العوارض الذاتية
للموضوع لا غير او الطبيعية له رتبة ولا ارتباط في ان العرض اخص بالذات عارض بالذات الطبيعية الا
السارية في بعض الافراد ثم تلقى عليك انه قد تضدى علل الملة والدين لندفع ذلك انهم بان في تضارب

على الحواضر الذاتية للموضوع في تعريفه مسامحة التكاليف على ما فصل في مقامه من انه يبحث في العلم من الجوارح
الذاتية لنفس الموضوع اولاً لواعده او اعراضه الذاتية او الفروع اعراضه الذاتية فذلك حديث
اجمالي يبين مسيلته في مقامه ووجه اباحت شتى ان شئت الاطلاع عليها خارج الى حواشي استنا
الاستاذ وحواشي بحر العلوم لمعلقة على حواشي الزهري على شرح التهذيب للشيخ الدراني قوله في
الحواضر الذاتية لا الاعراض الغريبة قوله عند القدر اذ في اكثر القدر فان بعضهم ذهبوا الى ان موضوع المنطق
اللفظ من حيث دلالتها على المعاني كما يصرح به شارح قوله المعقولات الثانية تخص المرام ان كان الاشياء
او كانت موجودة في الخارج يعرض لها في عوارض كالسواد والبياض والحركة والسكون كذلك
بأنه يثبت في العقل عرض لها من حيث انها متمثلة في الذهن عوارض لا يحاذيها امر في الخارج كما كلفت
الجزئية وهذه هي المعقولات الثانية لكونها من المرتبة الثانية من العقل فانه لا يمكن ان يعقل معنى الكلمة الا بعد فهم
يعبر عن فهمها وهذا المفهوم هو المعقول الاول فادرك بهذا في بعض المتأخرين قوله باعتبار صحة الاتصال
توضيح المقام على ما افاده شريف المحققين ان المنطقي انما يبحث عن المعقولات الثانية باعتبار صحة اتصالها
الى الجهول ذلك الاحوال في الاتصال وما يتوقف عليه توقفاً قريباً او بعيداً واما احوال المعلومات لا من هذه
البحوث اعني صحة الاتصال لكونها موجودة او معدومة مطابقة لما هي الاشياء او غير مطابقة لها فلا يبحث
عنها اذ ليس غرضه متعلقاً بها فموضوع المنطق متعلق بصحة الاتصال لا بنفس الاتصال واللام الصحيح لبحث عن نفس الاتصال
فانه حينئذ ليس من الاعراض الذاتية بل قيد للموضوع وليس الامر كذلك لان الاتصال وما يتوقف عليه عرض ذاتية يبحث
في هذا العلم قوله على نوعين اهل هذا الكلام ما خذ من الفرق بين ما في العلوم وعنوان كل علم في بعض مقامات كذا والذاتية
وتشبه بين نفع الحكمة من المعقولات الثانية حيث يجعل موضوع الحكمة البيرية التي هي كمال العلوم ليست هي المعقولات الثانية
بما تستعمل في حكمه الطبيعية كما يقال مثلاً الوجود وشمسية من المعقولات الثانية وان الاول في هذا خصوصاً مفهوم لصد
من الثانية والحواضر العقلية التي تكون مطابقاً للحكم والحكمي عنها في حكمها على المفهومات انتم اعلم منها بتوقفها
في الذهن من وجودها الذي على ان القضايا المعقولة بها وسميات وهي كمال والوضع والكلمة والشمسية والفرقة
والشمسية والذاتية والعرضية والشمسية والشمسية والنوعية وكذلك المعقولات الماخوذة من هذا المبادئ كالموضوع

كما لموضوع والمحمول انخرئي والكل في الفروض المختصة والذات في العرف من النوع بعقل انتهي لموضوع ثم تنو عليك
 الصداق الشرازي نفس الاسفار الاربعه على مذهب الاطلاق للمعقول انما حيث قال كثيرا اطلاق المعقول انما على
 المحمولات العقلية وما يربطها بالاشراعية الدينية ومنه القليل اطلاق المصداق ووازع لمبدأ ونسب لاشراعية
 يطلق على المعاني المنطقية والوجودية المصدرية الاشكال الوجودية مشتقاتها من المعقولات الثانية بمعنى الاول
 بالمعنى الاخير ثم كلامه قوله الحكمة لميزانية اي المنطق هو لمعنى الحكمة اي حقيقة صحيحة الايمان ان توقفه عليه قوله
 مطابق الحكم اه علم ان مطابق اولها المصدق والمحمول عنه من قبل الالفاظ المأذونة ومعنى ان منشأ شيئا
 لموضوعها تعذر الموضوع في الدين وجوده فيه خاصة قوله كالكلمة مثال للمعقولات الثانية التي لموضوعها
 ثم تنو عليك نه قد شاع بينهم ان الكلمية من العوارض الدينية التي مصداقها خصوص تعذر الاشياء وجودها في الدين
 وان القضايا المعقولة منها ذهنيات هي من المعقولات الثانية وتستدل عليه السند قدس بان كل
 موجود في الخارج فهو بحيث اذ انظر اليه في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشراك فيه بداهة
 فلو كانت الطبيعية الانسانية موجودة في الخارج قطع نظر عما يعرضها خارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشراك فيها
 فلا تصور كونها موجودة في الخارج وشركة بين افرادها كالكلمية بمعنى الاشراك يمنع عرضها للصورة العقلية ايضا وكذا واحد
 منها صورة جزئية في نفس جزئية فامتنع اشتراكها الا ان الصورة الدينية الموجودة في ذهنها يشتمل على
 ان تكون بعينها اذ بان متعددة نعم يعرض للصورة العقلية كونها كالكلمية بمعنى المطابقة ومطابقة الصورة الدينية
 مناسبة مخصوصة لا تكون لساير الصور العقلية فاذا تعقلنا زيد امثلا حصل في ذواتنا اشراك ليس كذلك الا ان
 حصل منها اذ تعقلنا فرسانا مسمى لمطابقة لكثيرين انه لا يحصل من نقل كل واحد منها اشراكا فاما اذا
 راينا زيدا وجرنا هاهنا عن شخصانه حصل منه في ذواتنا الصورة الانسانية المعرأة عن اللوحين وادراكنا
 ذلك عمر او جردناه ايعاز لم يحصل منه صورة اخرى في العقل انتهي وازاح العلامة الشيخ بان ذكره من ان
 الكلمية بمعنى المطابقة يعرض للصورة العقلية مع انها صورة جزئية في نفس جزئية ليست بامثلة وانما هي واحدة في ذاتها
 فلا يكون ما كالكلمية او جزئية متقابلين جارية على افاده جلال الملكة والدين ان تعد اوجهة ممنوعة بل الصور من حيث
 حاله نفس شخصية هي احد اشخاص المعلوم جزئية وحين يطايرتها لكثيرين بالمعنى الذي كوكلمية قال الشيخ في مشتاق

[illegible]

[illegible]

اشكال في إثبات المذكور بحل الموجود في الخارج الذي هو شئ واحد مثله في الإنسان كتاب بحيث يكون كل
 من غير منفرد عن الآخر وعن جميع ما عداه عند العقل في ذلك نظر الذي هو هذا المخلوط والفرق من غير الحيات
 الذاتية ثم يتبع بحسب ذلك لظرف الإنسان بالوضعية والكتاب بالحمولية فيميز موضوع كل منهما من حيث
 وعلى هذا القياس أما المحولات لعينية مثل الحيوان الإنسان الكتاب فإلا لم يكن في ملاحظتها أن يتأخر
 كل منها عن الآخر بل يمكن بالنظر إلى ملاحظتها أن يكون موضوع كل منهما مخلوطاً مع موضوع الآخر فيكون المخلوط
 المحكي عنه به الموجود في الخارج الذي هو شئ واحد بحسب ما في الخارج مع كون ذلك نظر المخلوطاً فافهم من
 بحسب ما في الخارج الإنسان الإنسانية والحيوان الحيوانية والكتاب الكاتبة وليتجه قولنا زيد إنسان
 حيوان والكتاب في الخارج خارجية انتهى فبذلك ظهر ثلثان كلياته والجزئية والذاتية ليست أصافاً
 وانما اشتراكه في جميع أضرعها هي نفس المفومات لا من حيث وجودها الملاحظة بان يكون وجودها في الخارج
 أو قيد للمعروف فإلا علم بغيره أن الإنسان مثلاً في وجوده لا فوجده بغيره أو لم يشرعه أو أقول لقائل
 تلك المحولات تقتضي أن يكون الموضوع واحد منها متميز عن موضوع الآخر أن يكون التميز في الموضوع
 وادع أن ذاته في حكاية الملائكة متميزة بغيره منها الملائكة ومنها ما يابى إلى الله تعالى من أن يترفع
 من الأعيان بوجوه متميزة كالكليات مثلاً في كل ما أخذ وما أفاض من العلوم فلا في الحسين بغيره مما
 طالع أن يتيسر المفهوم لا باعتبار جوه في الذات كالكليات والخصية وكل الموضع ما شاكها وبعضها ما
 يابى أن يترفع منه بحسب جوه الأعيان لو كان يكون شاك متميزاً عن الآخر أو ذلك لكنه مخلوط غير متميز
 فذلك يترفع منه ذلك بحسب أعيان ذلك مثل الجزئية الذاتية المعتبرة ما بالمتن بهم من أن زيد حري في الخارج
 فبذلك خارجية فكانه لم يتغير من الجزئية من الالشيء بما هو متميز غير مخلوط فالأعيان لا يصح أن تكون
 جزئية بل هي خاصة قوله ما علمنا عليك نفا وهو النوع الأول قوله كافي الأوصاف عينية كالسوء والبياض
 للمنفرد في الأوصاف عينية لصدق الأعيان قوله كافي الأوصاف الإنسانية كالنوعية والتحية فهما متميزان
 موضوعاً بما لها خصص حال كغيرها أيضاً فاللنفذ كافي لواز لم يهتبه كالرفعية للابنية أيضاً فاللنفذ
 في الحقيقة لأن حقيقة الافتضاء من حقيقة الغيبة تلك العوارض ثابتة مثلاً التماسك كما هو موجود متصلة

ان الاشتراح بحسب خصوص كمال الوجود واشتراح في الاضافات الخارجية واعدام الملكات توفيق مقام
 بعينيه وذلك لم تكن من المقولات الثانية انتهى قوله فيها لان جثية الاقتضاء اه ذاك لم يذكره الا في قوله
 فيها لذلك عوارض في اسم المهيبة قوله فيها ان الالهي عوارض قوله فيها الاضافات الخارجية كما في قوله
 وليحتية قوله فيها واعدام الملكات كعدم البصر قوله في العوارض الاشتراعية قوله كالموجود والوجود اه في قوله
 الثاني من المقولات الثانية الجاثية قال المعلم الاول للحكمة الالهية الوجود الحق القائم بذاته ليس كمال الوجود
 المستتر عنه على انه ليس من انبائه وسين تسم في العقل فنتبرع عنه الوجود المطلق يعرضه في الحاطا الذين عرف
 ان هذه طبيعة الطباع الالهية بل العقل حكيم البرهان لان الاعيان حقيقة متفرقة بنفس الذات المتفرقة الذات
 هي من حقيقة مصدر حل الوجود وعليه مطابق اشتراح الموجودية لا باقتضاء حقيقة ذلك باجملة الالاهية
 بالاضافة الى ذلك سبحانه البرهان لا العقل فان ليس جواحق من افادته في ما في حيا العقل وجوه متفرقة لثبات
 الحقيقة فالحكم سبحانه المقدس بالقياس الى الوجود المطلق كانه هو من الطباع المصدية الاشتراعية اه قوله سبحانه
 القائل لتعريف قوله فيها والمتفرقة من الذات اه كما ان الحقيقة المتفرقة من اجل نفس مهيبة المتفرقة من اجل مصدر
 اكل مطابق حكم لا هيتنا تاسير من اجل وباقتضاء من المهيبة لجهولة وان للعقل سبيلا المهيبة المحبولة
 لحاط الحقيقة المتفرقة واشتراح الموجودية عنها ولا يسل الى ذلك في الحقيقة المتفرقة متفرقة الذات كذا في الاقوال
 قوله فيها ومطابق اشتراح الموجودية ليس من ابيين كالبصير يحدق ان يثبت القول من قوله المذكور في
 ليس بعينه من انه لا يسل للعقل الى اشتراح الموجودية في الحقيقة المتفرقة من اجل انها قايما ولتسا قطا
 قوله كما الامور المذكورة من الوجوب الوجودية الالهية الامكان قوله ان كان طريف الاضافات الخارجية الى الوجود
 هذه الامور الهية من حيث لا الهية من حيث كونها موجودة الذين يعين القضاء بالحققة منها حقيقة لا من حيث
 لا وبنية كما قيل قال الجاثية قال لا ساد في حاشية على شرح المبدأ القضاء بالحققة بها كلها وبنية العقل نظر الى طريف
 الاضافات وانما هو الذين فقط جميعها وان لم يكن بخصوص جود الذي من هذا قال حاشية بنظر ان لا يخرج حكم
 المقولات الثانية على اول ان يكون الذين طريف العرضة فقط وان ان يكون الوجود الذي شرط العرضة هو
 موضوع للمنطق انواريت هذا عرف ان المعبر في ذهنية ان كان محجج كون الذين فقط طريف الاضافات من غير

يكون للوصف أصل في العين لا فيه خصوص حال أنسب من أنسب صانع القضايا المعقولة من القسامين بينات وإن اعتبر
 فيها شرطية الوجود الذهني فيعتقد من المستم التثنية من لا دل حقيقة لعدم دخلية الوجود الذي لا يحتاج فيه
 انتهى قوله فيها المعقولة بها بالوجوب الوجودية والامكان قوله فيها لعل نظره أي نظره لا سنا وقوله
 فيها في جميعها أي جميع المعقولات الثانية سواء كانت الخوفة على وجه الدليل أو الوجه الثاني قوله فيها وهو
 موضوع المنطق أي الثاني قوله فيها الذنبية أي العقيدة الذنبية قوله فيها ولا فيه أي العين قوله فيها وإن اعتبر
 فيها أي العقيدة الذنبية قوله الماهية المتعقولة مطلقا في مطلق الوجود والوجود والامكان كذلك في بحث قوله
 في العين قال في كاشيته هذا في الوجود والامكان الوجود الذي لا يحتاج إلى مطلق الوجود والامكان
 والوجود في نفس الأمر مصادقه نفس الماهية المتعقولة في عالم الواقع مع كل النظر عن خصوصيات الظروف وإن القول بأن
 يكون مطلق التصاها بهذا لا سنا بل هو من انجاء وفيه حظ بحيث بين مصادقاتها كما مكرن بخصوصية مصادقاتها لعدم
 صلاحيتها للوجود والامكان مطلقا سواء كان بنفسها أو بما يقوم مقام التال العين كما في لوائح الماهية
 انجاء بل عين عدم الملكات نحو النشأ ل انتهى قوله فيها خصوصيات الظروف الذي من انجاء قوله فيها وإن اعتبر
 متصلة قوله فيها وفيه أي انجاء قوله فيها لعل ان خصوصية الوجود الذي قوله فيها لعدم صلاحيتها
 دليل لكون الذين في الالتصاق قوله فيها كما في لوائح الماهية مثال لما يقوم مقام التال العين قوله فيها لعل حقيقة
 في الاعيان أن لا ينج بان القضايا المعقولة بالوجود والامكان وجوبية لشيئية في انجاء العلية انجاء لعل لعل
 انجاءية خارجية ليس من مستبين بل يكاد من مصادقات هذه القضايا ومحمولاتها شيء أحد انجاء فكيف لا يصح كونها
 وما يكون محمولاتها امورا متراعية فلا يضر في كون تلك القضايا خارجية فانها امورا متراعية عن الموضوعات على ما
 عليه الاعيان ان لنا بعض الموجودات انجاء لبعض الاشياء انجاءية سواء بعض العلل انجاءية فادرك بعض
 المعلوم لا سنا انجاءية بل انساب فحيث ان يكون قولنا بعض الاسماء موجودات خارجة او منجاء لعل لعل
 خارجية وعلول انجاءية انجاءية فان عكس انجاءية خارجية بالضرورة فتبصر ففكر قوله نفس تلك الحقيقة مصادقات
 وجود قوله او هي باء هذا مصادق الامكان قوله في حسن اقتضائه هذا مصادق الوجود قوله حكمه بالبعد الطبيعي
 ثم انجاءية لمعتبرة آه المقصود من انجاءية ان يحيطا المعقولة في موضوعها المعلوم وان لم تكن طلائع فلا بد ان يكون لعل لعل

وتعليلها فلا يجوز البحث عنها في تلك العلوم مع ان بحوثات كثيرة لا تكون من الاعراض بل بحوث عنها كما في قولهم
 موضوع لطب الانسان من حيث الصحة والمرض موضوع لطبي الجسم الحي من حيث الحركة والسكون موضوع لمنطق
 لمعقولات الثانية من حيث الاتصال الى مجهول تصور اول صدق في و لا ينبغي ان الصحة المرض شأن في الطب
 وان الحركة والسكون بحيث عنها في العلم الطبي ان الاتصال بحوث عنه في علم الميزان فكيف يصح ان يكون الموضوع
 لما ثبت ان الموضوع قويمه يكون مغفوعا عنها في العلم وعلمه للحقوق الاعراض الذاتية والملازم تقدم بحثية على نفسها
 ضرورة تقدم العلة على الملهول اية كيف يصح ان يكون جثية للاتصال علة لمرض بحسب الفصلية لمرضها او
 وفصلية الفصل من اللوازم الذاتية التي ليست مربية بايد العلم الشرط وتقرير الراحة على افاده معلومة الدين
 ووفقا الشارح ان بحثية علة للبحث على معنى ان البحث عن العوارض الذاتية يكون باعتبار هذه بحثية ونظر اليها لا
 في جميع احكامها المعنى الكلي لا على معنى ان جميع العوارض لمحوث عنها يكون محققا للموضوع بواسطة هذه بحثية
 على ما حققه الفاضل الخليلي ان لفظ الموضوع يقتضين معنى البحث والعرض فالجاري في قولهم موضوع هذا العلم الامر العلوي
 من حيث كذا متعلق بلفظ الموضوع باعتبار خبر معناه عنى البحث لا باعتبار الخبر الاخر عنى العرض حتى يميز ان
 يكون للحثيات عرضا عرضا من انتهى لفظه او تقول انها قيد للموضوع لكن في نظر الباشا في نفس الامر علم
 ان ه فائدة جلية هي ان معنى كون بحثية قيد للموضوع انما هو اذا كانت بحثية من الاعراض الذاتية للموضوع
 اما اذا كانت عرضا غيرا فلا بد من اعتبار ما قيد للموضوع كاللا كرا المتحركة فانها موضوع لعلم الاكرو حثية الحركة قيد
 فانها لم تكن قيد اكان للموضوع مطلق الحركة وحيد يكون لاعراض لمحوث عنها في تلك العلم اعراضا غيرية لها
 انما اعراض ذاتية لكثرة المتحركة وهذا ما نض عليه من الاعلام قد سجا عن تلك الخدشة ان بحثية المتعبر في علم الطب يصلح
 والمرض لانفسها والطبيعي صلوح الحركة والسكون لانفسها والمنطق صلاحية الاتصال لانفسه لا مزية في ان يصلح
 من العوارض المطلوبة في تلك العلوم واما لمحوث عنه نفس الصياف اليه الصلوح زلف من جهين احدهما ان يصلح
 المعبر في موضوعات هذه العلوم ليس مطلق الصلوح بل الصلوح لمضاف الصحة والمرض والحركة والسكون للاتصال
 ومن المعلوم ان مضاف اليه من سمات لمضاف حيث هو مضافا كخبر منه والقيود المعبر في الموضوعات مع سماتها
 لا تغفل الى ان يكون مغفوعا عنها في العلوم وجوابه ان الصلوح لا يقتضي وجوبا مضافا اليه حتى يكون من غير الموضوعات

قلنا لا يلزم من التقيد بالامكان التقيد بالوجود كذلك يلزم من التقيد بالصلاح التقيد بالصلاح فاما التقيد بالصلاح
 انا لا اخط المعرفة خصوصية المفروض عنه في العلوم انما يكون منسباً للموضوعات وقوله ما وابتدأ من ان كانا بينهما ان البحث في العلم
 عن شئ الصلح به كما يجب في الطب ان يبين صلاح للصحة وعلى اى جسم صلاح للحركة وفي المنطق معلوم صلاح
 للاصباح انما وركم اجابته في التحقيق في حاشية على شرح المطالع بان يقع قيد الموضوع هو لا يصلح للمطالع انما
 عن الاصلالات المخصوصة المندرجة تحتها كالاصلالات الكنهية قوله ونسب المتأخرين منهم صاحب المطالع وحسب لكشف
 والعلامات التقاربات قوله من تلك الحاشية هي حاشية لا يصلح قوله واليه شار لمصنف احيث لم يقيد بالمعقولات
 قوله فان كثيرا حيث يدل لذلك في خبره على منط الشكل الاول ان يقال لمعقولات الثانية مشجوعها ولا
 من المجوثر عنها موضوع فالمعقولات الثانية ليست بموضوعات قوله في صناعة اى علم لمنطق قوله عن
 لمعقولات الثانية بان يتخلل محمولات لمساأل علمية كالكلية واللاتية والعرضية والانعكاس والاتجاه ما وبت
 يقال بحسن كل ذي اوجاهة كلية ذاتية او موجبة الكلية يتعكس معجبة بجزئية الشكل الاول ينتج النتائج الاربعة قوله
 والمجوثر عنه في العلم فلو كان موضوع من الميزان لمعقولات الثانية كما هو مسلك لقضاء المبحث عنها في كتاب
 الفن الثاني باطل فالمقدم مشكوك قوله وحيث بان البحث انما اختار في البحث في حاشية على الشرح الجليل
 للتميز في تفصيله انه لا يجب في المنطق عن المعقول الثاني حيث هو معقول ثان بل ما يجب عنه البعض المسائل حسن
 انه من احوال معقول ثان ان حيزه لا يجب عن الذاتية العرضية من حيث انما من احوال الكلية التي من المعقولات
 الثانية وعن الكلية من حيث انها من احوال الخس لفصل عن الانعكاس والاتجاه حيث انها من احوال القضية
 القياسية من المعقولات الثانية وجملة المرام ان راو استدلال حيث حيث انه معقول ثان فاجاب بصوري
 المنع وان راو البحث مطلقا فكلية الكبر ممنوعة فزريعة احسن العلماء بانه شكل في الكلي انما هو بانه يرجع الى كونه
 فان قلت ان الكلية لا تجزئ في تحللان على العام انما على العموم انما من المعقولات الثانية قلت يحل العام انما على
 محمول في منطق فيلزم ان خلفه بالجملة رجاء المحمول كها المعقول الثاني العارض للمعقول الثاني الاخر لا يتصور انفسها
 البعض في جمع الكليات المستغنى عنه هو كما ترى فان قال لتأخر انما بكتا واجاب فضل التحقيق بان لا يستدل
 على نفي كون معقولات الثانية موضوع منطق بان المعقولات الثانية قد تقع محمولات المسائل المنطقية انما هي ثمانية

راجع الى ما ذكره في
 شرحه

انها تقع محمولات على المقولات الاولى في المسائل المنطقية فلهذا غير مسموح في المنطق ان لم يعهد بعد سلسلة منطقية يكون
 موضوعها المقول الاول محمولها المقول الثاني فالمقولات الثانية انما يجب عنها في المنطق حيث انما احل
 المقول الثاني خلفا او قبل في المسائل المنطقية لكي اذا او عاود ان لم يرد احد وسم غلبت سلسلة بحقيقة ان
 في اولها معنى ان يكون الناطق محمول ان لصاحبه سم حتى يتبين ان المقولات الثانية يجب عنها في المنطق حيث انها
 احوال المقولات الاولى ويطرأ ان رجاء المحمولات المنطقية المقولات الثانية العارضة للمقولات الثانية الاخر
 يرجع الى التكلف واما البحث عن الكيفية والبرهنة فانما هو كونهما من ارض المفهوم هو ان المقولات الثانية والمفهوم
 محمول في سلسلة مسائل منطق فما ذكره في غاية السهولة انتهى بعبارة ثم لا يتوهم انه ربما يجب في صناعة البرهان
 عن وجود الكلي الطبيعي عن اقسامهم من اثنين الفصل وتوصل النوع منها ولا مرة ان ليس كجمل من ال المقولات الثانية و
 لان البحث عن هذه الامور على سبيل المبدئية لا يجب كونهما من المسائل المنطقية اما قبح سمك ان البحث في كمال
 عما يكون له دخل في الاصل تلك الامور ليست كذلك فمقتضى قوله ككيفية مثلاً ويكون الذاتية والعرضية مثلاً
 من حولها المبحوث عنها كذا في الشجاعة قوله ثم لم يعلم التصور او معارضة من تلكا المتقدمين على الحدوث قوله
 لا يصلح ان يبحث عنها باعتبار مفهومها كالمفهوم قولنا ايجوان الناطق مثلاً ومفهوم لنا العالم متغير كل تغير
 حادث وذلك ان القضية تكون طبيعية وليست من النوع المتغير في الفن قوله او ما صد عليه كذا لان
 والحكمي عنه التصور الكبر فانه مصلد القضية ومنشأ انشراحها ثم توضيح المقام ان مصلد العلوم التصور والتصديق
 من غير اعتبار كونهما متغيرين للمقولات الثانية غير صالحة لموضوعية فان بعضا صد عليه يكون نحو الاول في
 لا يصلح ان يكون مصادها اما بحيث ان ايجوان الناطق بنفسه لا يكون صلاحاً الانسان ثم يعتبر كونه مصادها
 هو من المقولات الثانية واذا لم يكن صلاحاً فلا يصح البحث عنه واذن سببان كذا ايجوان المقولات
 الثانية فيرجح ان يذهب المتقدمين ان مقصودهم من المقولات الثانية التي جعلوها موضوعاً للمنطق ليس بالاصح
 هي عليه من جهة انها مضمنة للحرية مثلاً قوله ومن ظن انه لظان بعض المتقدمين قوله موضوعه لا لافاضاً
 وانا اغتر بقولهم ان ايجوان جين الناطق مصلد ايجوان الناطق هذا ثم ان كل ج و كل ج و كل ج و كل ج
 غير ذلك من اللفاظ ونحو ان موضوع المنطق الالفاظ قوله فمصلد لا مصادها ان نظراً ليس

المتعلقة بالمتعلقة اذ هي الموصلة الى المجهولات كيف ولو امكن ملاحظة المتعلق واحد بالكان كما فيا فيما هو المقصود للبحث
عن اللفاظ بالاستطراد والنتج ومن ثم ستمهم تحويل ان عاية بنج اللفاظ انما بالعرض لتوقف اللفاظ
والاستفادة عليها وتقدر ترتيب المتبادر ان اللفاظ **قال** يسمى مطلباً بالمسمى على ان يكون المسمى
وهذا هو الظاهر للناس في مقام البحث على ان يكون مصداقاً او اسم مكان هذا هو لا شهر فاطمة على الله ^{الطلب}
بالمجاز فيحل ان يكون المصنف كمنه كمنه استعماله قوله موصول لمطالب ربيع تعلق على دعاء اليوم
حصراً اماهات المطالب في ثلثة قوا ورجو اسطلب في مطلب هذا ما مضى في الحاشية القديمة لكن الظاهر
هو ان اثره المصنف فانهم ان رجوا في المباشرة فيكون المطلوبين كشرح مدلول الميزان ان ورجوا في ما اية
فيكون المطلوب طلب الحقيقة بعد العلم بالوجود ومن المعلوم ان المطلوب با مجر والميزان لا شرح مدلوله ولا حقيقة لغيره
العلم بالوجود ومجمله مطلوباً براسه او كما لا يخفى قوله العلم بقوام الشئ اى بمجمله وجوه وهذا لا يخفى في المعنى
في الموجودات قبل العلم بوجودها قوله في الواقع فان الحد والرسوم الحقيقية غير مختصة بالموجودات بخلاف
الاستبان اليك ان نظر الفلسفي لمقتضوا فيها ويعضده ما افاده بعض المحققين من انه يطلب الحقيقة
الحقيقية الا يحصل بعد العلم بوجود الشئ في الخارج او نفس الامر فاقبل ان تصور المستعمل بالشرح الموهبة
في الاعيان ان تصور ما يكون بحسب الموهبة في الخارج وان المراد بالوجود الوجود الخارج فليس على
ظاهره الا ما دل امره وقوله سواء كان لوجوده والكنه لمقتضوا ان المسمى ان مطلب الحقيقة يتبع الى حدود
رسوم حقيقة فان تصور الشئ لا يعلم قوامه وجوه في الواقع لا خياله ان يكون بذاتيات وبالعرضيات
فالامل هو الاول والثاني هو الثاني اما خارج الشئ الصناعة في عيون الحكمة حيث قال المطلوب بالشارحة
تعرف شرح الاسم فان كان الشئ موجوداً فطلب الحقيقة حد او رسمه احد من اجناس موصول و الرسم من
و هذا من انتهى فترسم حد المحققين الشرائع ان عبارة المصنف كذا فطلب الحقيقة حد او رسمه و المسمى ان المطلوب
الشارحة تعرف شرح الاسم و بيان معنى اللفظ فان كان معنى اللفظ موجوداً كان مطلب الشارحة حد كذا
ان كان حد الاسم و رسمه ان كان رسمه فانه يكون الواقع في جواب الشارحة ما هو حد ذلك الموجود
او رسمه بالحقيقة وان لم يكن الواقع جواباً هو حده و رسمه من حيث هو احد و رسمه بل من حيث هو مسمى

الطلب
المتعلق بالمتعلق

القول الاول
انما هو على السند
والقول الثاني
انما هو على السند
والقول الثالث
انما هو على السند
والقول الرابع
انما هو على السند
والقول الخامس
انما هو على السند
والقول السادس
انما هو على السند
والقول السابع
انما هو على السند
والقول الثامن
انما هو على السند
والقول التاسع
انما هو على السند
والقول العاشر
انما هو على السند

الاسم في كلامه لا تخفى على العاقل البصير ان هذه النسخة المسحوقة غير صحيحة كيف وفيها تصحيف وشرح كلام الشيخ بل منناه
ان اشارة لطلب بها تعرف مخرج الاسم وحقائقه لطالب حاشي الشئ الموجود او رسمه زبدة المرام ان مخرج
والرسم جواب الحقيقة مما لا ارباب صحة ولا حقيقة بل مجرد قول الطالب اني لتصوره حاصل بعد العلم
بوجود الشئ في الواقع قوله بالحقيقة انما سميت بها لانها وبتا امر موجود او حقيقة والشئ من حيث الوجود
الحقيقي ليس حقيقة من حيث انه واقع في جواب موجود ولم يوجد لشيء أهمية وربما يطلقان على معنى واحد
ما به الشئ فهو قوله خلافاً لجلال المحققين هو جلال الدين الذي قوله حيث قال في حاشيته على شرح
هكذا في الحاشية قوله نحصل كنه الموجودات لا وجهها فلا يوجب لا بالكنه فليف كون شاملة للرسم قوله لا حقيقة
اى الخارجية لا الدنيوية فليس المتصور يحصل كنهها لا يذهب عن شئ بصيرة فاقبته ان لا يتصور الاثنية بها ما به
موجودة في نفس الامر فاذا التصور من حيث وجودها النفس الامر يكون تصوراً من حيث الحقيقة خارجاً عن طلب
مطلقاً الا ان يفتح ما بل تاويل فيكون المراد بالموجودات الاعيانية هي الموجودات النفس الامر قوله والا لزم ان
اى ان لم يكن المطلوب بالحقيقة كنه الموجودات بل يكون المطلوب منها تصور الشئ الموجود ولم يحصل
عدا الحقيقة طلباً بل برهانه يحصل من انضمام مطلب اشارة عن تصور مفهوم الشئ مع قطع النظر عن وجوده
مطلب البسطة اى التصديق بوجود ذلك التصور لا تخفى على السبيل ان ابعينه يتوجه على ما ذهب اليه من ان
من ان المطلوب بالحقيقة كنه الموجودات العينية فان المطلوب يحصل لمجموع مطلب اشارة بل البسطة اشارة
انه لطلب بالاشارة نوعاً التصور من الكنه والوجه وهذا ما صرح به ذلك المحقق في حاشيته على شرح المطالع
حيث قال ان اشارة لطلب لتصور مطلقاً سواء كان بالكنه او بالوجه ما بالحقيقة لطلب لتصور بالكنه فقط
من العجائب تسمية بعض الاعاظم من ان اد المحقق البسطة بالحقيقة لتصور الكنه مطلقاً لان المطلوب
يحصل بالاشارة مطلب البسطة بل مطلب الحقيقة هو تصور الكنه في الاعيان ^{سنة} ووجه العجب ان
الظهور فان انا نتم لو لم يكن المطلوب من البسطة التصديق بوجود الشئ في الاعيان وليس
فاورك ثم نفى على وعك ان فيما جوزه جلال المحققين من نوع الرسوم جواب اشارة دون حقيقة
عضلاً وهو انه قد تقرر في مقارنه ان اب الائمة هو بعينه جواب الحقيقة بعد العلم في نوع الرسوم جواب

الشيخ في حاشيته
سنة ١٠٠٠

المحقق في حاشيته
سنة ١٠٠٠

الشيخ في حاشيته
سنة ١٠٠٠

لكان ليحج و قوهما في جواب الحقيقة ايضا بلا تفرقة فتفكر وتصبر قوله وانت تعلم انه تريف الاستدلال المحقق
 بان مطلب الحقيقة اعني تصور الشئ مع الوجود على تقدير ان لا يكون لكنه مطلوب باسناد وان كان صلا
 مجموع مطلب الشارحة قبل البسيطة الا انه مغاير لكل واحد من التصور وحده وتصديق الوجود كذلك وهو ان
 مغاير لكل واحد من تخيلين متساين كل منهما فالعقلية عنه عدم العبارة خطأ عند ذك البصار قوله ان
 التصور آفة تريف آخر لذلك الاستدلال فترى ان التصور حاصل من النظام مطلب الشارحة وبسيطة
 الشئ الموجود حيث هو موجود لا التصور حاصل بالترتيب لمخصوص هو تصور الشئ بعد العلم بوجوده من المعوم ^{المطلب}
 بالحقيقة هو هذا الاذاك واما عدم حصوله من النظام السابق انما فلان الشارحة الطالبة لنفس تصور الشئ
 سابقة على البسيطة الطالبة للتصديق بقيام الشئ وجوده فاحصل من النظام ذلك التصور بعد العلم بوجوده
 حتى تحقق مطلب الحقيقة بغير انقلاب من سبق الى الحق واطلاق التاكاف من على اطلاق المقدم قوله
 للتكيس من زيادة الشئ آفة التصور منه اذ هو من ان تصور الشئ اذ حصل قبل العلم بوجوده فاما انما
 في تحصيل تصور بعد العلم بوجوده اذ ليس من الاكسيل حاصل ان التصور حاصل قبل العلم بوجوده يجوز ان
 يكون بالوجه الاعم من ذلك الشئ غير ثم يحصل تصور بعد العلم بوجوده بالوجه مخصوص من ذلك الشئ
 ما خاصة مثلا فيفتح ذلك الشئ فيكامل معرفته في بحاشية فانما اذ التصور الشئ او لا بالوجه الاعم ثم علمنا
 فاذنا تصور بوجه اخر لو بان خاصة فهذا التصور ليس تصور بالكنه ولا يكون صلا من مطلب الشارحة
 واهل البسيطة فهو من مطلب الحقيقة مثال نهيت قوله واما غير حقيقي عطف على قوله ما في قوله
 تصور الشئ آفة هذا التصور يخرج في الوجود قبل العلم به والمعدات ايضا ومن يستعمل فيكون
 ان تعرف المعدات لا يكون لاسمها وتعريف الوجود قد يكون سميا وقد يكون حقيقيا هو
 مع عزل النظرة سواء وجد الواقع ام لا قوله سواء كان بالوجه واما كنهه صلا فالصديق فانه
 اذ اسئل ما هو عن الانسان لم يصح ان يذكر الكافي في اجواب ذاك استخرا بالقياس المسؤل عنه لا يصح
 وقوع التعريف في جواب ما هو اذ لو صح ذلك لما صح تعريف النوع بالكل المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
 جواب ما هو بالكل المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة جواب هو لا تقاضها بالعرضيات ثم لمجده لا

لا تخفى ما فيه فان قوع الرسم جواب ما اشارت منه مصرح في عبارات الشفقات قال الحق الله واني بحاشية
 القديمة ان الرسم يقع في جواب ما هو المحل غاية ما في الباب ان يكون قوعه في اجواب بسبب التوضيح
 والا منظر في حاشيته على شرح المطالع ان الشارحة تطلب التصور مطلقا سواء كان بالكنة او بالوجه ايضا
 صرح بشيخ الصناعة ليس عليه عرو من الجاهل واما توهم عدم صحة كونه الجنس النوع ففي خبر المنع او المراءى من
 وقوعها في جواب ما هو الوقوع من غير توسع منظر كما هو المتبادر عند الاطلاق واما وقوع الرسم في جواب
 فما لا منظر انما لا يصادف بطولها ورك وقد استدل عليه بان قوع الاذا في جواب ما هو مبرر على حكم البقرة السليمة
 لا يجوز خلافه بل يحل الطبيعي ثاقبة اما لفطنت ان غلطون لقط اعني فرعون عليه السلام ان عن مو على منها
 عليه الصلوة والسلام قال ما رب العالمين يا ابا موسى عليه السلام كبر بعض ايضا بقوله رب السموات والارض
 فيها ان كنتم موقنين لا تخالفة كشف الذات وامتناع الوقوف على كنهه لقائل فقال فرعون لم حجرت لا تسئل
 الى قول موسى اسأله عن الهية ^{موسى} عن العوارض ثم اجاب موسى عليه السلام ما نيا ذكر الصفات
 الاخر بقوله رب اكلم الاولين تنبها على امتناع كشف الذات فقال فرعون عليه السجدة ان اكلم
 الاذا اسئل الكليم المحزون فانه الى الجنون لعدم مطابقة اجواب لسؤاله فانه سأل عن كنهه فاعلمت قال واز
 العالمين اجاب موسى عليه السلام بذكر العوارض والصفات لا يشبه على ذي فطانة وقادة ان لا يشك
 بطعن فرعون اللعين على موسى النبي الامين مستغربا فانه عليه السلام كان اعلم من فرعون بذكر العوارض
 جوابا هو شاهد عدل على جوافه ولا ايتاب ان كلام موسى عليه السلام الحق ليس بك من كلام فرعون فاعلم ان
 ينفعه قوله الطالب له ما اشارت للاسم انما سميت بها لشرحها سمي الاسم فهو وهذا سمي اسمية ايضا وجواب الكلام
 ان هذه التسمية مجازية من قبل التسمية السلول باسم اجواب التسمية بسبب التسمي ثم تلو عليك ولا ان لم
 بين الشارحة وبالحقيقة ان الاول لا يشترط فيها العلم بالوجود فهو مثل المعدوم والموجود والغير المعلوم
 انما لا بد من ذلك العلم واما ان كل واحد من هذه الرسوم كحقيقة الواقعة في جواب الحقيقة مع كل واحد من
 الحدة والرسوم الاسمية الواقعة في حيزها الاسمية اما كمالها ووضوحها ان تصور الشيء المعام بالوجود والغير
 المعلوم الوجود بجميع اتبانه فتد فذلك جميع حقيقى و اى فان ان عيضا نقطة ذلك المعنى

فان

او اسمي نامتن كان تصوير ذلك الشيء بجنس القريب العرن الخاص او بالعرن العام العنصر القريب
 فذلك المخطط رسم حقيقي واسمى كل واحد بالتعيين العرن الخاص فذلك رسم حقيقي واسمى الكل هو مندرج
 تحت الكمال لذات كمال القوم والاف رسم حقيقي واسمى نامتن افا حفظ قوله وهو مقدم المطلب لشارحه
 قوله على التصديق بوجاهة الشيء اى على مطلب البسطة وجه التقدم على فان الشيء بالتم تصوير مفهوم كمال
 طلب التصديق بوجاهة قوله كما ان الاول اى مطلب الحقيقة قوله متاخر عنه اى عن مطلب البسطة
 بوجه التاخر ظاهر فان الشيء لم يصدق بوجاهة لا يمكن ان تصوير من حيث انه موجود ومن ههنا
 ان البسطة محالة بين الشارحة والحقيقة قوله بهذا التصور اى التصور الذى باعتبار النفس مفهوم مع كل
 النظر عن الوجود اى مطلب الشارحة قوله اما التصور يحصل ابتداء يكون المقصود تحصيل صورة غير حاصله
 قوله او الالتفات يحصل ثانيا اى لا يكون فيه تحصيل صورة بل يكون الالتفات الى الصورة الحاصلة فى
 الذهن ثانيا ثم لما كان لموسى ان يوسوس بن فى التعريف اللفظى لا يكون تحصيل الصورة بل انما
 يكون العرن منه حضار الصورة المخوفة والالتفات اليها ثانيا فكيف يصح اطلاق التصور على الالتفات
 فلهذا الشارح فى الحاشية وجهين اولهما ما بين تعبد والمراد من الالتفات هو احاطة عند ذلك بصورة ثمانية
 خلا اشكال فى اطلاق التصور على الالتفات بهذا المعنى انتهى ثانيا ما افاد بقوله ولا بأس فى ان يراد به
 التوجه ثانيا فيكون اطلاق التصور عليه مجازا انتهى قوله مفاد الاسمى سواد كان بالوجوب والكنة على ما
 صرح به اتفاق قوله مفاد اللفظى لا يخفى على الخلق ان اخرج التعريف اللفظى عن مطلب الحقيقة كما هو مختار
 القوم ما لم يستحصله فان الاحضار مرة ثمانية فى المدركة كما يكون وان العلم بالوجود كذلك يكون بعد العلم
 بالشارحة غير لائق قوله قال المعلم الاول المقصود منه تعريف سبق من تجويز وقوع الرسوم جوابا لشارحه
 والحقيقة قوله جوهرات الحقيقة اى آياتها وتجديدها فارق بعض الاعلام بين المركبة والبسطة
 من ان المركبة يطلب بها مهية المسؤل عنه مطلقا مجمله كانت او مفصلة مختصة كانت او مشتركة ويؤيده اتفاق
 المهية ما هو البسطة يطلب بها تصورا لمسؤل عنه سواد كان بالذات او بالعرضيات او بالعرضيات فاعرض العام
 والخاص لا يعيان جوابا لمركبة انيس شئ منها بامهية لمسؤل عنه فلا يكون مطلوبا منه فى اجراءه واما

جواب السبب ميقان قطعاً لا فادتها تصول عنه بوجه من الوجوه وهو المطلوب من سبب لا ينحل
 هذا الفرق مما لا يسلبه أو العدم فكيف يصادح حرامه قوله اما بحسب لانه الاسم يعني ان تلك الذات
 والله على شرح الاسم مع غزل الخط عن القوام الوجودي هذا مطلب اشارة قوله او بذلاله وقوده في التحريم
 يعني ان تلك الذات والله على جود الشيء في نفس الامر هذا مطلب الحقيقة قوله حدوداً هيته وتجويزه تشري
 ترتيب اللف في الحاشية قابل في القديسات ما حاصله ان الجواهرات والعرضيات المتعاقبة لها ليست
 المعبر بها عنها فان المعبر بها خاصة ولازمة للمعبر عنها على الاطلاق وانما المحكوم عليه بالذاتية والعرضية هو المعبر
 هو بذاته مبداء ذلك لازم والاحتياط بالذاتية والعرضية ليس من مفهومات العنوانات النفساني فما يعبر عنه بها الا
 ترى ان الفصول الاجناس العالية لا يمكن لسباط لا يمكن تحديدها وتعريفها والاشياء التي يوتي بها على انفسها
 او اجناس فانها تسمى لعلها ولو اقم وعنوانات كما يقال الجوهري هو الموجود ولا موضوع مفهوم العنوان ان
 عرضياً لازماً الا ان المعنوي المعبر عنه نفس حقيقة الجوهري وكذلك يعبر باسمه باله بطول العرش الحق ثم الجوهري
 هو احساس المتحرك بالارادة والناظر هو المدرك للكلية والمراد بها وهذه المفهومات فان التحديد بشئ من الاسماء
 يكون سماً اقيم مقام احد على التوسع لاحد حقيقياً ثم المركبات ليصح تحديدها بالحد والتوسعية والحد والتحقيقية
 فالانسان مثلاً اذا عرف بالحيوان لناطق فان معنى بهاميدها كان حقيقياً وان معنى بهاميدها كان سماً
 بالحقيقة وهدا على التوسع من جنس توسعي فضل توسعي لا كالرسوم المشهورة في الجوار من اللاحقة والعرضيات المصطلحة
 هي ليست عنوانات جوهري حقيقية بل هي عنوانات استوحي الذات بعد قوام الحقيقة كالصاحك والكانت
 من ظهر ان العر الذي بازا الجوهري كما لا يبين فالعنوان المفهوم منه وود العنوان المعبر عنه كلاهما عرضيات
 واما الجوهري فان عنوان المفهوم منه عرفاً المعبر عنه جوهري وجزاء بسيط اجزاء محده لا لقوامه اجزاء محده
 اي اجزاء الفصل اجزاء محده وقوام جوهري جميعاً فانهم وحفظ نهيت قوله فيها الجواهرات الذاتيات
 فيها المتعاقبة لها الجواهرات قوله فيها المعبر بها عنها اي المعبر بالمفهوم عن الجواهرات العرضيات قوله فيها
 مفهومات العنوانات او مفهوماتها عرضيات سواء كانت عنوانات للجواهرات او العرضيات وانما الاحتياط
 بالذاتية والعرضية في معنوياتها قوله فيها لا لقوامه الا لقلب لسباط الى التركيب قوله من الطائفة

عنه ما يرسم فاذن مع المناقاة بين محضر التجزئة لا تحسب الاعتبارين التعريف المعطى وان لم يكن فيه تحصيل
 التصور لكن لما كان الغرض منه حصار صورة مخزونة مضار لمصلحة التصور ابتداء فوقع في جواب ما وعد
 من المطالب التصورية والتعريف الاسمي هو ما يحصل به تصور بالمعالم وجوده اخل في مطلب معنى المعطى الضيا
 فهم المعنى من اللفظ فتسحوا في وجوده مطلب انتهى بلفظه قوله قال استأذنا من الله لعلنا ننبئكم
 منه ومنع المناقاة بين القولين للذين سلف ذكرهم فان اول القول لاول مجوز في وقوع الرسم
 جواز الحقيقة والشارحة واول القول الثاني هو عدم ذلك بجواز بالقرينة ان معنى القول الاول
 على اصطلاح من البرهان مبنى التاكيد على غير ذلك لا اصطلاح من اصطلاح من اللغة او اصطلاح من الاصطلاح
 اعني الكلمات الخمس لا ارتباطا في كثرة الاختلاف باختلاف العنصر ما قرع سمعك ان الذي يطلق
 في الاصطلاح على ما يقوم به الشيء في من البرهان على الشيء انه اول ما يباين به هذا قوله سوال عن المصلحة في
 والمر عن العام لا يقتضيان اللغة في جواب قوله ملك الثلثة اعني في حد اقل النوع قوله نفس تحت المسمى
 فالتباين وتفصيله ان كلمة اي تطلب لميزة الشيء عن جميع ما عداه وعن بعضها فقط كما يقال الانسان
 حيوان او اي جسم نام في ذواته فيجاب لنا عن او احساس فقول له او بحسب متبنة آه هذه متبنة العوارض المختصة
 واما حاصل ان كلمة اي تطلب لميزة الشيء عن جميع ما عداه وعن بعضها فقط فيجانب حصة النوع واما
 كما يقال الانسان حيوان او جسم نام فهو عنه فيجاب بانه كائنا ما كان قوله بسيط انما به لفائدة
 التصديق بالبيان فان مصداقه هو نفس المصنوع من حيث انه يصح انتزاع الوجود عنه قوله التصديق فيجوز
 الشيء في نفسه وعدمه لقولنا لا يدرى ما هو موجود او ليس هو بالتصديق بالوجود المحمولى قوله ومركبا
 اسمى لفائدة تصديقه كما فان مصداقه هو المصنوع من حيث انه يصح انتزاع الوجود عنه قوله والتصديق بالبيان
 البسيط بالبيان البسيط واخرها بالمرتبة انما هي لبيان المصداق لا لبيان المصنوع العنصرية المنقذة فيقال ان
 التسمية بسيطة لجميع خبرها وبالمرتبة انما هي لبيان المصداق لا لبيان المصنوع العنصرية المنقذة فيقال ان
 بوجود الشيء او عدمه بالتصديق بالوجود والى قوله ثلث اقسام حيث قال مطلب ان على ثلثة اقسام
 موجود الاطلاق في الشيء موجود على صفة فالله في الاول سوال عن الشيء بحسب متبنة متبنة في جوابه

سوال في الاصطلاح
 في المصنوع

من حيث الصادرة عن الجاهل عند العالمين بحبل بسيط وفي الثاني سؤال عن الشيء بحسب مرتبة الوجود وهي اثر
الجاهل ابتداء عند العالمين بحبل المولف انتهى وقال ايضا وكان من آثر من بحبل بسيط انما اذيل نفسه عن التثليث
عدم انفصال الوجود عن التقرر الا في اعتبار العقل فيما تحقق الوجود ثبت التقرر لكن لا يتبين مختلفان للشيء بحسب
كل منها لواجب والحكام فالاهمال مما لا ينبغي ثم كلامه قوله وهو ما ذكرناه على الطلب بتحديد بوجوه الشيء في نفسه
او عدمه قوله فعليه الحقيقة آه قال ما قرر العلوم في لغات ان الشيء لعلول النفس فانه مجعولة اجمالاً
بسيطاً والوجود حكاية عن حيزه فانه المجعولة بفعل فمرتبة النفس الذات المجعولة بالفعل يقال لها مرتبة التقرر والفعلية
والمطلب الكذا بانها اهل البسيط بحسب مرتبة الوجودية لمصدرية المتعبر عنها يقال لها مرتبة الوجود والطلب
الكذا بانها اهل البسيط المشهور اعني الى الشيء موجود قوله بتاثير من الجاهل اعني ان فعليه الحقيقة حالة
من تاثير الجاهل لا قبل تاثيره ولم تكن متفردة بل كانت تقديرية تخمينية قوله على ما يحكم به الجاهل البسيط
او نحصل هذه المرتبة المتقدمة على الموجودية من مروج اهل البسيط واما عند العالمين بحبل المولف ففعل
بين المتبينين تارة بوجبه بالذات عند جميع كما يظهر بالتال كذا في الحاشية قوله فيها هذه المرتبة
مرتبة فعليه المهية وتقرسها قوله فيها بين المتبينين كمرتبة الفعلية والموجودية قوله وفي قوله
منه ومع شبهة او ما زاد المحققين على صاحب الاقرب بين سبب كشف عنك غطاؤه قوله متقدمة
على الموجودية لان تباين التقرر مرتبة المعرض مرتبة الموجودية مرتبة العارض ومن ظهر لطلالان
بين ما بين المتبينين قوله قد يكون مجعولة الى العلم مخلوقة لنفسها مع عقل النظر عن الوجود كذا في الحاشية
قوله فيها لا يعلم مخلوقة آه وكذا لا يعلم امتناع المخلوقة فتحقق المخلوقة وامتناعها مجعولة مع قوله فاذا
كانت المهية مجعولة لقوم محلا ما اذا كانت معلومة لتحقق الوجود لا امتناع فانه لا يصح السائل عن شيء منها الا
يستم نحصل السائل عن اصل قوامها والطلب الى البسيط قوله ولا يحايل بل
يجاب بلا قوله هذا كل الى حل الشيء على نفسه قوله بون بعيد المقصود في السؤل عن شيء التقرر في حجمه
لتصديق بقوام المهية وتقرر تاثير من الجاهل المقصود في السؤل ان الجاهل نفس عنوان الموضوع فكم من شيء
قوله فانه ما اورد من الاجل وهو سديد لانه في غاية الرسالة القطبية ثم وجه لانه فاعلم

فانما اثر الشق الاول لا يلزم منه حل شي على نفسه فالمهية لا مكانية على تقدير كونها مجردة والقوام كقوام
 مهية انعقاد شق السؤل عن حل قدامها وقدرها بان يقال ان المهية الامكانية التقديرية التحقيقية متفرقة
 فال المطلوب من السؤل هو التصديق بتقرر الاستفاضة معقاداتها في حال لا يتباني ان طلب التصديق بال
 والقوام الكذا ليس من مرة طلب ثبوت شي على نفسه بل من جهة قطعاً ومن جهة سقوطاً او من جهة انقضاء
 من ان التصديق انما يتعلق بعبارة الكيفية عند المحقق الباقر والعبارة الكيفية مركبة من الموضوع والمحمول فالجواب
 ان هذه مرتبة القوام فلا يرجع الى حل شي على نفسه ان اخذ لتقرر السؤل من العوارض فلا يخفى ان هذا الهمية متينة
 المرتبة المتأخرة عن تبه القوام على ما صرح به لك المحقق المتخرج نقول بحسب ان تبه التقرر قد تكون مجعولة ان اراد
 الجواب تصور منسجم لكن لا ينفعه وان اراد به بل بتصديق نعم ثم يفتى على ان نقول لا بأس بالرجوع الى شي على
 نفسه كيف وهذا محل لا يستلزم الامتناع وعدم الافادة مطلقاً او قد يكون نظراً ويغنيدها كما قيل عن جواب
 بان بل من جهة فلا بد من طلب لا سيما او كان مجعولة ليس بل لا يسطر هذا ما اذا وبعين المتأخرين قوله
 هذه الهمية التي هي في الحقيقة اي مطلوب بعد الهمية ما حصل ان مرتبة قوام نفس الهمية ليست الا فال مطلوب
 هذه الهمية انما تصديق متعلق بعقد متعقد منها ومن نفسها كقولنا العقل عقل لا يربى انه لا تناعاً ولعدم افادة
 لا يصلح ان يطلب وتصديق بها فهو من اقسام مطلب اشارة وهو ما لم ينته قوله فيها اي مما سبق
 نخرج الى انه لا بد من تقدير المضاني عبارة لا تمنع اكل من الهمية والتصديق قوله فيها وما حاصله اي
 حاصل الراء سيد زاد قوله فيها لا تمنع هذا على تقدير عدم اعتبار التباين الاعتبار بين الطرفين قوله فيها
 او لعدم افادة هذا على تقدير اعتبار التباين الاعتبار بين الطرفين قوله كحسب اقام المقصود منه
 اساس الراء الذي افاده هذا المحقق ببيان الفرق بين الهميات الممكنة والمستحيلة وبين عباراتها وبيان ان
 بين المطالب الثلاثة من مطلب الابطال ما اتيته واما اشارة قوله تقديرية لا يتحقق قوله والفرق
 بينها اي بين الهميات الممكنة قوله بخلاف المقدور المستحيل اي استحالة لانها لا يجوز العقل تصرفاً
 الى مجرد القوام او بالبطا ابرار ان قوله فيها لا يجوز العقل تصرفاً اي ان المستحيل اذا حطت له حكمه العقل بغيره
 بل حكمه بمتابع تقرر ما قوله فيها مجرد مفهومه كالاوجوب مطلقاً قوله بالبطا البرهان كاشك بار اخذ قوله فاذ قيل

فأذا قيل بل المهية أو في الحاشية لا يخفى ان الموضوع في هذا العقد هو مفهوم المهية والحمول هو التقرر المرتب بل
 بسيط لا ان التقرر ثابت للمهية في طرف قوامها البسيط لا نفس المهية المجردة فأيراد المحمول للعقد العقدة
 كما في الوجود بعينه والفرق بين هذا العقد وحمل الشيء على نفسه من الاستدلال فيه مثال بدوة النظر ثبت قوله فيها
 للتقرر العقدة فان التقاد الحقيقية موضوع على ارتباط من الموضوع والحمول قوله فيها كما في الوجود بعينه
 مطلب بل بسيطة فان ايراد المحمول في قولنا الانسان موجودا هو للتقرر العقدة لا لان الوجود ثابت للمهية
 مرتبة كونها مجردة الرئيس في هذه المرتبة الا المهية المجردة فينتزع عنها الوجود قوله وتصو الشيء الذي علم انه كما
 ان تصور الشيء علم بوجوده من طلب الحقيقة والتقدير بوجوده من مطلب بل بسيطة ثم نتلو عليك انه اذا
 بحر العلوم قدس سره في الشرح الشريف ما أثره باقر العلوم من اختراع بل لا بسيط بان التحقيق الذي مر به عليك
 بعض ارسائله ان صدق حمل الوجود ونفس المهية والمهية الموجودة حكايه عن نفس تقرر ما في الواقع فانه
 بالتقرر هو بعينه لتقدير ما بوجوده فعلية الامر عمة متماثلنا مندرج في بل البسيطة وتصو مرتبة التقرر من الحاشية
 مطلب الحقيقة وبالحكمة ذلك هم مخزاف محض اللهم الا ان يقال بما يكون الحمل الا في نظرية ما يجوز طلبه بل لا
 هذا انتهى ثم فصله في حاشية على ذلك الشرح بقوله في الحكاية انه من قول صاحب الافق ابيس كذلك ولقول الجوزي
 الاجابة فان التقرر ليس كناية عن المهية مطلقا بل عنها مستقرة في الفعلية فالطالب لتصورها لا يمكن ان يندرج
 في ما الشارحة وتحقيقه ان المهية كانت في ذاتها باطله شيئا محضاً وكانت العنوانات التي بها تصور
 عنوانات بلا معنوي فبما الشارحة لطلب العنوان الذي وضع بارائه اللفظ ثم جعل الجاعل لتقرر محض
 في نفس الامر فتصوره المهية المستقرة لطلب الحقيقة وطلب التصديق بهذا الحسن التقرر لطلب تبيين
 بنفسه حتى يكون غير مفيد وغير صحيح كما زعم بعض الاجلة بل التصديق بهذا التقرر تصديق واد التصديق
 الشيء نفسه احكامه عن هذه المرتبة ليست الا بالوجود لان تقرر المهية هو بعينه تقرر وجودها الذي هو الوجودية هو
 صدق قولنا المهية موجودة ومرتبة التقرر صدق للمطلب البسيط فطلب التصديق انما يكون بل لا
 لاخير ونداء التحقيق انتهى ثم وجبه كلام باقر العلوم بان المهية اذا تقرر في الخارج صحيح الوجود المسددا
 هناك شيئا بل نفس تقرر المهية في نفس الامر الصاوة بالوجود كصدق قولنا المهية موجودة قد يحكي عن نفس حقيقة

فمن يتلو عليك
 مولانا عبد العلي
 سنة ١٢٩٠

عينه في الاعيان قد يحكي به عن اتصافها بالوجود لمصدره فيحصل صواب الا في السبيل الاول المطلوب بالابسط
 والى المطلوب بالابسط وجه صحيح كلامه لكن لا يخفى على المصنف ان القضية حاكية عن اتصاف الالهية بالوجود لمصدره
 مثل حاكية عن شئيه فادخال الاول في المطلوب بالابسط ودون الثانية يحكم على ان الاول دخل في المطلوب
 بالمرتبة فانه فيه حاكية عن الاتصاف بوصف كما في سائر المركبات فبذلك الحاكية عن شئيه الالهية وتقرر بانها منهم
 ولا ينبغي ان يفهم المقصود من دفع الالاء المذكور بعيدا قوله مقصود بثبوت التجزئة قال في حاشيته
 ان ثلثنا الانسان متقرا ووجود اذا افاد ثبوت مفهوم التقراء والوجود للموضوع واتحادها كان المحمول
 شيئا غير تجزئ للموضوع في نسخة وثبوت في نفسه متاخرا عنه وانما المقصود ما هو المقدم على تحصيل ذات
 الموضوع وليس وقوعه لا يحصل ثبوت صفة ماله مسجدا كان وغيره فهذا العقدانما مثل على ان المحمول في نسخة
 الحكيمه بحسب ضرورة الشئ من طبعية العقد في التعبير عما اوردك العقل لان مفاد القضية وما يتعلق به المقصد يرجع
 وذلك في مفاد الاجاب الالهية لاسيما تجزئ للموضوع او ثبوت في نفسه السلب لشيء واقبنا في مفاد
 الاجاب الالهية المركبة بثبوت شئ لشيء والسلب تنفاد شئ عن شئ ففكر في شئ قوله فيها الانسان متقرا
 في الابسط قوله فيها او موجودة في السبيل المشهور قوله فيها الا ان مفاد القضية ولان انما يقصد في
 المركبة قوله فيها والسلب عطف على قوله الاجاب يعني مفاد السلب في السبيل انتفاء شئ في نفسه قوله
 المقصد الاول اي اعتبار ثبوت المحمول للموضوع وجعله خارجا عن المقصود من القضية على ان التقديرين حال
 المحمول ثابت للموضوع بخلاف السبيل فان المقصود فيه بيان حال الموضوع بما هو موجود في نفسه قوله
 السبيل اي شئ في كل العتيدين ثبت المراد بغير السبيل المشهور والابسط يحقق الخبر بما قرع عدم قوله
 لا بذلك الاعتبار بجعله محمولا مسندا اليه ثم زبدة المرام على البعض هو ان طبعية العقد تقتضي الاء
 محمول على الموضوع وذلك لثبوت الاء باعتبار السبيل لا بطبيعته بل بالموضوع والمحمول باعتبار المحمول ليس الا
 العقدية قوله بهذا قيد في آه قال في حاشيته بالاء على قوله الابسط من وقع محمول سبيل في الجمع
 ان هذه المرتبة وان كانت من نوع محمول سبيل لكنها ما ليصح ان يقصد عطاء التقديرين بها ويراد المحمول
 الذي هو التقدير للضرورة العقدية وكون محمول سبيل ما لا يتعلق الا بالمحمول فقط لا بما يتعلق من هذا الموضع

به على الوجه المذكور في المثال انتهى قوله فيها هذا لا يرد تقريره ان فيما بين الحمل البسيط ويكون هذه المرتبة بمنزلة
 عليه من اعادة فان كل الحمل انما يتحقق بالمحمول وان المحمول اليه لا مرتبة في انه لا بد في تحقق المقيد من مرتبة
 التقرر من ايراد المحمول لذلك هو المحمول اليه لعدم تحقق التعيينة للاحادية فانقطع عرق التفرع قوله فيها
 هذه المرتبة اي مرتبة التقرر قوله فيها للتقرير العقدية لا بالقصد الاول كما هو المعنى المركبة ثم خلاص القول
 مطلب الالاسيط امر واحد هو تجويز الموضوع وتقريره بنفسه فاضته اجمال ما ذكر المحمول لتلك التفرع
 لا توقف المقدين من مرتبة التقرر عليه قوله فيها على الوجه المذكور ان ايراد المحمول للتقرير العقدية
 الا للامر الواحد فان لمنا فاة قوله تجويز الموضوع هذا الموجبة قوله او لا تجوز هذه السالبة قال في الحاشية
 قال معلم الحكمة ايمانية في الاقوال بين ان عدم هو سلب الشيء في ذاته وانتفاؤه في نفسه لا سلبه عن وجوده
 عنه فان كان ذلك من غير الالهية المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاؤه في نفسه هو من الالهية بسيطة لا انتفاؤه
 له حتى يكون من غير الالهية المركبة ولشائية ايضا لا نكرية ليجعلهم ان لا وجود هو تحقق لفساد الذات لا ثبوت و
 لها فالعدم اي سلب لفساد الذات وانتفاؤه في نفسها لا سلب مفهوم ما عنها قال الاستاذ المحقق ان عدم
 موجبة بحسب الحكاية وزيد ليس موجودا سالبته بحسب الحكاية وكلاهما من الالهيات بسيطة متفاوتة وانتفاؤه في
 نفسه لا ثبوت الانتفاؤه حتى يصير العقد هيا مكرها منها متغايران بحسب الحكاية متجان بحسب الحكمي عنه قال الاستاذ
 ان يقع اختلاف في كون زيد معدوم موجبة وكون زيد موجودا مشتقا على الوجود والامر الى الاختصاص ان
 اذ لا يمكن في ان الحكاية في الاول موجبة وفي الثانية مشتقة على الالهية فقال انتهت قوله فيها قال معلم الحكمة
 ايمانية لمقصود منه تحقيق عدم المحمول فيكشف منه حقيقة سلب بسيطة ويتضح معنى الوجود والمحمول قوله فيها
 معنى عدم اني الالهية بسيطة قوله فيها لا سلبه عن نفسه اي ليس بعدم هو سلب الشيء عن نفسه هذا على تقدير
 اعتبار التعاير الاعتبارية وبين نفسه الفرق بين سلب الشيء في نفسه سلبه عن نفسه بين لا تقرر فيه قوله
 فيها او سلب الوجود عنه ليس معنى عدم هو سلب الوجود عن الشيء هذا على تقدير اخذ الوجود وصفة خارجية
 قوله فيها لا ثبوت الانتفاؤه يعني ليس في قولنا زيد معدوم هو ثبوت الانتفاؤه لزيد بان يحمل الانتفاؤه مضمونا
 خارجا تابا له كما كانت في قولنا زيد كاتب قوله فيها والمتشابهة اليه كما لا شك فيه قوله فيها قال الاستاذ

قال الأستاذ المحقق أي السيد البرقي حاشيته على شرح الواقت ومفعولة تزييف ما رعا بقدر العلوم من أن لنا
زيد معدوم من سوالب لهلية بسيطة بانه من موجبات الهلية بسيطة قوله فيها موجبة بحسب الحكاية
تفصيله ان الحكاية في قولنا زيد معدوم على طريق الايجاب ونحوها زيد ليس بموجود على طريق السلب بهذا
صدار احد ما موجبة بسيطة والاخر سالبة بسيطة والحكي عنه بينهما واحد هو انتفاءه في غنائه وقس على
هذا قولنا زيد موجود وزيد ليس معدوم ثم نقص عليك ان هذا المقام عقدة وفلكيا اما الاول فببطلانه ان
جعل قولنا زيد معدوم موجبة مع كون الحكي عنه هو الانتفاء ليعاوم المطالبة المتعبرة بين الحكاية والحكي عنها و
اما الثاني فتعريفه من حين احدها انما لا نسلم تفرس لطالبة في جميع القبول لعله يكون مختصا باحد المقننات التي
يكون لعدم فيها محمولا ولا ينبغي ما فيه فاما سلبنا ذلك لكن اشتراط المطالبة بحسب الايجاب والسلب في
خير المنع قوله فيها لا ينبغي ان يقع اختلاف آه الخالف هو ما بقدر العلوم ثم تقرير المرام انه لا ينبغي النزاع
كون زيد معدوم موجبة لطالبة الايجاب فيه وفي كون زيد موجودا مستلزما على وجوده انما توقع الانتفاء والعقد
الايجاب عليه فمن ان يكون لاول سالبة وانما غير شتمل على وجوده انما انتفاء نظره الى الحكي عنه فانه
في الاول هو انتفاء زيد في غنائه من الثاني سار عن ذلك الوجود وما ذكر ان الحكاية شئ والحكي عنه
شئ آخر فلا يصح قياس احدهما الاخر لا يجب المطالبة بينهما من جميع الانحاء فانهم قوله لا يقال اعتبارا
آه تزييف تشبيه الخرج لصاحب لافق ليس بقوة للعقبة الثنائية التي تفن عليها جاسير المحققين وتلخيصه
ان مطلب لا بسيط مندرج في مطلب بسيط فهو غني عن الاعتبار قوله لانا نقول ان اراحة لذلك كثر
بان التلزام من التقرر والموجوبية مسلم لكن لما كان لكل منها احكام متمايزة عن الاخر فاعتباره اولى قوله
مع انه احق بالاعتبار اراحة احكام التقرر كونه مرتبة المعروض اولى بالاعتبار فاجاله واعتباره
الموجوبية التي هي مرتبة العارض ليس بحجة هذا قوله لا يقال لوجع آه كما يدل عليه الشارح المذكور
فيل هذا محلا لهليات البركة فان مفادها بوث شئ قوله والوجود لا يتصور بدنه اما قمع سمعان
يكون ثابتا في نفسه يكون بالغير قوله فلا يصح ثبات لعدمه بوثا كيف يتصور الفضية بعدة المحمول
اسالبة المحمول مع انه لا يشبهه لا يجازي الانتفاء بل الرجوع اليه بوث قوله لانا نقول بوث محمول آه

في الحاشية قال معلّم الحكمة البائية المحمول بما هو محمول ليس وجوده في نفسه يكون موضوعه كما للاعراض بل انه لا يوجد
 نفسه وانما له ثبوت للموضوع وجوده في نفسه هو انه ثابت للموضوع وقرن من حيث لنا وجوده في نفسه هو وجوده للموضوع
 وبين قولنا وجوده في نفسه هو انه موجود لموضوعه في الاول انه موجود في نفسه لكنه للغير كالأعراض من الاول
 انه ليس له وجود في نفسه بل هو موجود لموضوعه وبالحكمة هو الاتحاد بين الموضوع والمحمول فليس بما هو محمول وجوده
 الا وجود الموضوع للاتحاد مع موضوعه هو ثابت له في هذا هو الاختصاص الذي يوطئ به الكل هو في نفسه غير انشائي قوله
 منها كما للاعراض فان لها وجودا في نفسها لكنه لموضوعاتها هو حتى يرفع ذلك على وجود المحمول فقولنا وجوده
 انما في الحاشية اي حصول الصفة وتحقيقها في الموضوع سواء كان الحصول ما يشترع من اجل الصفة في نفسها
 في ظرف الاتصاف كما في الاعراض العينية او من اجل الموضوع بان يكون الموصوف موجودا طرفه على
 يصح بالنظر اليه تراعي الصفة عنه وهو سائر الاوصاف التي يعتمد تخصيصها للموضوع على خلاف امره لوجوده لا يفيد لها
 يحصل وان الموضوع ليس بانه حال للموضوع بل هو انشائي عنه هذا حقيقة العلم الاول للحكمة البائية ان قوله
 كما في الاعراض العينية كالسود والبياض فان لكل منها وجودا اعم من ان يكون له وجودا للموضوع او كسيرة ان لقا
 بها انما هي شدة وجود الشئين قوله فيها وهو في سائر الاوصاف التي آتت في الاوصاف الانشائية كالنصف
 الارض التي تحتية وهذا لان الاتصاف بها انشائي مشيد بوجوده وهو كقولنا وجه يسبح بانتراع الصفة عنه قوله
 فيها على خلاف امره لوجوده هذا حكم الاستشاد عن سائر الاوصاف قوله فيها ليس بانه آت على الوجود
 سجد واتحاد محض والارام ان يكون الشئ موجودا غير متساوية قوله هي نعم العقود آت في نفسه الحكيم
 جميع لقضايا الحكيم بحسب الحكاية فله بسيطة كما او مركبة بحسب الحكيم عنه فلا يتحقق الا المركبة فان قولنا لا
 موجودا مثلا ثبوت الانسان في نفسه لا ثبوت المحمول وجوده له فقلنا قولنا الجسم بمفرد مثلا فان معا وثبوت
 البياض وجوده للجسم وذلك ان الحكاية في بسيطة انما هي نفس الموضوع فقط وحصوله نفسه لا عينه على
 اوصفة ليس في كل حال بل في الانتراع النفس الموضوع فقلنا المركبة فان للموضوع فيها وجودا صدقة حابها
 الحكاية عنها بانه كذا قوله مطلق لقضايا الموضوع آت في الحاشية قال السيد في شرح المقصد قد يطلق لفظ وجوده والمقصود بالثبوت
 والتحقيق على الصدق والاتصاف لمساوية لبناء الحقيقة في الكلامنا فيه وبهذا يظهر ان خلاف الوجود في على

على التجزؤ والتشبيه كذلك على المعنى الاول المعنى الحقيقي هو الوجود في نفسه سواء كان بنفسه كوجوده بغيره او بغيره
 الاعراض انتهى قوله فيها قد يطلق لفظ الوجود في نفسه على في شرح الواقعة ان المعنى في الوجود صدق المحمول على
 الموضوع وذلك لا يقتضي وجود المحمول في نفسه لا وجود الموضوع بل يقتضي ان صفات الموضوع به فلا يكون لا يوجب وجود
 ولا استلزاما لتعلقه على ذلك السلب في ذلك لصدق الالفاظ فلا يكون من عدم الاستلزام لتعلقه به لعدم
 يطلق لفظ الوجود في نفسه على ذلك لصدق الالفاظ المشابهة لغيرها لا يقتضي الوجود في نفسه
 فيها هذا المعنى اي يطلق لفظ صفات الموضوع بالمحمول قوله فيها على المعنى الاول اي ثبت المحمول للموضوع في النسبة
 قوله وسبب تحقيقه اي تحت التصدقات قوله وقد قال المسلم الاول انه في الحقيقة ما سئل ان الفرق بين
 انما هو باعتبار النسبتين في اهل المركب نسبة واحد في اهل البسيط بحكاية بالنظر الى حال الموضوع المحمول في
 عنه ولما كان المحكي عنه في اهل البسيط نفس الموضوع لم يكن الحكاية عن موضوع كلفته الا اعتبار نسبة واحد للآخر
 اهل المركب ان موضوعه في نفس الامر موجود على صفة احوال به يبع عنها حكاية بانه كذا فهذا الموضوع وجوده للصدق
 وحصوله فيه بحسب ما في نفسها او بحسب الوجود في نفسه فيكون باعتبار النسبتين وفيه ما سئل ان شاء الله تعالى
 فيها حاصله اهـ احال كلام المسلم الاول ان اهل البسيط والمركب متغايران بحسب حكاية ايضا باعتبار تضمين
 للنسبتين انما احاطا بها البسيط لان الحكاية متخذ مع المحكي عنه فاذا اعتبر في الحكاية امر في المحكي عنه لم يتخذ
 فيها بين العقدين اعظم اهل المركب العقد اهل البسيط قوله فيها باعتبار النسبتين انما هو في الاخر ليس في كل
 حالي ما هو كذلك حقه ان يكون في موضوع محمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب ان العقد انما يصير اعتبارا
 تلك النسبة وهو مناط الارتباط وبها يكون المركب عقدا بفعل محتملا للتصديق والتكذيب الباطن عن اعتبار النسبة
 هو الوجود والعدم الا ان النسبة لنفسه في احد الشقين هي النسبة بحكيتها الالطية بينهما وانما الاخران بينهما
 بين اهل المركب بحسب طه الاجزاء جميعا في البسيط وانما اهل المركب بحسب قول الله تعالى والعقدين لا ازال
 وبسبب البسيط تجزؤ الموضوع وثبوت في نفسه لبيته انتفاء في نفسه وليس في رابطة والنسبة بحكيتها
 للنسبة العقدية والمحمول فيه لغيره والموجود ولا يعتبر فيه وجودا وعدمه رابطا ولا يعتبر في المحمول
 للموضوع او انتفاء في نفسه انما النسبة واحدة والحكاية بها ليست الاعراضات الموضوع وفي اهل المركب

التباين ثبوت شي بشي والسلب انتفاء عنه فغنيه نسبتان احدهما الوجود والعدم الرابطة اذا يرد منه الراجح منها ك
 وجود شي بشي او انتفاء عنه فيلحظ فيه للوجود نسبة الى موضوعه ثم للمجموع الى متعلق موضوع الوجود ونسبة اخرى
 لنسبة الحكمية المعتمدة في حجة العقود فاذا ان احدى تلك النسبتين فقط جزاء مفرد للعقد وهي النسبة الحكمية
 والى النسبة الاخرى وهي نسبة الوجود الى المحمول والموضوع او نسبة العدم الى احدهما فهي ليست جزاء مفرد بل
 هي متضمنة في المحمول والموضوع فالمحمول مع تلك النسبة والموضوع معها جزاء مفرد قوله فيها بحسب ما انشأ فيها
 كما في الاوصاف اعينية قوله فيها بحسب حال الموضوع في نفسه كما في الاوصاف الانشائية قوله فيها وفيها
 اتي من الاعراض الذي اوردته اسباب الزاوية على مختار صاحب الافق المبين وذكره الشارح في اوائل النسخة
 وسند ذكره عن قريب قوله فيلا حظا ولا آه فان اختلف في صدر ذلك اذا اعتبرت نسبة الوجود الى موضوعه ولا ثم
 للمجموع نسبة اخرى الى متعلقه ويكون الاول من اثنين نسبتين موجودا رابطيا فقد اعتبرت في البلية البلية فان
 قولنا البياض موجود في الجسم والجسم موجود على البياض من البليات البلية فكيف لا خصائص البليات
 المركبة اربعة بعونه عاكر الفكر بان هذا الخوض من الوجود اعني الشيء التامعت له اعتبار ان احدهما اعتباره في نفسه
 غير بما تعلقه بالغير بل بمحيطه من حيث انه تحقق الشيء في نفسه فهو محمول بهذا الاعتبار في البلية البلية كما يقال البياض موجود
 ولانها اعتباره بغيره لمعوت بذلك الشيء لذاته واذا لوحظت هذه الحقيقة فيقال البياض موجود في الجسم ومفاده
 طبيعية تامة وجوده في نفسها للحل وح يكون محمولا في البلية المركبة هذا بالتفصيل في الافق المبين قوله سوا كان
 اي المجموع قوله وهذا لا يختص بالاعراض بل بعلم كل ما حول فيه حمل مفهوم عليه ذاتيا كان وعرضا وجوديا كان
 او عدسيا انشاعيا كان والمضاميا على خلاف البليات البلية فان المقصود منها التصديق بنفسه في الموضوع
 وصيرته في نفسه في ظرف هكذا في الحاشية قوله فتفكر قال في الحاشية فيه اشارة الى ما يرد عليه كاستي
 في اوائل التصديقات فقلنا عن الاستاذ مصدره بقوله قيل عليه انتهى قوله فيها مصدر آه تلو عليك اوان
 المذكور في اوائل التصديقات هكذا قيل عليه لا يلزم من ان لا يكون له وجود في نفسه للموضوع بحسب المحل ان
 لا يكون وجود في الموضوع اصلا كيف قيام الوجود بالهية ضروري فمفاد العقد مطلقا بوثبوت المحمول للموضوع او سلبه
 عنه فالوجود والعدم الرابطة لم يكن في اهل البلية يلزم اسقاط النسبة الحكمية عنه فكلما لم يعلم ليس

فتفكر فانه قد تم كلامه بعبارة وثانيا ان هذا الاعتراض افاده زاهد المعلوم على صاحب الافق الهن في
 حاشية على شرح المواقف وتوضيحه ما ذكر الشارح في صدر التصديقات انه لا يلزم من انتفاء وجوده في نفسه موضوع
 بحسب المحل عنه ان لا يكون له ثبوت للموضوع بحسب الحكاية بان اصناف الثبوت ولا الى مفهوم الموضوع مثلا
 ينسب المبرمج الى الموضوع ثانيا عند التفصيل والتعبير عن مفاد العقد في الحكاية كما في الهل المركب من غير فرق
 واعتبار قيام الوجود بالمعية وثبوته لما ضروري في العقد الاسقط لنسبة الكمية عن الاعتبار بالجملة المحول
 في كلا العقد من مفهوم مفرد من غير اعتبار نسبة في فليس في العقد غير النسبة الكمية بالجملة اذ لا يفهم من قولنا الموضوع
 محمول بالنسبة واحدة ويعبر عنها بثبوت المحمول للموضوع اتي محمول كان في الثبوت كما ينسب ولا الى مفهوم
 الكتاب مثلا ينسب ولا الى مفهوم الموجود عند التعبير والتفصيل عن مفاد العقد في الحكاية من غير فرق ولو لم يعتبر
 هذه النسبة في التعبير عنه يلزم اسقاط اعتبار اصل الثبوت عن الحكاية فتفكر تفكرا تاما قوله لجرد التصديق اي بدون
 ان يكون تلك العلة سلة للوجود لنفس الامر كقولك لم يستغن الا خلاط فيقال ان هذا محمول على كل هو محمول
 مستغن الا خلاط فاستغن الا خلاط فالحق يفيد التصديق مستغن الا خلاط فقط وليس بعلة في نفس الامر
 بل معلول فيها قوله للشئ في نفسه اي يطلب به علة ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر كما يقال لم هذا محمول
 نفس الامر فيقال ان هذا مستغن الا خلاط وكل ما هو مستغن الا خلاط فهو محمول فذا محمول مستغن الا خلاط عليه ثبوت
 المحمي في نفس الامر ثم علم ان طلب العلة اعم من ان يكون طلبا للعلة المحمي علة او للعلة الكمالية الغائية قوله دليل لانه
 انية اشئ اي وجوده لاعلة قوله دليل لى لا فادته لمية اشئ اي وجوده في نفس الامر ثم تلو عليك اول ان
 المطالب باستحقاق التقدم مطلب الشارحة ثم مطلب اهل الا بطل ثم مطلب البسيطة ثم مطلب ما بحقيقة
 اي يقسمية ثم مطلب اهل المركبة ثم مطلب اللم الذي لنفس التصديق ثم مطلب اللم الذي بحسب العلة بعالية
 ثم مطلب اللم الذي بحسب العلة الكمالية وثانيا ان مطلب لم مطلب لما بالقوة فانه في قوة ما الا وسط ومنهم
 من ظن ان هذا مستغنى عنه ليس في البراهين شئ يثبت لم الا ويثبت ما بالقوة ولا تحت ما الا ويثبت
 لم وان الا وسط في البراهين هي الحسد ولا يخفى على المتخصص البصير ان هذا كله مقدوح فانه ليس بحسب
 عما هو مو للبحث عن الا وسط وايضا ليس السحب عما هو الا وسطا هو البحث عن نامية كحد وان كان هو علة

موجبة فموجبة حسن وفضل المساواة او مساوية لان مثل الوجود لا يجب ان يكون علما للمساوية بل قد يكون
خارجة عن الهيئة كفاعل الثبات فكيف تدخل في احد الا ان يقال المراد بالحد اعم منه ومن الرسم ايضا لو كان
احد هو الا وسط كان في انهما حد الثالث واما المساواة فلثنتين لتمام لنا اوسط بغير من منه مع انما يحتاج
الى اوسط اخر قوله مطلب الهوية الشخصية اى انها موضوعية لطلب الهوية الشخصية قوله لذى العلم
اى لذى العقل فانه قد تقرر في اصول الفقه ان كلمة من مخصوصة بذو العقل فكل ما فيها اختلف فيها
بعض من المصنفين انها مختصة بغير ذو العقل اكثرهم ما رواها انها عامة في جميعها قوله او الحسن
على قوله الهوية الشخصية لئلا يسل عن الحسن من ذو العقل وقد يمنع كونهما سويا عن الحسن مستدابة
ويعبر في جواب من جبريل انه ملك بل انه ملك لى بالوحى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخيص
ومنه ما فيه قوله وقليلا يستعمل اى معنى عليك كلمة مازدة تاكيد معنى الفاعل كما في قوله تعالى قليلا تشكرون
ان استعمال كلمة من السؤل عن الحسن من ذو العقل فليس خبرا بمن نعم ان ~~كلمة~~ او لى معنى استعمال
في هذا السؤل فليس فاضل من قوله لئلا يتبين المقدر نحوكم ثوبك قوله او العدة نحو قوله تعالى حسن السؤل
كلمة فنيهم من اية قوله لئلا يتبين الكيفيات نشر على ترتيب اللف هذا ما طرا الى كيف يقال في جواب سؤل
كيف زيد اصبح ام سقيم صحيح قوله ولئلا يتبين حصول الشئ في المكان طرا الى قوله ان يقال في جواب من
سؤل اين يدانى دار ام في السجدة المسجدة قوله والاركان مرتبط بقوله سئل فيقال في جواب من سؤل متى يخرج
الامير الى الليل ام في النهار في الليل قال فذات في الحاشية جمع ذمالة بالصنم التابع واحد قوله
او مستدرجة في اهل المركب نفق عليك انه قال رضى جماعة الشفاء والنجاة لطلاب ثمة مطلب ومطلب بل سئل
واما مطلب او كيف وكفى وسمى وغير ذلك منى راجعة بوجه في اهل المركب في الشفاء وان حب حاد سئل
اى شفاء بوجه اصلى سئل كيف وكفى وسمى وغير ذلك فلفظ يمكن ان يجعل مطلب من ثمة اى مطلب قال
كذب كذا العين او محقق كاذب بسم فاعل او صدق بغيره فان سئل مع صدق اى لصدق لسكون العين
بسم كاذب في كذب بغيره كذا في بعض الشروح قوله تحريه آتاه العلم ان الاشكال ما هي على قوله كل محكوم عليه
باعتبار ما انجز به فنقول مع كذا القول صاوما كان كذا نفق على طبق مذيب لعداء اى قوله اكل باليس معلوم

هذا هو المطلوب
في جواب سؤل
متى يخرج
الامير الى الليل
ام في النهار
في الليل
قال فذات في الحاشية
جمع ذمالة بالصنم
التابع واحد
قوله او مستدرجة
في اهل المركب
نفق عليك انه قال
رضى جماعة الشفاء
والنجاة لطلاب ثمة
مطلب ومطلب بل
سئل واما مطلب
او كيف وكفى وسمى
وغير ذلك منى راجعة
بوجه في اهل المركب
في الشفاء وان حب
حاد سئل اى شفاء
بوجه اصلى سئل
كيف وكفى وسمى
وغير ذلك فلفظ
يمكن ان يجعل
مطلب من ثمة اى
مطلب قال كذب
كذا العين او محقق
كاذب بسم فاعل او
صدق بغيره فان
سئل مع صدق اى
لصدق لسكون العين
بسم كاذب في كذب
بغيره كذا في بعض
الشروح قوله
تحريه آتاه العلم
ان الاشكال ما هي
على قوله كل
محكوم عليه
باعتبار ما انجز
به فنقول مع كذا
القول صاوما كان
كذا نفق على طبق
مذيب لعداء اى قوله
اكل باليس معلوم

معلوم باعتبار ما لا يكون محكوما عليه بغيره ايضا صاوتا وهو بعينه معنى قولنا كل مجهول مطلق لا يتبع عليه الحكم فالشراح
 اقام هذا القول مقام تلك النكس لا تتأخر بها بحسب المعنى فنجعلها بالاشارة واجرا البيان ابطاله قوله والذم
 باطل لان تقريره انه لا يترتب في انه قد حكم في ذلك القول على المجهول المطلق بالمتناع الحكم عليه الحكم عليه في الشرح
 ان يكون معلوما او مجهولا مطلقا واما ما كان يلزم كونه اما على الاول فصدق قولنا الحكم عليه فيه فيكون
 لا يتبع عليه الحكم الا لا يتبع عليه الحكم والا الثاني فصدق قولنا المجهول المطلق فيه محكوم عليه ان كان بالمتناع وكل
 محكوم عليه في معلوم بوجه ما فالمجهول المطلق فيه معلوم بوجه ما وسجله مع قولنا كل معلوم بوجه ما لا يتبع عليه حكم
 نتج المجهول المطلق فيه لا يتبع عليه حكمه فقولنا فكانت الكمية بمعنى قولنا كل مجهول مطلق يتبع عليه الحكم كونه
 لصدق اقتضاها وهي الموجبة بغيرية معنى قولنا لبعض المجهول المطلق لا يتبع عليه الحكم قوله وحيث بان هذا
 حقيقة آه هذا الجواب احتار جم غفير من المتأخرين منهم جلال الطلحة والدين ميناه على انهم من ان الحكم عليه
 بالذات في المحركات الا افرادها الطبيعية فانما يحكم عليها بتبعيتها لافراد حيث جعلت مرآة للملاحظة ثم نقول بان
 على ما قد عرفت او لا لبيان ان المجهول شيء هو المجهول لشيء المجهولية امر معلوم عليها اعتبارا ان صحتها
 عليه الوصف من حيث الحقيقة والثاني ما صدق عليه لاس من جهة الحقيقة فبالاعتبار الاول يكون معلوما لان الوصف
 بالمجهولية يكون معلوما باعتبار هذا الوصف كما ان صور المعلوماتية معلوم بهذا الوصف غير ان الوصف بالمعلوماتية يكون
 معلوما بوجه آخر ايضا والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما الا بذلك الاعتبار الحكم بالمتناع الحكم اليه على اعتبار الحكم
 واتناعه فالمحكم عليه قولنا المجهول المطلق لا يتبع عليه حكم من حيث الحكم هو الماخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث
 المتناع الحكم هو الماخوذ بالاعتبار الثاني فالموضوع فيه مختلف فلان ما فاة وظلالته ان منشأ الحكم بالمعلوماتية في الحقيقة
 ومنشأ الامتناع هو الاشارة بتلك الصفة ثم لم يبقه قال في الحاشية قال بعض المحققين لم يخصص ان مفهوم المجهول
 المطلق واما مفهوم كل فلعقل ان ملاحظة بالذات وان يحلها لالملاحظة الافراد واذ جعل مرآة لها لاحتها
 من حيث الاشارة بهذا المفهوم الذي هو منشأ امتناع الحكم محكم عليها بذلك لا امتناع ولها معلوماتية ايضا ترتب على
 الملاحظة لكنها في تلك الحالة ليست ملحوظة للعقل من حيث اشارة بتلك المعلوماتية بل تحتاج في كونها ملحوظة
 حقيقة لالملاحظة ثمانية مرتبة على الملاحظة الاولى فاولا لاحتها للعقل كذا كذا باعتبار معلوماتية حكم عليها بصفة الحكم لا بالمتناع

وباجملة ان الحكم على الافراد وقد توجه العقل اليها بهذا العنوان فيكون معلومة بهذا الوجه قطعا فلم تكن مجهولة مطلقا
 في نفس الامر بل بحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذا المفهوم فالحكم عليها باعتبار معلومتها وسلب الحكم عنها
 باعتبار فرض انصافها بالمجهولية لا يقال لما كانت الذات معلومة للعقل وهي تقتضي صحة الحكم واشباة فكيف
 يحكم عليها باقتناعه لانا نقول هي ان كانت معلومة للعقل لكنه لم يلاحظها من حيث انصافها بالمعلومية بل بصفة
 المجهولية ولما لم يكن تلك الافراد موجودة في عالم الواقع لم يصح اخذها من القضية الخارجية او ذهنية او كلاما يوجب التميز
 يكون معلوما وكذا الموجود الخارجي فلا يمكن انصافه بالمجهولية مطلقا وانما يجب اخذها حقيقة لا يقال التقدير في الحقيقة
 راجع الى وجود الموضوع لا الى انصافه بالعنوان كما ذكرتم لانا نقول بل يرجع الى كليهما فانما متلازمان في
 كلمة خلاصة باحقيقة سيدهما محققين على نهج السبب المتأخرين القائمين بان الحكم على الافراد انتهى قوله فيها يلاحظ الذات
 اي لا يجعله آلة للملاحظة الافراد قوله فيها لا حظها اي لا حظ الافراد قوله فيها بهذا المفهوم اي مفهوم المجهول
 المطلق قوله فيها فيحكم عليها اي على الافراد بالامتناع ثم زبدة المرام ان الحكم بالامتناع على نفس مفهوم المجهول المطلق ليس
 الا على تقدير انطباقه على الافراد وهذا التقدير يحجر احتمال العقل اذ المستغاث لكونها محجوبة عن التصور لا تكون ذات
 عنوان ليكون مفهومها عنوانا لها منطبقا عليها بحسب الواقع ولهذا لا يحيل الحكم عليها بفعل الا على تقدير
 الانطباق فيكون القضية غير مثبتة هذا قوله فيها ولها معلومية ايضا اي في الافراد معلومية بوصف الامتناع كما كان
 لها مجهولية قوله فيها مترتبة على هذه الملاحظة اي ملاحظة انصاف الافراد بمفهوم المجهولية قوله فيها ملك الحالة
 حاله كون الافراد محكوما عليها بالامتناع قوله فيها ليست ملحوظة آه اذ المعلومية ليست بملققات اليها والاكمل
 الحكم على الافراد بصحة الحكم لا باقتناعه قوله فيها من هذه الحثية اي حيثية انصاف الافراد بالمعلومية قوله فيها لانه
 ثابت بان توجه العقل الى المعلومية بالاستقلال فيلاحظ ان الافراد صارت معلومة وان كانت المعلومية بوصف
 المجهولية لهذا في بعض الشروح قوله فيها مترتبة على الملاحظة الاولى وجه الترتيب ظاهر فان الافراد لا تصاف بالمجهولية
 صارت معلومة بهن البهنة ولو فرضنا عدم انصافها بهن لم تكن معلومة اصلا قوله فيها ولما لم تكن تلك الافراد
 آه الغرض منه اثبات ان قولنا كل مجهول مطلق متبع عليه الحكم قضية حقيقية ابطال كونها ذهنية خارجية قوله فيها
 كما ذكرتم مرتبها بالمعنى الاول انتهى قوله فيها فانما متلازمان اي تقدير وجود الموضوع وتقدير انصافه بوصف العنوان

العنوان متلزمان فاذا كان الوجود مقدر كان الانصاف ايضا مقدر ^{قوله} على تقدير كونها أي كون الخبريات ^{قوله}
 لا يستلزم ثبوت أي ثبوت الامتناع للخبريات ^{قوله} معلوميتها بوجه ما أي بوصف المجبولة ^{قوله} معلوم بالذات أي بوصف
 المجبولة بحسب نفس الامر وحصول هذا الوصف في الذهن بالذات ^{قوله} بناء على أن هذا مما اثره القدر فانه قالوا
 ان الحكم في المحسوسات على الطبيعة الحاصلة في الذهن بالذات لا على الافراد الحاصلة فيه بالعرض ^{قوله} فانه حصول الطبيعة
 ومعنى جواب المصنف على ذلك ^{قوله} ومجهول مطلق بالعرض بالعين المبهم لا بالقدر بل بدست نقا ان المصنف نبى جوابه
 على مسلك القدر لا على محض المحدثين فحصل الجواب ان المحكوم عليه اعني طبيعية المجهول المطلق معلوم بمفهومه عنوانه
 فاعقل بحكم على هذا العنوان الحاصل في الذهن بالذات ومجهول بواسطة الغير وهو يعرضه هذا العنوان اعني المعنوي
 الذي هو عبارة عن الافراد فاعقل بسلب الحكم عن ذلك العنوان باعتبار سلبه عن المعنوي المحجوب عن التصور
 مطلقا وباجل ان الامتناع انما هو لهذا المحجوب اما العنوان فهو من عوارضه فانه لا يمتنع بالعرض بها اعتبارا
 عليك حصصا من قال ان الظاهر في قول المصنف بالعرض هو القدر فقد تركب شططا فان هذا الظاهر انما يستلزم
 على مندرج المناخير وقد تفتنت ان معنى جواب المصنف على مسلك المتقدمين فيقطن ^{قوله} فالحكم أي الحكم بالامتناع
^{قوله} وسلبه أي امتناع الحكم ورفع ^{قوله} بالاعتبارين أي اعتبار العنوان الحاصل في الذهن بالذات واعتبار المعنوي
 المحجوب فالحكم بالاعتبار الاول وسلبه بالاعتبار الثاني فلا منافاة اصلا ^{قوله} وسجي تحقيقه اشارت في البصرة
 في النكتة الثابتة من المسحبات الرابع من البصرة التي عقدت لتحقيق المحسوسات قال شيخ الكاشية حال تحقيقه لا يمكن الحكم
 على ذات المستغ وحقيقته لانه لا حقيقة له وليس له صورة في العقل فهو معدوم فبنا وخارجا فلا يحكم عليه بحال بالامتناع
 وسلبا بالامكان والوجود ولا على عنوانه اذ لو كان مستغ الحصول في الذهن فكذا ان كان ممكنا فلا يحكم عليه
 بالامتناع ونحوه لانه من حيث انه متصور ثابت لاشي من الثابت مستغ نعم لو لو خط بحيث يصير عنوانا لما هو بالكلية
 بحسب من العقل يصح عليه الحكم بالامتناع مثلا باعتبار امتناع موارد تحقيقه اذ الحكم الثابت للافراد ثابت للطبيعة
 عليها ولو بالعرض والتقدير فالامتناع ثابت لذلك العنوان وذلك الحكم يكون صادقا بانقار الموارد فاما المستغ
 هو له فيها ليس له صورة في العقل ولا في الخارج ^{قوله} فبنا فهو معدوم أي المستغ معدوم ليس له تحقق اصدا في ذهن
 ولا في الخارج وهذا مما ذهب اليه ابو يونس بن علي الجبائي بنجالما اخاره شيخ النصارى في الشفا

المحال لا يحصل له صورة في العقل بمعنى انه ليس له سبيل في اوردته بنفسه بحيث يحصل في العقل منه صورة مطابقة له
 بنفسه بخصيصته فلا يمكن ان يتصور في اجتماع العقنيين فتصوره اما على سبيل التشبيه بان العقل مثله من السواد فحلا
 امر به الاجتماع ثم يقال مثل الامر الذي تعلناه يتصور بين الانسان والانسان فالاجتماع بين السواد و
 الحلاوة متصور يحصل منه في نفسه صورة مطابقة له العقل بخلاف الاجتماع بين الانسان والانسان
 لم يحصل منه في العقل الصورة بطريق التشبيه او تصوره على سبيل النقي بان العقل انه لا يمكن ان يوجد مفهوم
 به اجتماع الانسان والانسان فحصل العقل لسبيل المخصوص به عام هو كونه مفهومًا مستحيلاً بمعنى اجتماع
 الانسان والانسان باعتبار خصوصيته وكذا اشرك الباري فانه لا يتصور الا على سبيل التشبيه بان العقل
 شئ بنسبة اليه كما كنبته يد الى عموم المشاركة في الهية او على سبيل النقي بان العقل انه لا يمكن مفهومه هو شريك
 له تعالى بالكلية فلا يمكن العقل المستحيل بهية من حيث خصوصها لانه لا هية له بل باعتبار من الاعتبار
 الشبهية او العامة انتهى بخضه قوله فيها ايجاباً بالامتناع بان يقال انه ممنوع قوله فيها وسلباً بالامكان
 والوجود بان يقال ليس يمكن لا موجود وقوله فيها اذ لو كان في العنوان فله فيها فذلك لا يحكم على
 العنوان ايجاباً ولا سلباً قوله فيها اذ الحكم الكتاب اذ اشارة اختلاج من ان الحكم انما العقل على انه لا على الطبيعة
 ولا شك ان ما حاصل في ذهننا هو الطبيعة الا اننا فكيف يصح جعلها عنواناً للافراد وانه يهدي الى التثنية فاد
 حيث الطبيعة في الجملة كونهما ساوقة عليها ولولا عرض قال كل منها لفظية وغير لفظية في الشبهية فكل
 وجود الطبيعة في غير اللفظية واثبتة الحق لا يرد ويطرح انتهت على عليك ولا ان افادة سلف في
 حاشيته على شرح المطالع من ان دلالة الطبيعة تتحقق في الالفاظ فقط والعقلية في اللفظ وغيره من الحكم في
 ذلك لا كما كيف ولفظ فقط يستعمل في تخصيص ثانياً ان لا مثله التي ذكرها القوم للطبيعة الغير اللفظية لا
 حركة النفس سرعة ويطور على المزاج قوة وضغاً ونحوها فكلها عند السيد مثله العقلية من قبيل لانه الاثر على المش
 او دلالة احد الاثنين على الاخر فان احتج في ضد كما ان السيد قال لوجود تلك دلالة في بعض سائله في التفسير
 فاقطع عرقه بان كل قول على تقدير مجرؤه في الرسالة المصححة المتروكة عند السيد محمول على المشهور وانما
 عند من سببان ان اورد بعض الشراح من ان سائر السيد لدلالة الطبيعة لا تتلوه عن شائبة كذب فان

الحجة على السيد
 "صغرى"
 منه

كذا فينا السيد لم يذكر بالبين كيت عنهما في بعض حواشي في الرسالة التي ترجمتها بالكبرى المدونة بالعبارة القياسية في الجود
 كما رأينا في كثير من نسخها وهذه عبارته في الدلالة الطبيعية ووجهها في الزاوية عشو وحين حجره نخل وصفرة وحل ونبتي بلعظم لا
 عرج بكذا لا يخفى على من ادنى سكة وثالثا انه اخذ جلال المحققين في شرحه للتبديس ان الدلالة تخص بالاشياء التي
 عقلها يحصل من الدال والمطلوب على ان لا يتصل لاهلها من الكمال الاثر على الموثر او احدا اثرى الموثر الواحد على الاثر الاخر و
 وهو كان العلاقة بينهما حاصل اما له طبع مع بوا كان العلاقة بينهما احداث طبيعية الا على عند عرض الثاني في كل حال
 وصورته انهما عند وعاء بعضها بعضا وصوت استعانة بعضه عند بعض عليه فان الطبيعة تنفي احداث تلك الدول
 عند عرض تلك المعاني فالجواب بين الدال والمدلول هو طبع كحان في الاول هو الوضع وهي التي تنصرف في اللفظ فان
 الحجرة على نخل الصفرة على الوصل منها بل دالة حركة البعض على المزاج مخصوصا ايضا منها فان نوحش بانها من سبل دالة الاثر على
 الموثر واحد على حده على الآخر امكن احرارا في ح ا ح وان فرق بين الطبيعية تنصرف في هذه الصور الى اصدار هذه الآثار
 ح ا ح منع عدم الاضطراب ايضا في الثاني لا سيما عند اشتداد المرض في تحقيق انه انما في المرض مخصوصا للصوت ليس
 والمزاج ليس بالحركة الحسية والكيفيات نفسا تلك الاول ان استلزاما عقليا كانت لها دالة عقلية ولا ينافي في ذلك تحقق
 الدلالة الطبيعية ايضا فان من لا يفرق الارتباط العقلي بين تلك الدول ومدلولاتها متعلق بها لا يجردها من عادة الطبيعة ولا
 ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العادة العقلية حتى لو فرضنا انتفاء ما كانت باقية على حالها وبالمكانة
 الطبيعية في غير اللفظ ظاهر ومن امثلة ركن الدالة الارض يد ما عند شهادة اشعير الى غير ذلك مما يجده من تتبع كلامه في عبارة
 ورعا انه اخذ الفاضل الاموري في توجيه كلام السيد بهذا ان حاصل مقاله ان تحقق الطبيعة في اللفظ قطعي واللفظيات
 وكذا الاصوات الصادرة من الحيوانات عند وعاء بعضها بعضا لا يصدر عن بحالات العارضة بل انما يصدر عن طبيعتها بخلاف
 ما عدا اللفظية فانه يجوز ان يكون ذلك بعوارض عن الطبيعة واسطة الكيفية النفسانية والمزاج المحض هو شكل الدلالة الطبيعية
 يجوز ان يكون آثار النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة دخل في تلك العلاقة فتكون عقلية فاستدل المحقق
 على وجود الصغينة في غير اللفظة بان دالة الحجرة على نخل الصفرة على الوصل منها بل دالة حركة البعض على المزاج مخصوصا
 ايضا غير تام وفيه قطع اما ولا فلان في ذلك التوجيه يؤول الى شراخ الخطي وهو بعيد عن بيان المحققين انما شأنه باللفظ
 من عبارة كاشفة على شرح لم يسمع نيا في ذلك التحجيم بانها ثا فلان الاحمال الذي ذكره انما غسل هو جوي برين في

تلازم بينهما فافهم قال مع في الطبع فيتميز الى ان حيلة الانسان استدعى التمدد له والاشارة لا تقف على ان في الكتابة
 في الكتابة مشتقة انتهى المقصود منه ان حجة خدشته وهي ان في هذه المقام طريقا آخر سوى الاشارة وهو ان يخلق الله تعالى علما
 ضروريا في كل احد بحيث يعلم دالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ بان في كل طريق في الكلام كجملتها الا ان في الكتابة
 مشتقة مخرجة لا حجة الى ادوات ليس حضورها في جميع الاحيان الى الحركات الغير الضرورية على ان الكتابة باقية بعد ان
 حجة الالفاظ قد يلزم ان يطلع على المراد من الالفاظ عليه بهذا في معنى شرح الشخص ثم عدم وفاء الاشارة في الحقيقة
 الصرفة وكذا في المحذوفات ظاهرة في الاشارة اليه لا بد وان يكون محسوسا فان خلت في صدق كانه قد وقع الاشارة الى غير محسوس
 في الكلام المجيد مثل في الكلام المذكور فادفعه بان من سبل التجوز فانه نزل غير المحسوس منزلة المحسوس وكلامنا انما يكون في الحقيقة
 المعاني مطلقا انتهى مع غزل النظر عن الكثافة بالعوارض الذهنية ونجارية ولا ارباب في ان الغرض من الوضع
 هو الاستعمال واذا كان مناط الاستعمال هي المعاني المطلقة فالوضع لا يكون الا بازاها وهو المطلوب له هذا هو المأثور
 من المصنف في الحاشية المنهية قوله خلت القوم في وضع الالفاظ فيه تسامح فانه لم يقع الاختلاف في الوضع
 وانما الاختلاف في الموضوع فالمراد من الاختلاف في وضع الالفاظ الاختلاف في الامر الذي وضع الالفاظ ونما تسامح الكلام
 على وضع الموضوع وجماعا على التخصيص المذكور بعيد هذا وقد يقال ان المضاف محذوف فالمعنى انه خلت القوم في وضع
 وضع الالفاظ ثم تلو عليك انه خلت في منشأ هذا الاختلاف فقال بعض المحققين ان منشأه هو الاختلاف في العلوم
 بالذات فمن زعم انه هو الامر الخارج في محله موضوعه حاله ومن ظن انه هو الامر الذي في حال الى كونه موضوعه حاله وقال بعض
 المتأخرين ان منشأه هو الاختلاف في ان الملفت اليه بل يجب ان يكون حاصله في الذهن كما هو مسلك القدماء في
 تحقيق المحسوسات والكماديب المتأخرون فالمراد من الاول في هذا الى ان الالفاظ موضوعه بازاها الصورة
 الذهنية ومن ذهب الى الثاني وقال انه لا يجب كون الملفت اليه حاصله في الذهن بل الصورة الذهنية تكون مرآة
 لملاحظة الصورة الخارجية فالملفت اليه بالذات هي الصورة الخارجية حصل الالفاظ موضوعه بازاها ولعل ايضا انه
 كما خلت في الموضوع لذلك خلت في الوضع حال ابو الحسن الاشعري ورجع من الفقهاء ان الوضع هو السماع
 بانه وضع الالفاظ لمعانيها ثم اتفق على الانبياء بالوحى ثم الامم اخذوا منهم ويستدلوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء
 كلها الا انه وبهذا المذهب يسمى بالتوقف وهذا يجمع بين المتكلمين الى ان الوضع هو الاسم حسب فقهاء الدواعي

ثم تلو عليك

التي وضع اللغات بازاءها يسمى هذا المذهب بذهب الاصطلاح وقال ابو إسحاق ان وضع التوقيفات بغير دليل لا ينعى
 الاصطلاحات هو الناس من يسمى هذا المذهب بالتوزيع هذا هو التفضيل محل ان كتب اصول الفقه قوله فصل في تسمية العلوم
 الدينية قاله ابو نصر الخارابي وابو علي بن سينا قوله واللاتقي العلم ببقائه واللازم بطلان بقاء العلم بالشيء مع بقاء
 في الخارج هكذا المذموم واما الجواب بان لك النحو من العلم متقى ببقاء الامر العيني واما الباقي اثره لا عينه فذلك صافا
 مبني على العقلة عن تصور حسي العلم كما لا يخفى قوله وفيه انه آه وانه يلزم حيثما يخص جميع العقول في الذهنيات وهو كما هو
 وانه يلزم عدم وجود الوضع على تقدير انعدام الصور الذهنية كلها انت لو اخذت العقلة بيدك علمت ان انعدام جميع
 الصور محال فيجوز ان يستلزم محالا آخر وهو بقاء الوضع فيه فاما قوله كما ترى في الوضع فان الموضوع له هناك
 هي الخبريات الكثيرة الغير المحصورة لمحقولة بوجه عام كلي فالحاصل في الذهن انما هو هذا الوجه لا تلك الخبريات فاستقام كون
 الموضوع له حاصل في الذهن معلوما بالذات قوله وان ريد آه ولا يخفى في ان اطلاق العلم على الاتفات شائع فيما بينهم
 قوله ايضا كذلك أي ملقت اليه بالذات والصورة الذهنية مرة له فصح كون الامر بخارجي موضوعا له ولم يتم فيه قوله
 وقيل الامر بخارجي قاله امام المتكلمين فخر الملة والدين في شريف المحققين في الحق الطوسي قوله الملقت اليه بالذات وان كان
 حاصل في الذهن بالعرض قوله بخلاف الامر الذهني فانه ملقت اليه بالعرض وان كان حاصل في الذهن بالذات قوله
 فانه أي الامر الذهني قوله لمشاهدة أي لمشاهدة الامر بخارجي قوله لملاحظة أي من حيث هو بملاحظة الشيء بخارجي حتى يتم
 الاستدلال حيث المدعى قوله لا الامر بخارجي ولا الامر الذهني قوله واما ذلك أي كون الامر حاصل في الذهن مرة
 لذى الكنه وذو الوجه قوله لمشاهدة العلوم أي العلوم محقق قوله جميع انحاء العلوم من العلم بالكنه والعلم بالوجه وعلم
 الكنه وعلم الوجه قوله واعتبر عدا آه دفع خلاف وهو انه قد شاع على فواة القوم ان المراتبة متفئة في علم الكنه والوجه
 اما العلم بالكنه وبالوجه فالمراتبه المثبتة فيهما هي المراتبة بالقياس الى ذي الكنه وذو الوجه فكيف يصح الحكم بتحقيق المراتبة بالنظر
 الى الشيء من حيث هو في جميع انحاء العلوم بان المراتبة تؤخذارة بالقياس الى الشيء من حيث هو وهو اخرى بالقياس
 الى ذي الكنه وذو الوجه فالمعتبرة في جميع انحاء العلوم هي الاولى والمنفئة في ذينك العلمين والمثبتة في نظيرهما هي الثانية
 فالحاصل ان انحاء الاربعة للعلوم متساوية الا قدم نظر الى الاولى وتفاوت نظر الى الثانية وليس المراد من المراتبة المنفئة
 العلمين المذكورين ولا كما هو شائع في المراتبة الاولى وليس المقصود من المراتبة المثبتة في العلمين المذكورين اخرى اعني المراتبة

بالقياس إلى ذي الكنه وذو الوجه هو المحسوس في هذه المراتبة تأتية فيها لا غير ما فترق الاختلاف بامرية قوله فالتحق آه
 كما اختاره جمهور المحققين من المتأخرين منهم المصنف وقد زلف بأن هذا مقوض بالاعلام الشخصية فانها موضوعات خارجة
 جواهد النزاع انما هو في الالفاظ التي مدلولاتها معان كلية على ان المراد بالهية ما به الشئ هو موجود ولا يرتاب في ان الالفاظ الشخصية
 للهية بهذا المعنى واما يلزم منه الترادف بين المفرد والمركب في الهية من حيث هي في فعل اللفظ عن جميع بخصوصيات حتى
 عن جهة تفصيل الاجمال المعبرين في المفرد والمركب فنحن نعلم ان المراد من تلك الهية في هذا المقام ما يقطع فيه نظر عن
 بخصوصيات الذهنية وارجحية سواها كانت الهية تفصيلية كما كذا واجمالية كما لمحدد ولامرية في ان المفصلة تحقق فيها لا و
 المتعددة بخلاف المحل فانه يتحقق فيها الوضع الواحد وتحدد الوضع مشروط في الترادف فانهم لم يستقام غريب
 المحققين فادرك قوله عنيا كان او ذميا كليا كان او جزئيا قوله وهو ان كان حاصل في الذهن فبمكاني الوضع الخاص
 للموضوع له الخاص او به كمكاني الوضع العام للموضوع له الخاص ثم لما كان يتوهم ان توهم ان التوهم مما يحجب ما شتم على
 القوم من ان يضع بازائها اللفظ هو المعلوم بالذات ولا يرب في انه لا بد ان يكون في ذلك المعلوم حاصل في الذات بالذات
 وبت ان الامر العيني لا يكون معلوما بالذات فارجح في كاشية بقوله وما شتم ان يضع لللفظ هو المعلوم بالذات فليس المراد
 ان يجب ان يكون حاصل في الذهن بالذات والاشكال الامر في الوضع العام والموضوع له الخاص كما في اشارة بل المراد انه معلوم
 بالذات عند تعلق العلم بالذات وانما هو الشئ من حيث هو ولا الصورة العلمية ولا الشئ من حيث الاكتفاء بالعوارض الخارجية
 انتهى قوله فيها فليس المراد آه حتى ياتي في التوهم المذكور قوله فيها اشكال الامر آه حصول الموضوع له هناك في الذهن بالوجه
 الكلي لا بالذات قوله لميت بموجودة في الخارج كما لا تنزع احيات والمحقولات الثانية قوله وليس في آه آه آه ما توهم
 من انه لم لا يجوز ان يقال بالتوزيع بان يكون الموضوع له في معاني الالفاظ الموجودة في الذهن هو الموجود والذهن هو الموجود
 في الخارج هو الموجود في الخارج وفي معاني الالفاظ المعرأة عن ما بين خصوصيتين هو نفس الشئ من حيث هو موجود من آه
 ما ظن انه لو كان الموضوع له في الصورة الذهنية لكان الاطلاق على الموجود في الخارج مجازا ولو كان الموضوع له الموجود
 في الخارج لكان الاطلاق على الصورة الذهنية مجازا بان الوضع في الالفاظ كلها على نيج واحد لا تفاوت فيه فلا يكون
 الموضوع له ايضا تفاوت بل يكون في جميعها على نحو واحد وهو ان يكون الموضوع له نفس الشئ من حيث هو موجود
 ملكا وليها آه في كاشية اني وطل القولين المذكورين سهل بان اذن الامر الذهن الشئ من حيث هو موجود وطل

واطلاقاً على شئ ما يرد من اللفظ الخارج عن خصوص الحائط وهو موجود في نفس الميراث على شئ من حيث هو موجود
 قوله فيها واطلاقاً عليه أي إطلاق اللفظ الذي يمازونه على شئ من حيث هو موجود قوله فيها ويرد من اللفظ
 المختص بهذا احتراماً عن فهم أنه لو عبر بالصورة الذهنية لما توهم كونها مكتوبة بالحوار من الذهنية وجملة المرام ان
 مال الكل واحد وهو ان الموضوع له هي الملية من حيث هي هي ثم لا يخفى على الفطن ان هذا التأويل وان كان
 صحيحاً في نفسه لكنه يستوجب ان يكون التمازير بين الغرضين لفظياً وهو بعيد عن شأن المناظر من حيث التحقيق
 فادرك ووضف قال على تمام ما وضع له انما لم يقل على جميع ما وضع لانه مشعر بالتركيب فمع لا يكون المعنى
 جامعاً لخروج بسيط ويعتقد ذلك الاشعار احتراماً من شريف المحققين على من فسرها لانه يجمع بين
 عليه الشئ بان هذا التفسير يستدعي ان لا يوجد له تامة بسيطة وليس كذلك فان الواجب في هذه الحالة
 تامة بسيطة للعقل الاول عند الخلافة فان توهمت ان لفظ التمام ايضا مشعر بالتركيب فالحمد وشره
 المورد وادفعه بان هذا الوجه باطل لا قرح يمكن ان يقال التمام هو المنقوص ومقابل كسبه هو بعض ولا ريب
 في ان المنقوص اعم مما يجب الاجزاء فكذا التمام بخلاف بعض فانه يخص بذى الاجزاء فكذا الجمع قال في الصانعة
 في المقالة الرابعة من البينات اشعار ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجمع كما وان تكون متقاربة الدلالة لكن
 التمام ليس من شرطه ان يحيط بكثرة بالقوة او بالفعل انتهى فتقول الشيخ لكن التمام انما واضح في ان التمام
 لا يجب كونه في الاجزاء اذا لم يقصود من الاستدراك بيان المنقوص بين التمام والجمع بعد دعوى
 التعارب فاستفد منه ان الاطالة بالكتابة سواء كانت كثرة موجودة كما في البينات الخارجة بالقوة
 كما في الاجزاء التحليلية فجمع التمام هو شرط الجمع لا شرط التمام قال مطابقة اي عند ثباته وقصدية عند الاستدراك
 قال ضمن اي ضمنى دالة كقضية عند ثباته وحيطية عند الاشراقين قال التزام بذات عند ثباته
 واما عند الاشراقية فبسمي بالتفصيل قوله اعتبر في هذه آه تلوح عليك ولا ان هذا كله من اجل انه لا فائدة زائدة في العلوم
 في حاشيته على شرح الجلالى للهندية حيث قال المعتبر في هذا الالتزام هو الخروج بدون اعتبار اللزوم وهو
 عبارة عن عدم عينية واخلقية فيكون حصر الدلالة اللفظية الوضعية في ثلث تخليفاً فان الحصر لفظي هو ان
 يكون ابرز من اللفظ والاثبات هو ان كان بعنوان اللفظ المذكور فيه ولا فان قلت لا بد في حدود الدلالات ثلث

من اعتبار الحيات على ما ذكره في جواب لنقض المشهور لا يكون محصرا عقليا قلت المعتبر في حد الالتزام لا
 العينية والجزئية لا عينية عدم العينية والجزئية كما يظهر لك وهو كاف في جواب لنقض المشهور فلا يخجل المحرر انتهى
 وثانيا ان المقصود من الكلام دفع توهم عسي ان يخرج في الصدر وتقريره على ما في بعض المحاشي انه لا يخلو اما ان
 يكون الحشية معتبرة في حد الالتزام كما اعتبر في المطابقة وتضمن او لا تكون معتبرة وعلى كل تقدير يلزم ان
 اما على الاول فلا يلزم حينئذ ان يكون حصر الدلالة اللفظية الوضعية في الدلالات الثلث عقليا اذا اعتبر في
 الالتزام حشية اللزوم كما ان المعتبر في المطابقة حشية العينية وفي التضمن حشية الجزئية فيجوز عندئذ ان يتحقق قسم آخر غير
 الاقسام الثلاثة نولم يردوا المقسم من النفي والاثبات لعدم ذكر النفي صلاح انهم صرحوا باجماعهم بان ذلك محصر
 عقلي واما على الثاني فيلزم لنقض المشهور كما لا يخفى وتقرير الدفع ان الحشية معتبرة في حد الالتزام لكن لا حشية
 ليست هي حشية اللزوم كما ذكرت حتى يحل محصر العقلي بل المعتبر في ذلك احد نفي حشية العينية والجزئية فيصير
 ان مدلول اللفظ اما ان يكون حين وضع له من تلك الحشية او جزاءه من يد الحشية او لا يكون مدلول من تنكب
 الحشيتين بل يكون مدلول من جهة اخرى مغايرة بجهة العينية والجزئية اية جهة كانت فاحصر الامر من حشية العينية والجزئية
 وفيها تكون دائرين النفي والاثبات ويكون عقليا قوله لا عينية عدمه يعني ليس المعتبر في حد الالتزام حشية
 عدم العينية وعدم الجزئية والالم يكن محصرا عقليا تفضيله انما كان المعتبر في المطابقة حشية العينية وفي التضمن حشية
 الجزئية فلو اعتبر في الالتزام حشية مغايرة بحشيتي العينية والجزئية وهي التي عبر عنها الشارح بحشية عدم العينية والجزئية فاف
 محصر العقلي لمثبت عند بعض الدلالات الثلث لعدم ذكر النفي في الاقسام الثلث بخلاف ما اذا اعتبر نفي حشية العينية
 والجزئية فان محصر حشيتي يكون عقليا كما عرفت قوله بدون اعتبار اللزوم متعلق بقوله المعتبر تفضيله ان اللزوم
 باعتبار له في حد الالتزام بان يكون جزءا منه كما كان يخرج الذي هو عبارة عن نفي حشيتي العينية والجزئية
 معتبرا في حد بطريق الجزئية نعم ذلك شرط لتحقيقه ولا مزية في ان محصر انما يكون اعتبارا لا باعتبار الشرط فانهم
 ما قيل ان عدم اعتبار اللزوم في الالتزام مناف لما اطلق عليه القوم من انه معتبر بطريق اشطوية وما طعن بان الدلالة
 الالتزامية ليست دلالة على الخارج مطلقا بل لا بد فيه من اللزوم فخرج قسم آخر وهي الدلالة على الخارج بدون
 اللزوم وهذا في محصر العقلي قوله وهو كاف في حشيتي العينية والجزئية في حد الالتزام كما

في جواب انتقضى اشهور ولا حاجة لدفعه الى انصار حشيتة الزوم حتى يلزم ختم العقل قوله ونحوه العقل
 بان يقال المطبق المحققون على ان المحصر في الدلالات اثنتا عشرة عقلية وهو عبارة عما يكون دأرا من النفي والاثبات
 والمذكور في المتن ليس كذلك قوله فانه دائر دليل لعدم الاختلال قوله بين النفي والاثبات سمي من
 العينية والجزئية ونفيها كما عرفت ثم اعلم ان المحصر في عبارة عما لوجده انظر الى مفهوم الاقسام ختم العقل
 بالاختصار وما تفسره بالدليل بين النفي والاثبات كما هو الشائع تفسيره باللازم المساوي قوله وان لم يذكر
 النفي في العنوان فان المذكور في العنوان ان كان هو الخارج عن الموضوع له وهو ليس بنفي صراحة
 معناه ما لا يكون عينا ولا جزاء فهو سلب للصحة والجزء والرجوع الى النفي كفي لدفع ختم العقل اذ لم
 يشترط فيه كون النفي مذكورا صراحة ومنه سقط ما خيل لبعض الاطام من ان المحصر ايضا يستلزم الاول كما انظر
 قال عقلية بان يتبع عقلا تصور المعلوم بدون تصور اللازم كما بين العمى البصر ثم تلقى بطلان ولا انه استدلال
 جدال محققين على خروج البصر عن المدلول المطابق لعمى ليكون لانه على البصر باللازم بان العمى هو موضوع لعدم
 المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فان سندها الى البصر شائع بدون قرينة مجازية قال السيد تعالى فانها لا تسمى
 الابصار ولكن تعجب القلوب التي في الصدور قال السيد تعالى وعميت ابصارهم الى غير ذلك من نظائر الشائع
 والاصل الحقيقة تم بكمالاته اطمينية وتحريره على نهج القياس الشرطي ان البصر لو كان دخلا في ما وضع له العمى لزم
 ارتكاب التجوز اعمى التجريد في قوله تعالى فانها لا تسمى الابصار ولكن الالية بدون قيام القرينة المجازية والسالى لطلبها
 في مقرة من امتناع المجاز بدون قرينة بانه عن استعمال المعنى الحقيقي فالحق مقدم مثله والملازمة ظاهرة غفيرة عن مؤنة
 البيان فاما ان زيفة الفاصل الهروى ان ارتكاب التجريد والتجوز في الاسناد لازم ولو فرض خروج البصر عن
 فان العمى هو احد المنسوب الى البصر فلزم من سندها اليه ثانيا التكرار فارتكاب التجريد لازم انتهى وهذا الترتيب
 يحتمل ان يكون نقضا اجماليا ومناقضة تفضيلية وتحريره على الاول ان يقال لو تم الدليل بحجج مقيدة للدليل
 ان يكون موضوعا لعدم المطلق واللازم لبط واللازم لطلاق الاشمى على المعدوم اطلاقا حقيقيا فاللزوم كذا
 واللازمة فلان العمى لم يكن موضوعا لعدم المطلق بل محصة منه وهو العدم المقيد بالبصر والمنسوب اليه
 على ان يكون مقيد دألا والمقيد خارجا لزم من سندها الى البصر في قوله تعالى فانها لا تسمى الابصار الالية

ان كتاب التجريد ولو في النسبة لكونها مأخوذة في مفهومه على ما هو المفروض وتحريره على الثاني انما انسلم ان لا يقررت
 بالتجريد في استناد العمى الى البصر في الآية الكريمة باطل بل هو امر لازم وان عتبر فاما مشاة مع الشارح فخرج البصر
 من مفهومه لان العمى هو اعدام المنسوب الى البصر لا اعدام المطلق والنسبة مأخوذة في مفهومه فاذا استند الى البصر
 ونسب اليه لم يزم التجريد ولو في النسبة فانقرتية على التجريد وانجته كذا على علم وثالث ان السيد الهروي زعم
 ذلك التبريف بالتقرير ان العمى موضوع لعدم خاص بسيط لا تركيب فيه من المطلق والتقيد به ولا مثال
 فيه على النسبة والا لكان العمى امر نسبيا وخصه اعدام المطلق عني اعدام المنسوب الى البصر عنوان له وقدر
 عنه واخذ النسبة في العنوان لا يجب اخذ ثاني قوام حقيقة العنوان ودعوى حصر الوضع لعدم المطلق على فرض عدم
 وضعه كخصته اشتملة على النسبة التقيدية غير مستقيمة اذ غاية ما يلزم من عدم الوضع لعدم المطلق ان يكون
 مما يخص منه والاخص من الشيء لا يجب ان يكون حصة اشتملة على التقيد ولما كانت الالفاظ موضوعات للخصات
 دون عنواناتها كان دلالة العمى على البصر دلالة على خارج الموضوع له وكان استناؤه اليه على سبيل الحقيقة من
 غير تجريد ومجاز وموالمط وان شئت ان يرفع عن طلب غشاوة الاشتباه واريته فليكن بالناسل في الوجود
 المطلق والوجود الخاص الذي هو عين في الواجب لذاته فان هذا الوجود مع كونه اخص من الوجود المطلق عند
 الفلاسفة بسيط ومناز خارجا ليس فيه ثوب التركيب ولا شائبة التكثر وبما القيا عليك لاح ان يظن
 بكون دلالة العمى على البصر بالتضمن متمسكا بان الالفاظ موضوعات بازا مفهوماتها فضل عن سواها بسبب لان
 الحقيقة ان الالفاظ موضوعات بازا، بختائق، ومن الموضوعات وفي هذا المقام ابحاث لا سيما المقام كما لا يخفى
 على اولى الاعلام قوله تصور بمعنى وهو المزموم قوله بدون اي بدون لازم قوله في مجرى العادة وان
 لم يمنع التصور في العقل قوله تلاصق وافتصال آه كما يجوز بالنسبة الى الحكم فان العقل ليس عنده بلاقية
 الا انه لما صدر الخوض عن المسبب ما يتم كثير افضار الخوض في الحرف والعادة من لزوم ذلك الاسم بحيث اذا قيل
 فلان جاعل فيقول الزعم كونه جوادا قوله فقد خارا فقص عليك انه قال المص في كاشيته خست ارنديب
 بل العربية لان مجاورة العرب مصدقة له كما يلوح من تصحيح تراكيب البلاغ انتهى ثم توضح المرام ان المص
 لما لم يكتف في كاشيته بالحلقة في الاتصاف على اللزوم فخط كما هو المختار عند اهل الصناعة قبل الوجود

حيث قال عقلية او عرفية فاعلم ان الماثور عنده مذنب اهل العربية فانهم اعتبروا كلاما من قسمي اللزوم اعني
 والعرفي في الالتزام واحتدل على ترجيح ذلك المذهب بان مجاورته للعرب بمصدقته كما هو الظاهر
 على المتصفح تبركيب اليلغا فاسقاط اللزوم العرفي عن درجة الاعتبار عند اولى الالبصا كيف فهم
 هذا اللزوم من اللزوم كلفهم اللزوم اعطى منه فيما مستساويا القديمين في الفهم من اللزوم فاعتبارا حادادونا
 الاخر ترجيح بلامرجح واما العذر بالاختلاف بحسب العادات فغير سموح اذ الوضعية ايضا تختلف باختلاف
 الاوضاع ونسكو عليك ايضا ان المص اورد النقض في المسلم على شارطي اللزوم الذهني بالدلالات
 المجازية وشيدار كانه بعض المحققين بان الحق ما اختاره اهل العربية كما اعتمد عليه المص اذ يلزم على ذلك
 الشرط خروج انواع الدلالة المجازية كدلالة بحال على المحل سبب على سبب من الالتزام وتفضيل
 الدلالة في هذه المجازات واقعة القبة ونهله المطابقة والتضاد بينا كظاهرها ان مدلولها ليس حرجا
 له ولا جزاء بل هو خارج عنه فتعين كونها مندرجة تحت الالتزام والاعتبار المحسوس العقل الذي اسس
 قوامه فيما سلف ولا ارياب في فقدان اللزوم الذهني في تلك المجازات قطع ان شرط هذا اللزوم وجد
 كما هو مسلك الميزانيين بسجيد وقديجاب بان كل مجاز لا بد له من قرينة وفهم اسى مع القرينة
 مستلزم لفهم المعنى المجازي قال الى اللزوم الذهني فيه ان التمسك به قد يكون خفية فعلى هذا لا يجب
 ان اسى اذا اطلق ففهم منه القرينة فكيف ينقل الذهن الى المعنى المجازي نعم اذا اخذ مع القرينة المعنى
 يكون القرينة معلومة جليلة فيلزم انها منقطعة لا يفي المطلوب كما لا يخفى انتهى بمجمله ثم الحق كقولنا
 ان اسقاط الدلالات المجازية عن الاعتبار غفلة وسهون ظاهري واما تجميع العلاقة كما هو مذنب اهل العربية و
 افعى المص اثرهم لكلا ليرى انما الالحاح خروجها عن الدلالات اشدت فما لا حاجة اليه لان المجازات
 مندرجة تحت المطابقة بتجميع الوضع للنوعى والشخصى وهذا ما اختاره جم غفير من الفحول كما لا يخفى على ذوي العقول
 فادرك **قال** قبل الالتزام محو الفاعل ابن الحاجب واما ما الرزى قوله لانه عقلى لعدم كون اللفظ **ضموا**
 بازاء المدلول الالتزامى قوله وكل عقلى محو اذ العبرة في العلوم نهائى للوضعية فان الغرض من اللفظ **ستفاد**
 المعاني منها بتوسط الوضع فان خيل في ضدرك انه قد استبان مجورية الالتزام في العلوم واما في **الحاجب**

العربية فاذ حال قلنا غير مجبور في المحاورات كيف ومناد حسن الكلام لدى البلغاء على المعاني المجازية التي
 اكثر ما مدلولات التزمينية كما هو المشهور بخلاف العلوم فانها انما دوت لتعليم فحسب الاحتراز عما يحل بالعلم
 وهذا كله توضيح لما بينه المصنف في الحاشية بقوله انما قيد بالعلوم لانها لم تخرج في المحاورات انتهى ثم علم
 الامام الرازي قدس سره استعمل على مجورية الالتزام بان المعبر فيه بالضرورة ليس مطلق للزوم وانما
 ما كان يكون دلالة الالتزام مجورية اما اذا كان المعبر للزوم البين فلا خلاف باختلاف الاشخاص فلا يكون
 ينضبط المدلول اما اذا كان المعبر مطلق للزوم فلهذا تناسى للزوم ومنشأ افادة اللفظ اياها غنى عن البيان
 وجوابه على ما افاده شارح المطالع باننا نتأثر ان المعبر هو الزوم البين قوله فح لا ينضبط قلنا لا نسلم وانما لا ينضبط
 لو لم يعتبر البين مطلقا اي بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كما بين المتضامين فلا يخفى ان في الانضباط
 هذا تفصيل في شرح المطالع وقد تمسك بان الالتزام لو لم يكن متروكا فسيكون للنسبة واحدة لوليات
 الى غير النهاية واللازم لبط فاللزوم مثله وبيان الملازمة ان اللوازم غير متساوية لان من وازمه ان ليس
 غيره فاعتباره يجب اعتبارا هو غير متساوية في مدلول اللفظ ورفعه رئيس الحكمين فخر الملة والدين من
 الملازمة وهو ان الملازمة لا تصدق الا اذا اعتبر جميع اللوازم وليس كذلك بل المعبر بالادام لم يمتد ولا يتأثر
 في كونها متساوية كذا في شرح المطالع وارجح بان هذا التبريف دال على غلطة عن مذهبنا ومبنى الملازمة على
 ان من لوازمه ان ليس غيره وذلك الغير غير متناه وسلب الغيرية لازم من على مذهبنا فغفل عنه هذا انت
 ان المعبر في الالتزام عند الامام هو سلب الغير لمطلق وهو متناه ضرورة الذي شتت تناسيه سلب المتناه
 الكثيرة ومن المعلوم انه لا يلزم من اعتبار الاول اعتبار الثاني فانقطع عرق العقدة بهذا التفصيل في الجواب
 الشريفة على شرح المطالع قوله نقض بالتضمن انما تضمن الامام الغزالي رحمه الله قوله اما بما لا يمتد الى ركن
 النقض الذي هو عبارة في اصطلاح اهل المناظرة عن ابطال الدليل بخلاف المدلول عنه او بانسداد مصادره لا
 اما ان يكون المنع على مقدمة غير معقولة او على مقدمة فعلية الاولى سمي المنع على الثاني سمي المنع
 وسمي منع نقضا تفصيليا ايضا فاحفظ قوله الدليل بحجتي اي بعني الدليل المذكور بحجتي الالتزام جارح في
 بان يقال وليكم بحجة منعدية غير صحيحة ولو صح لزوم كون التضمن مجورا حتى نقض الثاني استوجبه لطلان المقدم

الالتزام
 الامام الغزالي
 منه

وبين الشك في ان التضمن يعقل اذا للفظ غير موضوع له ولا يقال من الكل الى الجزء ليس السبب العقل فالالتزام
التضمن كلاسما سببان فبحرته احد ما دون الآخر مع اشتراك العلة بينهما حكمه قطعا والتوهم بان لا التضمن قوتى
لكون لولها جزءا من المسمى بخلاف الالتزام ولا يلزم من بحر الاصناف بحر الاقوى سابقا من اصله فان العلة
الموردة لبحر الالتزام معنى كونه عتليا مع غا النظر عن الاقوية والاضحية مستحقة في التضمن بالتفريق فيلزم حجه
بالضرورة تضاد باعلة وان نعم الى كون الالتزام عتليا منتهيا بان يجعل المجموع علة للبحرته فاقصرنا على
المنع ونقول لا نسلم كون المجموع علة لباذا قوله فاصغرى اى قولنا الالتزام عتلى قوله نعم فان اوضح له
في الالتزام اذ دلالة اللفظ على الخارج عن المسمى لا يتم الا بتوسط وضع اللفظ لذلك المسمى كيف وعلى تقدير عدم
هذا الوضع لم يتحقق الدلالة على الخارج المسمى فالقول بعدم دلتية الوضع مدنى غير المنع قوله عتلى
الجملة اى مشاركة من العقل قوله فالكبرى اى قولنا كل عتلى مجموع قوله ان التضمن معتبر عند جميع حاصده ان
التضمن مع كونه عتليا بالمعنى المذكور وتفضل الكل مستلزم عقل بحرته مجموع عند القوم فكيف يكون ذلك
علة لبحرته الالتزام ثم لما لم يتم الدليل المذكور لبحرته الالتزام فافاد استباح بياننا بحرته اذ استباح شرح المصطلح
بقوله نعم انه مجموع اه تحريره ان الجاهل من القدراء اطلبوا على ان الالتزام مجموع فى جواب ما هو كلاً وبعضاً
اصطلاحاً والمطابقة معتبرة كلاً وبعضاً والتضمن كونه جزءاً من المسمى مجموع كلاً وبعضاً والتوسع ثابت
عن المحدثين فخرج لنا ثم توضح المرام على افاده السبب سندى حاشية على شرح غالى انه ما يجوز الالتزام
فى جواب ما هو مطلقاً وان كان هناك ترتيب دالة على البناء على مزيداً ما كيدا يثبت تميز السبب
فان القرينة قد تكون منجته عليه ذكره التضمن فى نفس الجواب لما ذكر فى الالتزام حبيته دون جزائه
فانها باسرها مرادة فى الجواب اختلال فى فهم ما يريد باللفظ قوله الالتزام علمه ان ترتيبه فى
هذا المقام على جعله مقترافاً غير رؤى اقل شأنه مجموع رجوع الى ضمن دسره راساً فى
الالتزام كما لا يخفى قوله لا احتمال انه ليس بقوله لا يجوز قوله فالالتزام مجموع فى كل الجواب
الانسان ما هو فلا يقال فى جوابه ان العلم قوله فحضا اى فى ضمن الجوابين انما يقال ان كاتب النسخ قد
ما الانسان مجموع علمه ان اهل العربية توضح المرام نعمه الى ان الدلالة مطلقاً مطابقة لثبوتية

والترابية تابعة لاستعمال اللفظ وقصد اللفظ فان استعمال اللفظ في المدلول المطابق كان مستحقا هو الاول
 استعمال في المدلول التضمني كان موجودا هو الثاني وان استعمل في المدلول الاتزامي كان الثالث هو الثالث
 وان كان الاستعمال في المدلول التضمني والاتزامي غير مستند للاستعمال في المدلول المطابق فالتضمن والاتزام
 عندهم لا يستندان للمطابقة الا على سبيل التقدير واما اهل الصناعة فاختاروا ان الدلالة مطلقة ليست تابعة
 للاستعمال والقصد بل التابع لهما انما هي للمطابقة فقط فان لول المطابقة هو المقصود بالذات وهو اللفظ
 المدلول التضمن والاتزام ليسا مقصودين بالذات ولا عمل فيهما اللفظ فاستند التضمن والاتزام المطابقة عندهم
 على سبيل التحقيق وايضا الدلالة مطلقة عند اهل العربية مستقلة والاتفات والعقد الى المدلول التفات وقصد
 بالذات وعند اهل المنطق الدلالة مطلقة ليست مستقلة بل المطابقة وحدها فان التضمن والاتزام عندهم دلالة في
 ضمن المطابقة والاتفات الى مدلولها بالعرض متبعية الاتفات والعقد الى المدلول المطابق فالاتفات واحد
 متعلق بالموضوع له اول وبالذات وبالجزء واللازم ثانيا وبالعرض ثالثا عليك ظهران محل الخلاف
 بين الفريقين حقيقة هو التضمن والاتزام من المطابقة وان المراد بالقصد هنا محتمل لقصد اللفظ وقصد
 ثم نقص عليك ان ثبوت اهل العربية مخرج من وجوه منها ان كون الدلالة بضيعة تستدعي ان يكون للوضع
 الارادة والقصد اما درست انما تقطع بانما اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع فنستعمل معناه سواء اراد اللفظ او
 ولا نغني بالدلالة الا هذا القول توقف الدلالة على الارادة غير صحيح ومنها انه يلزم عليهم استناع الاستماع
 اليها لثلاث لا استماع ان يراد بلفظ واحد كشيء من معنى واحد مع انهم قد صرحوا بان كلامهم
 مقتضين والاتزام يلزم لمطابقة ومنها ان المعاني مطلقا حقيقة كانت او مجازية مدلولات مطابقة او تسمية
 هو الترابية للحروف والمعاني الحرفية مستحان بالوافق بين الفريقين ان يكون ملتصقا لهما بالذات والاتفات
 اليس ليس الا توسط واسطة في العروضا ابد وكيف يستقيم وتوحي القصد والاتفات بالذات فهاون
 اشتبهت الخيرة على تحقيق الحق خارج الى البسوطات قوله فانسد باب اللزوم عندهم اي لزوم التضمن
 الاتزام للمطابقة عند اهل العربية وذلك لان الاستعمال في المدلول التضمني والاتزامي لا يستند للاستعمال المدلول
 قوله بلا اعتبار القصد به عليك ان كان اللفظ مستعملا في الموضوع له فعمل كانت المطابقة حقيقية وان لم يستعمل

اللفظ لا يستعمل في المدلول التضمني والاتزامي
 قوله انهم قد صرحوا بان كلامهم مقتضين الاتزام للمطابقة

اللفظ لا يستعمل في المدلول التضمني والاتزامي
 قوله انهم قد صرحوا بان كلامهم مقتضين الاتزام للمطابقة

لم يستعمل فيه قط فلا يخار في ان لم يستعمل اللفظ فيه كان والا عليه بالمطابقة وهذا هو التقدير في قوله المطابقة فقط
دون التضمن والالتزام قوله فاستلزامها آية اى استلزام التضمن والالتزام للمطابقة ظاهر تحقيق كما لا يخفى قوله
وبعبارة على اهل العربية تفصيل الايراد انه يلزم عليهم احتمال المحصر في الدلالات لثلاث فان التضمن والالتزام
انما بعين الموضوع لفهم الجذر في ضمن فهم الكل وفهم اللازم متبعية للملزم واعتبر عند الميزانين خارجا عن التضمن
والالتزام المقصود من الذات المحترى عند اهل العربية واما انتفاء المطابقة عنها فظاهر فاحتمل المحصر على وجه
اهل العربية قطعا قوله اللهم الا ان يقصد وآية جواب عن الايراد بان اهل العربية انما حصروا الدلالة بقضية
في الثلث لا مطلق الدلالة فالتضمن والالتزام الميزانان خارجا عن التضمن فمخرجها عن الدلالات غير خارج
لحصر عدم ثم بيان التضمن من وجهين احدهما ان الافادة وفهم المعنى انما يتماثل بالدلالة ولا ارتباط في
تحقق كليهما في صورة النقص فلا بد من القول بها واخراج بعض الافادة وفهم المعنى من الدلالة تخصيصا
بمخصص واو عار الا صلاحيه في لا يلحق لسان المحصلين هذا ما افاده حسن المحققين واما انها ان هذا الجواب يدل على
اثبات دلالة غير قصدية عندهم وهو ليس بصحيح عندهم فانهم لا يقولون بدلالة سوى القصد لما تقر به محملون الدلالة
تابعة للقصد والارادة فتشفي القصد فتشفي الدلالة فانهم كذا في بعض التعليقات قوله ولا يرد على
انه تقرير الورود ان اللفظ الموضوع لكل الملزم اذا استعمل قصد في الجذر واللام فلا ارتباط في خروجه عن
الدلالات لثلاث على سلك الميزانين اى خروجه عن المطابقة فليس لعدم كون كل منهما موضوعا له واما خروج
والالتزام فلان التضمن عندهم انما هو فهم الجذر في ضمن الكل لا فهم قصد وكذا الالتزام عبارة عن فهم اللازم متبعية للملزم
لا عن فهم قصد انما هو فهم شاكلته في اهل العربية في بطلان محصر قوله لانها مطابقة آية جواب عن
الايراد بان التضمن والالتزام المقصود من انما جاز من اقسام المجاز والمجاز بجميع نواحيه من تحت المطابقة فيكونان
عنها قوله كل الوضع على النوعي المقصود منه اذ لا نوعي ان نوعهم انه لا يصح الاذراج تحت المطابقة او يكون
ينفذ دلالة اللفظ على الموضوع له ومن السبيل ان الجذر واللام في صورة النقص ليس بموضوع له بان المراد من الوضع
لما خور في حد المطابقة شامل لكل نحوية من اشخاصي والنوعى ولا شك في ان المستحق في المجازات هو الوضع النوعي
والنفي هو اشخاصي فيصدق على دلالة اللفظ على المعنى المجازي كما في الجذر واللام المذكورين انها دارنة

اللفظ على الموضوع له فاستقام بحصر حاله وهو ان كان مراداه تحقيق المقام على ما في النجاة ان الادوات لا تدل
على معنى لصح ان يوضع او يحل الابدان بقدرت باسم او كلمة فالمعنى المحر في ملحوظ بواسطة الغير واسطة في العرو
لا واسطة في الثبوت كما في الاسماء اللازمة للاضافة فان المعنى المحر في آله لتعرف حال الطرفين من كونها محكوما
عليه وبه يحكم خاص وهو مراد لشيء فمن حيث هو مراد لذلك الشيء تعرف تابع لتعرف ذلك الشيء ونفسه مقدمة على
تعرفه ففقدت له نسبتة آله لتعرف الغير وتعرفها تابع لتعرفه كما ان اسمها لروية المرئي ورويتها ماتبه لروية
قال في بحث ان الكلمات الوجودية منها هذا ما اثره اكثر المحققين ومنهم جلال الملّة والدين ثم توضيح المقام انه
قد اشجبت الفرق في تقسيم اللفظ المفرد الى سبل شتى فمنهم من اختار تقسيمه الى اثنين باعتبار الدلالة على الزمان
وعدم الدلالة وادرج الاداة في الاسم والكلمات الوجودية في الكلمة كما افاده صاحب كشف ونهم من ان
بان اعتبار في الاسم الدلالة التامة مع عدم دلالة على الزمان ولم يعتبر في الكلمة بل الكيفية في حد ما بغير الدلالة
على الزمان فخصير الاداة حتما ثانيا ويكون الكلمات داخلية في الكلمة باقية على حالها وهذا هو المشهور فيما بين الجمهور
وقد ثبتت تقسيمه بان يعتبر الدلالة التامة مع الفيد العدمي في الاسم ومع الفيد الوجودي في الكلمة ويعتبر عدم
الدلالة التامة مطلقا في الاداة وحيد بديج الكلمات الوجودية في الاداة وهذا مما ارضى به الجمهور منهم من يجمع
بان عني بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة فتقسم اللفظ المفرد الى الكلمة والاسم والكلمات الوجودية
والادوات بان اللفظ المفرد اما ان يدل على المعنى دلالة تامة او لا يدل وعلى كل من الاخيرين لا يخلو اما ان
يكون دالا على الزمان او لا فالاقل من الاول والثاني هو الاول والاقل من الاول والثاني هو الثاني والثاني هو الثاني
الثاني والثاني من الاول والثاني من الثاني والثاني من الثالث والثاني من الرابع وهذا الترتيب مما اثره
شيخ النجاة حيث قال في آخر الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفتن الثالثة من رحمة الاعلى من كتاب
ان الكلمات والاسماء تامة الدلالة بانها دالة على معان لصح ان يغير عنها او يهاو حدها والادوات والكلمات
نواقص الدلالة وهي توابع الاسماء والافعال فلا بد وان نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية
الى الافعال انتهى فهذا الكلام من شيخ صريح في ان المراد بالدلالة في حدي الاسم والكلمة الدلالة التامة
فيخرج عنها الادوات والكلمات الوجودية كما لا يخفى على من له ادنى سكة قوله تدل بادنها آه ان

ف
له اي هو المكان
مع وجود الزمان او عدمه
منه
له اي الترتيب
الاول اعني قولنا
ان يدل على
دلالة تامة او لا
منه
له اي الترتيب
اعني قولنا ان يكون
والا على الزمان او لا
منه
له اي عدم الدلالة
انما عدم الزمان
منه عرفت انما

لو كان اللفظ مفردا لما كان له معنى واحد بل كان له معان كثيرة فلهذا كان اللفظ مفردا

ان در سوک جنود الوهم بان المادة فی مقبولات کان من نحو ناک و انک و ان کن محفوظه
مع انها لانه لعل علی النسبة الی الابطال فلا بد من قید لا یراجع هذه المقبولات فاقطع عرقه بان المراد
دلالة الکلمات الوجودیة بآدتها علی نسبتہ مع الترتیب المخصوص بها ومن البین مقدار الترتیب فی المقبولات
وهذا کما توضیح لما افاده الشارح فی الحاشیة بقوله اسی مع الترتیب المخصوص بها ظایر والمقبول نحو ناک
فی قلب کان فانه لا یبطل علی نسبتہ انتهى قوله ولهذا بعد و یا آه ای لکون الکلمات الوجودیة دالة علی نسبتہ
بآدتها و علی الزمان بآدتها عده و یا من الروابط الزمانیة فکونها من الروابط بالنظر الی القید الاول و من الزمان
بالنظر الی القید الثاني قوله ان کان ای المناقضة فان المندرج تحت الاداة انما هی المناقضة لا التامة فانها
تحت الکلمات بحقیقة قوله لا یبطل علی لکون فی نفسه یعنی الوجود فی نفسه الذی هو الوجود المحمول المستقل
و الاول کان التامة قوله بل علی کون الشیء ای بل یل کان علی هذا لکون المخصوص الخیر المستقل
قد زل قدم بعض الافاضل حيث قال خطا بعض المحققین حيث توهم ان معناه لا یبطل لفظ کان علی
الشیء شینا لم یدکر ذلک اشی عند ذکر کان فلا یكون و اخلا فی مفهومه انتهى و ذلک لان کلمه لا هو
من الحاشیة و هذا بعض بری من هذا التوهم و الشاهد العدل علیه قوله بعد هذا و ای حاصل ان هذا لکون
نسبة مختصة غیر مستقلة انتهى و قوله بعد عدة سطور معناه بل لفظ کان علی الوجود الی الی الذی هو
حر فی انتهى و يجب کل الحجب ان ذلک البعض ما انفقت الی یندرج القولین فوقع فی ورطه اثم اظن ان
قوله لم یدکر جدا ای لم یدکر الشیء الثاني ما دام یدکر کان بل یكون مذکور بعده و یفصله ان ذلک الشیء
لم یحقل من یحقل کان بل یحقل قلبه و ان کان متأخرا فی الذکر لکونه طرفا و ما یحقله فیکون قبل یحقل
النسبة فظهر ان ذلک الشیء غیر داخل فی مفهوم کان و مدلولها و الا لکان مستقلا و قد فصلها و
لم یکن مذکور بعده بل یكون ذکره بعد ذکرها سندا و هذا معنی غیر مستقل بالمفهومیه کذا فی
بعض الشروح قوله ای الوجود الی الی تفسیر لکون الشیء شیا قوله فانک اذا قلت آه اعلم
اولا ان هذا غیبه و لیس دلیل حقیقة او المقصود بدیهی و جدانی و قد رینه علیه بطریق التلمیذانه
لا بد من الفاظ یربط بها المفردات المستقلة و الا لا یحقق المحکوم علیه و به و نحو هذا و یكون ملک

الالفاظ غير مستقلة الدلالة ولا يحتاج الى الالفاظ اخرى ولا شك ان تلك الالفاظ ليست الا الادوات
 والكلمات الوجودية فافهم كذا في النحوي الزاهدي على شرح التهذيب الجليل ثم تحرير ذلك تنبيه على
 تجميع الشكل الاول من الادوات والكلمات الوجودية موضوعه لربط المفردات بعضها مع بعض متى كانت
 كذلك كانت غير مستقلة اما الكبير فينتفق على صحتها ضرورة ان الربط من حيث انها وابطا غير ملحوظة
 بل تعالما هي وابطالها واما الصغرى فلانها لو لم تكن موضوعه للربط فاما ان لا يكون في الالفاظ ما هي موضوعه
 للربط او يكون لكن غير لازم ككلا شقيه لربط فالملزوم كذلك اما بطلان الاول منها فلانه لا يتحقق المحكوم
 عليه وبه واما لما توقف تحققها على الربط واما بطلان الثاني فلانما تتبعنا الالفاظ غير ما فاما ما صاحبته
 للربط والى عليه ولا ريب في ان الموضوع للربط لو كان غير ما لما كان الامر كذلك ومن ظهر كونه ان
 المذكور على طريق التلم فان احدا لا وسطا اعني الموضوع للربط علة لعدم الاستقلال بل بمرية واثبات ان
 كلمة ما خود ما افاده جلال المحققين في شرح التهذيب نقلا عن كلام الشيخ حيث قال في الدليل على ان
 الادوات والكلمات الوجودية نواقض الدلالة انك اذا قلت في مثلا ابتداء او في جواب سأل او كان
 كذا لك لم يقف الذين منها على معنى محصل فها يشتركان في انها لا تدلان بافرادها على معنى مقصود بل انما
 تدلان على نسبة لا تعقل ما هي نسبة بينهما فلا يصح افرادها لان موضوع او تحمل ويتدبر بها او يخرج الان
 يقتصر بها لفظا ثم نقصا منها فيصحح ان تجير بها ومنها انتهى بلفظه قوله لا يفهم منه معنى محصل زقية المحقق الهروي
 بانه بل لا يفهم منه معنى مطلقا فانها نسبة لا تعقل الا بعد تعقل الطرفين فكيف يكون لها حال الانفراد دلالة على المعنى
 الدلالة على المعنى الغير المحصل في حال الانفراد انما هي للاسما اللازمة الاضافة وهذا وجه من وجه الفرق بينها وبينها
 ثم بعبارة قوله لم يقف الذين انه زبدة المرام ان الاسم والخبر خارجان عن مفهوم كان فلم يتق في مفهومه الا
 الغير المحمول وهو غير مستقل فكان من الاداة وهذا هو الحق كما يقتضيه الفكر الصائب اما افاده حسن المحققين
 من ان طبيعة الوجود المسمى الذي عبر عنه في الفارسية بهستي امروا هو لمعبر عنه بالكون وموتى
 نفسه معنى مستقل وبعينه عدم الاستقلال بسبب خصوصية اخاصته بين الموضوع والمحمول اذا قررنا نقول
 ان يكون معنى واحدا يتصل بمفهوم الملاصقة والمصاحبة والملاقاة وهذا المعنى المستقل مسبب كان التامة

كان التامة والناقصة وانما عرض له عدم الاستقلال من جهة ربطه بين شيتين كقولنا صاحب
 زيد عمر واوله صديق بكر خالد او لقي جعفر عمر واوله لا يكون هذه الكلمات اداة كلك لا يكون كان
 الناقصة اداة انتهى بكلماته الطيبة وليس بحيد لا لما افاده بعض المتأخرين من ان كان ليس
 هو مطلقا بل كونه مخصوصا محتاجا الى ذكر الاسم وانما كمن معناه الابتداء المخصوص وهو لا يتصور بدون
 الطرفين فصار حاله كحال الاداة قال السيد الزاهد ان الكون نسبة مخصوصة غير مستقلة وليس
 مشتركا بين الكونين وكيف وهذا المعنى ان كان مستقلا كان كونه في نفسه لا غيره وان كان غير
 مستقل كان كونه لا غيره لا في نفسه انتهى لفظه وذلك لما اقول ان مناط هذا الكلام على كون الكون
 المطلق مشتركا لفظيا بين الكونين اقتضاه السيد الزاهد فكيف يتم على تجويز من يقول بالاشتراك
 المعنوي فلما ان الافعال المتعدية معانيها مستقلة مع كونها بحسب الاستعمال منفردة الى غير
 فذلك الافعال الناقصة معانيها مستقلة باعتبار طبيعة الوجود لمصدره المحفوظ عنها وان كانت
 محتاجة الى الغير بحسب خصوصية الاستعمال وبالحكمة الامر مشترك بين الكون المحمول والرابط المحقق
 بلامرته وهو مستقل بحسب طبيعته وغير مستقل بحسب خصوصيته ولا شاذ فيه لتعارضه بين ما فهم
 اساس ذلك الاستدلال المورد لا بطلان الاشتراك المعنوي على انما نقول لا نسلم ان ذلك الامر مشترك
 مستقل في جميع موارد تحققها او غير مستقل كذلك بل هو مرسل عن باقين بخصوصيتين في مرتبة الاطلاق
 نعم قد يعرض له الاستقلال بحسب بعض الموارد وعدم الاستقلال باعتبار بعضها اما شرعا
 سمك ان طبيعته الاسم كونه متصفة بالامور المتقابلة بحسب خصوصيات متفاوتة كما
 يشهد في تقسيم المفرد الى الاسم والكلمة والاداة وهكذا في سائر التقسيمات وهذا مما نص عليه
 بعض المدققين بل باخيار البال والاسماء علم حقيقة الحال ان المذكور كله منقوض بالادوات
 بجران المقدمات كلها فيها فلهذا كونه مستقلة مستدرجة تحت الاسم وذلك لما نقول طبيعة
 الابتداء مشتركة مستقلة في نفسه مشترك بين الابتداء المحمول المستقل والغير المستقل واما
 عرضه عدم الاستقلال بسبب خصوصية اختصاصه بحكمة من الرباط بين الكاشيتين

کما ان سیر فی صفة کفهوم الملاصقة و لم یصل حجة و تمس علی هذا تفسیر المعلقة تصیف
 لکونه حجابا بلا تفاوت فتأمل ولا تحبس قوله و بها نفس و ان فیہ رمز الی انه لو اقتصرت
 بها لفظ آخر متمم نقض بها یصح کونها محسوما علیها و بها و تعقب طلب زنا بدعسوم بقوله بل
 لا یصح هذا ایضا الا بالعرض فان منعت ما فی نفسه لا یکن ان یخلق یقتضی
 بالذات فلا یکن ان یخلق به محسوم بالذات فحسب نفسا لا یستتر ان لا یصح ان یخبر عنها
 و حسب کما لا یصح ان یقتضی علی تقدير الوجود بل صحة الاختیار فی حال الاستتار
 انما سیما را الملامته اذ صفاقة و هذا وجه من وجوه التفسیر بین هذه الاسماء
 و بین الادوات و الکلمات الوجودية انتهى لیس بآراء ثم یجب من بعض الافاضل حيث نسب
 هذا الكلام الی نفسه فتأمل قول بل لا یصح هذا ایضا الا بالعرض فان منعت ما فی
 الخ الا ان یسئل علی التوارد فادرك قال و ان یبایه علی زمان یستلوه علیک ان دلالة
 اللفظ علی الزمان لوجه فثبت حجة ما ان یكون الزمان نفس المعنی کدلالة لفظ الزمان
 و اس و انشانی ان یكون حجة معنی المدلول علیہ کدلالة لفظ المقدم
 و الثالث ان یكون الزمان شیا خارجا من المعنی لم یثبت فقیترن به استرانا
 بدل علیہ لتصرفه بغير ضرب بغير و هذا الثالث هو المراد فی تفسیر
 الكلمة و الاسم ثبوتا و نفیا کذا فی الشفا قوله یصور تحت ای بیاتها بح صلة
 من حركات و اشکات و ترتیب الحروف و یندرج فی اصغیرته ثم المراد بدلالة
 الكلمة بیانها علی الزمان علی ما سرح به المحقق الدواني ان یكون نوع تلك البیاء موضوعا
 للزمان و لا ینافی ذلك اشراط کونه فی مادة موضوعه متصرف و فیه ملامد
 ان یبایه نفسیه مثلا فی مادة حقیق غیر دالة علی الزمان و لا فی مادة محر قوله تدل علی الزمان
 اعلم ان الدلیل علی کون الكلمة بیایا بلا شاکة المادة دالة علی الزمان هو الدوران
 یعنی ان الزمان منصوص به فساد من کونه دائر مع صیغتها المنصوص عنه وجودا سواء انحدت

بها فلو انشأ
 منه بطلان

احدثت المادة كجذب وجذب او اختلفت كغرب وزهب وادرسها عما كان
 نحو ضرب بضمير وذهب يذهب فلا يعتبار المادة في الدلالة على الزمان
 بل الصيغة مستقلة في هذه الدلالة قوله وانسبة الى فاعل بالانحراف بان هذه
 النسبة معتبرة في مفهوم الحدث فان الحدث هو المعنى المنسوب الى
 الفاعل لا مطلق المعنى والا لكان كل معنى مدنا فكيف يصح كون الهياكل دالة
 على تلك النسبة هذا ما سرح به في شرح المطالع قوله واعتبر من عليه آه هذا
 الاستعراض بما افاده التحقيق الهروي في حاشيته على شرح التهذيب بجلال
 المحققين بقوله انت تعلم انه لا يندرج من الفاعل والزمان من لا وجه يجعل حدهما
 حسرا او لا حسرا خارجا ينبغي ان يكون نسبة الظرفية حسرا الا ان الزمان
 كما ان نسبة اعتبارهم حسرا لا نفس الفاعل انتهى لفظه قوله الا ان يقال آه جواب
 عن الاستعراض بان مراد القوم من الزمان الماخوذ في الكلمة المكون في الزمان
 من تحت نفس الزمان فاعتبر نسبة الزمان نسبة انفاطية
 وآش هذا بعدل على ذلك قصر فهمهم بان مدلول البداية لا يستقل بالمفهومية و
 من المعايير ان غير استقلاله لا يكون من مقولة الكلم بل من مقولة النسبة كذا في الجواب
 الزايدية قوله وان معنى آه هذا كله ما خذ ما افاده السيد الهروي في حاشيته على
 شرح التهذيب بجلال حيث قال وما ينبغي ان يعلم ان معنى الكلمة معنى واحد جالي بحله
 افضل الى هذه التسمية كما يشهد به الوجه ان سليم فان استقلاله عدم صفات بل كونه
 ويختلفان باختلافهما فاشتهر ان افضل لاشتماله على النسبة مدلوله ليعني مستقل دون
 المطايع كذا من ظاهري كيف وذلك لا يصح لا عند اهل المنطق لا اعتبارهم بضمين في ضمن
 المطايع ولا عند اهل العربية لا اعتبارهم بالاستعمال في مطلق الدلالة انتهى لفظه قوله
 مستقل بالمفهومية والظاهر عليه وقوع الكلمة ككلماتها ابداءا وقسيل انها محسوبة

باعتبار المعنى الحسنى لنفسه من غير سديد فانه يستلزم وجود المجاز بغية حقيقة فيه
 اختلاف الخمس ما ارادوا يكون الكلمة محكوما بها بذلك الاعتبار ان الكلمة في
 المحاورات متعلقة في الحسن استعلا المجاز استى يلزم المحباز من غير حقيقة بل مرادهم
 ان مادة الفعل موضوعه بازاء المعنى احدثى وهو مستقل وباتية بازاء النسبة المقرونة
 بالزمان والكلمة متعلقة في معناه بالمركب حقيقة والسند انما هو بحسب هذه المدلول للمادة
 مطابقة للكلمة تقضيا وعلى هذا لا يجوز صلا وهذا كلام حسن الا انه انما يتم ان دل الكلمة على
 الاجتناب لتفصيلها كما يدل المركب على معناه وهذا بحسب الظاهر في ما قالوا
 ان اللفظ المفرد لا يدل الا على معنى واحد فتأمل هذا من فوائد بحسب العلوم
 قدس سره ثم ان وسوسك جنود الوهم بان استقلال الكلمة بالمفوضية يستدعى كونها
 محكوما عليها وهو كما ترى فافرح بان الكلمة موضوعه للمعنى الاجمالى مستقل من حيث
 اسنادها الى شئى وانما ولهذا لا يصح كونه محكوما عليها قوله تلك الامور انما
 من احدث والزمان بالنسبة الى فاعل ما قوله لانه مفرد ليس بقوله امر اجمالى قوله فلا
 على تفصيل حقيقة على ما افاده الشارح المحقق في بحث المعروف ان المفرد لا يدل على التفصيل
 اصلا ولا يجوز ان يدل المفرد على المعنى المركب بحسبى فتحق قضية احادية مع ان
 مراتب المفردة ان تكون ثنائية ولو ضحية ان المفرد والموضوع اذا سمع احدا لم يضع
 يلتفت الى معناه دفعة واحدة اذا اللفظ انما يلتفت به الى ما وضع له فان كان هذا
 الموضوع مركبا فما سمع يلتفت اليه وقت فان فصل ذلك المعنى الى اجزائه
 لم يكن ذلك تفصيل ناشيا من اللفظ او من العلم بالوضع بل احدثه السامع من عند نفسه
 بخلاف اللفظ المركب فان السامع عند سماع كل جزء منه يلتفت الى معناه الذى هو جزء معنى اللفظ
 كل جزء من معناه طفت اليه بالتفات على حدة وهذا هو التفصيل فالمفرد و اذا
 عرف بالمركب لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا انتهى كلامه

كلامه بعد حذف بعض عباراته قوله وسياتي في الحاشية في آخر بحث المعروف انتهت وقد تلونا عليك
مما سياتي فاحفظ قال ليس كل فعل عند العرب آه وبكذا ليس كل كلمة عند المنطقيين فعلا عند العرب بل بعضها
فعل كنصر ونصر وبعضه اسم فعل كهيئات وشستان ثم بقي الكلام في انه بل كل اسم عند العرب اسم عند المنطقيين
بالعكس ام لا وهل كل حرف عند اهل العربية اداة عند اهل الصناعة وبالحكم ام لا اما بيان الاول فتفصيله ان الموجبة
الكلمية الاولى كاذبة فان كل ما يسمى عند النحاة اسما فبعضه اسم عند المنطقيين كحل وضارب وبعضه كلمة كاسما افعال
والموجبة الكلمية الثانية لمشار اليها بقولنا بالعكس فتحة بلام تية واما لقرار الثاني فتوضيحه ان الكلمية الاولى صاوية واما
فكلا وحاشا فان كل ما هو اداة عند المنطقيين فبعضه حرف عند النحاة كفي ومن وبعضه فعل عند العرب ككان وصبح ثم
ما القينا عليك فنبني على اسي بعض المدققين من ان اسما الافعال مندرجة تحت كلمة عند اهل الصناعة واما على تقدير
عدم الاندراج كما هو المشهور فالبيان ان كل كلمة عند المنطقيين فهو فعل عند العرب والعكس وكل اسم عند العرب فهو اسم
عندهم وبالعكس فتصبر قوله الفاعل جزء المفهوم المخاطب آه توضيحه ان المضارع المخاطب والمكمل يدل على
على جزء معناه وما وكل ما يذاشانه فهو مركب فالمخاطب والمكمل مركب اما المقدمة الثانية فتعني عن البيان واما الاولى
فتقرر بان التاء تدل على المخاطب والهمزة على المكمل الواحد والنون على المتعد الباقي على احدى ذلك فذلك
من المركبات الثانية بخرية قوله يدل عليه التاء اه قال في الحاشية اى في المضارع ويشارة في هذا الحكم
والمخاطب من الماضي كما صرح به الشيخ في الشفا ثم اعلم ان جلالة التاء على الفاعل المخاطب في الواحد المذكور
واما في الواحد الموش تشبها وجمعها فلا نو هناك ضمائر بارزة عند النحاة تدل على الفاعل والتاء علامته الخطاب
القبال التاء هي الدالة على الفاعل المخاطب في الجمع وتلك الضمائر حروف دالة على احواله انتهى قوله فيها هذا الحكم
وهو كون الفاعل جزء المفهوم المخاطب والمكمل قوله فيها والتاء علامته الخطاب لعلامته الفاعل قوله فيها في الجمع
اى في جميع اصنع قوله فيها احواله اى احوال الفاعل من الوحدة والجمع قوله والهمزة قال الشيخ في الشفا
الهمزة تدل على تعيين الموضوع وذلك زيادة دلالة على الكلمة بخلاف ميثى بالياء التحتية فان الياء رفية تدل على
الى موضوع غائب فقط فليس الامر بالدلالة التي للكلمة اعني الدلالة على موضوع غير معين مضار ميثى صدقا وكذا
انتهى قوله ويؤيده متناع آه اى يؤيد كون الفاعل جزء المفهوم المخاطب والمكمل ان يصرح الفاعل بعد ما لا يجوز

هذا هو الحكم المستحكم
عند اوسع البغية
من مظهر الدلالة

الابطون التاكيد كما في قولنا متشي انت ومتشي انا ومتشي نحن قوله بخلاف الغائب فان الفاعل ليس جزء من
 المفعول بعده لا يصلح للتاكيد فزيد في قولنا متشي زيد فاعل حقيقة لا تأكيد فلا يكون مركبا مثل المخاطب والمتكلم فان
 خرج في صدر ك ان اليا ر في الغائب ايضا يدل على الفاعل ان لم يكن معنيا عند السامع فيكون مركبا
 محتملا للصدق والكذب كالمخاطب والمتكلم والفرق بالتعيين وعدمه غير مؤثر في ذلك كما لا يخفى فانه ما قرر
 بعض اهل التدقيق من ان الغائب لا يدل على حدث منسوب الى شي باحث يكون مفهوم شي مستند اليه في
 الكلام مفيد للسكوت الا لم يصلح سناوه الى فاعل مخصوص وكيف والكلام التام لا يرتبط بالغير صلا بل لا يدل
 معنى مستند الى شي لم يذكر بعد فلا يفيد بنفسه فائدة تامة بل سقى الانتظار الى ذكر الفاعل واما الحاضر والمتكلم فيدل
 انفسهما على معنى مستند الى المخاطب والمتكلم وفيه فائدة تامة فها مشملان على الفاعل وقد قرر مسبوطين الغائب مثلا في
 لا يدل على موضوع صلا اوله دل فاعلا على معين ومواليا على مطلق فليزمن ان يصدق قولنا متشي مثلا اذا وجد له صلا
 شي كان في العالم ولا يمنع حله على زيد لان منجاء ح ان شيئا مطلقا وجد له مصدر زيد وهو غير صحيح لا تسلا امر تاجع
 فان سناوه مصدر الى ام بالوجوب عدم انحصار صدقه في الموضوع المعين وسناوه الى الموضوع المعين بوجوب انحصار
 صدقه فيه قال في الحاشية توضيح لمقام ان حروف المضارعة كلها ليست من الضمائر بل هي من علامات
 الاستقبال نعم الالف في المتشي والنون في جميع الموش والواو في جميع المذكور والياء في تفعليل من الضمائر المرفوعة
 واما مثله الماضي فخير الواحد الغائب يتصل به ضمير ك الالف في المتشي والواو في جميع المذكور والنون في جميع الموش واما
 المتحركة نحو فعلت وكلمة تم وانا في فعلتم وفعلنا على حقيقة السيد في صرفة فعلي هذا معني ان يكون صفة الواحد الغائب المذكور
 والموش فعلا بالاتفاق وكذا المتكلم والواحد المخاطب من المضارع اذ ليس بينهما ما يدل على الفاعل والاشكالية التي بين
 الضمائر المرفوعة مطلقا مختلف فيها على اختلاف نظرين فتمثيل المصالح مختلف فيها نحو متشي ما لا معني على انه مخالف لما
 سالي من ان المفرد لا يدل على التفصيل صلا والابجار تحققت قضية احادية الا ان يقال لما كان الفاعل واحدا في معبودة
 في المتكلم الواحد والمخاطب كان الدال عليه اى الضمير المنهى الى الملفوظ حكما ايضا خبرا من الصيغة الالهية مستمرة او باختلاف
 الغائب فخذ ان من المركبات دونها فيا مل انتهى قوله فيها ليست من الضمائر لان الضمائر من اسم الاسم وحروف المضارعة
 كلها حروف ضمت علامات للاستقبال قوله فيها المرفوعة مطلقا اى ضيا كان ومضارعا قوله فيها مختلف

سواء كان الفاعل
 مفردا أو مجزعا
 منزهة بالذات

الضمائر المرفوعة
 منزهة بالذات

فيها اى من النحويين والميزانيين قوله فيها على خلاف نظر من نظر النحاة مقصود على الالفاظ فحاصل ما يصح ان يقال
 بها الضمائر المرفوعة من الافعال نظرا الى التصرفات اللفظية والمنطوقون فمطرح مقصود على المعاني فلم يعد بالنحو
 لكونها فيها مركبة وقد درست تفصيده فيما سلف قوله فيها تمثيل المصاحبة حيث قال فان نحو امشي فعل وليس بكلمة
 لاحتماله اصدق والكذب قوله فيها مما لا ينبغي فان نحو امشي فعل بالاتفاق بين الغريتين وليس فيه ما يدل على الفاعل
 واذا كان اللام في المصاحبة ان لمثل بالافعال التي تصل بها الضمائر المرفوعة نحو ضربا وضربوا وضربان ويضربون قوله
 فيها على انه تمثيل المصاحبة قوله فيها لما سياتي اى في آخر مسجث المعروف بخلاف منا لتفصيده قد ذكر قوله فيها ايضا
 جزءا اى كمان الفاعل جزء من الصيغة كذلك يكون الدال عليه جزءا منها فلم تحقق قصته احادية قوله فيها بخلاف
 صيغة الغائب وليس فيها ضمير مستتر منوى قوله فيها فاعلان اى التكلم والواحد الخاطب قوله فيها ودها اى و
 صيغة الغائب فانه عادت من المفرد قوله فيها فاعل وجه الدال على ان بعض التعليقات ان الفاعل في كل من
 التكلم والغائب مفهوم من لفظ آخر وهو غير دخل في الفعل ثم كون احدهما منصوبا لفظا حكما والاخر لفظا حقيقة لا يؤثر
 ذلك قوله في منظورات اى المعاني اى المنطوقين اى مطمح اظهار رسم سى المعاني وبالحكمة فاختلاف جهتي نظر من
 المطابق عن الاصطلاحين فمما لمه فاعل اشارة الى بجات شتى منها سئل ان البار تمل على المخاطب
 الهرة على المشكل المفرد والنون على المشكل المتعدد ولكن لا نسلم ان التقدير يقتضى التركيب حتى يحيل الصدق
 والكذب كيف واما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ
 لا يمكن الاستدراك فلا يمكن ان يلفظ به فلا يكون لفظا او لا يكون لفظا ولا وجوبه على ما افاده شيخ الصناعة ان
 هذا المنع يندفع لان التركيب يبدل جزء لفظه على جزء معناه فكيف دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فمما
 يقتضيه التركيب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حال التركيب هذا القدر كان
 في التركيب ومنها انه لم لا يجوز ان يكون مجموع لفظ امشي موضوعا بازا المسمى الجزم مسمى لم يكن جموده بازا خبرية حتى يكون
 مركبا وجوابه ان الامر لو كان كذلك للزم تحقق قصته احادية وتقوم طبعها على نهضة فادرك قوله بالقياس الى
 النحوية ومخالات الادوات والكلية ثم المقصود منه ازاحة وسوسة تقرير بان خاصته اشي لا توجد في غيره بل يكون محضه من
 اشي فلو كان من جملة اص الاعم كونه مذكورا على ان كان كذلك لانه يتحقق في كل الاثرى ان اطراف شطبات

له
نطق بالاداء
منه

المقدم فيها جملة محكوما عليها بالحكم الاتصالي وان الجملة تكون محكوما عليها بقولنا زيد عالم نقضه زيد ليس عالم
فانهم ساسا خاصة بان الكلام ليس في الخاصة بحقيقة حتى يتم الوسوسة بل المراد ان الخاصة الاضافة اي بال
الى اخوي الاسم فلا يصير في تحقيقها فيما عداه واما الجواب بان المراد كون الاسم محكوما عليه بالحكم اعلمى فلا يرد ان
بالمقدم فبعد عن سلك الميزانين كما لا يخفى قوله هذا ما اوردوه الامام في الملخص حيث قال ان في قولهم ضرب
فعل ما ض من حرف جر حكما على الفعل والحرف والالكان كذا ثم تقرير الايراد على ما في شرح المطالع ان قولهم لا تخش
خبره فالخبر عنه اما ان يكون اسما او فعلا واما ما كان يكون كذا اما اذا كان اسما فلان كل اسم صحيح ان خبر عنه وكان لا يخبر
فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه خبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل بخبر عنه فيلزم الناقص قوله حرف
فعل والا متنع حمل قوله حرف جر فعل ما ض عليها فان اتقا العام ستدزم لا تتفادى خاص قوله على نفس اللفظ
المعنى ان لفظ من حرف جر ولفظ ضرب فعل ما ض وليس على معنى من كونه حرف جر ولا على معنى ضرب كونه
ما ض الاما صح الكلام قوله هو هذا اى كون معنى الاسم محكوما عليه قوله دون لكس اى كون لفظ الاسم محكوما عليه
قوله وتفصيل آه اى تفصيل الجواب هذا كله ما خود من شرح المطالع قوله اما عن لفظها سواء ذكر اللفظان وحده
نحو ضرب كلمة ومن حرف او مع غيرهما نحو لفظ ضرب غير كس لفظ من مفروا وغيرهما بلفظين آخرين كجاء
يرفع الفاعل والحرف يكون الة لتعرف الغير قوله كما يقال معنى الحرف آه فانه قد عبر عن مفهوم من ضرب بلفظ غير
الحرف ومعنى الفعل من هذا اللفظان غير موضوعين بازا مفهوم من مفهوم ضرب بل الموضوع بازا انهما من ضرب
وهذا لا يصير متنع اى في الفعل والاداة اذ هو مختص بالاسم فحصل الجواب ان الحكم على معنى اللفظ مع التعبير بلفظ
موضوع له من غير انضمام لفظ اخر اليه من وجب الاسم ثم نقص عليك ان قد جاب بعض المتأخرين بان الحكم على
نوعين اطلاقى وهو ما يطلق على الشئ معنى كان لفظا مطلقا كان او موضوعا اسمه لموضوع له آه او عرفا شخصا كان
او جنسا كما يقال هذا زيد اى اسم هذه الذات هذا لفظ وجب مهمل من ضرب فعل ما ض اى هذا اللفظ مخصوص
اسمه وحكم معنوى وهو المستور في الكتب فلا يرد لنقص الكلمة والاداة لان خاصة الاسم هو القسم الثاني
في قوله انتهى قوله من هذه اى المذكورة في قولنا من حرف جر قوله حرفا حتى يقال كون اسم محكوما عليه
قوله وكذلك ضرب بمعنى ان ضرب في قولنا ضرب فعل ما ض علم لما هو الفعل حقيقة وليس لفعل بل هو اسم فلا

هو اسم فلا اختل قوله فانه نقل به آه لا يعيدان يقال عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود بل العاقل يكون
اللفظة او يكون او يا عنهم وايقظت اللفظة كثيرة فلم يجوز ان يكون ثورا لبعض موهبته وان لم يكن لها مظهر
عليه على انه لا يحتاج فيه الى نقل اللفظة بل مصطلح اللفظة في علم الجوز ان يكون ذلك العاقل باطلا عن النجوى
فقال قوله وكيف يلزم ذلك في المجلات ولم تكن جملة فيزم بخلت قوله ولا يخفى عليك آه ما يندرس بطلان بطلته
وتزيف كلام المصنف قوله منقولات عند الجمهور فلم يجوز ان يكون من فزه وكذا كضرب علمين منقولات
هو الحرف والفعل حقيقة ثم لما كان متوهم ان توهم انه لو كان الامر كذلك كان يتقوله احد من علماء اللغة
او ليس فلسف فارجح بقوله ليس على علماء اللغة آه واذن لا يسنا قول المصنف في الحاشية من انه
لم نقل به احد من علماء اللغة كما لا يخفى قوله ولا اشكال في لانه ايم اما حيث انه قد شاء بين المحققين ان
اللفظ اذا اريد به نفسه صار علما وندره الضابطة اشاعة لفظ بها بعض الفحول بل ادعى بعضه الاجماع عليها
واذن لامرته في الاثر اسم قال في الحاشية قال بعض النحويين اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ كان علما نحو قول
قيل لانه كلام وكلام لا يتركب الا من كلمتين جرت ليس كماله اذ صار علما فحق المصنف ان يفي بقوله ايضا
لانه لا اشكال في انه لم يقل به احد من علماء اللغة قوله بل مر الى ان مقصود المحقق بطلان بطلته اما هو جواب
المتقن من ضربها كما حصل ان يذهب بعض من دفع جوابا غير سوي الجواب الذي ذكره المصنف عدم جريانه في المجلات لا
في الحق الاصل المخصوص واذن لا ضرورة لانه لم يزم الاثر فمصر قال مع ايضا انه لو عليك ان التقسيم للمفرد على
منع اخلووا تقسيم الاول كان على سبيل الافصال بحسبى فادرك ولا يحمل قوله تقسيمه فراه بما خود من الحاشية
الزائدة المتعلقة على شرح التهذيب الجلالى قوله المطلق المفرد ويعبر عنه بطلق الشئ الذي تحقق فردا وحقى
بالتفاهة ويجرى فيه احكام العموم وخصوصا وخصوصا بوضع القضية لعملة القديانية قوله للمفرد المطلق ويعبر
بالشئ المطلق الذي تحقق فردا ولا يفتى بالتفاهة بل بالتفاهة جميع الافراد ويجرى فيه احكام العموم ففهموا وخصوصا
قوله والا يلزم آه يعنى لو كان التقسيم للمفرد المطلق لزم ان يكون الكل والاداة على تقدير اتحادها علما و
متوطيا او شكلا والتالى لطلبها مستلزم خفرب فالمقدم كذلك اما وجه الملازمة فهو انه قد وضع لك ان التقسيم
في المفرد المطلق فيصح تقسيمه خطا الى جميع افراده من الاسم والعملة والاداة والمفرد موصوفه بالاسم ففهموا

الى العلم والحواس والاشكال فذلك يكون كل من الكلمة والاداة منقسما الى هذه الاقسام وبهذا تفصيل لما كان
 المشرح في الحاشية لانه يلزم من كون خصوصية الاسم لغة في هذا التقسيم ان المنسوب الى الشيء مطلقا لا يختص بان
 لا ينسب الى شيء من الافراد ويجوز ثبوتها جميعا اذ لا يدخل في شيء من بخصوصياتها بل انتهى قوله فيها في
 كون التقسيم للمفرد مطلق قوله فيها بان المنسب اليه بل يكون مختصا بالطبيعة من حيث هي في قوله فيها ثبوتها جميعا اي
 ثبوت المنسوب لجميع الافراد قوله فيها اذ لا يدخل عليه لقوله يجوز اه قوله فيها اي حين الانتساب الى الشيء المطلق قوله
 لا يقتضيان بالكلية وبخبرية تفصيل المقام انه قد شاع في ما بين المحدثين ان يتم هذا التقسيم الى الكل والجزء في الحواس والاشكال
 هو الاسم خاصة وشبهه اركان شرف المحققين بان الكلمة وبخبرية وغيرهما من صفات المعنى اولا وبالذات وتدخل عليه
 بالذات والكلمة والاداة لا تصلحان للحكم عليهما فلا تصحاح احد من الاقسام فلا يمتنع ان يخصص الاسم
 بخلاف المنقسم الى المشترك والمنفرد حقيقة ويجاز فانها اولا وبالذات من صفات اللفظ فلا يمتنع بالانضمام
 فان الحكم على الفاظ الحكم والاداة صحيح وفيه خبر معلوم في بعض حاشية بان الكلمة وبخبرية متقابلتان لا يخلو
 عنهما لكونهما ملكة وعدما ومعنى الاداة والكلمة لا يخلو في نفس الامر عن الصانع بل هو مشترك وعديم ضرورة وعدم الاستقلال
 لا ينافي الانضمام بالجموات وانما ينافي الحكم عليه فالحق ان المنقسم بالذات مطلق المفرد والكلمة والاداة منه رخص في
 من الاقسام كما نرى عليه شيخنا فافهم ملخصه قوله لا مشترك وكذا نقل حقيقة ويجاز قوله في الاداة وكذا في الحكم
 من مشترك بين الابدان المتعاضدين في معنى اقبل وادبر وقيل اللام منقول عن اقبل الى العاقبة ويجعل صلي
 منقول عن اقبل الى الادكان لمخصوصته وفي اذا استعملت في ظرفية تكون حقيقة واذا استعملت بمعنى على تكون مجازا
 وقيل اذا استعمل في معناه يكون حقيقة واذا استعمل في معنى الضرب الشديد يكون مجازا قوله على ان المراد به اي بالاسم
 فيما هو المشهور كذا في الحاشية ثم حاصل هذه العلاوة ان المراد بالاسم الذي جعل مقسما في المشهور ليس مقابلا للاداة
 والكلمة بل المراد منه اللفظ الدال على ما كان او كلمة او اداة فيخرج هو ايضا الى ان يتم هو مطلق المفرد فمجلسه مقسما
 ابتداء كما فعله المصنف اولى كما لا يخفى كذا في بعض التعليقات قوله صرح الشيخ في الشفا علم انه قال الشيخ في فاطمة
 الشفا نحن نغني بالاسم كل لفظ دال على اركان ما يحسن اسم الاسم او كان يحسن باسم الكلمة او بالثابت
 الذي لا يدل الا بالمشاركة انتهى قوله وحدها وضع له في الحاشية اي ما عيّن له واستعمل فيه انتهت يعني ليس المراد بالاسم

الموضوع له ابتداء بل المراد استعمال فيه بطلان ما حجة الى اعتبار استخدام في قول المصنف وان كثيرا يصحح الشارح
 في الحاشية الاخرى وبما القيا عليك ظهرا ما ذكره بعض الاعلام من ان قول الشارح ان في حد ما وضع له شعرا
 المراد من المعنى في قوله ان اتحاد معناه هو المعنى الموضوع لانه المتبادر على هذا احتياج الى صفة الاستخدام في قوله
 انما يكون يرجع ايضا الى المعنى المستعمل في اللفظ سواء كان موضوعا له ام لا حتى تشمل المجاز المذكور في قوله لكن يرد
 انه اذن يخرج من الجبر في المعنى الواحد المجازي المشخص مع انه من غير اعادة فيتحقق تعريف الجبر في اي معنى حيث
 الانكاس فلاولى ان يرد بالمعنى ايضا ما استعمل في اللفظ اعم من ان يكون موضوعا له ام لا ولا احتياج الى صفة الاستخدام
 ويكون الكلام من اوله وانه مضبوطا مربوطا او يرد بالمعنى الموضوع له اعم من ان يكون موضوعا له بالوضع او
 بالوضع النوعي ويقال المجاز ايضا موضوع بالوضع النوعي ثم بانفاطه مبني على انفله عن تلك الحاشية والحاشية
 الاخرى المذكورة بعيدا فادرك قوله من حيث هو كذلك اي من حيث ان معناه واحد لا متعدد فالملحوظ
 هو المعنى الواحد لا متعدد فمنه ان رفع ما توهم من ان الحاشية يكاد ان لا تصح في العلم المشترك فان بين
 البتة فلا يرد على تعريف الجبر في باقي على حاله وذلك لما عرفت ان المراد انه لا يلاحظ له من ان كان له
 معنيين فلا يرد ثم في اعتبار الحاشية تليق الى ان التقسيم اعتباري فان العبرة بالحاشية انما تكون في ذلك التقسيم
 انما لم يذكره المصنف انما لا على الشهرة قوله فلا يرد بالعلم انه تفرع على اعتبار الحاشية وتقرير لورود ان تعريف الجبر
 غير منعكس فانه يخرج عنه احكام المشتركة الموضوعات متعددة لا اعتبار التعدد في هذا العلم دون الوحدة المعبرة في
 الجبر في ثم وجه عدم الورد بعد ملاحظة الحاشية ظاهر فان تعدد المعنى ليس الا باعتبار تعدد الاوضاع اما في اللفظ
 الواحد فليس الملحوظ الا المعنى الواحد فيصدق في كل وضع مع غل النظر عن الوضع الاخر انه موضوع لمعنى واحد
 من حيث هو واحد في نظر الى هذه الحاشية من راج في الجبر في يلقى عليك تفصيلا فاطر قوله فيما بعد هذا
 تعريف الجبر في هذا القول متعلق بقوله فلا يرد ومن ثم انه متعلق بقوله مشترك والمعنى ان العلم المشترك في المعاني
 الكثيرة المذكورة بعد هذا التقسيم فضل وفضل قوله باسم الجنس مشترك آه تقتض لورود
 توحد المعنى بدون اعتبار الشخص ما خود في تعريف المتواطى والمشارك فيخرج عنه اسم الجنس المشترك كالحسن بعد
 فلا يكون تعريف منعكسا ووجه عدم الورد بعد ملاحظة الحاشية ظاهر على قياس ما عرفت وهذا كله مطابق لما افاده

منه في هذا الكلام
 الحاشية في هذا الكلام
 الحاشية في هذا الكلام

المحققين من انه بعد اعتبار بحقيقة لا يرد البعض على تعريف المتواطى والمشكل انه غير جامع لخروج اسم بحسن
 احده ولما بينه اشرف المحققين من ان المراد من اتحاد معنى المفرد ان يكون له اكثر من معنى واحد من حيث لا يكون
 ذلك فلا يشكل تعريف الجزئي بالعلم المشترك ولا تعريف المتواطى والمشكل باسم المشترك انتهى مما ذكره
 القاضي السنديلي من ان المراد من اتحاد المعنى ان لا يلاحظ من حيث انه كثير فلا يشكل تعريف العلم بالعلم المشترك
 ولا تعريف المتواطى والمشكل باسم بحسن المشترك ثم بالفاظه وبهذا في اكثر الشروح والخواشي فافهم
 المحققين في شرحه سلم من ان اسم بحسن المشترك ليس له معان من حيث هو كذلك من حيث وحدة
 المعنى داخل في الجزئي فلا يتحقق تعريف المتواطى والمشكل بنعائهم بالفاظه فيستقيم كما لا يخفى فذكر قوله
 فبذلك تقسيم آه لمخضه ان المعبر في التقسيم الاول هو المعنى الواحد مع عزل النظر عن ان يكون له معنى آخر ولا فلا
 ينافيه تعدد المعنى باعتبار الاوضاع المتعددة قوله كما ان الثاني آه يعني ان المعبر في التقسيم الثاني هو المعنى
 الكثير مع قطع الخط عن كون المعنى واحدا قياسا الى وضع واحد فلا ينافيه وحدة المعنى باعتبار هذا الوضع ثم لم يفت
 عليك ان فها من اقسام متحد المعنى وشكرا المعنى مغايرة بالاعتبار فجامع كل منها مع الآخر واما فها من اقسام
 المتحد المعنى فمغايرة بالذات فلا يجامع واحد منها مع الآخر وبهذا من اقسام شكرا المعنى مغايرة بالذات فبذلك
 الجزئي يجمع مع مشترك والمنقول بان يسمى زيدا بالعين ج الصلوة والمتواطى يجمع معها فان العين مع كونه
 وبهذا الصلوة مع كونها منقولة لا متواطاة لصدقه على جميع افراد الباصرة او الذب وجميع افراد الاركان
 على السوية والمشكل يجمع مع مشترك والمنقول فان كلاهما يجمع فيه وبحقيقة والجاز يجمع مع الجزئي كما لا يخفى
 سمى فخصفرا ولفظ من الانسان اما الجزئي فمقابل المتواطى والمشكل لا يمكن اجتماعهما وبهذا لا يجمع المتواطى
 مع المشكك ولا يجمع الحقيقة مع الجاز ولا مشترك مع المنقول وقدس على ما يراه من اقسام ما عدا ما
 هذا وبسبب في المبسوطات قوله فيما وضع له في الحاشية المراد بالوضع ما يجمع انحاء المعنى فبين اللفظ
 بالذات المعنى مطلقا وان حمل على التبادلي وضع له ابتداء فمضى قوله وان كسر استخدا ثم ثبت قوله فيما يتخذ
 وهو في هذا المقام عبارة عن ان يراد بلفظ احد المضمين ثم يراد بالضمير الراجح الى ذلك اللفظ معناه الاخر
 في قول الشاعر شوقا ازل السما بارض قوم رعيها وان كانوا غضا بانه اراد بالسما العيث وبالصمير

لا يجوز
 ان يكون
 من غير
 ان يكون

لا يجوز

وبالضمير المرجع اليه المذكور في قوله رعيانه البنت فهنا اريد بلفظ المعنى الواقع في قول المصنف رحمه الله تعالى
 له ابتداء الذي هو المبدأ وروايد بالضمير المرفوع المستكن في قوله كثر المرجع الى ذلك اللفظ المستعمل فيه
 مطلقا ابتداء كان ام لا قوله خبرنا حقيقيا اي في عرف المنطقين قوله حيث متعلق بقوله اعتبارا شخص قوله
 متصورا بنفسه في الحاشية اي بواسطة الحواس واما قيدناه به بناء على ان الاختلاف بين الكلبي وبخر في انا
 هو لا اختلاف نحو الادراك كما سيأتي اذ انتهت قوله فيها اختلاف نحو الادراك تفصيلا ان الفلاسفة صرحوا بان
 الماهية اذا ادركت با عقل كانت باعتبار هذا الادراك كلتية وان ادركت بالالات تجردا تامة كانت بهذا
 الاعتبار جزئية فليست الجزئية والكلية باعتبار ان في الجزئية شيئا داخلا في قوامه وليس ذلك الشيء معتبرا في
 الكلبي بل بما نحو الادراك قد علقا بشئ واحد قوله وقد يسمى علما اي في عرف النحاة وهذا ما اشره بعض الفحول
 واما ما اختاره المصنف من الجزئية بدل العلم فهو اولى لتناوله سائر الجزئيات اعلاما كانت ام لا فليدرك ان بعض
 واسماء الاشارات بان معناها شخص وضعها مع انها ليست باعلام صملا حاقوله فلا تشكل بالاعلام اه تفرغ
 على قول الشارح بحيث لو فرض اه وتقرير الاشكال ان اعتبار الشخص المانع عن الشركة في الجزئية يستدعي خروج
 الجزئيات التي لا يدرك معانيها بالحس واما السبيل الى ادراكها بالوجوه الكلية كلفظ بجلالة وجبيل فكما قال
 الفلاسفة ان الواجب تعالى علم الجزئيات بوجه كلي فلا يكون تعريف الجزئية جامعا وتحرير الجواب ان المراد
 يكون الجزئية شخصا انه لو فرض كونه متصورا بنفسه لا بصورة الكلية يكون ذلك التصور مانعا عن الشركة و
 لا مزية في صدق هذه الشرطية على تلك الجزئيات فتصورها بالصورة الكلية لصاحبة للاشتراك بين الثقلين
 لا ينافي منعها عن الاشتراك بالحيثية المذكورة فالتعريف جامع قطعاً قوله واما العلم بحسني آه اذ اوجه وسواء
 عسي ان يخرج في الصدر من ان علم بحسني نحو اسامته وخصا به علم مع ان بلوله غير شخص حيث يكون تصور
 مانعا عن الشركة فلا يكون التعريف منعكاً بان علم بحسني علماني عرفنا اذ معناه امر كلي فخرجه غير مانع
 بل بدونه ليكون التعريف منعكاً قوله مع اعتبار حضور الذنبي في الحاشية اي على وجه تقييد خلافا
 للمعوم وما ينافيه هو الشخص ولو قل انه موضوع للماهية بشرط الوحدة الشخصية الذنبية كان جنسيا ويلزم عليه ان يكون
 اطلاقه على الافراد مجازا انتهت قوله فيها لا على وجه التقييد وقع خدشة تقريره ان اعتبار قيد حضور الذنبي

في مفهوم علم كجس قطع عرق ما تحكم من ان مفهومه عام كلي وليس علماني عرف الميزانين في تقرير الرفع ان
 القيد معتبر في العنوان لا في المصنوع والمنا في العموم هو هذا لاذك قوله فيها بشرط الوحدة الذهنية بان يكون
 هذه الوحدة معتبرة في المصنوع قوله فيها ويلزم عليه اي على هذا القول قوله فيها مجازا مع ان القوم صرحوا بان اطلاق
 علم كجس على فردة حقيقي قوله وانما اطلاق العلم عليه اه وقع لما توهم من انه لو لم يكن علم كجس علماني بحقيقة
 لم يصح اطلاق لفظ العلم عليه والثاني بطان ان اطلاق شائع فيما بينهم فاما مقدم مثله بان اطلاق العلم عليه
 باعتبار ان الشخص معتبر في مفهومه بل بالنظر الى الاحكام اللفظية ونفي الاطلاق انما هو بالا اعتبار الاول لا بالثاني
 الثاني فلامنا فاه وحلة الامر انه لما كان نظرا بل الصناعة مقصودا على المعاني فاخرجوا علم كجس عن العلم
 واذا كان مطمح نظرا بل العرب على الالفاظ فخلوه في احوالهم وبطل هذا التحالف الاصطلاحي باختلاف
 النظرين ثم نقص عليك انه صرح شريف المحققين في حاشيته على شرح الشيخين بتعالل رضي بن الاعلام ان
 اعلام تقديرية غير حقيقة فان قلت هذا في ما قاله السيد في بعض حواشيه من ان العلم كجس علم حقيقي كالعلم
 الشخصي اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى الحاضر في الذهن فلنا كلا وحاشا فان هذا يجب عرف الحاجة وقد
 يجب اصطلاح الميزانين فلامنا فاه بين الكلامين قوله اسم كجس المنكر كما نسان وفرس قوله ومن
 التعريف اي حين كون اسم كجس معر فابلام كجس كالانسان والفرس قوله دلالة اي لانه علم كجس قوله
 بلا واسطة اللام فان علم كجس يدل على التعيين بحسب الذات قوله بخلاف اسم كجس فان دلالة على ايتين
 بواسطة اللام بحسب الذات قوله فيه ان ضمير الغائب تفضيل المقام على ما في الحواشي الشريفة على شرح المطالع
 انه لا اشكال في كون معنى الضمير تسكلم والمخاطب واحدا بالشخص اذ لا يقال انا وانت ويراد به تسكلم او مخاطب
 مطلقا وعموم خطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي شامل فلا يقدم
 في شخصيتهما وانما الاشكال في الضمير الغائب اذ كان اسما الى كجس كقولنا اسم النامي حسنة الحيوان و
 هو جز لانسان ومن السمين ان كجس كلي فان يكون لول في لك بضمير كلي فكيف يدرج تحت الجزئي
 المقابل له قوله والاشارة ايضا اه صالحة ان في اندراج اسم الاشارة تحت الجزئي الضمير اشكال لا اذ قد
 يكون الاشارة الى كجس كما في قوله عليه الصلوة والسلام اكرم لتخضبون بهذا السواد وكما في قولنا هذا الحيوان

بذات الحيوان قوله واجب عنه المحجب شريف النحول في حاشيته على شرح مختصر الاصول مما ملل الجواب ان مرجع
 الضمير الغائب وان كان جوبا لكن لا بد ان يكون مذكورا سابقا ولا شك في حصول التشخيص للمانع عن التكرار
 الكذا في نعم مفهومة مع قطع النظر عن الذكر السابق على فان خرج في صدره ان هذا الجواب بناء على ما افاده في
 حاشيته على شرح الاطلاع من ان كلمة موضوعية الخبريات المندرجة تحت كل غائب مفردة مذكورة كانت
 خبريات حقيقية او اضافية فارجح بان هذا التعميم مع غل النظر عن تعيين الذكر وخصوصية معنى الذكر التبري
 الخاص ثم زيفه احسن التحصين بان هذه الجملة لمخصوصية معنى المذكور بما هو مذكور لا تعتبر في المرجع كما يقتضيه
 الضرورة ولو اعتبر لم يكن محل الحكم عليه فلا يصح قولنا الانسان كل هو مقول على كثرين في نفس ذاته فانه
 ليس بجزئي حقيقة الميتة والحق في الجواب ان يقال ان المراد بدخول المضمرات في الجزئي تحقيق جميع ضماها
 و اشخاصها بل حكم بالدخول بالنظر الى الاكثر والغائب في هذا الاستعمال الذي ذكرنا متواترا وشكك وعلقه بهذا المعنى
 لم يورده تحتها احالة الى فهم المتعلم انتهى بكلماته لطيفة قوله المذكور لفظا وهو عبارة عن كون الشيء مفعولا بغير
 قبل ذكر ضمير سوار كان مذكورا معنى نحو ضرب زيد غلامه فزيد مذكور قبل ضميره لفظا ومعنى او لا نحو ضرب زيد
 غلامه فزيد وان كان مذكورا قبل ضميره صريحا لكنه مذكور بعده معنى لان رتبة افعال التقديم على المفعول قوله
 او معنى وهو عبارة عن ان لا يكون الشيء مصرا حيا لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره معنى يكون مرتبة افعال
 التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد وكون ترتيب المفعول الاصل التقديم على المفعول الثاني نحو عطيت
 زيدا وضمير الكلام السابق للمرجع اليه نحو قوله تعالى اعدوا له اقرب للتقوى فان الفعل تضمن بل صفة وكما سئل
 الكلام السابق لذكر المرجع استلزاما قريبا لقوله تعالى ولا بويه امي المورث فان الكلام السابق في ان الميراث
 وانه يدل على المورث او بعيد لقوله تعالى حتى توارث بالحجاب امي الشمس فان ذكر العشي سابقا يدل على
 الشمس مع نحو ذلك مما يجب كونه مذكورا معنى قوله او حكما وهو عبارة عن ان لا يكون الشيء مصرا حيا ولا يكون
 من سياق الكلام او سببا مقتضيا لذكره معنى لان حكم الوضع ان مفسر ضمير واصلح مرجعا ليزم ان تقديمه يقتضي ذكره
 حكما فالمرجع المورث لفظا الغرض مقدم حكما كما ان المحدث لعله في حكم الثابت قوله وهو من حيث هو مذكور
 وان لم يكن من حيث المصدق خبرنا هذا القدر من البحث الشخصية يمكن تعيين المرجع وتخصه كما لا يخفى قوله

مذكور

عليك آه هذا جواب آخر عن الايراد المتوجه على الضمير الغائب تقريره ان الضمير الغائب داخل في تعريف الجزء
 بالقياس الى معناه الشخصي وان كان خارجا عنه نظر الى المعنى الشخصي صريح كونه راجعا الى كسب فخر ووجه غير ضار
 اذ المراد من قوله انما هو بالقياس الى المعنى الشخصي وهو حاصل فقام وجه التسهيل على ما في بعض التعليقات ان معنى
 الضمير الغائب مع قطع النظر عن السابق ايضا جزئي شخص قوله او خاله فيه اي ادخال الضمير الغائب في الجزئي
 قوله بالقياس الى المعنى الشخصي بالقياس الى المعنى الشخصي قوله نال وجه ان لا يلائم انما هو اقيس الى المعنى الشخصي لم
 يتوعدا ولا شك كما هو الظاهر فلزم اطلاق الجهر كذا في الحاشية قوله فيها بطلان الجهر لوجود قسم من المعنى خارجا
 عن وقت الثالث من الجزئي المتواطىء والشك وحق ما اقيس عليك من التيقن الذي فاده حسن المحققين
 فذكره ولا تكن من الغافلين قوله استعمال اسم الاشارة آه جواب عن الاعضال باسم الاشارة اثره في التحقيق
 في حاشية على شرح التهذيب بجلال الله والدين حيث قال واما اسم الاشارة فالامرفية طاهر فانه موضوع لما هو
 محسوس في معنائه في غيره على سبيل المجاز انتهى فالحاصل ان كاشا في المعنى الحقيقي لا اسم الاشارة فخرج
 الجزئي باعتبار المعنى المجازي لا يقدح في المقصود كما لا يخفى قوله بقى شيء آه ريف بان اسما الاشارات والمضار
 اذ اوجهت الى معانيها المتعددة فهي خارجة عن المقسم المعبرة فان المقسم المعبر بحسب الاحكام في التقسيم هو اللفظ
 المفرد بالنظر الى المعنى الواحد في التقسيم الثاني بالنظر الى المعاني المتعددة نوعا ونوعا وفي الوضع النوعي ايضا
 تقسيم بحيث يشمل المجاز ايضا ومنه سقط ما قيل من انها اختلفت في المشترك لكونها موضوعا للافراد المتعددة وخاصة
 من افراد اللفظ المفرد بالنظر الى المعاني المتعددة وذلك لما عرفت ان المقسم هو متعدد بالاوضاع المتعددة و
 مفقودة في اسما الاشارات والمضار فلا تقسيم ونحوها في المشترك الذي هو من افراد التقسيم الثاني فذكر قوله
 ونقل في غيره بخطه في قوله تعدد اي الاعتبار النقل في غير الاشتراك قوله فذكر في الحاشية اشارة
 انه لا يخفى فحاشيه الى الامور المتعددة لان استعمال اسم الاشارة في كل واحد منها على وجه البديل من حيث انه فرد ذلك
 العام الذي هو مراد الملاحظة فحاشية في كل استعمال للمعنى الواحد معني لك العام حيث تشخصه فاعلم ان
 قوله قد يكون له نفع خاص آه بان يعتبر تعيينه بخصوصه في جانب الموضوع والموضوع له كليها قوله كوضع يلد
 فالمراد به هو ريد خاص كذا الموضوع له عن الذات الشخصية ايضا خاص قوله كل منها ما بان بالخط الامر الحلي في حاشية

في جاني الموضوع كليهما ويقال للوضع العام الوضع النوعي ايضا وسئل عليك تفصيلا فانظر قوله كقول
 الموضع كل فاعل آه فالمعتبر ان كل لفظ يوجد على زنة الفاعل في مادة موصوفة متصرفه فيها كضارب ضاحك مثلا
 فهو موضوع لكل ما صدق به عليه فمن قام به الحدث من الضرب والصحك مثلا قوله قد يكون الوضع آه بان ملاحظا للوضع
 امر اكليا منطبقا على جميع جزئياته ويوضع بازا كل منها ويجعل مرآة لخطتها فالموضوع ليس الا به الجزئيات لا
 الكل واسطة نقط قوله ثم يوضع ذلك اللفظ آه فان توهم انه لم لا يجوز ان يكون اسم الاشارة موضوعا لامر كل
 بشرط استعماله في الجزئيات اذ يل بانه لو كان موضوعا بازا لامر كل لكان مستغنيا في الجملة اذ ليس قوله
 في القسم الاول فان المراد بالتعين في الموضوع له الخاص عام من الشخصي النوعي فمن جعله قسما على صفة فخط ان وضع
 المعين لمفهوم كل وفي القسم الاول يكون وضع معين لمعين شخصي فالظاهر انه تزام لفظي بهذا في بعض الشرح قوله
 وتحقيقه آه المقصود منه تنزيه التقسيم الذي ذكره المص في الحاشية للموضوع له الى العام الخاص قوله لا يتصور عموم الموضوع
 له تفصيل المقام على افاده بعض الاعلام ان تقسيم المص في الحاشية للموضع الى الخاص العام صحيح اما تقسيم الموضوع
 الى العام الخاص فكلما وحاشا اذ الموضوع لم لا يتخلو اما ان يكون امرا واحدا كليا كان وجزئيا فالموضوع خاص لا عام
 كالموضوع للفظ الانسان زيد اما ان يكون امورا كثيرة ملحوظة بذواتها ووضع اللفظ بازا كل واحد منها باوضاع
 فالوضع لهج ايضا للعلم لان اللفظ اذن يكون مشتركا بين تلك المعاني وكل من الوضع والموضوع له خاص
 البتة واما ان يكون امورا كثيرة ملحوظة بمفهوم كل حبل مرآة لخطتها كما في اسرار الاشارات والاضمار على القول
 الصحيح فالموضوع لهج خاص لا عام ان كان الوضع عاما ولا يخرج عن هذه الاحتمالات اي لا يتصور للموضوع قسم
 آخر خارج عن الاقسام المذكورة حتى يتصور كون الموضوع له عام فيه قوله اذ هو خاص لكونه واحدا لا متعدد اقول له
 وهو ظاهر اذ الوضع عام والموضوع له خاص كذا في الحاشية قوله كان مشتركا كان خارجا عن هذا التقسيم وادخل
 في التقسيم الثاني قوله فكون الوضع خاصا آه به هو القسم الرابع الذي ذكره المص في الحاشية قوله غير مقتول في
 الحاشية اذ الوضع الخاص لا يكون بواسطة امر كل والوضع الواحد للجزئيات الكثيرة يجب ان يكون بواسطة
 عام آله لملحظة كل واحد منها انتهت قوله فيها بواسطة امر عام قد درست لتعارف هذه الواسطة في الوضع الخاص
 فعلى تقدير كون الوضع خاصا والموضوع له عاما يلزم اعتبار الواسطة عدما وهو كما ترى لهذا المص قوله اما الموضوع

استغنى عن
 من الاعيان
 في غير

اخاص للعالم فهو لم يوجد بل لا يمكن قوله ولا يصح تقسيم المصداق لتقسيم الموضوع له الى اخاص والعالم حيث قال في
 الحاشية قد يكون الوضع خاصا والموضوع له ايضا خاصا وقد يكون كل منهما عاما قوله الا ان يقال انه جواز
 ذلك التزيف بحيل التقسيم صحا قوله بانه متعدد اى من حيث الكثرة لا بشرط الانفراد قوله كالرجال مع انهم
 جمع والثاني في معنى الجمع ثم ملق على ان القوم اسم جماعة الرجال خاصة واللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويؤخذ
 الضمير العائد اليه مثل القوم خرجوا لتحقيق ان القوم في الاصل مصدر قائم بوصف به ثم غلب على الرجال خاصة لقياسهم
 النساء كذا ذكره الزمخشري في الفائق وميتا والجميع اعاده لكل واحد من حيث انه واحد حتى لو قال القوم الذي
 يدخل هذا المحسن فله كذا فدخله جماعة كان المنفصل مجموعهم ولو دخله واحد لم يستحق شيئا كذا في التلويح قوله لكثير غير
 محصور كما هو شأن العالم فهنا يكون كل من الوضع والموضوع له عاما فصح التقسيم ثم معنى كون الكثير غير محصور
 لا يكون في اللفظ دلالة على تخصيصه في عدد معين والا فالكثير لا يتحقق محصورا بحال قوله الموضوع لكل واحد من
 الخبريات بشرط الانفراد لا من حيث الكثرة قوله فتأمل في الحاشية في فصل المقام ان الموضوع له ان كان امرا
 واحدا خبريا او كليا ما خذ ارجح حيث هو هو اى من حيث العموم والاطلاق فهو خاص وان كان امورا كثيرة
 كان وضع اللفظ بازاء كل واحد منها با وضاع متعددة كان مشتركا وكل من الوضع والموضوع له خاصا ووضع
 واحد للاحاطة بامر عام كان الموضوع له خاصا ووضع عاما كما في اسما الاشارات والضمائر والموصولات
 لا يقر بخوران يكون الموضوع له امرا كليا ما خذ ارجح حيث الكثرة والاطباق عليها كما في موضوع المحسوسة وهذا هو
 يكون الموضوع له عاما لانا نقول لا رب في الكل اى مرة للملاحظة الخبريات ولا بد للموضوع له ان يلتفت اليه لئلا
 على ان الفرق بين الخبريات للملاحظة بامر كلي متحد بها وبين الامر الكلي لما خذ من حيث الكثرة والاتحاد بهما
 الا لفظيا فلا يكون بين الوضع والموضوع له اخاص من هذه الصورة فرق بحسب حقيقة النعمه جمال آخر وهو ان
 يكون الوضع لكثير غير محصور بامر كلي كما تقوم والرجال مثلا وعمل هذا هو المراد بكون الموضوع له عاما واما الكثير محصور
 كما ساء العدد فهو خاص ففيه بولا مثلا كل واحد من الوضع والموضوع عام فاما ان ثبت قوله فيها او وضع واحد
 على قوله با وضاع متعددة قوله فيها المحسوسة اى المحسوسة الكلية قوله فيها الكلية اى في المحسوسة قوله فيها مرة
 للملاحظة الخبريات فيكون ملحقا اليه بالعرض بخلاف الموضوع له بغيره فله فيها ولا بد للموضوع له ان يلتفت اليه لئلا

الا ان الكلي موضوع لم يحدده واللازم كون الموضوع له متعلقا به بالعرض قوله فيها احتمال آخر وهو احتمال ذكره في
 الشرح بقوله الا ان يقال قوله فيها معنى هو لا راي في القوم والرجال قوله بانها مسان جديدة لا بازاء الواد
 على قوله ان الملاحظة امر اخر هذا هو الذي اختاره الجمهور قوله ثم اوضح قد يكون ان العرض منه ترينف في
 الذي ذكره المصنف الموضع والموضوع له كليهما بقول الموضع كل فاعل موضوع لذات من قام به الفعل قوله
 العموم في جانب اللفظ واما الموضع النوعي الذي يكون باعتبار العموم في جانب المعنى فترتبه في الشرح من
 عبارة عن اعتبار الموضع معنويا عما بحيث يكون مرآة لملاحظة معان كثيرة كما في الموضع العام والموضوع الخاص
 ومن ثم ظهر ان الموضع النوعي على نحوين قوله تعيين الدلالة بنفسه اي بقرينة قوله على معنى مخصوص من
 اللفظ بواسطة تعيينه قوله كل لفظ يكون له وكل اسم اخره الف او يارفتوح ما قبلها ونون مكسوة فهو لفظ من
 مدلول ما يحق باخره هذه احكامه وكل اسم غير ان نحو رجال ومسلمات وسلمين فهو كجاء من سياج كل اسم قوله
 محقق بالحق لا يوجد في الجازات اذ لا لالة بلا دخل القرينة من جملتها حقيقة قوله مع القرينة اي القرينة
 المانعة عن ايراد المعنى الحقيقي قوله يدل على ما يتعلق به اي بالمعنى الحقيقي تعلقا بخصوصا بمعنى انه لفظ مشترك
 القرينة فلم يثبت من الموضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي الكانت دلالة عليه وفيه من عند قيام القرينة
 بحالها قوله وضع نوعي واحد اي لا تعد وفيه قوله جملة الجازات اي جميع انواع الجازات لا خصوصية لنوع دون
 نوع قوله وبكسب الدلالة اي الموضع النوعي الواحد الشامل لجميع الجازات يحصل لالة اللفظ على المعنى المجازي فلو لم
 يكن هذا الموضع في الجازات لم يكن اللفظ والاعلى في كسب المعنى قوله نوع العلاقة كما يقال ان الموضع عين اللفظ
 الدال على سبب مثله نفسه فهو مع القرينة وال على سببه بالعكس قوله مناط صحة الاستعمال اي استعمال اللفظ في نوع العلا
 من انواع الجازات قوله على نحوين احدهما يحصل به الدلالة وثانيهما هو مناط الاستعمال قوله المستحق اي في قول
 الموضع كل فاعل لذات من قام به الفعل قوله العموم من جهة المعنى وهذا هو المعنى في الموضع العام الموضوع الخاص
 بالمعطاة انه لا يفسر على المصنف فافرق بين الموضع العام الذي يعتبر فيه العموم من جانب اللفظ وبين الموضع العام الذي يعتبر
 فيه العموم من جانب المعنى مثل الثاني بقول الموضع مع ان المستحق في هذا القول هو الاول فهو مثال لال الثاني في اللفظ
 لم يشترط في عموم الموضع عدم العموم في جهة اللفظ حتى ينافيه بالعموم كما هو مستحق في جانب اللفظ مستحق في جانب المعنى

انما هي على
 انما هي على
 من جهة المعنى

الاشك

الاشك
الاشك
الاشك

انضم فاشك في قول الشارح فتفكر اشارة اليه قال ان تساوت افراده بان لا يكون صديق الافراد متساوية
بجوس الاربع المعسرة في مقال المتواطي اعني المشكك فالتفسير هو في التقاوت المخصوص لان في مطلق
ولو كان هذا هو المراد من التساوي لزم كون الانسان مشككا اذ صدقه على الافراد الخمسة مثلا اكثر من صدقه على
الاثنين في الارزاق فاملزم مثله بل لزم في المتواطي راسا لعدم الخلو عن تقاوت هذا قوله وجوه المشكك
ففي عليك ان اقسام المشكك بالاستقرار محصورة في اربعة وبنو اذ لم يخرج مع مقابلة تساوا اما اذا اخذت كان
يقال الاوليه والآخرية والاولوية وغير الاولوية والاشدية والاضغنية والازديدية والايضا فيخرج لاقسام ثمانية
ولكن قد يجعل كل قسم مع مقابلة تساوا واحد فيحكم مع ذكر المقابلات بترتيب القسمات اذ عار كما وقع في كلام كثير من
المحققين ولا بأس به فان الامر في ذلك سهل فادرك قوله الاقدمية اي الاولوية قوله بان يكون انصاف
اي يكون بين الانصافين علاقة العلوية والمعلولية كالانصاف الواجب غمجه بالوجود وانصاف الحكمين قال انصاف
الاول على الانصاف الثاني فان سوسك لوهم بانه قد لاح عليه انصاف فرد من الكلي المشكك لانصاف فرد اخر منه
ولم يظهر انه بل يكون بين الفردين منه عليه ومعلولية ام لا فارجح بان افاوه الشارح في الحاشية بقوله تصيف
الوجه فرد ذلك الكلي ايضا فان الواجب مثلا علته للمثلن كما ان صدق الوجود عليه علة لصدقه على المثلن لم يعبر
به في التفسير لانه ظاهر اما الاولوية فيقتضف الانصاف فقط اي صدق الكلي على الفرد كما ان الشدة والزيادة
يتصف بها الفرد فقط لا صدق الكلي عليه لانه لا ينبغي ان يعيد من وجوه المشكك اذ لا يحصل بها الاختلاف
في المصدق فتفكر انتي قوله في التفسير اي تفسير الاقدمية المذكور في الشرح قوله فيها الانصاف فقط دون
الفرد كما لمصني فان انصاف الشمس عليه لا انصاف الارض والاشمس والارض فليس بينهما علاقة العلوية والمعلولية
قوله فيها يتصف بها الفرد فقط فان الشدة والزيادة من اوصاف الكيف الكم وصدق الكلي ليس بكيف ولا كم فلا يوصف
بها قوله وقد تفسر في الاولوية قوله فهذا المعنى اي الاحقية قوله يتناول جميع وجوهه اي المشكك
اذ ناسن مشكك الا وكون فيه الاحقية قد لك التفسير لكونه غير مانع عن دخول الاغيا غير صحيح قوله الاختلاف
بالذاتية اي اختلاف الكلي في حصوله في الافراد بكونه ذاتيا لبعض الافراد وعرضا للآخر كما فصل قانه في المنوع عرض
عام للمجنس لكونه خاصية قوله ناطق الى هذا المعنى اي للاحقية والانتصاف بالذات اي احق من الانتصاف بالعرضي الاولوية

الاولوية بالمعنى الاول اى الاقتصار على كون الاختلاف بالذاتية والعرضية دخلا فيها فان الاتصاف بالذاتية ليس
 باقتصار من جهة الذات والا يلزم ان يكون الذات حلة للذاتى فيلزم المحولية الذاتية قوله بالاقتصار اى
 الاقتصار المذكور فى التفسير الاول على اولوية قوله مطلق للزوم اى سوا كان حلة او لا وح يكون الاختلاف
 بالذاتية والعرضية دخلا فى الاولوية باعتبار التفسير الاول ايضا قال فى الحاشية اى متناع الانشكاك بالنظر الى ذات
 سوا كان باقتصار من بقاء الذات عليها كما فى العوارض المحلولة او كان لذات مصادق له بنفس الذات كما
 فى الذاتيات بالنسبة الى الذاتى وما توجه ان الاولوية ان فست بالاقتصار وان كان معنى مطلق للزوم لم
 يخصص تشكيك فى الوجوه الاربعه بخلاف ان يكون الاختلاف بالاعتقائى البعض وبخبرية فى البعض الآخر وباجترية
 فى البعض بلا واسطة وفى الآخر بلا واسطة جزء آخر فليس بشئ لان غير النجوم من الاختلاف لا يوجب تشكيك فى مصادق
 الكل لان الحاشية التى هى مصادق لكل فى الصورتين واحدة ففكرته حتى قوله فيها بالاعتقائى فى البعض كما يكون
 بالنسبة الى افراده بخصيصة قوله فيها وبخبرية فى البعض الآخر كالحوان بالنسبة الى الانسان قوله فيها بلا واسطة
 كالحاس بالنسبة الى الحيوان قوله فيها بلا واسطة جزء آخر كالحاس بالنسبة الى الانسان قوله فيها واحدة ولا يوجب
 فى التشكيك من تعدد بحشيات يختلف بحسبها مصادق قوله المحققون اى المحققون من المشائية قوله المستوفى
 التشكيك اه فان آثار الجوهريه فى الجوهريه على اكثر من آثارها فى الجوهريه الاولى وثانها الجوهريه فى افضل اكثر
 من آثارها فى النحلة قوله اللهم الا ان يلزم اه جواب عن التزيف بان ذلك لتفسير معنى على سلك الاشتراك
 من تجوز التشكيك فى المقومات ثم وجه التمرض ظاهر فان الكلام ليس الا فى بيان تفسير على يد المشائين
 فجعله معنيا على ذلك المسلك خلاف لما لا يخفى قوله ويفسرون اى المحققون كذا فى الحاشية و
 منهم طلال الملة والدين فانه خاتمة هذا التفسير فى حاشية على شرح التحرير قوله بحيث يشرع عنه لعل
 لا سود مثلا مقول بالتشكيك على اسود من جنس باعتبار ان السواد فى احداهما يشهد من الآخر لمعنى ان
 لعل بعونه الوهم يزرع من الاشياء الاصف قوله ومعنى الزيد كونه اى كون احد الفردين
 قوله تلك الحاشية اى تحت يزرع عنه لعل باستعانة الوهم مثال الانقاص قوله الا ان الاشياء فى حاشية
 لا يخفى عليك ان الاشياء المتشبهة فى الاشياء بعضها اختراع الوهم ليس كل منها منشأ الاستدراج فى نفس الامر فكل

المستتر من الازيد فانها من الامور الانترائية التي لها وجود في نفس الامر فافهم نهيت قوله فيها لا ينبغي عليك
 هذا فرق اخر بين الشالين قوله اما بحسب الوجوده قال في الحاشية لتباين في الوضع دون الوجود كما
 اذا توهم نقطة بين خط فان اجزاء متباعدة بحسب الوضع دون الوجود لتباين في الوجود دون الوضع كما اذا
 من خط يمس خط آخر فانها تتمايزان فيه دون الوضع والتباين فيها كما اذا وقع خط فوق خط آخر كما يخطو
 المستقيمة الغير المتداخلة قدر نهيتي قوله ليس شيئا فانه لا يختلف بها مصدق الكل على الافراد بل صدق
 الكل عليها على السواء كما لو ادعاه مقول على الاشياء والاضعف على السواء فيكون له نسبة اليها متساوية
 فاشككا قوله من موجبات الاختلاف في مصداق المشتق من ذلك الكل في المصداق كما تبين من
 الكل من اشددة والضعف مثلا واشتق كالسود وذلك الكل كالسواد والخصم المأمور على ما في النص
 التعليقات من الاختلاف بالاشدة والضعف على حصول الاختلاف فيما صدق عليه اشتق من ذلك
 الكل مثلا صدق السواد على كل منهما على السواء وانما التفاوت في صدق السواد اشتق من السواد على ما
 المعروف من كل منهما قال في الحاشية فيه منع ظاهر كما سيأتي ويحق ان يكون بين الاولين من موجبات الاختلاف
 في مصداق الكل واما تشكيك بالوجهين لاخيرين فليس بحسب الاختلاف في مصداق الكل بل مجرد كون
 اشد وازيد دون بعض مياتي بقصيدة اشار الله تعالى نهيت قوله فيها كما سيأتي من ان اشددة والزيادة
 ليست من وجه تشكيك حقيقة لعدم استحقاقها اختلاف المصداق للكل ولا المشتق مونه بحسب اشددة و
 الضعف والزيادة والنفضان فالقول الفضيل ان وجه تشكيك نخصرة في الاقدمية والاولوية قوله
 فيها الوجهين الاولين لا تشكيك بالاقدمية والاولوية قوله فيها بالوجهين لاخيرين لا تشكيك بالزيادة
 والنفضان قوله فان تشكيك في الكل آه هذا كله ماخوذ من الحواشي الزائدة على شرح التهذيب كما على
 ثم تقسيم المقام من مشايير بل انما هو بطلان تشكيك في الذاتيات فان خسر تشكيك عندهم في الكل المسمى
 وانما يجب حمله على افرادها بالمواطاة لما كان اشتقاق كليات عرضية بالنسبة الى عروضياتها كخروجها
 عنها وذلك اليها مواطاة فامكن ان تكون شككات بالنسبة اليها وان كانت مواطاة بالنسبة اليها
 لادبائها واما المبادى فهي في ان كانت خارجة عن عروضيات لكنها ليست بكليات بالنسبة اليها

لعدم حملها موافقة فلا تصور لتشكيك بالنسبة إليها واما بالنسبة إلى حصصها فهي ودان كانت كليات كنهانيتها
لها فلا تصور لتشكيك فيها أيضا قوله دون المبادي فان المبادي لا أفراد لها سوى المحصن والكل بالنسبة
إلى أفراد المحصنة نوع والنوع ذاتي والتشكيك في الذاتيات فلا تشكيك في المبادي في الموطر قوله بخلاف
النواظير فانه يتحقق في المبادي والمشتقات كالسواد بالنسبة إلى أفراد المحصنة والناسط بالنسبة إلى أفراد
قوله فلا ستوانسبة آه هذا كله مذکور في الحاشية القديمة بحال المحققين قال في الحاشية واما فسرنا الاستواء بهذا
المعنى لكون الدليل مخصوصا بنفي الاولوية والاولية في الذات لا مطلق الاستواء الشامل لجميع جوه التشكيك فلا يتوهم
ان ثبوت الاستواء يجري في استقار الاخيرين ايضا فوجه تخصيص البيان في استقار الاولين انتهى قوله فيها
المعنى أي بقوله المعنى انه لا يختلف ثم تفصيل المرام انه قد ذكر بعضهم لاستقار الاولين دليلين الاول الاستواء والثاني
لزوم المحولية والشارح لمحقق ذكر الدليل الاول وفسره بذلك المعنى جعل الدليل الثاني دليلا عليه وجعله دليلا
فقط التوهم المذكور بعيد هذا فان منبأه على عدم كون المحولية دليلا عليه كما لا يخفى قوله فيها الاخيرين أي
الاشدة وازيادة قوله والا يلزم محولية الذات في تقرير لزوم على تقدير تحقق الاولية في الذات ان ثبوت الذات في
بعض الأفراد اذا كان حقه لثبوت بعض آخر فثبوتها لهذا المعنى يكون معلولا بمجولا وهذا هو المحولية اللازمة واما
على تقدير تحقق الاولوية فكلان ثبوت الذات لبعض آخر اذا كان بخير اقتضاه من ذاته بل كلان بالنظر إلى الغير
فيكون للغير دخل في ثبوته له بان يكون عاجلا فيلزم المحولية المطلوبة واما بطلان لازم خلاف جعل شيء بوجه
جعل ذاتية وليست ذاتية محولة كجمل ستانف والا يلزم انما كما فيها فيه قوله واسيل إلى النقص في الحاشية
اطلاق النقص على سبيل المساخنة لانه يكون في مقابلة الدليل دون اليقينية ثبت والمذكورة منية لا دليل فان تنبأ
الاولية والاولية عن البدائي بدوي قوله بالعارض المراد بالعارض الخارج المحمول موافقة التشكيك في المبادي
كذاني الحاشية ثم تقرير النقص ان مقدمات الدليل جارية في العارض الذي عترتم بكونه شكلا بانه لو كان
ببعض على لثبوت بعض آخر وكون ثبوته لهذا بعض نظر إلى الغير فيلزم ان يكون ثبوت العارض لبعض آخر معلولا
بموجوب قوله يجوز ان يختلف بهما دليل لقوله لا سبيل وتقرير عدم ورود النقص العقل لا يقتضيه عن تجوز الاولوية
الاولية في العارض فانه يجوز كونه أولى في بعض المخصوصات بالنسبة إلى بعض آخر بان يكون مقتضى ذاته او قدم

بان يكون التصانف لبعض من حله لا تصانف الاخرية ولا استحالة في محمولية العارض بل هي الحق سواء كان محمولاً
 للمعروض او غيره فلا نقض بالعارض صلاح قوله حل العالي على السافل آه فحمله على المتوسط يصير اقدم من سبق حله
 على السافل كذا في الحاشية ثم هذا كله ما خود مما ذكره في الجملية في برهان الشفا من ان ثبوت احوالي بسبب
 ثبوت لمواضع من الثاني علة للاول قوله فلو حصلت اي حيوانية قوله وسطا لثبوت آه بان يقال الانسان
 جسم لانه حيوان وكل حيوان فهو جسم فالانسان جسم قوله بامر خارج فمعنى قولهم ان الذات لا يحل ان لا يحل بامر خارج
 واما معلولية ذاتي آخر فلا مضائق فيه انت لو اخذت لفظة تبيديك لدرست ان هذا مخالف لما صرحوا بان
 جعل النوع جعل الجنس والفصل واحد فكيف يصح كون الانسان جمل لاجل حيوانية وكلام الشيخ ماول بان جعل الاوسط
 على الاوسط في الاثبات فان المتوسط والسافل اذ هما متضمنان للعالي فلا يعبدان كونا واسطتين في اثبات العالي
 في نظر العقل كما هو شأن الاوسط في الاثبات وهذا ليس من باب محمولية الذات فانهم ساس البرهان للمحلي قوله
 ولا يوجب تشكيك لان بحشة التي هي مصدق حل العالي على المتوسط هي بعينها حشية مصدق حل العالي على
 ليست هي حشيات متعددة بحسبها يختلف المصدق ويلزم التشكيك وقد يقال ان المعتبر في التشكيك صدق
 الكل على الافراد المتبانية على وجه التفاوت وهو ليس كذلك فافهم كذا في الحاشية قوله فيها هي حشيات
 آه وهي كون العالي ذاتيا للمتوسط والسافل كليهما قوله فيها وقد يقال آه جواب خر من الارياذ وقد قرر بان
 المتعنع في الذاتيات انما هو بالنسبة الى الافراد المتبانية وهذا غير متحقق واما الافراد الدخلة في الآخر فلا نسلم
 استحالة التشكيك فيها وجملة الكلام ان المتعنع غير متحقق ومتحقق غير متعنع فان وسوك الوجه بان جعل حكم
 عاما بان الذات لا يكون مقولا بالتشكيك اصلا وتخصيص الافراد بالمتبانية تخصيص حكم عقلي وهو كما ترى فافهم
 بان الاجراء الغير المتبانية ليست نسبتها الى الذات على السواء يستحيل التشكيك فيها فالقول بتعميم الحكم العقلي حكم
 قطعا قوله وان لم يرد آه جواب ثان عن الارياذ تقرره ان المراد بالعلية لعلية مقتضية لا المطلق ولا اثباتا
 في ان حيوانية الانسان ليست علة مقتضية بحسبها مادريست ان الذات لا تكون باقتضائها من الغير فالانسان
 بنفسه جسم كما انه بنفسه حيوان قوله واما انتقاد الاخيرين آه هذا كله مذكور في شرح المقاصد للعلانية
 انتقاد ذاتي وهو حاشي شرح التجريد للمحقق الدواني قال في الحاشية ذهب الاشراقون واتباعهم الى ان

افراق المتمايزين في التفرؤ في كمال العقل ليس ينحصر في الافراق بحسب نسخ الماهية بدون الاشتراك في
جوهرى اصلا او بحسب الفضول والعوارض اللائقة لمصنقة او المستحضرة للاشتراك في الذاتى كما ذهب اليه
المشايخ اباهم فان القسمة غير حاصرة بل قد يكون كمال نفس الماهية ونقصها على ان يكون نسخ الماهية من حيث
اى مرتبة في الكمال والنقص بالقياس اليها نفسها لا يميزا بينهما في الوجود او في كمال العقل فان حصل في كل مرتبة
بعضها نفس طبيعية الماهية على الشدة والزيادة والضعف والنقصان فلهذا هو حد حريم النزاع قال العلم الاول بالحكمة
اليمانية ان قال بعض تنافع المشايخ في جوابهم ان لم يكن في الاكل شئ ليس في الانقص فلا افراق وان كان
فاما معتبر في نسخ الماهية فلا اشتراك واما زائد عليها فيكون بافلا مقوما او عضلا لا محال ليس في استقرار الاختصاص
ولا على حد حريم المتنازع فيه ليسوا يصنفون الافراق كمالية نفس الماهية كالسود والحرارة ونقصها لا شئ زائد
عليها وهما غير معتبرين في نسخ الماهية بل لما وحدة مبهمه عرضية بحسب مراتب نفسها في الكمال والنقصان قول
مراده بقوله ان لم يكن في الاكل شئ اى امر متوعدا قد ونشأه تنزاعه فلا فرق كما فصلناه في الكتاب فهو
على استقرار اثبات الاختصاص وعلى حد حريم النزاع كما لا يخفى انتهى قوله فيها بحسب نسخ الماهية كالعقول قوله فيها
بحسب الفضول كالاشراف اللهس قوله فيها لمصنقة كالرومى والربخى قوله فيها او المستحضرة كزبد خاله قوله
فيها كما ذهب اليه المشايخ يتعلق بالمنفى لا بالنفى قوله فيها فان القسمة اذ دليل لقوله ليس ينحصر قوله فيها
قد يكون اى الافراق قوله فيها نفس طبيعية الماهية على الشدة اعلم ان الاشرفيين نسبوا الاشياء بكونها
الماهية في بعض الافراد دون الآخر وسمى ان وجدت في الجوهري قوة وان تحققت في الكم تسمى شدة وادعى
اللازمية تحت الاشدية فالتشكيك عندهم في حقيقة ثلثة قسام قال العلامة في شرح الاشتراق ان
المشايخ زعموا ان الحرف لا يطلق الاشد على الكم وهو ليس بشئ لان الخلق لا يتبنى على الاطلاقات
العرفية وظن انهم لما وجدوا انه لا يجوز ان يقال خطا شدة خطية في اللغة حكموا بعدم قبول الخطا شدة لا تخفى على
اللبيب ما فيه فانه ان لم يطلق الشدة على الكم لم يطلق الشدة على طول ومفهوم الطول في خط واحد قوله فيها قائلها
هو الاضعف والافضل قوله فليس الاضعف والافضل من تلك الماهية اى ماهية الاشدة واللازمية فان
استقرار الماهية باستقرار جزئها ضرورى وانما لا يلزم البيان في الاشياء الاضعف وبين ما يعتق الاثر

والافتقار ضرورة استلزام اختلاف الذاتيات اختلاف الذات ومن المعلوم انه لا بد تحقق التشكيك في
المماثية بالنوع اما بحيث ان المماثيات المتباينة لا يقاس بعضها الى بعض بالتشكيك قوله اولاً
ذلك انني مقولاً بنسخ ماثية الاشهر والا تريد قوله سبيل الى المعروض هو الذاتي فاحتمال انه لا يكون
الاختلاف في الذاتي في الامر الخارج من اختلاف المفروض وقع في بعض النسخ المفروض البقاء فاحتمال ان ليس للاختلاف سبيل الى
الذاتي فرض ذلك الاختلاف فيه اعني الذاتي بل يكون الاختلاف في الخارج وجملة الكلام ان المال واحد قوله
ولا يلزم في العارض كما لا سود مثلاً قوله على هذا الشق اي على تقدير حصول التفاوت في الامر الخارج قوله يخلف
اي خلاف المفروض تقرير المبرم انما لو فرضنا التفاوت في العارض ابتداء فلا يلزم يخلف على هذا الشق فانه عين
المفروض لا خلاف للمفروض لفرض التفاوت ابتداء في الامر العارض في المحاشية فيه انه يلزم يخلف باعتبار
عدم التفاوت في ذلك العارض بعينه والتفاوت في عارض آخر لا يجدي نفعاً قوله فيها فيانه يلزم
يخلف اهـ تقريره انه على تقدير احتمال الاسود والاشهر مثلاً على شيء غير داخل في مقيس عدم احتمال الاضعف عليه
يلزم خلاف المفروض فان المفروض هو الاختلاف في الاسود واللازم الاختلاف في شيء آخر ولا مزية في ان
الاختلاف في هذا الشيء لا يفيج لعدم حصول الاختلاف في المفروض اعني الاسود قوله كذا نقل في المحاشية
المعلم الاول للحكمة المماثية في التقديرات ان سبيل استقيم تقويم البرهان ان يقال ان كثير الطبائع المركبة
في مرتبة ماثية بها بعينها اكثر افرادها بالذات بلا واسطة امر خارج واما اكثر الافراد بالذات فهو كثير الطبائع بالعرض
بناء على ان الطبيعة المرسله من معقومات الافراد بجاي افرادها والافراد خارجة عنها من عوارضها الخاصة
اللاحقة للطبائع بعد مرتبة ذاتها في مرتبة متأخرة عنها فالكثرة التي للافراد بالذات كثرة الطبيعة بالعرض
لان هذه الكثرة لها من بقاء الافراد اذ مناط الوحدة والكثرة بالعدد توحد الوجود وتعيده والطبيعة
لا توحد الوجودات الافراد فكثرة المراتب الكمالية ونقصانية اما كثر نسخ الطبيعة من هي الماثية
فيكون هناك طبيعتان مختلفتان بحسب نفس المماثية الطبيعية واحدة مختلفة بالذات من حيث ان وال
يكثراً بالعرض من بقاء الخصوصات اللاحقة في المرتبة المتأخرة فيكون الكمالية ونقصانية المماثية شيئاً
عليها يعرضها في مرتبة خيرة فيكون تلك المراتب تراوحت في جملة اما من فصول او عوارض شخصه او مصادره

هو الطريق المستوي قول يكن رابع سبل العلم الاول المحل اليه باولي تأمل فاعل في فكره انت قوله
فيما تقويم البرهان الى البرهان الدال على امتناع التشكيك بالاشدة والزيادة في الماهية قوله فيها بيان
مختلفان لا يجرم التشكيك من كون الطبيعة واحدة قوله فيها افراد تحصله آه وقد ثبت ان التشكيك لا يجري في
الافراد قوله فيها ارجاع سبل آه الى الدليل الذي ذكره الشارح في اشرح بقوله اما ان يشك على شيء ليس فيما يقابلها
ان قوله فيها اليه اي الى هذا الطريق المستوي قوله باختيار الثاني اي الشق الثاني وهو عدم احتمال الاش
والا يزيد على شيء ليس فيما يقابلها قوله من الاول اي من الترديد بل قوله عدم الفرق اي بين ما هي الاش
والاصغف والازيد والافقص قوله ولا يقتضيه العقل آه اذا تم عظمى ان توهم ان العقل لا يجوز كون شيء واحد
مناط لا تنزع الامور المختلفة فندفع الذي ذكره القائل بقوله يجوز ان يكون لذات واحدة انما مما لا سبل
الى السد وقررنا لازاحة شروح في اشرح قوله فلا يكون لذات آه اي الذات الواحدة بل انضمام شيء آخرها
بل الذات مع شيء آخر منشأ لاترأع المراتب قوله وما الواجب لذاته فهو موجود آه بسط المرام على ما افاده
بعض الاعلام ان الواجب تعالى لا يصلح ان يكون متعيا عليه لكون بعض الذات الواحدة من غير اعتبار شيء
اسمها منشأ لاترأع الشدة والضعف والزيادة والنقصان بحسب اختلاف المراتب بوجوده احدا ان الواجب
موجود واحد والاشد والاضعف موجودان متباينان وكذا الازيد والافقص في الوجود وبحسب الوضع
تأينها ان جميع الكمالات فعلية فلا يتصور في الواجب تنزع بعض الكمالات في بعض الاحوال دون بعض بخلاف
الاشد والاضعف والازيد والافقص في تنزع عن بعض الذات في بعض الاحوال بالاشد وفي بعض اخرى بالاضعف
وكذا الازيد والافقص والتأين ان جميع الكمالات راجعة الى جهة واحدة هي الوجود لذاتي فالواجب منشأ لاترأع
الكتاب بحسب الامور المختلفة بخلاف الاشد والاضعف فانه ليس بينهما جهة مشتركة يرجعان اليها ثم هذا كله سبل
اساقال في التماثلية حاصله ان الاشد والاضعف وكذا الازيد والنقص متباينان في الوجود وفي الوضع
مرتبة منها سلوة ونفكة في الاخرى الواجب لذاته فهو موجود واحد بجميع الكمالات وهي راجعة الى جهة الوجود
الاشد في فعلية تصور فيه تنزع بعض الكمالات في بعض الاحوال مع بعض بخلاف الاشد والاضعف في غيرهما بكون بعض
افضل من ان شيء قوله واختلاف بحسب الصفات ما يجدي نفعا اذا لم ينافى الصفة تنزعه بالتباين

الى امور متباينة فالاختلاف بحسبها لا يكون مقديا عليه فلا يجدى فيها كذا في الحاشية ثم المقصود دفع عده شتى
 انه يصح في الواجب تعالى انتزاع امور مختلفة بحسب الاضافات كزرقية زيد و زرقية بكر فيصح كون ذات واحدة
 من غير اعتبار امرها منشأ لا انتزاع امور مختلفة مثل الاشياء والاضعف والا زيد والنقص مقصدا على
 الواجب تعالى نظر الى تلك الاضافات لتفصيل الدفع ان الاوصاف الانتزاعية منتزعة عن الواجب تعالى لكن
 لا عن ذاتها فقط بل بالقياس الى امور متباينة وهي ذوات المضاف اليه مثلا خالقية زيد انما يتخرج عنه تعالى
 بالقياس الى زيد و خالقية بكر بالنظر الى كبر منشأ الانتزاع بينهما مختلف بخلاف انتزاع الاشياء
 والاضعف عن الذات الواحدة فان منشأ الانتزاع فيه واحد فالقياس غير صحيح قوله تحقيق المقام
 اه المقصود منه ابطال التشكيك في الذاتيات واثباته في العرضيات قال في الحاشية وهذا ينبغي ان
 يصدق العالي على المتوسط والسافل كصدق اسم على الحيوان والانسان فانه على المتوسط اقدم بالذات
 وعلى السافل تاخر بالذات فيلزم كون اسم شككا بالنسبة لهما مع انه ذاتي لهما ففكر انتهى قوله فيها و
 بهذا ينبغي ان وجه الاندفاع ظاهر فان مناط التشكيك اعني وجود التفاوت في مصدق الكل ان يتحقق
 عيشات مختلفة فيختلف بحسبها المصدق مفقود في صدق اسم على حيوان الانسان بل المصدق والمثار واحد هو
 الجسم اتيا لما ذكرنا من تفصيله فمما سلف قد ذكر قوله لا يجب المفهوم الواحد لاجتباتي من غير اعتبار صدق الكل على
 الافراد قوله فمناط اسمي التشكيك قوله مصدق اعني يصدق عليه الكل وهو الافراد قوله يجوز هاتين الذاتين
 قوله فلا يتصور فيها اتي في الجوهريات لعدم الاختلاف في نفس الماهية من حيث هي هي قوله الاختلاف فيها
 في العرضيات قوله بحسبها اتي بحسب صفة خارجية كالوجود اعلم ان الوجود انما يقبل التشكيك بالوجوهين الاولين من
 الاقدمية والاولوية دون الآخرين اعني الشدة والزيادة قال الشيخ في الميات لشفا الوجود وما هو وجوده لا
 بالشدة والاضعف ولا يقبل الاكل والنقص وانما تختلف في ثلثة احكام وهي التقدم والتاخر والاستغناء والاحتياج
 والوجوب الامكان انتهى قوله والاسود عطف على قوله انه وجود قوله وهو متفاوت قال في الحاشية قال
 الاستاذ في حاشيته على شرح الموقف بهذا بحسب المشهور ونظر محلي وحق ان حمل السوداء بياض على مرابها
 حمل عرضي مثل حمل الاوصاف الانتزاعية واطلاق الحكم عليها على المسامحة انما يعلم بالضرورة ان انتزاع الوجود

البياض عنهما وعلما عليهما على نحو واحد ولا ريب في ان جعلهما على الوسط الحقيقي محل عرض ضرورة النسبة لهما
 على السواء فكان بسيطاً اي غير مركب منهما هكذا سائر المراتب اذا عرفت هذا فنقول كل مرتبة من الاوساط مغايرة
 بالمرتبة لما فوقها ولا تحتها وكذا بالقياس الى الطرفين اعني السواد الحق والبياض الحق لانها شتملة على السواد الاضافي
 والبياض الاضافي وهما عرضيان في الوجود بحسب خصوصيات الفردية والمختلفان بالشدة والضعف فاسود
 الحق لا يقبل الشدة والضعف وانما يقبلها ما سواد بالقياس الى الغير فالشيخ ان كل مرتبة من السواد شتملة
 على طبيعة اسود المطلق الذي لا يقبل الشدة والضعف وعلى خصوصية هي بالنسبة الى مرتبة اخرى فوقها هي
 ولا يتوهم منه ان اشتراك اسود المطلق بين تلك المراتب اشتراك بحسب بين الانواع بل اشتراك العرض العام
 وهو بحسب نفسه لا يقبل الشدة والضعف بل هو بهذا الاعتبار كالسواد الحق وانما يقبلها باعتبار خصوصية
 بحسب مقاييس بعضها الى بعض وبهذه يظهر ان التضاد الحقيقي كما يوجد بين الاطراف يوجد بين الاوساط فان
 لها جهة الاختلاف والتوافق والتقابل باعتبار الاول فلا تريد للتقابل فيما خاسا والمقول بالتشكيك هو اشتراك
 من السواد الاضافي دون الحقيقي وما في حكمه بالقياس الى معروضات تلك المراتب المختلفة بحسب الاضافة فقل
 انتهى قوله فيها هذا بحسب المشهور اي كون السواد طبيعة جنسية ام مشهورى لا حقيقي قوله فيها وطلاق بحسب
 عليهما اعني السواد والبياض قوله فيها نسبة اليها اي نسبة الوسط الحقيقي الى السواد والبياض قوله فيها
 فكان اي الوسط بسيطاً قوله فيها غير مركب منهما اي من السواد والبياض قوله فيها وهما عرضيان اي اسود
 الاضافي والبياض الاضافي قوله فيها والمختلفان بالشدة والضعف عطف على قوله عرضيان قوله فيها
 بحسب نفسه اي السواد المطلق من حيث هو مع غل النظر عن اعتبار خصوصية قوله فيها وبهذه يظهر المشار اليه قوله
 انما يقبلها باعتبار خصوصية قوله فيها التضاد الحقيقي انه تحقيق المقام على ان اعادة التحقيق الهروي في حواشيه على
 المواقف ان الالوان مثلها لطرفان احدهما اسود ونحسب والاخر بياض صرف وسائر الالوان واساطع هي ان
 بمجموعة الالوان ينتزع عنها مراتبها بحسب الشدة والضعف فالتضاد في الحقيقة انما هو بين الطرفين وانما في الاوساط فهو
 باعتبار مراتبها المنتزعة عنها وذلك يرجع الى تضاد الطرفين كما يشهد به حكم الصائب كيف والتخالف في التجميع
 الى التخالف من وجه والتشابه من وجه وهما لا يمكن ان يكونا لشيء لانهما من جنس واحد

قال تعالى في الآية انما هو في المراتب المتدرجة عنهما من حيث ملاحظة الطرفين بهما ويحمل على ذلك ما قيل ان المقسم
 هو التقابل بالذات والتقابل بين الحرة والصفرة مثلا انما هو من جهة قرب الحرة الى السواد وقرب الصفرة الى
 البياض تفصيل ان يفرض سلسلتين احدهما من السواد والبياض من الاخرى من جابر الالوان فالاولى
 طرفاها السواد والمحض البياض الصفر وسطحها الحقيقي بالافتقار في نسبة الى الطرفين من غير الحقيقي ما فيها
 تفاوت آخرى طرفاها ما ينتزع عنه ولو افقطا ما يخرج عنه البياض فقط وسطحها الحقيقي ينتزع عنه ما هو وسط حقيقي
 في الاولى وسطحها الغير الحقيقي ينتزع عنه ما هو وسط غير حقيقي في الاولى فالاولى في السلسلتين بالطرفين
 في السلسلة الثانية ليس بينهما من حيث تقابل وتضاد بل تمايز محض قوله فيها وما في حكمه اي علم السواد الحقيقي
 وهو السواد المطلق قوله فيها بالقياس الى عروضات آتية تتعلق بقوله والمقول بالتشكيك قوله فيكون المفهوم
 الواحد مشتق منها اي من الطبيعة بحسب قوله مقولا بالتشكيك تفصيل المقام على في بعض الجواشي ان التشكيك
 لنفس السواد مثلا وانما هو مفهوم السواد فهو مفهوم كلي تشكيك بالقياس الى افراده التي هي الاجسام السوداء
 الجسم الشديد للسواد لما انتزع من سواده الوهم مثل الاضعف مع زيادة قد استمد صدق الاسود عليه فان
 كون احد الفردين شديدا كونه بحيث ينتزع العقل منه مثل الاضعف مع زيادة كانه في كل مرتبة مشتق من الا
 ويحمل على ذلك فيصدق مرارا كثيرة على ذلك الجسم الواحد شدة صدق الاسود عليه بخلاف السواد فانه
 لا يصدق على فرد واحد مرارا كثيرة حتى يستد صدق اليه قوله معروضها اي عروضها الشدة والاضعف بها
 الجسمان قوله بحسب اختلاف المبادئ القابلة بها اي بالمعروضين حاصل ان المستحق من السوادين هو ما به
 اعني الفصل المنوع لا ما فيه الاختلاف حتى يلزم تشكيك في السواد وهذا انما يتحقق بين الجسمين فاما في الاختلاف
 هو مفهوم الاسود مشتق من السواد الذي هو كالجسمين في مفهوم مختلف بحسب الشدة والاضعف بالقياس الى
 الجسمين كذا في بعض الجواشي قوله وبهذا ينبغي ان السوادين آيه وجه الدفع ان الاختلاف بين السوادين
 بحسب الحصول المنوع والمقول بالتشكيك هو مشتق من الجسمين بالقياس الى معروضهما لا الجسمين مطلقا
 بالقياس اليهما فلا اشكال كذا في الجاشية قوله ويخلف يعني يلزم خلاف المقروض في فرضنا الاختلاف في السواد
 لا في امر خارج عارض للسود قوله كذا في هذا العارض بان يقال ان الاختلاف ما في مابية هذا العارض من جهة

لزوم التشكيك في الذاتي وان كان في امر واحد خارج عنه زعم خلاف المفروض كذا في الحاشية قوله
 وجه الدفع انها مختلفان آه في الحاشية هذا جواب عن السؤال الاول باختيار الشق الاول بان يقال انها
 مختلفان في نفس مية اسود بعد تحصيلها بالفصول المنوعة لا يعني بان يكون مية يحسن اشد وضعف ذلك
 لا يكون التشكيك في الجنس من لاني النوع بل في مفهوم اشتق من الجنس كما بناء ويمكن تقرير الدفع باختيار الشق الثاني
 بان يقال لاتفاوت بين السودين في مية اسود الجنس لاني عارضها لمشتك بينهما بل بحسب امر خارج مختص بنوع
 نوع اعني الفصول المقسمة للجنس والقوته للنوع فان الشدة والضعف مستندان الى فصولها فاما لو كان مختلفان
 بالمية مشاركان في الجنس مختلفا في الشدة والضعف بحسب الفصلين لا يوجب تشكيك في الذاتي لا كما ادعى
 في كل منهما بل يوجب في اشتق من الجنس لا خلاف بصدقه كما بناء فاعلم انتهى قوله فيها السؤال الاول وهو ان
 ان مختلفا في نفس السواد في قولها فيها الشق الاول اي الاختلاف في نفس السواد قوله فيها الشق الثالث وهو
 قوله او في امر خارج عما قولها فيها في مية اسود الجنس اي في صدق مية على الاشد والاهين كذا
 لاتفاوت في الجزئ كيف وصدقه على الكل على السور فامية اسود الذي هو جنس لما تحته وكذا خبرها مستوي
 الى الاشد والاهين قوله فيها ولاني عارضها لمشتك بينهما فلا يلزم خلاف المفروض قوله فيها بل بحسب امر خارج
 بل التفاوت انما هو بالفصول فليس فيها ما فيه الاختلاف بل فيها ما به الاختلاف فاما في الاختلاف انما هو بالمعروف
 اشتق من السواد اعني الاسود وهو لفظ قوله فيها بل يوجب اي يوجب الاختلاف بالشد والضعف تشكيك قوله
 لا اختلاف بصدقه اي صدق المشتق يعني ان صدقه على معروف الاشد والضعف مختلف كصدقه الاسود على
 بحسب قوله لا اختلاف لوازنها اعلم ان هذا دليل اول من الادلة الثلاثة التي اقامها شارح على كون السودين
 مختلفين بالمية وتقريره ان لوازم اسود اشد مخالفة بالمية للوازم السود والضعف فان لوازم الاول كونه حاد
 شديد للبصر ومن لوازم الثاني كونه حاد ضعيفا للبصر ولا شك ان الحاد اشد ولضعف مختلفان نوعا
 ومن المعلوم ان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف المميزات وكذا البياض الشديد ملزم للمفروق لشد
 للبصر والبياض الضعيف ملزم للمفروق للضعف البصر وفيه منع مشهور وهو انه لم لا يجوز ان يكون اللوازم لوازم
 النوع فافهم قوله بتحقيق الاشخاص آه دليل ثان على ان السودين مختلفان بالمية تقريره على اني احسن

ان كل مرتبة من مراتبها مفهوم على صادق على الاشخاص الكثيرة مثلا اذا فرضنا السواد الاشد ضعف السواد
 او فرضناه ثلثه مثال الاضعف فالسواد المضعف وكذا السواد المماثل لثلثه مثال الاضعف مفهوم على صادق
 على الاشخاص الكثيرة باعتبار الحال المتعددة وبكيفية الكلام في مراتب الاضعف وبكيفية اختلاف كل مرتبة من
 مراتبها انما هو بحسب الماهية الكلية لا بحسب العوارض وهو لفظ قوله ولما يلزم اتحاد البياض والصرف دليل على
 تفصيله على ما افاده بعض المتأخرين ان لو فرضنا ان الطبقات المتقاربة من اللون متحدة بالنوع فاذا فرضنا
 جسا ابيض عياض قومي ثم فرضنا انه تنزل من هذه المرتبة من البياض الى مرتبة اخرى وفي منه وتوعد الى
 السواد يسير كان هذا اللون متحدا بالنوع مع اللون السابق ثم اذا فرضنا انه تنزل من هذه المرتبة الى مرتبة
 بحيث يكون بينهما الى المرتبة السابقة كنسبة السابقة الى اللاحقة ويكون هذه المرتبة الثالثة متحدة بالنوع مع
 للمرتبة الثانية متحدة بالنوع مع المرتبة الاولى فتكون متحدة بالنوع مع المرتبة الاولى وهكذا ونحفظنا هذه النسبة
 في جميع المراتب الى ان يبلغ السواد والصرف يكون جميع المراتب متحدة بالنوع فليزمن ان يكون السواد
 والصرف متحدا بالنوع مع البياض والصرف المذكور اولاً وهذا محال لانها متضادان متباينان فكيف تحدا
 فثبت ان كل مرتبة من مراتبها مختلفة بالنوع مع جميع المراتب الاخر وهو المدعى انتهى قوله ليس محذور
 اختلافاً بحسب الشدة والضعف اه المقصود منه ابطال قول المستدل ان اختلافه في نفس ماهية السواد
 جزء لا يلزم التشكك في الذاتى وحاصله على ما في الحاشية ان التفات بين السوادين ليس في صدق ماهية
 السواد بحسب بل في ان نفس ماهية احدهما اشد من الاخر فليس بينهما فيه التفاوت بل في ماله الاختلاف وهو
 افضل المنوع قوله والماهيات المتباينة بالنوع اه في الحاشية هذا جواب عن السؤال الثاني باعتبار
 الثاني لان المعترض زعم انها لو لم تحدا في الماهية النوعية لا يحفل كون احدهما اشد من الاخر وان كانا متحدتين
 بحسب آراء الجواب على منع هذه المقدمة قائل انتهى قوله فيها السؤال الثاني وهو قوله وايضا ان تحدا
 في الماهية من قوله فيها الشق الثاني وهو قول المعترض ان مختلفا بينهما اه حاصل الجواب انما اختيار كون السواد
 والاضعف مختلفين بحسب الماهية النوعية لكنها متحدان بحسب انفس هذه القدر من الاتحاد كمنى للمقاييس
 الاشد والاضعف واما زعم ان المقاييس لا يحفل بكون الاتحاد بالبرهان ففى حيز المنع لا بد للمعترض ان يقدم الدليل

الدليل عليه ودونه خرطاً واما الدليل الذي ذكره اعترض بقوله فان الحركة مثلاً لا تقاس الى السواد بانه
 والضعف فلا يخفى ما فيه فان السواد مندرج تحت جنسه الذي هو الكيف بخلاف الحركة فليس بينهما اتحاد بحيث
 حتى تجري المقايضة بينهما قوله اقول بامد التوفيق ان الاسود مثلاً مصداقه قيام نفس السواد اذ المقصود منه ترتيب
 ما هو المشابون من الفرقتين المبدءية المشتق كالسود والاسودان صدق الاول على افرادة بالتواطؤ وصدق
 الثاني على افرادة بالتشكيك وتقضيه ان التشكيك في الاسود مثلاً انما هو باعتبار التفاوت في منشأ اصدق
 اعني السواد ولا ريب في ان السوادات مختلفة بالضرورة فهي محل منشأ صدق الاسود السواد شديد و
 في محل السواد الضعيف ولا يكون مثل ذلك في محل السواد على السوادات اذ منشأه نفس ذات السواد ثم حاصل السواد
 ان الفارقة تحكم تحت فان كلام المبدء والمشتق متواطؤ اما توهم التفاوت في منشأ صدق الاسود اعني السواد
 بالاشد والضعف فما لا يستقيم كيف والامتناء اعني نفس السواد مطلق عن قبلة اشدة والضعف فالسواد
 والاسود سببان في عدم تفاوت مصداقهما وقد يقرر بان كما ان منشأ محل السواد نفس ذات السواد وهو
 لا يوجب التشكيك كذلك منشأ محل الاسود هو نفس السواد فان محل مشتق لا يكون الا بوجود نفس المبدء
 لا هو مع القيود من اشدة والضعف ثم هذا السوء في تعريف بما افاده القاضى السيد علي من انما سلمنا
 ان الاسود مثلاً صدقه قيام نفس السواد مع غرض اللحن عن خصوصية اشدة والضعف وسلمنا ان
 لا تفاوت في مصداقهما اعني ان مصداقه في المعروض السواد شديد والضعف هو نفس السواد لكن قد ضلنا
 عليك ان فهمهم ان اختلاف نفس السواد الذي هو مصداقه بالاشدة والضعف يجوز ان يوجب اختلافاً
 في صدق المفهوم المشتق على معروضاته وانما حصل ان قيام نفس السواد يوجب نفس صدق المفهوم
 واختلافه يوجب اختلافه انت لا اخذت اللفظة بيدك علمت ان منشأ صدق مشتق هو نفس قيام
 المبدء لا دخل فيه للعرضية مرتبة المبدءية غير مختلف اقيامه فالأختلاف بالحوار من لا يوجب
 الاختلاف في صدق المشتق فقوله واختلافه يوجب اختلافه ممنوع ولو سلمنا ذلك فقوله يوجد مثل ذلك في
 محل السواد على السوادات فيلزم التشكيك فيه وتقضيه ان نفس السواد كما توجب نفس حال الاسود واما اختلاف
 اختلافه كذلك يمكن ان يقال ان نفس السوادات توجب محل السواد واختلافه بالاشدة والضعف يوجب اختلاف

فليس تشكيك فيما نقيم عند قوله ثم ان الشدة والزيادة آه رد على من جعلها من وجوه التشكيك كما هو غيره
 قال في الحاشية تحقيق المقام ان ه سوادين حقيقيين و اضافي و الحقيقي هو نفس مهتبه المرسله من حيث هي مع
 قطع النظر عن خصوصيات هويات الفردية و هي مقوله على الافراد المختلفة بالشد و الضعف على التواطؤ
 و كذا مشتق من تلك الهية و الاضافي هو سواد بالقياس الى الغير و هو قد يكون بعينه بياضا بالقياس الى
 كمان الخط الطويل و القصير ان لو خطا من حيث طبيعته بخطية اعني البعد الواحد كان كل منهما طويلا حقيقيا
 يوافق الآخر في تلك الطبيعة بالتفاوت وان لو خطا احدهما بقياسه الى الآخر كان الاخر طويلا و اضافيا
 بحسب خصوص الهية الفردية فالطويل الحقيقي لا يقبل الزيادة و النقصان و انما يقبلها الطويل المضاف
 كذلك الكثرة الحقيقية هي طبيعة العدد و الكثرة بالاضافة عارضة في العدد و لا يشترط الحق لا يقبل الزيادة
 و نقصان بل الكثير المضاف فقط كذلك السواد الحق لا يقبل الشدة و الضعف بل الذي هو سواد بالاضافة
 فالاضافة من الكم و كيف عرضي في الحقيقي منها بحسب خصوصيات الهية الفردية فطبيعة السواد مثلا
 مقول على التواطؤ اصراف في افرادها قاطبة و انما التشكيك مفهوم مشتق من السواد الاضافي المقول
 على عروض الفردين المختلفين بالشد و الضعف في حاله هوية الفردية و هو صدق تلك الخصوصيات
 المختلفة بالشد و الضعف و هو المفهوم مشتق من السواد الحق و كذلك الحال في الاقل و الاكثر في الكم
 المتفصل و الاطول و الاقصر في الكم متصل فالقيل و الكثير و الطويل و القصير كل منها شكك اذا اخذ من
 الاضافي و متواط اذا اخذ من الحقيقي فمثل في هذا المقام لعلك لا تجد الحق مستعدا عند انتهى قوله فيها على
 التواطؤ و تشكيك فان التفاوت في مراتب الشدة و الضعف خاصة في الصدق قوله فيها مشتق من
 تلك الهية اي مشتق من نفس هية السواد الحقيقي المرسله من حيث هي اعني الاسود الحقيقي مقول على الاسود
 المختلفة بالشد و الضعف على التواطؤ قوله فيها اعني البعد الواحد الى البعد المفروض الاول و هو الطويل
 فخطا الحقيقي الى طول حقيقي فقط قوله فيها في تلك طبيعته اي الطبيعة الخطية قوله فيها طويلا اضافيا
 الخط الذي هو ذراعان مثلا بالقياس الى الخط الذي هو ذراع مثلا فخطي الطويل الاضافي يكون التفاوت في صدقه
 على الافراد قوله فيها طبيعة العدد و هي لا تقبل التفاوت بالزيادة و نقصان قوله فيها السواد الحق

آه هذا كله ما خوذ مما افاده كرسس الجماعة في الشفا من ان السواد الحق لا يقبل الاشدية الاضغيفة بل الذي
هو سواد بالقياس عند شي هو البياض بالقياس الى احمر وكل ما يفرض من السواد فهو لا يقبل الاشدية
والاضغيفة في حق نفسه بل انما عند ما يوجد بالقياس انتهى قوله بحسب الشدة آه متعلق بقوله خلت
قوله اذ لا يصيف بها الا الفرد فان المراد بالاشدة كون الواحد مما يتبع عنه مثال الفرد الا حركه شك
انه صفة للفرد وكذا الضعف والزيادة والنقصان قال في الحاشية قال الاستاذ في حاشيته
على الحاشية بجلالية ان التشكيك على وجوه ثلثة الاول ما يصيف به الفرد فقط كالاشدية والثاني ما
يصيف به صدق الكل عليه فقط وسي الاولوية والثالث ما يصيف به اصدق الفرد معا والاقدمية من
هذا القيل الذي يصيف به الفرد فقط ليس من وجوه حقيقة اذ درست هذا فاعلم ان المعبر في التشكيك
بالاولوية والاقدمية ان يختلف صدق الكل بذيك الوجهين وفي التشكيك بالاشدة والضعف
وبالزيادة والنقصان مجرد اختلاف الافراد تلك الوجوه فيجري في المهميات لان السواد يحسن مختلف افراد
وكذا الكرم لا بمعنى ان حصول المهية في بعض يكون اشد بالقياس الى احمر فانه متمنع بل يكون
الفرد اشد بالقياس الى الآخر انتهى قوله فيها من هذا القيل اي من قبيل الثالث قوله فيها من
من وجوه اي من وجوه التشكيك حقيقة قوله فيها وكذا الكرم اي الكرم يحسن مختلف افراد قوله فيها
لا بمعنى ان آه حتى يلزم التشكيك في المهية الذي انكره مشاؤون قوله ذاتيا كان كالسواد بالنسبة
الى افراد اخصية قوله او عرضيا كالاسود بالقياس الى معروضاته قوله لا خلاف الاشدة
الاضغيفة بالماهية فانها مختلفان بالفضول والكل مختلف بالفضول لا يكون شككا قوله فاختلف
النوع بحسب آه مبتدأ وقوله وختلف اشخاص آه معطوف على المبتدأ وقوله لا يجب الاختلاف
آه خبر لذلك المبتدأ وقوله وختلف اشخاص ما هية آه في الحاشية هذا اشارة الى ان السواد المذکور
كما يرو ان على الاشدة والاضغيفة يردان على لازيد والنقصان ايضا وبجواب عنهما انها مختلفان
بحسب الهوتية المقدارية لا في نفس ما هيتها والاختلاف في الهوتية المقدارية لا يوجب تشكيك
في نفس ما هية الكرم قال انتهى قوله فيها السوالين المذكورين السوال الاول قول الشارح

السواد ان خلفنا في نفس السواد آية والسؤال الثاني قوله وايضا ان تجد في الماهية قوله
 فيها انها مختلفان اي الازيد والافق قوله ومن يلحق آية الطان المحقق التفاز اني وسيد المرزوق في
 في حاشية على الحاشية بجلالية ان المصالح على الاول من وجه التشكيك ان يتصف بالفرد ولا يتصف
 به الصدق ليس من وجه التشكيك حقيقة بل من موجبات الاولوية التي هي وجه من وجوهه انتهى قوله
 قيام نفس السواد آية قد عرفت ماله وما عليه قوله بالنظر الى خصوصية احدى خصوصية الاشدية والاضحية قوله
 الفصل آية وما ذكره المصنف من ان القوم حصر التشكيك في الاولوية والاولوية والاشدية والزيادة فمروودا
 ما دل في الحاشية ويمكن ان يقال ان بعض وجه التشكيك مما يتصف بالفرد فقط كالاشدية والزيادة
 وما يقابلها وهو لا يوجب الاختلاف في مصداق الكل وانما يوجب ما يتصف به صدق الكل على افراد كالا
 والاولوية فمناط التشكيك في الكل بالوجهين الاولين هو مجرد كون احد الفردين بحيث يتزعزع عنه العقل مثال
 الفرد الآخر كان ذلك الكل نفسه متحقق فيه براتب عديدة وان كانت كحاشية التي هي مصداق لكل عليها
 وهذا يظهر فيما هو خالي لهما لانه نفسهما تقررا وجود اختلاف العرض فعلى هذا يكون التشكيك بين الوجهين من حيث
 الذاتية كحاشية بالاقدمية والاولوية من خارج اصل العرض من هذا غاية توجيه كلامهم فاعلم ان انتهى قوله فيها وانما يوجب
 الاختلاف قوله فيها بالوجهين الاولين اي الشدة والزيادة قوله فيها متحقق فيه في احد الفردين في وجهها
 ان كانت كلمة ان مصلية قوله فيها واحدة وهي اخصية والنوعية قوله فيها وهذا يظهر اي انما كحاشية قوله فيها
 بآية رقيقة بعض المتأخرين والابان هذا توجيه كلامهم بالبين في فهم فانهما قالون بعدم التشكيك في الماهيات
 الذاتية مطلقا اي يجمع وجوهه لا يجمع فيها من وجه دون وجه ثم اجاب عنه ثانيا بقوله الا ان يقال مرادهم
 نفس التشكيك فيها بوجوهه اخصية وبذلك ليس فيها قوله فيها بين الوجهين اي الشدة والزيادة قوله فيها
 لعله اشارة الى التزييف ويجاب المذكورين انما قوله وجوه مرات الاشياء في اتياتها قوله لا قبلها اي
 الاقدمية والاولوية قوله يلحق الحقيقي اي السواد مرجع حيث هو قوله فاشتق منه اي من السواد الاضافي قوله
 والرواقيون اي الاشراقيون اعلم ان الرواق بمعنى البيت ولما كانوا يجلسون في الرواق للربانسات كشفا
 للمطالب فلقبوا بالرواقيين قوله العالم العقلي اي المجردات قوله بجملة اي المادية من الافلاك واعمالها

قوله في نفس الماهية اي نفس ماهية الكيف والكم كنهني بالحاشية قوله فليس شيء في الحاشية لان المراد
 الناقص من المقدار ماهية المقدار فيها على شاكله واحدة اذ ليس الطبيعة في احد ما ازيد بل انها في حد العين الفردية
 مختلفا في التماهي الى ايجاد محدودة بحد ومختصة وذلك امر خارج عن طبيعة المقدار عارض لها في مرتبة الفردية بعد
 الماهية من جهة اختلاف استعداد المادة وموجب كون حد الفردين في حد هوية الفردية بحيث اذ ليس الى الاخر
 كما ان اذ اعليه وكذلك الاشياء الاضعف مختلفان بحسب خصوص الهوية الفردية لا بحسب نفس الماهية المرسله و
 الاحساس والتحرك فصل الحيوان بل عام من الافعال والخواص الخارجة واما الفصل سبدا وما هو لا يتفاوت في النوع
 فاعلم ان انت قلت قوله فيها وذلك اي العين الفردية قوله فيها عارض لها اي طبيعة المقدار قوله فيها من جهة اختلاف
 آه متعلق بقوله عارض قوله فيها هو اي اختلاف استعداد المادة قوله فيها ليس الاحساس آه وقع لما شك
 به الاشارة من ان الحيوان الذي هو اسه اكثر ونفسه على التحرك قوي الخ فيلزم التشكيك في الذاتي وتقرر الدفع عن
 عن شرح قوله مستندة الى العوارض آه قال في الحاشية توضيح ان اكثر اطبايع المرسله بالذات بعضها اكثر الافراد
 بالذات وكثير الافراد بالذات هو اكثر اطبايع المرسله بالعرض آه اعلم ان الطبيعة المرسله داخله في قوام الافراد بما هي
 وتلك الافراد خارجة عنها من جهة صوابها وخواصها التي هي بالذات وفي المرتبة المتأخرة عنها وان موالاتها من الافراد
 من عرضيات الطبيعة المرسله في لحاظ العين والابهام فالكثرة التي هي للافراد بالذات كثرة الطبيعة بالعرض لان
 الكثرة كلها من تلقاء الافراد ومقادير الوحدة والكثرة بالعدد بوحدة الوجود وتعدد الطبيعة لا بوحدة الوجود
 الافراد وكثير المراتب الكمالية والنقصانية اما كثر نسخ الطبيعة من حيث هي بالذات فيكون سناك طبيعتان مختلفتان
 بالذات بحسب نفس الماهية الطبيعية واحدة مختلفة بالكمالية والنقصانية واما كثرها بالعرض فيكون الكمالية لا محالة
 عليها يعرضها في مرتبة اخيرة فيكون تلك المراتب افرادا مستحصلة اما من حصول ادوار شخص او صفة
 ونه سبيل تقويم البرهان اختاره لمعلم الاول للحكمة البانية في التقديرات انتهى قوله فيها آه اعلم ان آه دليل على
 اكثر اطبايع المرسله آه قوله فيها وتلك الافراد خارجة عنها اي عن الطبيعة المرسله وهذا دليل لقوله وتلك الافراد
 بالذات آه قوله فيها من خواصها اي كانه من خواصها قوله فيها في لحاظ العين والابهام الخ في كماله ونقصه
 الذي هو لحاظ الذي قوله فيها هذه الكثرة لما آه اي الكثرة التي هي للافراد بالذات هي طبيعة من قبل الافراد قوله

هذا هو المقصود
من قوله

المسألة اعترض من تلقاء الاشراقية على المشائية باثبات التشكيك في الذاتيات على مسلك الفاعل
الحاصل بسبب قوله في ان صدق آه متعلق بقوله فلك قولنا فاجوبه بالا على آه الى العقل وندمنا على ما هو
ما ثور الفلاسفة من ان يعيضم الصورة على اليبولي ولاشي من الاجسام كذلك ومن العجائب انهم بعض المتأخرين
من ان المراد من الجوبه على هو الواجب تعالى ومن الجوبه الا في الممكن في الحاصل ان صدق الجوبه على هو
متناه ولا اولوية لان صدقه في الواجب انما هو مقتضى ذاته بخلاف الممكن فان صدقه عليه من جهة استنادها
الفاعل للمقتضى ذاته فثبت التشكيك في الذاتيات انتهى بلفظه وذلك لان اطلاق الجوبه على الواجب غير محدد
غير متعارف عند الفلاسفة على ان الجوبه ليس جنس له تعالى حتى يكون سبحانه نوحا منه فثبت التشكيك في
الذاتي فادرك دكن من الشاكرين قوله الا على انه اخرج من الجوبه قوله من غير اعتبار حقيقة هلا اى من
استناد الجوبه الا على الى الاواني لا من جهة الذات ولا من جهة الوجود وهذا لا ينافي كونه مستندا الى الواجب
تعالى كما لا يخفى قوله قلت آه هذا كله مذکور في الافي ليس قوله لا يكون بعلة فاعلية فاقطع عرق ما خيل لك
من ان حمل الجوبه الذاتي على الاواني ليس بنفسه بل من حيث الاستناد الى الاعلى قوله بخلاف الوجود جواب
عرق في الشاكر كما لو جودوا حاصل ان هذا قياس مع الفارق فان من الذاتي والوجود بونا باننا كما هو مذکور
في الشرح بالامر عليه قوله فان قلت آه اعترض على المشائية باثبات التشكيك في ماهية الزمان قوله
سواء اى وما سوى اخبار الزمان هو الزمانيات قوله ولو سلم اى لو سلم ان التقدم لمحدود من جهة التشكيك
ما هو بالزمان قوله لاني صدق الزمان بتخص المرام على ما افاده بعض الاعلام ان صدق الزمان على كل من
التقدم والمتأخر على سواء لان صدقه على كل منهما باعتبار كونه فردا له وسخ الفردية في الكل سواء وان
تخصيصها التي تختلف بهما تقدم وانا ختم بلفظه قال وان كثر عدل لقوله وان اتحد ثم المراد بالكثر
ما يقابل الوحدة لا ما يقابل تعدد فدخل فيه اشترک بين المعينين فقط هذا قوله او بدونه اى غير الموضوع بان يكون
لذلك الغير تنقح مخصوصه بالمعنى الموضوع له قوله على طريق الاستخدام قد عرفت معنى الاستحسان
الحاشية في اذا اريد من المعنى في قوله ان اتحد صاه ما وضع له ابتداء كما هو المبدأ وادراكنا
صنعة الاستخدام منها انتهى قوله باختلاف اقل فتقوله ابتداء متنازع المنقول انه وان كان في موضوعه

ولا ريب في ان هذا الغرض لا يحصل من مشترك يستحيل وجوده ثم ما يظن في بعض الالفاظ من الاشتراك فهو
 مجاز كما قيل في القرآنية موضوع لمعنى الجمع يقال قرئت المائدة في المحضر اي محبته والدم يجمع من الطهر في
 وحين يخص في الرحم او متواظا او مجمل قوله لكونه محلا بالتفاهيم هذا في المسهم من المشترك واما في المسهم
 فخطو بل لا طائل اذ البيان كاف للمقصود فيه ان المسهم قد يكون ابلغ من البيان كما لا يخفى قوله لولا القرينة
 فان استلج في صدره ان القرينة علامته المجازية المشتركة ليس منه فادفع بان اعتبار القرينة في التبريح لا صحة
 الاطلاق وكونها علامته المجازية انما هي اذا كان اعتبارها بالصحة وسيلشف عنك غطاره قوله كالقرينة
 والطهر وكما يكون للاسود والابيض قوله وقد يقال دليل على وقوع اشتراك قوله ولم يقع اي مشترك قوله
 كملت اكثر المعاني وهذا الثاني بطا بلام مرتبة فيه ان انخلوا ناهيهم اذ لم يكن للمعاني لفظ والاصلا ولم لا يجوز ان
 يكون لها والى المجاز والسفل وغيرهما خلا الاشتراك فليست الضرورة داعية الى اعتبار قوله على خلاف
 الالفاظ فانها متناهية قوله لتألفها من الحروف التي هي متناهية والمركب من المتناهي متناه قوله لم يرب
 متناهية ولا يمنع تناسي المراتب فان هذا التناسي في عالم التعليم والتعليم معلوم بالضرورة اذ لا يرب لفظ
 على عشرة ا حروف مثلا فحق الاضمار الى عشرة يلزم التناسي قطعاً انت لو اخذت لفظاً بيدك لدرت
 انما سئل ان اللفظ لا يكون اذ على عشرة ا حروف لكن هذا الايضر المانع فان مراده منع تناسي الالفاظ اذ
 تناسي المركب من المتناهي لا يعقل الا اذا كان التركيب بمراتب متناهية وهو في حيز المنع كيف ولا يقف عدد
 التركيب عند حد فالالفاظ والمعاني متساوية الاقدام في عدم التناسي و مرادهم من عدم تركيب المركب بان
 من ثلثة الفاظ ان المركب من فوق الثلثة لا يكون اسما واحدا وليس مرادهم منه نفى مطلق التركيب كما يخطر
 ببالك ان اكثر مراتب الاعداد يعبر بالمركب عن اربعة الفاظ فصاعداً فليس مقصود المانع منع تناسي
 الحروف المركب منها اللفظ بل منع تناسي مراتب التركيبات التي تتركب منها المركب هكذا في بعض شروح
 ثم تلقى عليك انه يمكن الجواب بوجه شتى منها ان الاشتراك انما يكون بين معاني متضادة او متخالفة
 ولا نسلم عدم تناسيها وارجح بان مراتب الاعداد غير متناهية مع انها انواع متخالفة ومنه لا حركا
 ما توهم من انه يجوز ان يكون اللفظ موضوعا لكثير من المعاني فيجعل الموضوع العام الموضوع الخاص وذلك لا يعقل

اي
 مع
 تناسي
 الالفاظ
 من غير

لا يحل الا في المعاني المتماثلة دون المخالفة ومنها ان ما تحمله من المعاني فهو متناه وهذا هو المحتاج اليه في باب
التعليم والتعلم وزلف بانه غير متناه يعني لا يقف عند حدود هو المراد ومنها انه لو تم الدليل لزعم كون بعض الالفاظ مضمونا
للمعاني غير متناهية والتا الى اطلاق المقدم مثله وبيان الملازمة انه يلزم على تقدير تقييد التالى ان يكون البعض المتناهي
في اثار المتناهي منه وبقية الغية المتناهي منه خاليا هذا هو التفصيل في المبسوطات قوله سبب وقوع اشتراك
قوله ان كان الراجح اه قال في الحاشية علم ان هذا سبب في تعيين الراجح ثلثة الاول مذنب الشعرى هو التوقف
يعنى الراجح لكل هو الله تعالى ويوقف عباده عليه ويحضر عليه بشيعة بان اللغات لو كانت توقيفية كانت مضمونة بالشيعة
فيقتصر الى تقدم اصطلاح فتسلسل وجوبه بالمنع بجزان لا يكون التوقيف تفهم بخطاب بل بخلق الله تعالى واضر
اى علما لا يترتب على الاسباب المتعارفة او بخلق الاصوات وقال ان بحاجب هذا غير متناه وامتداد هو ان
بخطاب التالى ان الراجح لكل هو ارباب الاصطلاح والثالث ان الراجح لا يحتاج اليه في التعليم بل هو متناه والبا
هو ارباب الاصطلاح وهذا مذنب التوزيع انتهى قوله فيها بالبعثة اى بعثة الانبياء عليهم الصلوة والسلام قوله فيها
تقدم اصطلاح اى اصطلاح سابق متعارف بين القوم حتى يمكن للنبي عليه السلام تعليمهم وتوفهم معنى اللغات لى
يراد بها مثلا اذا اراد نبي من الانبياء عليهم السلام ان يوقف قومه ببلغة مخصوصة كلفته العبراني فذلك هو قوله
على ان يكون لذلك القوم لغة متعارفة من قبل كالسرياني حتى يتكلم بينهم فهم بهذه اللغة ويعلمهم معاني تلك اللغات
هذا قوله فيها او بخلق الاصوات حتى اذا سمع الناس صوتا من النبي عليه السلام فهمون المراد قوله لفصلا بينهم حتى
غدا السامعين حتى لا يعلم المراد واحد غير المتكلم والمخاطب قوله ان كان غير متناهى ان كان الراجح غير متناهى ثم هذا
متعلق بالثلثة الاخيرة لا بالاخيرة وحده قوله بوضع واحد يخرج بهذا القيد المشترك بالنسبة الى معاني متعددة
عن ج اعم لمحقق الا وضاع المستعذرة واما المشترك بالنسبة الى افراد معنى واحد كما لعين لا افراد عين اى جارية فتعني
مندرج تحت اى قوله لكثير جتر از عالم بوضع لكثير كزيد وعمر وقوله غير محصور بكونك لان المراد منه ان
لا يكون في اللفظ دلالة على انحصاره في عدد معين الا فكثيرا لمحقق محصورا لئلا يعم ان المراد بغير المحصور
تحت اضبط واحد فارجح بانه اذن يلزم ان يكون بلفظ السموات موضوعا لكثير محصور فلا يصح عدده من العامة وارجح
كما ترى وثانيا انه خرج بذلك القيد اعم العدد لدلالة اللفظ على عدم محصور قوله يستغرق جميع ما يصلح له اى

واحد واحد قوله بناء على ان الاختلاف آه يعني ان الخلاف في الجمع كالعيون مثلا يعني على اختلاف في المفرد
 فان جاز جازوا الاطلاق واما ما ذهب اليه الاكثرون واما المعنى كالمعنى فبان تجمع فمن جاز في الجمع جاز في المشي ومن
 لم يجوز لم يجوز واما لم يذكر الشرح لثبته قوله ويراد بحطف على قوله يقال اي بان يراد بالمشرك سواء كان مفردا
 او جمعا قوله كل واحد من معانيه فيقال است العين ويراد ان الروية متعلقة بكل واحد واحد من الباصرة و
 والذهب قوله قيل لا يجوز آه جواب لقوله بل لصح ان يراد بالمشرك الجمع قوله وقد يخص يجوز في النفي فقط و
 الاثبات واليه مال صاحب الهداية حيث قال في باب الوصية لا قارب وغيرهم ومن ادعى الوصية له واليه مال
 محققهم وموال محقوه فالوصية باطله وقال الشافعي رحمه في بعض كتبه ان الوصية لهم جميعا وذكر في موضع آخر
 انه يوقف حتى يصاحوا اليه ان الاسم يتبادر لهم لان كلامهم سمي مولى فصار كما لا يخفى واما ان جهة مختلفة لان
 مولى النعمة والاخر منع عليه فصار مشتركا فلا يظنهما لفظا واحدا في موضع الاثبات بخلاف اذا حلف لا يكلم مولى
 فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه مقام النفي ولا تنافي فيه انتهى بلفظه قوله فوجب الحمل عليه اي على كل واحد
 معاني المشترك والالزام الترجيح بلا مرجح قوله لانه ان وضع آه هذا كله ما خود كما فاده المحقق القصار في التلويح
 فظاهره ان شرط الانفراد لصادق ان يكون كل من المعنيين يراد في استعمال واحد بان يتعلق لهية بكل واحد منهما على
 الاستقلال قوله ولم يوضع المجموع اي بشرط الاجتماع مع الآخر يعني يكون كل واحد من المعنيين متعلقا لهية على
 بهذا الشرط قوله والالم يصح الاستعمال في الاحاد حقيقة اي لم يصح استعمال اللفظ المشترك في كل واحد من معانيه من
 انه واحد لا مع الغير على سبيل الحقيقة ضرورة انه لا يكون لغز الموضوع له بل خبره والتالي بطا بالاتفاق فالمقدم كذا
 فان منع الشرطية مستند بان يجوز ان يكون موضوعا لكل واحد من المعنيين كما انه موضوع للمجموع كما قالوا في
 الدلالة ان لفظ الشمس موضوع لكل واحد من الجرم والضيء ومجموعهما اذ بان استعمال المشترك في المجموع
 يكون استعمالا في احد المعاني وله نزاع في صحته هكذا في التلويح ثم لم يخص المرام على ما بينه بعض الاعلام ان
 الاحتمالات ثلثة اما ان يوضع المشترك بمعنى بشرط الانفراد عن الآخر او بشرط الاجتماع مع المعنى الآخر او لا بشرط
 شيء منها فالشارح المحقق نفى الشق الاول والثالث صراحة واما الثاني فنفاه بقوله ولم يوضع للمجموع آه ولم
 يذكر في تعدد معانيها الى ان يطلانه بين كماله في قوله بطلنا عدل لقوله بشرط الانفراد قوله فلان الوضع

وضع اللفظ قوله نيا في اعتبار الآخر لان اعتبار وضع اللفظ بهذا المعنى لوجوب اداة هذا المعنى خاصة واعتبار وضع
المعنى الآخر لوجوب اداة خاصة فلو اعتبر الوضعان في اطلاق احدهما في كل واحد من المعنيين صفة الانفراد في الآخر
والاجتماع مع محبة اداة بل يلزم ان يكون كل واحد منهما مراد او غير مراد في حالة واحدة وهذا باطل انما افاده
التفاز في التلويح قوله قصر تخصص من يوزع مثلاً قوله لمخصص وهو اقسام مثلاً قوله لتخصيص من يقيم
لا يوجد في زيد لا القيام لا غير واما سوني كيمر مثلاً فيجوز ان يكون تصفا بالقيام فاحتمل ان البا داخل على المقصود عليه
لهذا يقال في تأكيد اعادة قوله كما في ما كلف وفي ضمير الفصل فانه لتخصيص من يقيم بالقيام على ما سئل عليه
فيه معنى زيد هو القائم ان القيام مقصود على زيد لا يتجاوز الى غيره ولهذا يقال في تأكيد الامر كذا في الفتح قوله انما
بالعبادة ولا بعد غير ك غالباً داخل على المقصود كما في قوله لمخصص فلان بالذكرة اذا ذكرته دون غيره كانت جملة من
الاشخاص مخصصاً لذكر قوله وهذا هو المراد آية المعنى الاول حتى يتم الاستدلال قوله لا يراد به آية اللفظ قوله ففتحاً وضعه
آية آية فيجوز ان يضم اللفظ مشترك موضوع لكل واحد من المعنيين مطلقاً أي من غير اشتراط انفراد وجماع يستعمل آية في
من غير استعمال في الآخر وبارقة مع استعمال فيه والمعنى المستعمل فيه في الحاليتين نفس الموضوع له فيكون اللفظ حقيقة قوله
يمكن الجواب بان الغرض من التفصيل الجواب انما سلمنا ان التخصص تطلق على المعنيين المذكورين لكن لا نسلم ان المعنى في
الوضع هو المعنى الثاني لا الاول بل الامر بالعكس ما درست ان المناسب بحال الوضع هو المعنى الاول فان الكلام لا يفهم
ما في ضمير من يريد فهمه فالاصل فيه ان يكون لكل شيء لفظ يدل عليه يفهم عن اطلاق ذلك اللفظ عليه اذن معنى ان
يكون اللفظ مختصاً بالمعنى وجملة الامر ان اصل الوضع يقتضي التخصص فيكون الافراد مجتبراً في استعمال فيه هذا هو التفصيل في
البيانات قوله وبان العموم يختلف على قوله بان الغرض من جواب ثان قوله انما اليه سابقاً من ان العام
ما وضع بوضع واحد آية قوله وهو منتف أي العموم الحقيقي في مشترك منتف لتحق الاوضاع المنتف
قوله ولا مجازاً أي لا عموم في مشترك محباً انما هو عطف على قوله حقيقة قوله لان المستنزع
فيه آية ولانه لو اريد مجموع وهو جنس الموضوع له وكل واحد من المعنيين مراد وهو
نفس الموضوع له حقيقة فليزوم اعادة المعنى الحقيقي والمحبة اداة من اللفظ في اطلاق احد
وهذا معنى الجمع بين الحقيقة والمجاز ورافق بانه اذا اريد به المجموع كان كل واحد من المعنيين داخل في المراد

والمعنى الثاني
لا يراد به
معنى آخر
منه

في المراد لا نفس المراد مثل هذا ليس حجابا من الحقيقة والمجاز كما لعام الموضوع للمجموع وإذا اراد به المجموع دخل
 تحت كل فرد وهو غير الموضوع له وجوابه ان ارادة المجموع في المشترك ليست لارادة كل واحد من المعنيين
 ان ليس به مجموع يراد باللفظ فيدخل فيه كل واحد بخلاف العام وفيه نظر لانه ان كان به مجموع يراد باللفظ
 ويغايير كلام المعنيين فقد تم الاعتراض ان لم يكن لم يتحقق المعنى المجازي المراد فلم يلزم الجمع بين الحقيقة
 المجاز كذا في السمع قوله هو الاستعمال اللفظي المشترك قوله في الكل أي كل واحد من المعنيين
 قوله مراد بالاستقلال عن مناط الحكم قوله لا بالدخول في الامر الثالث أي ليس المتنازع فيه هو الاستعمال
 المشترك في الكل ان يكون كل واحد من معنييه داخل في الامر الثالث ويكون هذا الامر مناط الحكم ومراد
 باللفظ قال في الحاشية أي على سبيل عموم المجاز بان يقصد به معنى لعم الكل ان ليس به اعم يتنازع فيه بل
 هو سلم عندنا ايضا كما يراد بالعين مثلا السمع بهذا الاسم فيكون مجازيا وادارة المجموع في المشترك
 ليست الا بارادة كل واحد من المعنيين ان ليس به مجموع يراد باللفظ حتى يدخل فيه كل واحد من
 المعنيين ولو سلم فليس من المتنازع فيه وتفصيله ان احتمالات خمسة احدى ان يراد كل واحد منها
 معا وهو محل النزاع بل يجوز ان لا يجوزون اختلفوا في ان اللفظ في هذا الاستعمال حقيقة او مجاز
 ثانيا ان يراد به كل واحد على وجه المبدئية ولا نزاع فيه واللفظ في هذا الاستعمال حقيقة بالاتفاق وثالثا ان
 يراد به اسمي ذلك اللفظ او مفهوم احدهما ولا نزاع فيه ايضا ولا في كون اللفظ مجازا او اجمعا ان يراد منه
 المجموع من حيث هو هو قولنا هو المتنازع فيه لكن اللفظ ايضا مجاز بالاتفاق وخامسا ان يراد به احدهما
 من غير تعيين واختاره صاحب المفتاح وقال انه حقيقة في هذا الاستعمال انتهى قوله فيها يقصد أي من اللفظ
 المشترك قوله فيها سلم عندنا ايضا أي كما هو سلم عند الشافعية قوله بهذا الوجه أي كون كل واحد من المعنيين مراد
 بالاستقلال ومناط الحكم قوله وهو جميع من الحقيقة والمجاز وليس من قبيل عموم مشترك الذي كلامنا فيه ثم نقص
 اولانية عبارة عن استعمال اللفظ ويراد في اطلاق احد معناه حقيقة المجازي معا بان يكون كل منهما متعلق بالحكم
 مثل ان تقول لا تقتل الاسد والاسد بن الاسود وتريد به اسبع وارجل الشجاع اسد هاهنا حيث لا نفس الموضوع
 بالآخر من حيث انه متعلق بنوع علاقة وان كان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال مجازا وثانيا ان لك الجمع مما وقع

المشاهدة بين صحته وعددها والتحقيق انه فرع استعمال المشترك في معيئة فان اللفظ موضوع للمعنى المجازي بالنوع فهو
 الى الموضوعين اعني الوضع الشخصي الحقيقي والوضع النوعي المجازي بمنزلة مشترك في جميع ذلك جواز هذا من لفظه
 كمالا انه قد يستدل على امتناع عقلا بان المعنى الحقيقي متبوع والمجازي تابع والتابع مرجوح بالنسبة الى المتبوع فلا
 به ولا يدرخل تحت الارادة مع وجود الراجح لا تخفى ما فيه من الضعف فانه لا نزاع في رجحان المتبوع اذا دار اللفظ بين
 المعنيين واما الكلام فيما اذا قامت القرينة على ارادة التابع ايضا مثل است اسدين مي حديها فيفسر من
 ولا خفاء في جواز ارادة التابع فقط لمبعونه القرينة فضلا عن ارادته مع المتبوع هذا وتفصيل في التلويح وجواب
 ورأى ان الحق ان امتناع استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي انما هو من جهة اللغة لا من جهة العقل قوله
 اذ استعمال اللفظ آه اذ آه وسوته عسى ان تحتج في اصدار من ان الجمع بين الحقيقة والمجاز غير لازم بل اللازم هو
 استعمال اللفظ في المعنى المجازي فقط وهذا ما دفع الاتفاق على صحته وذلك لانه لم لا يجوز ان ياد كل واحد من
 معنى المشترك على انه مناسب للموضوع له ولا يراو شي منه على انه موضوع لمعنى يلزم بالزم بان هذا يجوز مما لم
 في امتناع استعمال اللفظ في المعنيين المجازيين باطل بالاجماع قوله لا يصح بالاجماع قال في الحاشية فاستعمال
 في كل واحد منها على انه معنى مجازي بالاستقلال باطل بالاتفاق انتهى قوله ولا يراو الحل آه وقع وسوته وبني العلم
 ان يكون كل واحد من المعنيين بنفس الموضوع له فالجمع من الحقيقة والمجاز غير لازم بان يجوز في ضمير لطلان فانه يستلزم
 بخلاف المقدار اذ في كون الاستعمال في كل واحد من المعنيين حقيقة لا مجازا او الكلام انما هو في الاستعمال المجازي في
 الحاشية اي كل واحد على انه نفس الموضوع له لانه كان حقيقة لا مجازا والمقدار خلافا انتهى قوله فيها
 آه دليل لقوله ولا يراو الحل قوله فيها خلافا وهو المجاز قوله ينادى عليه اي على العموم المجاز قوله والا
 وان لم يناد عليه قوله فما الحاجة اليه اي الى قول المص حقيقة قوله ليس بشي لما ديت من البرهان القائم على
 نفى العموم المجاز من قول الشارح لان المتنازع فيه هو الاستعمال في الكل آه قال فنقول شرعي آه ملقى على
 انه ينقسم المنقول باعتبار انقسام كل من وضعي الاول والثاني الى لغوي شرعي وعرفي واما صطلاحه الى ستة عشر
 اقسام حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة اذ ان بعض الاقسام مما لا يتحقق له في الوجود المنقول اللغوي من المعنى العرفي
 الا صطلاحا مثلا وما منقول العرفي من الشرعي مثلا وغير ذلك فالوجود من تلك الاقسام هي الاقسام الثلاثة عني العقل من

من اللغة الى الشرح والعرف العام انما صرح ببيان العرف العام عبارة عمالائعين فله والعرف الخاص عما
 يتعين فله والشرح وان كان في الثانية الا انه ذكر على هذه الشرافة قوله في الوضع اي الوضع الثاني قوله على
 اي يكون اللفظ حقيقة فيما نقل عنه ومجازا في المنقول اليه قوله فان اذ هم ان النقل اه تقرير الوهم انه لا يصح كون اللفظ
 مجازا في المعنى اللغوي المنقول عنه فان النقل من المعنى الحقيقي من لوازم المجاز ولا ارتباط في انتقال النقل في المعنى
 اللغوي فاستقي مجازية وان كان بالقياس الى الوضع الثاني وتعين كونه حقيقة قوله اتفاه اي اتفاه لنقل قوله
 على الاصل اي المنقول عنه قوله قيل لك آه جواب عن ذلك الوهم وهو مثل على جوابين فاشار الى الاول
 بقوله لتسلم تقريره انما لا نسلم كون النقل من لوازم المجاز اما وعيت ان المجاز استعمال اللفظ في غير موضوع
 له علاقة تسو كان منقولا عن معنى آخر ولا فالجواز صادق على المعنى اللغوي نظر الى الوضع الثاني وان لم يكن
 ذلك المعنى منقولا عن معنى لان اللغة اصل والنقل طار عليه حتى لا يقال منقول لغوي من ثانيا بقوله ليس المراد بالحقيقة
 اه تقريره انما نسلم كون النقل من لوازم المجاز لكننا نقول انه من لوازم المجاز لمطلق الذي هو عبارة عما لا يكون
 موضوعا بحسب وضع من الاوضاع وليس من لوازم المجاز المقيد اعني ما لا يكون موضوعا له بالنظر الى وضع خاص ان كان
 موضوعا لنظر الى وضع خاص آخر وليس المراد بالحقيقة والمجاز بينهما حقيقة مطلقة والمجاز لمطلق بل الحقيقة المقيدة
 والمجاز المقيد قوله وليس المراد بالحقيقة والمجاز بينهما آه حيث يقال انه حقيقة او مجاز باعتبار اللفظ الثاني فلهذا
 المقيد فيقال هناك انه حقيقة لغوية او شرعية او عرفية وكذا المجاز كذا في الحاشية قوله فيها وكذا المجاز في
 لغوي او شرعي او عرفي قال الاعلام كلها منقولات وليست بترجمات فان خرج في صدر ك ان جفرا علم
 في الاصل اسم لهنر صغير فابن النقل لفقدان المناسبة فانه بان المناسبة غير معتبرة في النقل عند سيبويه
 عليه بعض القدر بقوله وهو الحق بشهادة الاستقراء فانه يوجد لنا سببه في بعض الاعلام دون بعض فنبغي ان
 يوضع بازار كل منها اسم على حد كما لا يخفى اللهم الا ان يحل كلام سيبويه على الاعلام المشهورة او يقال ان المراد
 من الكل الاكثر فدرج قوله يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال اه لعدم تقييد المصنف بحقيقة والمجاز
 بالاستعمال قال في الحاشية ومعنى الاستعمال طلب الدلالة عليه وادواته منه لا مجرد الذكر اي قوله كالمشهور
 اعلم ان الحق بحق بالانباء ما افاده حسن المحققين من ان صطلح بل الميزان مخالف صطلح بل العربية في توجيهات

ولذا يعرفون بحقيقة اللفظ استعماله فيما وضع له والجازر باللفظ استعماله في غيره واصل الميزان لم يقسمه فلم يوردوه في
 فرعها وتعللوا به ان المقسم هو اللفظ الدال على المعنى والاستعمال فرع الدلالة فرعية زمانية وذاتية فاللفظ المنفرد
 في مرتبة الدلالة لفظ قبل الاستعمال مخلوع عن حقيقة والجازر وطاهر انه ليس منقول ولا مشترك فيلزم خلوه المقسم من
 اللفظ وهو كما ترى فلا بد من ان يكون ذلك اللفظ حقيقة والجازر انما هو مختص بقوله فلا بد من قيد الاستعمال اي
 بالنظر الى المشهور عند العرب والحق ان القيد عليك اتفاقا ذكر قوله وقبله بخلاف آه القائل هو المتحقق في
 في التلويح حيث افاده بقوله ثم قيد الاستعمال لا بد منه في تعريف حقيقة والجازر اذا تصيف اللفظ بها قبل استعماله
 بخلاف المبرحل فانه يحكي فيه مجرد النقل والتعيين ثم بكلمة قوله مجرد النقل اي من غير قصد الاستعمال قوله فهو من
 جديد لما درست في سلف ان الاستعمال الصحيح في غير ما وضع له بلا حلاقة وضع جديد قوله واعلم ان اعتبار معنى
 الحلاقة آه وهي اتصال المعنى المستعمل فيه بالموضوع له كذا في الحاشية ثم قلتم ان المقصود منه دفع اختلاف وتقرير
 على ما في التلويح ان اعتبار المعنى الاول وملاحظة في المنقول ان كان لصحة طلاقه على افراد المعنى الاول معني
 عنه كما في حقيقة لزوم صحة طلاق المنقول على كل ما يوجد فيه المعنى الاول لوجود ارجح وهو كما ترى وان كان لصحة
 طلاقه على افراد المعنى الثاني انما المنقول اليه كما في الجازر فهو مستغنى عنه لان مجرد الوضع والتعيين للمعنى الثاني
 كاف في ذلك وايضا يلزم صحة الاطلاق على كل ما يوجد فيه المعنى الاول لوجود ارجح كما يصح طلاق الجازر على كل
 ما يوجد فيه العلاقة بينه وبين المعنى الاول وتحرير الرفع على ما افاده صدر الشهادة والتفاز الى انما ثبت ان المنقول
 فيه مجرد معناه الاول بحيث لا يطلق على افراد من حيث هي كذلك وانما قد صار موضوعا للمعنى الثاني لمجرد الموضوعات
 المستبعدة التي ليس فيها اعتبار معنى سابق فظهر منه ان اعتبار المعنى الاول في المنقول ليس لصحة طلاقه على افراد المعنى
 الاول ولا لصحة طلاقه على افراد المعنى الثاني ليلزم ما ذكرتم بل لا يوتيه هذا اللفظ من بين الالفاظ باعني لذلك
 المعنى الثاني فان وضع لفظ الدابة لذوات الاربع اولى من وضع الجازر لها لوجود معنى الذبيح فانما نسب
 الى وضع بعض الالفاظ ولا يلزم صحة طلاقه حقيقة على كل ما يوجد فيه ذلك التناسب هذا معنى عدم جريان القياس في اللغة
 اطلاقا ان سائر الاشياء غير معني بخامرة لعل فان الخامة ليس مرعى في الخبر لصحة طلاق الخمر على
 كل ما يوجد فيه الخامة بل لا على انما نسبته والاولوية ليضع الوضع لهذا المعنى لفظا مناسباً وهذا البحث

اللفظ الدال على المعنى
 استعماله في غيره
 المقسم هو اللفظ
 الدال على المعنى
 استعماله في غيره

اللفظ الدال على المعنى
 استعماله في غيره
 المقسم هو اللفظ
 الدال على المعنى
 استعماله في غيره

و هذا بحث ما اوردده صاحب الفتح في وجه تسميته بحقيقة و الجاهل قوله فلا يطلق آية نشر على ترتيب الف تفضيله انه
 لما علم ان اعتبار معنى العلاقة في المنقول للتخرج والا ولو تية وفي المجاز لصحة الاطلاق فلا يطلق لفظ الصلوة مشددا
 على كل عاقل على الاركان لمخصوصة فقط وكذا لا يطلق لفظ الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بل على الفرس
 خاصة كما ذكره الامام الرازي والعلامة الشيرازي اما عبارة الفتح فمشعرة باطلاقه على الفرس وتخل قوله
 بخلاف الاسد فانه يطلق مجازا على كل من يوجد فيه معنى الشجاعة قوله ونسب واما في العلاقة قوله للمعنى
 التي استعمل فيه قوله بالاول اي المعنى الموضوع له قوله بعض المحققين في مصدر شرعية قوله في تسمية وجه الضبط فيها
 على ما في التلويح ان المعنى الحقيقي اما ان يكون حاصله بالفعل المعنى المجازي في بعض الازمان خاصة واما في الاول ان تقدم
 ذلك الزمان على زمان تعلق الحكم بالمعنى المجازي فهو الكون عليه وان تأخر فهو الاول اليه اذ لو كان حاصله في ذلك
 الزمان وفي جميع الازمنة لم يكن مجازا بل حقيقة وعلى الثاني ان كان حاصله بالقوة فهو الاستعداد والآفاق
 لم يكن منها لزوم اتصال في الفعل لوجه ما فلا علاقة وان كان فاما ان يكون لزوما في مجرد الذهن فهو المقابلة
 او مضما الى الخارج فوح ان كان احدهما جزءا لآخر فهو بخرية والكلية والآفاق كان اللزوم صفة للملزم فهو
 الوصفية عن المشابهة والافا للزوم اما بان يكون احدهما حاصله في الآخر وهو الحالة والكلية او كسبها له
 السببية والسببية او شرطية قوله الكون عليه نحو قوله تعالى واتوا اليها من امواتهم قوله والاول
 اليه نحو قوله تعالى اني اراني اعصر حمزا قوله والاستعداد كاطلاق الانسان على النطقة وكما يقال في الخبر
 ادرقت قوله والمقابلة كاطلاق البصير على الامى قوله وبخرية اي اطلاق اسم الكل على الجزء او بالعكس
 بجمع للواحد والرتبة للعبد قوله وحلول المراد به هنا حصول الشيء في الشيء سواء كان بالباقية او بالظرفية
 كحصول الحسم في الامكان والرتبة في الجنة كذا في الحاشية قوله وسببية اي اطلاق اسم سبب على سبب غير
 الغيث اي البست وبالعكس كقوله تعالى ونيزل لكم من السماء رزقا وهذا يحل العكس ايضا لان الرزق سبب في
 المطر قوله بشرطية اي اطلاق اسم الشرط على شرط نحو قوله تعالى وما كان ليدفع ايهاكم امي صلواتكم
 وبالعكس كاطلاق العلم على المعلوم قوله والوصفية هي عبارة عن الاشتراك في الوصف الذي له نوع
 مخصوص بالمعنى الحقيقي قوله وهو في الاستعارة كقولنا ريت اسدا يرعى فالمعنى الحقيقي اعني الحيوان المفترس

على ما كان في كلامنا
 في بيان معنى ذلك لانه
 لا يخرج عن اللفظ
 في معنى
 مع
 في اللفظ
 في معنى

والجائز في معنى الرطل الشجاع مشتركان في وصف الشجاعة الذي له زيادة اختصاص بذلك الحيوان قوله ولا يشترط
 في الشكل أي كون المعنى الجائز في شأبهما المعنى الحقيقي في الصورة كاطلاق الشجاع على الأسدان في البيان قوله
 وفي محفة ظاهرة أي لا بد أن يكون الوصف مشهور الزيادة اختصاص بالمستعارين كالشجاعة للأسد كذا في
 قوله والجائز أن أراد بها ما يسم كونه صديقا في الآخر بالخرقة أو الحول وكونهما في محل كونهما متلازمين في الوجه
 أو العقل أو الخيال وغير ذلك قوله واحد منها للاستعارة قال في الحاشية علم أن بعض المتأخرين شرطوا في
 الاستعارة أن يكون مستعار منه أقوى من المستعار له في وجه تشبيهه وقالوا لا يجوز بناء الاستعارة على التشابه
 لفوات البالغة المطلوبة فيها بطلاق اسم أحد التشابهين على الآخر إذا كان أضعف منه والآخر أقوى فمنه وهو
 إلى أن الاستعارة لا تجري إلا من طرف واحد وتحقق أن الحكم الحكمي بطء والاستعارة معنية على التشابه والمبالغة
 قد تحصل بمجرد إطلاق اسم أحد التشابهين على الآخر وبالعرفية أو بحيلة هو هو وغير ذلك ولا تنحصر في القوة
 كون تشبيه به أقوى في وجه تشبيهه شرط في بعض أقسام التشبيه تفضيل البحث في كتب الأصول والبيان أي
 قوله فيها أقوى أنه لا يحتاج كون كل من الطرفين أقوى من الآخر في وجه تشبيه قوله فيها أضعف وهكذا إذا
 كان كل من الطرفين مساويا للآخر قوله فيها لفوات آه ديس أي لا يجوز قوله فيها المطلوبة فيها أي في
 الاستعارة قوله فيها بطلاق أنه متعلق بقوله فوات قوله فيها من طرف واحد لا بد للشجاع قوله فيها على التشابه
 كاستعارة أصبح لغرة الفرس بالعكس قوله بحيلة هو هو كقولنا أبو حنيفة أبو يوسف قوله فيها الحكم الحكمي بأنه شرط
 في جميع أقسام الاستعارة كون مستعار منه أقوى من المستعار له قوله والمراد باللائم آه ولا يشترط فيه اللزوم
 بمعنى يحتاج ولا لئلا في التصور كذا في الحاشية قوله للجائز المرسل أي لا يراد باللائم تشبيه فيه قوله فصيحة اللزوم
 اللزوم أي الانتقال من اللزوم إلى اللزوم قوله وهو حاصل أي اللزوم أصل ومتبوع من جهة من حيث الانتقال قوله
 واللائم فرجه وتابعه من جهة إلى الية الانتقال قوله فان كانت الأصلية تفضيله أنه كان الاتصال شديدا
 يكون كل منهما صلا من وجه وفرع من وجه جاز استعمال كل منهما في الآخر مجازا والجاز استعمال اسم الأصل في الفرع
 دون العكس مثال الأول العلة والمعلول الذي هو علة غايته لها كالمالك والبشر فان العلة أصل من جهة حقايق المسبوق
 إليها واعتباره عليها والمعلول المقصود أصل من جهة كونه علة غايته والغاية وإن كانت معلولة فانما على شأنة علة

عنه في الخارج الا انها في الذهن حلت لفاعلية مقدرتها عليها ولهذا قالوا الاحكام على ما لية ولا سباب على الله و
 لان احتياج الناس لذات انما هو الى الاحكام دون الاسباب ومثال الثاني لسبب المحض بسبب فيجب حصول
 اللفظ الموضوع للاول في الثاني دون العكس فقع الطلاق بلفظ الحق فان العتق وضع لازالة ملك الرقبة و
 لازالة ملك المتعة وتلك الازالة تسبب لهذه اذ هي مضمي اليها وليست ازالة تلك المتعة مقصودة من ازالة ملك
 الرقبة فلا مثبت الحق بلفظ الطلاق عندنا خلافا لما في التوضيح والتلويح قوله على ما بينه علما لا حصول
 والبيان قال في الحاشية اشارة الى خلاف المنطقيين فان المجتهد عندهم اللازم ليس بالمعنى الاخص كما هو
 او الاعم كما هو عند الايام واما علماء الأصول البيان فقد قالوا ان المجتهد فيها مطلق للزوم الذي بمعنى كونه
 يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه اما في اوجبه السائل في القرائن والامارات ولو كان لا يتحقق
 يعرف خاص او عام ولا يخرج اكثر المعاني المجازية والكنايات من الالتزام ولما كان الاختلاف في المدلولات
 الالتزامية بالوضع في هذه ومن يفهم ان الدلالة على المعنى المجازي التزامية عندهم بخلاف المنطقيين فانها
 مطابقة عندهم محل الوضع على ايشمال النوعي والالتزام مخصوص بالدلالة الطبيعية على اللازم البين انتهى قوله
 فيها بالمعنى الاخص وهو الذي يلزم من تصور من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى قوله فيها
 الاعم وهو اللازم الذي يلزم من تصور مع تصور الملزوم ونسبته بينهما انجزم بالزوم كزوجية الاربعة فان
 العقل بعد تصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم قطعاً بان الزوجية
 لازمة لها قوله فيها ولو كان كله لوصلية قوله فيها والا يخرج آه اعمى ان لم يكن المجتهد مطلق للزوم قوله
 فيها ولما كان مختلف قوله يخرج قوله الدلالة هي مصدر قولك دللت فلان على كذا اذ اريد به قوله
 مشاركة لا امر في معنى فالاول بمواشاة الامر الثاني بمواشاة بالمعنى بوجوده تشبيه قوله نحو
 قاتل زيد عمر فان باب المفاعلة يدل على مشاركة زيد وعمر في القتل قوله وجاز زيد وعمر فان
 يدل على المشاركة وقد يقال ان المراد الدلالة على المشاركة بواسطة حرف جر والتشبيه يخرج المثال
 المذكور ان قوله تلك الدلالة اي لانه على مشاركة ام لا امر في معنى قوله لا يكون على وجه الاستعارة
 سلفي عليك تعريفها وتعريف لكنته ثم انما هو استعارة حقيقية وليست باللفظ لان الاستعارة الحقيقية

وهي اثبات الاظهار للمنية في قولنا انشبت لمنية اظفارها يس فيها دلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لان
المراد بالاظفار معناها الحقيقي هذا ما اختاره صاحب التلخيص قوله ولا تجريد هذا من اقسام الخمسين المعنوية وموجبه
عن ان يترج من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها سبالة كما يها فيه حتى كان الامر ذا الصفة بلغ من انصاف تلك
الصفة الى حيث يصح ان يترج منه موصوف آخر تلك الصفة ثم للتجريد اقسام منها ما يكون من التجريدية نحو
قوله لم لي من فلان صديق حميم اي بلغ فلان من الصداقة حد اصح معه ان يخلص منه صديق آخر مثله في الصداقة
ومنها ما يكون بالبار التجريدية الدالة على المنزوع منه نحو قوله لم لي من فلان صديق سالت فلانا فلان التجريدية في انصاف
بالساعة حتى انترج منه بجر في الساعة وقد يرجم ان من التجريدية والما تجريدية على حذف لمضاف بمعنى
لقيت من يدا يد اشد لقيت من لقائه اشد او اخرض تشبيه بالاسد وكذا مني لقيت به اشد لقيت بلقاء اشد
ولا يحق ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لغوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصول
صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول في على المنترج منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جنهم وفي
دار الخلد لانه انترج منها دار اخرى وجعلت سعة في جنهم للكفار تهويل لا مبالغة في انصافها
بكذا في شرح التلخيص قوله وفيه اي في التجريد خلاف السكاكي في الحاشية لانه دخل في التشبيه اصطلاح
عنده فزيد كالاسد وكالاسد بخلاف تشبيه بقيام قوتية وبالحكمة ما ذكر فيه اداة التشبيهية اصطلاحا بالانفا
وما حذف منه اداة التشبيهية جعل تشبيه بغير تشبيه وفي حكم الخبر سوا ذكر تشبيه اوله لا يذكر تشبيه
لبعض استعارة عند الحسن الاخر نهت قوله فيها عنده اي عند السكاكي فانه صرح بان لقيت فلان
وقبني منه اسد من تشبيه قوله فيها تشبيه اصطلاحا بخبر لقوله فزيد كالاسد قوله فيها ذكر تشبيه نحو قولنا
زيد اسد قوله فيها اوله لا يذكر نحو قوله تعالى صمم كرم عبي بخلاف تشبيه اي صمم قوله وشلوها اي للدلالة على
المسماة في اصطلاح تشبيه قوله بقوله زيد اسد فالحقون على انه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة
لما تطلق حيث يطوئ في الاستعارة بالكلية ويحمل الكلام خلوا عنه صاحبها لان يراد به المنقول عنه والمنقول
اليه لو لا دلالة الحال ونحوي الكلام وفي ذلك مثال تشبيه مذکور فاتفق الاستعارة هذا واصل
في شرح المفتح وشرح التلخيص في آخر باب تشبيه قوله مصرخة انما سميت بها لانه قد صرح فيها بتشبيه

بالتشبيه فذكر المشبه به بخلاف الكناية فانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواص المشبه به ولوازمه قوله غير مشتق
 وهو ما دل على نفس الذات الصاحبة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف قوله اصلية
 كاسد اذا استغیر للرجل الشجاع وقيل اذا استغیر للضرب الشديد فالاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا انما يكون متابلا
 باسم جنس كالعلم في نحو راسيت حاتما وانما سميت اصلية لتحقيق الاستعارة بالاصالة لا بتبعيته شيء آخر كذا في شرح
 المفتاح قوله والا فليعتبر ان لم يذكر استعارة اسم جنس فاستعارة تبعية كالفعل ما يشق منه من اسم الفاعل
 والمفعول وصفه المشبه به ال ايل اسم الزمان والمكان والآلة وكما حرف فالتشبيه في الاولين للمعنى المصدر
 وفي الثالث لتعريف معناه وانما كانت بتبعيته لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه به موصوفا بوجه
 التشبه او كونه مشاركا للتشبه به في وجه التشبه وانما يصلح للموصوفية المحتاج الى امور المقررة الثابتة كقولك
 جسم لحيض صاف ومن معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير مقررة بواسطة
 دخول الزمان في مفهومها او عروضة لها ودون الحروف هو ظاهر اما الموصوف في نحو شجاع بهل وهو انما هو
 وعالم غير محذوف اي رجل شجاع كذا ذكره القوم كذا في شرح التلخيص قوله ثم ان الاستعارة تقسم آخر للمصحة قوله
 تحقق حاكقول بغيره في سلمى مع لذي اسد شاكى السلاح مقذوف فاسد شاع للرجل الشجاع وهو امر متحقق
 حاسا قوله او عقلا كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم الى الدين الحق فهو لغة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حاسا قوله
 فحقيقته انما سميت بالاستعارة بالتحقيقية لتحقيق معناها حاسا وعقلا بان يكون المعنى امر معلوما يمكن ان ينص عليه شيئا
 اليه اشارة حسية وعقلية فيقال ان اللفظ نقل عن سماء الاصل فجعل اسماء المعنى على سبيل الالغارة للمبالغة
 في تشبيه المعنى الموضوع له هذا او التفصيل في علم البيان قوله والا فحقيقية اي ان لم يتحقق الاستعارة حاسا او
 عقلا فاستعارة تخيلية سواء كانت عبارة عن امر مسمى كما اختاره السكاكي او عن اثبات الامر لمحقق بالتشبيه المشبه به
 محمدا راطليب قال في الحاشية اعلم ان الاستعارة بالكناية والتخييلية عند صاحب التلخيص غير اخلين في تعريف المجاز
 لانها امران معنويان لا عطفيا ن لذا اورد سما في باب على حدة وقال قد يصير التشبيه في النفس ظاهرا بصرح من ابركاته
 سوى التشبه بديل عليه بان نسبت التشبه لمحقق بالتشبه به عن غير ان يكون هناك امر متحقق حاسا وعقلا يطلق عليه
 اسم ذلك الامر في التشبيه استعارة بالكناية وكما عندنا اثبات ذلك الامر التشبيه استعارة تخيلية لانه قد استغیر

الشيء النقص في التشبيه
 من غير ان يكون

ذلك الامر الذي يخفى المشبه به يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه تشبيهه بل ان المشبه من جنس المشبه به
 نحو اثبت المنية لظفار باق اثبات الاظفار للمنية استعارة تخيلية وتشبيه المنية بالاسد مثلاً وهو في الاظفار
 في الضمير مع الدلالة عليه بذكر الاظفار المختصة بالاسد استعارة بالكناية فما ذكرناه في الشرح مختار بعض الاستلزام
 الموثوق به بل هذا من باب تخالف الاصطلاحين انتهى قوله فيها امران معنويان هما فعلان للكلمة متلذذاً
 في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر لان التخيلية يجب ان تكون قرينة للكناية وهي تحيل ان يكون قرينة للتخيلية
 قوله فيها لا لفظيان بخلاف المجاز فانه لفظي للاعتبار اللفظي في تعريفه قوله فيها اور و بما آتى الاستعارة بالكناية
 والتخيلية قوله فيها في باب آتى في فصل اذ المذكور هناك هذا اذ اكد قوله فيها في النفس في نفس الكلام قوله
 فيها و بدل عليه آتى على التشبيه المضمري في النفس قوله فيها يطلق عليه آتى على الامر المتحقق حساً وعقلاً قوله فيها
 ذلك الامر آتى الامر المتحقق بالمشبه به قوله فيها في التسمية التسمية المضمري في النفس قوله فيها كمال المشبه
 او قوامه تفصيلاً ان الامر المتحقق بالمشبه به على ضربين احدهما بالاكمل وجه المشبه في المشبه به بدون الثاني
 ما به يكون قوام وجه المشبه فيه مثال الاول ما ذكره الشارح من نحو اثبت آء ومثال الثاني قول الشاعر
 ولئن بطلت شكري بك مفضا فليس جالي بالشكاية نطق بوجه المشبه كمال بانسان يتكلم في الدلالة على المقصود
 هذا استعارة بالكناية واثبت كمال اللسان البدني بها قوام الدلالة في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخيلية قوله
 فيها نحو اثبت المنية آء روى انه قيل لابي ذؤيب لهدلي في عام واحدة خستة بنين وكانوا فيمن باجروا
 مصر فثابهم بقصيدة منها هذا البيت شعر واذ المنية اثبت لظفار باق لقيت كل نية لا تقع قوله فيها
 وتشبيه المنية آتى في اغتيال النفوس بالقبور والغلبة من غير تفرقة بين نفع وضرر لارقة لمجوم لا تفصيل
 ذي فضيلة قوله فيها وهو ذو الاظفار وبها يكمل الاغتيال في الاسد مثلاً فذكر ما يتحقق المبالغة في التشبيه
 قوله فيها استعارة بالكناية خبر لقوله تشبيه المنية قوله فيها فما ذكرناه في الشرح من جعل الاستعارة التخيلية
 قسماً من المصحة والاستعارة بالكناية مقابلة لما قوله ثم ان لم يقترن آتى لم يقترن الاستعارة هذا في قوله المصحة
 قوله مطلقاً نحو عندى اسد وانما سميت استعارة مطلقاً لخلوها عن المثل المشبه به المشبه قوله فخره كقول
 ابن كثير غير الرداء اى كثر العطاء استعارة الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصور الرداء على غيره

وصفة بالغمر الذي يلائم العطار دون المداد تجريد الاستعارة وإنما سميت مجردة لتجريد ما يحاكي المسموع قوله
 في شئته نحو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما يحسب تجارتهم فانه استعارة لا تشبه الاستعارة
 ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراك من الريح والتجارة وإنما سميت مرشحة لأنها لا يلائم استعارته ثم علم ان الترخيص
 من الاطلاق التجريد ومن جميع الترخيص والتجريد قوله والماكنية عطف على قوله المصحة واما حجة عطفها على
 قوله مصحة فليس على ما ينبغي قال في الحاشية قد اضطربت احوال القوم في المكنية فذهب السلف الى انها لفظ
 المشبه المستعار للمشبه في النفس المرموز اليه بذكر لازمه واختاره الجوهري فذهب السكاكي الى انها لفظ المشبه
 المستعمل في المشبه به بادعائه عينه واختاره ارجاع التبعية اليها يجعل فيها استعارة بالكناية وذهب السكاكي
 انها الضمير في النفس وح لا تكون استعارة بالتحقيق انتهى قوله فيها فذهب السلف الى ان معنى قولنا اذا شئت
 انظفرا استعير لفظ السبع الذي هو المشبه به للموت الذي هو المشبه في النفس ولفظ السبع وان لم يكن مذكورا
 لكنه ذكر لازمه واشير باللائم اليه كالانظفرا في ذلك المثال فالمشبه به كانه مذكور حكما وهذا القدر كفي للصحة
 والاستعارة قوله فيها وذهب السكاكي الى تفصيل المرام ان السكاكي قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيره
 بانه ان يقتصر المبالغة في المشبه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي المشبه
 وتزيد بالطرف المذكور الطرف الآخر المترك مدعياد دخول المشبه في جنس المشبه به كما نقول في الحمام
 اسودت تزيد الرجل الشجاع مدعياد انه من جنس الاسود فثبت له ما يخص المشبه به وهو انهم يشبه
 فالشجاع قد اكتسب اسم الاسد كما اكتسب الحيوان المفترس ثم قسم الاستعارة الى المصريح بها
 والمكني عنها وعنى بالمصريح بها ان يكون الطرف المذكور من طرف المشبه به هو المشبه به وعنى
 بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرف المشبه به هو المشبه ويراد به المشبه
 على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت انظفرا ما هو سبع بادعائه سبعية لها وانكار
 ان يكون شيئا غير سبع بقية اضافة الانظفرا التي هي من خواص السبع الى المنية فقد ذكر المشبه
 اعنى المنية واريد به المشبه به اعنى سبع قوله عنيا واختار السكاكي قوله فيها ارجاع التبعية وهي
 ما يكون في الحروف والافعال وما يشق منها قوله فيها اليها اي الى الاستعارة بالكناية قوله

سج على انظفرا
 من غير

فيها قرينة أي قرينة الاستعارة الطبيعية ففي قولنا نطقت الحبال كذا جعل القوم نطق استعارة عن قولنا
 الاستعارة لكنها قرينة للاستعارة لفظ الدلالة والسكاكي جعل الحبال استعارة بالكناية عن الكلام وجعل نسبة النطق القرينة
 للاستعارة وكذا في قوله تعالى يكون لهم عداوة وناجوا من العداوة واستعارة بالكناية عن العداوة الغائية للعداوة
 وجعل نسبة لام التعليل القرينة وكذا في قوله تعالى ولا يصيبكم في غدير الخيل استعارة بالكناية عن الغدير والاعتناء
 وسمي كملت في قرينة على ذلك بإجماله ما جعله القوم قرينة للاستعارة الطبيعية كسكاكي استعارة بالكناية ما جعله
 استعارة تعجبه هو قرينة الاستعارة بالكناية كذا في شرح التلخيص قوله فبدأ ذهب الخليل بن محمد بن
 عبد الرحمن القزويني الخليل بن عامر وشرح صاحب التلخيص قوله فيها الضم في النفس أي التشبيه المضمر في النفس استعارة
 بالكناية أما الكناية فلا نعلم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر خواصه الواردة أما الاستعارة فمجرد تسمية خالصة عن المناسبة
 قوله فيها وج لا يكون استعارة حقيقية لأن الاستعارة قسم من المجاز الذي هو من إقسام اللفظ والتشبيه مجرد
 لا أثر له في اللفظ أصلاً كذا في شرح المفاتيح قوله قيل تشبيه بليغ ذمما أثره على البيان فإن الاستعارة عندنا
 تطلق حيث تشبه المشبه به في المشبه وجعل الكلام خلواً عن التشبيه صامحاً لأن بليغ التشبيه هو لا القرينة حتى لو كان
 التشبه مذكورياً لكان في زيد أسد لقيت منه أسد وقيت به أسداً وتقدير أشل أسد في مقام الأخبار عن زيد لم
 استعارة ففي مثل زيد أسد يجب أن يحل على حذف أداة التشبيه لا متناع حل بعد على زيداً نحو قولهم أسد حال فاطمة
 ونطقت الحبال كذا فاستعارة قطعاً لأن التشبيه متروك بالكناية وهو الدلالة التي هي مثبت بطلان الناطق فالتعليل كذا في
 أسد ثم قد تبدل على أن قولنا زيد أسد ليس باستعارة بل تشبيه بليغ بغير أنه بانه عوى المستحيل فصدلان البصير
 بالتشبيه بوجهان إلى الخبر وإنما يكون الاستعارة إذا حذف التشبه نحو رأيت أسداً يرمى وإن كان حياً
 مستحيلاً بصيرنا بواسطة القرينة لكن غير مقصود فإن القصد إلى الروي قوله قيل الاستعارة هذا ما تواروا
 وتفصيل لازم على ما في شرح التلخيص أن في نحو رأيت أسداً يرمى استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة
 فنحن نزيد أسداً صله زجراً جعل شجاعاً كالأسد فحذف التشبيه لفظاً التشبيه مستحيل لأن التشبيه بغير التشبيه في مثل
 هذا المقام كثيراً ما يتعلق بالمجاز والمجرد كقولهم أسد على وفي الحروف نغابة أي مخزى على صائل وكقوله
 الصيرغرة عليه أي بأكية قوله معناه أي المعنى الأول اللازم قوله لزوم أي المعنى الأول لا يقال في الكناية

في الكناية يكون من اللازم الى الملزوم كما لا يقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفي المجاز من
 الملزوم الى اللازم كما لا يقال من الغيث الذي هو ملزوم للنبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم للشجر
 الى الشجر وهذا مما اختاره السكاكي بهذا التفصيل في علم البيان قوله لازم المراد باللازم ليس ما يقابل كونه
 بل ما يتصل بالذهن منه في الجملة قوله وضع اي وضع ذلك لفظ قوله داخل كناية في ضمن قوله او خارجا كما
 في الالتزام قوله والا اي وان لم تقيم قرينة على عدم ارادة ما وضع له قوله اذا اللازم آه فاذا ذكره السكاكي ان
 ان مبنى المجاز على الانتقال من اللازم الى الملزوم عير صح قوله الا ان آه فاندفع ما توهم من عدم الفرق بين
 المجاز والكناية قوله جائزة في الكناية كلفظ طول النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد
 حقيقة طول النجاد ايضا قوله دون المجاز فانه لا يصح ان يراد فيه معنى حقيقي فلا يجوز في قولنا رايت اسدا
 في الحكم ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو
 اتفق هذا اتفق المجاز لا اتفاق اللازم باتساق الملزوم وهذا معنى قولهم ان المحب ملزوم تسرته معاندة
 لارادة الحقيقة و ملزوم معاندته شي معاند ذلك الشيء واللازم صدق الملزوم بدون اللازم قوله الا ان
 اي العلاقة قوله نوعه اي نوع الاتصال وهو محمول بالمسم فاعله لقوله معلوم فاحاصل انه يجب في المجاز
 ان يكون العلاقة مما اعتبر العرب نوعها واما النقل عنهم في كل جزئي جزئي فليس شرطه بل يجب
 ان ثبت من العرب اطلاق اسم السبب على سبب لا يجب ان يسمح طلاق الغيث على نسبتات قوله وفي
 المعنى قولهم آه تفصيل المرام انه لما كان المستبر في حد المجاز وجود الاتصال لكن لا مطلقا بل الاتصال
 الذي يكون نوعه معتبرا عند فصحاء العرب في استعما لا يتم صار كانهم حكموا على ان كل ما وجد فيه ذلك
 الاتصال جائز استعمال اللفظ فيه عند وجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وهذا هو الوضع اللغو
 قوله وهو اي الاتصال قوله اعتباره اي اعتبار الاتصال قوله كما قيل عيسى قال لحيث
 انه لا بد في المجاز من اعتبار العلاقة بشخصها فيلزم في آحاد المجازات النقل ما عيانها عن بل اللغة
 قوله مستند بان النحلة آه قال في الكاشفة حاصلة انه لو جاز المجاز لمجرد وجود العلاقة كجواز استعار
 اسم النحلة على غير الان لم يشابهته في الطول وكذا اطلاق الاب على الابن وبالعكس للسببية

والسببية واللازم بطبعا بالاتفاق وقد يجاب عنه بنسخ الملازمة لان وجود العلاقة صحيح للاطلاق ^{ليختلف}
 يجوز ان يكون مانع مخصوص وعدم المانع لا يكون سببا للفتنة انتهى قوله فيها حاصلة آية وكذا
 في التلويح قوله فيها على غير الانسان انتهى على طول غير الانسان قوله فيها وكذا اطلاق آية وكذا اطلاق
 الشبهة على الصيد للمجاورة قوله فيها مانع مخصوص هو انه لم ينقل من اهل اللغة اطلاق النخلة على غير الانسان
 طويل واما نفس علاقة السببية للمجاورة مع قطع النظر عن الموانع فهو لا ينافي بان يطلق احداهما على الآخر
 قوله ولا يعلم على صيغة المعلوم والفاعل هو الضمير المرجع الى القائل المفهوم من قوله قيل ومن قوله
 يجوز لافتة غلبة ظنة بهل قوله عدم الاطلاق اي عدم اطلاق لفظ النخلة على غير الانسان الطويل
 لعل الجامع اي الجامع بين النخلة والانسان الطويل قال في الحاشية دفع توهم ان الطول زيادة خصائص
 بالنخلة والامام جاز استعارتها لانسان طويل لكن بقي كلام آخر هو انه يلزم ان يجوز استعمال النخلة في
 آخر مثلها مع انه لا يوجد في كلامهم ما مل انتهى قوله فيها الطول آية ولا ارتباط في حقيقة في الطول الذي هو
 غير الانسان ايضا فيلزم ان يصح استعارة النخلة فكيف يستقيم حصر هذه الاستعارة في الانسان الطويل فقط
 قوله ليس مجرد الطول حتى يلزم صحة استعارة النخلة لكل طويل قوله ليس فروع اي غصان في اعلى النخلة قوله
 على المختار اي المذهب المختار من ان المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم نوعها في استعمال العرب لا الشتر ^{عقار}
 بشخصها قوله باعيانها اي ما شجاعتها قوله من اهل اللغة متعلق بقوله لم تسمح قوله من فنون البلاغة
 بهما يرتفع طبقة الكلام فلم يعتبر نوع العلاقة بل شتر شخصها لما كان خراع الاستعارات البليغة ^{التي}
 من طرق البلاغة وشجاعتها واللازم بطبعا فالملزم منه قال علامته بحقيقة تبادر من اقوى علامته بحقيقة صريح ^{التي}
 الدواني في الحاشية القديمة ثم حاصلة انه كل معنى يكون مبتدأ من اللفظ فهو من اراءه بحقيقة وادابا ^{التي}
 نفسه والا فاما جاز ايضا تبادر مع القرنية قوله باسمه بان يصرح اهل اللغة بان مجاز قوله وسمه بان يقال
 مستعمل في غير ما وضع له قوله وصحة النفي في نفس الامر بان يقال السبيل ليس مجازا فاذا قيل انه مما يعلم ان البلاطة
 على سبيل المجاز ثم لقي عليك ان المجاز قد يعرف بالضرورة وذلك بتصرح اهل اللغة باسمه وسمه قد عرف ^{بأن}
 وذلك لصحة النفي في الواقع قال في الحاشية قال اما لنا لا شتر في المجاز مكان المعنى اي بحقيقة بخلاف صواب

فانما يشترط ان لا مكان بناء على ان معنى المجاز لا انتقال من الملزوم الى اللازم فلا بد من مكان الملزوم ثم يتحقق الانتقال
 بحسب بان الانتقال منه يتوقف على فهمه على اراوته ولفهمه متوقف على صحة اللفظ وكونه بحيث يدل على معنى
 لا على مكان المعنى وصحته في نفسه والمجاز الذي لا يمكن صحته معناه الحقيقي في كلام السلفا كشر من ان يخص بل في كلام
 تعالى ايضا وتفصيل ان موقع الخلاف بين الامام وصاحبيه في جهة خلفية اجاز عن حقيقة معقاهم على ان حقيقة اصل
 والمجاز فرعه ولا يصح الى الفرع لا عند تعذر الاصل فقال الامام انه خلف في الكلام حتى يحكي صحة اللفظ من حيث العربية سواء
 امكن صح معناه الحقيقي ولا وقال انه خلف في الحكم حتى يشترط فيه مكانه فلو قال احد بصغير السن من الكلام المعروف
 هذا اني كل مجاز بالاتفاق وكبير السن مجاز عند ثبت الحق لصحة اللفظ عند ما كلام نحو استحالة المعنى الحقيقي
 كون الكبير منه مخلوقا من لفظه فهذا الكلام لا ثبات النبوة اصل والاثبات المحررة خلف عندهم وخلاف ليس الا في جهة
 وتفصيل في كتب الاصول انتهى قوله فيها اما ما في ابو حنيفة قوله فيها صاحبيه وما ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 قوله فيها يشترط ان لا مكان فحصل الخلاف انه اذا عمل اللفظ وادري بالمعنى المجازي بل يشترط مكان المعنى الحقيقي
 اللفظ ام لا عند ما يشترط بحيث لا يحكي لاي معنى لا يصح المجاز وعنده لا بل يحكي صحة اللفظ من حيث العربية قوله
 فيها الانتقال منه اي من الملزوم قوله فيها بل في كلام الله تعالى ايضا قوله جلبت اسماءه انما تولوا فتم وجهه
 قوله فيها بحقيقة اصل اي ارجح مقدم في الاعتبار قوله فيها فقال الامام انه خلف آه المشهور في استدلالة
 ان الحقيقة والمجاز من اوصاف اللفظ باعتبار الاصل والخلفية في الكلام الذي هو استخراج اللفظ من المعنى
 الى الوجود اولى قوله فيها وقال انه خلف آه المشهور في استدلالة ان الحكم هو المقصود واللفظ فاعبأ
 الاصل والخلفية في المقصود اولى قوله فيها فلو قال آه هذا كذا في السور قوله فيها كان مجازا اي عن
 الحق من حين الملك قوله فيها بالاتفاق المكان المعنى الحقيقي وهو النبوة عنده ما وصحة اللفظ من حيث العربية
 عنده قوله فيها وكبير السن منه اي من الكلام قوله فيها لصحة اللفظ فان قيل هذا يقتضي ان يكون العبد
 هو الكبير سنا اذا قال مولاه له يا بني تعذر العمل بالحقيقة وتعين المجاز فلما وضع النذر الاستحسان السادى وطلب
 اقباله بصورة الاسم من غير قصد الى معناه فلا يقتصر الى صحيح الكلام باثبات موجبته الحقيقي والمجازي بخلاف
 خانه ليقول ان خبره فلا بد من صحة ما كمن فان قيل فيسفي ان لا يعق مثل ما حرطنا لفظا اخر موضوع للقول وعلم

الحقيقة
 اي عند ان حقيقة
 خبر

البرق فيقوم حينه مقام مناه حتى لو قصد السبع وجرى على لسانه عبد حي ليقول هكذا في السبع قول ونبأه
 بولحي تحقيق قوله على عكس الحقيقة اذ لا يصح فيها انفي ولا يبادر المعنى الحقيقي عند قيام القرينة اصارقه قوله على
 بعض مناه أي بعض افراد مناه الحقيقي قوله كالدابة على الحمار فانها موضوعه لما يدب على الارض وطلعت على الحمار
 من بعض افراد ما يدب على الارض فهذا الاطلاق مجازي اذ اللفظ غير موضوع لهذا الخصوص واما اذا طلعت عليه صبار
 بحر دابة يدب على الارض من غير كحاط كونه من افراده فيكون حقيقة قوله ولظنون آية هذا الحكم ليس على الاطلاق بل
 اذ اترجح واحد من المعاني والا فلا اشتراك اولى من المجاز قوله ابلغ اى من الحقيقة ولا ترتيب في ان المشترك من
 اقسام حقيقة فيكون المجاز راجحاً عليه ايضاً قوله ابلغ من شيب فانه شبه شيب في باضه وانا تبه شولط ان اوشبه
 انتشار شيب في الشعر اشتعال النار ثم اخرج الكلام مخرج الاستعارة فكانه صاء الكلام واصل الشيب في الراس ثم
 الاشتعال الى الراس الذي هو محل الشيب بالغة وجعل الشيب بميز ايضا لمقصود فحصل مجاز ان احد ما المجاز انوي
 حيث استعير شولط ان الشيب والشيب شولط النار على اختلاف القولين وثانها المجاز على في الاستعارة
 استدل شولط الى الراس الى الشيب هكذا في شرح المفتاح قوله مع تعارف المجازات في التعامل عند بعض المشايخ
 وفي التعامل عند بعض الآخر قوله قد قيل فائنه الصاحبان قوله المجاز اولى لان المبرمج في مقابلة الراجح
 سا فائنه لانه جو غير كضرورة وزيف بان غلبة استعمال المجاز لا يحيل الحقيقة مرجوحة لان العلة لا ترجح بالزيادة
 جنبها فيكون الاستعمال في حد التعارض ثم نقض عليك انه خالف في ان اطلاق اللفظ الواحد على مدلوله اعم
 والمجازي في آن واحد جائز ام لا قد رتب المجازي وعبد المجاز واتباعهما الى الاول وهو احوال ضرورة الوجدان
 لان الواحد منا قد يجد من نفسه اذا قال قائل غيره لا تسبح من كجها ابوك ارادة اعتد والوطى معا حتى لو صرح به قال
 لا تسبح من كجها ابوك اعتد اولاً وطيا صرح من غير استحالة مع ان الاول حقيقة والثاني مجاز لا يخفى فافيه من الوتر فانه
 لم لا يجوز ان يكون اللدادة على سبيل عموم المجاز لا على الاجتماع واما دعوى البداهة فغير سموقة في محل النزاع
 انهم ذهب جمهور الاشاعرة وغيرهم الى الثاني لان الحقيقة تكون مستقرة في موضعها والمجاز لا يكون مستقر في موضع
 بل يتجاوز عنه والشيء الواحد في وقت واحد لا يصعب بالمتناقضين ولانه لو صح الاطلاق عليهما في آن واحد لم
 ان يكون محل مريد للموضوع له وغير مريد له وهو اجتماع النقيضين في ابحاث شتى ان استل اطلاق عليهما فاحتم

فارجع الى كتب الاصول قوله بالتعددية يعني ان لفظ المجاز يمكن ان يكون غدا ولفظ الحقيقة وشيا كما تفصّل قوله او
 صلاحية للشعر يعني اذا استعمل لفظ الحقيقة لا يكون الكلام موزونا وان استعمل لفظ المجاز يكون موزونا قوله لا يتخمس
 فربما يحصل لتخمس لفظ المجاز لا الحقيقة نحو قولهم البدعة شرك الشرك فان الشرك به مجازا استعمل لتجانس الشرك فان
 بينهما شبه الاشتقان وقولهم حبة البركة حبة البرد قوله والسمع فاذا كان السمع واليا مثل الواحد والعدد ولفظ الاستماع
 يستقيم في السمع اللفظ الشجاع هكذا في التوضيح قوله والمقابل كقولك شيب براسه في قوله وغيره
 كما لفظا بفتح واو القرب والترصيع فانه بما يتاقي بالمجاز ولفوت بالحقيقة ثم لما فرغ اشرحه من الداعي الى اللفظ
 في الداعي المعنوي لقوله وقد يكون اختصاص معناه بالتعظيم كاستعارة اسم ابي حنيفة رجع رجل عالم قوله او
 كاستعارة الجمع وهو الذباب لصغير الجاهل قوله او الترخيب اي اختصاص المعنى المجازي بالتعريب كاستعارة
 ما احيوه لبعض المشروبات ليرغب به مع قوله او الترخيب كاستعارة اسم بعض المطويات ليعرف السامع
 قوله او زيادة البيان اي اختصاص المعنى المجازي بزيادة البيان فان قولك ربيت اسدا يرمي الى
 في الدلالة على الشجاعة من قولك ربيت شجاعا فان ذكر المملوك ومنه على وجود اللازم وفي المجاز اطلق اسم
 المملوك على اللازم فاستعمال المجاز يكون دعوى شئ بالشيء واستعمال الحقيقة يكون دعوى بلاغية هكذا
 في التوضيح قوله او لطف الكلام اي قد يكون الداعي الى المجاز لطف الكلام فهو منصوب بملطف على قوله
 اختصاص لفظه لوقوع خبر يكون واما ذلك القول المذكور في عبارة ابي حنيفة فهو لرفع البتة فانه لم يذكر هناك
 فعل من الافعال الناقصة وعبارته هكذا استلزم الداعي الى المجاز اختصاص لفظه بالتعددية او صلاحية للشعر او
 ملطف الكلام انتهى مختصرا بحسب الحاجة وقال صدر الشريعة في التوضيح بعد ذلك القول هكذا بالرفع ملطف على
 قوله اختصاص لفظه انتهى فاما فاده بعض الفاضل في حاشيته على هذا اشرح من ان قول الشارح او ملطف الكلام بالرفع
 ملطف على قوله اختصاص لفظه انتهى فشيء عجاب وبعيد عن الصواب لقلته التدبر في المقال والقصد الى الاتحار
 وهذا من حيث الغريزة وقضية الطبيعة فانه كثيرا ما يذكر عبارات كالتب والايومى الى النقل فوهم كونها من مبدعات
 قريحة ولا يبرهن القشر واللباب كما لا يخفى على اهل اللباب ثم مثاله استعارة بحر من المسك موجه الذنب فمحم
 فيه بحر موقد قوله او مطابقة آه بالنصب ملطف على قوله او ملطف الكلام واما جعله مرفوعا مخطوفا على هذا

اي المجاز لفظه لازم
 منه غير فيضيه

القول كما وقع عن بعض
الافاضل فليس بشي
ثم يخرج ما في التوضيح ان
الادعى الى المجاز قد يكون
مطابقة تمام المراد و
بعضين بل ان الادعى
يكون مطابقة تمام
المراد في زيادة و
ضوح الدلالة او في
نقصان وضوحها فان
الدلالة اللفظية
الموضوعة على معانيها
تكون على نهج واحد
فاذا حاولت ان تؤدي
المعنى بدلالة اوضح
من لفظ الحقيقة او في
منه
ان تستعمل المجاز فان
المجازات متكررة فبعضها
اوضح في الدلالة وبعضها
اخفى وثانيها ان يؤدي
عبارة لسانه كنه
ما في قلبه فانك اذا اردت
وصف شي بالبواد على مقدار
مخصوص فاصل المراد ان
تصفه بالسود وتمام المراد
ان تصفها بالسود
المخصوص فاللفظ الموضوع
على اصل المراد ولكن لا يدل
على تمام المراد وهو بيان
كمية السود فلا بد ان يجرى
بشيء غير كميته سواد
فترشبه به او يستعار له
اليسامع تمام المراد انتهى
بخصر قوله وهو ما يعني
انه الضمير يرجع الى تمام
المراد لا الى المراد
كما توهم بعض الناطقين
بقوله التخصيص وتخصيصه
على ما في السمع انه ذكر
السكاكي في المفتاح ان
علم البيان هو معرفة ايراد
المعنى الواحد في طرق
مختلفة بالزيادة في وضوح
الدلالة عليه وبالنقصان
بجواز الوقوف على ذلك
عن بطلان في مطابقة
تمام المراد وفسره بان
المراد هو ايراد المعنى
بكلام مطابق يقتضي
احال تمام المراد ايراده
بشيء كميته مختلفة الدلالة
عليه وهو
وخلا قوله وهذه المعاني
كما لا تحصل آه المقصود
منه اراحة خلد وبيان عدم
حصول الادعى المذكورة من
الحقيقة
مسلم لكن يبين طريق
حصولها من المجاز كما هو
المطلوب في خبر المنع اما
خطر في قلبك انه لم لا يجوز
حصولها من المنقول
وتقرير الارادة غير خفي
قوله بعبارة وقوعه في
اللبادى استدل عليه بان
كلام المشبه والمشبّه به
يجب ان
يكون موصوفا بوجه
المشبّه ولصالح الموصوفية
هو اتفاق اى الامور
لمتقررة الثابتة كقولك
بسم بعض
بياض صاف دون معاني
الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها
متجددة غير متقررة بوسطه
ذو الزمان
الى مفاهيمها ودون
الحروف وهو ظاهر واما
الموصوف في نحو شجاع
باسل وجواد فياض وعالم
محرر فحذف الى
عمل شجاع اشارة
لنظره وحواله ان هذا
الدليل على تسليم صحته
غير متناول لاسماء الزمان
والمكان والآله لانها
تصدق للموصوف
نحو مقام واسع ومحبس
سريع وغيب ذك ولا تقع
وصافا فالعبارة وسم
الصفة موصوفا مشتق من
الفعل
بالصفات المشتقة وهذه
ليست اصعات بالاتفاق
كذلك في شرح الخفيض
قوله يستعار اول التعليل
ان قوله تعالى
انا لننطق آل فرعون
ليكون لهم عداوة
واحرنا و قول الشاعر
لده الموت و ابنو اللحية
ثابت فانه مشبه
واحد اوة على الاتقان
وترتيب الموت على
ارادة ترتيب العداوة
للمصل عليه ثم استعمل
في المشبه

القول كما وقع عن بعض
الافاضل فليس بشي
ثم يخرج ما في التوضيح ان
الادعى الى المجاز قد يكون
مطابقة تمام المراد و
بعضين بل ان الادعى
يكون مطابقة تمام
المراد في زيادة و
ضوح الدلالة او في
نقصان وضوحها فان
الدلالة اللفظية
الموضوعة على معانيها
تكون على نهج واحد
فاذا حاولت ان تؤدي
المعنى بدلالة اوضح
من لفظ الحقيقة او في
منه
ان تستعمل المجاز فان
المجازات متكررة فبعضها
اوضح في الدلالة وبعضها
اخفى وثانيها ان يؤدي
عبارة لسانه كنه
ما في قلبه فانك اذا اردت
وصف شي بالبواد على مقدار
مخصوص فاصل المراد ان
تصفه بالسود وتمام المراد
ان تصفها بالسود
المخصوص فاللفظ الموضوع
على اصل المراد ولكن لا يدل
على تمام المراد وهو بيان
كمية السود فلا بد ان يجرى
بشيء غير كميته سواد
فترشبه به او يستعار له
اليسامع تمام المراد انتهى
بخصر قوله وهو ما يعني
انه الضمير يرجع الى تمام
المراد لا الى المراد
كما توهم بعض الناطقين
بقوله التخصيص وتخصيصه
على ما في السمع انه ذكر
السكاكي في المفتاح ان
علم البيان هو معرفة ايراد
المعنى الواحد في طرق
مختلفة بالزيادة في وضوح
الدلالة عليه وبالنقصان
بجواز الوقوف على ذلك
عن بطلان في مطابقة
تمام المراد وفسره بان
المراد هو ايراد المعنى
بكلام مطابق يقتضي
احال تمام المراد ايراده
بشيء كميته مختلفة الدلالة
عليه وهو
وخلا قوله وهذه المعاني
كما لا تحصل آه المقصود
منه اراحة خلد وبيان عدم
حصول الادعى المذكورة من
الحقيقة
مسلم لكن يبين طريق
حصولها من المجاز كما هو
المطلوب في خبر المنع اما
خطر في قلبك انه لم لا يجوز
حصولها من المنقول
وتقرير الارادة غير خفي
قوله بعبارة وقوعه في
اللبادى استدل عليه بان
كلام المشبه والمشبّه به
يجب ان
يكون موصوفا بوجه
المشبّه ولصالح الموصوفية
هو اتفاق اى الامور
لمتقررة الثابتة كقولك
بسم بعض
بياض صاف دون معاني
الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها
متجددة غير متقررة بوسطه
ذو الزمان
الى مفاهيمها ودون
الحروف وهو ظاهر واما
الموصوف في نحو شجاع
باسل وجواد فياض وعالم
محرر فحذف الى
عمل شجاع اشارة
لنظره وحواله ان هذا
الدليل على تسليم صحته
غير متناول لاسماء الزمان
والمكان والآله لانها
تصدق للموصوف
نحو مقام واسع ومحبس
سريع وغيب ذك ولا تقع
وصافا فالعبارة وسم
الصفة موصوفا مشتق من
الفعل
بالصفات المشتقة وهذه
ليست اصعات بالاتفاق
كذلك في شرح الخفيض
قوله يستعار اول التعليل
ان قوله تعالى
انا لننطق آل فرعون
ليكون لهم عداوة
واحرنا و قول الشاعر
لده الموت و ابنو اللحية
ثابت فانه مشبه
واحد اوة على الاتقان
وترتيب الموت على
ارادة ترتيب العداوة
للمصل عليه ثم استعمل
في المشبه

في المشبه اللام الموضوع للاثارة على ترتيب العللة الغائية انتهى بهو المشبه به فمرت الاستعارة اولا في العللة و
 الله ضمنية بتجديدها في اللام فصار اللام بوسطة استعارتها لاسم لعلية بمنزلة الاستعارة لاسم لعلية
 المحصور بهذا في التلويح قوله للتعقيب فانه لازم للتعليل اذ جعل كل من عتبت العللة فموضوعا لتعقيب قوله
 ثم بوسطتها اي بوسطة استعارة لتعليل التعقيب قوله استعار اللام لاسم التعقيب قوله ولم يرتبط آية هذا كله بكونه
 في المفتح قوله بوجع استلزام اعني استلزام المقيد للمطلق قوله قال الامام وهو ليس بكلمين فخرج لليلة والدين
 الرازي قوله المجاز بالذات أي بلا اعتبار امر آخر كالوصف بهذا في الحاشية قوله لا يوجد في الاعلام في الحاشية
 قال المحققون ان الاستعارة لا تجري في الاعلام اذ مبني الاستعارة او خال المشبه في حد ذاته بغير جعل افراد
 على متعين متعارف وغير متعارف وعلية تاني بحسبه واعتبار الافراد الا اذا بدل على معنى الوصفية بحيث كان
 مشهورة فيها كما حاتم في الجود فحصل على متعين متعارف وهو كمال الجود في الشخص المجهود وغير متعارف وهو
 كماله في غير ذلك الشخص كمن يد مثل استعاره لفظ حاتم وموسى فرعون من هذا القبيل وبالحكمة بناء الاستعارة على
 وصف مشهور في المشبه به علما كان وغيره فان جدي المشبه يجوز الاستعارة والا فلا انتهت قوله فيها اذ
 الاستعارة آية هذا كله مذكور في التلويح ثم نفى عليك انه استدلال صدر الشرع على عدم جريان الاستعارة في
 الاعلام بان العلم لا يدل على معنى استعاره لانه لفظ رفيع لمحقق التقدير في بان العلم والى على معناه العلم بالضرورة
 فلم لا يجوز استعارته لشخص آخر او عار وتحتيا لكانا جاز استعارة لاسم المحصور بالاسم لانسان الشجاع يقال المراد انه
 لا يدل على معنى مشترك بينه وبين المشبه لانه لا يقول المعنى الذي استعاره او لا للمشبه بمعنى الحقيقة للمشبه كالمثل المحصور
 على ما صرح به المصنف لا الوصف المشترك كاشجاعة مثلا فانه ثابت للمشبه حقيقة قوله رد عليه المصنف قال في الحاشية
 ان به ليس مجاز بالذات بل باعتبار دلالة التماثل على وصف مشهور فاعل باعتبار كاشجاعة مشترك بين الافراد المتعارفة
 وسبق تفصيله في الحاشية السابقة انتهى قوله في ما باعتبار آية اعتبار الوصف مشهور قوله ماذا يقول او فانه ليس المراد
 بفرعون معناه الحقيقي وهو الشخص المجهود فان قول الكل من اجمعه فالمراد هو المعنى المجازي هو المطلق وكذا المراد موسى عليه
 الصلوة والسلام هو المحقق فحق المجاز في الاعلام ثم نفى عليك انه اجاب عنه صاحب العباب بأنه يجوز ان يكون ذلك كونه
 المضاف الى كل مثل فرعون مثل موسى قال في كثر اللفظة آية عطف على حاصل المعنى يعني ان آية اللفظة

كثر المعنى كذا وكذا وكثر اللفظ مع وحدة المعنى كذا قال مرادفة واما كثر اللفظ مع كثر المعنى فبما يتبعه انما لم يذكر
 لقلة الجدوى قوله المراد به آه وقع في كثره تقرير بان تعريف الترادف غير جامع فان اللفظين المشتركين في المعنى
 انقسموا الى قسمين: القسم الاول المشترك في اللفظ والاشتراك في المعنى الاتزامي كالنار والشمس المشتركين في
 الحرارة لصدق عليهما ذلك التعريف مع انهما ليسا المرادفين بان المراد بالمعنى الموضوع له ولا ارتباط
 في ان الدلالة على الجزئية من حيث انه موضوع له واما الاتزام ظاهر فانه يدل على خارج الموضوع له فالتعريف
 لا يصدق على اللفظين المذكورين قطعا قوله في غيره اي في غير الموضوع له وهو الجزر والخارج قوله بل هو مطلق
 يتحقق الاتحاد في المعنى لا يتفرع على وجود المعنى في شتان بينه وبين الماهل قوله يشترط في التابع واما في الترادف
 فكلما قوله ونحو عشتان آه وكذا نحو حسن بسن قوله بخلاف الترادف قوله بخلاف المعنى وفان فيه
 وصفا واحدا ومنه يظهر عدم الترادف بينهما كذا في الحاشية قوله واما التاكيد ظاهر فان التاكيد والوكيد واحد
 بحسب المصداق دون المعنى الموضوع له وايضا يجب تقديم الموكد على التاكيد بخلاف المرادفين فانه لا يجب تقديم
 احدهما على الآخر ثم لم يخص المرام على ما في بعض الشروح انه لا بد في الترادف من امور الاستقلال وعدم الاختلاف
 بحسب الوضع وعدم وجوب التقديم فاهم الاول يخرج التابع والثاني يخرج احدى الحدود والثالث يخرج التاكيد
 والمعنوي قوله يخلو الوضع عن الفائدة فيكون الوضع عبثا عن الوضع الحكيم وهو كما ترى فبان هذا انما يتم لو كان
 الوضع هو السيد تعالى فان العباد لا مشاحة في كون افعالهم خالية عن الفائدة التي من جلبها التقديم كذا في
 الشروح قوله كاف لا فهم فالمقصود حاصل من الواحد فلا فائدة في وضع الاسم قوله
 وما يظن آه وقع خلتج وهو ان الحكم ينفي وقوع الترادف غير صحيح لتحقق في مواد كثيرة كالاسد والخنزير بما
 ان يظن من باب الترادف فهو ليس منبل هو من باب اختلاف الذات والصفة بان يكون احدهما
 موضوعا لنفس الذات والاخر لصفة تلك الذات كالانسان في الضاعك قوله اوصفتها عطف على قوله
 ووصفتها والضمير راجع اليها اي من باب اختلاف الذات وصفة لصفة فيكون معنى اوصفتها اللفظين الذات وسنى
 الاخر صفة الذات كالانسان وافيح فان الضاعك صفة لصفة الذات في عطفه للانسان قوله
 او اوصفتها عطف على قوله الذات يعني يجوز ان يكون من بابية الذات فيكون معنى اوصفتها اللفظين

٩٣
اللفظين صفة الذات ومعنى اللفظ الآخر صفة أخرى تلك الذات كاشي في الكتاب فانها صفتان للذات
قوله او صفتها مطوف على قوله واصفة الذي قبلها بلا فصل انتهى فان يكون من باب اختلاف لصفة
وصفة اصفة بمعنى يكون اللفظين صفة الذات ومعنى الآخر صفة كاشية في الكتاب فانها صفتان للذات
الانسان الثاني في صفة المسكلم الذي هو صفة الانسان قوله وقوله أي وقوع للترادف قوله كالتجنيس
عرك عرك فاش فاش فلك ونحو قول في تمام شعرات من كرم الزمان فانه يحكي لذي يحيى بن عبيد الله
قال في الحاشية هو تشابه في اللفظ مع اختلاف في المعنى فيجوز ان يحصل التجنيس باحد مادون الآخر
انتهى قوله فيها بوشابه أي معنى ان التجنيس عبارة عن تشابه اللفظين في اللفظ فيخرج عن التشابه في المعنى
نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم انت لم تشابه
والتجنيس مذكورة في علم البديع قوله فيها باحد هاتين ما جدد المراد من قوله فقل يجب أي اذا استدعيه داع
يكذ في الحاشية قوله وجوب لصحة وزودها قال في الحاشية أي كلما استحقاق في جميع المواد ثم اعلم ان
النزاع ليس في وجوب الوقوع بل في صحة الوقوع ومن المعلوم ان الصحة في الجملة غير مراد فالمراد هو الحكم
الحقيقي ولما كان الصحة بمعنى الامكان الذاتي اذا اخذت محمولة كان العقد ضروريا فكان الصحة في قوة وجوب
الصحة وصدقها في قوة امتناعها فحل محل الخلاف وجوب الصحة وامتناعها كذا قبل وانما الحق ان المراد بالصحة
الامكان الوقوعي وهو غير لازم للممكن بالذات مكانا احتليا فلزومه محل النزاع اذا اخذ كليا دون الامكان
الذاتي احتليا فلزوم لكل ممكن بالذات او لا معنى لعدم لزومه فاعلم انتهى قوله فيها في الجملة أي في بعض المواد
قوله فيها كان العقد ضروريا للزوم الامكان الذاتي لكل ممكن قوله فيها وعد هاتين أي عدم الصحة قوله فيها
فلزومه أي لزوم الامكان الوقوعي قوله فيها او لا معنى أه وتل لقله دون قوله وهو أي المانع قوله
واحد فيها أي في المراد من قوله لا يجزئ أي لا يمنع في التركيب قوله اوضح أي التركيب قوله وذلك
أي صحة التركيب وكونه مفيدا للمقصود قوله وان كانا من لغة واحدة كالعربية مثلا قوله فان اصناف
البدائع أه قال في الحاشية وبظهر جواب استدلال الفاعلين بالوجوب فان المانع لا يخبر بما ذكره انتهى
او اصناف البدائع كالتجنيس والوزن وغيرهما فمقتضى ضم احدهما ومنع الآخر الا من موافقة كما لا يخفى انتهى

فيما وبتأني ابن اصف المبدع قد حصل بالاجتهاد في دن المرافف الاخر قوله فيها استدل بالانسان
وهو الذي ذكره اشرار بقوله استدل بالانسان استدل به قوله فيها لا يخبر فيما ذكر استدل به ان المانع
اما استدل بالانسان او من بقا التفسير فيها والوزن هو عبارة عن تساوي الفاصلين في الوزن
التقضية نحو قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظ مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن
في التقضية لان الاول على الفاء والثاني على الشا، اذ لا عبرة بتا التانيث على ما بين في علم القواني وشك في
اشعر بيشم قدر او الملوك كواكب هو البحر جودا والكلام جداول هكذا في شرح تلخيص قوله فيها من
عطف على قولهم ضم فهو قول بقوله يقضي قوله فيها من مع انه اي من جوارح وجوب الصحة قوله ضم ذلك اي
احد المرافف قوله نصحه يضم اه حاصله على في بعض التعليقات ان صحة ضم لفظ الى لفظ اخر صفة قائمة باللفظ
بالقياس الى لفظ اخر لا دخل للمعنى فيه فجاز ان يصح ضم لفظ الى لفظ لما انه يحصل به اصف المبدع ولا يصح ضم
لفظ اخر اليه وان كان معناه لما انه لا يحصل به تلك الاضاف المقصودة للكلمة لتحمل ان يكون معناه ان
قيام احد بمقام الاخر من العوارض المفارقة لامن اللوازم حتى يجب صحة الاقامة قوله بامور خارجة متعلق
بقوله اللاحقة قوله الاستدلال بدعاه اه في الحاشية لان كلمة على اذا قرن بالذات كان للضرر كما ان
اللام مع للاتفاق نحو والى وليس للضرر اذا كانت مقارنته للصلاة انتهت قوله فيها مع اي مع لفظ على
قوله فيها كانت اي كلمة على قوله وبجمهور على نفسه وزعم بعض انه مستحق اذ لا فرق بين عدم سلب
الكون وكذا بين الانسان والحيوان الناطق ولذا قالوا ما اكد الا بتدليل لفظ لفظ اصيلي قوله وبجمهور
حسن اي التفاوت بين المفرد والمركب بالاجمال فيسئل ثم اتى في هذا المقام ان النزاع بين المصنفين
لفظي بوجهين الاول انه من اثار ان المعلوم بالذات هو الصورة فاشترط في الترادف بين المفرد والمركب
لاختلاف الموضوع له فيها فان صورة المفرد تختلف صورة المركب ومن سبب الى ان المعلوم بالذات هو الصورة
فثبت الترادف بينهما لا اتحاد الموضوع له فيها من هذا ما يشير اليه ما افاده جلال المحققين من ان المهمية
من حيث هي هي في الانسان والحيوان الناطق واحدة واتحاد في الامر خارج لا يؤثر في نفى الترادف
والثاني انه من جملة ما لا معنى له الاتحاد بالذات والاعتبار بذلك نفى الترادف فان لفظ الانسان بل

الاجتهاد
من التقضية
او المصنفين
منه

بل كل محدود يدل على المعنى الاجمالي ولفظ حيوان يانق بل كل حد تام يدل على المعنى التفصيلي ولا يرتبنا
 من غير المعنى الاجمالي ومن جملة على الاتحاد بالذات فقط فاحكامها اذ في هذا التفصيل في بعض الشروح قوله
 ويشبهونه أي المحكي عنه فيه أنه منقوض بالقضايا التي موضوعاتها متعدي وجود في الخارج كقولنا شريك الباري
 متعدي فإنه ليس له نسبة خارجية بل اعتبارية محضة فإما في نذر قوله بحسب وجودها في نفسها أي في سطح الخط
 عن اعتبارها بقوله بالذات بل باعتبار قوله الموجودة في خصوص كائنا لم يحفل به مرتبة الحكاية قوله ان كان
 موجودة أهذه مرتبة المحكي عنها ثم تلقى عليك ان القائلين يكون نسبتهم محكيها عنها تشبوا بان السواء مثلا
 ما لم يكن جالا في الجسم لم يكن محكيها عنه لقولنا الجسم هو ودوا يحلول هو نسبة وكذا الفوقية ما لم تكن قائمة بالفلك
 لم تكن محكيها عنها لقولنا الفلك قوتا لكن اقيامه اقتراعي غير عنه بالاتصاف الاتراعي والاتصاف
 والقيام نسبة وهكذا سبيل الاجزاء فان الاجزاء التحليلية اجزاء مسماحة سبيل الاوصاف الاتراعية والآخر
 الخارجية الواقعية لا بد فيها من الانضمام والانضمام ايضا نسبة هذا والتحقيق في بعض الشروح قوله مع غل
 المنظر عن تلك الخصوصية أي خصوصية كائنا لم يحفل قال في الحاشية لا يخفى ان نسبة باري نسبة لا وجود
 الا في خصوص الكائنا واما مع غل المنظر عن خصوص كائنا فلا وجود لها بنفسها بل منشأ انتزاعها ووجودها
 الموضوع في نفسه على حثية هي مبدأ انتزاعها وهو المحكي عنه عند التحقيق فقطن اللهم الا ان يقال فلك الوجود
 الذي من حيث انه ما هو من امر واقعي وله مبدأ انتزاع يقال له الوجود في نفس الامر ومع قطع النظر عن
 خصوصية فعل الدين فإما انتهى قوله فيها فلا وجود لها بنفسها فلا يصح كونها محكيها عنها قوله الحق وادى
 قوله مطابقة نسبتها الدينية أه تفصيل المرام على ما افاده سعد الملة والدين في شرح المحض ان الكلام
 الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع
 النظر عما في الدين من نسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم
 يكن فمطابقة هذه النسبة احصاء في الدين لمفهومة من الكلام تلك النسبة الواقعية الخارجية بان يكونا متبوعين
 سلبيتين صدق وخطا كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع دارك
 به الاخبار انما لي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل غير اللفظ القصد مطابقة ذلك الخارج بخلاف بيعت الاشياء

المبدأ انتزاع
 سبيل الاتراعي
 نسبة غير

نسبة الموجودية المصدرية الى الواجب تعالى كنسبة الانسانية الى الانسان من غير فرق فالقول بان نسبة
 الوجود بالواجب تعالى غير حقيقي وقيام الانسانية بالانسان حقيقي ليس بعد قولك وفي العقود شذوذاً
 على قوله وفي العقود محتمية قوله فعلى هذا آتى على الحق عليه ارباب التحسين بقوله ^{لأنه مفهوم القضية لا حقيقة}
 حقيقة القضية ما يصح ان يتعلق به التصديق وهو المحال عليه وبه بشرط كونه نسبة الاربطة متوسطة بينهما خاصة
 فهي خارجة عما يتعلق به التصديق فمثل هكذا في الحاشية قوله فيها فهي خارجة عما يخص المرام ^{لأنه} النسبة خارجة عن حقيقة
 القضية ودخلت في مفهومها المحال على عن الواقع ولا مرتبة في انه فرق ما بين خبر حقيقة اشئ وخبر مفهومه اما وجه ان
 الاضافة جزاء المفهوم اعمى دون حقيقة عني المحال للسطح هذا والتفصيل مقام آخر قوله الاضاف بها أي بالتصديق
 والكذب قوله لا يجري عليه أي على النقاش الاعتراف بان هذا النقش غير مطابق للواقع وذلك لان كل نقش
 فهو في مرتبة ذاته نقش لا غير قوله على خلاف ما اذا قصده اذ يجري الاعتراف على النقاش بعدم المطابقة
 قوله ولا يجري فيها أي المطابقة التي تجرى في العلوم التصورية تختص بها ولا تجرى في العلوم ^{نفسية} لتصبية
 هي المطابقة لما قصد تصوره يعني لما يشأ منه الصورة قوله ونخص بها الاختصاص لاخذ التصوري في تفسير
 المطابقة بالمعنى المذكور قوله لما أي الذي الصورة قوله نعم الكل أي جميع العلوم التصورية والتصديقاتية ^{نفسية}
 بالكل ان كل صورة مطابقة لذهاب الاتحاد بامعة بالذات قوله ولا سبيل لمقابلها أي لعدم المطابقة الى
 من العلوم التصورية والتصديقاتية اذ كل منها مطابقة لذي الصورة اما وجه ان الصورة بالتصديقية لقولنا نحن
 منقطة ^{بأنه} نظائرها أي صورة له أعني ثبوت الافتقار الى الموضوع من قوله ومنه أي من كان
 كل صورة مطابقة لذهابها قوله يستقيم قولهم أنه اذ كل تصور فهو ماهية من الماهيات في نفسها مع غل النظر
 عن الاختراع والتعل فليكون موجوداً في نفس الامر ^{بأنه} يكون نفس الامر اعم مطلقاً من الموجود الذي هو قوله
 وهذا أي نفس الامر قوله وهذا يعني أي معنى نفس الامر قوله ليس مغاير لما تلو عليك أنه من ان معنى
 وجود النسبة في نفسها انها موجودة في حد ذاتها مع قطع النظر عن خصوصية لتعل العقل وذلك لان ^{معنى}
 قولنا زيد قائم في نفس الامر انه قائم في نفسه من غير فرض ^{بأنه} اختراع عال في الحاشية بتحقيق ان الصورة ^{بأنه}
 بما هي صورة ذهنية تصورية كانت أو تصديقية كونها في نفسها عبارة عن مطابقتها للمعلوم اذ كونها

في نفسها هو وجودها في نفسها مع غل النظر عن خصوص قايها بالذهن ملاحظة اياها فالصورة العلمية ليست
 من حيث وجودها في الذهن وقيامها من قبيل التصورات واما من حيث انها صورة تصديقية حاكية
 الواقع اعني المعلوم التصديقي فمعنى كونها في نفسها عبارة عن كون موضوعها في نفسه بحيث يصح تحمّل
 عنه معنى قولهم الامر كذا في نفسه يرجع في القضايا بما هي حاكية الى المحكي عنه بالمعنى المذكور سابقا وبالحكمة كونها
 حاكية معتبر في التصديقات بخصوصها دون الصور الذاتية مطلقا او الصورة بخصوصه انتهى قوله فيها ولاحظ
 اياها اي ملاحظة الذهن الصورة الذاتية قوله فيها الى المحكي عنه متعلق بقوله يرجع قوله فيها بالمعنى المذكور
 وهو ان المحكي عنه في العقود والحكمة يكون الموضوع في نفسه بحيث يصح عنه الحكاية بانه موضوع في العقود
 يكون بدين في نفسها على حثية بها صحة الحكم بالاتصال والافصال قوله فيها مطلقا اي تصوراته
 او تصديقية قوله وقد يقال انها اي نفس الامر قوله ويرد عليه ان قولنا آه واه يلزم عدم اتصاف الحكم
 في العقول بالصدق والاي لم عدم تأهيهاء ذلك كما ترى حيث بان صدق تلك الاحكام عبارة عن كونها
 لما في نفس الامر لا مطلقا لما حتى يلزم المحذور انت تعلم انه يلزم ان يكون جميع في العقول قضايا وهو كما
 ترى وانه يلزم عدم كون علم الواجب تعالى موصوفا بالصدق لا مستناع مطابقة لشيء بما هو متاخر عنه فحين
 اعتبار المطابقة في الصدق المناهية في العلم الاتسامي من المعلوم ان علم الواجب عز مجده علم شرفي فانه يلزم
 عدم كون الخبريات كالحسوف المعين بصفته بالصدق لما تقر ان الخبريات ملازمة في العقول لا سجد يقال انها
 مرتبطة فيها على الوجه الحكمي وهذا قدر من الاتساق كهي لمطابقة وانه لا يمتنع في ان قولنا الواجب بوجود قضية مساوية
 في نفس الامر والواقع قبل المباني العالية فلو كان نفس الامر عبارة عنها يلزم تعدد ما عليه نقا قوله ليس وجودها
 في المبادي العالية قوله معناه اي حقيقة كونه ثم عدم تحقق كونه تعالى في المبادي على ما لا شرة فيه ذلك يمكن اي يمكن كان
 يتسع ان يحصل حقيقة تعالى كما تقر في مقامه قوله فتدبر في الحاشية فيه إشارة الى انه يمكن ان يقال ان الكلام في
 تعالى موجود بنفسه في نفس الامر ولو كانت هي عبارة عن المبادي العالية لم يصيد ذلك الحكم وهو جائز ليس بوجوده
 فيها وجودا لغوا من المفهوم المحكوم عليه في العقد لا يعني ولا يعني الا ان يراد بالمبادي المشمل الواجب قبل ان تهت قوله
 فيها ولو كانت هي اي نفس الامر قوله فيها بالمثل الواجب ولا اظنك شاك في انه اذن يصدق ان الواجب

مجده موجود في نفس الامر اني في هذه و قد رتب عن العاقبة الى غير قوله وقد قال انها عبارة آه وقد قال
 انها عبارة عن العلم الالهي و هذا ما اختاره بعض الشراح و استدل عليه بان كل ما يرد على الممكن فهو فاض منه
 بل جلالة ولا يرد بالكواذب لان الواجب تعالى ليس محلا لها من حيث الكذب فان كان لفاض مطابقا
 لما هو في الحقيقة خضادق و الا فكاذب و الفياض يغني كل ما هو واقع لكن العقل يشوب بالوهم قد غلط
 بحسب مقتضى استعداده فاختاره لما يشاء في عالم الامكان و فيه انه مع كونه خلاف المنساق الى الابد
 كما وان لا يصح اذ التباين بحيث من المطابق و المطابق بالي عن ذلك كيف وقد نص بعض الاكابر بالبيان
 معيار المطابق فلا ريب ان في هذا هناك قائل لا تجل فان المنع في ساقا قوله ولا يخفى عليك ان كثير
 آه و انهم هو خلاف المتبادر من اللفظ فانه من المعلوم انه لا دخل للضرورة و البرهان في الحكمي عنه كيف و بما
 و ابطالان في العلم بقولهم كالكليات و هي منوج المبادي المرتبة دفعة بلا حركة فكرية في الحاشية بناء
 على انها نظريات كما هو المقرر عند المحققين نهت قوله فيها نظريات قال الشارح في محبت التصديقات ان المطابق
 الحقيقية المجرى بها شعور المبادي في فقه وان كانت بدئية على المشهور لكن المحققين في ههنا الى نظرياتنا بناء على انها من
 صفات المعلوم الذي توقف مطلق حصوله على النظر مخصوصه لبعض من غير نظرياتنا في نظرية قوله فيها عند
 المحققين فانهم ارادوا بالبدديات ما حصل بلا مباشرة الاسباب هي الاوليات و نظريات و ما عداها ما يتبع
 لترتبة على كسب العبد و اختياره بلا مباشرة الاسباب كمنظر العقل و الحس و التجربة و الحس و التواتر و هذا معنى
 شائع في عرف المتكلمين بهذا في بعض المتألق قوله قد رتب قال في الحاشية فيه اشارة الى انه يمكن ان
 بالضرورة ههنا ما يعجز احد من ايضا فلا يرد انتهى قوله فيها ما يعجز احد من بالضرورة في لا يحصل بالنظر سواء كان
 بلا مباشرة الاسباب الاوليات و نظريات او مباشرة كما يحسن التجربة و اذن ينبغي ان يحسب تحت
 البدديات قوله فيها فلا يرد انتهى و لا يرد الذي في كرهه الشارح بقوله لا يخفى عليك ان كثيرا من النظريات انهم قوله
 فان صدق آه فان الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر و المحمول هو قول القائل كاذب
 و الموضوع قوله كلامي و الاشبهة في ان ما ثبت له الكذب يكون كاذبا فالتزم الصدق للكذب فاجتمع الصدق في
 في النسبة لو صدق قوله و بالعكس يعني كاذب يستلزم صدق فان الكذب عبارة عن سلب المحمول عن الموضوع في

ففس الامر وطاها بان سب الكذب يستلزم الصدق للاستحالة ان يخلو عنها فاذم لم يخلو عنه فلو لم يخلو عنه فلو لم يخلو عنه فلو لم يخلو عنه
 بانه آه فانه قال في شرح التهذيب ان قول القائل كلامي هذا كاذب مثله الى نفس في الكلام ليس خيرا اصلا
 ان كان في صورة الخبر لا تقار بالحكاية التي تعقضي مغايرة بين الحكايات والحكي عنها نظيره ان يقصد في النقاش الى
 تنقيش صورة على ان حكاية عن نفسها فانه مع انه اخبار لا طائل فيه بل غير محصل لا يجري فيه التخيطة انتهى بلطف قوله
 واذا كان شيئا به فانه ان وصلت ثم وجه اشبه بالخبر في الاشكال على امور ثلاثة متشابهة بالموضوع والاحتمال والاشبه
 قوله بتقار الحكايات دليل لقوله ليس بخبر قوله لما عرفت من ان نسبة داخله في الحكايات التي هي مفهوم القضية
 وخارجة من المحكي عنها حتى مصداق القضية وشئان ما بين خبر حقيقة اشئ وحسن مفهومه فالمعنا به
 بين الحكايات والمحكي بها بالذات لا بالاعتبار قوله ليس من المحقق آه الاستفهام لا انكاره وانه اجواب
 التحصيل المذكور فاده اسيد البروي في حاشيته على الحاشية الجملية التهديبية قوله وجوب تقدم
 اي تقدم المحكي عنها على الحكايات واجب بلامرية كونه منشأ لا تراعيها وهذا التقدم لا يحل في قول القائل لا تخال
 آه الشئ على نفسه قوله وهذا العقد انما يحصل آه اذا قول عبارة عن القضية وتحتها يكون بعد تحقق جميع خبرها
 ليف وهذا من شمول الكل مضى فالي اسبند قوله فلا يكون له معنى يحصل فلا يكون كلاما فلا يكون خبرا
 لو كان على فرض الحال كلاما تاما كان منشأ في صورة الخبر والمختصر في الامر والهي والاستفهام وغيرها
 من الاقسام لانها الذي في صورة الخبر كذا في الحاشية الزايدة على شرح التهذيب بكلام المحققين قوله والمنهج
 فيها آه ازاخه لما يتوهم بان لو كان في القائل كلامي هذا كاذب خارجا عن خبر والاشء يلزم خلوا الكلام
 عنها هو كما ترى بان المختصر في الخبر والاشء هو الكلام المحصل للفيد وذلك القول ليس كذا بك فخر وجهها
 غير مضر بل يجب خروجه قوله صدق هذا العقد أي في مرتبة التفضيل ولا يستلزم صدقه كذبه فان الكذب
 انما هو في مرتبة الاحمال فاجماع الصدق والكذب في امر واحد غير لازم قوله فيلزم اضافة بالكذب قال في
 الحاشية أي من تصاف بالان كخبر لان الكذب من وجوه اخلات هذا العقد فيكون نظير القولنا أي وان النطق نطق
 وحاصل امره ان التصان من شمول الاجزاء العقلية دون الاجزاء الخارجية واجزاء العقود واخلات
 خارجية وما الاضاف بها على نحو اضافة المعروف بالعارض فهو من شأن نسبة التفضيلة دون الجالية

الشيء
 اي
 والكذب
 نسبة
 اربعة
 نسبة

الشيء
 اي
 والكذب
 نسبة

التي هي محكي عنها فتفكر انتهى **قوله** فيها مثل التصانيف ههنا ثم احتلج وهو ان تصانيف العقد المجل بالكلية غير صحيح لكون
الكلية جزءا من اجزاء ولا ارياب في ان التصانيف انما يكون بالشيء الخارج لا بالداخل بان نحصي التصانيف
بما خارج مما بل يكون بالجزء ايضا كما في قولنا الحيوان الناطق **قوله** فيها وحاصل الروا الذي ذكره استخرج
بقوله اقول انما التصانيف بالصدق **قوله** فيها داخلات خارجية فقد انجل **قوله** فيها واما التصانيف بما
بالصدق والكلية **قوله** حين الاجمال وذا مرتبة المحكي عنه فان الإشارة بهذا المتع في الآن هو لا يسع ان يقع
لحاطا كقوله للفصل وذا مرتبة الحكاية ثم لا يخفى على البصير الفطن ان القضية لا بد لها من الحكاية والمحكي عنها فانهم
المليحظ بالخط الاجمالي الاستقلال لا بد له منها فالمحكي عنها ما اذا انفسه فيلزم استحادهما وهو كما ترى او امر آخر
فينقل الكلام اليه ان يتسلسل فتفكر **قوله** اقول انه نزيه لتقرير جواب المصالح ثم لقي عليك انه اجاب عنه بغير العلم
قد سره بان هذا الشيء عجيب انه ما يريد بالاجمال الصوة الواحدة المعروضة للصورة المتعددة
المليحظة بالخط الواحد في واما اذا اريد به المعبر بغيره او المعنوي بعنوان منقر فلا فان التعبير بالمفرد والمفرد بعنوان
مفرد لا يخرج عن اجمال الصدق والكلية الا ترى انه يصح ان يقال هذه القضية صادقة او كاذبة وكل قضية
وكاذبة انتهى بكلماته **قوله** لا بد ان يتوقع من المصنف ان التفرقة بين المعنيين للاجمال بعد ان تصانيفها
بالصدق والكلية بالتصانيف آخرها بما تحكمه من اما قوله الا ترى انه هذا من سبل اثبات حقائق بالاطلاق
المعروفة وهو في محل النزاع مما لا ارياب في عدم استقامته فاعلم ان الحق والحق بافاده حسن البهتقين من
ان نسبة التامة اخبرته سوار لو خطت اجمالا اسي لمخط واحد وتفصيلا اسي لو خطت بلحاظ شتى لا يخرج
عن حقيقتها والاتصاف بالصدق والكلية من الخصائص واللوازم حقيقة تلك النسبة ومن ارتكب ان
القضايا المجردة لا تصنف بالصدق والكلية للمفصلة تصنف بها فقد اتى بهتبان عظيم لا يقبله العامة
ومثاله غلط ان في الاجمال تصوير امر واحد في سبيل الموضوع ولا المحمول ولا النسبة الخبرية موجودا
فيه الفصل ليس كذلك فان النسبة والموضوع والمحمول حقائق متباينة لا يتصور فيها الاتحاد بالذات وبالوجود كما
تختص المحققون بل انها متفاوتة بالخط فقط وفي هذا التقاد لا يسع القضية عن حقيقتها تم عبارة **قوله** انما تصانيفها
الاجمالية **قوله** على ان الكل بانه نزيه آخر لتقرير جواب المصالح وتخصيصه على ما في بعض الجوانب ان لعقد

الاجمالية
الكلية
الاجمالية

بجمل على ما ذكرته محكي عنه وواقع للعقد لمفصل فصدقه كذبه انما يكون بمطابقة لذلك العقد لمجمل وعدم مطابقة له
 فاذا فرض العقد لمجمل كاذبا كما هو تقدير ذلك القائل فلا يصور صدق العقد لمفصل ح والا يلزم عدم العقد
 وهو محال لان المطابقة نسبة متعاضدة اي اذا طابق هذا ذاك طابق ذاك هذا التنبه يستحيل ان يكون المطابقة
 من جانب واحد فقط قوله فالصواب آه يعني اذ لم يتم ذلك التقرير فالصواب في تقرير جواب المصالح ان
 يحتاج ان هذا العقد كاذب قوله المحمول هو كاذب قوله وهو المحمل اي الموضوع هو العقد لمجمل قوله بناء على
 الانتفاء قوله انما هي الصدق والكذب قوله من شيون نسبة التفصيل لا من شيون نسبة الاجالية فلا يصح
 ان يقال للعقد لمجمل انه كاذب لعدم النسبة التفصيلية فيه ولا يتوهم ان الكذب عبارة عن سلب المحمول و
 المحمول مبنيا هو الكاذب فسلبه عن المحمل على تقدير الكذب يجب ثبوت الصدق له فيلزم المنع
 وذلك لانه لا يلزم من انتفاء الكذب عن المحمل ثبوت الصدق له اذ المحمل ليس بقضية شئ صنف بالصدق او
 يقال انه اذا صدق لمفصل ثبت الكذب لمجمل واذ الكذب لمجمل ثبت الصدق لمفصل فلم يحتج الصدق
 الكذب في امر واحد بل في امرين وهو ليس بمحال كذا في بعض شروح قوله كما في قولنا كل محمد ووفي
 كل قضية تحمل الصدق والكذب فانه من جملة كل قضية قوله نفس هذا العقد التفصيلي بناء على ان يكون له
 بلفظ هذا هو العقد لمجمل فكيف يصح كونه جوابا عن جواب المحقق قوله فانما الجواب آه قال في الحاشية ويمكن ان يقال
 ان نسبة التفصيل لا يمكن التعبير عنها بلفظ مفرد ولا يمكن عليها الحكم بحكمي كما في اطراف شريطة فالاشارة بلفظ هذا
 الحكم عليها هو لا يمكن الا بالملاحظة الاجالية فانما الجواب جواب المصداق قوله فتدبر اشارة الى هذا اللهم الا ان كان
 التعبير عنها بلفظ مفرد والحكم عليها بالحكمي كما في ما منع اذ جعلت محكوما عليها بحكم اخر غير الحكم الذي في العقد واما
 اذا اشير بلفظ مفرد الى نفس ذلك العقد وحكم عليه بالحكم الذي يعترفه فلا يمنع فعلى هذا انما الجواب جواب المحقق
 قائل انتهى قوله فيها الا بالملاحظة الاجالية اما خطر في بالك ان الاشارة بهذا انما تقع في الآن وهذا مناف
 لان تقع فيه كلمات كثيرة وهي مقصودة عن التفصيل قوله فيها وقوله قد برآه هذا القول المذكور في الشرح
 قوله فيها قائل اشارة الى ما افاده بعض الاعلام ان عدم مكان التعبير عن نسبة التفصيل باللفظ
 انما هو لعدم دلالة على التفصيل ولا فرق فيه بين ما اذا اشير الى نفس ذلك العقد بحكم عليه

الرد على من
 سئل ان الجواب
 هو لا يمكن

عليه بالحكم الذي يعتبر فيه وبين ما يشير به الى حكم آخر غير الحكم الذي في العقد فالفرق بين الحكم الذي في العقد وبين حكم آخر لصحة التعبير عن نسبة التقضية باللفظ المفرد في الاول وعدم صحته في الثاني تحكم بحكم فعل هذا انما يكون جواب المصنف بلفظه قوله من جملة فقراته ان آه ومنها قول القائل نفقض هذا الخبر صادق يشير به الى نفس هذا الخبر ومنها قوله الكلام الذي تكلم به هذا ليس صادق ثم قال القائل في العقد الكلام الذي تكلمت به اس صادق قوله وجاب عنه المعلم الاول ان هذا الجواب ذكره باقر معلوم في الاقوال ليس فيه ان الحكم في القضية على الطبيعة اسارية في الافراد مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول لا على الافراد وان كان سري هذا الحكم بالتبع الى الافراد فالحكم في قول القائل كل كلامي في هذه الساعة كاذب لم يقل في تلك الساعة الا هذا الكلام على طبيعة الكلام ان كان يتحققها شخص في هذا الفرد خاص لكن الحكم ليس عليه بالذات فاصدق انما هو باعتبار المطلق الساري مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول والزام الصدق الكذب انما هو بخصوصية المحمول وهذه الخصوصية امر خارج عن طبيعة القضية فلا يلزم من صدق القضية كذبها والعكس ليس بهما بل بالمحمول وهذه الخصوصية امر خارج عن طبيعة القضية فلا يلزم من صدق القضية كذبها والعكس ليس بهما بل بالمحمول غير ان موضوعه ومحلته الامران القضية باعتبار الالهام صادقة وباعتبار السمعين والخصوصية كاذبة فاما غير لازم وتعبارة اخرى ان فردا شئ له اعتبار ان الاول ان يؤخذ من حيث نسخ الفردية اى لو خط من حيث انه فردا من افراد ذلك الشئ واجرى عليه الاحكام هذا هو المعبر في القضية الكلية ايجابية كانت او سلبية والثاني ان يؤخذ من حيث خصوص الفردية ولا بد ان يلاحظ جميع خصوصياتها كما انه لا بد في الاول قطع النظر عنها فيما نحن فيه لكون العقد فردا نفسه يسري الحكم من العنوان اليه باعتبار قطع النظر عن خصوصية المحمول والالزام انما هو بحسب الخصوصية فهذا الجواب كما يدفع الابرار ويضع جواب الحق ايضا لان المحكي عنه انما هو نسخ الفردية وخصوصية الفردية لغوية والحكاية نفس الفرد انما هي ان الحكاية عن المحكي عنه وبما ان عليك ان ابرار هذا الجواب في قول القائل كلامي هذا كاذب كما وقع عن بعض المتأخرين شئ عجيب قوله خصوص هذا المحمول اى كاذب قوله فان ذلك آه دليل لقوله مع غرض النظر قوله الى ما هو فرد منه اى العنوان وهذا يتعلق بقوله سريته قوله بالنظر الى خصوص المحمول لا بالنظر الى طبيعة الفرد انما خطر في قلبك لو فرض هناك محمول آخر غير الكاذب مثل الفصح لم يكذب من حيث ان ينشأ الكذب هو خصوص المحمول

منه محمد بن عبد الله
عليه السلام

لو قطع المنطق عنه وحكم على فرد ما يكون الكلام صادقا لا كاذبا فلم يلزم اجتماع الصدق والكذب في محل واحد من حيث
واحدة ثم نفي التناقض المحقق جوابا عن العلوم من سبيلين فالأول قولنا ولا ينبغي عليك تقريره لأن ذلك
الجواب غير حاسم لمادة الاشكال فانه مخصوص بالكلية ولا يجري في الشخصية إذا حكم فيها يكون على الواحد الشخصي لا
على الطبيعة الكلية المطبقة على الافراد وثانيها قوله على أن الحكم الثابت به تحريره أن مخصوصا وإن لم يكن لها
مدخل في نسخ الفردية لكن هذا الاستلزام عدم انصاف الافراد لمخصوصة بالاحكام حلا إذا الاحكام الثابتة
للأفراد بحسب نسخ فروقها تستلزم انصاف جميع الافراد الواقعية لمخصوصة تلك الاحكام واللام يعبر سريانه حكم
على الاوسط بالاكبر الى الاصغر بخصوصه فاذا يسرى فالكذب باعتبار نسخ الفردية يستلزم الكذب باعتبار خصوصية
فيلزم ثبوت الكذب بخصوص هذا الكلام فليزعم المخدور ثم ان نسخ الفردية لما كان مخصصا في هذا الخصوص فهو المكلف
الحكاية والحكي عنه قوله قد بر فيه اشارته الى أن الحكم على الافراد بحسب نسخها وان استلزم الحكم عليها بخصوصها
وعليه نيل الاتساج وافادة القانون لكن بناط الحكم وجهه الثبوت اعتبار نسخ الفردية فالعالم بخصوص
حادث وزيد في قام زيد مرفوع لكن بناط حيثية التغير والفاعلية فلا اشكال لاجتماع الصدق والكذب في هذا القول
بخصوصية بحيثين بالنظرين فتفكر كذا في الحاشية قوله فيها وعليه سى على الاستلزام قوله فيها بحيثين بالنظرين
بني لو نظر الى مناط الحكم اعني حيثية نسخ الفردية يكون صادقا لا كاذبا ولو نظر الى خصوص المحمول يكون كاذبا لا صادقا
قوله فيها فتفكر الى ان مصداق الاعتبارين نسبة واحدة فيلزم اجتماع الصدق والكذب في امر واحد على الوجه
لا تحصل الا في المصادق والاعتبار والكلام فيما هو محصل الوجود لا في امر غير محصل يجري الكلام في المتعين بان
كذب يستلزم صدقه وبالعكس ان غير عدم جريانه في الشخصية باق على حاله فانهم واعلم علم المنفعة ثم نقص عليك
ان لهذا الاعضال اجوبة اخر منها ان كل قضية حملية او كانت كلية خبرية او مهيأة لا تصح بالصدق والكذب
لا اذا صح ان الباق الحكم المناقضة من محمولها على افراد موضوعها وكلام الصيد لذلك لا يصلح للاتصاف بها وفيما
نخرج الى مقتضى ذلك فكيف الاجتماع في ان جوب الانطباق في انعقاد القضية مهم بل يكفي للاتصاف بالصدق
والكذب مجرد اشتمال القضية على الحكاية بحسب نسبة مع عزل النظر عن الانطباق وعدمه فتأمل ومنها ما ذكره
الجو نفي من ان كذب هذه القضية محال ضرورة انه لما حكم فيها على نفسها والكذب مستبني

هذا هو الوجه في كونه

في نفسها فيكون ثبوت الكذب لها مثل ثبوت الداعي الذي لا يثبت الداعي للشيء ضروري مثل ثبوت الشيء
 لنفسه واذا لم يكذب فيكون صادقا بالضرورة والصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر على النحو
 الذي هو محموله فاذا كان المحمول ايجابيا فالصدق ثبوت للموضوع على انه ذاتي وان كان عرضيا فعلى انه عرضي فبناصه
 القضية عبارة عن ثبوت الكذب لها على انه ذاتي لها ولا استحالة في مستلزم الصدق للكذب ولا في اجتماعها
 مع الانفصال الحقيقي بينهما فان الصدق محمول عليها محتمل للكذب فثبت اننا في الشيء من ان شرط انما هو
 وحدة نحو الحمل انتهى بلغة هذا وان شئت شياب الكلام فارجع الى الرسالة التي فيها بعض الاعلام ^{قائل}
 فانه جذرهم اعلم ان الجذر يخرج بحجم وكسره وبكون الدال المعجمة والراء المهملة في اللفظ اصل الشيء قال
 الصحاح اصل كل شيء جذره في الصراح جذر اصل مرصري بالفتح عن الاصمعي وبالكسرة عن ابى عمرو في الحديث
 ان الامانة نزلت في جذر مطلوب والمرحال انتهى وفي علم الحساب عبارة عن العدد المضروب في نفسه ويوسمي
 ضلعا في علم المساحة وشيئا في علم الجبر والمقابلة ويسمى احاصل من الضرب جذورا في الاول ومربعا في
 الثاني ومالا في الثالث ثم العدد على تسعين تسعين يمكن ان يخرج له جذرا بالتحقيق ويسمى المنفرد ^{منطق}
 ونطق الجذر كالواحد والاربعة فان جذر الاول هو الواحد وجذر الثاني اثنان وتسعين لا يمكن ان يخرج له جذرا
 ويسمى المعقود والاصم وهو الجذر كالعشرة فحذرها محال تحقيقا فان الطاقة البشرية لا تقى باستخراج عدد واحد
 ضرب في نفسه يحصل منه عشرة ولذا قال بعض الحكماء سبحانه من يعلم جذر العدد الاصم ونسبه لقطر الى الدائرة
 فسمى منها احصاء الجذر الاصم لان الطاقة البشرية لا تقى باستخراج جواب كما لا تقى باستخراج جذر حقيقة فاذك الاشكال
 بعديته الجواب له بمسألة عدد اصم الجذر وقد يقال انه جذر اى اشكال فان الاشكال اصل الجواب فمسمى اصم
 بالصلب او كما يحجر لصلب اصم لغني انه لا سمع للسمع الجواب وهذا اشارة الى الصعوبة بهذا في بعض الشروحات
 اى يكون سبب فاعلية تعليقه قوله بجوز الكثرة هذا في الكل قوله ومتناه اى متناه تجوز الكثرة وهذا في الجز
 قوله مجرد لم تصور والادراك ويعرف ذلك بان بعض العقل عن الخصوصيات المتعارضة ويجوز النظر الى الصورة الحاصلة
 بناء على ان الاختلاف تفصيل لمقام على افاده الحق الباعنوى في حواشيه على الحاشية القديمة ان الاختلاف
 بين الكل والجزئي كالانسان وزيدنا فهو جزئ الادراك فالانسان اذا كان منجونا فبالجوارض مغنية بحسنة

رسم
 المصنف
 السيد الشريف

جانب العلم

وكان متعلق به الاستغناء كان جزئيا و اذا كان متعلق به الادراك مجردا عن تلك الخواص هو الادراك العقلي
كلها و قولهم في تعريف الكل كان نفس الصورة غير مانع من الاشتراك اي نفس هذا المعلوم من الادراك هو الادراك
المتعلق بلایم هذا المذهب ولا حاجة الى تأويله بان المردون نفسه مانع من اشتراكه من حيث انه متصور اي مع
قطع نظر عن جميع ما يفرض من مفهوم المتصور و بهذا يظهر الفرق بين الجزئيات والكلية الفرضية ظهورا
تماما و الادراك الاحساسی مانع من الاشتراك بين الكثيرين و ان الادراك العقلي و كذا يظهر وجه قولهم ان افراد
شلا من الافراد الفرضية للانسان و ذلك لان ادراك الانسان من حيث انه ادراك عقلي لا يمنع اشتراكه بين تلك
الافراد و كذا يظهر توجيه كلام الحكماء ان الواجب لا يعلم الجزئيات لان الادراك بالوجه الجزئي لما كان بالاحساس
و هو منزوع عنه حكمه من علمه تعالى من هذا التفسير بل علم اعلی منه و هو العقل المقدس عن الشوائب المادية قال
الصدر الشيرازي في بعض محاشي ان الامر الواحد اذا ادرك بخوين من الادراك احدهما حسي و الآخر عقلي
نحيث لا يكون في المدرك تفاوت أصلا كان ذلك المدرك بالقياس الى من ادرك به من حيث نيا و بالقياس الى
الآخر كليا مثلا اذا اُبصر شخص شيئا و كل صبيح ما علم منه من اللون و الشكل و الحجم و الوضع و غيرها لا أثر بحيث يتأثر
في العلم به غاية الامر ان يكون علم احدهما حيا و ان الآخر كان ذلك المعلوم بعينه بالقياس الى من اُبصر خرسا
و بالقياس الى الشخص الآخر كليا و يوجد ذلك ما ذكره الشيخ في الديات اشغال من قوله كما ان الشيء اعتبارا مختلفا
يكون جهنا و نوعا فذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون جزئيا و كليا انتهى قوله و بدونها اي بدون ادراك قولهم
يظهر منه من ان سبب تجوز الكثرة في الكل مجرد تصور و الادراك قوله بخلاف نفسها فان نفسها تاتي عن ان
تصدق على شيء ما فمقتضاها عن ان تصدق على كثير من شيء كما ان هذا هو المرام و تفصيل المرام على ما في بعض النسخ
ان قولهم الاختلاف بالكلية و الجزئية تابع للاختلاف نحو الادراك لما كان متجلا لوجهين احدهما ان الادراك العقلي هو
نفسه كليا و الاحساسی يكون جزئيا و ثانيا ان الموصوف بهما انما هو المعلوم لكونه على الاتصاف بهما انما هو نحو العلم
تماما و ادراك الاحساسی يكون على الاتصاف بالمعلوم بالجزئية و الادراك العقلي يكون على الاتصاف بالكلية فالشرح
زيف الوجه الاول بقوله لا بد ان كان و ذلك لان الادراك العقلي هو الصورة الحاصلة من حيث اكتسابها بالحواس
الذهنية و هي من هذه الحقيقة بزيئة لا كلية و مرجع الوجه الثاني بقوله اذا الموصوف بالحقيقة اه لان ليس بغيره

وتفقدوا على ان اسم الى الكل وجزئي هو المفهوم فمعرضها هو المفهوم دون الصورة العقلية اني لم أقول
 اي شكل قوله بل قد سمع اي عين كون الجزئي مدركا باحواس قوله وهو خلاف الاجماع اي عدم الادراك
 الجزئي المجردة ذاتية المخصوصة على الوجه الجزئي قوله ذكر احواس التشبيل للمحصرة فاحصل ان الشئ المدرك بوجه لا يكون
 العقل كقشرة جزئي سواء كان هذا الادراك باحواس او بدونهما كما في الصورة الموردة فذكر احواس ليس للمحصرة
 مفهوم الاغصان بل التشبيل وكلم من شئ يولي التشبيل للمحصرة قال في الحاشية لا النعنين الذي هو مناط الجزئية كما
 يترتب على الاحساس تترتب على العلم المحصور اي ايضا فان الشئ باعتبار حضوره اعلمى يكون بحيث يمتنع فرض كثرته
 عند العقل فان قلت معلوم المحصورى هو الهوتية المعنوية فتعينها هو المراتب على وجودها العينية في نفسها وهو
 الامتياز عما حدها في نفس الامر وهذا التعيين ليس بمرتبة على الادراك قلنا لا بأس ان يكون تلك الهوتية
 نفسا غير متمتع للعقل فرض كثرها وترتب على المحصور العلمى ويكون سببا لامتياز عند العقل كما ان التعيين الاول
 المرتب على وجودها في نفسها سببا لامتياز في نفس الامر فاقال انتهى قوله فيها وتعينها اي تعين الهوتية المعنوية
 قوله فيها وهذا التعيين لا يخلو ان يكون الشئ باعتبار حضوره اعلمى بحيث يمتنع فرض كثرته عند العقل قوله فيها تعين
 آخر اه فيها تعينان تعين في نفس الامر وتعين عند العقل وهذا هو المرتب على المحصور اعلمى قوله فيها قال
 لعله رفر الى ان ابدع التعيين ممنوع عند الختم ومن ادعى تخليه البيان ودونه خوطا نقاد قوله على ان
 اليه علاوة والمقصود منها جواب آخر عن الاغصان المذكور وسماه على تسليم ان ذكر احواس للمحصرة لا تشبيل كما كان
 مبني اجواب الاول على منعه ثم من العجائب في هذا المقام انه صرح بعض الاعلام او لا يكون ذلك اجواب
 مبني على التسليم المذكور ثم افاد في تقريره انما لا نسلم ان الجزئية منحصرة فيما يكون مدركا باحواس كذا نقول في مكان
 المجزئات ليست جزئية انتهى بلفظه واصواب ان يذكر قولنا سلمنا ببل قوله لا نسلم كيف ولا يطبق قوله كذا
 آه الاعلى لتسليم لا على المنع كما لا يخفى قوله هو اعلم المحصورى آه لان اسم الكل والجزئية هو المفهوم وهو عبارة عن
 الصورة الحاصلة في العقل ولا العقل بل ان في العلم المحصورى ولا الارتفاع في ان ادراك المجزوءات المخصوصة
 علم محصورى لا حصولي فلا يصح اقصاف الجزئية فانقطع عن الاغصان قال في الحاشية واما علمه تعالى لما سياتى
 وجزئياتها علم تفصيلي محصور بالديه تعالى نفسها لا حصولها فلا تصيف بالكلية والجزئية وكذا معنونه تعالى تهتبا

حضورها عند نفسها لا تصيف بها وانما تصيف بها الموجود الذي هو موجوده الارشاد في تفكر انتهى قوله فيها
بالايات المرسلات في الطباع الكلية قوله فيها لا تصيف بالكلية وبخبرية اما وعيت ان تصيف بها هو كقول
المنصور قوله فيها بنفسها اي بالصورة قوله وانما كان ادراكه اي بطريق الارشاد كما في الحاشية ثم في
الما يتخرج في الصدور من ان قد سلمنا ان ادراك البحر ذاته المخصوصة علم حضوره في ادراك البحر آخر على الوجه
الظاهر في كونه محمولاً على ما يستقيم قولكم ان مناط الخبرية هو الادراك الاحساسى لبرائة عن الجواس فجادوا لعضال فقري
وتقرير الاذاحة غنى عن الشرح قوله غير مسلم فلا يكون المدرك في الصورة المذكورة خبرياً فاسلم هو الادراك المحرر
لبحر آخر على الوجه الكلي قوله تحققة اي تحقيق الجواب الثاني قوله قد يكون ارشاداً كما في ادراك الخبريات
قوله وقد يكون بعنوان كلى كادراك الوجوب تعالى الخبريات المتغيرة على الوجه الكلي كما هو ماثور الفلاسفة قوله
من هذا قيل اي من قبل القسم الثاني الذي ذكره الشارح بقوله وقد يكون بعنوان كلى قوله تحققة لا يشي بان
على ان الكلام في الارشاد في كون المنصورى كذا في الحاشية قوله فقد بان اي ظهر هذا بغيره على قوله تحققة
العلم بالخبر على آه قوله غير ما هو آه اي بخلاف للتعيين الذي هو سبب للاعتبار بقوله وهو اي التحسين الذي هو مناط
الخبرية قوله يحصل من ادراك ادراك الاحساسى ومن ثم جعل سبب التمتع وعدمه عن تجوز الكثرة هو
والادراك قوله لكل الانطباق اي على الكثيرين وهذا في الكلى قوله وما يقابلها اي عدم لكل وعدم الانطباق
على الكثيرين وهذا في الخبر في فان يتناع تجوز الكثرة باعتبار عبارة عنه قوله والثاني يحصل آه توضيح
المعنى الثاني للتعيين اعني سبب الاعتناء بما عداه ليس من ادراك الادراك والتصور ويعرض لما في الاعيان
الذات من الصور العلمية فان الموجود في الذهن متماز عما عداه بعوارضه الذاتية المخصوصة به وبكذلك الموجود
في الخارج فانه متماز عما عداه بعوارضه الخارجية المخصوصة به واما المعنى الاول للتعيين فقد عرفت انه من ادراك
الادراك ويعرض للصور الذاتية فوجب قوله بالموجود الحقيقي للاعيان سواء وجد مدركه ولم يوجد سواء ادركه
او لم يدركه وكل موجود معني متماز في نفسه عما عداه وكذلك صورته علمية كذا في بعض الشروح قوله لكل ثلثة
هذه المعاني الثلث ذكرها الشيخ الرئيس في الديات اشعاراً بتفصيل المرام على ما افاده بعض الاعلام ان المستر في
الكلية اما الفصل المقابل للقوة والامكان الواسع او الفرض الذي فاعلى لطلاق بالاعتبارات الثلث

على ثلثة تعان الأول المعقول على الكثرة الموجودة بالفعل وهذا هو المستعمل في باب اقتصادنا والثاني المعقول على الكثرة
الموجودة بالامكان وهذا المعنى يستعمل في الفلسفة الاولى والثالث المعنى المعقول الذي يجوز العقل من حيث هو موجود
وقوعه على الكثرة أي يكون مصداقا للحمل بالنظر الى نفس التصور مع غل النظر عن الامور الخارجة وهذا المعنى يستعمل في
صناعة الميزان واما ما يجز في مقابل لاخارجا لثلثة فلا بحث عنه في النفس لعدم انقباضه قال الشيخ في الشفا انما لا يستعمل
بالنظر في الخبرات لكونها لا تنافي واما الالهيات فلا تثبت وليس عليها من حيث خبرية بعيدا كما لا حكميا او باعتبارها
غاية حكيم بل الذي يتبين بالنظر في الكليات واما البحث في العلوم بحقيقة عن ذات الواجب تعالى وعن المعقول الذي
وعن الافلاك لمخصوصة فهو بحث عن الكليات المنحصرة في الاشخاص وايضا لا ادراك لنا الى ادراك خصوصيات
المجردة الا بمفهومات كلية فلا تصور لبحث عنها من حيث انها شخصيات قوله كثيرين بالفعل هذا غير شال
للحكي المتعنى ان سراده شريك البارى تعالى واللا موجودا مطلق ولا للحكي الممكن صدقة على كثيرين ولم
يخرج الى افعلية كالعقلاء لا يمكن صدقة وخرج الى افعلية ولكن لم يوجد منه الا فرد واحد كشمس قوله
جائز ان يمكن هذا غير شال للحكي المتعنى افراده واما الحكي الممكن افراده سواء كان الموجود بالفعل منها او مجردا
مع المكان الغير او متناهي او متعدد محصور او غير محصور ولا يكون شي منها موجودا بالفعل من الامكان
نحت هذا المعنى قوله بهذا المعنى أي بمعنى الثالث فان الكليات المفترضة وان كانت نفسها نافي عن الصدق
على شي ما لكن تصور ما يجوز ثم نقص عليك انه قد ظن ان تفسير الكلية بالكثرة والاشتراك غير سديد لعدم عود
للموجودات الخارجة فانها متعينة متشخصة ولا للصورة العقلية فانها جزئية في نفس جزئية انت خبير بان المراد
من كثر المفهوم كثر الوجود الحاطي بالعلوم الغير التاصلي لا كثر الوجود المحفوف في الانطباعات العلمية انما ظنت ان
الشي من حيث الوجود العلمي خبري ومن حيث العلوية كلي قوله وشي حاصل لضعف البصر لمعنى عليك ان
قول المص وشي لضعف البصر هما ان يكون معطوفا على قوله لطفل فيكون مجرورا وبالشين المعجول
التحانية والخارجة وتأتيها ان يكون معطوفا على قوله محسوس فيكون مرفوعا وبالبا الموحدة وارجح المعلقة
هو المختار لدى الشارح فانه شال للشاب الذي يكون لضعف البصر ايضا قوله قابلة للاشتراك فان الصورة
الحاصلة في الخيال من البصية الحسية اذا بدل من احدتها بعد واحد بدون علم لتبدل للار في نحو العقل صدق على

من تلك البصايات ويكذب الشيخ حاصل الضيف البصر فانه ادراك شجاع ولم يقدر على تميزه عن غير ضيف
فيجوز اصل صدق ذلك الشيخ على زيد وكبر وعمر وقوله في رسم في خيال الصورة آه قال الشيخ في اول طبعات
الشعار اول ما يرسم في خيال الطفل بصورة شخص رجل او شخص امرأة من غير ان يميزه رجل هو ابوه من رجل
اباه او امرأة هي امه عن آه ليست هي امه انتهى قوله مع انهم عدوا من الخبريات فانقص تعريف الخبرية
وتعرف الكل على من قاله على وجه الاجتماع وهو عبارة عن ان يصدق المفهوم على اشياء كثيرة بصدق واحد
يصدق لك المفهوم على واحد منها كذا كذا يقال زيد وعمر وكبر ما هم فقال في جوابه ان كان كذلك فقل زيد
ما هو فقال الانسان جملة الامران يكون نسبة الى المجموع نسبة الى واحد واحد منه وهذا الصدق الاجتماعى هو الحق
في الكليات عند جمهور قوله وعلى البدلية علم انه في اصدق البدلي يكون نسبة المفهوم الى كل واحد من افراد الكثرة
نسبة الى واحد منها قوله وهو الحق في اصدق البدلي تحقق في الصورة المذكورة قوله وفيما قال
الحق والى في شرحه للتهذيب مقصوده الجواب عن النقض الوارد على تعريف الكل بحسوس الطفل في مبدأ
الولادة قوله لا يدرك الكثرة فليس يجوز صدق تلك الصورة الخيالية على الكثرة اصلا قوله عنده اى عند
انقضاء قوله غير قابل لها اى الكثرة قوله هو تعريف آه هذا التعريف ذكره المحقق الهروي في حاشيته على شرح التهذيب
خلال الملل والدين ثم تفصيل المرام وتوضيح المقام ان الشارح الدواني ظن ان حاصل النقض آيل الى ان
الكل صادق على الصور المرسومة في خيال الطفل في مبدأ الفطرة مع انها ليست بكلية انما هي فطنة قد تقر في
مداركهم ان الكليات لا تنطبق في الآلات بحسبانية وانما الاول فلان عقل الطفل يجوز صدق تلك الصور على الكثرة
على ما صرح به الشيخ من ان الطفل في مبدأ الولادة لا يفرق بين صورة امه وغيره بل يخذلها واحدا فاجاب
الشارح عن النقض بالمناقضة فاورد منعا على مقدمته محنة من مقدمات نقض وبى ان عقل الطفل يجوز صدق
آه استند بان الطفل لا يدرك الكثرة اصلا ويجوز صدق على الكثرة فرغ ادراكها ثم عترض عليه السيد الهروي
بما حاصله ان الناقض لم يستند في دعوى صدق تعريف الكل على حسوس الطفل الى ان عقل الطفل يجوز صدق
الصور على الكثرة وكيف يستند الى ذلك مع ان مناط الكلية على كون الشئ في نفسه بحيث يصلح لان يصدق
الكثرة سواء ادركه احدا ولا على ادراك الكثرة وعلى تحقيقها على ان الاستناد اليه يورث الى الاعتراف بخلاف

ه
بى
صديق
منه

باختلاف الكلية والجزئية باختلاف الأشخاص ^و بكونها ترى بل انما استند الى ان تلك الصورة في نفسها صالحة
 للصدق على الكثرة على ما صرح به شيخ من ان تلك الصورة بحيث يستوي نسبتها انطباقا بالقياس الى ^{الطفل} ام
 وغيره او هذا بين غير قابل للنسج والقدح فان خرج في صدق الحق المدعى في افاد ^ه اولاد ^ه الطفل لا بدك الكثرة ^ه
 فليس له تجوز صدق تلك الصورة الخيالية على الكثرة انتهى ثم ضرب عنه بقوله بل تلك الصورة من حيث هي لا تقبل
 الكثرة عنده ^ه صلا تم لفظه وحل وجه الاضراب وروى ذلك للاختراع ^ه على ما ضرب عنه فلا وجه ^ه لا يراوه على الحق ^ه
 عرق بان لفظ عنده في الاضراب ياتي عن توجيه الاضراب في تلك الاعتراض كما لا يخفى وان جوسك جنود الوهم بان
 جلال المحققين اختار في شرحه للعائد الهندية ان الشيء الواحد اذا ادرك بادر الكين احاسي وتعالى فان ذلك الشيء
 بالقياس الى من ادركه ادركا احاسيا يكون جمعا وبالقياس الى مدركه تعظما يكون كليا وايداه يصرح شيخنا
 وايضا بمختار الفاضل الشيرازي كما القينا عليك تفصيلا فيما سلف فكيف نيكه السيد الهروي اختلاف
 الكلية والجزئية بحسب اختلاف الأشخاص فان وجهه بان مختارهم غير مرضي عنده وهو بعد الاعتراض فكيف يصير
 اختيارهم محجة عليه فافهم وان شئت لمبط المرام خارج الى المبسوطات قوله بل مناطها آه انتهى الكلية كون
 المفهوم في نفسه من حيث تصوره صابحا للصدق على الكثرة وانما طرح ذكره بحسبته انكالا على ما سبق فلا توهم ان
 ذلك المناط يستدعي خروج الحليات الغرضية عن تعريف الكل فتذكر قوله ثم انطباق آه هذا كله مذكور في اشياء
 الزائدة على شرح التهذيب بجلالي وعلى شرح الموقف ثم المقصود منه دفع لما توهم من النقص بالصورة الخيالية
 من البنية المعنية غير متوجه بكون ان يكون البنيات الموجودة في الخارج متفاوتة عند كس الصورة المأخوذة
 منها لا تصدق عليها بان ذلك لنقص وارد على تقدير تشابه دون التفاوت اذ انطباق الصورة الخيالية ^ه
 من البنية المعنية على البنيات الموجودة في الخارج انما هو على ذلك لتقدير قوله فيجزي آه فان كل صورة حية
 يمكن ان تحتل متعددة او منشأه لتجديد عن المادة قوله وحوار ضها كاللبن الوضع والشكل قوله فانه عن
 الشكر مطلقا أي سواء كان على وجه الاجتماع او البديلية قوله واما المزمع آه توضيح المقام ان شيخنا فضل
 الاقسام الاربعة من الادراك الاحاسي اتوهمي ^ه في تعظيلا ^ه في تعظيلا ^ه في الفرق فيما بينها ^ه كما شفا
 قل في الحاجة ويشبه ان يكون كل ادراك انما هو اخذ صورة المدرك نحو من ان انما كان الملوي فهو اخذ صورة

مجردة عن المادة تجرديا الا ان اصناف التجربة مختلفة ومراتبها متفاوتة فان الصورة المادية تعبر عن
 المادة احوالها في امور ليست هي لها بذاتها من جهة ما هي تلك الصورة فتارة يكون التبرع عن تلك الاعمال
 او بعضها وتارة يكون التبرع نزعا كاملا بان تجرد الصورة عن المادة وعن اللواحق التي لها من جهة المادة فتارة
 ياخذ الصورة عن المادة مع هذه اللواحق ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة واذ زالت تلك النسبة بطلت
 الاخذ وذلك لانه يتبرع الصورة عن المادة مع جميع لواحقها ولا يمكن ان يثبت تلك الصورة ان غابت المادة فكل
 كان لم يتبرع الصورة نزعا محكما بل يحتاج الى وجود المادة ايضا في ان يكون تلك الصورة موجودة لها واما
 فانه يبرر الصورة المنزوعة عن المادة بحيث لا يحتاج في وجودها فيه الى وجود المادة لان المادة وان غابت او
 فطلت فان الصورة تكون ثابتة لوجودها في الخيال الا انها لا تكون مجردة عن اللواحق المادية فانس لم يجرد ما من
 المادة تجرديا تاما لا جردا عن لواحق المادة واما الخيال فتجرد ما عن المادة تجرديا تاما لكن لم يجرد ما بآلية
 عن لواحق المادة لان الصورة في الخيال على حسب الصورة المحسوسة على تقدير ما دخل على كيف ما وضع ما ليس في
 الخيال التبه صورة هي كمال يمكن ان يشترك فيها جميع الاشخاص ذلك النوع فان الانسان الخيال يكون كواحد
 من الناس ويجوز ان يكون ناس موجودون مخلوقون ليسوا على نحو الخيال الخيال ذلك الانسان واما الوهم فانه
 قد تعدى قليلا عن هذه المرتبة في التجريد لانه ينال المعاني التي ليست هي في ذاتها مادية وان عرض لها ان
 تكون في المادة وذلك لان اللون والشكل والوضع وما اشبه ذلك امور لا تكون الا في مواد واما الخيال
 والموافق والمخالف وما اشبه ذلك فهي في نفسها غير مادية وقد تعرض لها ان تكون في مادة فالوهم انما
 ينال ويدرك اشكال هذه الامور وياخذ ما عن المادة فهذا التبرع شديد التقصير اواقرب الى الباطل
 من التبرع عن الاولين الا انه مع ذلك لا يجرد هذه الصورة عن اللواحق المادية لانه ياخذها خبرية وبحسب مادة
 مادة وبالقاس اليها وتعلقه بصورة مخصوصة محسوسة مكنوفة بلواحق المادة واما القوة التي يكون الصورة فيها
 لها صور موجودات ليست بمادة القبة ولا تعرض لها ان تكون مادية او صور موجودات ليست بمادية ولكن عرض لها
 ان تكون مادية او صور موجودات مادية لكن مبراة عن علائق المادة من كل جهة في ان يترك الصورة بان
 اخذ ما جردا عن المادة من كل جهة فهذا الفرق ادراك الحكم بحكم الخيال وادراك الحكم بعقليته

لا على انتهى لمجبه قوله فني الاحساس شروع في بيان المراتب المراد منه بحس المشترك لا وليس الكلام الا في مراتب
 المدركات باحواس الباطنة ثم علق على ذلك انه يسمى في اليونانية بظاسيا وهي قوة تدرك جميع الصور المحسوسة
 من المراتب والمسموعات والشمومات ولذلك وفات والملموسات بواسطة ادراك احواس الظاهرة وذلك بان
 احواس الظاهر ثم تناوئ منها الى بحس المشترك وتتمع عنده والدليل على وجود هذه القوة اننا تعلم ان ضياء امرا
 يحكم بان هذا لطمع غير هذا اللون وانما الحكم لا بد ان يحضر هذا اللون وهذا لطمع فوجب ان يكون ضياءا يجمع فيه
 المحسوسات وهو ليس النفس الناطقة لان المحسوس لا يدركه الا قوة حسانية ولا احدى احواس الظاهرة ايضا لان
 كل واحدة منها لا تدرك الا محسوسها الخاص بها لان البصر لا يدرك لطمع ان لا يدرك اللون كذا غير محسوس
 ان يكون اجتماعها في قوة اخرى وهي الحس المشترك وانما سميت بذلك لانها مشتركة بين احواس الظاهرة
 ان كل واحدة يودى اليها مدركها وفائدتها ان يتاين للسان مثلاً الاحكام التي تتوقف على اجتماع احوال المحسوسة
 كما حكم بانها شئ واحد لا شيا كثيرة ووضعها مقدم لبطن المقدم من الدواعي ليسهل تاوئ الصور المحسوسة باحواس
 الظاهرة اليها والعلم كونها في ذلك الموضع حصل باحتلال فعلها عند وقوع الآلة على ما شهدت التجارب لطيفة بهذا
 في كل الموضع واستدل بنسب الصناعات في الاشارات على وجود بحس المشترك بقوله ليس في البصر القوة النازلة خطا
 مستقيما ولنقطة الدائرة بسيرة خطا استدرا وكله على سبل المشاهدة لا على سبل تحليل او تذكره فثبت تعلم ان
 البصر انما يرسم فيه صورة المقابل والمقابل النازل او المستدير كالنقطة لا كالخطا فقد بقي في بعض قولك بيان ما اراد
 اولاً وانقل بها مبدء الابصار كما صغر فذلك قوة اليها يودى اليها انتهى لمجبه هذه ابجاث وتحقيقا فثبت
 الحجة عليها فارجع الى شرح الاشارات والمحاكمات قوله عن عين المادة لا عن عوارضها قوله على اشتراط
 اه اي مع اشتراط حضور المادة بعينها عند حس الظاهر قوله من حيث علاقة آه تلخص المرام على ما في بعض احوال
 انه انما اشترط في الاحساس حضور تلك المادة بعينها لاجل ثبوت علاقة صنعتية بين تلك المادة وبين جامل تلك
 القوة الحاكسة يعني لا بد في الاحساس من ان يكون تلك المادة على وضع مخصوص في هيئة مخصوصة من جامل تلك
 القوة بان يكون مجازية له وقريبة منه بحيث يقع له نسبة خاصة بينه وبين المادة لان هذه القوة الحاكسة تتوقف عليها صفة
 انه اذا بطلت تلك النسبة بطل ذلك الاخر قوله صنعتية انتهى تلك العلاقة منسوبة الى الوضع الخاص بحسها لانه لا يخلو

قوله والاكتاف عطف على قوله اشترط اى يكون التجريد عن نفس المادة الخارجية مع اكتافها ومقارنتها اليها
 المختص بها قوله وفي تخيل تكون عليك ان يخال خزانة بحس المشترك فحفظ الخط الصوة التي ادركها بعد اجتماعها
 فيه وساكنها بعد غيبتها عن بحواس الظاهرة لانها مادومت في الحس الظاهر فهي لا تغيب عن الحس المشترك والدليل على
 ان حفظ الصور وادراكها ليس بقوة واحدة هو ان القبول غير الحفظ فان المار يقبل الشكل ولا يحفظ وتمايز الافعال وليكن
 تمايز القوى لان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فيتحيل ان يكون قوة واحدة هي قابلة وحافضة معا فيكون القابلة
 غير الحافضة وهو لفظ وموضع موضح لبطن المقدم من الدماغ لان خزانة كل قوة تناسب ان يكون خلافا لها ولعلم بل
 ايضا من اختلاف فعله عند وقوع الآفة في ذلك الموضع هكذا في كل الموضع قوله تجريد آخر ففى التخييل تجريدان تجريد عن
 نفس المادة الخارجية وتجريد عن العلاقة الوضعية واما اكتافها بعوارضها المخصوصة فباق على حاله ثم التجريد الثاني
 مستلزم لعدم اشتراط حضور المادة بعينها عند الحس الظاهر اذا اشتراطها كان متفردا على وجود تلك العلاقة فاذا
 عنها فقد جرد عن الاشتراط ايضا قوله غيبوبة المادة عن الحس اى الحس الظاهر او الحس المشترك لكونها متلازمة
 هكذا في بعض الحواسي قوله وفي التوهم نقص عليك ان التوهم فعله ادراك المعاني التجريدية القابلة بالصورة المحسوسة
 ادراك الاشاة عدادة الدئب اذا شاهده وادراكها صداقة المتعهد بالالف ولذلك تنفر من الذئب وتقبل على
 على المتعهد وهذه القوة اذا حكمت على امر غير محسوس كان حكمها فيه كاذبا لانها يحكم عليه بما يوافق المحسوس لانها لا تقبل
 غيره كما يحكم على الموجود انه ليس بحسم ولا جفاني بانه محسوس او تجرؤ في جهة والدليل على ثبوتها ان
 هذه المعاني ليس الحس الظاهر لانها ليست محسوسة به ولا النفس الناطقة لان ادراكها كلي وهذه المعاني امور خفية
 وموضعا لبطن الاوسط من الدماغ لانها ينبغي ان يكون بقرب الخيال ليكون الصور التجريدية التي يحكم على معانيها
 التجريدية جذابا ولعلم يحصل الصيا من اخلال فعلها عند ما يصيب البطل الاوسط آفة كذا في كل الموضع قوله تجريد
 آخر ففى التوهم ثلث تجريدات تجريد عن صين المادة الخارجية وتجريد عن العلاقة الوضعية وتجريد عن الصورة المحسوسة
 او دركاته معان غير محسوسة كالعدادة والصداقة المستحقة من شخصين قوله مقارنتها اى مقارنتها المعاني
 للصورة المحسوسة التي هي في الخيال قوله اذا التوهم آه دليل لا اشتراط المقارنة قوله وفي لتعقل تجريد تام آه
 تخفيض المرام على ما افاده المحقق في شرح الاشارات ان انواع الادراك اربعة اساس وتختل وتوهم وتعمل

فلا حساس ادراك الشئ الموجود في المادة المحاضرة عند المدرك على حياة مخصوصة بمحسوسة من الالسن والوضع
 المتشبه بالحيث والكم وغير ذلك وتحتل ادراك ذلك الشئ مع الالسات المذكورة ولكن في حالتها حضوره وغيبته
 والتوهم ادراك شئان جزئية غير محسوسة من الكيفيات والاضافات مخصوصة بالشئ الجزري الموجود في المادة
 ولا يشارك فيها غيره وتحتل ادراك الشئ من حيث هو فقط لا من حيث شئ آخر فلهذا ادراكات مترتبة في الترتيب
 الاول شروطا باشياء حضور المادة واكتشاف الالسات وكون المدرك جزئيا والثاني مجرد عن الشرط الاول
 والثالث مجرد من الاولين والرابع عن الجميع قوله وبهذا اى بالتحقيق المذكور قوله الفرد المنشتر موصفا
 على وجه البدلية قوله نحو ما يكون الضرورية اى ما يكون في الواقع قابلا للشركة على البديل ثم نقض عليه
 ان الفرد المنشتر بهذا المعنى زيفه بعض الاجابة بقوله لا اهمية ولا يحصل مفهومه لان الانتشار لا يحصل الا باضنام
 قيد ولو كان هو الفردية على ما صرح به فالقيد اما كلي فبالاضنام الكلي الى الكلي لا يحصل الا الكلي كيف وقد استمر
 انه لا يفيد الجزئية او جزئي لا يمكن مطابقة للكثيرين اصلا فالجميع كذلك ايضا ويمكن مطابقة على وجه الجزئية
 لا على وجه الاجتماع فالقيد فرد منشتر في وجود الكلام فيه فاما ان ترتب بسلسلة القيود الى غير النهاية او تنتهي الى
 خصوص قيد بحث لا يمكن مطابقة لا على وجه البدلية ولا على وجه الاجتماع فالجميع كذلك ايضا انتهى عبارة
 واجاب عنه قدوة المحققين بحر العلوم من وجوه اما اولها فانه منقو ضا بالشخص التام فان الشخص عبارة
 عن الكلي المقيد بالشخص فلهذا القيد اما كلي او فرد منشتر واضنام الكلي الى الكلي لا يفيد شخصيته وكذا اضنام
 الفرد المنشتر الى الكلي لا يفيد الانتشار واما امر مانع عن الاشتراك اجتماعا وبدا فهو ايضا شخص والكلام فيه
 في اصل الشخص فما هو جوهره او ما ثانيا فاما ما سلم ان الفرد المنشتر عبارة عن الكلي المقيد بغير
 المحققين فهو الى انه لا يضم الى الماهية شئ يحصل الماهية فردا بل الماهية نفسها متعين وتجاوز في انحاء التوهم
 فغير منها شخص عدمي فالماهية المتجاوزة هي الشخص وكذا حال الفرد المنشتر فانه لا يحصل في تضام الامر الى الكلي
 بل الكلي نفسه متجاوز متعين بحيث ياتي الاشتراك اجتماعا لا بد لا فالماهية المتجاوزة بهذا النحو من الاختيار لا فرد
 منشتر فلا يقيد اصلا حتى تخبري شقوه فكم واما ثانيا فاما ما سلمنا ان الفرد المنشتر عبارة عن الكلي المقيد بقيد
 بهذا القيد صريح للاشتراك البدلي ولا نسلم رجوع الكلام اليه فان انتشاره وعدم اشتراكه بنفسه

كما عند من يجعل الشخص امرا موجودا فلا يشترط شخص به وهو شخص بنفسه وهذا التقيد المنتشر في الاشياء
 الجمعي ويجوز الاشتراك البدلي نعم يرد على الفرد انتشار وجوده في جميع الاشخاص بوجه مشترك كما في اجتماع
 وعلما مدار الكلية ووجوده في البعض دون البعض ترجيح عن غير مرجح فاذن الحق ان لا وجود له في الاعيان
 واما لا يخط بوجه اسطة الحاشية امر لو وجد في الاعيان لكان عين واحد من الافراد على البدل فان كان
 مقصود بهم هذا فلا يخار عليه ولا غير محصل انتهى بعبارة اطلية قوله كحيوان باوانسان باوانسان باوانسان
 الفردية مضافا الى مفهوم حسن معين ونوع او وصف كذا كذا في انسان باوانسان واحد بالعدد اى ان
 كان فيمكن في نفس الامران يكون زيدا وعمر او بكرة او غيرهم فادرك واخفا قوله لانه اى محسوس الطفل قوله
 يصلح في وجود اى شخص كان فان حواس الطفل ناقصة جدا فلا تقدر على اخذ الصورة بخصوصها قوله في نفسه
 متعين فهو في نفس الامر زيدا وعمر او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكنه يصلح عند الذهن
 ان يكون ايا منهم صلوا حاشيا عن الشك والتجوز الذهنى قوله لا يصدق في نفسه لكونه متعينا في حد
 نفسه قوله باى وجه كان اى سوار كان على وجه الاجتماع او البديلية قوله كالصورة الخيالية
 البصيرة المحيية تفصيل المرام على ما في بعض النواشى ان الصورة الخيالية عبارة عن هذا الشخص كحاشي
 الخيالي المحسوس ولا يصلح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف اليه معنى آخر شك الذهن
 لان الامر في نفسه صالح له ولك الشج اى حاصل لضعف البصر قبل الاشتراك عند الذهن على وجه
 البديلية واما في نفسه فلا يقبل لا على وجه الاجتماع ولا على وجه البديلية لان حواسه وان كانت ناقصة الا انها
 علم تبلغ غاية نقصان حواس الطفل قوله قفراشارة الى ما افاده السيد الهردى في حاشية كذا
 على شرح التهذيب بجلالى من ان البصيرة الخيالية ينبغي ان تكون من قسم الاول لانها في نفسها تقبل ترويض
 في انها هذه او غيرها وذلك يتلزم حزم العقل باشتراكها على سبيل البديلية بخلاف الشج لضعف البصر فانه في
 لا يقبل لكونه مع وضع مخصوص ببلية مخصوصة بل بوجه اسطة ضعف البصر انتهى قالى واه اى في تعريف
 منعنا وفي تعريف ابن خلدون قال شك مشهور في الشك ورواه العلامة الزمخشري قوله ان شك في ان
 تعلم ان هذا بعينه حاصل الجواب الذى ذكره البصر بعيد هذا بقوله بل ان شك في ان شك في ان شك في ان

على ما افاده بعض الشراح ان الكلام في المفهوم والصورة الخارجية ليست شيئا من بصره بل هي بيان الاعتراف
 فافهم قوله نظر الى ان آه والى ان يمكن ان يطابق من شيون الصورة دون الاعيان لذا قرره شرفنا
 في حاشية شرح المطالع بان الصورة الحاصلة من يد في ذهن واحد من الطائفة الذين تصوره مطابقة لبيان
 الصور اي صحتها في ذاته غير ضرورة ان الاشياء المطابقة لشي واحد مطابقة فيلزم ان يكون تلك الصورة
 كلية قوله المقسم هو المفهوم والصورة الخارجية عن المقسم فاشك مخالطة قوله قال شيخنا شهاب الدين
 هو المفهوم قوله المطابقة مطلقا يعني سواء كانت مطابقة لذات او مطابقة للمفهوم قوله بوجوب اختلاف
 فلا شخص له في ذاته امور متعددة متشعبة متارة في الوجود قال في الحاشية توضيحه ان كل ما هو حاصل في
 ذهنه يدركه بكتف بعارض من خصوصية مرتبة على نحو حصوله في ذلك الذهن متباين عما هو حاصل في ذهن غيره وكذلك
 وبالعكس وبالحكمة تعدد الوجود بوجوب تعدد العوارض الشخصية وتعددها بوجوب تعدد الهويات فهي متباينة لا
 شيء منها على الهوية الاخرى ولا على الهوية الخارجية انتهى قوله فيها ذلك الذهن أي ذهنه بقوله فيها ذلك
 أي المكتشف بالعارض من خصوصية قوله فيها وبالعكس أي كل ما هو حاصل في ذهن غيره ومكتشف بعارض من خصوصية
 فهو متباين عما هو حاصل في ذهنه كذلك قوله فيها وتعددها أي تعدد العوارض الشخصية قوله فلا اتحاد ولا
 انقطعت ان كل عبارة عن جعل المفهوم المتعارفين متحدين في الوجود لا مرتبة في انه اذا انتفى الاتحاد في الوجود
 ينتفى الحمل فلا يستقيم قول الشاك كلها متصادقة قال في الحاشية وفيه نظر لان الصورة الخيالية لما كانت مكتشفة
 بالعارض من خصوصية المادة كالشكل واللون والوضع ونحوه مع تجرد ما عن نفس المادة الخارجية وهي بعينها
 تلك العوارض من الخصوصية مرتبة في خيالات جماعة ومكتشفة هناك بعارض خيالية بها متباين كل صورة خيالية
 عما هي حاصلة في خيال آخر من تلك الجماعة فيكون تلك الصورة الخيالية المكتشفة بالعارض من المادة مع قطع نظر
 العوارض الخيالية صادقة على تلك الصورة الخيالية المكتشفة بالعارض الخيالية فيلزم ان تكون كلية صحيحة عليها على
 الصور لا بل لا فقط بل معا ايضا وهي ظل لها من حيث اتزانها عنها فالحق في الجواب ان مناط الكلية جواز الانطباق
 على الاعيان الخارجية حقيقة كانت او مقدرة ممكنة او مستغنة على وجه الاجتماع فتفكر انتهى قوله فيها مع تجرد ما هي
 الصورة الخيالية قوله فيها عن نفس المادة لا عن عجز ارضها قوله فيها أي الصورة الخيالية قوله فيها

في
 الحاشية
 في
 الحاشية

أي خيالات جماعته قوله فيها بها ميازا تسمى بوجوارض قوله فيها تكون كناية أي تكون الصورة الخيالية المكتسقة
 بالحوارض المادية مع قطع النظر عن الحوارض الخيالية كناية مع أنها جزئية قوله فيها ظل لها أي تلك الصور قوله
 استراحتها أي استراحت الصورة الخيالية لمجردة من الحوارض الخيالية نحو الصور الخيالية المكتسقة بهذه الحوارض
 قوله فيها فاق في الجواب أي الجواب عن شك قوله فيها على الاعيان الخارجة على الصور الخيالية قوله وما يرام يحصل
 إذا ضلنا نحتاج في الصدر من أن تلك المحققين من حصول الأشياء بانفسها لا بأشباحها ولا مزية في أنه يقتضي الاتحاد
 شخصي العيني والذهني فيصح لكل منهما الحق سناطة بل قوله ان من شخصين متغايران على اتحاد ولا على تقرر الازالة مشعر
 في الشرح قوله المكتسقة عطف على قوله لمجردة قوله يمنع حصوله ولا يلزم حرق الذهن من خرقه عند حصول صورة لنا
 وبجمل في الذهن قوله وبالعكس أي المكسفة بالحوارض الذهنية من حيث هي كذلك يمنع حصوله في الخارج واللا يلزم من
 الذهنية كالأشياء والفرج والحزن على يحصل في الخارج قوله قال في الحاشية بالقوة للشك المشهور قوله
 الدلائل الدالة أنه نقص عليك أولاً أن أقوى الدلائل أن الحكم كثيراً ما على الأشياء لا وجود لها في الخارج وثبوت الشيء
 فرع ثبوت لمثبت له وأذ ليس في الخارج فهو في الذهن ولا ارتباط في أن هذا الدليل لو تم لدل على وجود الأشياء
 في الذهن بانفسها لا بأشباحها أو لا يكفي لصدق العقد الإيجابي وجود موضوعه بامرغاير وتأيان من الدلائل الدالة
 على الوجود الذهني ما قال الشيخ في التعليقات من أن كل صورة أدركها فاعلم أدركها إذا وجد مثلاً في فانه لو كان
 لوجوده في ذاته في الاعيان لكانت أدرك كل شيء موجوداً ثم لعبارة ولا تسبكتا كافي أن هذا الدليل يدل دلالة
 واضحة على حصول الأشياء بامثالها في الذهن فكيف يصح قول ملصق في الحاشية من الدلائل الدالة على الوجود العقلي
 يدل على وجودها حقيقة لا باعتبار الشج والمثال الآن يقال ليس هناك الدلائل دالة على ذلك بل
 المراد أن أكثر ما يدل عليه فدلالة بعضها على خلافه لا يصاد من المرام كما لا يخفى فافهم قوله وجودها مجازاً فإن
 مغاير بالذات لذاته أو الشج يكون من مقوله العرض فذو الشج قد يكون من مقوله الجوهر قوله واستخرج
 عليك البعض المحققين ذكر أولاً أقوى الدلائل الدالة على الوجود الذهني الذي القناه عليك قبل هذا ثم زلت
 القول بأن هذا الدليل لا يدل على وجود الصورة الخارجية بعينها في الذهن أيضاً فالحكم حكم شخصي ما قبل وجودها
 في الخارج كما حكم بان زيد كسيولاً وليس في الخارج فيكون في الذهن أي في صدر قولنا زيد فافهم أناسيت

على
 حاصل الشك
 واستخرج
 منه

يسند محي وجوده بغير موضوعهما ولا يمكن لصدقه وجوده ومثلا انت تعلم ان حصول الصورة الخارجية بعينها في الدنيا
علايل الى الله وكيف ولو حصلت انما بعينها لا حرقتهما وهو كما ترى قوله ما لو شاء الله لكان حصول المصلحة
في الفعل والمكتسبة بالموافق للمادتين مع التجريد من بعينها عند الاحساس والتجصيل والتوهم قوله انكر سيدني ان يعلم
استدل شريف المحققين في بعض حاشية على هذا انكاره لصادق في الجزئيات فان مثل هذا الضاحك هذا كما
ان كان المشاكلة بها مختلفا هناك خبر بيان متباين وواحد من هناك الاخر في واحد غير مارة مع صف الكثرة
واخرى مع الضحك وبذلك لا يتعدو بجز في تعدد حقيقيا ولا تغاير تغاير حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير
الا اعتبارا والكلام في الجزئين المتغايرين بحسب الحقيقة كما هو مبتدأ درس العبارة لاني جز في احده اعتبارا
ولو تعدد جز في واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجز في حقيقيا كليا فاما اذا
اشترنا الى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وبهذا الطويل فبذلك القاعد كان هناك على ذلك التقدير جزئيات
يصدق كل واحد منها على ما عداه من الجزئيات المتكثرة فلا يكون باعنا من فرض اشتراك بين كثيرين فيكون
قطعا انتهى وزيفه جلال المحققين لا بما تفصيله انما لا نسلم ان الكلام في الجزئين المتغايرين بحسب الحقيقة فان
بين الكلين نعم كليين المتغايرين فاما باعتبار اقلها بين الجزئين وانما متحد بين بالذات وبعضه انهم عن خرم
التقوى على ان نسبة بين محدود والمحدود هي التصادق والتساوي مع انه ليس بينهما تغاير لا بحسب الاعتبار
من الاجال لم يفضل لا بحسب الذات وحلته الامر ان التغاير الاعتباري كاف في كونها مفهومين كما في
الكلين فلاحاجة لتخصيص الجزئين المتغايرين بالذات واما بما تقرره ان شرطية التي ذكرها السيد
ولو تعدد جز في واحد بحسب الجهات ممنوعة فان الكلية على حق هو مكان فرض تكثر معنى الواحد في
بحسب الخارج اعني تجوز صدقه على ذوات متكررة لاصدقه مع مفهومات آخر على ذات واحدة والمستحق هو
دون ذلك اذا كانت الاشارة بها الى فرد معين واما اذا كانت الى حصصها فهي في حكم الاشارة الى اثنين
متغايرتين ثم ادور عليه السيد الهري بتقرره ان ايراد الشرحين على كلام السيد الشريف ليس بحسب ايراد الكلام الاول
المذكور بقوله والكلام في الجزئين المتغايرين في دعوى مني والثاني الذي ذكره بقوله ولو تعدد جز في آية بيانه وعلية
ارتياب في ان ايراد منع على الدعوى لاني ثم على مقدته لعله على نعم ان الكلام محل ايراد من يرجع عن التوجيه لانه

لا يمكن الجزئين
منه نظر

المنع هو طلب الدليل فان كان المدعى مدلا لا فقد ذكر الدليل على ما وجب لطلب الدليل بعد ذلك من علم سبق للمطلع
 واحد من منع مقدمته من مقدمات الدليل فالصواب ان يورد بشارح تحليل المنع على الشبهة المذكورة فحسب هذا ان
 اشبهت تحقق المقام خارج الى حواشي بعض الاعلام قوله لانه من حيث هو انه قضيل على ما عادة شريعتنا
 في حاشيته على شرح المطالع ان كون الخبر في محموله على الشيء حكما ايجابيا انما هو بحسب الظاهر لان الخبر في الحقيقة من
 حيث هو خبر في التحليل على نفسه لعدم التعاير ولا على غيره لان الهوتية متصلة فلا تصدق على غيره وقوله يذاري معنا
 ان هذا معنى يزيد او مدلول في اللفظ او ذات شخنة الي غير ذلك من المفهومات اكلية قوله لعدم البغية ولا
 في لانه لا بد في الكل الذي هو نسبة من امرين متباينين قوله كما يقال في الكتاب آه فانها مختلفة بحسب المفهوم
 وسنجد ان بحسب الذات او في اثنائها يذنبه مثلا ثم تلفي عليك انه صرح الشيخ في الشعار بان الخبر في لا يكون مقولا
 على موضوع فضلا عن ان كل على الكثير لان جملة على خبر في غيره تسجل على نفسه لا يكون بحسب الطبع بل بحسب القول
 كما يقال يذاري لانا ان يعني يزيد معنى كلي وكذا لو قلت هذا الانسان هو هذا الكاتب فلما تشير الى واحد وليس كونه
 الانسان اولى بالوضع او الكل من الاخر وان كان طبيعة الانسان اولى بان توضع من طبيعة الكاتب ان كانت
 احدهما من حيث هو هذا الانسان بلا شرط فوق هذه الانسانية واخذت الاخر كذلك ايضا لم يكل احدهما على الاخر
 فان الاعتبارين متباينان قوله كل خبر في على الخبر في كل هذا الكاتب على هذا الانسان قوله وجملة على كلبه
 كل خبر في على الكلي الذي هو من افراده كقولنا بعض الانسان يدور حول كل الكلي على الكلي كل الحيوان على
 قوله وجملة خبرية أي كل الكلي على الخبر في الذي هو من افراده كل الناطق على زيد قوله ولعل مراده آه يعني
 مراد السيد الشريف عن نفى كل خبر في تحقيق ليس نفى جملة مطلقا بل المراد نفى كونه محمولا بالكل المتعارف ونفى
 كونه محمولا بالطبع واما كونه محمولا بالكل الاولي او بالكل الغير طبعي فلا مشاحة في جواز ذلك من جهة انهم من
 الكار كل خبر في ليس صحيح فان كل الشيء على نفسه ضروري وانه مخالف لما صرح به الفارابي قوله كل المتعارف
 وهو يعتقد ان يكون الموضوع فردا محمولا كقولنا الانسان نوح ما هو فرد لا صدقا فردا لا كقولنا كل انسان كاتب
 قال واليجاب آه المحجب هو السيد الشريف في حاشيته شرح المطالع فانه افاد ان الصدق المتغير في تعريف الكلي هو
 الصدق بالحاصل في العقل على كثر من يخل لها مقتضى لا يتباطأ لها فان الصور الادركية تكون اطلاقا لا بالامور الخارجية

الخارجية والصورة ذهنية ومن البين ان الصورة كما حصلت في الاذهان الكثيرة ليس بعضها ظاهرا لبعضها
اطلالا لغير واحد خارجي بوزيد فيلزم ان يكون له اطلا لا متعددة ولا استحالة فيه وبما الاستحالة كون شيء ا
طلا لا متعددة ولم يلزم فلا انتفاء انتهى قوله حاصلا لما نفي انه يخص المرام ان الوحدة الذاتية والكثرة العرضية
مستتران في الكلية فالكلية هي الصورة الواحدة المتفرقة عن امور متكررة بمعنى انه يكون تلك لكثرة اصلا والصورة
الوحدة فرعا متفرعا عنها ولة ليس كل بل الامر لو حداني اصل والصورة المتكررة كما حصلت في اذهان الطائفة فرعا
مقتزعة عنه ودين هذا من ذلك قوله بان يوجد له وليس المراد من الانتزاع معناه متعارف عنى لا يحصل كنهه في
الخارج بل في الذهن بل اخذ عن المنشأ اصح لمصلحة نفس امريه المنتزع بل المراد ما ذكره شارح اعني الاخذ
الكثرة فلا يرد ان الانتزاع لا يوجد في كثير من الحليات كالانسان في النفس فكيف يصح جعله سائلا للكلية
قوله معنى واحد فانه اذا حذف الشخصات عني امر واحد مشترك فلا يتحقق الحكم من الموجودات بل صلت
المستعدة قوله استفادة منها اي من الهوتية لعينية المتأصلة قوله كما بياد وهو قول شارح لم يستل الامور
والاعيانية متخالفة اخ قوله ولا سلم ان التصادق اه حاصلة ان الظل يكون صورة ذهنية منتزعة من ذي
الظل اعني الموجود الذي له شخص وجوده يترتب عليه الآثار الخارجية ويستحيل ان يكون الصورة لعينية المتأصلة
في الوجود صورة ذهنية لما في الذهن من التصادق لا يجب ذلك فاعلم كذا في الحاشية قوله والانتزاع باخر
المذكور وهو الاخذ بخلاف الشخصات ولا ريب في ان الانتزاع بهذا المعنى غير متحقق في هذا المقام اذ في
الصورة الخارجية فظاهر لانها موجودة متأصلة غير مأخوذة عن شيء واما في الصورة كما حصلت في الاذهان فظاهر
وان تحقق الاخذ فيها لكن لا من الكثرة بل من امر واحد هي الصورة الخارجية قوله اعني بها اي الظل
كيفية بخوذاه اما عمت ان الموضوع اصل منتزعه والمحمول فرع منتزعه عنه فيصح ان المحمول اطلاقا والعكس قوله
ان الامر بالعكس هو ان انب من روع الانسان ذلك المتأصل في الوجود يكون منتزعا عنه وغير متأصل
بغير منتزعا منه عن قال بل في شرح المظالم قوله وهو سرور في معنى ربا ومن جملة
في الامر من التبين ان المتأصل في الذات هو عينه في ذاته فيكون منتزعا عنه في ذاته فيكون
شيء الصورة كما حصلت في اذهان العامة فيكون متفرقا عن الصورة في صورته

قال في الحاشية يعني اعتبار كونها نفس ماسة زبد مالا حاجة اليه في الجواب انتهى قوله اولم تكن ترى كمن
 تلك الصور عين يدل غيره وهذا على تقدير حصول الاشياء باشياء قولهم فالحق في الجواب انه لا يخرج على ذلك
 بل لا يتجمل فيها تجويز الكثرة اه في الحاشية فان قيل الصورة بخبرتها كما حصلت في خيال بل لا يتجمل فيها
 مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة لها في ذلك بخيال تطبق على تلك الصورة في اي خيال تحصل على سبيل الاختصاص
 بحسب نفس الامر فليزم كلية دركات الحواس فلا بد من الحقيقة بحسب الخارج حتى لا يلزم ذلك قيل الوجود في نفس الامر هو
 وجود اشياء في نفس مع قطع النظر عن خصوص كونها في الخارج او في الدرس في تلك الصورة فانما تعدت بحسب خصوص
 حصولاتها في خيالات عديدة ومع قطع النظر عنها صورة خبرتها واحدة مقترنة بخوارض مادية حاصلة لها في اي
 خيال وجدت فالكثرة فيها بحسب نفس الامر بل بحسب خصوص حصولها في خيالات متعددة فاقبل انتهت قوله فيها
 قيل اه اعتراض على اعتبار تجويز الكثرة مفهوم بحسب نفس الامر في تعريف الكل قوله فيها لا يلزم ذلك شي عليه
 دركات الحواس في ذلك الوجود في الخارج امر واحد لا تعد وفيه قوله فيها قيل الوجود في نفس الامر هو جواب
 ذلك لا يخرج من انطباق تلك الصورة بخيالية على صور متعددة بحسب الاسرائي باعتبار وجودها في
 حدودها قولهم فيها ومع قطع النظر عنها اي عن خصوصية حصولها في خيالات متعددة قوله فيها فاقبل حتى يتجلى
 الفرق بين انطباعها في فائدها او حصولها في اذهان طائفة خاد انطباعها عن خصوصيات حاصلة بسبب حصولها
 في تلك الاذهان فالباقي في الاول مفهوم لصح انطباقه على الكثرة وان الثاني فان الباقي فيه امر واحد لا يلزم
 انطباقه على الكثرة هكذا في بعض الحواشي قوله عن هذا اي عن تعريف الكل تجويز كثر مفهوم بحسب الخارج قوله
 كثير من الكلمات فانها لا تصدق على شيء في الخارج قوله مفهوم الاشياء مثال للكليات الفضية قوله اعلم
 مثال للحقولات الثانية قوله وغيره مفهوم النوع والحسب يحصل قوله ويزال الى التوهم قوله الهوت المانعة اه
 نقص عليك ان حقيقة الذات تطلق على الكل وانما هي في الحقيقة بخبرتها واما هي علم الحقيقة اه
 بناء على تفسيرها بما به سباب السؤال بالوجود تطلق الذات على الافراد والاهوت على الوجود الخارجى وعلى
 والاهوت على الحقيقة والحكمة واما خبرتها بناء على تفسيرها بما به لشيء هو قوله لا يقض العقل له لما درست ان المعاني
 هي تجويز بشركة هو اعلم الاحاسنى هو لا تعلق له بما له هوية فعند اتفاقها يتبقى مانع قوله

التجوزية تدعى بانه لما تحقق المصداق الكلية وابتدئية تامة للعالم كان يجوز في مانع نفس تصويره أي نفس التجوزية
 من العلم المتعلق به وهو العلم الحسني من الكثر فان هذا النوع من العلم يمنع العقل عن تجوز صدق متعلقه وعلومه
 على كثرين والحل في مانع نفس تصويره أي نفس النوع الخاص من العلم الخاص المتعلق به وهو متعلق فان هذا
 النوع من العلم يمنع عن ذلك وعند هذا ظهر الفرق بين التجزئ في الكليات الفرضية ظهورا مافان الكليات
 الفرضية لما شمل على الهدية كان العلم المتعلق بها متعلقا ولا يخفى ان هذا النوع من العلم يمنع عن كثر ما بل امتناعه
 بالنظر في خصوصية العلوم وحجته الامران الاشكال على الهدية وعدمها مناط التجوز الكثرة وامتناعه قوله خصوصية
 عنوان الاشياء وكذا خصوصية عنوان الاشياء واللاموجود فان اشكال في عن كثر افرادها في الخارج نظر الى
 تصورهما اذ عدم الكثرة في مفهوم اللامشكك وعدم الوجود في مفهوم اللاموجود والتكثير في الوجود ثم
 قلنا اما اولها درست ان الكليات الفرضية لعدم شتمها على الهدية المانعة عن تجوز الكثرة كان العلم المتعلق
 بها علميا متعلقا وهذا العلم يمنع عن ذلك التكثير واما ثانيا فلان المراد من تجوز نفس تصور التكثير في الخارج فاللاموجود
 بغير كمال كونها نقیضا للوجود تجوز نفس تصور التكثير وكذا الاشكال كيف وهو صادق على افراد جناس
 انقيصين وشريك الباري اذ يصدق عليها انها غير موجودة في الخارج تجوز صدق اللاموجود عليها باعتبار
 نفس التصور وان امتنع باعتبار كمال التباين المتضاد بهكذا عنوان الاشياء فانه انما امتنع فيه لصدق على
 شيء من جهة كمال ان نقصه محيط على جميع الاشياء اما لو قطع النظر عن هذه الاطالة بجار صدقه على الكثرين
 ما القاه شارح عبده قوله والحل في لا يكون آه هذا ممنوع والازم ان يكون حاشية التصور في تعريف الحكي
 لما لا يخفى قوله فاقبل في حاشية اشارة الى منع كون خصوصية العنوان مع قطع النظر عما هو خارج عنه مانعة
 عن فرض الشك في كذا ان يكون المانع امرا اخر نحو كون الموجود خارج شيئا والوجود خارج في نفس
 اولها وشمل كون الموجود خارج شيئا في الوجود بخلاف مفهوم الصورة الهدية وغير ذلك من الامور الدالة
 على امتناع صدقها على الموجودات الخارجية وحده كانت وكثرة فافهم نسبت قوله متحقق المقام
 منه ترغيب ما قبل ان الكليات الفرضية بالنسبة الى انما هو الموجود كليات لبعضها فافهم ذلك
 بتوان آه قوله واما لتقرر في صحة ما صرح به فافهم على ان بعض النسخ في ان الموجودات متماثلة

المرجع الفاضل
 احمد علي السنجي
 سنة ١٣٤٥

هذا هو المأثور بين جمهور رجال وقيل صفة العلم بهذا المختار جلال المحققين وشرف المذققين وغيرهما قوله تحقيق الحق
 ان الكلية والجزئية من صفات العلوم او من صفات العلم قوله بمعنى الاشتراك حملها على الاشتراك بين الكثيرين بان يكون
 محمولا عليها بالاجاب قوله من اوصاف الاعيان أي من الامور العارضة للاعيان وهي الاشخاص الخارجية قوله
 فانها أي الاعيان قوله اما ان يكون مبهمة أي غير مشخصة فلا يرد باليهولي فانها موجودة مبهمة تصلح لان تكون
 اشياء كثيرة ومع هذا جزئي حقيقي مشخص فخصها بالشيء ملك صلاحية نعم مانعة عن صدها على كثيرين
 في موضع كذا في الحاشية قوله فيها ظاهرة في تقرير الوجود وان الحكم بطلان اعيان فاسد المسموح
 قرع كسان اليه في نوجودة عينه مبهمة صياحة للاضافات بالادخا في الكثرة وتوجيه عدم الوجود وظاهر ان
 يكون الاعيان مبهمة عدم كونها مشخصة ولا ارياب في اطلاقه بخلاف اليهولي فانها مع كونها مبهمة مشخصة في ذاتها
 كما حق في مقامه قوله فيها تصلح آية فان الفلاسفة صرحوا بان اليهولي وان كانت واحدة في حدودها وشماتها
 لكنها مبهمة لقبول الاشارة الحسية والاعباد المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفضل والوصول
 والوحدة والتعدد وان كان هذا اليهوليها بواسطة الصورة هذا للتفصيل موضع آخر قوله فيها مانعة
 فلا يصح كونها كلية قوله فان الوجود أي الوجود الخاص قوله او متعينة عطف على قوله اما ان يكون مبهمة
 قوله فلا تتحد بامور متباينة ته زبدة المرام ان كل ما في الاعيان شخص فلا يصح حمله على امور متعددة متباينة
 في الوجود والشخص فكيف يستقيم كون الكل معنى لكل على كثيرين عارضا للاعيان وصفة لها قوله ولا ان
 اوصاف الامور الذمسية عطف على قوله لست من اوصاف الاعيان قوله ليس لها آية أي ليس
 للامثال صلاحية الاضافات بالكلية بمعنى الكل على كثيرين لان الشج لا يكون محمولا على شيء والكل لا بد
 فيه من كل قوله بل أي الكلية بالمعنى المذكور قوله معلومها أي معلوم الامثال وهو ذو الامثال وانما كانت
 الكلية بالمعنى المقصود من صفات ذي الشج لما وعيت ان كل شج على افراد ذي الشج صحيح قوله وكذا
 أي ليس للامور الذمسية المكتنفة بالحوار عن الذمسية بسلوك الاضافات بالكلية بالمعنى المذكور عند المؤمنين بجهول الاشياء
 بانفسها وهذا خبر فان الاقران بالحوار عن الذمسية مانعة عن الكل على الكثرة قوله لا سرائرها
 امتناع تعدد الهوتية الشخصية كذا في الحاشية قوله راما معنى المطابقة مقابل لقوله بمعنى الاشتراك

ثم المراد بطلاقة الحكمي للكثيرين المناسبة لمخصوصة التي لا يكون منه وبين غيره من افراد نوع خريكتها في الحكم
 قوله معباري مع المطابقة قوله للاتحاد مع خبريات محل عليها قوله فذلك انما هو في الحكمي المخصوصة التي
 الشخصية متصفة بالكلية بمعنى المطابقة مع محل على مسلك من قال بحصول الخلق وذلك لان شخص تلك الصورة
 ياتي عن صدقها على الكثيرين فاذن يكون الكلية صفة معلوم قوله بالاعتين اي الحكمي بها الاشتراك محلا
 للكثيرين لمع اي وقت اعتبار الاتحاد مع خبريات قوله واحد هو الصدق في كل قوله انما يحصل الخلق
 وادعوت بحصول الاشباح قوله على المعنى المذكور في المطابقة للكثيرين بدون اعتبار الاتحاد مع خبريات قوله انما
 العلم والمعلوم اذ فان كلامي في شج وذي شج مطابق للكثيرين ان متنع على شج على الكثيرين دون ذي شج
 فيكون الكلية بمعنى المطابقة صفة للعلم والمعلوم كلها هذا في التفضيل في بعض اشروح قوله والتقابل اعم
 لما يخرج من انه قد استبان من هذا البيان ان معروض الكلية باي معنى فست على مسلك حصول الاشياء نفسها
 هي الصورة من حيث هي اي المعلوم واما على مذهب الاشباح معروض الكلية بمعنى المطابقة كل من العلم
 المعلوم لكن المستبين ان معروض الخبرية ما اذا بان معروض الخبرية على المسلك الاول ايضا نفس الصورة من
 حيث هي هي واما على المذهب الثاني فمعروضها كل من العلم والمعلوم وذلك لان التقابل بين الكلية والخبرية
 هو تقابل العدم والملكية فان الخبرية لكونها عبارة عن وجود لتعين نحو مخصوص هي الملكية لكونها عبارة
 عن عدم ذلك لتعين لكن بشرط ان يكون من شأنه ذلك لتعين بخصوصه عدم تلك الملكية فان نصف الكلية
 الاذن ان يكون صاحبها لا انصاف بالخبرية وليس هو الصورة من حيث هي اي الاعلى المذهب الثاني هكذا في بعض
 الاشياء قال في الحاشية اعلم ان الخبرية على هذا التحقيق تكون الصورة متعينة بهذا النحو من التعين في وجود
 الكلية هي التجرد عنه وهي عدمية وفائدة قيد ان اخرج المضمومات التصديقية والاعيان الخيرية
 عنها وقيل انها متصاوان وان كان من شأن التصادف عدم في مفهوم احدنا اذ حقيقتها وجودية و
 محل الحق لا يتجاوز عنه انتهى قوله فيها وفائدة قيد ان اخرج المرام على افادة بعض الاعلام ان المعبر في
 الخبرية وجود لتعين الخاص في الكلية عدم هذا لتعين لكن لا مطلقا بل بشرط ان يكون من شأن نصف الكلية الاخصا
 بذلك لتعين الخاص المعبر وجوده في الخبرية ولما ثبت ان الكلية ليست من شأن الاعيان بخارجية علم ان المعبر في الخبرية

المراد به الحاشية
 مع عدم حقيقة

في التجزئة وجود الشيء الذي هو من عوارض الصورة من حيث هي في الشيء الذي هو من اوصاف الاعيان
 الخارجية لان الكلية ليست صالحة للاتصاف بها فتخرج بهذا الشأن الاعيان الخارجية لمصنوعات لتصدق
 على من الكلية والتجزئة وان كان ثبوت قيد الكلية فقط قوله فيها وان كلية ان ثبوتية قوله فيها انما لعدم
 ان مفهوم تجزئة لا يتصل بمفهوم نفس الشيء بقوله فيها مفهوم احد ما هو التجزئة في قوله فيها انما لعدم
 متضاد ان قوله فيها حقيقة وجودية وهي ان الشيء المدرك بالاحساس جزئي وباعتقالي قوله كما سبق من
 ان سبب تجزئة الكثرة ومتاعه مجرد تصور والادراك بناء على ان الاختلاف بالكلية والتجزئة لاختلاف
 نحو الادراك دون المدرك فالشيء المدرك بالاحساس جزئي وبدونها كلي قوله نفس المعلوم اما العلم فهو علمه
 قوله ومن ثمة اي من اجل ان معروف من الكلية والتجزئة نفس المعلوم قوله نفس الشيء اي نفس المعلوم قوله
 بلا مدخلية تحقق آه فلا يصح عدم تحقق الكثرة او ادراكها في كون الشيء موضوعا بالكلية واما لغير الاشتمال على
 الهذية قوله ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله على ما في بعض النسخ ان غرضنا شرح دفع ما توهم من ان
 المتبادر من عبارة المصنف في الحاشية ان الحق هو كون الكلية والتجزئة من صفات العلم لا المعلوم وبذلك
 لما حققنا ان الحق هو كونها من صفات المعلوم لا العلم بانه ليس مراد المصنف فيما نقل عنه ان الكلية والتجزئة
 صفتان عارضتان للعلم حتى تحقق المناقاة بل مراده انها صفتان للمعلوم ومن جملة ارضانه لكن منشأ ذلك
 الاتصاف هو العلم والدليل عليه ما ذكره فيه من ان الشيء الواحد اذا ادرك نحو الاحساس فهو جزئي واذا ادرك
 ذلك الشيء بطريق العقل فهو كلي فارجع ما نقل عنه الى ما حققنا شرحه وان دفع توهم المناقاة قوله وذلك
 اي كون الكلية والتجزئة صفة العلم قوله فان الشخص آه دليل لقول المصنف ان الحق بحسب دقيق النظر قوله وبذلك
 تاويل ما شتهر به يعني ان ما قال الحكماء من ان الواجب تعالى لا يعلم التجزئات على وجه جزئي ما ولى بانها
 لا يعلمها على وجه الاحساس لتجزئة تعالى عن الآلات بحسب دانيه وانما يعلمها على وجه العقل فالكلية
 التجزئات كلها منكشفة عنده بل محذرة باعتقالي قوله عليه نحو الادراك آه يعني ان المناط للشيء لا يلزم ان يكون
 متصفا بحقيقة تجزئة ان يكون المعلوم في مرتبة العقل موضوعا بالكلية وفي مرتبة الاحساس موضوعا بالتجزئة
 قوله صفتان آه لا انها صفتان للعلم حقيقة قوله تدبر فيه قال في الحاشية اشارة الى ان هذا تكلف بحسب

كل السعد فان قوله وهو الحق بحسب دقيق النظر يدل على انها صفتان للعلم حقيقة قوله ويرد عليهم افضلية
 ان العلم ان زيد في الدار الان ثم خرج منها فاما ان نزول ذلك العلم او يكون باقيا على حاله والاول هو
 والثاني يستدعي ايجال كلاهما فقص بحسب تنزيه تعالى عنه قوله التغيير في صفاته صلاحي سوا كانت حقيقة
 اضافية قوله تسكات واما منه ان العلم بانه وجد الشيء والعلم بانه سيوجد واحد فان من علم ان زيد سئل
 البلد عند اخذ حصول الغد لعلم بهذا العلم انه دخل البلد الان اذا كان عليه بهذا اشهر ابله غفلة فزلية له وانما يحتاج هذا
 الى علم آخر مستجد بعلم بانه دخل الان بطريان الغفلة من الاول والباري غير مجده لم يمنع عليه الغفلة فكان علمه بانه وجد
 حين علمه بانه سيوجد فلا يلزم من تغيير المعلوم تغيير علمه تعالى بهذا وان شئت تفصيل التمسكات وتزنيها فارجح
 الى شرح الموقف وهو اشبه بقوله يستند الى الواجب تعالى آه فهو حل محله علمه بجميع الموجودات بجميع بحوثها
 ولا اري اب في انه تعالى يعلم ذاته بالعلم التام فيكون عالما بجميع الموجودات من جميع الاعتبارات فيكون عالما
 بالبحرنيات على وجه البحرانية وكامل قولكم انه تعالى عالم بالبحرنيات على الوجه الكلي لا الجزئي في ذلك لا يفتقر من عدم
 العلم التام بالعلم التام يستلزم العلم التام بالمعلوم قوله العلم التام آه اي العلم بالعلم التام بجميع بحوثها
 لما دخل في العلية يستلزم العلم التام بالمعلوم اي بجميع اعتباراته المستندة اليها بهذا في الحاشية قوله ان
 تعالى لذاته آه زلفه المحقق يستدعي بانه ان اراد بعلمه تعالى بذاته علمه المختور فاختور عند سبانه انما هو لذاته لان
 جميع جهاته فلا يستلزم العلم بالمعلوم من ان اراد علمه يحصل في ان العلم المستلزم بذاته علم ضروري للحصول
 وفيه ما فاده بحر العلوم قدس سره من انه تعالى عالم بذاته مع جميع جهاته فلا بد ان يعلم المعلومات كلها في ان
 والا يلزم ايجال تعالى احد عنه علو اكبر ا قوله في معلومة اي بحرنيات قوله للمدرك بالكسر على صيغة اسم الفاعل
 قوله في اي جهة اي من اليمين او اليسار او غير ذلك قوله منتهى من المدرك الزماني قوله وعلى اي شيء
 اي قرينة او بعيدة قوله ليس كذلك اي ليس بزمني قوله فيكون ادراكه تاما آه تنوع عليك ان تحقق
 الحكماء المحققين على ما فاده جلال المدققين انه تعالى يعلم الاشياء كلها بنحو التقطع لا بنحو الاحساس والتخيل
 فشره تعالى عن الآلات سبحانه فلا يغرب عن علمه ذرة في الارض ولا في السماء ولا يلزم ان لا يكون
 بعض الاشياء معلومة له تعالى بل ما ذكره على وجه الاحساس والتخيل يدركه تعالى على وجه التقطع

استقل فالأختلاف في طريق الإدراك في المدرك هذا وتفصيل في شرح الاشارات قال في البحر في لا يكون كاسيا
ولا مكتسبا اما الاول فتفصيله على ما حققه الفاضل في بحر نفوري في الشرح ان الجزئيات المنجزة لا تدرك الا بمفهومات كلية و
ليس ذلك كما على الوجه البحرى والمادية لا تدرك الا بالاحساسات الظاهرة والباطنة وليس الاحساس مما يودى
بالنظر الى احساس آخر بان يحس المحسوسات متعددة وترتب على وجه يودى الى الاحساسات من قبل لا بد لذلك
المحسوس الآخر من ان يشاهد ان اتصاله ان ياديه احساس الى الاحساس بالنظر عبارة عن احساس المحسوسات
المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيبا مخصوصا بحيث يكون للترتيب الخصوص ما يعتبر قيامه بالذات من احساسات محسوسات
و مرة لمشاهدة الخصوصية كما ان المادية بالنظر في الامور العقلية عبارة عن ترتيبها على وجه يكون في كل الترتيب
قيامه بالذات من مرة لمشاهدة مجهول وليس كذلك بل لا بد من احساس آخر لان الاحساس عبارة عن حصول صورة خيالية
مكتسقة بالعوارض المادية منتزعة عن محسوس معين لا شك في ان الصورة الخيالية المكتسقة بالعوارض الشخصية
المنتزعة عن محسوس معين لا يمكن ان تصير صورة خيالية لك المحسوس آخر وأسرفه ان الامور العقلية لكونها منتزعة
عن امر واحد بعد حذف الشخصيات يجوز ان يكون صورة بعض منها مرة لمشاهدة بعض آخر للتصادق بينهما
بخلاف الامور المحسوسة فانها متباينة فلا يجوز ان يكون الصورة الخيالية الواحدة منها مرة لمشاهدة محسوس آخر
بل يحتاج الى احساس آخر نعم احساس الصورة موجب للتخييل اي حصول صورة في الخيال والتوهم اي حصول الصورة الخيالية
المتعلقة بذلك المحسوس في الوهم وليس من تفصيله بالنظر الى اجاب احساس احساس آخر وهذا المنع قبل ان يادى
محققا بالاحساسات كما لاحساس بالمرآة المودى الى الاحساس بالوجه وكالاتقال من احساس صورة خاصة
الى تخيل انسان مخصوص من طعم شئ الى تخيله فان في هذه الصور اجاب احساس احساس آخر من غير نظر ولا كلام
فيه انما الكلام في تحصيل النظر بان يكون الاحساس بالترتيب والتجصيل مرة لمشاهدة محسوس آخر وكذا ما قبل
اذا كان مركب خارجي من محسوسات متوالية شئ وانزل استمر من احد الاجزاء ثم من الآخر الى آخره كما سجد
يحصل من اج احساس تلك المحسوسات الاحساس بذلك المركب على وجه الترتيب كما في الحد التام وذلك لان
احساس كل جزء منها يصير بالاجتماع لصور الخيالية للاجزاء في نفس المشتبك وتخييل فحصل صورة اهل فيها
فالا احساسان متبايران يوجب احدهما الآخر وكذا الحال في الكلمة المسموعة متباعدة حروفه المترتبة وغير ذلك

فان قيل لا بد من
معرفة الوجودات
في العلم

ما يتخلل فيه تاديه الاحساس الى الاحساس الاخر ولا يؤول الى ادراك الكل لان الاحساس اذا لم يكن موجوباً
الى الاحساس مع التناسب بين المحسوسات الى كونها مدركة بحس فكيف يكون الصورة المكتشفة احوالاً
المادية مرآة لمشاهدة امر مجرد وما يتوهم من كون احساس البقية بجزئية موجوباً الى ادراك البقية الكلية
تقدير تحققة الاحساس مع حصول الصورة الكلية على ما قالوا من ان الاحساس بجزئيات موجب لان
يستعد لنفسه في صورة كلية عليها لان الاحساس بها ادراك للامر الكلي وهذا تقرير حسن فاعلم ان
اما الثاني فخلل الكتاب من الجزئي باطل لفقده ان الكل وكذا من الكلي لان الادراك لا يؤول الى الاحساس
بالنظر واذا لم يكن الجزئي كاسباً ولا مكتسباً فلا غرض للمسطقي بالبحث عنه انتهى قوله في العلوم الحقيقية
لا تتغير بتغير الزمان والاديان في العلوم الحكمية قوله قال الشيخ اي في الشفاء قوله بعدم التناسل المراد
غير المتناسل معني لا يقف عند حد كالاعداد لا بالمعنى الذي مر بهن على ابطاله فلا يتوهم ما توهم ثم لا يخفى على
ان في الاستدلال بعدم التناسل على عدم كسب قلنا اما وعيت ان الكسب والاستدلال يتوقفان على التنا
قوله وعدم تضاد احوالها بتغيرها وتبدلها قوله من حيث الجزئية لا من حيث الكلية فان جزئيات من
هذه الكلية تفيد كما لا حكميا لرجوعها الى الكلمات فانه بعد حذف الشخصات عنها لا يبقى الا الماسية الكلية قوله
كما لا اني كما لا حكميا وهو ان تمام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات ليقينية ثم عدم افادة العلم
بجزئيات هذا الكمال ظاهر فان صورها انما تطبع في آلات النفس لا فيها ولا رتباً في زوال الادراكات المتعلقة
بجزئيات مخصوصة عن تعطل الآلات ونقطتها انت لو اخذت لفظاته بيدك لدريت ان هذا انما يشي على
عدم كون كتاب جزئيات مقصود الا على امتناعه والمطلوب هذا الاذاك قوله لا يترتب عليه اي على العلم
بجزئيات من حيث الجزئية قوله غاية حكمية وهي السعادة الكبرى الابدية غنى عنها جبال وجدان ذاتها
ستفقد كما لا يتبين التي فضلها ما اترسم فيها من حقائق الموجودات وادوارها حتى صارت كانهما الموجود وكله فان
سوسك جنود الوهم بانه يحث في الهياك عن الاغلاك المحسوسة في الهياك عن ذات الواجب تعالى وعن العقول
وذلك بحث عن جزئيات مع ان هذا العلم من العلوم الحقيقية فاقطع عرصة سبوت الفكار بان هذا كله
بحث عن الكلمات المستحصرة في اشخاص مخصوصة انما نظر في مصدر ان تلك الكلمات انما هي عينها

عندنا لمفاهيم كلية يقيد بعضها بعض حتى صار تسمية في واحد يتجسس مع بقا ذلك مفيد كليا حسب
 نظوره لموضع موضوع جرم آخر يوافق في صفة و مقدار و سائر احكامه وان خالفه في ما يتبعه كانت اللمبات
 المذكورة في الفلك الثامن منطبقه عليه شاملا اياه بهذا في حواشي شرح المطالع قوله صحة وقوعها اه المقصود
 ازاحة خيال و هو انه قد ثبت عن الخبريات فيجعل الخبر في موصلنا بعد كما في موضوع الحقيقة الشخصية التي تقع كبرى
 في الضرب الثالث من الشكل الثالث كقولنا كل انسان ناطق وبعض الانسان كاتب بالفعل نتج بعض
 الناطق كاتب بالفعل قاعدة المقررة من ان الخبر في لا يكون كاسبا لميت بقيمة بان المطلوب ثابتا
 تلك القاعدة في العلوم الحكيمية فوقع الخبر في موصلنا بعد في غير هذه العلوم لا يقدح المطلوب وقد يجاب
 بان القاعدة مختصة اى لا يكون خبر في كاسبا قريبا و اقرب و بان الموصل اللاحق في الحقيقة ليس موصلنا
 و اطلاق الموصل عليه بالمجاز فان الوجودان حاكم بان تصديق النتيجة انما يكتب من تصديق الصغرى و كذا
 و نظورات الاطراف شرط التصديق لا ينفذ و هي خارجة عن الموصل و شرطها ليست الا في حصول التصديق
 انفسها لا في استدلال تصديقات تصديق آخر فيه ان هذا انما يستقيم على سلك الحكماء و اما على ما تورب
 المتكلمين فخر الله والدين فخلا و حاشا قوله موضوع الكبرى و كذا موضوع الصغرى في الشكل الاول قوله
 تلك العلوم اى العلوم الحقيقية قوله الكلام في نظوره اى المقصود ان تصور الخبر في لا يكون كاسبا لنظوره
 و ليس المقصود ان تصديقه لا يكون كاسبا لتصديقه فلا يرد الاستقرار لتمثيل فانه استدلال بالتصديق كمال
 الخبر في قوله استدلال فانه لا استقرار حجة يستدل فيها من حكم اكثر الخبريات على الكل كما تقول كل حيوان
 يتحرك فكل الاسفل عند الموضع لان الانسان و الفرس و البقر و غير ذلك ما يتبعناه لك و هو في نظر الجوار
 كون حكم بعض مخالف الحكم الاكثر كما قيل في التماس انه محرك فكل الاعلى عند الموضع دون الاسفل و ايل التمثيل
 بحكم خبر في على حكم خبر في آخر مشابه له لا مشترك كما يقال العالم مولف فهو حادث كالبيت بني البيت حادث
 لانه مولف و هذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثا قوله و لا يخفى اه جواب آخر لا يرد بالاستقرار لتمثيل بان
 المقصود بالذات فيها هو الكل لا الخبر في اما في الاستقرار فلا يتصف فيه حوال الخبريات ليعلم منها حكم كلي و اما
 التمثيل فلان المقصود فيه معرفة الحكم الحكمي المشترك بين الاصل و الفرع معرفة انما ليدل مشترك بين العالم و ايل

في كل كاتب في قولنا كل كاتب ضاحك قوله فيها لا بد فيها أي في العرضيات قوله فيها ويجوز في كل كاتب
 أنه فلا يصح أن يقال مفهوم الكاتب كاتب وان كان يصح أن يقال مفهوم الكل كل لكونه من الكليات المتكررة بالنوع
 قوله فيها من الكليات أنه فان الكاتب يصدق عليه مفهوم مرتين مرة على أنه عينه واخرى على أنه صفة عام
 له وهذا هو حسني من الكليات المتكررة بالنوع قال ومختص بالاضافي أنه تنويع عليك أن نسبة بينهما عموم وخصوص
 ان كان المراد من الكليات هو الذات في لصدق الاضافي بدون تحقيق على الكليات المتوسطة وبالعكس على الجواب
 غير مجده على مذاهب المحققين من الحكماء وخبا عها في افراد الانسان مثلاً وعموم وخصوص مطلق ان ريد منه مطلقاً
 فان كل جزئي حقيقي جزئي اضافي لا يندرج تحت مفهوم ودقه التجزئية والاشئية ولا مكان في العكس وان
 يكون الاضافي كلياً قوله نقس فيه أنه حاصل المناقشة ان القول يكون النقيض عبارة عن الرفع غير منعكس فانه يخرج
 الايجاب الذي هو نقيض السلب كالانسان للانسان لعدم كونه رفحاً له قوله وزد تعميمه حاصله انه ليس المراد من
 الرفع هو الرفع الحقيقي الصريح يخرج ذلك الايجاب عن تعريف النقيض بل المراد اعم منه ومن الرفع الكلي اخر
 ولا ارياب في صدق هذا الرفع على الايجاب المذكور فلما نقس من دقة قطعاً ثم قد يراخ المناقشة بان المراد من
 الشئ في قولهم نقيض كل شئ رفعه ما كان شيئاً في حد نفسه ومن حيث ذاته وظاهر ان السلبين شئ بل هو
 لا شئ فلا يصح كون الايجاب نقيضاً للسلب قوله وقد حقق بعض رؤساء المحققين أنه وهو صدر الشيرازي المعاصر حقق
 الدواني وهذا جواب آخر عن المناقشة فخصه ان المراد من النقيض في قولهم نقيض كل شئ رفعه هو نقيض الحقيقي اعم
 والايجاب نقيض مجازي لكونه لازماً للسلب الذي هو نقيض حقيقة فلا محذور قوله والسلب مقصوداً
 قال في الحاشية هذا جواب عن سؤال مقدم وهو ان السلب لا يضاف الا الى الوجود والسلب في قوة
 بثبوت السلب هي السالبة المحمول التي لا تستلزم الايجاب المحصل كما هو التحقيق وحاصل الجواب ان السلب
 السلب مقصور لا يضاف الى الوجود فان مرتبة الماهية التي هي اثر المحل سبط مقدمة على الوجود ورفها المتعلق
 لها يضاف اليها دون الوجود وبذلك السلب لا يضاف الى النفس المفهوم فجزان يضاف الى النفس مفهوم السلب
 مرجعه رفع الحد السلب عن الواقع كقولنا ليس زيد بكاتب ويلزمه الايجاب ولا يقصد به رفع ثبوت السلب
 ان يكون في قوة السالبة فتدبر انتهى قوله فيها لا تستلزم الايجاب المحصل وانما تستلزمه الموجبة السالبة

فذلك لما تقرر في مداركهم ان طبيعة الربط الايجابي يستدعي وجود الموضوع بخلاف السلب فإلزامه في
 سالبه لا محمول الاستدعية فلا تستلزم الايجاب لمحصل القول بل سلبها لهذا الايجاب من غير جبر
 القول بان الموجبة السالبة لمحمول الاستدعي وجود الموضوع بعيد عن التحقيق بذا قوله فيها فرضها اي رفع مرتبة
 قوله فيها في قوة السالبة اي سالبه لمحمول قوله ومعنى قولهم ان التناقض آه وقع لما يتلخ في الصدق
 من ان ما ذكره بعض الروايات من ان النقيض هو الرفع حقيقة والايجاب لازم لسلب الرفع ليس سلب الرفع
 فانه مصادم لما صرحوا من ان التناقض من النسب المتكررة او هذا يقتضي كون الايجاب نقضاً للسلب كما ان
 نقض الايجاب بانه ليس المراد من ذلك التصريح انه اذا كان احد الامرين فعالاً كان الآخر ايضا فعالاً حتى يلزم
 المحذور بل المراد منه انه اذا كان احدهما فعالاً كان الآخر مرفوعاً واطلق عليه لنقض الرفع ولو مجازاً كما في
 بعض الشروح قوله وهو ايجاب ضافي آه اذ آه لما توهم من ان تعميم الرفع ودر فروع كلها يستدعي
 بان يكون المرفوع ايجاباً حقيقياً ولا يكون فعالاً مع انه قد يكون فعالاً مراً آخراً فخطر في بالك ان سلب الرفع
 للسلب سلب وان كان مرفوعاً لكنه رفع للايجاب بان ذلك الاستدعاء غير مسلم اذ يمكن كون المرفوع ايجاباً
 اي بالنسبة الى الرفع لصحة التعميم المذكور ولا يضره ان يكون فعالاً مراً آخر قوله وسيجيبه في بحث
 التناقض من انه اذا أخذ نقض الشيء بمعنى رفعه فانما يؤخذ من حيث هو سلبه من غير اعتبارات ثبوت هذا
 السلب في نفسه شيء حتى يكون معنى العدول فهو لا محالة بمعنى سلب السلب ثم علم ان السلب قبل اضافة
 نفس الماهية وقد اضافة الى وجودها فلا محالة اضافة الى الذات اذ الوجود اما حقيقة نفس صيرورة الذات
 في ظرف ما هذا ما قاله العلم الاول للحكمة اليمانية لنقض الصريح بحقيقته انما هو سلب المرفوع بعملي التجوز فلا
 يكون التناقض من الطرفين الا على المحاذ انتهى لمخبره قوله فيلزم الفرقه آه اي يلزم صدق احد المتساويين و
 الآخر قوله بذلك محل اي محل الايجابي قوله وكذلك البيان في تعارض آه بان يقال كلما حكم عليه الاشياء مثلاً
 بالايجاب يحل عليه الا لا يمكن بالعكس والاشياء عليه بذلك محل لا سخالة ارتفاع النقيضين ثم لما كان متوهم
 ان توهم ان صدق تعارض الامور العامة بحسب محل الايجابي على شيء يحل استيعاب هذه الامور بجمعها
 فكيف يجزى ذلك البيان هناك فاذا صرح بقوله فان الموضوع مفروض التجوز يعني ان الموضوع في تلك

التفاضل وان لم يكن موجود حقيقة لكنه موجود تقدير اذا حصل التساوي اجماع الى قضيتين غير متساويتين بالفعال
لو فرض صدق التفاضل على شي ولم يصدق عليه الاخر لصدق عليه يلزم الفرق بين اصل التفاضل
ثم نقص عليك ان التشكيك من هنا انه يجوز ان يكون صدق احد القضيتين على شي محال لا يجوز ان لا يصدق
الاخر ولا عينه على ذلك التقدير يجوز استلزام محال محالاً ومنها ما اوردته لمصنف في رد قولهم ان شرك الباع
مستغنية حقيقة وهو انه يلزم زيادة الصفات على الموصوف فان الافراد الفرضية لا شيء ليست موجودة في نفس
الامر فلو فرضنا القضية موجبة يلزم ثبوت صفاتها اعني الامكان في نفس الامر فان المعبر في العقد على المطلق ثبوت
المحمول للموضوع في نفس الامر فيه ان المعبر في الحقيقة ثبوت المحمول للموضوع بحسب الوجود الفرضي دون الوجود
بكذا في بعض اشروح قوله عقد غير متساويين انتهى عليك ان العقد يعني عبارة عما يحكم فيه على موضوع محقق
على الافراد بحسب نفس الامر والعقد الغير المتساوي عبارة عما يحكم فيه على موضوع مقدر لصدق على الافراد اي
صدقته على الافراد الفرضية المقدره ثم توضيح المرام ان مرجع التساوي الى قضيتين غير متساويتين المحكوم منها بثبوت
المحمول للموضوع على تقدير الطباق العنوان واتحاده معه والقضية الغير القية لا يشترط وجود الموضوع حقيقة
بل انما تستدعي الاعم منه ومن المقدر مرجع التساوي من اللاناطق واللاهتان الى قولنا كل لاناطق لا انسان
بمعنى انه كل ما وجد وكان لاناطقا كان لانا انسانا واللاكان لانا لانا استحالة ارتفاع القضيتين في هذا معنى صدق التفاضل
فلا اشكال قوله فيهم اعم اساس الشك اعلان البحث في المفهومات الضرورية دون الحقوق والصدقيات فالكلام انما هو
في المفهومات المتساوية ولها تضاهي في القضايا التي يرجع اليها التساوي معني الشك الاتي على اعتبار التفاضل
في القضايا التي ليس الكلام فيها نعم رجوع التساوي اليها سلم فاشتبه على الشاك ما فيه تساو على مرجع اليها التساوي
واین هذا من ذاك قوله الذي هو آية معتد لرفع التصادق قوله سلب الصدق وهو قولنا بعض اللاناطق ليس
بانا انسان قوله الايجاب نحصل اي قولنا بعض اللاناطق انسان قوله ناسي للرفع الذي ذكره اشراف على قوله
يورد عليه بانا لانا سلم ان رفع التصادق آية قوله او نقص اجمالي آية تقريره ان يقال اوضح ولكم جميع مقدمات
نظم الجمله انما برائة في تفاضل الامور اذ لا عدم لزوم خلف فيها قوله خلف المدلول عنه وتوصل
التفادير من الاخرين آية حاشية من الاخرين فائدة تضم الشار المشكك تشديد اللام المفتوحة بمعنى

جماعة من الناس قال الله تعالى ثلثة من الاولين وثلثة من الآخرون في احتجاجهم على جماعة من الغنم كذا في احتجاجهم
 قوله بوجوب السلب أي الموجبة السالبة المحمول قوله يساوي السلب بوجوب في عدم الاستدعاء لوجود الموضوع
 فالحاصل أنا لا نحمل القضية معدولة لنتيجة الشك بل نحملها سالبة المحمول أي تصديق ما تنفي الموضوع كقولها
 قوة السالبة المطلقة فيقضيها معنى السالبة السالبة المحمول التي هي في قوة الموجبة يستدعي الموضوع قوله بوجوب
 سبيل الإيجاب السلب في أنه لا يستدعي وجود الموضوع قوله لا نسلم أولا مقصداً أنه يعني لا نسلم أن السالبة السالبة المحمول
 وجود الموضوع لما تقر في مداركهم أن السلب مطلقاً لا يقضي قوله وعدم مقصداً أنه أي لا نسلم أن الموجبة السالبة
 المحمول لا تقضي وجود الموضوع لما ثبت في مقارنات طبيعة الربط الإيجابي مطلقاً تقضي سوركان المحمول من حصول
 أو معدولة أو سلباً أو لا تستلزم محمولاً دون محمول عن القاعدة العقلية البديهية الناطقة بأن ثبوت شيء يستلزم
 ثبوت لمثبت له قوله انصرم أي تمام قوله وهذا أي فرع موجبة سالبة المحمول قوله اخذت أي المعنوية
 الأصلية التي تعتبر فيها التساوي قوله وجودية كشرىك الباري أي اجتماع لتفقيص قوله رفعه وهو لا اجتماعاً
 وبكذا يكون تفقيص لا شرىك الباري لا لا شرىك الباري قوله فلهم سبل أو مع بان يقولون ليس لتفقيص لا اجتماع
 لتفقيص اجتماع لتفقيص حتى لا يجرى الجواب المذكور هناك بل تفقيص لا اجتماع لتفقيص مع اذن يكون له مسامحة
 قوله فالمنع هو المنع الأول وهو الذي ذكره شارح انفا بقوله لا نسلم أولاً مقصداً تلك السالبة تنجهر الموضوع
 قوله فاقبل قال في الحاشية لا يقال قولنا لا لا شرىك الباري لا اجتماع لتفقيص موجبة سالبة المحمول فاستقد فيها
 السالبة السالبة المحمول هي تستدعي وجود الموضوع عند سم وتماماً لا يصدقان على شيء في نفس الامر خلافاً لما في الآراء
 المذكورة لا نقول لهم ان لم ينزوا ان فنج لنا لا شرىك الباري لا اجتماع لتفقيص موجبة معدولة لا موجبة سالبة المحمول قولنا لا
 لا شرىك الباري لا اجتماع لتفقيص سالبة معدولة أو موجبة سالبة المحمول مع ما قصدنا عند عدم الموضوع أيضاً وجمول
 السالبة المحمول لا يجب ان يكون جوا في الاصل بل يجوز ان يكون عدسياً ففكر انتهى قوله فيها زعم أي فرع موجبة
 المحمول قوله فيها السالبة السالبة المحمول ان يقال لا لا شرىك الباري ليس لا اجتماع لتفقيص قوله فيها
 أي لا لا شرىك الباري لا اجتماع لتفقيص فقولها فيها لا يصدقان أنه فانها مساوية لشرىك الباري أي اجتماع
 لتفقيص قوله فيها وجمول موجبة السالبة المحمول أنه إذا احتلما توهم من أنه لا يحل كون فنج لنا لا لا شرىك الباري

الباري لا اجتماع لنقيضين موجبة سالبة المحمول فانه لا بد فيها من ان يكون المحمول وجوديا وظاهرا للمحمول في
 ذلك القول اعني لا اجتماع لنقيضين عدمي بان يكون المحمول وجوديا غير لازم في تلك الموجبة بل يجوز ان يكون المحمول
 فيها عدميا كما في ما نحن فيه قوله فان نقائص غير با آه توضيح المرام على ما في انحاء اشى ابحالاته انه قد يجاب بخصيص
 الدعوى بخير نقائص الامور اشد ملة فان نقائص غير بالصدق لا محالة على شئ فيكون الموضوع موجودا وعند وجود
 الموضوع يتلزم سالبة لمحدوته المحمول والموجبة المحصلة واما يقال من انه يجب تعميم قواعد المنطق فانما يجب لطاقة
 ولاطاقة لتباينها باختلاف احكامها مع احكام غيرها ولا غرض لعتديه في البحث عن تلك النقائص حتى حيث
 استقلالها فلا بأس بانها لا بد من ذلك لانه ليس في العلوم الحكيمية قضية موضوعها او محمولها نقائص الامور سالبة وضع
 هذا الفرض انما هو لتحصيلها فهو آله كما حسب الوضع انتهى قوله ونحن ان آه نفق عليك ان هذا كله مما افاده باقر العلوم
 في الاقضية ليس حيث قال اعمية سالبة ليس بالعموم المتساوي بل بحسب العموم بالاعتبار ولا يتناول موضوع
 ما لا يتناول موضوع الموجبة وانما يصح الحكم اسلمي على موضوع الموجبة ويصدق لاسر حيث يجب ان يوجد
 الموجبة اعني الوجود وان كان الموضوع في العقدين هو المقرر او هو الموجود المحكوم عليه وان الربط الايجابى بالوجود
 ايجابى في طباعه استيجابية ثبوتية المقررا الوجود سوار كان تحصيلها او عدولها او ايجابى بالمحمول وان الوجود ايجابى
 في مطلق العقود والايجابية مطلق الثبوت المتساوي للعيني والعقلي والافرضى وبذلك يتقاع اساس التشكيك
 ويظهر صدق تلك العقود حليات غير ثبات وان اللازم وجود موضوعاتها بحسب الفرض وان لم يكن لها
 وجود عيني ولا وجود عقلي اذ المراد بالوجود الحسنى او الوجود العقلى هو ما يكون من افراد الوجود في نفس الامر والوجود
 الفرضى هو بحسب الفرض والتقدير وطابق الحكم بحسب ان الامر هناك انما هو كون طبيقة العنوان حيث انطبقت
 على شئ كانت مخلوطة بالمحمول بحسبه وانما يلزم الوجود العيني او العقلى لو حكم في تلك العقود بثبوت المحمول لذلك الموضوع
 في العين او في العقل على اى اى وليس لك والاعم من الشئ هو ما لو وجد ذلك شئ في مادة بحسب نفس الامر وجود
 ذلك الشئ كليا من غير عكس وبتساوى هو ما يكون في كل كليا من ايجتين وليس في ذلك استيجاب الاجتماع في
 بحسب نفس الامر العقل ولا يترتب في ان الامر في تلك المفهومات على هذه السنة انتهى وان كان
 ضليان فلا بد من ثبوت المحمول فيها بفعل وانكاره انكار للضرورة الوجدانية لصدق قولنا شريك

معدوم وممتنع فلو كان الوجود فرضيا فيصير معموم فرضيا وان سمي مثل هذا معموم فعليا بلا مشاحة في الوجود
الحاصل ان هذا الجواب ينبغي ان لا يفتى اليه هذا قوله **بأنه** تناوُل ما يصدق اليه في محل لا يصدق
الايجاب هناك توضيح المقام انه ليس معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوعات الموجبة ان موضوعها يجوز ان
يكون محدودا في الخارج دون موضوع الموجبة ما خطرني بالكل ان موضوع الموجبة ايضا قد يكون محدودا في الخارج
كقولنا شريك الباربي ممتنع ولا ان موضوع الموجبة يجب ان يتمثل في الذهن دون موضوع السالبة اذ موضوعها
الكل بل معنى ان السلب صحيح عن الموضوع الغير الثابت بما هو غير ثابت بمعنى ان العقل يعتبر هذا الاعتبار في السلب
ياخذ موضوع السالبة على هذا الوجه بخلاف الايجاب فانه وان صح على الموضوع الغير الثابت لكن لا يصح عليه
هو غير ثابت بل من حيث ان له ثبوتا لان الايجاب يقتضي وجود شيء حتى يوجد له شيء آخر فمعموم لم يجب ان
الافرادى بل بحسب التناوُل الاعتبارى بها في المخصوصات لا تصاف الذات فيها ليقع الوضع المتقضى للثبوت
فقال قوله بل بحسب الاعتبار تخصيه على ما في بعض الشروح ان السلب يلزم الايجاب في التحق وكلما تحقق السلب
في محل تحقق فيه الايجاب ولو فرضنا الا ان السلب اعم منه بالاعتبارين اى باعتبار اخذ الموضوع من حيث ثبوته
ومن حيث لاثبوتة بخلاف الايجاب فانه انما يصح باعتبار اخذ موضوعه من حيث الوجود والنبوت سواء كان
الوجود خارجيا او ذهنيا محققا او مقدرا قوله **فانه** يميز بين آه اذ يمكن لصدق الايجاب وجود الفرد وتقديره
الموضوع وان يصدق الايجاب المحصل في تقاضى الامور الشاملة قوله **ومن** ههنا اى من ان الايجاب لا يصح
الامع اعتبار وجود الموضوع بنحو ما خارجا كان او ذهنيا محققا كان او مقدرا قوله **فانه** يساوى الشرطى بمعنى ان الحكم
الحكمى الذى يكون بالاتحاد على التقدير مساوق للحكم الشرطى فى ان الحكم فى هذا الحكم المحل على التقدير مثل الشرطى
وهذا انما يظهر عند تفصيل ذلك الحكم قوله **لانه** يرجع اليه اى ليس الحكم المحل راجع الى الشرطى لكونها متغايرين
انه لا بدنى الشرطى من توضح الشرط ومبوتف فى ذلك الحكم لزم كل منهما لاخر مسلم وهذا الاستدعى بالاتحاد
حتى يصح كون احدهما مرجعا لاخر فانه مبني على الاتحاد وهذا التفصيل فى بعض تعليلات كمال وشك
ما بعض بطريق المنوع لثالث مشهورة قوله **من** تخصيص اى غير تقاضى الامور الشاملة قوله
وهو الذى ذكره الشارح بقوله **واضح** ان معموم السلبين بحسب التناوُل اخر قوله

اى عن الشك الثانى الذى اوردته لمصر بقوله وايضا يمكن العام اه والشاك هو ابو بكر بن محمد الدين الباقى قوله
 يمنع استحالة آه يعنى انا لا نسلم ان النتيجة القائمة كل لا يمكن عام يمكن عام مستحيلة لان صدق الشئ على
 ميو اطاة باكل العرضى غير محال ولا يلزم عدم صحة اكل من قولنا الا مفهوم مفهوم وايضا لا يلزم
 بطلان عدم لزوم التناقض فان هذا اكل محال عرضى وحمل الا مفهوم على نفسه على اول شرط التناقض اعنى اتحاد
 اكل مفقود فالقدم مثله وانما يمنع صدق النقيضين على ثالث اكل واحد ظاهر انه لا يلزم فيما نحن فيه قوله نحو
 من اكل فاما صدق النقيضين على الثالث بنحوين من اكل فصحح كما يقال الا مفهوم الا مفهوم باكل الاول والا
 مفهوم مفهوم باكل المعارف قوله قد يرد فيه اشارة انه يلزم ان يضرب اكل وهو صدق النقيضين على شئ
 من جملة واحدة اكل واحد فان صدق الوصف العنوانى على افراد ضرورى ومن افراد الا يمكن العام ما يصدق
 عليه مفهومه باكل العرضى فكيف يحل عليه نقيضه عنى يمكن العام بهذا اكل ولم يفرق المحجب بين المفهوم والا افراد
 فان مفهوم الا مفهوم يصدق عليه مفهوم بالضرورة فى نفس الامر واما افراده فلا يصدق عليها مفهوم فى نفس
 الامر فكذلك مفهوم الا يمكن يصدق عليه يمكن واما افراده المفروضة فلا يصدق عليها مفهوم يمكن بهذا المعنى
 قوله ويمكن منع كلية الكبرى كقوله المرام على ما افاده بعض الاعلام ان نفع لنا كل ما ليس يمكن بالامكان الخاص
 يمكن بالامكان العام وهو الكبرى ليس يصدق لان من افراد الا يمكن بالامكان الخاص ما هو لا يمكن عام
 كما يدل عليه الصغرى اعنى قولنا كل ما ليس يمكن بالامكان العام ليس يمكن بالامكان الخاص فان مدلوله يصدق
 مفهومه باليس يمكن بالامكان الخاص على ما هو لا يمكن عام والصغرى مفروضة يصدق فلا يصح الكبرى فان
 مدلولها انه كل ما يتصف بمفهوم ليس يمكن خاص يصدق عليه انه يمكن عام وهو مناف للصغرى الصادقة فان
 ان الكبرى فيه منافية للصغرى المفروضة يصدق ولا فلا يلزم النتيجة لانها متفرقة على صحة كلتا المنقذتين ثم لعلنا
 ثم انقص عليك انه قد يجاب عن الشك الثانى بوجوه اخر منها انه ان اندرج موضوع الصغرى فى موضوع الكبرى
 يلزم كذبها فانه لا يحل ج ان يحل عليه الامكان العام والامتناع الحكم من ذلك اليه فلا يلزم النتيجة ومنها ان
 ان كان يكون موضوع النقيض محال عنوانه كالمجهول المطلق فان كل ما يتصور عنه ان المحمول لم يطلو
 لك العنوان فهو معلوم حقيقة ومجهول فرضا فكذا كل ما يحل عنوانه الا يمكن العام يمكن عام حقيقة ولا

لا بد من شرح
 لبيان حسن
 منه غير فضيلة

عام قرضا فلا يستحال له عدم اجتماع التقيضين في الواقع ومنها انه ان اراد ان لا يكون له كل ما ليس يمكن بالامكان
الخاص فهو واجب المنع موجبه سالبة الموضوع فلا نسلم صدقها لانها لا تقتضي وجود الموضوع فيكون الواجب المنع
غير صحيح لجواز ان يكون الامكان الخاص شيئا اخر غير ما هو ان اراد به موجبه معدوله الموضوع فيسلم
الامتناع تمنع فان القضية اللازمة هي صغرى القياس سالبة الطرفين فلا يتجدد الوسط فيه انه لما يلزم ذلك حصلت
كلية او لا لافصال محقق او منع اخلو واما اذا حصلت منع الجمع فلا نسلم كذب الكبرى اذ يصير اليها كما ليس يمكن بالامكان
الخاص فهو اما واجب او منع او غير ما يقتضيه الوسط ومنها انه ليس يمكن خاص متناول ضروري الطرفين وهو ليس مستبعد
في الواجب والمنع ولا في الممكن العام اذ لا يتحقق بدو كل شرط الضرورة فان قلت ما يكون طرعا ضروريا يمكن
بمتعاقب كل تمنع ممكن بالامكان العام قلت ليس كل تمنع ممكنا عاما بل المنع الذي هو ضروري لعدم قطع التقيض
شرقي التحقيق في حاشيته على شرح المطالع بان هذا القسم اعني ضروري الطرفين وان كان مختلفا في بادي الرأي لكنه
في التحقيق مما لا يعبده العقل شمارا ابعالا لاقسام الثلاثة المشهورة وتحويل القسم الرابع فيجعل بادي القات لان اقتضاه
الطرفين متضمن المنع عن الآخر والمنع عن الآخر يستلزم عدم اقتضاه فلو كان باليس يمكن خاص مقتضيا لها لم يكن مقتضيا
لها صرف وايضا ان كان وجوده فقط اوسع وما فقط لازم تخلف مقتضى الذات بذاتها عنها وان كان وجوده او معدوما
معان لم يحتاج التقيضين بالممكن العام شامل لجميع المفهومات فحاصل الجواب على ما فهمه قدس سره ان الكبرى موجبه سالبة
الموضوع ولعدم استبعادها وجود الموضوع متناول ضروري الطرفين وهو ليس مستبعد في شيء من الواجب المنع
والممكن فليزيم كذبها وحاصل اعتراضه ان الشاك لا يأخذ بالسالبة الموضوع بل معدوله الموضوع ولا بد حاجتها
وجود الموضوع لا يباينه فلا يلزم كذبها و اجاب عنه بعض المحققين بان مقصود صاحب القسطاس ان يجد الاوسط لم
يكرر في القياس فانه في الصغرى اعم بحسب المفهوم العنواني معاني الكبرى ففي الصغرى هو في بادي الرأي وفي الكبرى
ما هو عند التحقيق مما صله انما لنا كون الكبرى معدولة او موضوع لكن الصغرى تكون موضوعها مما لا فرد له بنفسه
لا تكون موجبه معدولة المحمول الاستبعاد عنها وجود الموضوع بل موجبه سالبة المحمول فيكون محمولها بحسب المفهوم العنواني
اعم من موضوع الكبرى فلا يتجدد الوسط ومنها ان الممكن العام من المفهومات اشمله فلا يصدق على ما تضمنها في
الصغرى في هذا القياس موجبه سالبة المحمول وذلك لسلب الصلاح لان يحكم عليه شيء فيكون الكبرى فادته ولا

اعني عن مقتضى
منه
اعني خارج مقتضى
وهو ضروري
منه
اعني موضوع مقتضى
التقيض مستبعد

ولا يلزم ما ذكرتم من القضية الصادقة صدق الكبرى فان هذه القضية موجبة معدولة الموضوع فقط والكبرى
 موجبة سالكية الموضوع فقط وصدق الاولى لا يستلزم صدق الثانية وتفيد الفاضلي السند على ما في السند
 كما لا يصلح لان يحكم عليه بشي كك لا يصلح لان يحكم على شي لانه لا وجه لعدم صحة الحكم عليه الاكونه بمعنى اطلاقا وان
 اريد اطلاقا كما لا يصلح لان يحكم عليه بشي كك لا يصلح ان يحكم به على شي فلا وجه لكون الصغرى صادقة والكبرى كاذبة
 قال تبارك وتعالى انما لم يذكره في نسب الكليات لان المقصود حصر النواع لنسب هذا الجنس يحصل بان حصر النواع في العلم
 العموم الا عموم من النصوص وفيه اختلاف ظاهر لان الاجتماع خمسة من عموم من وجه ولا يصدق على مجموع المقادير
 ولا اجتماع المقادير في جملة فالحق ان المقصود حصر النسب الممتدة الاجتماع في الاربعة ولا يترتب في التباين
 مجتمع مع التباين الكلي والعموم من وجه بل لا يوجد وان حصرها وكذا العموم الا عموم فانه مجتمع مع العموم مطلقا
 العموم من وجه وان يحصر في هذا المقام انما هو للكليات في هذه النسب بمعنى ان الكليات المتساوية وان متباينة
 او اعم وحصل مطلقا ومن وجه لا حصر لنسب في الاربعة فكون التباين الجزئي من النسب لا يفتح في حصر المقصود
 قوله كما يجوز ان المناطق فانه عرض عام للمناطق وكذلك حسن القياس الى الفصل واما الفصل فالحق ان النسب فهو
 قوله وليس عرضا بل جوهر قوله واما اشتق آية المقصود منه اثبات المسألة من العرضي المشتق والعرض
 ما سلف كان بيا المسألة العرضي الغير المشتق للعرض قوله عندهم أي عند جمهور قوله مركب ملحوظ بالمحاطة
 اجمالي فان المفرد لا يدل على التفصيل وتدل عليه بانه يعبر عن معنى الضارب وبما في زائدة وشنودة ولما كان
 اشتق حقيقة واحدة حكوا في الكل كذلك قوله من الذات وهو الموصوف ثم توهم انهم ابرام على افادة خبر العلم
 ان الذات المتغيرة في المشتقات ذات بهمة صالحة للصدق على الذات كلها والنسبة المتغيرة بالنسبة
 ثامته والمقصود هناك الذات المتغيرة بكونها محلا للوصف وهذا بخلاف الفصل فان النسبة المتغيرة فيه بهمة
 على فاعل ما وبهذا اتضح الفرق بين الفصل والمشتق ومقطعا قبل ان الفصل كما ان النسبة على نسبة غير متغيرة
 المشتقات فحصل احدهما محكوما عليه دون الآخر حكم وذلك لان المعنى المقصود من مشتق الذات المتغيرة بان
 وهذه الذات ملحوظة قصد ابدال الذات فحصل ان يكون محكوما عليها باحكام الفصل لا يدل على ذات ملحوظة بالذات
 بل صفة سنده فلا بد ان يقع معناه البضمتي مسند به دائما قوله والصفة هي المبدئية قوله والعرض آية فهو

في باب التباين
 صفة مشتركة

بعض المفهوم مشتق ومرتبة في كون اجزاء خارج الكل قوله وغيرته أي غيرية العرض قوله المحل ظاهر لانه قابض
 العرض ويقتضي المحل لان الموجود بوجوده استقلاله بخلاف العرض قوله والموصوف غير معتبر فيه أي مفهوم
 المشتق فان ووسك لو هم بانه يلزم حج تحقق نسبة بدون تحقق التبيين و يمكن ان يرد في دفعه بان الامر اضروري
 لتحقيق النسبة انما يتوقف على التبيين لا شك في تحققه فمما نحن فيه ولا يجب ان يكون كل واحد منهما جزءا لما
 النسبة جزوا له انما خطر يالك ان المنسوب أي يحدث داخل في مفهوم الفعل لا المنسوب اليه عنى الفاعل فان
 مفهومه مركب من يحدث والمزمان والنسبة الى فاعل ما و الفاعل خارج عنه ومع هذا يتحقق النسبة فكذلك هذا
 قوله لا عمومًا تفصيله ان الموصوف العام كالشي غير معتبر في المدخل الوصفي المشتق ان لو كان معتبر فيه كان
 معتبر في مدلول الناطق والسالي بطا فاقدم مثله اما الملائمة مستبينة عن البيان ضرورة كون الناطق
 واما بطلان السالي فلان الناطق فضل للانسان ومفهوم الشئ عرض عام فلو كان معتبر في مدلوله لكان العرض
 العام معتبر في قوه حقيقة الفصل فلم يكن الفصل فضلا اما كون مفهوم الشئ عرضا عاما فلا يصادق على الوجه المطلوب
 ولا عرضا مع لاريب انه لا ذاتي مشترك مشترك كما معنوا بعبارة واما الفصل على تقدير دخول العرض العام في قوه
 لا يكون فضلا فلان الفصل يكون دخلا في قوه حقيقة ما هو فضل له والمركب من العرض العام الذي هو خارج عن
 حقيقة الشئ يكون لا محالة خارجا عن قوه حقيقة وقد قرر مختصرا ان مشتق ربما يكون فضلا كالناطق للانسان
 طو دخل فيه الذات لمهمة العامة وهي عرض عام لما صدقت عليه لزوم دخول العرض العام في الفصل فلم يرد
 في النوع لان جزءا بجزء فلا يكون العرض العام عرضا عاما قوله وانت خيرة هذا اما افاده الحق البروي
 في ما شئت على شرح الهندية بجلالي تحريره انما اختار ان مفهوم الشئ الذي هو عرض عام معتبر في المدلول
 الوضعي المشتق فلو كان لو كان كان معتبر في الناطق آه فلما الملائمة مسلمة لكن بطلان السالي في خبر
 المنع لان مدلول الناطق ليس فضل بل هو تعبيري الفصل لانه مرجع بيري وضاهية لا يلزم دخول العرض
 العام في ما يعبر عن الفصل في لفظة حقيقة الفصل ايضا وقد يكون ما يعبر عن الشئ في لفظ حقيقة
 عنه واما تقريره بالاختصار فان يقال مفهوم مشتق ليس فضلا حتى يلزم دخول العرض
 بسيط يعبر عنه المشتق قوله على ان تحريره ارفه شريف المحققين تقريره

من دخول الموصوف العاشر استقل الذي جعله عرضا عاما واعتبار دخول النسبة الغير متعلقة في مفهوم المشتق
 من مثله وبعيد عن شأنه كيف وكل منهما عرض فادخل احدهما واخرج الآخر حكما قطعيا قوله ولا خصوصاً حطفت
 على قوله عموماً وتقريره انه لا يعتبر في مفهوم المشتق الموصوف. بخصوص مع الالزام انقلاب ما رده الا ان كان
 بالوجوب في ثبوت الضاحك للانسان مثلاً وانما في لفظه فكذا المقدم واما الملازمة فلان الانسان
 بالامكان واذ كان الضاحك عبارة عن الانسان الذي هو الضاحك فيكون ثبوت الانسان ضرورياً لضرور
 ثبوت الشئ لنفسه وفدقير رايه يلزم على تقدير اعتبار الموصوف بحسب الخصوصية في مفهوم المشتق ان يكون
 ثبوت الضاحك للانسان ضرورياً اي بدنياً فيكون غير مفيداً ما عتبت ان ثبوت الذاتيات للذات
 يدعي وتزاح بانها يكون بدنياً اذ لو حظ الذات بكنهها التفصيلي واما اذ لو حظت بالوجه او بكنهها الاجمالي
 فكلا وحاشا قوله الوجوب الذاتي اي وجوب الثبوت لغيره بحسب لذات فلا يتوهم ما توهم قوله ولا ينبغي
 عليك اخرج الاستدلال السيد بنديان بالملازمة المدلول عليها بقوله والا ينقلب منه فانه القيد اذا لم يكن ضرورياً
 لم يكن المقيد من حيث انه مفيد ضرورياً وان كان ذات المقيد بدون ملاحظة القيد ضرورياً لثبوت مثلاً
 ان معنى المشتق منه داخل في مفهوم المشتق فاذا كان المراد بالشئ المعبر في مفهوم الموصوف الخاص
 ما صدق هو عليه يكون معناه الانسان مع صفة الضحك اي الانسان المقيد به فلا يكون باذنه الضرورية
 لعدم ضرورة القيد الذي هو الضحك فهي جعله ضرورياً لثبوت غفلة عن القيد وملاحظة لذات المقيد كغيره في الحكم
 بجديرة المحقق الدواني وزيفه معاصره بان مراد السيد الشريف ما صدق عليه الذات لمحتبة بدون الوصف كما
 ينصح عنه قوله فان الشئ الذي له الضحك هو الانسان فلا ورود لهذا الكلام صلا فان معنى الضاحك على غير
 التقدير هو الانسان فيكون قولك الانسان ضاحك بمنزلة قولك الانسان انسان ثم اجاب عنه ذلك المحقق
 بانه يلزم على هذا الوجه ان لا يكون التردد الذي ذكره السيد بنديان حاصراً فيكون ان يكون معنى المشتق ما صدق
 عليه مع قيد الاضافات بمشتق منه بل هو الاحتمال الظاهر لا يدب وهمهم الى خروج المشتق عنه من معنى
 لا يلزم الانقلاب حرماً قوله ان الابيض مثلاً اذ اذناه قال في الحاشية وعترض عليه الاستدلال
 به بان الامر لو كان كذلك لكان محل الابيض على البياض القائم بثوب صحاح اذ لا ما هو ذو شبة

شيء وبشرط شيء اخص من الماخوذ لا بشرط شيء مع انه منتف بالضرورة وذلك لان مصداق كل مشتق قائم
 قيا ما حقيقيا وهو اذا كان بينه وبين ما قام به تعابيرا او غير حقيقي وهو اذا كان نفسه ومرتجعا عدم القيام بالغير وكلا
 قسميه في البياض القائم بالثوب منتف اقول ان الفرق بينهما بالاعتبارات المذكورة يستدعي ان محل الماخوذ
 بلا شرط شيء على اخصه حلا اوليا وبالذات لانه ذاتي ومصدق نفسه الموضع من حيث هو وهو ما ذكره
 قيام المبدأ فهو مصداق لكل مشتق طاعرضيا متعارفا وبالعرض لا يلزم من انتفاء احد ما انتفاء الآخر فاعلم ان
 قوله فيها وخصه عليه انه تقرير الاعتراض انه لو كان الاتحاد بين العرضي والمحل والعرض المقابل للموجب
 الحقيقة والذات كان محل الابيض الذي هو العرضي الماخوذ لا بشرط شيء على البياض القائم بالثوب الذي هو
 العرض الماخوذ تحت شرط لا شيء صحيحا واما في بطلان المقدم مثله اما لملامته غيبها بقوله اذا الماخوذ انه تقرره ان
 الماخوذ بشرط شيء اي بشرط المحل والماخوذ بشرط لا شيء اي بشرط تجرده عن محل اخص من الماخوذ لا بشرط شيء اي لا بشرط
 اقترانه مع محل ولا بشرط تجرده عنه ولا تخارفي صحة محل الاظم على الاخص واما بطلان التالي فذكره بقوله وذلك لان
 مصداق آية يعني ان مناط كل مشتق قيام المبدأ سواء كان قيا حقيقيا او غير حقيقي وكل منهما منتف في البياض
 القائم بالثوب اما انتفاء الاول فلان القيام الحقيقي يستدعي تعابيرا بين المبدأ وبين ما قام به المبدأ او بموجبه وعند
 حلال المحقق فانه قائل بالاتحاد والمعرفة واما انتفاء الثاني فلان القيام الغير الحقيقي مرتجعا عدم القيام بالغير
 استمرار في هذا انه في البياض القائم بالثوب وقد يقال ان مبدأ اشتقاق الابيض ليس البياض القائم بالثوب
 بل البياض مطلقا فليس قيام المبدأ فيه لا حقيقيا كما هو الظاهر ولا غير حقيقي فان البياض القائم بالثوب ليس
 مبدأ انتهى قوله فيها اقول انه جواب عن اعتراض الاستاذ وتقرره عن من شرح وقد يجاب عن هذا الاعتراض
 بان ليس المراد بقول المحقق البدواني وليس من المشتق والمشتق منه تعابيرا بحسب الحقيقة آية خلت فيها اعتبارا بحسب
 واتحاد ذاتيهما حتى يرد انه يصدق عليه معنى الكل فيعني ان يكون صحيحا بل المراد انها بصدقان على شيء واحد لان
 صدق كل منهما عليه ليس الا اذا لو خط ذلك الشيء باعتبار ما لا اعتبار صدق الاخر على الاول والاختلاف في التعابيرا
 حيث يعبر عن البياض فيها بسفينة وعن الابيض بسفينة ما هو لا بل ان بدل من اختلاف السبب فاما الماخوذ
 من دفع قوله فيها اخص اي الماخوذ بشرط شيء والماخوذ بشرط لا شيء قوله فيها ولا يلزم من

اي انتفاء
 سائر تعابيرا
 منتف

من انتقار محل العرض المتعارف انتقار محل الاول الذي انما قرع سمك انما نوعان مبتليان من العقل
 يستدعي انتقار احدهما انتقار الآخر قوله فيها قائل وجهه على افاده بعض الاعلام انه لا يميل الى صحة محل الاول
 ايضا والا كان نسبة الابيض الى البياض كنسبة الجسم الى الانسان فاذن لا ينقص العقل عن ترجيح قولنا
 البياض القائم بالثوب ايض كما لا ينقص عن تجويز قولنا الانسان جسم وليس كذلك لان الاول غير منه لاعتقاده
 وايضا ان التركيب الذهني مستلزم للتركيب الخارجي كما هو موضح في الحواشي القديمة فلو كان الابيض اعم
 من البياض عموما واذنا لزم التركيب فيه من العام المشترك والمميز المختص وهو كما ترى فان المحققين صرحوا
 ببساطة الاولان كلها وحكموا بان مقولتيه مقولات الاعراض شبيهة قائل قوله فهو عرضي مشتق ومحمول
 بالمواطاة على الجسم الذي فيه بياض لا بهامه وصلاحيته لاطلاقه عليه فيقال الجسم ايض قوله فهو الثوب ايض
 اي الابيض بعينه الثوب لا بياض عليه بالمواطاة لاتحاده معه قوله فهو العرض مشتق منه ومحمول عليه
 بالاشتقاق دون المطواطاة لامتيازها عنه وبارقيد التجرد عن اطلاقه عليه فيقال الجسم ذو بياض قوله جنس ما
 باعتبارين فالذاتي المشترك الماخوذ بلا شرط شي من الماخوذ بشرط لا شيء مادة قوله وفصل وصورة باعتبار
 فالذاتي المميز الماخوذ بلا شرط شي فصل من الماخوذ بشرط لا شيء صورة قوله ومقارنته اي مقارنته لا بياض قوله
 بوجوده آخر وهو محل كالثوب والتجبر كذا في الحاشية قوله من خارج فان كون الابيض عرضيا يستدعي
 يحتاج في تقوسه الى محل قوله بهذه الملاحظة قال في الحاشية اي ملاحظة ان الابيض مقارن بوجوده آخر انتهى
 قوله ههنا اي في الابيض قوله وجع كان بياضا اي حين كونه بياض بذاته كذا في الحاشية قوله باعتبار
 التحصيل في الحاشية اي اذا اخذ البياض محصلا فهو عين الابيض قوله ولذلك اي لاجل انتقار تلك الملاحظة
 انه كورة وكحاط البياض بشرط لا شيء كذا في الحاشية قوله فيها تلك الملاحظة اي ملاحظة مقارنته الابيض لموجود
 آخر قوله لا محل اه اي لا محل الابيض على مجموع المعروض من العارض كمجموع الثوب والبياض كما لا محل على البياض
 قال في الحاشية توضيحه ان الابيض هو الماخوذ بلا شرط شي امبرهيم والبياض هو الماخوذ بشرط لا شيء ام
 محصل كالمادة مغاير للمحل فلا محل عليه ولا على مجموع المركب منه ومن المحل انتهى قوله فيها ولا محل عليه
 على محل قوله فيها المركب منه اي من احوال البياض قوله كالجسم اه اي الماخوذ بشرط لا شيء قوله فحين

الجسم لما خوذ لا بشرط شي فانه يصح حمله على البدن بنفس قوله والتحقيق ان معنى اشتق آه لم يخص مقالان معنى الاشتق
 والا يبين ان اثنائها ما يعبر عنه بالفارسية بياض وفيدوكا شبيهة في ان هذا المعبر عنه معنى بسيط بل ان يحصل في الاشتق
 عند التفصيل شي السواد وليس به هذا يحصل الى ذلك لمجمل نسبة الحيوان الناطق مثلا الى الانسان كيف ولو كان
 ذلك كان قال الجمهور هو هذا المقال ضرورة انهم لا يذكرون ان حاصل من اللفظ المفرد هو مجمل بل نسبة النسبة
 المعد الى المعد له فذلك المعنى بعد نفس ان يحصل فيها ذلك لمفضل ثم قد نزاع بان التعبير عن الابيض والاسود
 وسياه يدل على دخول النسبة في مفهوم اشتق وهذا ايضا ومالباطة المطلوبة وذلك لان معناه في الفارسية
 سفيد است انذات وسياه است انذات الا انه حذف الرابط اعتمادا على الظهور وروا لا اختصاصا ففكر على
 يحتاج الى اقتض من التعبيرات اللغوية كما انها لا تقتض من الاطلاقات العرفية قوله والا كان معنى قوله
 آه وذلك لان الرابط لا بد منه بين الموصوف وله البياض وقد صرح به في غير ان الرابط في المركب التقيد
 هو لفظ الذي فحسب ان يقال في بيان معنى الثوب الابيض الثوب الشئ الذي له البياض والثوب الثوب الذي
 له البياض وتقرر عندهم ان الذي له البياض هو معنى ابيض فهو في قوة الثوب الشئ الابيض والثوب الثوب
 الابيض هكذا في نحو شي الحديرة وقال بعض المتأخرين الاول ان يقال ان توصيف الشئ بالثوب معناه
 باللام بقوله له البياض غير صحيح من حيث العربية اذ لا يخلو لا تقع اوصافا للمعاني فلا بد من الوصله وعندهم
 في توصيف المعرفة بالجملة لفظ الذي الى اخر ما قال وبالحكمة قد اندفع قدح لصعد المعاصر كجبال المحققين من باللام
 ان معنى الثوب الابيض على تقدير اعتبار الذات عموما وخصوصا في قوام مفهوم اشتق الثوب الشئ الابيض
 والثوب الثوب الابيض بل معناه الثوب الشئ له البياض او الثوب الثوب له البياض فبذلك قد منع الملازمة اذ
 قوام الثوب الابيض مبني على تجريده مفهوم الابيض عن الذات فالمعنى ج الثوب الذي له البياض بدون اطلاق
 الذات لمعنيته او معنيته تانيا كما زعم قوله الثوب الشئ الابيض هذا على تقدير دخول الذات لمعنيته في قوام
 اشتق قوله او الثوب الثوب الابيض هذا على تقدير دخول الذات لمعنيته في اشتق قوله القدر الناعت
 وصدده اى الحسب بياض كونه نعتا للشئ وهو معنى البياض فليس عليه وبين المشتق تعابره قوله ذلك حاصل
 ابو الحسن اني قوله جميعا باعتبار اى ما تباركه جوهر يمكن فيه فرض العبادات منقطع على روايا قوام قوله

اى
 والمادة
 منقطع

قوله ويؤلى باعتبار رأى باعتبار انه جوهر قابل للاتصال والافصال قوله وصورة باعتبار رأى باعتبار انه
متصل بممتد في الجهات الثلاث قوله وبياض باعتبار رأى باعتبار انه لون مفرق للبصر بشرط لا قوله وبياض
باعتبار انه لون مفرق للبصر بشرط قوله فليس للبياض آه فامتياز البياض الخاص عن بياض خاص
ليس السببان بل البياض الخاص قائم بهذا الثوب وذلك البياض قائم بثوب خاص آخر قوله وايد
اى في ذلك الفاضل قوله لما توهمه من اتحاد عرض مع معرض الذات قوله وليس له في الوجود ذات
لا يتخفى على النفس التعطى انما اراد انه ليس للعدد وجود في الخارج فضلا فهو في حيز المنع لانه قسم من العرض الموجود
ان اراد انه وان كان موجودا في الخارج لكن وجوده فيه ليس متنازعا عن وجود العدد وفيه تسليم لكنه غير مطلق
انما دعيت لما افاده شبح الجماعه ان العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس ولا اعتد بقول من قال
لا وجود له الا في النفس نعم لو قال لا وجود له مجردا عن المحدودات التي هي في الاعيان الا في النفس كان حقا
لا يتجردها قائما بنفسه وانما ان في الموجودات اعدادا فذلك مما لا شك فيه انتهى قوله مرتبة منى من العدد
قوله ولها اى للاربعه قوله محدودات غير محصورة فالمشترك بين هذه المحدودات من مرتبة الكثرة هو
وخصوصيات الكثرة هي المحدود قوله فليس للماء بل الماء بعينه ووجوده ذراع قوله ولذا اى لا اصل اتحاد
العرض سواء كان كما منفصلا او متصلا مع المحل الذي هو العدد ووجود المقدار قوله صح السنة اربع اى
محل العدد على المحدود موافاة قوله الماء ذراع اى صح محل المقدار على ذى المقدار موافاة وذلك لان اذا
اخذنا المحمول مطلقا ولا ملاحظا مع امر آخر سواء وجودا او عددا بخلافه غير متكرر عن كل بل صالحا له فلا توهم
الحمل كما يحقق على تقدير الاتحاد يحقق على تقدير التباين ايضا انما تحصل على كلا التقديرين بالتفريع
معقول للماء فتان المراد بمحل الموافاتى وطا به انه لا يحفل الاعلى تقدير الاتحاد بخلاف تقدير التباين فانه
لا حمل لذن الالاتفاق فافهم قوله معنى اعتبارى وهو كونه زائدا على ثلثة وناقضا عن خمسة قوله معاير له
المعروف قوله ليس آه اى لكن المعنى الاعتبارى للاربعه ليس بمرتبة تحت مقولة الكرم فانها من قبيل المقام
الموجود في الخارج قوله معاير ان مفهوم اسم انبجوه قابل للاباد ومفهوم القياض انه لون مفرق
للبصر قوله وكذا الاتحاد فانه متعلق بذات الجسم من حيث انه جوهر قابل للاباد ولاقى خلق به من

انه لو لم يفرق البصر قوله بمعنى التفسير أي جعل الشيء متصفا بالوجود والوجود امر متراعى يصح انتزاعه عن اسم
 من حيث هو ومن حيث انه لون يفرق البصر كما ذكره الشارح أنها فصيح تعلق ذلك بحل بالشين قوله لا يخلق
 أي ليس الكلام في بحل البسيط الذي هو بمعنى الخلق فانه لا يصح تعلقه بالشيء واحد قوله هذا متوهم أي لو كان
 الكاشي قوله اسم اذا صار بعض هذا مما اعترف به المتوهم لما عرفت قبيل هذا من انه قال ان اسم
 زمان بصير بعض قوله فاما ان يريد آه لا يخفى على الفطن بافيه من الاختلاج اما اول اطلاق المتقرر عند المتوهم
 المحل هو بشرط شيء والبياض أي العرض هو بشرط لا شيء فله ان يقول انه متحد مع البياض بشرط شيء فانه عليه
 بشرط لا شيء واما ثانيا فله ان يجوز للمتوهم ان يقول ان اسم اذا صار بعض فقد زاد على طباع اسم شيء لكن صا
 صينه فلم يكن له ذات ووجودا غير ذات اسم ووجوده قوله اولان يريد عليه أي على طباع اسم شيء قوله وفيه كلام
 الحق آه يعني ان ما نؤمن به هذا متوهم من ان مختار بعينه ما ذهب اليه الحق الدواني اقرار عليه بلا امتراء لا
 على المتفحص انه يظهر بعد المراجعة الى روضة بحبان ان الفاضل الكاشي لم ينبذ المذهب المختار عنده الى الحق
 الدواني فانقلب ربح الاقرار الى الشارح فادرك قوله وبما أي بالوجود المتأخر قوله متياز أي التمايز يعني
 ان للعرض وجودا متاخرا عن وجود اسم بخلاف الامور العدمية اذ لا وجود لها اضلا قوله الاتصاف به أي
 الاسمى المعنى قوله بالقوة الشخصية كاشي الذي صار عني بعد ما كان بصيرا قوله النوعية كالاكمة فانه قاب
 للبصر بحسب نوعه قوله ثم قال أي الحق الدواني قوله مصداق أي تصديق الاتحاد بالعرض قوله قيام
 كصدق الكاتب على الانسان فان مصداق قيام الكتابة بخلاف الاتحاد بالذات فان مصداق نفس الذات
 قوله نعم لما ارتباط معه أي للعرضيات ارتباط مع فرد من الماهية وبو علاقة بحلول بها الصبح التصديق منها قوله
 ويؤيده أي يؤيد الارتباط المذكور قوله ما قال الشيخ أي في الشفا قوله وجود الاعراض آه حاصلة انه ليس
 للاعراض وجود محمول مباشر عن وجود محالها بل لها وجود رابطي لمجالها وهو حلولها فيها قوله وبآية لا ارتباط
 قوله يفرق بين الوجود آه تفصيل الفرق على ما في بعض النسخ أي ان وجود الاعراض مغاير لوجود
 الوجود بمتاخر عن وجود معروضها بخلاف الوجود فان وجوده ليس الاعمى وجود موضوع وليس له وجود
 متاخر عن وجود الموضوع والا لزم تقديم الشيء على نفسه ان كان الوجود سابقا عين الوجود واللاحق

طحاى الى كاشي الكاشي

المتسلسل في الوجودات ان كان السابق غير اللاحق وكلاهما باطلاً وانهما صرح به شيخ في التعليقات حيث قال
وجود اللاحق في نفسها هو وجوده في موضوعاتها سوى ان العرض الذي هو الوجود لما كان مخالفاً للوجود
لحاجتها الى الوجود حتى تكون موجودة واستثناء الوجود عن الوجود لم يصح ان يقال ان موجودة في موضوعه هو وجوده
في نفسه بمعنى ان الوجود وجودا كما يكون للشيء وجودا بمعنى ان موجودة في موضوعه هو نفس وجوده موضوعه
وغيره من الاعراض موجودة في موضوعه هو وجود ذلك الغير في نفسه انتهى قوله معنى المشتق اجمالى السبب انه اذا ما
اقتضى الوجود في الحقيقة المشتق معنى اجمالى السبب في غير العقل عن الموصوف عند عرض المبدأ ثم
الى ذات بهيمة ووصفت قائم به ونسبته اليها فاذا نظر العقل الى النفس المفهوم الاجمالي فالموصوف والموصوف
ليس شيئا منها عينية ولا ذاتا فية بل مشتقا لا نزاعه فلا يكون مركبا وهذا معنى السبب يصدق في جميع المشتقات
على الموصوف من حيث قيام الوصف مطلقا وقد يصدق على الوصف وحده ونسبته وحده كما يصدق على
الموصوف وهذا اذا كان المشتق من الامور العامة كالوجود والحكم العام ثم هو خيار للسبب بالذات كما يشهد به
كيف يكون بينهما الاتحاد بالذات والتباين بالاعتبار لا يخفى على السائق السليمة ان كون المشتق امرا اجماليا
عن الموصوف مسلم لكن كونه امرا سببيا فلا كيف ولم لا يجوز ان يكون هذا المحل مركبا من الذات والصفة بحيث
يلاحظ لخطا وحدا في ولا بد من هذا الاحتمال من اجل ووجه خطا القواعد ثم تشكيك اما اوله فلان المشتق يكون
محمولا على الموصوف واكمل هو الاتحاد في الوجود وطا هرا ان هذا الاتحاد لا يحل بين الامور المتخالفة صلا اذا الوجود
الواحد لا يصح ان ينسب الى شئيين اما ثانيا فلان الاتحاد في الوجود اما اتحاد بالذات واتحاد بالعرض فعلى الاول
يكون وجود الموصوف بالذات وجودا للمشتق بالذات فيلزم كون شئ هو وجوده عينيا مع انه انتراعى على
الثاني فالواسطة لا تصور الا لمبدأ القاطن فلهذه الواسطة اما واسطة في الثبوت وهو كما ترى اذ يكون الوجود
في الخارج بالذات او واسطة في العرض فيكون المبدأ متصفا بالاتحاد في الوجود بالذات وشتق بالعرض فيلزم
ان يكون المبدأ في اولي باكمل من مشتقات مع ان المبدأ في الاكمل وقد حجب عن الاول باثبات الاتحاد في
بالاستعانة بالذاتيات فانها ما هيات متخالفة مع انها موجودة بوجوه واحد وبالاستعانة بالعرضيات
بالحركة الكيفية توجد كيفية واحدة متصلة غير فارة مع ان بعض خبرائها شديدة بعضها ضيقة وجزءا

الشيء في بعض
المشتقات
منه غير ضيقة

بوجود واحد فوجود الهيئات المتخالفة بوجود واحد مما لا شرة فيه وآزاد بحر العلوم قدس سره بان الكلام
 في اتحاد الذاتيات كما الكلام في محل اشتقات فيقال لا يصح وجود الذاتيات بوجود واحد وكيف يقوم وجود
 واحد بهيئات كثيرة فانها ان كانت الهيئات الكثيرة موجودة فلا اتحاد وان كانت معدومة فبعضها موجود
 وبعضها معدومة فلا اتحاد ايضا واما اجزاء المتصل فليست بموجودة اصلا لا بوجود واحد ولا بوجودات بل هي
 الامر الواحد الشخصي الاجزاء انما هي تابعة لشيء معنوي وليست تلك الاجزاء اجزاء على حقيقة فليس في
 وجود امور بوجود واحد بل انتزاع امور متخالفة من احد شخصي ثم ان هذا ايضا سكايرة فان تحليل متصل الى
 المتخالفات بطبيعة ضرورة وان الحق ما ذهب اليه الا شرايقون من ان الشدة والضعف متحدان بحسب تحقيق
 الحق في الجواب ان الاتحاد في المشتقات بالعروض والوجود حقيقة ليس للموصوف و لكنه من حيث ان
 بالعرض لا استحالة في قيام وجود واحد بالكثير بهذا النحو من القيام فافهم واما الجواب عن شكك الثاني
 فطاهر فانه يدل على ان الشك ما فهم معنى الاتحاد بالعرض وليس معناه ان هناك وسطه هي متحدة بالذات
 وهذا اشتق متحد لا حل اتحاد حتى يرد ما اورده بل المراد بالاتحاد بالعرض الوجود بالعرض بوسطه وجود
 فالموصوف موجود وموصوف بالوجود بالذات ووجوده منسوب الى اشتق بالعرض فهو موجود بوجود
 بالعرض لا حل علاقة وهذه العلاقة معيارها قيام المبدأ فلا يلزم حل المبادئ قطعا فان توهم ان الانصاف
 بتوسط الواسطة في العروض من قبل التجويع على كيف وانهم عن انهم صرحون بوجودة الوصف بالشخص في
 هذا الانصاف مع ان قيام امر واحد شخصي بالمحلين تحليل باجمعهم والتجويع على سبناه على علاقة معتدة معتبر
 عند البلغا فمحضر العلاقة في الانصاف بالوجود بتوسط الواسطة في العروض في ما يكون المعيار قيام المبدأ بالذات
 يساعده البرهان ولا ادرى بان في ان المبدأ ايضا علاقة مع الموصوف هي القيام او الانتزاع فليتحمل المبدأ
 محل المشتق فادفعه بان المحقق العارف مولانا نظام الملة والدين قدس سره اعزنا فاد بالبرهان المتين ان الانصاف
 بتوسط الواسطة في العروض ليس من سبل المجاز العقلي الذي يقتضي على وجود علاقة تامة لتحليل قيام الشيء الواحد محلين
 بالذات لا القيام باحد بما بالذات وبالآخر بالعرض فظاهره ربما يوجد علاقة بين الامرين بصير سببا لانصاف
 بوصف الآخر لا يكون سببا لانصافه بوصف آخره كما ان العلاقة التأسيسية والمحلية بين لهيئته وجالها فانها صارت

سببا لانصاف السجاس بحركة لا لانصافه بالوان السخينة فتجوز ان يصير خصوصية لقيام سببا لانصاف
 بوجود الموصوف انصافا بالعرض ولا يكون سببا لانصاف ثبته من غير كسرة فلا يلزم من قيام المبدء انصافه بوجود
 الموصوف انصافا بالعرض فلا يلزم حمله بغير انتفاء المناط فان حصل عليك انه اذا كان الانصاف بتوسط الموصوف
 في العروض انصافا تحقيقا غير تجوزي لزم من انصاف المشتق بوجود الموصوف كذلك كونه موجودا خارجا محتملا
 كونه انرا عيانا فاصح بان الانصاف بوجود خارجي بالعرض ان كان هذا الانصاف غير تجوزي لبيان الانترائية
 ان مدار الانترائية وعددها على الانصاف بوجود خارجي بالذات فعدم الانصاف به كك قوله بشي
 اليه الوصف كما يصير معنى الكاتب بشي بالنسبة اليه الكتابة قوله على شاكلة التقييده بمعنى ان التقييد مستغنى
 في مرتبة التفصيل انما هو في مرتبة العنوان دون المضمون الا يلزم كون المشتق مركبا لاسيما وهو خلف قوله هو
 المشتق قوله هو محصله اي معنى ان اشتق لا يحصل الا بالمعروضات التي هي مستحصلة في نفسها ومحصلة له قوله
 فانه امر تحصل له اي معنى ان للمبدء محصلا بذاته لا من تلقاء المعروضات قوله ولذا ان لم يكن اشتق امر متهما لا يحصل
 كالمبدء وقوله للاعتبارات الثلث وهي مرتبة الابهام اعني بالشرطي ومرتبة التجرد اعني بشرطي ومرتبة التخصيص
 اعني بشرطي فالابيض لما خور بالمرتبة الاولى يكون عرضيا محمولا بالمواطاة والماخوذ بالثانية يكون عرضيا محمولا
 بالاشتقاق والماخوذ بالثالثة كان الثوب الابيض قال في الحاشية اعني للاعتبارات التي بحسبها الابهام
 انحصار في تفصيلها انتهى قوله دون المبدء اذا لا يجري فيه الا مرتبة الثانية من المراتب الثلث السابقة
 فانه لكونه امر محصلا في ذاته لا يمكن ان يحاده بغيره من الامور لمحصله فهو اذا اخذ بشرطي لا يتجدد بل محل من اذا اخذ
 بشرطي لا يحل عليه بهو هو بذاته لا يتفصيل في بعض الحواشي قوله فهو مشتق قوله ويتبرع العقل من الموصوف
 انه ينبغي ان يعلم ان هذا هو الحق الهروي في حاشية على شرح التهذيب الجلالى من ان الموصوف
 الوصف والنسبة ليس كل منهما عين مشتق ولذا خلا فيه منشأ الانترائية انتهى وذلك لان منشأ الانترائية
 هو الموصوف من حيث قيام الوصف بالان كل واحد منهما منشأ الانترائية ففى عبارة هذا الحق تسامح محلا
 انتدب كما لا يخفى على اليبس قوله وله خصائص للمشتق قوله وهو مناط الاتحاد اه في الحاشية لان المحل
 بما هو محمول ليس له وجود في نفسه الا كونه ثابتا بالموضوع ومتحد معه الا كونه موجودا بالاعراض لموضوعاتهما ووجوده بها

بالحاشية
 انصاف الموصوف
 بهو هو بذاته
 لا يتفصيل

الانتراعية لموصوفاتها اعني لخواصها بما يحتملها من انتراعياتها وسبالي انتهت قوله فيها لا كوجودها عرضا بل كمالها
وجودا في انفسها الا انه للموضوع هذا قد سلف تفصيله في الشرح قوله فيها كخواصها بما يحتملها من انتراعياتها
بالموصوفات قوله فيها وسبالي اي تحقيق وجود المبادي الانتراعية قوله خصا من اي الموصوفات قوله
عالم عرضا بل في الحاشية لتصادقها في الابيض مثلا وتعارضها في الاحمر والبيضا من انتهى قوله فيها وتعارضها
آه فحقى الحيوان يوجد العرضي فانه عرض عام بالنسبة الى الناطق وليس المراد بالعرضي الخارج العقول فهو موجودا
ففيه العرض لكونه جوهر او كسفي البياض هو ظاهر قوله قبل هذا من مراده آه اعتراض على سلف انقاس
ان البياض مبدأ الابيض بان هذا يستقيم بالنظر الى الالفاظ المبحوث عنها في العلم المجزئي واما بالنظر الى المعاني
عنها في هذا الفن فمبدأ الابيض هو الابيضية قوله ويخطئ هو به اي يخطئ اسودا والبيضا من الموضوع قوله هو
مخالفا لى ان يقال آه تحريره على ما فاده بعض المتأخرين ان ما ذكره المعترض من ان جلاله في قوله في تفسير
المبدأ عند بل هذا الفن حيث قال اي الاسودية والابيضية بل الاول ان يقول في تفسير الاسودية والبيضا
فان المبدأ لا بد وان يكون مقدما على اشتق وطايران الاسودية والابيضية متاخران عن الاسود والابيض
او لا معنى لهما الا كون الشيء اسودا ومن فلا يصح مبدأ فتيما قوله بعينها اي عن السودية قوله لا عن الاسودية
قال في الحاشية لان معنى الاسودية كون الشيء اسودا فمفهوم اشتق اذا عطف به الى الموضوع
كنسبة لمصادرها الى موضوعاتها على ما يدل زيادة التا لمصدرية ويا بالنسبة على ما اشتق وقد فصلته في حاشية
على حاشية الاستاذ مير محمد زاهد المتعلقة بالحاشية الجملية انتهى قوله من تلك الحاشية اي من حيث اقيام
بالموضوع قوله هي الاسودية والابيضية في الحاشية لان الاسودية والابيضية متاخرة عن الاسود والابيض
الاشتقاق في حجب ان تقدم على اشتق منه انتهت قوله فيها حجب ان تقدم آه لان هذا لا يتحقق اصل
منه فرعه ولا ارياب في وجوب تقدم الاصل على الفرع قوله ولا يدل على كون آه تعرض على المصداق التا
بكلام الشيخ الرئيس على كون اشتق امر مبسطا وعلى اتحاديه مع المبدأ كما لا يميل الى السد وكيف وكلامه لا يدل
على شيء من ذلك بل انما يدل على ان المحل للشيء خارجا عن مفهوم العرض فغاية ما يظهر منه لبا
لا اشتق قوله الا ان يقال آه جواب عن ذلك التعريض بالاشتق وان لم ين عرضا حقيقة لكونه عرضا

على
المراد من
الاشتق
منه

الحكماء انظر الى كونه نعتا للمعروض وقاسما به ولو قايما اتراعيا فاذا كان حكمه حكم العرص فالتاسيد تام بل ارتاس
قوله ولو سراحا كالعوقه والعمى فان حكمهما حكم سائر الاء بغير محسب اصل القسام والناغية وان كلما مخالفا لسا في نحو القبان
 او قبان الا عارض من حيث انه يترتب عليه الاء ولذا يقال له مقام الضمامي كذا في الحاشية ثم تفصيل المستسام على
 ما افاد الشارح في محبت الضمة ليقا ان الاضاف وهو قبان متى بشي اما الضمامي كقبان السيامي بالجسم او اتراع
 وهو يكون وجود الموصوف في ظرفه على حال اذ الموصوف هو معما يصح اتراع الوصف عنه كما في اضافة الفلك بالفوقية
 والاضاف ببالعمى وبذا تخرج على وجود الموصوف ههنا كما ان الاول متخرج على وجود الحاستيتين في ظرفه
 فالاضاف مطلقا من خواص الهيئات المركبة بحسب المحكي عنه وفي الاضاف الاول يترتب انما الصفة على
 نفسها وفي الثاني يترتب تلك الاء على الموصوف بها ثم اعصال صعب تقريره انه اذا لم تكن الفوقية متفردة
 في الخارج فلم يصدق قولنا الفوقية ثمانية للسار في خارج خارجية والاصيدق الايجاب الخارج مع استقار
 الموصوع في الخارج لعدم قولنا الفوقية مست ثابتة للسار في الخارج وبذا بطرو في الخارج الاضاف
 الا اتراعى العيسى باسمه بافلا يصح عدم الصفة في الخارج وجوابه ان صفة العقد السلي بحسب الخارج لا مقام الموصوع
 لا ينافي كون السار في الاعمال بحسب مخرج عنه الفوقية وهذا ايضا من ضرورات اضافة للموصوف في
 الاعيان بحسب حال الموصوف وان لم يكن من ضرورات كونها بحسب حالها في نفسها وانفسا الثاني
 لا يلزم انتفاء الاول واخر ان الايجاب انما يستدعي الوجود الا اعم سوار كان مفردا او لمبدأ اتراعه الفوقية
 وان لم تكن موجودة بالانفراد لكنها موجودة لمنشأ اتراعها فاذا ن قولنا الفوقية ثمانية للسار في الخارج
 بصرف خارجية كما يصيد قولنا هذا البعض من الجسم ابيض ذلك البعض اسود في الخارج مع ان العيان
 الجسم متصل الواحد ليس موجودا بالفعل بوجودات مفردة فتفكر انتى بحسبه قوله حكماى حكم مشتق قوله
 هو المحلول بالمعنى الا اعم الشامل للاتراعيات اي سوار كان مناطا للحل بالاشتقاق او للحل بالموطاة كما صفة
 حاشية على شرح المواقف كذا في الحاشية قوله فيها بالمعنى الا اعم بان يكون المراد بالمحلول
 تام من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل الاتراعيات قوله فيها بالاشتقاق كما في الاعراض قوله فيها
 بالموطاة كما في المشتقات قوله قول الشيخ وهو ان وجود الاعراض في انفسها هو موجودا لها قوله فكون

النسبة فالن في الحاشية ليس المراد بالنسبة معناه التحقيق بل المعنى ان هذا النحو من الوجود امر متوسط بين
 الحال والحال كالنسبة بين طرفين حتى قوله فيها صفاء التحقيق اي الرابطة بين الطرفين قوله خارجة عنه
 عن شتى قوله بالضرورة يخرج النسبة عن تنسبين قوله فلا يبقى الا القدر الناعت وحده اي لا يبقى من
 حقيقة اشتق الا القدر البسيط اي معنى ما في هذا النوصية من التكلفات السبعة والتعسفات الركيزة على من لم يطعم
 دقيق كذا في الحاشية قوله فيها من التكلفات آه او بها جعل شتى والا على القدر الناعت وحده مع كونه
 محالاً لقوانين اللغة وما فيها جعل شتى قائماً بالموصوف قياماً بتراعياً وحل حكم القيام الانضمامي مع نهايتها
 ستان فان كيف يكون حكم احدهما علم الاخر والنها جعل قول الشيخ والا عليه كذا في بعض التاليف قوله فيها على
 له طبع وفتح معلق بقوله لا يعني قوله الاتحاد بينه اي بين شتى قوله وهذا لا يدل عليه اي كلام الشيخ ما يدل على
 الاتحاد قوله مع بساطة آه فان الاتحاد ليس سنياه على البساطة فيجوز جهاب مع المغايرة قوله كما احتجناه وهو
 ذكره الشارح قبل من بقوله تحقيق المقام ان شتى آه قوله ولعل المصنوع هم آه في الحاشية يدل عليه ما سياتي
 الحاشية المنقولة عن المصنف في بيان الفرق بين اتحاد الجنس والفضل واتحاد العرض والعرضي مع اتحاد الذات
 فيستدل ان بالذات ايضا ان في الحاشية يعني اذا كان العرض هو المحل في الوجود يعني فيكون شتى هو
 لصفة عن العرض هو بعينه المحل فلا يتصور هناك نسبة بين الموصوف والصفة عن حلولها فيه والصفة بها قائم
 بين الاقتران الناعت الذي هو بعينه لمعوت في الوجود فيكون قول الشيخ بحسب المصنوع ما يبد الكون شتى امر
 بسيطاً مستخدماً مع الموصوف والوصف بالذات في الوجود انتهى قوله بردي على ما ذهب اليه الشيخ آه في الحاشية
 اعلم ان الجمهور ذهبوا الى ان العرض وجود في نفسه ومع ذلك له رابط بشي آخر كالسواد شلال وجوده في نفسه
 بحسب هذا الارتباط يسمى بالكلول والقيام والوجود رابط على عندهم وهو غير لوجود الذي للعرض في نفسه ومنها
 صدق المحل في الاعراض في الامور الاتراعية التي ليس لها وجود في نفسها لكنها قائمة بالموضوع هو الوجود
 وان كان الوجود في نفسه الوجود بالصدق المحل فيما له وجود كالا عرض فمضد ان آه في الحاشية الحكم بالاتحاد
 في الوجود اتحاداً بالعرض في الاوصاف بطلان بحيث كانت او تراعية وجودية كانت او عدمية غير محقولة
 كالوجود ونحوه مما هو من الامور العامة هو الوجود رابط على المسماة بالكلول وهو في رشتة كبر بين العرضيات

مطلقاً - يصبح لست وجود الموضوع اليها بالعرض واما المعقول الثاني ففيه خلط تحت واتحاد صرف بمعنى الاتحاد
 له امر في الموضوع غيره في طرف الاتصاف حتى اذا انتزعا الوجود والامكان مثلاً عن الموضوع لم يتبق هو موجوداً
 فليس له عرض وطول في الموضوع بخلاف نحو الاعمى وبخلاف المعقول الثاني الذي هو موضوع الميزان اذا لم
 فيها من اعتبار قيد زائد وحقيقة يقينية واما الشيخ فذهب الى ان حلول الاعراض هو نفس وجودها في نفسها فهو
 ولا يذير وعلی الشيخ ان يكون النقطة مشتركة بين الخطين المتداخلين المستحدين بوجوده لوجودين ولا يذير هذا على الجمهور
 يرده عليهم طول العرض الواحد فالحل في ذلك ان يحل في ذلك عن كلا الفريقين بان لا نسلم وحدة
 النقطة بل نقطتان متداخلتان يتداخل الخطان في الداخل لا يوجب الاتحاد بحسب الذات والوجود ولو سلم النقطة
 كما نرى في الوحدة والكثرة فاعلم ان قولهم فيها وبذلك الارتباط أي ارتباط العرض بموضوعه قوله فيها بالحلول عن
 الاختصاص الناعت قوله فيها هو غير الوجود أي الوجود الرباطي للعرض من غير الوجود المحمولى له الذي هو محملاً
 عن وجوده في نفسه قوله فيها وسائط صدق آية مبتدأ وقوله بعينه هذا هو الوجود الرباطي خبره قوله فيها
 الامور المتزاعية التي آية كالفوقية قوله فيها وان كان كناية ان اللوصل للشرط قوله فيها فيما له وجوداً متزاعياً
 المتزاعيات كالفوقية تحتية قوله فيها من صدق الحكم متبدد وقوله مطابق الحكم عطف عليه للتفسير وقوله هو
 الوجود الرباطي خبره قوله فيها اتحاد بالعرض بخلاف الذاتيات فان الاتحاد بينهما وبين الذات في الوجود
 بالذات لا بالعرض قوله فيها عينيه كاسود ولبياض قوله فيها وانتراعية كالفوقية واعمى قوله فيها
 وجودية كاسود انتهى مطلق بقوله عينيه قوله فيها او عدمية كاعمى فهي مرتبطة بقوله انتراعية قوله فيها غير
 الثاني بالنسبة حال عن قوله الاوصاف وهو عبارة عن العوارض المتزاعية التي لا تصدق على الاعيان
 بالحكم الا في ذاتها ولا يجاوزها خصوص حال في العين ولا يكون من تلقا الموصوف بها اقتضا علة واصل
 الثاني بهد معنى يستعمل في الفلسفة الاولى وقد سلف تفصيله فتذكر قوله فيها الامور العامة كاشي والامكان
 العام وان وحدة قوله فيها قد مرته كآه فالسواد واعمى مثلاً متشابهان في الوجود الرباطي ومتشابهان
 بحسب كون البياض موجوداً في نفسه لكنه للموضوع بخلاف اعمى موجود من الامور المتزاعية فانها ليست بموجودة
 في نفسها قوله فيها واما المعقول الثاني اعمى بالمعنى المذكور لم يثبت عنه في الالهيات قوله فيها خلط تحت

للمعقول الثاني وجود رابطي بحسب المحكي عنه بل هو مخلوط بالمعروف من في ظرف الاتزان قوله فيما لم ين بواي
 الموضوع قوله فيما موجود بل سئل في ذات الموضوع ومن اشتد على استتم ان اتزان المحول عن الامر الخارجي
 لا يكفي لكون العقد خارجيا بل لا بد له من الوجود الرابطي دون الخلط والاتحاد قوله فيما غلبت له اي للمعقول الثاني
 قوله فيما غلبت نحو الاعمى فانما اذا اتزاننا عن الموضوع فبقي موجودا قوله فيما غلبت للمعقول الثاني فانما
 اذا اتزاننا اكلية عن الانسان يعني موجودا قوله فيما الذي هو موضوع الميزان وهو عبارة عما يكون مطابقا
 الحكم بخصوص تقرر الموضوع في الذهن بخصوص وجوده الذهني بان يكون القضايا المعقودة به ذهنية كما اكلية
 والجزئية والذاتية والعرضية قوله فيما لا بد فيما اي في نحو الاعمى والمعقول الثاني قوله فيما من اعتبار قيد
 زائد فان العمى قيد زائد على الموجود الخارجي وكون المفهوم صاحبا للكثرة في اتزان اكلية عن مفهوم الانسان
 قيد زائد على الموجود الذهني له هذا والبسط في بعض الجوانب قوله فيما والاشيخ قد سب الى ان حلول الاوضاع
 واما الاوصاف الاتراحية فلها ايضا حلول في الموصوف لكنه ليس بوجودها في انفسها كما للاعراض بل على
 نحو آخر وهو كون وجود الموصوف بها في ظرف الاتصاف على حال صحيح واتزانها عنه اذا لوحظ من ذلك
 احوال قوله فيما حلول العرض الواحد اي في صورة اشتراك النقطة الواحدة بين الخطيين المستقيمين المتحدتين
 قوله فيما ولو سلم اي مسددة النقطة قوله فيما فالنقطة آه يعني ان كان الخط واحد فالنقطة واحدة وان كان
 كثيرة فكثيرة قوله ما ذهب اليه الشيخ من ان وجود الاعراض في انفسها موجودا لمحالها قوله على ما ذهب
 اليه الجمهور وهو ان الوجود الرابطي للاعراض مغاير للوجود المحولي لما قوله عن الفريقتين اي عن الشيخ والجمهور
 قوله على تقدير التدخل وبعبارة عن دخول شيء في شيء آخر بحث تجدان في الوحد والجمع قوله لا اشكال
 ايضا على من انكره في الحاشية يعني كما لا اشكال على من ذهب الى ان الاعراض موجودة لمحالها كما اجاب عن
 قبله المصنف كذلك لا اشكال على من انكر وجودها باكلية ولا على من قال انها امور اتراحية من ان اتزانها مرتبة
 تعين معروضاتها فان الجسم التعليمي عندهم مرتبة تعين الجسم الطبيعي بحسب الجهات الثلاث وكذا السطح الخطي
 قوله فيما انما اي ان الاطراف قوله فيما بحسب الجهات الثلاث اي الطول والعرض والعمق
 السطح والخط وكذا النقطة فسطح مرتبة تعين الجسم التعليمي والخط مرتبة تعين السطح والنقطة مرتبة تعين الخط فمقتضى

قد توهم ان المنشع عن الشيء لا يكون منشأ لا تنزع عني آخره كك فان بحسب التعليم منسحق عن بحسب لطبي منشأ
 لا تنزع بسطح وهكذا وقد يزعج بان الشيء بعد انتراده عن الشيء يكون موجودا في نفس الامر واذن يصح كونه منشأ
 لا تنزع اعم بغير فادر كقوله لكن توهم من عبارة أي عبارة الشيخ وحاصل التوهم انه يلزم على تقدير كون وجود
 الاعراض في نفسها هو وجودها بما يحالها اتحادا مختلفين بحسب الماهية فان الوجود الرباطي المفاد لكان لها ماهية
 غير مستقلة بخلاف الوجود المحمولى الذي هو المفاد لكان التامة ماهية مستقلة قوله والوجود في نفسه عطف على قوله
 الرباطي قوله فنقول بوجود الشيء للشيء آه وتس عليه عدم الشيء من الشيء ثم هذا جواب عن التوهم المذكور وتحريره على ما
 بعض الاعلام ان وجود الاعراض في نفسها وان كان هو وجودها بالحقا لكان ذلك الوجود معنى مستقل بالمفهومية و
 مفاد لكان التامة وان عرض له بالنظر الى خصوص المضاف اليه اعني كونه عرضا وحقيقة عتية لزوم كونه متمسكا بال
 موضوع كقوله الظروف المضافة اذ الوضام مع خصوص المضاف اليه فلا يخرج بهذا كعن الاستقلال لانه مفهوم مستقل
 في ذاته فلك لا يخرج وجود الاعراض في نفسها عن الاستقلال ولا يصير معنى حريا حتى يصير مدلولها انما هي
 انتهى عبارة قوله يطبق على حين هذا الاطلاق اما بالاشتراك اللفظي او بحقيقة والحجاز قوله الاول ان يكون
 رابطا آه وتو ثبت المحمول للموضوع أي نسبة حكمية قوله حكمة الحقو دأي جميع القضايا سواء كانت بليات بسيطة
 ومركبة قوله في الكتابة فقط دون المحكي عنه فان البليات البسيطة غير شاملة على الوجود الرباطي لمعنى نسبة في
 المحكي عنه واما البليات المركبة فهي شاملة عليه في هذه الدرجة وذلك ان المحكي عنه للبليات البسيطة ليس الا نفس الموجود
 الموضوع في نفسه والمحكي عنه للمركبة وجود المحمول في نفسه لكن على ان يكون في الغيبة وهذا هو مدار التسمية بالبساطة والتسمية
 قوله بما هو به أي الملبوس بالاكستقلال قوله معنى اسميا حقيقيا وهكذا مفهوم الفطرت فانه ح غير ان الموضوع من الموضوعات
 اليه معنى اسمي حقيقي قوله وهو وجود الشيء الناعت فلا محالة تكون مبنوبا ومضافا الى المحل اما وعيت ان العرض لا يوجد
 بدون المحل وبحقيقة ذاتية لا تحقق بدون النعوت قوله معنى اسميا فاما وبكذا مفهوم من فطرت من خصائص المضاف
 اليه فانه مني اسمي اضافي قوله ثم هذا النحوا أي النحوا الثاني قوله في جهة أي من جهة خصوصية الطبيعة الناعية
 كونه ذلك الشيء أي الشيء الناعت الذي هو معروف من الوجود كانه بيان من السواد مثلا قوله من هو الذي
 ذلك الشيء وليس عنه مائة من فيقال البياض عارض بحسب قوله النعوت أي الموضوع للشيء الناعت كالحكم

قوله من احوال المنعوت ويعبر عنه بالانصاف فيقال ان سبب انصاف البياض قوله وجود اشئ في نفسه
 عليه عدم الشئ عن نفسه قوله بازار الوجود رابطي آه اسي بالايكون بطاير شيعين غير حصول على الاستقلال
 بل يكون متعللا بفهوم قوله على الاطلاق اسي جوهر اكان وعرضا قوله غير متعلق بشئ من الموضوع كوجود
 الاعراض قوله واعلة كوجود احوال هرفان وجود باسحاق الى طاعة التمام اعني الواجب بلبت اناؤه قوله
 وهو متعلق بالواجب سبحانه تعني ان الوجود المحمولى منتقل مخصوص تعالى لا يوجد في غيره بل ما عداه كونه جوهر اكان
 وعرضا مجرد اكان او ماديا رابطي بحسب الذات والوجود قوله رابطة الذات اسي محتاجة بحسب الذات قوله
 وفي هذا الحكم اسي رابطة الذات والوجود قوله متساوية لكون المجردات والماديات كلها ممكنة فكون محتاجة
 الى العلة قوله فني اسي الماديات قوله من جهة اسي الاحتياج الى العلة والاحتياج الى المادة بخلاف المجردات
 فان المتحقق فيها الاحتياج الاول دون الثاني ومن ثمة سمعهم يقولون ان في المادى فاقان وفي المجرد فاقاة
 واحدة قال الاول بحسب سببي ان علم انه لا مرتبة في استحسان تقديم الذاتى على العرضى فني العرضيات
 تقديم خاصة على العرض العام لمكان الاختصاص في الذاتى تقديم بحسب كونه جزرا اعم فهو اعم واصل
 في العقل ثم النوع على شابهة بحسب في كونه مقولا في جواب ما هو وكون نسبت الى الاشخاص كنسبة بحسب الى
 الانواع بخلاف الفصل فانه مقول في جواب اسي شئ وان كان سببا للنوع ايضا بل له مشابهة بالخاصة
 فظهر الترتيب بين الكلمات بحسب على المنق للذكور في المتن قوله هذا اسي انحصار جواب ما هو في احد وجوه
 والنوع قوله بحسب اصطلاح آه واما بحسب اللغة فكلية ما هو سؤال عن الماهية مطلقا قوله والعرض اسي
 في الامر اكل في السؤال قوله موقفة الحقيقة التفصيلية كقول الحقبة الاجالية عن السؤال بالامر الكلي فلا يلزم
 تفصيل احوال قوله ولهذا الغرض قوله انما قيل في مستدر كتحقيق المقام على ما افاده ان
 المدققين ان الترتيب الذي ذكره المص بقوله فيجاب بالنوع اسي هذا التام على سبيل منع احوالا الحقيقية يمنع
 في الجمع احوال اتمام في الجواب عن السؤال بالجزئي الحقيقي كزبد مثالا كما يصح النوع في جوابه والقول بانستدرك
 بالتفصيل مستدرك فان الاجمال ايضا كسا اكل واحد من صفئ احوال لا يحصل عارض للمهية من حيث
 بان لا ينافى ما تفت واما المطلوب عن المهية المختصة بفسفها من حيث بان يقع في الجواب الامامية

الكل ولا اعتبار للاجمال في تقصيل تعريف كل واحد منها فردا لها ومورداً تحتها وبیانها على وجه الاستدلال
 عند التام كما يجوز ان الناطق كل والكل منحصري الخمس والكل يكون كناية بذلك لا بالنسبة الى زيد وعمر وشكلا ولا
 يتصور كناية بالنظر اليهما الا على طريق النوعية والنوع يصح في جواب ما يكون نوعا بالقياس اليه لا بعد ان
 ان التحصيل بالامراجز في في الجواب بالنوع والكل في الجواب بالكل التام كما نص عليه المصنف في المنهية بان
 ذكر احد التام في الجواب عن السؤال بالجزئي فعمل التروية على منع اخلو مما لا يرضى به لمصر قوله ان لا يكون
 تفسير التام للمهية انت تعلم ان كون موسو الا عن تمام للماهية ليس بحسب اللقب بل انما هو نظر الى الاصطلاح
 ولعل الاصطلاح لم يقع الا من القدر والمناقص لا مكان حسين في مرتبة واحدة ولم يقع من الاحقن المجرى
 قوله وقد تبدل عليه اي على عدم المكان حسين في مرتبة واحدة للماهية واحدة قوله بلزوم الاستغناء
 انه تقرير الاستدلال انه لو كان لماهية واحدة في مرتبة واحدة جنسان يلزم استغناء ما عن الذي
 وبطلان التالى غير خفى فكذا المقدم واما الملازمة فبنيها الشارح بقوله اذ الواحد كاف لتقوم للماهية
 ثم وجه الكفاية ظان احد حسين اذا قرن بفصله القرب تحصيل المهية النوعية ويكون الجنس الآخر لغوا
 لاحاجة اليه في تحصيل التقوم ثم نقص عليك انه قد استدلل عليه بوجه شتى منها انه لو كان لهية واحدة
 مثل الانسان جنسان في مرتبة واحدة كالحساس في تقيم القائمة فاما ان يشتركا في كل ما يشتركا فيه كالحساس
 فلا بد ان يكون احدهما جنسا واحدا فاما مجموعهما تمام الذاتي المشترك او لا فلا بد وان يشتركا بحساس مثلهما
 الانسان والفرس والالام يكن مهية مشتركة فلم يكن جنسان بحسب هو الذاتي المشترك للقول في جواب ما هو
 ولا بد ايضا ان يشتركا في تقيم القائمة بين تلك الماهية وماهية اخرى كالشجر على سبل الذاتية فاذا سئل بان
 الانسان والفرس والشجر ما هم فاجواب لا يكون الا تمام الذاتي المشترك بين الثلاثة فان هو سؤال عنه وظاهر
 انه لم يحقق على الفرض المذكور اللهم الا ان يقال انه يصح لسؤال عن هذه الثلاثة بما هم كما يصح عن الانسان
 واسوا وبما هو منها انه لو كان لماهية واحدة جنسان كك فانما ان يقع في الجواب معا فيكون مجموع من
 مجموع جنسا واحدا ام كبا الاكل مع احدهما بالقرارة لان المجموع في تمام المهية لا كل مع احدهما فقط اذ
 واحد منها فيه فذلك هو الماهية المشتركة بالتمام والا فليدرم التبرجح بلا مرجع او الاستغناء عن تمام الماهية

سنة
 راجع الى
 واحد
 من

كما ترى ومنها انه لو كان جنسان في مرتبة واحدة لزعم احد الامرين انهما تحت النوع ، او ان احدهما ليس تحت النوع
افضل ووجهه فان الجنس اذا ارتفع بهما صار محله ورائع بهما من نوعا بدون مدخله ما هو خارج عن او لزوم
دور عليه لو تحصل كل منهما بالآخر وتحقيقه انه لا يمكن ان يكون احدهما جنس مفيد لتحصل الآخر الا اذا كان تحصيل
نفسه فلو تحصل كل منهما بالآخر لزعم ان توقف تحصل كل منهما على الآخر فذلك الدور دور عليه فلا يريد انه يجوز ان
يكون يحصل كل منهما موقوفا على ذات الآخر لا على محله فيكون الدور دور محته لا عليه هذا هو التفصيل في شرح التخصيص
وهو اشبه وقد عترض بانه يجوز ان يكون كل من الجنسين محتاجا في لتحصل النوع الى الجنس الآخر باعتبار تحصيله
في الجملة فلا يلزم الدور فان للعلية تحصيل في الجملة وللعلول تحصل نوعي انت خير بان المراد بتحصل النوعي بالابها
مقابله بقرينة قوله والا لكان آه فالدور لازم قطعا لتوقف لتحصل النوعي لكل منهما على لتحصل النوعي الآخر قوله
الوجود المحصل يعني ان الوجود المحصل للجنس هو وجود النوع قوله واحد بهما ووجهه ان قولنا مفردا أي متنازعا
عن تصور الآخر وهو نوع فظهر ان الجنس والنوع متمايزان بحسب التصور قوله قال شيخ آه في البيات لشفاف
وهذا ما يدر لان الوجود المحصل للجنس هو وجود النوع قوله يعني الجنس أي الماخوذ لا بشرط شيء قوله لكان سببا
آه وهو ربط والالم الصحيح على طبيعة الجنس على طبيعة النوع قوله معنى المادة أي الماخوذ بشرط لا شيء قوله وان
كانت قبلية لا بالزمان أي وان كانت قبلية قبلية بالذات قال المصنف في الحاشية المقصود منه نفى تقديم
الحقلي الواقعي وان كان بالذات والا فالقديم الحقلي للبيط على المركب ولو كانا عقليين من الضروريات أي
ويحتمل ان يكون المعنى انه ان وجدت قبلية بالذات في كائنا من النوعين لكنه ليس باستبار لتحصل ثم توضيح
المرام ان الجنس امر بهم ليس لتحصل وجود في مقام لتحصل النوع قبل وجود النوع بان يحصل وجود الجنس سناك
اي لا ثم من صفات اليه افضل في مرتبة اخرى حتى يتحصل وجود النوع ثانيا وان كان للجنس تقدم على النوع في مرتبة
بحسب التصور ضرورة تقدم ذات الجنس على الكل وكذا وجوده على وجود النوع بالاعتبار المحل في كائنا من النوعين
الا بالزمان وهو ظاهر لا بالذات بان يكون وجود الجنس سببا لوجود النوع ويكون النوع متفقا اليه في وجوده
تفصلا والي يلزم الدور فان الجنس لا يحصل الا بالنوع فلو كان النوع متفقا اليه في تحصيله لزعم الدور وهذا هو التفصيل في
شرح التخصيص وفي اخره وفي اخره في الخاتمة قوله سلكم بهذا وان في وجوده هو وجود النوع

هذا هو المقصود
منه
في
البيان
على
البيان
على
البيان

وجود النوع قوله شيء آخر هو الفصل قوله فانه لو فعل آه دليل لقوله لا يمكن ان يضع آه قوله في الوجود ^{لعقل}
 آه في الخارج والذهن قوله بل سنفانية وجزء منه قد نوسم انه لا يصح كون الفصل بجزء الجنس كيف ولو كان جزء
 منه فاما ان يكون جزء الحقيقة او المفهومه والثاني غرضي عن البيان في الاول ايضا دم كون الجنس بسيطا وجوابه ان
 الجنس لم يحصل لما كان هو النوع واما وجود الفصل الداخل في النوع كانه داخل في الجنس ونضم فيه قوله
 انتهى كلامه آه كلام الشيخ قوله اي جنبا تحصل نفسية لقول الشيخ بجهة التي او مانا اليه قوله جماع المقدار آه
 هو جنس شامل للخط واسطى وحسم تعليمي واما قول القسمة في جهة او جهتين او جهات فصول لها قوله وان حصلت
 كلمة ان وصليته قوله مطابقة لها آه حقيقة الخط قوله فان الاجزاء آه دليل بقوله لا تحصل حقيقة الخط قوله است
 اجزاء آه والالم يصح حل الاجزاء الحقيقية للحد على المحدود وهو كاتري قوله وغير محموله عليه آه على المحدود قوله
 وهو التقدم آه يعني ان التقدم بطبع عبارة عن كون المتأخر مستقرا في تقريره ووجوده الى التقدم ولا يكون التقدم
 علة له كالتقدم القصور على التصديق وتقدم الواحد على الاثنين قوله نعم ذلك آه اي تقدم الجنس والعقل على
 النوع بالطبع ثم يزدفع لا خلاف وهو ان الجنس والعقل جزآن من النوع فعلم انهما متقدمان عليه تقدما بالبطبع
 كيف ومن شأن الاجزاء ان تكون متقدمة على الكل في الوجود فاذن يكون تقدمها عليه بالطبع فانه لو تقدم
 بحسب الوجود من جهة التوقف وتوضيح الدفع على ما في الحاشية ان الجنس والعقل انما يقال انها جزآن من النوع
 لانها جزآن من صده فمتقدمان على النوع في العقل بالطبع اي على صده ^{عقل} اما في الخارج فلا لا يجب ذلك لاجب الدنيا
 بل تمامتا خزان عنه في الوجود من اذالم يوجد الانسان مثلا في الخارج او الذهن لم يعقل له شيء بعينه وغيره و
 يحصله ويحصله هذا هو مختار الشيخ وغيره انتهى قوله فيها ما خزان عنه آه على المحدود قوله فيها في الوجود
 اي الوجود الخارجي والذهني قوله فيها شيء بعينه وغيره وهو الجنس قوله فيها شيء بعينه ويحصله وهو ^{الفصل}
 قوله وقد يقال آه قال في الحاشية حاصل كلامه اثبات تقدم بطبعهما في طرف الخلط والتعريف ^{للعقل}
 الفاعل يعني التقدم بالصبح لهما في الواقع وكذا الجيب عرضه اثبات تقدم بطبع الجنس والعقل حسا لواقع انتهى قوله
 فيها مخرج الفاعل وهو الذي ذكره اثنان بعينه بقوله قيل عليه قوله فيها وكذا الجيب وهو الذي ذكره
 ساج بقوله فاجاب عنه آه قوله متقدمان طبعيا ايضا اي كما انهما متقدمان على طبيعة النوع بالمماثلة قوله دليل

عليه آه تفصيله على ما في بعض النواحي ان هذا الاشكال في نفسه هو الدليل الذي اورد في شرح سابقا على نفي كون
 هذا التقدم تقدما بالطبع وتقريره ان تقدم الطبع يقتضي ان يكون وجوده متقدما فيه سابقا على وجوده متأخرا وهو
 مستغنى في الذات والذاتي لكونها متحدتين في التكوين والتفصيل من في الوجود ايضا ولذا لا يحتاج الذاتي الى حل شيئا
 سوى جعل الذات بجعل الذات هو عينه جعل الذاتي فلا يصح القول بان هذا التقدم تقدم بالطبع ثم عبارة قوله فاما
 عنه بعض المحققين آه تقريره بجواب انا اناسلم ان السببية التقدم بالطبع اعني هو وجوده السابق على وجوده
 مستغنى في تقدم الذاتي على النوع لكونها متحدتين في الواقع وذلك لان نسبة الوجود الى الذاتي سابق على نسبة
 الى الذات وظاهر ان هذه السببية يمكن للتقدم بالطبع كيف لا عقل حكيم بان يجعل متعلق اول بالذاتيات وثانيا
 بالذات فلما ان حكم العقل في صورة جعل مقبول علم العقل حكمه في الوجود على النحو المذكور قوله لا يعني انها محمولة
 بالعرض قال في الحاشية ولا محمولة بحمل متانف بالذات فهذا التقدم في كماله العقل بحسب حكم الذين في هذا
 الوجود الى الذاتي ولهذا يمكن بانها اجزاء عقلية انتهى فلهذا وللهذا ان نسبة الوجود الى الذاتي تقدم على
 الى الذات قوله فيها اجزاء عقلية ولا مرية ان الخبر يكون ما على الكمال بالطبع ثبت تقدمه بحسب الفصل في النوع والطبع له والعرض
 الظاهرة نقص يمكن ان يجعل معارضة بكذا في الحاشية ثم نقرر الاغراض طريق النقص لا كما ان الدليل الذي ذكرنا ان تقدم الذاتي على الذات
 بالطبع من ان تقدم نسبة الوجود الى الذاتي من نسبة الى الماهية يمكن تقديره عليها طبعها جارية عين في تقدم
 فعله الفاعلية على معلولها مع ان المدلول يختلف عنه فان هذا التقدم ليس بالطبع بل بالعلة واما تقريره بطريق
 المعارضة فتقريره ان المستدل اثبت تقدم الطبع في الذاتي على الماهية بسبب تقدم نسبة الوجود الى الذاتي
 من نسبة الى الماهية وعندنا من الدليل ما ينفيه وهو ان نسبة الوجود الى العلة اقوى تقدما من نسبة الى المعلول
 مع ان تقدمها عليه ليس بالطبع فكذا الحال في الذاتي والماهية قوله وما به سبق فيه آه ذم لما توهم من
 ان تقدم العلة الفاعلية على معلولها يجوز ان يكون من جهة توقيت وجوده المتأخر على وجوده السابق
 لا يكون علة له فيكون في ذلك التقدم بالطبع لا بالعلة بان تقدم العلة الفاعلية على معلولها ليس من جهة التوقيت
 المذكور ليقول وجودها معا ولا يلزم تخلف المعلول عن العلة الفاعلية بل من جهة ان وجودها سابق على
 وجوده اما وعيت ان العلة بالممكن بوجبه لم تكن موجودة للمعلول وظاهر ان هذه السببية هي التقدم

التقدمة على قول جثية الوجوب بالحيثية الوجودية حتى يكون تقدما بالطبع قوله فاجيب عنه بان آفة زبد
 الجواب المتفرقة بين تقدم العلة على السبيل وتقدم الذات على الماهية بان العلول لا يكون مستلزما للوجود عند
 وجود العلة ولا يفصل احدهما عن الآخر ولا يكون تقدما على العلول بالوجود ولهذا لم يحكموا بالتقدم الطبيعي بخلاف
 الذات والماهية فان العقل اذا خلا الماهية في ظرف الحائط يجد وجود الماهية مستلزما الى وجود الذات وفي هذا
 الحائط ينكس احدهما عن الآخر فاجيب عن آفة جثية الوجود التي هي معنى التقدم الطبيعي بقوله ولا تقدم عليه
 قال في الحاشية وفيه انه ان اريد معنى التقدم الانكساري في حصول الذات في الوجود في سلم وان اريد معنى تقدم
 الذات في كحائط العقل فلا سلم فاعلم ان معنى قوله يجد وجودها مستلزما في الحاشية اقول لا سلم ان الماهية مستلزقة في
 وجودها خارجي الى الذات اي كجس في الفصل بل الامر بالعكس كما سياتي فاعلم ان معنى قوله فانهما الفرق اي بين
 تقدم احدى الفاعلية على معلولها وبين تقدم الذات على الماهية فان الاول تقدم بالعلية لكونها سبقت فيه
 بوحشية الوجوب والثاني تقدم بالطبع او ما به سبق فيه بوحشية الوجود قوله وظهر المقصود اني كون تقدم الذات
 على الماهية تقدما بالطبع قوله اقول الماعرف آفة جواب عن اصل الاعتراض المعبر بقوله وقد يقال كذا في الحاشية
 وتحرير الجواب بان كون الذاتيات اجزاء في ظرف الخلط والتعريف بها يصلح نظرا الى المعنى احدى التكريس اما بالنظر
 الى المحدود فكلما وحاشا ان تحت ان فيه وحدة بحيث تقدم الذاتيات على المحدود وسأخرج الصنف بالوجود
 ممنوع فلا يكون تقدما بالطبع واما تقدمها على احدى المعنى التكريس تقدما بالطبع فمقبول وقد مر توضيحها
 في الحاشية فذكر قوله كما يجوز ان يحسن غير محصل قبل النوع وليس يتقرر بالفعل قوله لا يدري على اي
 معنى آة قال في الحاشية اعلم ان يحسن امرهم ناقض يقتضي حقيقة ان فعله لا يستغنى عنه في شيء من الماهية
 فالحقائق التي هي لها كسب خارج اي لا تميز بين اجزائها جعلها وجودا وطلاقا لسطحها بهدائي
 شائع في كتبهم يستحيل زوال حصولها عن طباع جناسها الى بدل لانه اذا زال الاقتران الى الفصل بقي الطبيعة
 بدونها فلم تكن الطبيعة كجثية جناسا فاقترانها الى الفصل ليس بجبر ولا تمييز بحصوله بالخواص ايضا بل باستنباطها
 نوال نقصانها الذات فلا يجوز لقوا بها بالفصل في موضع دون موضع الا بحسب الاعتبار العقلي فالماخوذ
 بشرط لاسن الطبيعة كجثية نوع عقلي لكل معنى اذا اعتبر مع معنى آخر فان كان ما يغايره بحسب الفصل والوجه وذلك

بمعنى ليس فضلا بل عرضا خارجا وان كانت لغاية بينهما باعتبار الابهام والتحصيل كان فضلا هذا هو المقرب
 الفصل وغيره من النواحي ففكرت في قوله فيها فيقترن حقيقة الى فصل فافقار بحسن الى الفصل بحسب اللذات
 الابهام وعدم تحصيله بخلاف افتقار النوع الى الاشخاص فهو بهم بحسب الإشارة لا بحسب اللذات بخلاف بحسب قوله
 فيها فلا يستغنى عنه أي لا يستغنى بحسب الفصل قوله فيها فاحتائق مبتدأ وقوله تحيل خبره قوله فيها واطلاق
 البسيط آه اذ احده لما توهم من ان المناسق الى الفهم ليس بسيطاً بالاكين جزاء معلوماً وهذا هو الشائع فيما بينهم
 فقير احتائق البسيط بالاكين جزاءه متمايزة بحسب الخارج معلوماً وجوده ليس بحسب تقرير الازاحة غنى عن
 قوله فيها الى بدل كما يشاهد في الكون والفساد قوله فيها بدون أي بدون الفصل قوله فيها فلم يكن لطبيعة
 بحسب جنسها مادريت انها بهمة بحسب اللذات لا بحسب اللذات الطبيعة النوعية قوله فيها بل التكميل آه بخلاف
 المميز العرضي فان الافتقار هناك يحصل التميز فقط فانه لم يقصود فيه التكميل ونزول النقصان الى الذات قوله
 فيها الاعتبار العقلي وهو الاحتياط قوله لم يحصل معنى متقرباً لفعل آه توضيح المقام ان بحسب معنى سهم يحوز
 يكون بنفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فنضم اليه معنى آخر يعين وجوده بان المعنى منضماً
 فيه وانما يكون معنى آخر من حيث التعيين والابهام لا في الوجود فاحسن وان لم يكن فيه الفصل بالفعل لكنه في القوة
 فلا يكون الفصل مضافاً اليه من خارج حتى يكون بحسب جزء من المجموع غير محمول عليه وما قالوا ان الفصل خارج
 عن بحسب وبالعكس فنحن اذ ان خارج عن نفس مفهوم بحسب غير داخل فيه بالفعل وبالحكمة لا تفرق بين بحسب
 الفصل الامر حيث الابهام والتعيين لا في الوجود قوله بالاختلاط الاتحادى كما في المحذور وقوله واما المعنى فهو
 آه يعنى ان الطبيعة النوعية مستحصلة متقرة قبل اقترانها بالعوارض الشخصية ذنبية كانت او خارجية فلا يطلب فيها
 الا تحصيل الإشارة فقط وهذا يتحقق بعد اكتسابها لتلك العوارض وتجلد المرام ان بحسب سهم بحسب اللذات والاشارة
 معاً فنية ايهامان واما النوع فيحصل بحسب اللذات وسهم بحسب الإشارة فنية ايهام واحد وهذا معنى قوله بحسب سهم
 والنوع يحصل فان المراد بالابهام والتحصيل انما هو بحسب اللذات قوله سخي آخر وهو الفصل كالمفرد للصبر مثلاً قوله
 باعتبارات الثلث أي التعريف والاختلاط والاطلاق قوله بالقياس الى الامور الغير المحصلة في الحاشية المراد
 لغير المحصلة لا لا يفيد تحصل المرتبة متقدمة على مرتبة العوارض ان ثبت قوله العوارض اللاحقة كالسود البياض

والبيان قول الماخوذ أي من الذات قوله الامور المحصلة أي في مرتبة قوام ذاتها وتقرر حقيقة ما يقتضيه
على كل ما يقتضيه من خارج هكذا في الحاشية قوله فقط في الحاشية المراد بقوله فقط اعتبار ذلك المعنى وحده وانما
بالمأخوذ وحده كونه كسب الماهية أي لا يحتاج في تسميته إلى شيء آخر حتى إذا صم إليه شيء آخر صار مجموع هاتين شيئا
غير الأول في في حدسها ماهية كاملة بخلاف الماخوذ لا بشيء فأنها ناقصة متعصرة في تحصيلها وتتمها إلى صفة
أخر انتهت قوله بان يعتبر تمامه بهذا القدر وهو كونه جوهر إذا طول مع عرض وثم قتنا فهذا القدر معنى تام
في حد ذاته قوله فهو أي قسم قوله بالقياس إلى ذلك المعنى أي معنى آخر قوله والمركب منهما أي بالقياس إلى
المركب من الجسم بالمعنى الآخر قوله مادة وجزء مستخدم قوله فلا يحل على شيء منها أي من المعنى الآخر والمركب منها
وذلك لا تنفكا شرط المحل وهو الاتحاد في الوجود فان يجوز يكون مغاير المحل في نفسه بان يكون حقيقة من مجموع
وما هو محمول ليس بحقيقة فاطلاق لا جزاء على محسن بفضل مسامحة نظر إلى الاتحاد والذات وانما
بنحو من العقل مع الاعتبار والاستحالة في كون الجوز محمولا باعتبار آخر فان الطين إذا اعتبرته من حيث انه طين فحين
غير ان يدخل فيه الصورة البنية لم يحل على اللبس في كان جزاء ومادة وان اعتبرته من حيث انه طين مع ذلك صانع
لان يكون فيه امور اخر منها الصورة البنية فهو بهذا الاعتبار محمول على اللبس وتحتجده وكذا الحال في الصورة والفضل
فالمادة والصورة لا تحلان على المركب ويحسن بفضل كحلان على الكل ووجودان بوجوده هذا تمام الكلام
في الاصول انتهى قوله لمعقلياته فعادة عقلية صورة عقدا في الحاشية هذا كسب حيلة النظر واشتهر وراحت ان المادة البنية
ليست امر غير اعتبار محسن اعني لا بشرية اما بشر لا شيء فعادة خارجية أي غير بشرية لا معنى لان الجوز
في الخارج مغاير الوجود بفضل ثم ان اعتبار محسن جزء للمادة البنية حقيقة بحيث لا يحل عليه
ان يقال انه مادة عقلية للمهية أي كذا انتهت قوله فيها هذا أي لو ان مادة العقلية الماخوذة بشرية
الامغاير الاعتبار محسن الماخوذ لا بشرية شيء قوله فيها اعني لا بشرية شيء فعادة خارجية أي غير بشرية لا معنى لان الجوز
الشيء الماخوذ لا بشرية صبن مع مادة عقلية لا مغايرة بينهما أصلا قوله فيها مادة خارجية العقلية فهي مغايرة
للمحسن قطعاً بان الماخوذ بشرية لا مادة خارجية والماخوذ لا بشرية صبن قوله فيها لا يعني أنه إذا خضع لاختلاف
وهو أنه على تقدير مغايرة المادة الخارجية للمحسن يكون وجودها مغاير الوجود بفضل وهو كما ترى بان

المادة الخارجية ليست بغاية للجنس في الوجود حتى يلزم خايرتها وجودها لفصل بل المغايرة بينهما بالاعتبار
 ان هذا تفصيل الاعتبارات الثلاثة للماهية بالنظر الى الامور المحصلة كذا في بعض النواحي قوله فيها لا يحل عليه
 يحل بحسن ما اعتبر اخذه جزاء على احد قوله قد يؤخذ لا بشرط شي معطوف على قوله قد يؤخذ بشرط لا شيء قال
 في الحاشية اعلم ان الماهية الماخوذة لا بشرط شي قد تكون غير محصلة تنفسيها في نفس الامر بل تصالح للصدق على
 الانواع المختلفة المباشرة وانما تحصل بالنظام امور محصلة تقتضيها وتصير بعينه احدى تلك الانواع فيكون جنسا واما
 المحصلة لا فضلا تجعل نوعا وقد تكون محصلة في ذاتها وغير محصلة باعتبار انضيات امور الالهية في الوجود يجعلها
 كل واحد منها احد اقسام المحصلة في الوجود المعنى كالانواع المندرجة تحت صنف فهو في نفسه نوع حقيقي بل يخص
 بهم من نوع محصور كالمبني على الاول لانها اذا اخذت لا بشرط شي حصل لها ارباع من القياس الى الانواع
 المحصلة بالصورة المنوعة المتضادة اليها هذا مبني على ما هو المشهور من ترتيب المشايخ من ان المبني متحدة
 في الوجود مع الصورة المحصلة لها باعتبار تمايزه عنها فيه باعتبار خفي الجسم بسيط اربع موجودات المبني
 الاولى والصورة الجسمية والصورة النوعية والربع المركب منها تركيبا اتحاديا وهو الجسم البسيط باعتباره كان
 حكا فخر انتهى قوله فيها كالمبني على الاول اعلم ان المشتاتة هي المبني الى المبني كشيء مبهمة بالذات من نوع محصور
 فيها ومع ذلك لها تعدد شخصي بالعرض وبواسطة اعرافها من تلقاء الاستعدادات المتعاقبة المتواردة عليها
 وهذا التعدد سبب لتعدد الاشخاص بحالة فيها قوله فيها باعتبار خلق بقوله متحدة قوله فيها وتمايزه عنها فيه
 اي تمايزه عن الصورة المحصلة في الوجود قوله فيها خفي الجسم بسيط وهو الذي لم يتركب من اجسام مختلفة
 الطباع قوله يؤخذ ذلك اي الجسم قوله حتى اذا قارنته تعلق بالمعنى اعني قوله اعتبار الاختتام لا بالقر
 اي قوله غير اعتبار قوله لم يكن مجموع جمادى اذا اعتبر اختتامه حصل بمقارنته الى الاخرية شي مركب غير الجسم
 فلا يحل عليه ان جسم لانه بذلك الاعتبار كان مادة غير محمولة كذا في الحاشية قوله فيها اختتام
 اختتام الجسم بهذا المقدار اعني كونه جوهر اذ طول وعرض وشمك كما كان اعتبار هذا الاختتام في الاعتبار الاول
 اي وقت كون الجسم ما يؤخذ بشرط لا شيء قوله فيها بمقارنته اعني آه بان يكون هذا المعنى المقارن الجسم
 عليه وجزء المجموع الحاصل منه ومن الازدواج قوله فيها بذلك الاعتبار اي اعتبار الاختتام قوله

ومن غير اعتبار عدم الاختصاص عطف على قوله من غير اعتبار الاختصاص قوله حتى لو لم يكن له معنى في نفسه
على قياس ما عرفت انما قوله مرسلاتى عن اعتبار الاختصاص وعدته قوله وامرهم في ذاته فانه يصح
بلا امر زائد عليه داخل في تحصيل معناه او خارج وان كان في الواقع مقارنا مع الفمعان محصلة فان المعان
المحصلة لا تنفك عنها في الواقع وان انفكت في الملاحظة فيكون جناس ملاحظة ولا بشرطية بان يكون في المقصد
في العنوان في المعنوي قوله وعلى المركب منها اى التبركيب الاتحادى كالمحدود وكون التركيب الاضماى
كما حد بكذا في الحاشية قوله وقد يؤخذ بشرط شي بذا هو الاعتبار الثالث من الاعتبار اى الثالث قوله
الخامس الاختلاط اى الاختلاط المتحصل بالاتحادى لا الاضماى قوله بما يمكن اى متعلق بالاختلاط وحده
ان يصور معنى الجسم مع الفصول متحصلا ومتحصلا بها في ذاته لا بان يكون متحصلا باعتبار انضمام امور الى محله
كل واحد منها اى ينفك الناصلة فبذلك القول ضررنا شرح عن العوارض المتميزة قوله كما كان
بالقوة اى كان كل من انامى وحساس من الآخر وعين بل مركب بالقوة قوله وان كان كلمة ان صليته
قوله مقارنا اى في نفس الامر قوله لم يعتبره فانه لو اعتبر تحصل بحسن المعاني المحصلة اعمى الفصول لم
يقرب صبا بل يكون نوعا قوله ويمكن ان يقال آه في الحاشية فائلا بسبب حميد الدين كان من شركائنا
في الدرس المتحصل وهو يفتخر بهذا التوجيه فادرجته في الكتاب تذكرا له اللهم اغفر لي وله ويحیی علی الامان
انتهت ثم الفرق بين التوجيهين انه على التوجيه الاول يكون المراد من قول المصنف المعاني المحصلة اى
تكون على تحصيل الحسن وعلى التوجيه الثاني يكون المراد من المعاني المدخلة في نسخ حقيقة الحسن قوله
لا يبقى آه هذه الحاشية قيد للنفس لا في قوله وانما ذات بسيطة آه ازاحة وموتة وهى ان بسيطة للمادة له ولا جزاء
وسها وخارجا باعتبار المادة والحسن فيه يكون متعللا بعقل وخرجه فيحصل له يتميز بينهما بلا تعسر فحكم التعسير
الازاحة ان هذا الحكم انما هو بحسب وجود بسيط لا بحسب نفسه فعدم تعسر الامتياز بهذا الاعتبار لا يصادف ذلك
ثم افاد في الحاشية توجيه اخر لازاحة تلك الوسوسة بقوله وقد يقال ان المراد بالبساطة لا يتميز جزاؤه في
القوام والوجود في الخارج وبالمركب يتميز جزاؤه فالمادة في المركب كاتواع الاجسام بالحققة ماسة تامتها
متحصلة في الواقع وغير متحصلة باعتبار انضمام امور اليها يجعلها كل واحد منها اى ينفك الناصلة التى

لما
سما قول التوجيه
بما يمكن آه
منه ملاحظة

غير بما لا صور له نوعه فيحصل المعنى كحسبى فيه متعسر لانه يصير المتعسر المتعسر في ذاته مبها غير متحصل واما سبب ظلا
 مادة له في الخارج بل بحسب اعتبار العقل في كماله المتعسر واما بما يقتضيه المادة فيجب الخارج والقوام في
 متعذر لان جنبه في نفسه مبهم لا يتعين الا بالافصول فحمله متعينا بنفسه بحسب الخارج مبهم ليس بقرينة قوله فيها
 ثامته خبر لقوله فالمادة قوله فيها يجعلها كل واحد منها آتى بحمل الماهية الثامنة آتى في المادة كل واحد من الامور
 المتضاف اليها قوله فيها فيحصل المعنى كحسبى فيه آتى في المركب قوله فيها يقتضيه المادة فيه آتى تميز المادة
 كحسبى في السبب قوله فيها متعذر لعدم التمايز بين اجزاء السبب بحسب الوجود فكيف تميز صدق المادة
 عن صدق كحسبى بسهولة قوله هذه الاعتبارات آتى الاعتبارات لثلاث من التعرية والمخلط والاطلاق
 قوله في الوجود آتى الوجود في الخارج قوله اذ المادة له في الخارج في الحاشية تفصيل المقام ان سبب قد
 به لا يتقوم من الاجزاء صلا كالافصول مع الاجناس العالية فحسبى ان يفرض فيه هذه الاعتبارات بسهولة اذ
 المادة له خارجا وذهبا ولا ينسج له ولا فصل له الا بحسب الفرض والاعتبار وقد برز به بالاكثرة له في اجزائه بال
 الاتحاد باجلا ووجودا فتقضي المادة فيه متعسر اذ التمايز بين اجزائه في الوجود حتى يظهر ان هو صدق كحسبى ومطابق
 فيه هو عين المادة كماله لقوة تلك الذات وامكانها بسهولة فان كحسبى امر مبهم ومعركة ان في ذلك المبهم هو
 بعينه مادته البعثة في الوجود عسيرة واما تفصيل المعنى كحسبى وتفسيره عن الفصل المتعسر من ذاته مع غل النظر
 عما يلحقه فحسبى ان السبب لمعوم كحسبى وخصوص الفصل واما التمييز بين الذاتى والعرضى ككحسبى والعرض العام مثلاً
 فتعسر في الماهيات الحقيقية كلها دون الاعتبارية والاصطلاحية اذ هي تابعة للاصطلاح واما المركب من الاجزاء
 التمايزة مجلا ووجودا فتحصل المعنى كحسبى فيه متعسر فان المادة فيها موجودة متعينة ومعركة انها هي كحسبى مبهم
 باعتبار لا بشرط شي متعسر بل متعينة عند البعض كما سيجي ان المركب من السيولى والصدوة لا يتركب من كحسبى بل
 فتفكر لعل الحق لا يتجاوز عنه انتهت قوله فيها بسهولة متعلق لقوله يظهر قوله فيها متعسر في الماهيات
 الحقيقية كلها آتى سبب كانت او مركبة ثم متلو عليك ان الماهية اما ان يكون لها تحقق وثبوت مع غل النظر
 عن اعتبار العقل او لا الاولى الماهية الحقيقية اى الثابتة في نفس الامر والثانية الماهية الاعتبارية اى الكائنة
 بحسب اعتبار العقل كما اذا اعتبر عدة امور فوضع بازاها اسما ككحسبى الموضوع بازاها الكلى المقول على

على الكثيرين المختلفين بالحق في جواب ما هو قوله متعسر ان خبر قوله جعل المتعين حصل المسهم قال وهذا هو الفصل
 بين الفصل والصورة أي الصورة النوعية فالناطق مثلا اذا اخذ بشرط لا شيء بصورة نوعية وخبر الانسان وغيره
 محمول عليه واذا اخذ بشرط شيء كما يحوانية فهو نوع ونفس الانسان واذا اخذ بشرط شيء بل كيف ما كان فهو
 مفصل ومحمول عليه بل صرح الشيخ الرئيس بان هذه الاعتبار اثلث تجري في كل كلى فالنوع كالانسان
 بالقياس الى الاشخاص اذا اخذ بشرط لا كان مادة واذا اخذ بشرط شيء كان شخصا واذا اخذ بشرط كان محمولا عليها
 نوعا لها قال المحسن ما خذوه هذا معني على ان التركيب الذهني مستلزم للتركيب الخارجي ثم نقص عليك ان
 في اجتماع التركيب الذهني والآخر ثلث مذموب الاول انها اجتماع اصلا فان الانسان المركب من البدن
 والنفس والبدن والصورة النوعية لو كان مركبا من مجنس ومفصل كان له حدان تامان هو كما ترى والثاني
 انها قد يجتمعان لوقوع تحريك المركبات الخارجية وبسببها بالاجزاء الذمبية والثالث انها مستلزمان فان
 مجنس ومفصل ما خذوه ان عن المادة والصورة وهذا القول اعلم اقرب الى الصواب ويلقى عليك تفضيله في
 الشرح قوله فان المادة والصورة تفصيل المقام على ما افاده بعض الاعلام انه ليس المراد بالمادة الخارجية
 التي يعبر عنها بالسيولي الاولى والصورة الخارجية التي يعبر عنها بالصورة الجسمية كما وهم والانزوم ان يكون
 بشي واحد حقيقيا مختلفا في حيث له حدان تامان وهو بطايل المراد بالجزء الخارجي الذي هو منشأ نزاع المحسن
 وبالصورة الخارجية هو منشأ نزاع الفصل فلهذا الصورة والمادة متحدان مع مجنس ومفصل ولا فرق
 بينهما الا بان الشيء اذا اخذ بشرط لا شيء صار مادة وصورة واذا اخذ بشرط شيء كان جنبا ومضلا فالماادة كالمركب
 والصورة والمفصل متحدان بحسب الحقيقة ومتعارضان بحسب الاعتبار فاذا حصلت الماهية في الذهن بالجزء الباطنية
 والعقلية لا يلزم ان يكون لها حقيقيا مختلفان بل يلزم ان يكون لها حقيقة واحدة لها اعتباران متعبد
 الاعتبار لا يتعدو المعية فلم يكن لها حدان تامان كما في شرح الموقف انتهى بعبارة حال في الحاشية
 فرق بين مجنس في المركبات الخارجية وبينه في الباطن الخارجية أي بالتمييز جزاؤه في الوجود فان
 في المركبات يمكن ان يجرده عن جسمية ويؤخذ حيث يصير نوعا حقيقيا لا بفضل من الفضول بل بنفط طبعية وذلك
 لان جسمية جسم مثلا ليس باعتبار انه مجرد جوهر متميز غير داخل فيه شيء آخر كالصورة الانسانية والفرسية ونحوهما

وأنما بعد ما يتوصل في غير مختلف في الأجسام ثم شيء داخل بل بأسرها خارجة بمقتضى السبب من خارج لأن حقيقة تقيدها
وتحصلت في الوجود والامكان انتقال من الجادوية إلى النباتية والحيوانية بل إننا نكون حينئذ أخذنا بالقياس إلى
المنوعات سبباً بل لا حظ معناه جوهراً إذا طول مع من وعمق لما شرط أن لا يكون غير هذا أو يكون وإذا أخذ
بهذا فكونه ذا حس أو قنذ لا يلزم أن يكون أمراً خارجاً عنه لا حقا به إذ يحل على الحساس للتقدي في غير ما من الحقائق
المختلفة الجسمانية جوهراً إذا قطار ثلثة واما اللونية مثلاً فلا يمكن أن يقرر لها ذات إلا أن تنوع بعضها في ذلك
في الخارج لونية وشي آخر غير ما يحصل منها البياض مثلاً كما يوجد في الخارج جميعه وصورة أخرى غير ما يحصل منها
الاشارة السران الجهنس في السبائط ماهية ناقصة في حد ذاتها لا تحصل إلا بالعضول بخلاف الجهنس في الكليات
الخارجية فانه ماهية متحصلة بذاتها وبغير حقيقتها وانما هي ناقصة باعتبار اخذها بالقياس إلى الصور المنوعة المنفصلة
في الوجود ولذا يصح في ذلك الجسم أن لمحة علل في الوجود وتحيل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم ولا يصح ذلك في
اللون لأن اللونية ومبدأ مقرن البصر في متحدان جعلاً ووجوداً متحدان بحسب الحقيقة والذات غير محافظ الالهام
والتحسين ولا يتخلل بينهما امر خارج من العلل والاسباب هكذا في سائر السبائط الخارجية ومن الباقيل من يقول بنفي
التركيب العقلي في السبائط الخارجية ويرجعها إلى اللوازم بان اللازم المشترك حينئذ المختص فضل ورواية لم يكن
المستبانية في الحقيقة مشتركة في امر عرضي بل اجتهاد جامعة منها صحة لعروضه انتزاع امر واحد من الحقائق المختلفة من
غير امر خارج منها متنع بالاتفاق واجابه منه بان الجهنس يفضل فيها انما هو من اللوازم الخاصة بها في الواقع
ماخذ الجهنس مشكوك الاختصاص ماخذ يفضل تحين الاختصاص وفيه نظر لا يخفى واستعمل على مطلوبه بان السواد مثلاً
لو وجد فضل إلى اللون قايض البصر فان طابق كل منهما نفس السواد فلفروا بينهما وان طابق اللون فقط نفس السواد
ربو يطابق نفس البياض ايضا فيلزم اتحاد السواد والبياض وان طابعتا قايض البصر فقط فلا يكون السواد ولوا وان
طابق سوا شيئا من السواد غير طابقه الاخر فيتركب السواد في الخارج بهت وجوابه باختيار الشئ الاول وقوله لا فرق بينهما
ان يريد عدم الفرق عدسه في الوجود والقوام فلا محذور فيه لان التركيب عقلي وان يريد عدم الفرق بحسب المفهوم
فلا مسلم لزوم فكر تفكر اصادا فانتهى قوله فيها اي لا يتميزه تفسير للسبائط الخارجية وشامل لما لا حيز له صلا له
اجزاء لكن لا يميز بينها في الوجود قوله فيها فان الجهنس دليل على الفرق قوله فيها يحيد عن جسيته بل ينقطع النظر

نحن ابهام لمشي كجني قوله فيها ويؤخذ آية تفسير التجرد عن الجسمية قوله فيها بنفس طبيعة فان طبيعة متصلة في نفسها
 قوله فيها وذلك اي مكان التجرد قوله فيها بهذا الاعتبار كالمعتزلين كجسم مجرد جوهر متميز غير متصل فيه شيء احسن
 قوله فيها شيء واطل وهو الفصل قوله فيها والا اي وان لم يتم حقيقة الجسم ولم تحصل في الخارج بل تكون جهة بقية
 قوله فيها لما اكس آه والتالي بطبيعة المادة للانتقال من النطقة الى الانسانية فالمقدم مثله وبيان الملازمة
 على تقدير كون حقيقة الجسم سبب غير متصلة تكون صالحة للاقتراض مع الف معان متباعدة من حلبة المتحصلات فاذا
 اقترنت مع واحد منها زال ابهاما وتحصلت حقيقتها ولم يصح ان يقال انها انتقلت من نوع كالجواهر الى نوع آخر
 كالانسان قوله فيها واذا اخذ كذا اي جود اذا طول وعرض وعن آه قوله فيها اذا كحل آه وكل شيء في الغاية
 فلو كان احساس مثلا امرا خارجا عن الجسم مضافا اليه كما هو من شجون الصورة فنظر الى المادة لم يحل على احساس
 انه جوهر ذو اقطار ثلث التالي بطبيعة الحول قطعا فالمقدم كك تقري الملازمة انه على ذلك التقدير يكون
 احساس متغيرا للجسم في الوجود فلا يصح الحمل على انما ينطاطه وهو الاتحاد في الوجود فظهر جسمية الجسم نظر الى احساس
 قوله فيها واما اللونية آه شروع لبيان جسمية البسائط الخارجية قوله فيها اذ لا يوجد في الخارج آه اما جميت
 ان اللونية ليست لها اجزاء متميزة في الخارج قوله فيها في البسائط اي البسائط الخارجية قوله فيها ولذا
 يصح اي يحصل الجسم في نفسه مخلوقات اللون قوله فيها ولا يصح ذلك اي يكون المثل في الوجود قوله
 فيها في اللون بان يقال هذه العلة تجعل هذا اللون شيئا دون ذلك اللون قوله فيها غير كالحال البسائط
 والسعين وهو الذهن في الخارج قوله فيها وكذا في آه يعني الحكم المذكور غير مخصوص بالالوان بل حاس
 في جميع البسائط الخارجية قوله فيها يبقى التركيب لعقل يبقى التركيب الخارجي ايضا فالبسائط الخارجية
 عند بعض الافاضل غير مركبة اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الذهن قوله فيها وارجعها الى اللوازم
 فما يتوهم من الاجزاء في البسائط الخارجية ليس جزءا حقيقة بل لازم لما قوله فيها صحة لعمدة اي
 لعمدة الامر العرضي قوله فيها واجاب عنه اي اجاب بعض الافاضل عن الرد المذكور قوله فيها
 من اللوازم الخاصة لا من اللوازم المشتركة حتى يلزم انتزاع امر واحد من المحتايين المستبانية بلا جهة
 جامعة قوله فيها ما جند كجني تعني ان كجني ما هو من اللازم الذي شك في اختصاصه واصل

ما خوذ من اللازم الذي علم اختصاصه قطعا قوله فيها وفيه نظر لا يخفى وجه النظر على ما في بعض الجوانب
 لما كان اختصاص اللازم بالمادية السببية مشكوكا فلا يكون لازما لها لان اللازم ما يتبع انكسار عن
 المادية قطعا ويصيا تم بعبارة قوله فيها ويستدل في بعض الافاضل قوله فيها على مطلوبه وهو
 التركيب العقلي قوله فيها كل منها أي من اللون وقابل من البصر قوله فيها وهو مطابق آه أي مع اللون فخطا
 نفس البياض الضال عدم الترجيح قوله فيها فيلزم آه فان كلاما من السواد والبياض عبارة عن اللون فقط
 قوله فيها وان يطلقها أي نفس السواد قوله فيها فالصبر فقط دون اللون قوله فيها فتركيب السواد
 آه وهذا مخالف لما تقر في زبر الشائبة من سباطة الالوان كلها قوله لم يجرد الاعتبار أي لا بشرط لا
 قوله كالمؤلف العقلي والحيثي فانها مستند ان يجب بحقيقة مختلفان بحسب الاعتبار قوله لا يكون لها حقيقة
 آه بل يكون حقيقة واحدة لها اعتبار ان قوله على ان الداخلات لغية آه فاعمل هذه العلادة ان ارتسام
 الاجزاء الخارجية في الذهن ليس من حيث انها اجزاء خارجية بل من حيث الارسال اخذها لا بشرط شي
 فالترسم في الذهن هي تلك الاجزاء من هذه الكيفية لا من مغاير لها بذاتها حتى يلزم ان يكون لها مية واحدة
 حقيقتان مختلفتان فادرك قوله ومن آه أي ومن فاعلم ان يحسن ما خوذ من المادة والفضل ما خوذ من الصورة
 والتعابير منها اعتباري قوله يلوح ان آه في شرح المواقف وباجمل مجموع الاجزاء الخارجية تمام حقيقة التركيب
 في العقل كما ان تمام حقيقة في الخارج فلو كان له اجزاء عقلية مغيرة لتلك الاجزاء كان مجموعها ايضا تمام حقيقة التركيب
 في العقل فيلزم ان يكون لشي واحد حقيقتان مختلفتان في العقل وان محال انتهى قوله ذاتياتها أي اثباتها
 الخارجية قوله يلزم تعدد حقائقها اذ التركيب حقيقة بحسب الاجزاء الخارجية وحقيقة اخرى بحسب الاجزاء الذاتية
 قوله اقول تحقيق المقام آه المقصود منه المحاكاة بين ما افاده شارح المواقف وبين ما حققه لمصر قوله
 انه أي المقومات الغيبية وهذا دليل بقوله خلاف ما يقتضيه قوله تلك الامور أي العقل والقرار والوجود
 قوله ولهذا أي وكون المقومات الغيبية متمايزة قوله يبقى السبب في زوالها أي في زوال الصور ونها
 يشاهد في انواع الجسم عند الكون والفساد وتبدل النوعية بنفسها واما عند وقوع الانفصالات على تلك الانواع
 فيتبدل بحسبها مع بقا الهيولى بعينها في هاتين الصورتين قوله والتركيب من القسم الاول أي من

من المقومات المحمودة قوله اتحادى فى الحاشية أى لفيد حصول صورة وحدانية أعنى صورة المحمودة التى هى
 بعينها صورة الحسن والفضل كما سياتى فى بحث المعروف انتهت قوله بحسب الوجود العقلى أى فى مرتبة الحسنة
 دون المحمودة كذا فى الحاشية قوله من الثانى أى التركيب من المقومات العينية قوله انضمامى يقال لهذا
 القسم التركيب الخارجى المتناصل قوله وهما متغايران أى الاتحادى والانضمامى قوله متحدان مع شئ وهما بناء
 على التركيب للاتحادى قوله وفروعه أى فروع جعل هى المقرر والوجود قوله ومن غير البناء على التركيب
 الانضمامى ثم زبدة المرام ان الحسن والفضل لو كانا متحدين مع المادة والصورة لزم اتحادهما بحسب الأمور الثلاثة
 على ان ابن الفضل متحدان بحسبها وايضا يلزم مغايرتهما لكون الأجزاء الخارجة متمايزة بحسب تلك الأمور بل
 الاجتماع المتمايزين قوله كما يتوهم متعلق بالمنفى قوله فان المادة والصورة دليل لقوله لانهما حسن وفضل
 كما يتوهم أه كذا فى الحاشية قوله أه أى فى عبارة القوم قوله الأجزاء العينية التى تتحدى الحسن والفضل متحدة
 لانه ليس المراد من المادة والصورة الواحشتين فى عبارة القوم ما يكون من الأجزاء الخارجة التى بينها تركيب
 انضمامى خارجى بل المراد منهما ما يكون التركيب بينهما اتحاديا محتليا ويكون مجازيا بحسب الفضل لما عرفت ان المادة
 والصورة اذا خذنا بالشروط شى صارتا جنسا وفضلا قوله لانهما عينية أى ان الحسن والفضل من المادة والصورة
 قوله المتوافقة من الحسن والفضل لاس من المادة والصورة تأدريت انهما من جنس الاجسام والحوادث للمادة ولو كانا
 عينية لكان تركيب الاعراض والمجرات من المادة والصورة ايضا وهو كما ترى قوله فلا بد لها أى للاعراض
 والمجرات قوله من الأجزاء فى الاعيان أى الأجزاء الماخوذة بشرط لا قوله كما يدل عليه أى على انه لا بد للاعراض
 والمجرات من الأجزاء فى الاعيان قوله البرهان أى البرهان القائم على استلزام التركيب للمعنى التركيب
 الخارجى وهو الذى ذكره اشرح لعبد هذا بقوله لا تتحالة كون الحاشية الواحدة أه قوله الأمور المذكورة من
 جعل والمقرر والوجود قوله فاجمع معنى التركيب من الميولى والصورة أه قال فى الحاشية اعلم ان المحققين حوا
 بان الميولى المضمركب من الحسن الذى هو معنى الجوهر والفضل الذى هو مبدأ الاستعداد وهى مركبة من الحسن
 الفضل تركيبا اتحاديا حقيقيا وطلاق الحكم سببه عليها على تشبيه من حيث نقل الكثرة فى مقوماتها بحسب
 الوجود وتحدد باليس من قبل تحديد البسائط الحقيقية بغير فرض العقل بآقائه العرضيات مقام الذاتيات

فصل في
تخصيص

فانما في حد نفسها جوهر مستعد كما ان الصورة بمرتبة في مرتبة ما يستلزمها جوهر متدرج من غير افتقارها في صدق تلك المعاني
عليها الى اعتبار حثيثه زائدة تحقق المقام ان المعاني المستحصلة الكاملة في ذاتها وان كان بعضها ناقصا باعتبار
بعضها اذا اخذت من نفس ما يتوجب كونهما من الحقائق المركبة في الخارج واما اذا كانت المعاني المأخوذة عنها
بعضها ناقصا في ذاتها وبعضها بخلاف ذلك ويكون اقتران بعضها الى بعض اقتران كمال الى النفس فلا يستلزم
كون الماهية المنتزعة عنها حقيقة مركبة في الخارج وهذا النحوس الاقتران ليس كالانضمام المحصل الى المحصل حتى يكونا
شيئين متميزين في نفس الامر بالانضمام قد حصل شيء ثالث كالمادة والصورة في الجسم بل كالانضمام قوة الى
وكمال الى نقصان بحيث لا يتميز احدهما عن الآخر الا في لحاظ التعيين والابهام فيقضي التركيب في اعتبار العقل اعتبارا
صادقا بحسب مرتبة من المراتب في نفس الامر كما ان الاول يستلزم التركيب الخارجي وبهذا تبين الفرق بين
الخارجية كالنوع الاجسام وبين المركبات العقلية كالهيولى والصورة الجسمانية والنوع الاعراض والمجردات
من الجواهر اذا علمت الفرق بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط الخارجية فالقول بان حصل
والفضل مع احد مختص بالبسائط دون المركبات كالنوع الاجسام وان كان تركيبها حقيقيا طبعيا لترتب الآثار عليها غير
آثار الاجزاء وقيل لو سلم وحدة الحمل مطلقا فمعناه ان الجنس باستثنائه ليس حمله غير حاصل للفصل واما باعتبار
من حيث هي متحصلة بنفسها فحمله ووجوده غير حاصل للفصل ووجوده فان قيل ما هو الحيوان مثلا في الخارج بعينه
فكيف يكون بشرط لا موجودا فيه مقدما عليه قيل ان الجسم الذي هو المادة موجود عينه الجسم الذي
يحمل على المجموع المحاصل من الانضمام الصورة اليها فهنا جسمان موجودان احدهما جزء الاخر وكذا
في كل مركب تركيبيا طبعيا وما هذا بجنس المادة كما ان هذا الفصل الصورة فله جسم مثله مراتب متعددة في الواقع
كل مرتبة ترتب عليه الآثار وبقى بعد فائق في هذا المرام حقيقة ان شاء الله تعالى في الخواشي انتهى قوله فيها
في اي الهيولى قوله فيها اتحادا بالانضمام خارجيا قوله فيها واطلاق اسم آه ازا حة لما توهم من ان الهيولى
على تقدير تركيبها من جنس وفضل تكون من المركبات فكيف يصح عدما من البسائط و تقرير الازاحة ان اطلاق
البسائط على الهيولى ليس على سبيل حقيقة لفقدان الكثرة في مقوماتها بحسب الوجود بل ذلك الاطلاق على
التفوق الكثرة في مقوماتها بحسب حقيقة قوله فيها وتجدد بايدي تحديد الهيولى والمقصود منه بيان الفرق بين

الحي
حقا غير
مختصة
منه

من تحديد البساطة الحقيقية وتحديد الميولي بان تحديد هذه البساطة ليس باعتبار ان لها حدودا بحسب نفس العلم
والا لم يتبق ببساطة حقيقة بل بمجرد فرض العقل بان محل العرضيات قائمة مقام الذاتيات فمحل العرض العلم البسيط
الحقيقة فاما مقام الجنس والنخاصة لها مقام الفصل والاختلاف الميولي فبحسب نفس الامر لا مجرد فرض العقل لما عرفت
مركبة في الواقع فانها في نفسها جوهر مستعد للصورة فهي مستعدة في حد ذاتها قولها فيها كما ان الصورة بحسب
الصورة بحسب قولها فيها في مرتبة باهيتها آه تعني ان تحديد الصورة ايضا بحسب نفس الامر فانها في نفسها جوهر مستعد
في الجهات الثلاث قولها فيها افتقارها الى افتقار الميولي والصورة قولها فيها المعاني المستعدة الكاملة كالسولي
قولها فيها وان كان بعضها ناقصا كالسولي قولها فيها باعتبار اخذها بسببها اي نسبتها الى الصورة واما باعتبار
اخذها في نفسها فمستعدة لا بهيمة قولها فيها اذا اخذت من نفس ماهية كاسم لطبيعي فالميولي ما خوزه من ماهية
قولها فيها توجب كونها اي توجب المعاني المستعدة كونها ماهية قولها فيها من يحتاج للمركبة آه فاسم لطبيعي
المركب من الميولي والصورة مركب في خارجي قولها فيها المعاني لما خوزه منها اي من الماهية كاللون
المعروف البصر المشترك من الماخوذ من نفس ماهية البياض قولها فيها بعضها ناقصا كاللون قولها فيها بعضها
بمخلاف ذلك كلفرق البصر فانه يحصل في ذاته قولها فيها اقران كمال الى نقص كقران اللون الى مفرق البصر
قولها فيها فلا يستدعي جزاء قوله واما اذا كانت آه قولها فيها كون الماهية آه كالبياض مثلا قولها فيها حقيقة مركبة
في الخارج بل حقيقة بسيطة في قولها فيها ونحو من الاقران اي اقران كمال الى نقص قولها فيها انضمام قوة
الى ضعف وانضمام كلفرق البصر الى سهم كاللون قولها فيها الان في كحاط آه لاني يجعل والتفريق كلفرق البصر
الان في كحاط ان اللون مثلا سهم ومفرق البصر مثلا معين واما التمييز بينهما في تلك الامور وكذا وحاشا قولها فيها بحسب
مرتبة آه اي بحسب مرتبة التعيين والابهام التي ليست كانياب الاغوال بل هي من موطن نفس الامر قولها فيها
اذا علمت الفرق آه وتوان الجنس في المركبات الخارجية يمكن تجرده عن معنى بحسبته واخذه نوعا حقيقيا
بمخلاف الجنس في البساطة الخارجية فانه بهيمة ناقصة في حد ذاتها لا يحصل الفصل من الفصول فلا يمكن تجرده
معنى بحسبته قولها فيها وان كان كلمة ان وصاية قولها فيها اي تركيب البساطة قولها فيها وحدة ال
الاجل بحسب الفصل قولها فيها مطلقا اي سبطا كان ومركبا قولها فيها فكيف يكون اي سهم قولها فيها

في الجدل
في الجدل
في الجدل
في الجدل

لها أي الصورة البحرية قوله لا استحالة كون آية دليل لا يستلزم التركيب الذهني للتركيب الخارجي قوله امران مطابقان
 لهما وهما المادة والصورة المطابقتان للجنس والفضل قوله وتوقف آية تفصيله ان الدليل المذكور لا يستلزم من التركيب
 الذهني والخارجي سقوط من صفاته تعالى كالعلم والقدرة والحياة فانها مفهومات متعددة منتزعة عن ذات الواجب
 جلت كسماؤه وظاهرا من نشأ انتزاعها ومصدق حملها ليس الا ذاتها لمسيطة فكما ان الواجب تعالى مع كونه لمسيطا
 منشأ انتزاع المفهومات المتعددة فكذلك يجوز ان يكون حقيقة بسيطة في الخارج منشأ انتزاع بعضها بفضل وصدقها
 من غير فرق وقد يجاب عن هذا النقض بانه فرق بين منشأ الانتزاع ومصدق الحمل فان الاول سبب الانتزاع في
 الثاني كون الموضوع في نفسه بحيث يصح الحكم بانه هو المحمول وبما في حمل الذاتيات لفرض ذات الموضوع من حيث هي مع قطع
 النظر عن الامور الخارجة عنها بخلاف الصفات المذكورة فان مصداق حملها وان كان ذات الواجب تعالى لكن منشأ انتزاعها
 ليس اياها بل آثار تلك الصفات فان العقل حين نظري ذاته سبحانه يجدر ان يعلم فيها فيستخرج عنه العلم وكذا اثر القدرة فيستخرج
 عنه القدرة تلك الآثار التي هي منشأ الانتزاع متعددة كما ان المنتزاع عن الصفات متعدد فلا شك ان توجهم ان
 تلك الآثار لا تكون حين الواجب سبحانه استحالة عينية الكثرة للواحد الحقيقي ولادواجبات الاستماع تعدد الواجب فلا تخلو
 ان تكون جوهر او عرضا وعلى الثاني اما انضمامية او انتزاعية وعلى الاولين يلزم كونه تعالى محلا للحوادث وعلى الثالث
 يلزم وجود الاماكن في الفعل في الواجب لا تنقل الكلام الى مباديها ثم وثم الى غير النهاية وهو بطاعه ثم اخرج اولا
 باننا نحن الثاني ونقول ان استحالة تعدد الذات الواجبة والآثار الواجبة كما قالوا في دفع اشكال ان الصفات الواجبة لو كانت
 قديمة يلزم تعدد القديما من استحالة تعدد الذات القديمة لا تعدد الذات والصفات القديمة وثانيا بانه لا استحالة
 كون الواجب تعالى محلا للحوادث الغير المنفكة عنه في مرتبة من المراتب الواقعية الا في مرتبة الذات التي هي مرتبة كمالية
 لعدم استلزامه التغير والافتقار في الواقع فافهم هذا في التفصيل في بعض الشروح ثم اعلم انه قد اجاب عن ذلك النقض بغير
 العلوم قدس سره بانه فرق بين انتزاع الكثرة عن الواجب تعالى وبين انتزاع بعضها بفضل عن الواجب تعالى فكأن
 الفضل داخلان في حقيقة المنتزع عنه ينتزعان من حيث انهما داخلان وهذا النحو من الانتزاع لا يحمل الا اذا كان في الخارج
 شيان في حقيقة الذات بخلاف الاوصاف الواجب فانها حواض منتزعة عن نفس الحقيقة الواجبة وهي مصداقها ولا يستلزم
 فيه فافهم انتهى قوله اقول وجود بمعنى المشترك آية هذا دليل آخر على التلازم بين التركيب الذهني والتركيب الخارجي في تقرير

قد وقع في سبب
 الانتزاع لا في
 الاستعداد والوجود
 في ذاته

البرهان الثاني
 في كون الواجب تعالى
 محلا للحوادث

و تقريره على ما افاده بعض الاعلام ان وجود المعنى المشترك بين الخالق الموجودات المتباينة اعم من ان يكون ذاتيا او عرضيا
بديهي لا يمكن انكاره فان كان ذلك المعنى ذاتيا لتلك الخالق ثبت للخالق معنى ذاتي مشترك بينهما وان كان ذلك
المعنى عرضيا فلا بد من الانتهاء الى معنى ذاتي مشترك بينهما يكون مبدءا لاخذ ذلك المعنى العرضي قطعاً لتسلسل فعله على
كلما التقديرين ثبت لتلك الخالق معنى ذاتي مشترك اما ابتداء او انتهاء او لا ريب في ثبوت معنى محقق ذاتي
للخالق احد من تلك الخالق ضرورة كونها متباينة في حد ذاتها فثبت تركيبها من معنى ذاتي مشترك ومن معنى ذاتي
محقق الاول بموجب الثاني هو الفصل هو لمط قوله او كانت هناك حقيقة آه كما في لوازم المتباينة فان حقيقة
الملزوم للملزم تقوم مقام التماس من حيث ترتب الاثار عليها وكاعدام الملكات فان القوة الاستعدادية التي
هي في الموضوع نائبة عن تلك المتباينة فثبت ما صلبها بهذا في الحقيقة قوله فيها اقتضاه الملزوم آه كافتقار الاربعه للزوجية قوله
فيها وكاعدام الملكات كعدم البصر قوله ما صلبها هي اصل المبادئ المقررة قوله لان في الاضافات آه مقابل قوله
بذاتي المعاني آه قوله وانما الوجود آه اذ لا يتوهم من انه يلزم من ذلك الدليل تركب الواجب تعالى فان الوجود
الحقيقي مشترك بين الواجب والملكات فلا بد من ان يكون هو او مبدء ذاتيا مشتركا بينهما فيكون ذاتي آخر مختصا بكون
منها فيلزم المحذور بان الوجود الحقيقي ليس مشتركاً بين الواجب تعالى والملكات حتى يتم التوهم بل هو صفة تعالى لما اترأ
عن الملكات فانما هو لا يرتبطها بتداته تعالى لانها موجودة بذواتها اذ لا شائبة لها من الوجود الحقيقي كما قيل ان الملكات
ما شئت راتحة الوجود كذا في بعض النسخ قوله انما الملكات قوله مشتركاً هي مشتركاً انما الملكات قوله
مع الواجب آه حتى يلزم تركب تعالى قوله اتفاقهم على ان باءه الاطقت آه هي العناصر الاربعه جمع سطرس وبلغه
بويانية ثم تلوه عليك ان هذا ما افاده زبدة العرفاء سلطان العلماء افضل المدققين هو لانما نظام الملته والدين قدس سره
وتفصيله ان الحكماء اتفقوا على ان مبادئ العناصر مخالفة لمبادئ الافلاك بالهية والصورة بحرية متحدة فيها فلو كان الفرق
بين المادة والجنس في الصورة والفضل باعتبار شرط الاشياء والاشراط شي يلزم ان يكون الفضل اعم من الجنس والجنس خاص
الفضل وقد مضى ذلك وبيان الملازمة ان الصورة الواحدة مشتركة بين العناصر والافلاك وهي متحدة مع اصل
حقيقة على ذلك التقدير فيكون فضلاً مشتركاً بينهما واما المادة المتحدة مع الجنس ففني كل واحد منهما على حدة فمادة العناصر
مختصة بها لا توجد في الافلاك فجنسها ايضا يكون كذلك وايضا يلزم ان يكون الفضل الواحد مقوماً لاجناس كثيرة لان

۱۷
اسی طرحی شہید
مجاہدوں کے
مستند مذکر کے

الا فلاك لكونها من جنس والعناصر صلبين آخره الفصل لكل واحد منهما واحد وهو الصورة والآخر يلزم اتحاد حقيقة الوجود
 اعني الفصل مع الخلق المختلفة اعني الاجناس ثم توضيح ما ذكره الشارح لازمة ان المراد بالمادة والصورة في مقام
 الجنس والفصل غير المادة والصورة للثنتين تركيب بينهما اسم لطبيعي واحد عام شامل لجميع الاجسام اعني الصورة
 الاخر اعني المادة ليس كذلك والتركيب بينهما انضمامي بحيث اذا انضمت الصورة الى المادة تحصل منهما شي بالتركيب
 سنها وهو الجسم وذلك لانه لو قيل بالتركيب الاتحاد لم يلزم بقا واحد المتحدين مع زوال الاخر فانهم لم يتقوا على بقا
 الهيولى وزوال الصورة فالتالي غير الاول فلا اتحاد واما المراد في هذا المقام عام لان اركان منها تركيب اتحاد
 وجود الجنس والفصل والنوع متحد وما يسمى احدها بالمادة هو اعم والاخر بالصورة هو اخص فذلك الاشكال انما نشأ من
 اشتراك اللفظ وعدم الالتفات الى المقامين في رتبة المحقق السند على بان هذا توجيه الكلام القوم بالايضون به فانهم
 يتركيب الجسم من جنس وجودي ومن فصل هو قابل للابعاد والثلاث مع اعتبار فهم تركيب من المادة والصورة المذكورة
 وايضهم صرحوا في ترتيب الاجناس بحسب اسم الانواع تحت مع قولهم بان كل جسم مركب من المادة والصورة وما
 على ذلك من ان الهيولى والصورة متغايران جلا ووجودا فكيف يمكن ان يتحد بينهما باعتبار آخر فبعد تمامه انما
 على نذهب من سبب الى ان منها تركيبا انضماميا كجبال المحققين ولا يتم على ابي من سبب الى ان منها تركيبا اتحاديا
 المصدر جسم وشيخه وبانه لا استحالة في زوال احد المتحدين مع بقا الاخر بعينه الا ترى ان الشجر اذا قطع لم يبق ساقه
 مع بقا الجسمية ثم اجاب هذا المحقق بنفسه عن ذلك الاشكال بانه لا يمكن ان يكون الجسم المطلق حقيقة واحدة تحصل
 من جبر قابل للابعاد مشتركة بين العناصر والا فلاك بان يكون للجو حقيقة واحدة مشتركة بينهما بل الامر ان
 الهيولى اخذت حقيقة مبهمة اذا انضمت اليها الصورة تحصل بها وتصل منها جسم مطلق بالنسبة الى الانواع المتقومة من
 صورها النوعية مثلا اذا حصلت هيولى العناصر بالصورة الجسمية فتحصل جسمية مطلقة بالنسبة الى الانواع والعناصر اذا
 هيولى فلك بها تحصل جسمية مطلقة اخرى بالنسبة الى النوع المتقوم بالصورة النوعية وهكذا كل هيولى اذا
 اخذت لا بشرط شي تكون حقيقة ضيقة صادقة على انواعها ويعبر عنها بالجو فلك جو حقائق متعددة يعبر عنها
 بماهية اذا وجدت في الخارج كانت لافي موضوع لانه حقيقة واحدة متحد مع كل هيولى حتى يلزم كون
 حقيقة واحدة متحدة مع حقائق مختلفة فان قيل بقي لزوم خصوص الجنس فلما اتى هيولى فرصت ما بهية

ماهية مبهمة اذا انضم اليها اي محصل فرض سوار كان صورة جسمية او صورة اخرى مخيرة لها بحقيقة تحصل منها حقيقة
 محصلة فالسوى توجد فيها ولا منها صورة جسمية ولا يضر عدم صورة اخرى غير ما في كونها طبيعية عامة ليس انه لو فرض
 التعدم غير الانسان يكون الحيوان حقيقة عامة فان قيل فلزم كون الجسم مطلقا مستحصلا من امرين منها عموم ونحو
 من وجه وهم منعه قلنا لم يمنعوه مطلقا بل اذا كان كل منهما سبها وتحصلا يرفع ايهما كل منهما تحصيل الاخر فالسوى
 طبيعية مبهمة لا تحصل فيها اصلا والصورة طبيعية مستحصلة لا ايهما فيها اصلا فان قيل لم يقلوا ان الفصل خاصية الجسم وان
 عرض عام له قلنا الامر فيه سهل او لعل ما فهم كونه خاصته له بالقياس الى بعض احتقائق فان قيل بقي لزوم تقويم
 فصل واحد لجناس كثيرة وهم منعه قلنا العالمون يحصل جسم من جوهر اخذ من مادة وقابل للاباء وما خذ من
 صورته لعلمهم لم يمنعوه ولو ثبت منهم فمما دون لا يقوم فصل واحد تقويم واحد لجناس كثيرة والامر علم وهذا غاية
 ما سعينا في توجيه هذا المقام وح اندفع الاشكال البتة لانه ان كان الاشكال بالنظر الى حصول الانواع فلا يخفى ان سبها
 هي صور بالانوعية وان كان بالنظر الى فصل الجسم المطلق المشترك بين جميع الانواع فليس جسم مطلق وقد نفرد
 بهذا التحقيق وما سبقني به احد انتهى انت تعلم ما فيه من الاختلال اما اولها فاداه بحر العلوم بقوله وهذا شئ عجبا
 فانه يلزم ان يزيد لمقولات العالية على العشرة فان اجواب صارت حقائق كثيرة ويلزم ان يكون لفظ الجسم مشتقا
 كالعين وهذا كله مما يابى عنه القواعد الحكمية ثم مع هذا كله غي الاشكال كما كان فان حقائق الاجسام وان كانت مختلفة
 كل ما خذ من سبها لکن لما خذ من سبها الخاص مخالف لما خذ من سبها الفلك لكون السببين مخالفتين بحقيقة
 ولما خذ من الصورة الجسمية لها ليس مخالفا لما خذ من الصورة الجسمية لالاخلاق لكونها مستخدمين بحقيقة النوعية
 فلزم عموم الفصل من الجسم والغير هذا العموم على هذا التقدير عموم من وجده وجده لما خذ من الصورة الجسمية
 مفارقة اخذ من السبب وما اخذ من السبب الممكن وجوده مفارقة اخذ من الصورة فقد تضاعف الاشكال
 وما قال هذا القائل ان التركيب من الاعين من جنسها يتجلى اذا تحصل كل من الآخرة لصوت يتجلى بها وهي مستحصلة بها فلا مجال
 فيما يفيض الى الحجب فان الصورة لما امكن وجودها بدون هذا النوع من جسمية فهي مبهمة بالقياس اليه طالبت لان
 يرفع ايهما والسبب لما امكن وجودها في غير ما فقد منبرها وحصلها لزم الاستحالة فطعا ثم لما امكن كون سببها لالاخلاق
 مستحصلة بغير الصورة المختص بها صح عليها الانقلاب الى تلك الصورة الاخرى وهو خلاف ما يقتضيه الحكمة ثم

ان الصورة الاخرى التي يمكن ان تحصل بها في نوع اما جسمية فهذه الجسمية موافقة في الحقيقة للجسمية الاولى فلا يحصل
 مبادى غير جسمية فلو امكن مقارنتها امكن تحريدها الى مبادى الجسمية فيحصل ان المبادى هي مبادى الجسمية لا غير
 حقيقة لزم المعلوم فاستقر شبهة تم بعبارة وانما ثانيا فلان مذاكل خلاف صراحتهم لانهم صرحوا بان جسمية مشقة
 بغير سبب صحيح الاجسام وانما الاختلاف بالصورة النوعية واخذوا في اصطلاح تعريف الجسم بايراد الفاظ عامة تشمل جميع
 الاجسام علوية كانت او سفلية فالقول باختلاف في حمة المطلقة لا يصح اليه فافهم قال في الحاشية وقد يقال ان
 المبادى الاولى للعناصر والافلاك في نفسها قابلة لكل صورة نوعية فلكية كانت او عنصرية بتخصيص الصورة ببعض المواد
 دون بعض حاصل من سباب خارجية واستعدادات لاحقة وان المبادى الاولى كلها بحسب نفس الجسمية التي هي
 معنى جسمية متحدة بالذات وانما اختلافها نوعا بحسب الفصول المتقومة بالحصول التي هي مبادى الاستعدادات فاجوبة
 بمعنى الجسمية مشتركة بينهما وبين الجواهر المجردة وماخوذة في انواع الاجسام من موادها متحدة معها في القوام والوجود
 فان قيل الجسم شتميل على المادة والصورة وكلاهما جوهران عند فهم فليس اخذ معنى الجسمية عن المادة الاولى من اخذ
 عن الصورة لاستواءها في نفس الجسمية قيل ان لكل منهما هيئة بسيطة نوعية مركبة في العقل من جسيمين وهو الجوهري
 فصل كحيلة نوعا او يقوم وجودا وهو مبدأ الاستعداد للاحدهما والامتداد للآخرى لان الجوهري انما صار مبادى
 بالاستعداد وصورة لاجل كونه تمتد لكن فضل المبادى اى كونها استعدادا لا يحيلها شيئا تحسلا بالفعل بل انما لها
 استعداد الاشياء وقوتها فلا يوجب ذلك الفضل الا نحو ضعيف من التحصيل فلا يفيد معنى زائدا اقوى في التحصيل على الجوهري
 بخلاف الصورة الجسمية فان لها بحسب فضلها تحسلا اقوى واتم فالنفس مفهوم الجوهري فالمبادى في الجسم ليس الا جوهري
 محصلا في الوجود قابلا للتلبس بآية حلية ونقطة كانت كما ان الجسم ليس الا مفهوم الجوهري الممكن له في ذاته الاتحاد بالصورة
 المنوطة بالمشخصة والامكان الاستعدادى في المادة باذرا الامكان الذاتي في الجسم مفهوم الجوهري حسن ومادة عقلية
 الجواهر لكنها باعتبارين متحدة مع المبادى الاولى التي هي مادة خارجية للاجسام لانها جوهر حسن له قابلية في الوجود وذلك
 ماخذ الجسم العالي في انواع الاجسام فلها ايهام حسنى بالقياس الى الصور المنوطة التي هي ماخذ الفصول في تلك الانواع فلا يلزم
 كون الجسم من الفصل والاشياء منها كما يتوهم من القول باتحاد المبادى في معنى الجوهري استعدادا واشتركا في
 الجوهري الواحدة فللمادة بآية مادة مشتركة للجسم في الابهام والامكان متحدة مع حسب القوام والوجود

لك الصورة والفصل وبما يجب ذاتها نوعان متحصلان بل اليه يؤول شخص من نوع من شخص فيوما اتحادا بكنس وفصل
وجودا فمحققا بخس البساط الطبيعية دون المركبات الطبيعية وتوثرنا في قولنا اتحادا في جعل باعتبار دون اعتبار
ولا يتخذ وفيه بغير ان يكتسب في المركبات الطبيعية في نفسه باعتبار ان لا يشترط الاشياء نوعا يحصل في الوجود بحسب
اخذها لا بشرط شي باعتبار ان الوجود النوعية يصير جنبا بهما وباعتبار الفصل بها يصير عدل الانواع الطبيعية بخلاف
الكنس في البساط الطبيعية فانه في نفسه مهتة ناقصة وباعتبار اخذها بشرط الاشياء يصير نوعا عقليا في تحريك الملاحة
دون الخارج فلا يعارض الفصل بحسب شي من المراتب في الوجود غير كحاط العين والابهام هذا ما تحققت في
تحصيل مرام الاشياء في فكر انتهى قوله فيها وقد يقال آه تريف لما قالوا ان مادة العناصر مخيرة بالذات لمادة
الاغلاك وكذا مادة كل تلك مخيرة لمادة تلك آخر قوله فيها وتخصيص الصورة آه وقع خلتاج وهو انه لو لم يكن
المخيرة بالذات بين المواد بل كانت المادة في ذاتها قابلة لكل صورة نوعية سواء كانت فلكية او سطحية وكانت
نسبتها اليها على السواء فوجه تخصيص الصورة النوعية الفلكية بآدابها وتخصيص النوعية الحضرية بآدابها ان
التخصيص ليس لنفس المواد حتى يكون مخالفا لقبولها في نفسها لكل صورة نوعية مثبت لمخيرة بين المواد بل ذلك
التخصيص تفاد من اسباب خارجة عن بعض المواد فالجواب غير لازم قوله فيها وان السوائل آه عطف على
قوله ان السوي الاول آه والمقصود منه اثبات كون السوي جنبا والصورة فصلا قوله فيها شتر كمنها اي
العناصر والاغلاك قوله فيها من مواد ما هي مواد الانواع الاجسام قوله فيها شتر معها اي مع المواد قوله فيها
عندهم اي عند صاحب العلم الاول واتباعه قوله فيها لا ستواءها اي لا ستواء المادة والصورة في اثر
الجوهرية اذ كل منهما نوع من الجوهر فاخذ مفهوم الجوهر عن المادة دون الصورة ترجح بلامرج قوله فيها
منها اي لكل واحدة من المادة والصورة قوله فيها لا حد لها وهي المادة قوله فيها لا اخرى هي الصورة قوله
فيها ذلك افضل اي فضل السوي اعني كونها مستعدة للاشياء لتخصيص قوله فيها بحسب فضلها وهو مفهوم لمحمد
قوله فيها فالسوي آه وكذلك الصورة في كسب لست الاشمية والاتصال قوله فيها جوهر محض آه في الفصل
على اني في الشرح ان السوي لا تحصل لها ولا فعلية الا كونها جوهر مستعد الان بصير كل شي بالتخصيص في
ذاتها بواحد عدم كونها الا قابلا محضا وقوة صرفة ولا يلزم الدور او التسلسل فهي مادة المواد والسوي السوي

هذا هو الحق
فيما هو الحق
فيما هو الحق

وكونها جوهر لا يجب تحصيلها الا بتحصل الالهام وكونها مستعدة لا تقتضي فعليتها الا فعلية القوة وانما الفرق بينها وبين العدم ان العدم بما هو عدم لا يحصل له اطلاق محصل الالهام ولا فعلية حتى فعلية القوة لشيء بخلاف الميولي اذ لها من جملة الاشياء هذا الخموس لا يحصل ولا فعلية لا غير في نفس الاشياء حقيقة وضمها وجودا لوجودها على حاشية الوجود ووزونها في صف فعال محفل الافاضة والوجود وكل اكل مادة فان اكل اسير مثلا قطع خشب لكن لا من حيث ان لها حقيقة خشبية وصورة محصلة فانها من تلك الخشبية حقيقة من اجتناف ليست مادة لشيء بل ما فيها انما هي من حيث كونها قصل لان يكون اسير او كرسيا او بابا او غير ذلك وهي من هذه الخشبية قوة حقة واستعداد محفل اذا كان كذلك فكل حقيقة بكميتها انما تكون تلك الحقيقة بحسب ما هو بنسبة الصورة لا ما هو بنسبة المادة فان المادة من حيث انها مادة مستهلكة في الصورة استهلاك الحسن في الفصل نسبتها اليه نسبة النقص الى التمام والضم الى القوة وتقوم حقيقة ليس الا بالصورة وانما الحاجة اليها لاجل قول آثارها ولوازمها وانما لا تباها الغير المنفعة عنها من الكم والكيف والالين وغير ما حتى لو امكن وجود تلك الصورة مجردة عن المادة لكانت هي تلك الحقيقة بعينها لما علمت ان المادة لا حقيقة لها الا حقيقة القوة فالسير سريريا لخصوصية الخشبية والانسان انسانا بنسبة لبدنه الابدية اذا درست هذا فاعلم ان تقوم به الشيء ويوجد بمن في ذات الماهيات سواء كانت مركبة او بسيطة ليس الا بعد الفصل الاخير واما سائر الفصول في الصور التي هي متحدة معها بنسبة القوى والشرائط والالات والاسباب المتعدة لوجود الماهية التي هي عين الفصل الاخير بدون دخولها في تقرير ذاتها وقوام حقيقتها وان كان كل منها مقوما بحقيقة اخرى غير هذه الحقيقة مثلا القوى والصور الموجودة في بدن الانسان بعضها ما تقوم للمادة الاولى لاجل كونها جساما خطا كالصورة الامتدادية وبعضها تقوم لاجل كونها جساميات كقوى التغذية وتنمية والتوليد وبعضها لاجل كونها حيوانا كبدن الجسم والحركة الارادية وبعضها لاجل كونها انما كبدن النطق وكل من الصورة متحدة لوجودها للاحقة ثم بعد وجود الصورة اللاحقة تنبعث عنها وتقوم بها في الوجود فاكانت من الاسباب والشرائط والاحداث والآصارات امثالها في القوى والتوابع والفروقات اخيرا وكون الصورة الاخيرة مبدء الجميع ورغب الى ذلك في انما يشبه بهذا قوله فيما كان يحسن آه وكما ان الفصل ليس الا مفهوم قولنا الممتد وهو المراد بقوله فيما كان اي باعتبار شرط الاشياء واعتبار الاشياء يكون انما هو سر مادة محفلة بالاعتبار الاول وحسبنا بالاعتبار الثاني

الثاني قوله فيها كانت أي المادة الخارجية قوله فيها تلك الأنواع أي أنواع الأجسام قوله فيها ولا
 وإن كان المكان في المادة استعداديا وفي الجنس ذاتيا قوله فيها وتحدده مع أي مع الجنس قوله فيها
 ذلك الصورة ^{بصورة} والفصل في الصورة مشابهة للفصل في التعيين والتميز وتحدده في الفعلية والوجودية
 فيها وما أي المادة والصورة قوله فيها ولو تنزلنا عنه أي عن الاختصاص بل طلبا بالعموم قوله فيها باتحاد
 أي الجنس والفصل قوله فيها تحصل بها أي بالصورة المنوعة قوله فيها غير كحاطب التعيين والابهايم استنادا
 قوله فلا يعار قبا ^{لصورة} الفصل قوله يلزم عموم الفصل آه وأيضا يلزم تركيب الاعراض بسيطة في الخارج من المادة ^{لصورة}
 أما وعيت أنه قد شاع فيما بينهم خسية المقولات التسع للاعراض فيكون الجنس مأخوذا من المادة وهكذا الفصل والصورة
 ولا يحجب بان تحديد الباطن قبل المسامحة تشبيه الأمور العرضية بالذاتية لأن الشيخ الرئيس يرى بغير الممكنات
 كلها في المقولات العشرة وظاهرا أن الأعراض كالحجم والتعليل والخط والسطح والألوان ومثاليها ما هي بسيطة
 فيلزم كون المقولة تشبيهية أيضا قد ثبت في مقامه أن التضاد دائما يكون في الأنواع المندرجة تحت جنس قريب
 فيلزم أن يكون هذا أيضا مقولا على التسامح وتشبيه مع أنهم منزهة عن ذاتية معينة وأيضا قد شملوا الحركة إلى الواحد
 بالأنواع والجنس القريب والبعيد واللا بعد فيلزم أن يكون هذا محمولا على تشبيهه وممكن أن يرى بل أن جواب أنهم
 لم يريدوا بالمادة والصورة المذكورتين في قولهم الجنس مأخوذ من المادة والفصل من الصورة مأخوذ من
 بالأجسام لطبيعية حتى يلزم تركيب الباطن بل مأخوذ من أن يكون مخصوصا بها أولا كما في الأعراض قوله
 ومن ذهب آه ^{لوجود} في الحاشية ذهب صدر المذققين واتباعه إلى اتحاد الهيولي والصورة في القوام ^{لوجود}
 مطلقا إلا في كحاطب التعيين والابهايم فلا فرق عنده بين الجنس والفصل في البساطة والمركبات لطبيعية ^{لوجود} وردة
 كما بين في كسهم نهبت قوله فيها مطلقا سوا كانت الأجسام بسيطة أو مركبة قوله فيها وردة ^{لوجود} المحققون بأنه
 لو كان التركيب من الهيولي والصورة اتحادا وبالا انضماما يلزم أن يصح حل الهيولي على الصورة وبالعكس وعلى
 سبيل الجنس والفصل ^{لوجود} المثالي بطانة تقدم مثله قوله أن تركيب شططا أي تجاوزا عن الحق وتباعدة عنه قوله إذ
 يستحيل أنه قد عرفت ما فيه تذكروا ^{لوجود} قال فهو اعم وخص آه أي مطلقا إذا الأول فلان ^{لوجود} الجنس
 المادة عيب أنه جنس الكلليات الجنس لكونه مأخوذا في آخرها ولا يرتب في أن جنس الشيء يكون اعم منه في

قوله كل صنف كلي بدون العكس مثبت كون الكل اعم مطلقا من الجنس واما الثاني فانه جنس الجنس هو الجنس
من مطلق الجنس فان مفهوم الجنس كما يصدق على الكل يصدق على غيره كالحوان فانه جنس الانسان وخص
من مطلق مفهوم الجنس فظهر خصية منه فلزم اجتماع المتأنيين اعني جواز وجود الكل بدون الجنس نظرا الى عموم
واعتنا بالقياس الى الخصوص قوله باعتبار نفسه اه فانه ما خود في مفهوم الجنس فكلان مفهوم الكل ذاتيا
للمفهوم بانفسه صدق قوله كل صنف كلي هو ذات الجنس ضرورة ثبوت الذاتيات للذات قوله واما
الحق ان يثبت ان يصدق الجنس على الكل ليس باعتبار الذات حتى يلزم المخدور بل بالعرض لان مفهوم
لما تحت ومصادق العرضي انما هو سبب الاشتقاق فصدق باعتبار قيامه بسببه بالكل وتوضيحه ان مفهوم الجنس
ليس بمفهوم الكل ولا جزا منه والاصدق الجنس على الخاصة والنوع مثلا وهو كما ترى بل ذلك خارج
وعرض عام له كما انه عرض عام لساير الاجناس كالحوان مثلا اما دريت انه لو كان مفهوم الجنس ذاتيا للحوان
لصح حمله على الانسان كما صح حمل الحوان عليه واذ ليس فليس قال الشيخ في تعليلات المقول على كثير من
بالنوع محمول على الجنس حمل على فعال الجنس هو المحمول على كثير من مختلفين بالنوع وليس حمل الجنس على المقول على
كثير من مختلفين حمل على حتى يقال المقول على كثير من مختلفين هو الجنس بل بحسب عارضته له وهذا كما يقال
الانسان نوع فان النوعية عارضة للانسان والانسان حيث هو انسان ليس له عاقوله والاحكام تختلف
كالعموم والخصوص مثلا قوله باختلاف الاعتبار كالدائرية والعرضية مثلا فاستماع وجود الكل بدون الجنس
باعتبار العرض بحث كلما وجد مفهوم الكل يكون مفهوم الجنس عارضا له وجواز وجوده بدون اعتبار الذاتية بان
يكون الكل ذاتيا لغير الجنس ثم قلعي رويك ان في هذا المقام انما ثابته ان لو كان مفهوم الجنس عارضا لمفهوم
يلزم ان لا يكون العارض تمامه عارضا والتالي بطا فالمقدم كذلك ووجه الملازمة غير خفي او مفهوم الجنس
على مفهوم الكل الذي لا يتصور عودته لنفسه وقد يحجب بان العارض معنى الخارج عن الشيء لا يجب ان يكون
عارضيا تمامه وانما ان العارض به تمامه عارض او مفهوم الكل عارض لنفسه بحكم تكريره ونوعه ومنها انما لا سلم
ان مفهوم الكل خص من مفهوم الجنس باعتبار العرض بل باعتبار نفسه بحكم الاشكال الاول فان مفهوم الكل ليس
وجنس الجنس من مطلق مفهوم الجنس مفهوم الكل خص من مطلق مفهوم الجنس وجوابه ان الكبير

ان الكبري طبعية وهي لا تنتج في ذلك الشكل وان عني بها ان كل ما صدق عليه هذا المفهوم فهو خاص من مطلق
 الجنس ممنوع والسند في ذلك ما اشار اليه مولانا كمال الملوك والدين قدس سره وادعى حسن المقتض
 من ان الكل كالحل على الجنس بالنظر الى ذاته ككل يحل عليه بالنظر الى عروضة فان الكل كما يعرف بنفسه كونه
 من الكليات المتكررة بالنوع ككل يعرف للكليات الخمس ايضا مع قطع النظر عن كونه جنسا لها فيكون المفهوم
 من جهة واحدة اعني جهة العروضة وعلل ان جهة العروضة متغايرة لا واحدة او عموم الكل من حيث عروضة
 للجنس مع غل النظر عن عروضة جهة الجنس له خصوصية من حيث عروضة جهة قوله فان معرفتها اي معرفة
 الاعتبار ذريعة لا تفهيم بدون المعرفة فكذلك في الحاشية يعني ليس نفس الاعتبار ذريعة بل الذريعة بها
 معرفتها قوله ذريعة آخرة احوال الموجودات كنسبة من معرفة الاعتبار قوله وهي الحكمة اي معرفة احوال الموجودات
 عبارة عن علم الحكمة قوله توضيحه انه موجودا لا يتحقق المرام على ما في بعض شروح انه لا بد من تهديد مقدمة وهي ان
 المبتدئين بوجود الطباع في الخارج مختلفا منهم من قال ان طبيعة الجنس واحدة موجودة كوحدها في الخارج قد انضم
 اليها فصل خصات نو عاظم قد اصاب اليه شخص فصار شخصا وكذا في شيء واحد بعينه موجود في ضمن جنسية مع
 تشخصاتها وهو معنى الاشتراك والمقولة عندهم ومنهم من حال ذلك فقال ليس هناك امر واحد بل هو في الحقيقة
 في الخارج حقيقة التي تشتمل عليها افرادة فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا موجودا في ضمن جنسياته بل الموجودات
 وهي حقيقة التي كل منها في ضمن جزء في جزئي في الخارج ومعنى اشتراكهم كونه مطابقة على معنى المقول
 من كل واحد من حصصه هو المقول من الاخرى اذا دريت هذه المقدمة فاعلم ان الحكم بها ملك الملك
 وبني جوابه عليه وتقرره ان يقال ان اختيار الشق الاول من الرد يدور قول الشاك فهو شخص ان اراد به ان الجنس
 معروض الشخص فهو مسلم ولا ينافي تكرره ان اراد انه مجموع مركب من الماهية والشخص فهي خير المنع او طابع
 الاشياء بوجوده وليست مركبة منها ثم يمكن الجواب على المسلك الثاني باعتبار الشق الثاني بان يقال ان المقوم
 ليس هو الطبيعة بل جهة منها وباتحادها مع كل جهة من حصصها يكون مقولا على الجزئيات في جواب ما هو قوله
 ولا ينافي تكرره كونه واحدا بالجنس وانما ينافيه لو كان واحدا بالشخص واوليس فليس قوله مدارا لشركته اي من
 كثيرين فقول الشاك ولا شيء من الشخص المقول على كثير من ممنوع قوله والتقسيم اي تقسيم الجنس الى الالوان فاعلم

الاشياء
 من غير

فان الماهية النوعية آه تعني انها موجودة في الخارج وليست بركبة من نفسها والتشخص العارض لها فلا يصح قوله
 ولاشي من الشخص بقول على كثرين ولا يلزم تقوم المعروض بعرضه قوله وان كان هو اشي الشخص قوله
 لهويته اشي لهوية الماهية النوعية قوله كنبت الفصل آه تعني كما ان بحسن سهم في العقل محتتمل لما هيات متعددة
 ولا تعين الا بالضمائم اليه وبما استعدان في انا وجعلنا وجودا في الخارج ومما ان في الله هن كذلك الماهية النوعية
 محتتملة لهويات متعددة ولا تعين الا بالضمائم شخص الهيا وبما استعدان في الخارج بحسب تلك الامور ومما استعدان
 في الذهن هذا والتحقيق مقام آخر قوله وهو اشي الشخص قوله مادي في الماديات ومجرد في المجردات قوله
 فيلزم عليهم اشي على المتأخرين قوله نفى علم الواجب آه لما درست فيا سلف ان بحجريات المادية لا تعلم الا
 بواسطة الحواس وهو سبحانه تعالى عنها قوله ولكن الجواب آه قال في الحاشية هذا الجواب لا يتم على اصل
 المشائية لان ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وعنه ذهبوا الى ان علمه تعالى بالممكنات الرتامي لا حضوري
 قد اولوا من قبلهم بنا ويلات لكيكة كما يظهر من متبع كتبهم انتهى قوله فيها الرتامي اشي حصولي فلا يصح ان
 علمه تعالى بالحجريات المادية حضوري قوله فيها بنا ويلات كما يقال انه سبحانه عالم بالحجريات على الوجه الكلي
 دون الجزئي قوله حتى يفتقر آه ويلزم نفى علمه تعالى عن الحجريات المادية قوله تشخص اشي آه قال العلم الثاني
 في التعليلات هوية اشي وتعيينه خصوصية وجوده منفردا وكلها واد هذا كاشيته التي بها يصير اشي موجودا هي عينها
 بها يصير شخصا واد هذا فالوجود الشخص الوحدة مفهومات متغايرة وبما الشخص ما بالوجود ما به الواحد
 امر واحد قوله فمن سجدة آه تعني ان الفاعل كما يجعل اشي موجودا به لا تاركه كذا كجعله شخصا متبعا راعاه
 قوله فالهوية المجردة لا يمكن ان يقضيه ان المجردات لها وحدة جهة وتعلق واحد بها لعدم تعلتها بالاداة
 الموجودية والتشخص نفسها المجردة اذ ليس لغيرها دخل في مقدار تعيين مقتضاها ففن الماهية فلذا انخرنوخ لما
 المجردة في فرد واحد قوله انه شخص آه تعني ان الشخص متنازع عاده في نفسه بحيث اذا لخط العقل لم يقدر
 على فرض اشراك قوله بوجود امكنا خارجا آه اجاب المحقق الهروي بان التعيين ليس من الممكنات فانه
 على مقتضى الوجود في الخارج على ان جهر الممكنات في المقولات العشرة مع عدم التحويل عليه مما آسن في البند
 فخرج يمكن عنها لا يصادق المتكلمين قوله ثم اقول آه تريف آخر لكون التعيين شخصا بذاته قوله وان هو

هو آفة كل من ان يافيه قوله مع التقييد دون التقييد قوله اضافيا كان كوجوده في قوله او وصفيها كما لو جردت
 قوله واذا اعتبر التقييد ايضا اتى مع التقييد في الكاشية لا يخفى عليك ان اعتبار التقييد كاف في حصول التميز
 باعتبار التقييد مع مجرد تحصيل الفردية او مناطها طبيعة التقييد واما التقييد بما هو تقييد فاما تقوم حقيقة التقييد دون
 الفردية فمخرج لم يخرج اعتبار التقييد في الفردية فاعلم ان التقييد في قوله فيها لا يخفى عليك انه تعريف لما ذكر في الشرح من اعتبار
 التقييد والتقييد كليهما في حقيقة الفردية قوله فيها مجرد انه لا تحصيل التميز فانه حصل من اعتبار التقييد وحده قوله فيها
 طبيعة التقييد لا التقييد الشخصي فانه مناط الشخص لا الفردية قوله فيها فاعلم ان التقييد في قوله فيها لا يخفى عليك ان الحكم لم يفتقر اعتبار التقييد في الفردية
 لغوا ما علمت ان التقييد حاصل من مجموع التقييد والتقييد مغاير للتقييد حاصل من اعتبار التقييد فقط وطاير ان
 العبرة في تحصيل الفردية للتعيين الاول والثاني لكونه جبر في حقيقة التقييد ومن يناس من ان قدم في هذا المقام بل
 التعيين الاول معتبر في التقييد والتقييد الثاني في الفردية فادرك ولا تغفل قوله وما اتى به التقييد والفردية قوله
 ان اعتبار بيان فان التقييد الذي هو اعتبار حيز جبر في التقييد والفردية ولا مزية في ان اعتبارية التقييد
 تستلزم اعتبارية الكل فيكونان متباينين قوله وتام المماثلة المستقيمة انت لو اخذت الفطاة بغير
 لدريت ان التقييد اذا كانت عبارة عن مجموع الكل والتقييد فكيف يكون الكل وحده تمام حقيقة التقييد
 حتى يكون نوعا لها بل يكون سببا لها فان توهم ان خبرية التقييد في العنوان دون المعنوي فقلت
 نوعية الكل باعتبار المعنوي فانه على هذا لم تثبت اعتبارية التقييد كما صرح به اشرح وقس على
 هذا حال الفردية وان المراد من التقييد في قول المصنف حقيقة بالنسبة الى حصصها نوع الكل المطلق
 المعروف بالتقييد على سبيل المسامحة لا معناه المشهور ولا ظنك مريبا في ثبوت النوعية اذا التقييد
 اعتباري عارض للحقيقة الكلية وليس محصلا او مضاعفا اذ لا يصير بالتضام التقييد حقيقة كلية محصلة
 تكون نوعا بل يصير بالتضام التقييد جزئيا ويعضد ذلك ما افاده مقام التقييد في الشفا حيث قال ان
 نسبة الى هذا الحيوان من حيث هو حيوان لا يتحقق به الاشارة ولم يعتبر فيه النطق نسبة النوع الى الانواع
 بالنسبة اليه بل انما هو عين القياس الى اشخاص الحيوان من حيث صارت مطلقا وكذلك النطق
 بالقياس الى هذا المطلق غير مأخوذ مع الحيوانية والضحك لهذا الضحك من غير ان يعتبر انما والاب

المراءى في هذا
 سنة مطلقا

مع
 سبب الرادى
 معناه المشدود
 سنة مطلقا

لهذا لا يصح من حيث هو ان ينسب الى هذا الكلام صريح في ان ينسب هو الكلي الملتحق به الاشارة ولم
 يعتبر فيه غير ذلك الكلي فليكون الكلي تاما بينهما فانهم قوله مع قيد الشخص بان يكون الشخص اطلاقا في حقيقة الشخص
 مركب من الماهية والشخص قوله بالتقسيم الى خمسة آراء اذ اختلف في خروج وهو ان الكلي اذا كان نوعا حقيقيا بالية
 الى خمسة مظاهر اختلفت الكليات بالية والنوعية وغيرها فكيف يستقيم تقسيم الكلي الى خمس بالتقسيم انما هو
 بالقياس الى الشخص لكونه موجودا خارجيا لا بالقياس الى كونه مفردا فانها اعتبارا بان قوله قبل ايرادها
 جلال المحققين في شرح التهذيب ان المراد بالية هو الامر الكلي اذ قيل ان الماهية تدل التزاما على الكلية فخرج
 الشخص فلا بد من قيد يخرج له صنف اذ يصدق عليه انه ماهية مقول عليها وعلى غيرها كمنس في جواب ما هو قيد
 يخرج اذ ليس قول كمنس عليه قول اوليا بل بواسطة قوله على النوع فان الامر اذ ثبت للعامة والنخاص كان
 بثبوت العامة او لا والنخاص ثانيا انتهى قوله فيلزم ان آه فان احاصل في السهل الذي هو المراد من المقبول
 لا يكون الا كليا قوله فيخرج الشخص لانه يحصل في نحو قول يخرج له صنف وهو عبارة عن الكلي المقيد بقيد
 سواء كان صنف للنوع الحقيقي كالانسان الرومي والرجلي او كمنس كالحوان الماشي والحوان المتحرك ثم نقص
 ان الامام الهام فخر الملة والدين قد افاض قد لا اولية لا حذر عن النوع بالقياس الى كمنس البعيدة النوع لا يكون بالقياس
 وظن الاشير لا يهمل ان هذا مخالف كلهم بان نوع الانواع نوع لكل ما فوقه من الاجناس بل الاولى ان يكون
 ذلك احترازا عن الصنف فانه لا يحمل عليه كمنس بالذات بل بواسطة محل النوع عليه فان محل العالي على الشيء بواسطة
 محل السافل عليه ونحن ان هذا القيد احتراز عن النوع بالقياس الى كمنس البعيد لان النوع الاضافي لا يكون نوعا
 اضافيا حقيقة الا بالقياس الى صنفه القريب الذي لا يقال عليه الا قول اوليا وهو لم يعتبر في حده يعني ان هذا
 القيد اذا كان معتبرا في الحد لا يكون النوع الاضافي نوعا اضافيا بالذات الا بالقياس الى صنفه القريب لانه لا
 عليه قول اوليا لا البعيد وانما كلهم بان نوع الانواع نوع لكل ما فوقه من الاجناس فالمراد منه مطلق النوع بالذات
 او بواسطة فما فوقه بالذات من كمنس فهو نوع له بالذات وما فوقه بواسطة فهو نوع له بواسطة ويدل عليه
 ترتيب سلسلة الهم واما حديث الصنف فلا يخلو اما ان يكون الصنف واحدا او متعدد فان كان الاول فالمقول
 عليه في الجواب هو النوع لا كمنس لما مر في ضابطه وهو ان كان الثاني فاما ان يكون الاصناف متفقة او مختلفة

بان يقدّر
 بالقياس
 الى كمنس
 بالية
 النوع
 لا يكون
 بالية

الحقيقة ومختلفة فان كان الاول لمقول في الجواب ايضا هو النوع وكن الثاني لمقول في جواب
هو بحسن كمال الفرس العراقي والاسنان الزنجي ما بها فقال حيوان لانه تمام المشترك بينهما فالاولان يخرج
عن قوله لمقول عليها وعلى غير ما بحسن يعني الثالث داخل في التعريف فتقتضى معاقبة ما يقال في دفعه ان
ليس بدخل في الحد لان المراد بالمماثلة ما وقع في جواب سوال ما هو لصف ليس كس على هذا لا حاجة الى قوله
اوليا لا يخرج لصف بل الى قوله في جواب ما هو فالنظر اليه في حكم برأي الفخر الرازي كما ان النظر بحال شهيد
بزعم حكيم البري كذا في بعض الشرح قوله قول بحسن عليه اي حل بحسن على لصف قوله لصف العالم
اولا والى الخاص ثانيا قوله ذاتيا كبحسن قوله عرضيا كالصف قوله لغة اذ اعتبار بخصوصية لصف
عدم الصدق على العام من حيث العموم وهو كما ترى قوله وهذا الحكم بعينه في الحاشية الى امر ثابت للخاص
والعام آه شامل للاحتمال في مرتبة الحمل والحكاية انتهت قوله مرتبة عمل اي الحكاية قوله دون الصدق
اي الحكمي عنه قوله فان فيه آه اي في الصدق اتحادا بين العام والخاص قوله فخرج لصف اذ لا يصح
عليه المماثلة بمعنى ما به الشيء هو هو فان الشيء هو الموجود و لصف امر اعتباري غير موجود في الخارج فخرج عن تعريف
النوع الاضافي بقيد المماثلة بالمعنى المذكور قوله وسيتذاه فان حل بحسن على الشخص ليس اولاد الذات بل
بواسطة النوع قوله لكان اولى شيوع هذا التفسير وشهرته قوله وقد يقال آه تزيف لما ذكره اولاس ان
اخرج الشخص عن تعريف النوع الاضافي بقيد المماثلة بمعنى الامر لمقول الذي هو مدلول التزامي للكلمة بالتوجيه
المشروط في الدلالة التزامية بالمعنى الذي يعني كونه المسمى تحت من حصل تصويره في الذهن حصل
اللازم فيه وطاهر ان الامر لمقول مقبلا الى الكلمة ليس كذلك لا يجب كونه كليا لما دعيت من جوارده فخرج
المجرد فما استقام اسناد خروج الشخص الى قيد المماثلة بالمعنى المذكور كما انه لا يتقيم اسناد خروج لصف
اليه عند ذلك البعض ايضا فلا بد ان يقال ان الشخص و لصف خارجان بقيد الاوليه قوله فخرج لصف
والشخص محافنا لا يقالان في جواب سوال ما هو فاما خارجا بقيد المماثلة بهذا المعنى قوله فلا حاجة الى
وا ايضا لا حاجة الى قول المص في جواب ما هو قوله التي بها يخرج السافل اي النوع السافل مع ان شبهة
النوع وتسمية بحسن العالي بحسن الاجناس تقتضي ان يكون النوع السافل نوعا بالقياس الى جمع الاجناس

العاليية وقد تراج بان النسبة بنوع الانواع لا يقتضي ان يكون النوعية بالقياس الى ما فوقه من الاجناس بل الى
 باعتبار ان النوع السافل يخص من جميع الانواع السابقة وان كان نوعه كل بالقياس الى الجنس الذي هو فوقه
 وبان المراد بالجنس في تعريف النوع الاضافي مطلق الجنس فان للنوع الاضافي اضافة الى كل صنف فوقه و
 اضافة الى الجنس الذي هو فوقه بلا واسطة و جاز تعريف النوع الاضافي نظرا الى الاضافة الثانية والاشتمالية بنوع
 الانواع نظرا الى الاضافة الاولى فيه ان المعبر في النوعية ان كانت الاضافة اشتمالية فلا دخل في النسبية
 بنوع الانواع فلاضافة الاولى فان النسبية ليست باعتبار المفهوم فانهم قال في حاشية هذا الشارح
 الى الاعتراض على التوجيه الثالث بانه لا يصدق تعريف النوع الاضافي على هذا التوجيه على السافل فحين
 الجواب عن هذا الاعتراض بان السافل محل عليه وعلى غيره الجنس في جوابه هو ولو باعتبار ان السافل
 اذا كان عن الانسان والفرس كان الجواب الحيوان اذا كان عن الانسان اشجر كان الجواب الجسم النباتي
 واذا كان عن الانسان والشجر كان الجواب الجسم المطلق واذا كان عن الانسان والعقل الاول كان الجواب الجسم
 العقل من الاجناس محل على السافل ولو باعتبار قول الاول فلا يخرج السافل بهذا القيد انتهى قوله فيها لا يصدق
 انه يخرج النوع السافل بالقياس الى الاجناس العاليية مع انه نوع اضافي قوله فيها ولو باعتبار ان
 باعتبار الضمان شي آخر كالفرس والشجر والشجر الى النوع السافل فانه لا يسيل عنه على تقدير كونه نوعا اضافيا
 الا باعتبار هذا الضمان قوله هذا هو الحق أي كون النسبة بين النوع الحقيقي والاضافي عموما وخصوصا من وجه
 هذا ما اختاره المتأخرون قوله نظرا الى مفهومها فان ظاهر المفهوم يدل على ان يوجد نوع حقيقي بالنسبة الى الشئ
 ولا يندرج تحت جنس ليكون نوعا اضافيا قوله فمقتضى الاطلاق أي النسبة بين النوعين عموم مطلق وهذا ما
 اختاره القدامى حتى الشيخ في الشفا قوله ولو ذاتيا أي حادثا ذاتيا وهو عبارة عن الذي يكون وجوده
 مستفاد من غيره سواء كان لزما وجوده ابتداء او لا قوله بالضرورة الوجدانية أنت تعلم ان
 دعوى الضرورة في هذه المسئلة غير مسموعة كيف ولو كانت ضرورية لم يقع النزاع فيها من العقلاء على انها
 محروقة باليهيولي الاولى فانها مع كونها من الحوادث الذاتية غير مسبوقه بالمادة لذاتها تسجل كما
 لا يخفى قوله متحدان ذاتا فيكون كل حادث ذاتيا كان او ذاتيا مسبوقا بالجنس كما انه مسبوق بالذات

بالمادة فلا يوجد نوع لا يكون مندرجا تحت جنس حتى تثبت العموم من وجوبه بل يكون كل نوع دخلا تحت ثبوت
 العموم المطلق قوله ولا يرد النفس الناطقة تقرير الميراد ان النفس الناطقة نوع غير مندرج تحت جنس نوع حي النوع كتحقق
 بدون الاضافي فطل الاطلاق وثبت العموم من وجه قوله بين بين أي من التجرد ووجوده فان النفس الناطقة مجردة بحسب
 ذاتها وما وية بحسب التعلق فهي كالبرزخ بين المفارقات والمقارنات قوله فلها حظ آه ان اراد ان النفس الناطقة
 مندرجة تحت ذلك الجنس ففي خير المنع وان اراد انها متعلقة به فليس كذلك غير مجزأ فانها على هذا لا تكون نوعا شيئا
 قوله واما النقطة آه اذ احده لما قيل ان النقطة نوع بسيط لا جزأها فلو كان لها جنس لزم كونها مركبة فهي نوع
 حقيقي لا اضافي فثبت العموم من وجه قوله فعلى تقدير آه أي لا سلم وجود النقطة في الخارج فانها متوحدية في طرف
 الخط وهذا ما اثره الشيخ بقوله حيث قال الاطراف امور موهومة عند القطع صوابها فانه ليس هناك شيئا
 واقعة في النهايات بل النهاية انقطاع الاستدلال وليس امر به ينقطع الاستدلال انتهى قوله والبساطة مطلقا أي في
 وخارجا قوله بتحقيق بالحوادث الزمانية آه توضيح المقام ان الفلاسفة استدلو على سبقية الحوادث بالمادة بان
 امكان الحوادث سابق على وجوده والا لكان قبل وجوده متعنا بالذات فيلزم الانقلاب ويومح وذلك الامكان
 امر وجودي فلا بد ان يكون قائما بل موجود ولا يمكن ان يكون بنفسه فكذلك الحوادث لعدم وجوده ولا امر
 اذ لا معنى لقيام مكان الشيء بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به وهو المادة ولا ظنك مريفا في ان هذا الدليل شاهد على
 على ان المراد من الحوادث في قولهم كل حادث سبق بالمادة هو الحوادث الزمانية لا الحوادث الذاتية الا ان
 الذي هو امر وجودي ليس هو الامكان الذاتي الشامل للحادث الذاتي والزمان فانه عبارة عن سلب ضرورة وجود
 والعدم الذي هو سلب بسيط وعدم تحت بل هو الامكان الاستعدادي فظهر ان الداعي سبقية المادة هو هذا
 الامكان لا ذلك الامكان وظهر ان الامكان الاستعدادي مخصوص بالحوادث الزمانية لا الذاتية كيف والاستعداد
 المختلفة قريبا وبعدا وشدة وضعفا لا يكون الا بحسب تخصيص الازمنة فاما المصداق الحوادث الذاتية فيسبقية
 عن المادة مخالف لما اتفق عليه الفلاسفة ودال على غلطته عن فهمهم هذا التفصيل في الحكمة قوله الذاتية أي غير
 مختص بالحوادث الذاتية قوله المساوقة آه فان كل حادث ذاتي يمكن ان يكون وبالعكس قوله وجوداتها أي وجود
 الحوادث الزمانية قوله اذا لم يكن من بقا آه لا تستوي نسبة تعالى الى جميع الازمنة قوله فلا يتصور أي النجاة

أي ان نقاد
 من الاشاعرة
 الى الامكان
 سنة عطف

قوله متفاوتة بالقرب كاستعداد النطق له وجود الانسان قوله السجد كاستعداد الغنص له وجود الانسان قوله المرمو
 بها أي بالاستعدادات المتفاوتة وهو صفة لقوله وجود الحادث فالحاصل ان وجوده مرمون ومجوس تلك الاستعدادات
 فلا يوجد الحادث الزباني والا يوجب قبله الاستعدادات المختلفة قوله فالامكان الاستعداد أي تفصيل المرام
 على ما عاده بأقر العلوم في القسبات ان لفظ الامكان يقع في الملاق الصنعة على جواز الذات الذي حقيقة
 سلب طر في المقرر واللاتقرر بحسب نفس مرتبة الذات سلبا بسيطا مبركون الذات متقدرة في طاق الواقع من تلقا
 العلة الفاعلية ويقال له الامكان الذاتي وعلى جواز الاستعداد الذي حقيقة قوة المادة واستعدادها بالتغير
 الى حصول الشيء استعداد له المقوى عليه القديم الذات في المادة احاطة عند ما يوجد يقال لها الامكان الاستعداد
 فالامكان لفظ يقع على معين بالاشتراك والاول انما لموصوف بنفس ذات الشيء عند ما يتقرر ويوجد في حال
 العدم فمضى المكان المعلوم انه اذا ما وجد امتنع من جوهر ذاته بمعنى الامكان والثاني انما حاطة وهو ضوطة
 به جوهر ذات المادة بالقياس الى ما ليس به في الوجود بفعل وشمائيو جديد يكون قائم الوجود ويزول منها استعداد
 له وليس يقع الجواز بهذا المعنى الاخير للكائنات الزمانية الهيولانية في الحاشية قال المحقق الدواني قدوة
 الامكان الاستعداد في الدليل بلا اعتبار وجوده في الخارج بانه متى حدث شيء بعد ما لم يكن فوجب هناك من غير
 ليس من تلقا الفاعل بل من جانب المفعول والتغير في المعلوم احصى محال فلا بد من امر قابل لذلك ثم
 قال ذلك ان تلزم من تلقا الفاعل لا بتبديل ذاته وصفاته الحقيقية بل بان يصير فاعلا بانضمام امر حادث اليه
 فيكون معه علة تامة للحادث من غير ان يسبقه مادة مستعدة له فاعل انتهت قوله فيها بلا اعتبار آراءه فالحق الذي
 اوردوه بعض المحققين من انما لا نسلم وجود الامكان الاستعداد في الخارج لا يصادق تمامية الدليل قوله
 فيها حدث شيء من الحوادث الزمانية قوله فيها وليس من تلقا آراءه والالزام التغير في ذاته سبحانه اذ في
 صفاته الحقيقية هو كما ترى قوله فيها فلا بد أي فلا بد قبل وجود ذلك الشيء الحادث الزباني قوله فيها من
 قابل وهو المادة قوله فيها لذلك أي لذلك التغير قوله فيها ثم قال أي المحقق الدواني ومن ارجح الضمير الى
 المحقق المروي فقد سها سها هو اظهر قوله فيها ذلك المقصود منه تزييف ذلك الدليل وتقريره بخبري قوله
 فيها من غير ان يسبقه آراءه ومن غير ان يلزم دوام الحادث بدوام الفاعل قوله يحتاج الى المادة ليكون

بلا بد من فاعل
 له غير ضمنية

ليكون الامكان الاستعدادي قائما بها قوله لا الامكان الذاتي آه فان محله نفس لهية اتحادية ذواتية لموجود
 فلا يحتاج الى المادة وذلك لما قرره خير اللاحقين صاحب الافق ليس من ان الامكان الذاتي سلبية ودية انظر من
 سلبا بسيطا حتى يكون القضية المنقولة به في قوة اسالة بسيطة فلا يستدعي وجود موصوفه وفي بحث امره بحر العلوم
 قدس سره في حواشيه على الشرح ان شئت بخبر عليه فارح اليه قوله والمعاد بالمادة ههنا هي في قولهم كل حادث
 سبق له المادة قوله وليس جنبا لها هي ليس الابدن جنبا للنفس حتى يتم امر المص قوله فان بحث آه والبدن غير
 في نسخ حقيقة النفس فلا يصح كونه جنبا لها قوله تسليم سباطة نقطة آه اذ قد تقول ان نقطة بسيطة خارجا عما ههنا
 ممنوع وتوضح الام على ما افاده بعض الاعلام ان كلام المص في هذا المقام يناقض كلامه فيما تقدم لان كلامه ههنا يدل
 على ان النقطة بسيطة في الخارج مركبة في الذهن من اجتناف الفصل وكلامه السابق يدل على ان التركيب الذهني يستلزم
 التركيب الخارجي وبالعكس فكل منهما مستلزامان لا ينفيك احد بآخر والقول بان المص قد اختار في السابق قول
 الثابت من استلزام احد التركيبين للآخر وذهب ههنا الى القول بعدم الاستلزام بينهما عذرا باللا يلقين ان
 كيف وقد ارضى بالاستلزام فيما سبق حيث نبى البطل ما ذهب اليه السيد من ان المركبات الخارجية ليست لها
 عقلية كما سبق فكيف يستقيم عدولهم ههنا من ذلك القول الثابت الذي اختار هناك وبما حرزنا لك ظهر فائدة قوله عليه
 يتفرع آه فافهم ذهني لم يقطع قوله التاكس لزوما آه اي اللزوم من جانبين بين التركيب الذهني والتركيب الخارجي
 قوله وعليه يتفرع اي على التاكس لزوما قوله قد ذكر زيفة لمحقق السيد لي بانه قد حكم بشارح تذكر المذكر فان
 المص قد حكم فيما تقدم بان كون الشئ الواحد مادة وجنبا باعتبارين لعدم غايته مركبة وفيما ذهبت بسيطة فلو كان
 عنده التاكس لزوما بين الباطنين الخارجي والذهني لما حكم ذلك الحكم فيما ذهبت بسيطة بل انما حكم التاكس
 الباطنين اي التاليف من الاجزاء المحمولة والتاليف من المادة والصورة سواء كانتا تخليتين او خارجيتين فلا شأ
 على المص قد بر قوله والقول بان البساطة آه الغرض منه تزييف الاستدلال الذي ذكره المص على كون النقطة بسيطة
 في الخارج دون الذهن من ان البساطة مطلقا من خواصه تعالى فكيف توجد في النقطة بان البساطة المطلقة
 الخصوصية بالواجب تعالى هي بمعنى عدم التعدد والتكثرة لا بمعنى عدم المركب من الاجزاء الموجودة في الاجزاء
 العاليه والفضول كلها فلم لا يجوز كون النقطة بسيطة بهذا المعنى فتكون بسيطة ذميا وخارجا ما تم اعلم انه قد

اي القائل
 منه غير خفي

سحق بالتزييف
 منه غير خفي
 لا ارضا فسادا
 منه مدققة

ان الاستدلال على ثبات العموم من وجوب النوع الحقيقي والاضافي بالنقطة تام لانها نوع حقيقي بسيط
 اندراجها تحت مقولة والعرض ليس بمقولة لما هو تحت وزيفه بلل الحقيقين بان هذا انما يفيد عدم اندراجها تحت
 بنس على فان المقولة عبارة عنه وهذا الاينافي كونها نوعا اضافيا سند تحت ضيق حال قوله وهو مراد
 قال تعني ان المراد من التركيب في هذا القول هو المعنى المقابل للباطنة المخصوصة بالوجوب تعالى اعني المتعدد
 والكثرة فاعني ان كل ممكن يتكرر سواء كانت الكثرة في ذاته او صفاته وكذا لعكس وليس المراد ان كل ممكن له اجزاء
 لما عرف ان بعضا من الكمات باليس له جزء كالاجناس العالية قوله واما الاستدلال آه وقع لما توهم المصنف
 ان القول ليس انواعا تحصله بل مراتب عقلية بان الفلاسفة استدلو على انها موجودة في الخارج فكيف تكون
 الانواع تحصله بل صرحوا بذلك حيث قالوا ان الصادر الاول منه تعالى من توج بجزر الوجوب الذاتي هو الموجود الذي
 هو اقوى من سائر الموجودات وليس الوجود الخارجى المجرد عن المادة وهو العقل الاول والجميع الاول يقال ان حكم
 المصنف بان العقل مراتب عقلية مأخوذة من كلام اهل الحق فحقا لفة بحكماء لا تضره وذلك مما صرح به شيخ الكائن
 افاد اتحاد العقل الاول المحيط للعالم بالفلك الاول بمعنى ظهوره فيه كظهور حقيقة الانسانية في زيد وعلى غير الوجوه
 كل عقل كل فلک فالعقل الاول الذي هو حقيقة الفلك الاول جوهر مجرد وفلك جوهر مادي كما ان الانسان جوهر
 مجرد وزيد جوهر مادي فاجزاء المجردة عشرة وجوهر المادية التي هي مظاهير اجزاء المجردة اية عشرة والانسان
 المجرد وزيد المادي من مظاهير العقل العاشر انتهى ثم توضيح المقام على افاده بجزر العلوم تدس سره في حجاب
 على تشريح ان هذا الكلام جملة من اجزاء ان جئات الافلاك والخاصة بالموجودة في الاعيان مادية لما في التصور
 من اجزاء المجردة التي هي العقل عند الخلق العزيز اعلم تعالى فعلى هذا لم يكن لها وجود في الاعيان بل التصور
 الخلاق اعلم امور المجردة محيطه باحاطة لافة اياها فواجب في الاجسام حقائقها هي فذلك للتصور في نحو
 الاطراف والتمثيل ان جئات الافلاك والخاصة فاجزأت عن الخواشي الغريبة والاعتينات المادية يبقى هذه
 المجردة فهذه اجزاء حقائقها وهي بالذات متصلة بصفات المجردات فتعينت تصرفت ظهرت بصورتها
 فصارت افلاكا مخصوصة وخصا مديات وهذا لاخير من الطاهر من كلامه قدس سره وطالب السباق كلامه
 وسبابة فبني المصنف قوله فانا لا نسلم كونها انواعا آه على التوجيه الاول يعني لا نسلم ان العقل انواع محصلة موجودة

موجودة في الاعيان بل هذه الجواهر مجردة انما هي في التصور فقط فاذا وجد الخلق ما يضاف اليها في الاجسام فاجابها
 مبادي كلية لان الجواهر لا فلاك والعناصر مرتبة عليه واما كلياتها فاعلم من المصير وحق ان التحلل انما يكون للمواد
 كلية وبني قوله وان كانت موجودة فتوسطها آه على التوجيه الثاني يعني ان كانت هذه الجواهر موجودة فليست
 موجودة على حدة بل انما وجودها في ضمن وجود الاغلاك والعناصر فهي محتاق الاغلاك والعناصر وتوسطها في
 النقص كمتوسط الاجناس المتوسطة واذا كانت محتالقتها عين محتاق هذه الاجسام للمادة وهذه الاجسام مستندة
 تحت جنس الجواهر فهذه الجواهر ايضا مستندة تحتها فلا يرد هذه الجواهر نقصا انت تعلم النقص بالحقول العشرة
 جدلي يعني على ما هو المقرر عندهم من انما موجودة بوجودها في الاغلاك والعناصر وهي عشرة انواع كل
 نوع منها بسيط منحصر في شخص فلا يصح الجواب عن ذلك لنقص يمنع وجودها او يمنع مغايرتها محتاق الاجسام ومخا
 من قبلهم نعم لو اجاب كما اجاب به في النقطة من تجويز تكميلها ذهابا كان له وجه انتهى قوله يعني الاطلاق في
 العموم المطلق من النوع الاضافي والتحقيق قوله اذا من بامية نوعية آه في الحاشية ولا يلزم منه كون الجهر
 ماديا او المادة التي هي الجنس بشرط لا غير السبولي كما حققناه سابقا انتهت قوله فيها ولا يلزم آه في الحاشية
 من انه يلزم من دخول كل مامية نوعية تحت جنس ما كون الجهر ماديا او اللازم بطاوين التجرد عن المادة والاعتدال
 سمها تخالف بين الصبح اجنبا عنها في محل واحد فالملزم مشكك واما وجه اللزوم فظاهر لان الجنس والمادة متحدان
 فيلزم من ثبوت الجنس للمامية الجهرية النوعية ثبوت المادة لها فكون مادته وتقرير الازالة واضح قوله
 فيها غير السبولي ولو كانت المادة الماخوذة بشرط لا المتحد مع الجنس من السبولي الاولى للزم كون الجهر ماديا
 واذا ليس فليس قوله تحت جنس ما قال في الحاشية واما الامور الاعتبارية الاثرية كالجوهر مثلا فاعلم كلامنا
 وانما الكلام في محتاق الموجودة انتهى تلخيص المرام ان محتاق الموجودة لا يمكن خروجها عن المقولات العشرة بل
 لا بد من اندر اجهات تحت مقوله عن المقولات فلا توجه لنقص بالامور الاثرية كالجوهر بانه بسيط غير قابل
 مقوله فاما العلم الاول من دخول الممكنات تحتها غير تام وذلك لان مقتضوده ليس ان كل ممكن سواء كان
 من الامور الاعتبارية او محتاق الموجودة لا بد من دخولها تحت مقوله حتى يرد لنقص الموجود مثلا بل غرضه
 تلك محتاق فقطه لئلا قال بوجودها امكنا فاحضر به عن الامور الاعتبارية قوله فيكون الكل صنف للجهر فان

الموجود هو الكل واذا كان جزءه متصفا بالوجود فيكون الكل اعني الوجود صفة بجزءه وعارضه له قوله لا يسلح من
 ابرو هو الكل قوله لا يستلزم اي لا يستلزم عروض الكل بجزءه قوله عروض الشيء لنفسه تعني ان الوجود
 الكل شتمل على جميع اجزائه فيكون شتملا على جزءه بنفسه بالوجود ايضا واذا كان الوجود شتمل على بجزءه بنفسه
 يلزم كونه صفة لنفسه فلم يكن بجزءه من حيث هو جزءا عارضا وعرضا بنفسه ثم اذا جرد من المعايرة من الصفة والوجود
 فلا يكون ذلك بجزءه بنفسه بل يكون الوجود الكل صفة للجزء الآخر فلا يكون العارض عن الكل بجزءه عارضا
 وهو خلاف المفروض وهذا معني قوله واما ان لا يكون العارض له قوله او بالعدم عطف على قوله اما بالوجود قوله
 فيلزم اجتماع التقيضين قال في الحاشية: الكلام في باطل الوجود المطلق والعدم من انصاف اجزاء الوجود
 المطلق او بالعدم المطلق فالوجود المطلق كونه موجودا ذهنا يصدق عليه الموجود المطلق فعلى تقدير كون الاجزاء
 معدوما مطلقا يصدق عليه المعدوم المطلق ايضا لعدم الاجزاء فيلزم اجتماع التقيضين مستحيل فافهم انتهى قوله
 فيها كونه موجودا ذهنا فانه من المحقولات الثانية قوله فيها يصدق عليه آه فان الموجود الذهني فرد من الموجود
 المطلق ومن المقرر في مقامه انه يمكن التحقق تحقق فردا قوله فيها يصدق عليه اي على الوجود المطلق قوله
 فيها ايضا اي كما يصدق عليه الموجود المطلق قوله فيها لعدم الاجزاء يعني اذا كان بجزءه معدوما مطلقا كان
 الكل معدوما مطلقا قوله فيها اجتماع التقيضين مستحيل اي صدق الموجود المطلق والعدم المطلق على ذات
 واحدة اعني الوجود اهل ثم اعلم ان التوجيه الذي ذكره الشارح اجتماع التقيضين في الحاشية المذكورة في الحاشية
 الزائدة على شرح المواقف ويرد عليه ان هذا التوجيه لا يثبت من قبل المستكبر انما يثبت للوجود الذهني في الواقع
 الوجود لكونه متوقفا على منشأ صحيح موجود مطلق ويرد من لفظ الوجود اعم من الكون بنفسه او بمشأه لئلا يمتنع من قبل
 اهل قوله وقيل عليه الفاعل هو المحقق الدواني في الحاشية القديمة قوله ان صحت آه يعني ان يردت
 يكون العارض تمامه عارضا انه يجب ان يكون جميع اجزاء العارض عارضا لمعروض ذلك العارض فمقتضى
 الكثرة فانها عارضة للمجموع ويقال له انه كثر مع ان الوحدة التي هي جزء الكثرة العارضة ليست لها صفة
 ان ذلك المجموع المعروض فانه ليس بواحد بل الوصف عارضة بجزء المجموع ثم اجاب الشارح عن هذا النقص
 بقوله انت تعلم انه وتحريره ان النقص بالكثرة انما يرد لو كان معروض الكثرة هي الطبيعة من حيث الكثرة

الكثرة ومعروض الوحدة هي الطبيعة من حيث الوحدة وهو كما ترى للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الطبيعة
 تكون واحدة قبل من الوحدة وكثير قبل من الكثرة بل معروضها هي الطبيعة من حيث هي مع خزل النظر عن صفة الوحدة والكثرة
 فيعرض لها الوحدة كما يعرض لها الكثرة ولا يحدور قوله فذكرني الحاشية اشارة الى جواب قوله انت تعلم
 وتقرر الجواب ان الكثرة على قسمين احدهما الكثرة بحسب الافراد وهي تعرض للطبيعة من حيث هي وبما فيها
 بحسب الاجزاء وهي تعرض للمجموع وبما لا يعرض له فاجواب بقوله وانت تعلم لا يتقيد بنا على الاحتمال الثاني
 وورد ان نقض يجوز ان يكون معنيا على الاحتمال الثاني دون الاول انتهت قوله وان صحت آية تقريره انه ان
 اردت يكون العارض تمامه عارضا به يجب ان يكون اجزاء العارض عارضة اما نفس المعروض او بجزئه
 فلما لم يكن يلزم كون الوجود عارضا بجزئه وجزئه بجزئه يكون عارضا بجزئه جزئه وبما لم يلزم عرض
 الشيء لنفسه فاقم الدليل الناهض على سباطة الوجود قوله واجب عنه هذا الجواب المذكور في الحاشية القديمة
 وحاصله اختيار الشق الثاني ووجوب الانتباه الى جزء لا يكون له جزئ قطعا للسلسل قوله فاما خذ رجالة وهو ما
 عرض الشيء لنفسه او عدم كون اجزاء العارض عارضة للمعروض ولا بجزئه قوله ورد اي ذلك الجواب
 هذا هو ايضا المذكور في الحاشية القديمة قوله وجوب الانتباه الى الانتباه الى جزء لا يكون له جزئ قوله المدخلات
 اي الاجزاء الخارجية قوله والجواب اي الجواب عن ذلك الرد قوله غير الاجزاء المقدارية اي الاجزاء الحقيقية قوله
 والمقصود انه عطف على قوله النزاع يعني ان المطلوب من هذا الدليل نفى الاجزاء الخارجية ليحصل منه نفى الاجزاء
 الذرية بناء على القول بالسلام التكريب الذمهي للتكريب الخارجي اذ لا يلزم من اتصاف الشيء بامر اتصافه بجزئه
 الذمهي فان جسم مثلا متصف بالسواد ولا يتصف بقاءه بالبصر الذي هو جزء ذهني له هذا هو التفصيل في الحاشية
 الزاهدية على شرح المواظ وفي حواشي بحر العلوم على ملك الحاشية قوله بناء على السلام منها قال في الحاشية
 وما قال اعلم الاول للحكمة اليمانية في النقدييات اليس كلما يتقدس عن الاجزاء بحسب تحليل العقل فانه يتقدس
 لا محالة عن الاجزاء بحسب الوجود وان لم يلزم لعكس اذ ربما يكون الشيء بسيطا في الوجود وهو من المركبات العقلية
 مفردة بالسيطة والمركب غير مفردة بالسيطة اطلاقا فاشاءنا على ما لا يتكرب من الاجزاء المتمايزة في
 الوجود والمركب بخلافه وهذا النحو من التركيب مختص بالاجسام كما حقق في موضعه انتهى قوله فيها ليس المنة

لا يخار قوله فيها تقدس أي يميزه قوله فيها الأجزاء بحسب تحليل العقل أي الأجزاء الذمينة قوله فيها الأجزاء
 الوجودية أي الأجزاء الخارجية قوله فيها من لم يميز لم يميز أي ليس كما يميز الباطن بباطن خارجا يكون بسيطاً
 قوله فيها يكون الشيء بسيطاً أه كالتنوي في غانها بسيط بحسب الوجود الخارجي ومرتبة بحسب العقل من الجبس و
 افضل عني الجبس المستعد قوله فيها مراده أي مراده لم يعلم الاول وهو جواب لقوله ما قال قوله فيها غير مراده
 أه زبدته ان كلام لم يعلم الاول الدال على ان البساطة الذمينة مستندة للبساطة الخارجية دون العكس غير مناف
 لما ذكرنا من التلازم بين البساطين المذكورين فان مرادنا من البساطة لا يكون له خير بطلا و مراده منه لا يكون له خيراً
 متميزة في الوجود الخارجي وان كان له أجزاء عقلية ملائمة أه صلا قوله فيجب الانتباه في المقومات الذمينة
 اي كما يجب الانتباه في المقومات الخارجية فالحذو و رباق كاله قوله قول أه المقصود منه ترتيب الجواب المذكور
 قوله اثبات البساطة الخارجية أي للوجود قوله الأجزاء الخارجية التي أه أي الأجزاء الغير متميزة جملها وجوداً قوله
 بهذا البرهان هو الذي ذكره سابقاً لقوله قد يستدل على بساطته بأنه لو كانت الأجزاء أه قوله اذ هي أجزاء أه أي
 الأجزاء الخارجية المذكورة أجزاء متحدة موجودة لوجود الكل كالأجزاء العقلية قوله والكلام فيها أه ربي الكلام في
 الأجزاء الخارجية المتحدة التحليلية كما الكلام في الأجزاء العقلية في عدم الوقوف عند حد بطل ما قال المحجب من وجوب
 الانتباه في المقومات الذمينة ايضاً فلم تثبت من البرهان المذكور انفار الأجزاء الخارجية الغير المتميزة جملها وجوداً
 حتى تثبت بساطة الوجود بالقياس الى هذه الأجزاء وانما تثبت بساطته بالقياس الى الأجزاء المتميزة بحسب
 العقل والوجود و طاهر ان هذا غير محدد في اثبات المطلوب قوله نعم تثبت البساطة أه لوجود الانتباه في هذه الأجزاء
 قوله وذلك لا يجدي نفعا لعدم التلازم بين الأجزاء الخارجية المتميزة والأجزاء العقلية الذمينة قوله ولا يخفى
 عليك أه تعرض منه تمام البرهان اثبات البساطة العقلية قوله بحسب المصدق أي العقل بان يقال لو كان
 للوجود أجزاء فاما ان يصدق عليها الوجود او لا فعلى الاول يلزم ساواة الكل للخبر بحسب حقيقة لما تقررت
 الوجودات لما يصدق عليه فيكون صدقه عليه بالذات لا بالعرض وعلى الثاني لم يبق بجزء جزاء المادريت مراد
 من وجوب التصديق بين الكل وجزائه العقلية قوله كما يدل عليه البرهان من ان كل كلي بالنسبة دلي
 حصصه نوع حقيقي لها ولا مرتبة في ان الوجود له مصدر في افرادة حصصه فيكون نوعاً لها وصادقاً عليها

بالذات قال في الحاشية فان قلت البرهان يدل على كون الوجود نفس حقيقة ما تحته من الجزئيات ولا ينافي ذلك
 صدقة على اجزاء الذئبية بالعرض قلت لما كان الوجود من الامور الشاملة بجميع المفهومات كانت اجزائه من جزئياته
 المندرجة تحتها بل انتهى قوله فيها فان قلت افضل الاعراض ان في الوجود امرين صدقة على الجزئيات صدقة
 على الاجزاء والبرهان انما يقتضي بصدقة على الجزئيات صدقة ذاتيا واما دلالة على ان صدقة على الاجزاء ايضا ذاتيا
 فكلا وحاشا والتحقيق هو الامر الثاني فان سبق الكلام لاثبات بساطة الوجود لاثبات كلفه حتى ينفع البرهان
 قوله فيها قلت آه زبدة الجواب ان الوجود لكونه من الامور العامة لثباته لكونه اجزاء من جزئياته فصدق
 الوجود على جزئياته واما كما هو الثابت من البرهان فتدغم صدقة على الاجزاء ايضا قوله لانه ليل قوله ثم اليل
 قوله مساواة الكل آه هذا على تقدير انصاف الاجزاء بالوجود قوله اولم يكن الجزاء اجزاء على تقدير عدم الانصاف
 بالوجود قوله قانون المذكور اى بالاجتناب لا يحصل له كذا في الحاشية قوله متناع آه هذا كما اختاره القدرار
 فسد قبله من المتأخرين كالشيخ الرئيس والمحقق الطوسي خلافا للمجهور منهم فانهم جوزوا تركيب الماهية بتحقيقين من
 متساويين قوله وذلك اى متناع تقوم الماهية واحدا متارة الى قوله سنى على متناع آه فسيوطا يرى
 ان يعلم ان هذا ليس بذكره المحقق الهروي في حاشيته على شرح الموقف بانه نظرياتي قوله المركب الذي
 آه وتوالمركب الذي فرض تركيبه من اجزاء متساوية قوله لا يكون مركبا عقليا مع انه قد ثبت انحصار الماهية
 النوعية لمركب يعقل في المركب من الماهية المحصل اى بجنس ونفصل فعلى تقدير التركيب من الامور الساتية بل لك الانحصار بمركب
 قوله من حيث انه امر آه وهذا الانضمام يتحقق في التركيب من الامور الساتية قوله لمجموع في الحاشية قال الصدقة
 في سعاره كل معنى اذا اعتبر مع معنى آخر فان كان بناء التحصيل والوجود ذلك المعنى لغيره بل معناه خارجا كان
 بينهما باعتبار الابهام والتحصيل كالفضل هذا هو الفرق
 حيث التحصيل قوله بخمسين هو اى تخمين المسمى يحصل قوله مصدر
 تركيب الماهية بتحقيقين امرين متساويين كيف يسلمون ان معنى التركيب بعض
 التركيب من الاجزاء المحمولة ولا استمرار في ان كلا من المتساويين محمول على الآخر فكيف لا يكون رب من الامر
 متساويين مركبا عقليا وانما بان التركيب من الاجزاء المحمولة انما يكون بحسب اتحادها بان كل واحد لا يتأخر

امر من جو عين كل منهما وهذا انما يتأتى اذا كان احدهما سبها في عينه الاخر بان تحصل وتقرر وجوبه وهو هذا القول
 في الامر من المتساويين لعدم الابهام هناك فتميزه انتم اعلم انه قد سئل على امتناع التركيب من الامرين
 المتساويين بان الذات في الغير المقول في جواب ما هو لا يكون عمم الذاتيات والا لكان ما به مشتملة بل ان
 منه في صلح تميز بعض تحت عن بعض ولا يكون فصل الا لما فوقه معنى اهم ودخل في جوهره فحتاج الى فصل
 جوهره عنه بغيره اما المماثلة التي لا تشارك غير ما في ذاتي فلا تحتاج الى ان تفصل عنه تفصيل بل هي مفصلة
 بذاتها عن الغير فلا يكون لها فصل فلا تتركب بامثلة من امرين متساويين انت تعلم ان عدم احتياجهما في نفسهما
 عن غيرهما الى فصل لا وجوب ان لا يكون لهما جز مساو لهما يجوز احتياجهما في تقوم حقيقتها الى الجزاء
 لا تفصل بل يتحقق حقيقتها وجزءا مساويا لا يكون الا فضلا واما ما توهم من ان الجزاء مساويا تمام مشترك
 بين نفسه وبين المماثلة وبما مختلفان بالحقيقة فيكون جنبا فسا قطا عن اصله فان الجزاء انما يكون جنبا لو كان تحت نوعا
 والشي لا يكون نوعا لنفسه والا لكان كل جز جنبا بذاته تفصيل في الشفاء وانجاة قوله قال بهنباراه تاسيد يكون
 اجنس امر بهما وحصلها بفصل وايضا صرح به الشيخ الرئيس في الشفاء حيث قال الفصل هو معنى الذي اذا قرن
 بطبيعة اجنس التي سبته بذاتها افرزها وعينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلحقها بالحقها ويلزمها ما يلزمها فانها و
 ان كانت مع الفصل الا انه يلحقها بالطبيعة اجنس وتصلها وتلك انما تعرضها بعد عينها وافرزها فاستند
 للزوم ما يلزمها وعروضها كالناطق للانسان فان القوة التي تسمى لغنا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار
 الحيوان ناطقا استعمل قول العلم والكتابة والتعجب والضحك وغير ذلك وليس واحد منها يقترن بالحيوانية او
 ثم يحصل للحيوان استعداد لخلق بل هو اسبق ويزده نوابع وانه كحدث الاخرية وهي الغيرة قوله العقل معنى
 وهو اجنس قوله معنى آخر وهو العقل قوله يعين وجوده آي يزيل ابهامه بفصل علة لصفات اجنس في
 الذين وهي التعيين والحصل وزوال الابهام قوله اقول انضمام آه وقع توهم عسى ان توهم ان قول بهنباراه
 فيضم اليه معنى آخر والى ان الفصل علة لوجود اجنس كيف والمتبادر من انضمام شي الى شي هو كون الاول
 علة لوجود الثاني مع ان هذا غير مختار عند المصنف والمشارح وتقرر الدفع مشروح في الشرح قوله بغيره آي
 اجنس قوله محصلا به آي بالفصل قوله يعبرون عن ذلك آي عن ذلك يحصل قوله انه فيه رتبة ان

ان الفضل في الحسن و من الحسن ولو كان الفضل على وجود الحسن ليعبرون بانه قد تم نيل عليك ان فخر الملائكة و
 الدين الرازي اقام حجة على كون الفضل على وجود الحسن في ان كل واحد من الحسن و الفضل ان لم يكن
 على الآخر لاستغنى كل منهما عن الآخر فلا يلزم بينهما حقيقة كما يحجر الموضوع بحسب الانسان من ان كان على وجهيت
 هي الحسن و الاستدلال على حصول فسخين ان يكون الفضل على و هو المطا و زعيف بانه ان اراد احد التامة فلا
 نسلم انه لو لم يكن احدهما على الآخر لزم الاستثناء و انما يلزم ذلك لو لم يكن على ناقصة اخص و ان اراد اعم فلا نسلم
 ان الحسن لو كان على ناقصة لاستلزمه و قد يتبدل على عدم كون الفضل على وجود الحسن بان الماهية المركبة
 من ذات و صفة اخص منها كالحوان الكاتب يكون الذات جنسها و لصفة فضلها مع امتناع كون لصفة
 على الذات تاخرها عنها و بجواب ان تلك الماهية اعتبارية و الكلام في الماهية بحقيقة قوله فال
 التحصيل المعنى الحسن و تكميله فلا يتوجه انما يتحد ان فكيف يصح العلية انت تعلم ان الفضل متحد مع الحسن ذاتا
 و وجودا فذات الفضل و الحسن و احدهما متحصلاان تحصيل و احدهما يصح علية احدهما للآخر و ارجح بانها
 متسايران حال كونها مادة و صورة متضحت العلية لا تخفى عليك ان هذا انما يفيد كون الفضل على ناقصة بر
 فلا يصح بعض التقرعات الآتية او سبناه على امتناع تعدد حلول لعله واحدة و هذا انما يصح في العلة التامة
 دون الناقصة فادرك هذا ما افاده بحر العلوم في اشرح و هو كاشيه قوله لا لوجوده اي ليس الفضل على وجود
 الحسن قوله كما توهم ناظر الى المنفى لا الى النفي قوله فقد الاستينار بينهما مترط بقوله لا لوجوده عينا و تقريره
 ان الفضل لو كان على الوجود الخارج الحسن لكان كل منهما متسايرا للآخر بحسب الوجود فمتنع اكل منهما بالذات
 و هو كما ترى و اما عدم كونه على لوجوده الذمهي فلا نه يستدعي ان لا يحفل الحسن بكون الفضل و هو متطلب بام
 من ان للذهن قدرة على تعقل معنى مفرد بالاستقلال و انما تركه اشرح انما لا على سابق قوله رب
 التكامل اي يحفل الفضل الحسن قوله سلبها اي سلب التناقضات و انما قوله التكامل النوعي و هو النوع
 السافل قوله اشار اليه على ان يتعين الشخص في التكامل النوعي الواصل الى النهاية لم يور الا هذا المعنى قوله
 و ان يستصعب آه هذا اشكال توجب على كون الحسن و الفضل متحدين بحسب الوجود فان هذا لا يتحقق في ان
 اتحادهما مع المادة و الصورة اذ هما متسايران في الوجود لا يحل احدهما على الآخر في اشرح قد قرر

فيما سلف اتحاذ بها معهما قوله فيقال لك آه جواب عن ذلك الاشكال بان المادة والصورة المتحدتين مع
 الفصل من اتيان المادة والصورة المتحاذيتين معهما فان المتحدتين غير متمايزتين في الوجود والتكريب منها
 اتحاذي عقلى بخلاف المتحاذيتين فانها متمازتان بحسب الوجود والتكريب هناك انضمامي خارجي وبما تلوها عليك
 حصص ان من ظن ان قول الشارح وان استصعب آه جواب اشكال يرد في هذا المقام فحصل جواب
 فان ذلك القول اشكال وقوله فيقال آه جواب عنه فافهم قوله كما تحققة قال في عايشية اعلم ان الهولي
 بحسب ما يمتها ووجودها مأخوذة وحد بالمعنى انها لا تحتاج في تقسيم ذاتها الى شي آخر حتى اضم اليها شي آخر
 سارت ماهية اخرى غير الاولى فهي في حد نفسها ماهية كاملة نوعية مختصة في شخص بخلاف بعض فانه
 ماهية ناقصة تحتاج في تقسيمها الى امر اخر فاذا اضم اليها ذلك الامر لا نصير ماهية جديدة غير الاولى فان
 يعينها لا يغير فلا يكون بحسب نفس الهولي وان كانا متشاركين في وصف الابهام لكن في نحو الابهام
 تفارقين لان الهولي شخص مبهم وبحسب ماهية مبهمه ولا تفصيل ان حيزا راسي ياتي بتركيب منه اشي
 اجزا بحسب جوهر الماهية مع عزل النظر عن تقويمها ووجودها في الاعيان وهي الداخلة في قوام جوهرها
 بما هي هي ومحملة عليها بما هي طابع مرسله ومستعدة مع تلك حقيقة وتبينها مع حسن انما وجودها في
 الاعيان وانما ذواتها غير لحاظ التعيين والابهام الذي هو طرف الخلق والتعريف باقتدارين وسجل
 يكون تلك الاجزاء حقائق متباينة بالنوع او مختلفة بالحس بل بعضها ماهية ناقصة في نفسها مبهمه في
 ذاتها يسمى بجزء من بعضها تحصل في انها تحصل متممة لها في حد نفسها ويسمى بالفضل وسما جزاء ان عقليان بحسب
 نحو من الملاحظة وانما اجزاء تدخل في تقويمها في مرتبة الوجودي يكون تقويم الماهية المركبة بها ووجودها
 وتسمى اجزاء وجودية وتقدمها على
 ولك بحسب لطيف الله
 في الصورة البسيطة جبرية او نوعية وهي من الموجودات
 بحسب وجودها جسم طبعي وهي متمايزة الذات متغايرة الوجودات لانها انواع
 من بعضها تحصل بالماهية لكن بترتيب بعضها اياهام حسب القياس الى بعض في مرتبة الوجود بحسب اختلافها
 في بستر مسمى في بستر بستر من اللطائف فاما هذه فكلب حسبها والصورة فكلب فكلب فكلب

مستحقة في ذاتها وغير مستحقة باعتبار انضياها في احدى محتاق المتأصلة في وجوده وقلوب
 منها اجزاء محمولة كما يجوز ان يكون محسب العالي ما خوس الميولى الاولى كما ذكرنا في الحاشية السابقة بلطولة
 الفصل من الصورة لاجبى ان الميولى تمام مايتها بعينها حسن في كحاظ واصورة فصل باعتبار ان يجوز ان
 يوجد في المجردات بدون الميولى قولهم ان الميولى حسن باعتبار اخذها لا بشرط شي لا يخلو عن ضم من الميولى
 ولك الصورة الفصل كذا حق مسلم الحكم ايمانية في بعض كتب وتليده في انجازه انتهى قوله فيها علم الميولى
 وهي المادة الخارجية قوله فيها مايتها كالمه وهي عبارة عن جوهر يستعد قوله فيها نحو الابهام في خصوصية
 قوله فيها بعضها مع بعض اى وبعض الاجزاء متحد مع بعض اخر منها قوله فيها ذاتا ووجودا فصل بقوله متحدة
 قوله فيها غير كحاظ التعيين والابهام فان الاستدلال في هذا كحاظ استغايرة ومغايرة للحقيقة قوله فيها متباينة
 بالنوع بان يكون شتر كبحب محسب وممازاة باعتبار الفصل قوله فيها واما اجزاء تدخل اعطف على قوله اما
 اجزاء بحب جوهر لمايتها قوله فيها وتقدمها عليها اى تقدم الاستدلال الوجودية على لمايتها المركبة قوله
 فيها باطع وهو تقدم بحب التقرر والوجود من جهة التوقف قوله فيها وهي اى الاستدلال الوجودية قوله
 فيها بالاجزاء المتحدة اى الداخلة في قوام جوهر الحقيقة قوله فيها وكذلك الصورة والفصل فان الفصل يوجد في
 المجردات بدون الصورة قوله فيها وتليده وهو المصدر شيرى قوله ح اى حين كون المادة والصورة
 المتحدتين للحسن الفصل متحدتين في الوجود غير متمايزتين فيه قوله يلزم تضاد آه اى حمل بعض الاجزاء
 الخارجية على التعيين وهذا لازم لبطوال المسمى الفرق بينها وبين الاجزاء العقلية في عدم صحة اكمل في الاول
 دون الثانية ومن هه ظهران ماذع في بعض الحواشى من ان اللازم لبطالان حمل الاجزاء العقلية لا كما يصح
 عندهم بالاتفاق انتهى وهو من فلم الناسخ حيث كتب عقلية موقوع خارجية قوله للاتحاد في الوجود متعلق
 بقوله يلزم قوله فيزاح آه خلاصته الجواب ان مجرد الاتحاد في الوجود لا يخلو بل لا بد من ان يكون
 الموضوع والمحمول طبيعتين مستقلتين اتفق اتحادهما في الوجود وظاهر ان
 عقلية غير ملحوظ من حيث انها طبيعتين مستقلتين بل انها لوحظت من حيث انها ابعاض و اجزاء مبيعة الموجود
 مستقلة فلا يصح اكمل منها بخلاف محسب الفصل فانها لو خلا من حيث انها طبيعتان مستقلتان لفتت

الاجسام لا تقوم مادة واحدة بصورتين ولم يتصوروا ذلك بدليل مع ان المادة بينهما اعم من مادة الجسم وكذا الصورة
 الجسم بالفاظه قوله من حيث العموم متعلق بالابهام لا بقوله يرفع كما توهم قوله فلا دور لوجوده حتى العموم ونحوه
 ما خلافت ما بين ايجتين قال لا اساس للدور قوله والجواب آه تقرير الجواب ان ابهام ايجتين وكذا يحصل
 بحسب الفئات فذات افضل محصلة لذات ايجتين فلو كان الشئ الواحد جنبا وفصلا يلزم كونه مبهما وحصلا
 بحشيتة واحدة وهي حشيتة الذات فالدور لازم قطعاً قوله جنة ابهام احدها فاحيوان يقوم بحقيقة الانسان
 من جهة مبهمة قوله يحصل الاخر فالناطق يقوم بحقيقة الانسان من جهة انه يحصل قوله عموم مخصوص مطلقاً
 لاس من وجه كما نظر قال في الحاشية لا يخفى ان لما كان كل منهما اعم واخص من وجه من الاخر فاذا اخذت ما يتقو
 من كل منهما جهة غير جهة تقوم ما يتقو من جهة اخرى منها فكل ما استحدث من ذاتا فكل من ايجتين يقتضيهما والافضل ما يتيان
 سببا بينان مع اتخاذ اتياتها الماخوذة للبشر طرشي وايضا ذكرت تقوم للماهية احدى ايجتين بخصوصها ان
 كل منها يلزم الترتيب بلامرجح اذ تقو بها باحدى ايجتين بخصوصها ليس ولي من تقو بها بالجهة الاخرى من كل منهما
 فتكريرة النظر انتهى قوله فيها لا يخفى آه دليل على بطلان تركيب للماهية من امرين منها عموم مخصوص من جهة
 قوله فيها كل من ايجتين آه وهذا خلاف المفروض ان فرض تقوم للماهية من كل منهما جهة غير جهة قوله علاوة
 آه علاوة لا بطلان تركيب للماهية من امرين يكون منها عموم مخصوص من وجه قوله عما هو يقوم به
 ايجته الاخرى من كل منهما ثم علم انه قد يستدل على تفرع الاول بانه قد تقر في مقوله ان ايجتين عرضا
 للفصل فلو كان فصل ايجتين صبا للفصل يكون كل منهما عرضا عاما للآخر وهو ظاهر الفساد والاستدلال
 كون شئ واحد عرضا ومعرضا وانت لو اخذت اعطائه بديك لدريت ان الغافل بطلان القاعدة
 كيف يعلم فسا كون كل منهما عرضا عاما للآخر فضلا عن ظهور فساد آه اما وعيت ان التبيين للذين مبهما عموم
 مخصوص من وجه كل منهما عرضا عاما للآخر فسادا ولما الاستدلال المذكور فغير تام لا خلافا لجهة فان
 كلا منهما من حيث انه عام عرضا للآخر من ان حيث انه خاص وتلقى عليك ان الامام محمد آه والد من انكر
 ذلك التفرع محتج بان الماهية اذا تركبت من الحيوان والامميين يكون الحيوان جنبا والامميين فصلا
 بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس الى البعاد الامميين فيه ان الكلام في الماهية بحقيقة تلك الماهية

حلية امام الحكيم بان الفضل مفسر بحال الجوز المتميز وكمال الجوز لا يكون الا واحدا قوله لا لمربيطا وهو ان
الحاشية وهذا انما يتم اذا كان الفضل القريب سيطرا فالاول ان يقال فتخلف عنه معلوله لان جنس كل من
النوعين لا يوجد في الآخر اهتت قوله فيما و هذا في لزوم الاثرين لا لمربيطا قوله فيما فالاول ان يقال ان
اي لا ابطال تقوم الفضل الواحد للنوعين وذلك الدليل ما اختاره المحقق السرواني في شرح قوله فيما لا يوجد
في الآخر اي في النوع الآخر والا يلزم اتحاد النوعين وهو خلاف انت تعلم ان المحقق هو ان العلة اذا وجدت
وجد المعلول لانه انما وجدت وجد قائل وقد يقرر ذلك الدليل مسبوطينا بانه لو تحقق النقوم المذكور فاما ان تحقق
الجنسان جنسا تحقق الفضل فلم يكن النوعان نوعين واما ان تحقق الجنس الواحد في النوع الواحد مع الفضل وحسب
الآخر في النوع الآخر مع ذلك الفضل فتخلف عنه معلوله وهو يحصل من احده من الجنس باقرانه بالفضل قوله وايضا
اوجه اخرى على بطلان النقوم المذكور وتقرر بان لو امكن هذا النقوم لزم الترحيح بالمرجع او الفضل هذا التقدير
واحد و الجنس متعدد فاما كون الجنس فضلا او فضلا عن جنس فيلزم اتحاد قوله ولا يخفى ان آية تقرير المرام على
افاده بعض الاعلام انه اذا لم يكن فضل الجنس جنسا لما يتبناه بالنسبة الى النوع الآخر لم يكن الفضل مقبولا للنوعين فانه
لو كان مقبولا لهما لكان مشتركا بينهما فلابد وان يكون الجنس مميزا له اذ ليس سناك غيرهما فيكون الجنس فضلا
وهو بطلان ما بين في الفرع الاول في الحاشية وانما قال كانه لان الفرع الاول ممكن ان يكون اعم من هذا الفرع
لان الفرع الاول ان لا يكون بين الجنس وفضل عموم من وجوب ان يكون الجنس فضلا وفضل جنسا بالنسبة الى
النوع الآخر كما ناطق بالنسبة الى الانسان فانه فضل للانسان بالنسبة الى الفرع مثلا وحيوان جنس بالنسبة
جنس مشترك بين الانسان والملك وحيوان فضل للانسان بميزه عن الملك لان الملك ليس بحيوان فانه
اعلم من ان لا يكون الجوز الاخر من الملك جنسا مشتركا
النوع كما يجوز الجوز فانه جنس مشترك بين الملك والحيوان
المدير للعالم واما في الفرع الثالث اذا كان الجنس مقبولا بالنسبة الى نوع اخر
جنسا مشتركا بينه وبين نوع آخر فالفرع الاول اعم بحسب الواقع والمفهوم لان الفضل اذا كان مقبولا
جنسا ايضا وجوز مساويا واما في الثالث اذا كان الفضل فيه جنسا كان الجوز الاخر ايضا جنسا لا غير انتهت قوله

فيما هذا الفرع أي الفرع الثالث قوله فيما بان يكون آية بيان للعموم من وجه قوله فيما بنسبة إلى الملك مختلف
قوله بنسبة إلى الإنسان قوله فيما وهذا أي عدم كون العموم من وجهين بحسن وفضل قوله فيما هذا الفرع الأول
أعم أي من الفرع الثالث قوله وهذا تفرع على الثالث تفصيلا أن الفضل إذا كان عليه يحصل بحسن فلا يقال
الأجناس واحد لأنه لو قارن جنسين ويكون على ما فيقوم نوعين في مرتبة واحدة لاستحالة أن يكون لنوع
واحد جنسان في مرتبة واحدة ثم يلزم تخلف المعلوم عن علمه ثم علم أنه قد يستدل على الفرع الرابع بأنه
على تقدير مقارنة الفضل الواحد للجنسين يلزم الاستغناء عن الذاتي أو كونه في تقويم الماهية والجنسين
بأن الفضل كالمادة الثانية للجنس في عدم تعارفا عما من المعلوم بماذا وفضل القريب فلا بد من وجود
الذي يقوم به فلا بد من وجود جنسين فريسين له في الماهية الواحدة فوجود الماهية واحدة جنسان في
هذا خلاف نصير حاتم قوله وقد يقال آية أي في إثبات الفردات المذكورة قوله لا متناع صيغة آية
ناظر إلى الفرع الأول قوله ويؤيد التحقيقين المختلفين بل يؤيد حقيقة واحدة بالقياس إلى تحقيقين
أما الأول فكما يحوان بان يكون مادة للفرس وصورة للإنسان وإنما الثاني فكما لنا طوق بان يكون للإنسان
مادة بالقياس إلى الملك وصورة بالقياس إلى الفرس هكذا في حاشية يكشف المحقق الهروي على
المواقف قوله مادان والصورة واحدة هذا نظر الفرع الرابع قوله أو صورتان والمادة واحدة هذا ناظر
إلى الفرع الثاني وإنما ترك استنباط الفرع الثالث لرجوعه إلى الفرع الأول قوله لا متناع تحصل آية ذلك
لا متناع كون المادتين بحقيقة واحدة قوله وترتب شيء الواحد عطف على قوله تحصل الصورة ودليل
كون الصورتين بحقيقة واحدة ففي العبارة تشريف مرتبة قوله البيولي أي البيولي الأول قوله فان الكلام
فيها أي في الأجزاء المعينة المتحدة قوله بعينه كلامه في بحسن وفضل لعدم المسايرة بين تلك الأجزاء
بحسن وفضل الأبا لا اعتبار قوله فضل الجواهر أي الأنواع الجوهريّة قوله جوهرا لا معنى أن مفهوم الجوهري
صادق عليه صدق الذاتي على الذات واللا يلزم حيلولة للإنسان مرتبة في ضمن الجواهر وميزة في
ضمن الناطق بل معنى أنه صادق عليه صدق العرف من على معروضة مفهوم الجوهري عرض عام بنسبة إليه
مطلق الموضوع لمقتضى عليك أن الموضوع عبارة عن المحل المستغنى في وجوده بغير فردية المطلقة عن

عن طبيعة الحال بان احتياج في وجود شخصية الى طبيعة الحال قوله لا تقتضي اليه اي احتياج الى مطلق الموضوع
 فتساوي عرضا قوله والا يلزم آه والتالي لبطا للزوم اجتماع المتسايفين في محل واحد فالمقدم كك ثم تنقو
 عليك سانه قد برهن على الفرع الخامس بان الفصل ليس بوجود اتميز عن الجنس الا في محل عند تحليل
 عرضا للجنس لوجب ان يتميز وجوده عن وجود ما يتوهم كونه موضوعا له اما دعيت ان وجود العرض مبين لوجود
 في الواقع بفصل تحليل الجنس في الوجود لانه محل عليه محل هو موضوعا اتحاد الفصل مع الجنس اتحاد بالذات
 وان التحليل مع موضوعه اذا اخذ لا بشرط شي الا انه اتحاد بالعرض لا بالذات هذا ما افاده المصدر الشريفي
 في الاسفار وبان العرض يحتاج في تحصيله الى موضوعه بنا على ما قال الشيخ ان وجود الاعراض في
 هو وجود بالمحال فان الوجود مبني على تحصيل بل عليه فلو كان فصل الجوهر عرضا فاما ان يقوم بالنوع
 او بالجنس او بامر اخر كاسيل الى الاول والا لزم ان يكون يحصل النوع مقدما على تحصيل الفصل ولا يسل
 الى الثاني لان الجنس انما يحصل بالفصل وكاسيل الى الثالث ايضا والالم يكن التركيب من الجنس
 الفصل تركيبا حقيقيا لانه لا بد فيه من حاجة لاخر اجزائها الى الجنس وبان الفصل عليه يحصل الجنس
 حقيقة ومن الوجوديات ان السبب اولى بالجوهر ترتيبا بسبب كيف نسبتة الفصل الى الجنس كنسبة
 الصورة الى المادة من حيث انه يكون نسبتة اليه كمالا الى نقص فلما ان المادة تكمّل وجودها
 بالصورة ولذا يقال لها كمال جسم كك كمال ما يتبعه معنى جنسي بكل الفصل لمقسم وكمال الشيء
 يكون من جنسه لا خارجا من جنسه فكمال الجوهر يعني ان يكون محصلا بجوهرية ويكون اقوى جوهرية
 منه فكيف تكون عرضا ما بعاله هكذا في بعض الشروح قوله حيث جوزوا انه يعني ان يعلم ان هذا الجوهر
 وان لم يصير جوابه لكنه يلزم عليهم بلامرية انهم قالوا ان الصور النوعية للجواهر اعراض قد
 علمت فيما سلف ان الصور تكون فصولا فيلزم منهم القول بعرضية الفصل ولذا نسب اليهم فاعلم وادرك قوله
 وتسلوا بالسريرو قالوا ان المحال تركيب الجوهر من عرض قائم به فانه متاخر عنه فلا يكون جنسه
 منه واما تركيبه من جوهر آخر وعرض قائم به فلا استحالة فيه اوللازم من تأخر احد الجزئين عن الآخر
 وطاهر انه لا محذور فيه قال في الحاشية وحق ان التركيب الاتحادي الحقيقي لا يتصور من جوهر عرض

والا يلزم ان يكون الشيء في مرتبة ما يتبعه مستغنيا عن الوجود منوع ومفقرا اليه ايضا وهو ظاهر المطلبان ^ك ^ب
 الغير الاتحادي كالتكريب من الوجود والصوره عند من يحكم انها متباينان بقرائنه وجودا من غير ان
 يكون بينهما اتحاد بحسب الوجود في شيء من المراتب والاعتبارات فلا بد ان على امتناعه من الجوهري
 لانها متمايزان بحسب الوجودية او يجوز ان يحصل بالانضمام احدهما الى الآخر اثر غير انما رجا ولا يلزم الاستغناء
 الا فقار الشيء واحد و حده حقيقته في مرتبة ما يتبعه ليس في مرتبة واحدة بمحمول يجعل واحدا متفردة بتقرر
 واحد وفيه انه يلزم منه وجود مركب حقيقي في جميع مواد يتحقق الجوهري والعرض كمال فيه فيكون الثوب الاصل
 مركبا حقيقيا فتدبر نعم ان العرض فقير في وجوده الالهي في وجوده في نفسه من حيث هي الى الجوهري كما
 انه فقير اليه من حيث وجوده الشخصي فلا يكون صورة لان الوجود في فقر اليها في وجودها وتصلها فيجب ان يكون
 متحدتين في الوجود ايضا باعتبارهما متمايزتان فيه باعتبار على مختار المحققين وههنا اجابات تركنا
 خوفا من التطويل واعتمادا على فهم الاذكياء انتهى قوله فيها من خبر ان يكون آه فان الوجود عرض ولا تصور
 عرض واحد شخصي بالتحليل الشخصيين قوله فيها فلا يكون اي العرض قوله فيها لان الوجود آه تصور فقر
 اليها في شكلها وشخصها واما في وجودها الالهي فلا فقرا الى الوجودي ودرست انما ان العرض فقرا في وجوده الالهي
 الى الجوهري فكيف يصح كونه صورة والا يلزم فقارها في هذا الوجود الى الوجودي مع انها مستغنية عنها في قوله
 المقدار اي اسم التعليمي قوله والجواب ان آه وان سبب مركب صناعي والكلام في المركب الحقيقي قوله الوجودي
 والصوره وبما جوهريان قوله ليس ههنا جوهريان متحدان آه بان يكون الجوهريان مثلا موجودا في الخارج
 ونضم اليه موجودا آخر وبما انطلق وحصل منهما ما يتبعه الانسان وذلك لانه لو كانا متعددين لزم ان لا يصح
 حمل البعض على البعض بالمواطاة وهو كما ترى قوله بل جوهري واحد يحصل بحيلة الفصل الى جوهريين بان اعتبر
 في النوع شيئا مبهما كشيء محصلا لا باعتبار انه خارج عن بل ينتم في التحصيل النوع قوله لفهم منه اي ان
 التحديد قوله شيء واحد هو الانسان قوله وجودهما متفردين او بما جوهريان قابلان للوجودين المتمايزين
 قوله اقول بذاتي عدم قابلية الانفراد لوجود العرض قوله مدني على آه قال في الحاشية ومن ههنا توهم
 مدني قول الشيخ وجود الاعراض في نفسها هو وجودها بالحق بان وجود العرض في نفسه بمقتضى قوله

واتحاده مع بعضي ان ثبوته لم يخص بمجمله بالاتحاد لم يثبت وقدرت لطلانه قائل انتهى قوله بالذات متعلق
 بالاتحاد قوله وما به الفرق المقصود منه شرح قول المصنف في الحاشية هذا هو الفرق آه قوله وعدمها
 عدم قابلية الوجود المنفرد قوله العرض موجود آه لما درست في سلف ان العرض لكونه حقيقة ناعية وجود
 غير مستقل بخلاف المحل فانه لكونه متعوتا له وجود مستقل قال الاول ما اورده في الشفاء آه وقد نزع ما ان الاجزاء
 الذميمة جزء تحليلية ولا مرتبة في التحليل غير واقعة عند حكماني اجزاء الجسم فالتسلسل غير متحمل انت تعلم
 لو بني الاشكال على استدلال التاليف الذميمة للتاليف الخارجى لا قطع عرق الازاحة ونزوم التسلسل المستحيل
 قال لو كان ذلك العام مقوما له وهو ممنوع بجواز كون الفضل ما يتيسر بيطه غير مركبة من اجئين الفصل ونحوه
 مما عدا ما بذاتها ونحوها مع كون العام عرضا عاما للفضل والجمانية لمقولات العشر فليت نسبتة الى
 المركبات مطلقا بل انما هي نسبتة الى المركبات المركبة لا بسائط فالحذو وغير لازم قوله حيث قال آه في
 العلة وانظر قال حلال المحققين في حواشيه القديمة في بيان ان الوحدة ليست عين الماهيات ولا جزئها
 ان الكثير من حيث انه كثير انسان وليس من حيث انه كثير واحد حتى ان حشيتة الكثيرة منافية بحشيتة الوحدة و
 منافية بحشيتة الانسانية فلا يكون الوحدة عين الانسانية ولا جزئها انتهى قوله كل مفهوم كما يصدق آه في الحاشية
 قيل عليه لا سلم هذه الكلمة فان كل خبر زائد مثلا يصدق عليه انه جزء زائد وماذا تقول في الواحد الحقيقي المعنى
 ما لا تعد وفيه اصلا لا يحسب الاجزاء ولا يحسب الاوصاف والاعتبارات فان الكثير من افرادة لا يصدق
 عليه واحد بهذا المعنى وانت خبير بان هذا القائل غافل عن قوله وعلى الكثير بقيد الكثيرة ولا استحالته
 في ان يقال يسع الاجزاء مع قطع النظر عن الحياة الاجتماعية انه اجزاء كثيرة وكذا يجمع افراد الواحد
 لو فرضت انها احاد حقيقة كثيرة ومطلق الخبر الواحد شامل له صادق عليه ايضا قائل انتهى قوله فيها
 هذه الكلمة اى الفا عدة الكلمة المذكورة في الحاشية القديمة من ان كل مفهوم كما يصدق على كل واحد
 من افراده يصدق على الكثيرة منها قوله فيها فان كل جزء آه سند لمنع قوله فيها انه جزء زائد لو صدق
 هذا على جميع الاجزاء لم يبق الفرق بين كل جزء وجميع الاجزاء وهو كما ترى قوله فيها وماذا تقول آه سند
 آخر لمنع قوله فيها من افراد اى افراد الواحد الحقيقي قوله فيها لا يصدق عليه واحد بهذا المعنى

ما لا تعد وفيه أصلا لا يجب الأجزاء ولا يجب الأوصاف والاعتبارات لانه لو صدق على الافراد الكثيرة
 الواحد الحقيقي ذلك الواحد لزم ان لا يكون كثيرة بل واحدة وبه قول فيه وان كانت خيرة جواب
 عن المتع المذكور وزيدته منع عدم صدق الكلية في الصورتين المذكورتين اذا صدق عموم ان يكون
 بعيدا لو حدة او بعيدا لكثرة قوله فيها هذا القائل أي المانع قوله فيها غافل عن قوله قل الحق الذي
 قوله فيها والواحد أي مطلق الواحد قوله فيها شامل له أي بمعنى ان يطلق الجذر شامل بجميع جزاء زيد
 صادق عليه ومطلق الواحد شامل بجميع افراد الواحد الحقيقي وصادق عليه قوله فيها ايضا يعني كما ان يطلق
 الجذر والواحد شامل للجذر وفرد واحد قوله فيها قائل لعله إشارة الى ما في بعض الشروح من ان صدق
 المقيد يستلزم صدق المطلق فيصدق مطلق مفهوم يسبر على جميع الأجزاء وكذا الصدق مطلق مفهوم
 الواحد الحقيقي على افراده الكثيرة فاذن لا حاجة الى التزام ان الصدق في الصورتين المذكورتين
 بعيدا لكثرة قوله ولو فرضت آه دفع لما يتوهم اننا نفرض مجموع الانسان والفرس شيئا واحدا لما
 كان له فصلان قريبان عنى الناطق والصال فزم تحققها لشيء الواحد فالمحدور على حاله قوله فلا يكون
 واحد حقيقيا على انما يحمل مجموع الفصول فضلا واحدا لمجموع واليه اشار المصنف في محل كذا في الحاشية
 قوله وهو المراد في الحاشية والمطلق الصادق على الواحد والكثير على السواء ويجوز ان يكون له فصول كثيرة
 في ضمن الكثير وفصل واحد في ضمن الفرد الواحد انتهى يعني ان المرادة هو الواحد الحقيقي ويجوز
 ان يكون له اعا وكثرة فتنحقق له فصول كثيرة في ضمن الكثير وفصل واحد في ضمن الواحد قال لا ين
 يلزم صدق العلة آه قال المصنف في الحاشية الطال للمقدمة الممهدة بنا على تجويز الغصب وجعل دعوى
 البديهة بمنزلة الدليل انتهى قوله فيها للمقدمة الممهدة وهي ان صدق الحكم على فرد واحد على
 افراد كثيرة سواء قوله فيها بنا على تجويز الغصب تفصيل المرام على ما في بعض الشروح ان المقصود منه دفع
 ما يتوهم من ان هذا لا يراى وليس على ادب علم المناظرة اذ ادعى المدعى اذا ادعى شيئا لمخضم ان
 ينعى ويطلب عليه الدليل واذا استدعى على دعواه واشتبه بدليل للمخضم ان يجارضه بدليل اخر على
 خلاف مدعاه واما اذا ادعى المدعى شيئا ولم يستدل عليه فمخضم اذا نقاه واستدل على طلبانه

على
 ان يثبت
 له
 ما
 يدعى
 عليه

اطلانه من عند نفسه فترك منصبه وهو المنع وطلب الدليل عنه واخذ منصب الغير وهو المعارض استدلال
عنصبة المنصب وهو غير مجموع في كتب المناظرة كالشرعية وغيره بالنفي المدلول مع اقامة السائل الدليل
على نفيه قبل اقامة المدعى الدليل عليه عنصبة المنصب ليس بمجموع عند المحققين اذا علمت هذا فاعلم ان
المورد استدلال على نفي المقدمة المهمة بلزوم صدق العلة على المدلول مع ان المدعى لم يستدل بشيء
كان منصبه قبل اقامة الدليل المنع وطلب الدليل فلما لم يمنع واطله دليل فترك منصبه واخذ منصب المعارض
وهذا غير مقبول فالأيراد لا يلحق ان يسمع وح لا حاجة الى الجواب وتقرر الدفع ان الأيراد ينبغي ان يرد
عنصبة في المناظرة فان بعضهم جوزوا لعنصبة كالحق العميد في ثبوت الأيراد على نفيه فلا يكون على
قانون المناظرة قوله فيها جعل دعوى دفع آخر ذلك التوهم بان هذا الأيراد ليس على طريق عنصبة
المنصب بل وارد على منصبه فان المدعى للمقدمة المهمة ادعى البديهة وقال نسخ لي فحبل دعوى
البديهة بمنزلة امكان الدليل على المدلول والمورد نفاه وعارضه بدليل آخر وظاهر ان هذا منصب
النفي بعد اقامة الدليل معارضة ضار الأيراد على داب المناظرة ولم يبق المسامحة للتوهم المذكور قوله صدق
العله آه فليزيم كون المدلول علة وهو محال فان المدلول محتاج الى العلة والعله محتاج اليها فاذا كان
احدهما عين الآخر فليزيم كون الشيء محتاجا الى نفسه قوله لانها من افراد آه فليزيم صدق العلة عليها
بناء على المقدمة المهمة قوله والجواب آه تقرر الجواب ان معنى العلة كما يصدق على كل واحد من
افرادها يصدق على جميعها بمعنى ان تلك الاحاد علة اي علة كثيرة وان لم تكن علة واحدة فلا يلزم
منه الاتوقف للمدلول على كل واحد من تلك الاحاد بتوقف واحد على جميعها بتوقفات كثيرة متعاقبة
وعلى هذا يكون مجموع المادة والصورة اثنين من افراد علة لافراد واحد منها واللازم منه كون
الشيء عين الكثير من آحاد علة ولا يحد ويرفيه بل هو واقع في جميع المركبات فان كل مركب هو عين
الكثير من افراد علة كما يجازي المركب من البنات الكثيرة قوله وانما الحال كونه اي كون الشيء المركب
قوله عين بوفرد واحد من علة لكونه اجزاء عين اللبن الواحد قوله والكثير عطف على قوله ما هو
اي عين الكثير قوله لا يكون اي الكثير قوله جميع اجزائه اي اجزاء الشيء المركب قوله يصدق على

المجموع أي مجموع المركب من المادة والصورة قال في الحاشية والفرق بين مجموع الانسان والفرس
بين مجموع المركب من المادة والصورة ان الحيوان في اتي مجموع الانسان والفرس ومصادره
اذلك مجموع فيصدق عليه مطلقا واحدا كان او كثيرا بخلاف مفهوم العلة بالقياس الى مجموع المادة والصورة
لانه امر اضافي فيصدق على واحد من علة وعلى الكثير بما هو كثير بالقياس الى المطلق فاذا اخذ مجموع المادة
والصورة من حيث الوحدة يصير معلولا يعرض له اضافة اخرى وهي المعلولية بالقياس الى تلك المادة
دون العلة فلا يصدق عليه العلة بهذا الاعتبار بخلاف ما اذا اخذ من حيث الكثرة وكذا اذا وضع موضع
وصفا عارضا حقيقيا مشتركا بين الانسان والفرس كالماشي مثلا فانه يصدق على مجموعهما مطلقا اذ لا يشترط
فيه الاضافة حتى يختلف حاله باختلاف المضاف اليه فمثل انتهى قوله فيها بمصادره أي صدق الحيوان
فيها ذاك المجموع أي مجموع الانسان والفرس قوله فيها فيصدق عليه أي فيصدق الحيوان على مجموع الانسان
والفرس قوله فيها واحدا كان او كثيرا أي سواء اخذ المجموع بقية الوحدة او الكثرة قوله فيها بما هو كثير لا بما هو
واحدا لان المجموع المأخوذ بخو الوحدة يصدق عليه المطلق لا العلة قوله فيها بهذا الاعتبار أي باعتبار الوحدة
قوله فيها بخلاف ما اذا اخذ آفة فانه يصدق عليه العلة بهذا الاعتبار قوله فيها وكذا اذا وضع موضع
هذا الحكم غير مخصوص بالذاتيات بل هو وضع الوصف المشترك بين الانسان والفرس كالماشي موضع الذاتي أي
الحيوان فحكمه ايضا حكم الذاتيات في صدقه على المجموع مطلقا واحدا كان او كثيرا قوله فيها لا يعتبر فيه أي
في الوصف المشترك قوله والآخر باعتبار ما هو الكثرة المختصة قوله والفرق آفة اذ لا يخرج في الصدق
من انه لا فرق بين مجموع بلا اعتبار الوحدة اصلا عن الكثرة المختصة وبين كل واحد واحد من الاجزاء
يطلق القول من ان المطلق هو المادة والعلة هو الكثير بمعنى مجموع المادة بلا اعتبار الوحدة بالفرق
بينها غير خفي قال وكثرة جهات آفة قال صنف في الحاشية دفع توهم عسي ان توهم ان كثرة العلة
يلزم منه كثرة المطلق واللا يلزم توهم المطلق فاجاب بان غاية ما يلزم كثره جهات المعلولية الى آخرة فانهم
انتهى قوله وكثرة جهات المعلولية آفة فاللازم غير عال والمحال غير لازم قوله بحسب الحقيقة كما يكون
انسان فكثرة البهية لا تستلزم كثرة الابوة حقيقة بل كثره جهات الابوة وحشايتها هكذا بينا قال

مجموع آه اعلم ان في هذا المقام قياس الاول قولنا مجموع شريك الباري شريك الباري في مجموع شريك
الباري مركب من اول ثالث بعض شريك الباري مركب والثاني قولنا بعض شريك الباري
مركب وكل مركب ممكن مستحيل ثالث الاول بعض شريك الباري ممكن مع ان قولنا كل شريك الباري
مستحيل اي شريك الباري ممكن مصادق في نفس الامر فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال والمصدر ذكره في
الاول وترك كبراه واما القياس الثاني فذكره كاملا لكن لم يذكر نتيجة قوله وجود اوجدها يعني اذا وجدت الاجزاء
وجد المركب واذا حلت عدم قوله طبعه اي طبيعته الممكن قوله ضرورة الغلبة حتى يكون واجبا قوله او لطا
حتى يكون ممثلا قوله وانت تعلم آه هذا الجواب ذكره خير اللاحقين في الاصح المبين في تقريره ان المركب
احدهما نفس التركيب مع غل الطر عن خصوصية وهذا مشترك في سائر المركبات واما خصوصية البتر
ويستحق تخصيصه الاجزاء كما ان الاول تحقق بنفس الاجزاء وذلك مناط امتياز المركب عن جميع المركبات
اذا انقش في على حقيقة الخطر فاعلم ان الحكم يكون مجموع شيك الباري ممثلا انما هو بالنظر الى الاعتبار الاول
واما كونه ممثلا بالنظر الى الاعتبار الثاني فليزيم كون الشيء الواحد ممثلا ومثناه واما مناط الامكان بنفس التركيب في الاول
فيه خصوصية الاجزاء اصلها ثم زيفه المحقق السيد علي بانه يمكن دفعه بالصواب التي وضعتها السيد الزاهد
ان كل ما هو لازم للطبيعة فهو لازم للفرد ثبوتيا كان او سلبيا وكلما هو لازم للفرد في السلب هو لازم للطبيعة
فهو للطبيعة لازم لانه لو لم يكن السلب المحقق لازما للطبيعة لكان السلب لازما لها لكان ثابتا للفرد فاف
ما هو ثابت للطبيعة من حيث هو فهو ثابت للفرد فيلزم اجتماع السلب والسلب فالامكان لما كان لازما للشيء
يكون بخصوصه ايضا لازما فيلزم اجتماع الامكان والاستناع فيما نحن فيه في شيء واحد والاستناع لما كان
لازمًا بخصوصية التركيب كان السلب ايضا لازما فيلزم فيه اجتماع الامكان والاستناع ايضا لعمل المصريح لم
باتقت الى هذا الجواب مع انه كان مشروعا في الاصح المبين لاجل دفعه الذي ذكرناه قد برر واجاب عنه
بحر العلوم قدس سره بان هذا بناء الفاسد على الفاسد لان اكثر لوازم الماهية مستغنة لثبوت الفرد لا ترى
الوجوب ثابت للطبيعة احد التقيضين دون افراده وكذا اكثر السلب للفرد مع امتناعها للطبيعة فاف
قلت من الضروري ان ما هو ثابت للفرد ثابت للطبيعة كما سباني من المصداق ان لم يكن اعكس فاف

الاجزاء
السلب
منه

منه
سواء كان
قدس سره
منه

الفرد يسرى الى الطبيعة فيلزم اجتماع الامكان والامتناع في الطبيعة قلت القدر الضروري في الجملة ثبوت
 الثابت للأفراد للطبيعة ولو بالعرض فلا سضا تفت في اجتماعها لثبوت الامتناع بالعرض والامكان بالذات
 قوله فان قلت لو كان آه منع لكون المجموع المركب من شريكى البارى يمكنه قطع انظر من خصوصية الاجزاء
 قوله لان علة عدمه آه لما دريت فيما سلف ان لعدم ليس له علة مؤثرة فعلية هي عدم علة الوجود قوله لعلة
 الامكان دليل لقوله لا يقيموه يعنى ان اجزاء المركب المذكور متحدة فاقدة لوصف الامكان فلا يحل كونها مبطونة
 لعلة قوله قبل لك ان آه تقرير الجواب ان علة عدم المركب بما هو مركب عدم الاجزاء اولاً وبالذات كما
 ان علة وجوده لك وجود الاجزاء اولاً وبالذات حتى لو فرض للاجزاء وجود بلا علة لكان المركب موجوداً
 واما احتياج المركب الى سائر الاجزاء فمخصوص يكون الاجزاء مكملة الوجود فممكن يكون عدم جزء ما وموانع
 يكون بالحققة قلت مائة لعدم المركب بما هو مركب يستند الى عدم علة فلا ينعدم الا بالعدمها يستند اليه عدم
 ذلك المركب بالواسطة فاذا كان جزء المركب محتجاً بالذات كما فيما نحن فيه فيستند عدم المركب الى عدمه لضرورة
 الذاتى ولا يتجاوز منه الى عدم اخر كما يستند سلسلة الوجودات الى الوجود والضرورة الى الذاتى الانزال
 فى الحاشية وبذلك يندفع شك آخر وهو ان الممكن لا بد لوجوده وعدمه من علة مستقلة التاثير خارجة
 نفسه والمركب من المحتضين ليس كذلك او عدم كل جزء منه لا يكون علة لامتناع التوارد ولا عدم احد عما خصوص
 الامتناع التبرج بلا مرجح ولك ان تقول يجوز ان يكون علة عدم المركب عدم احد الاجزاء لا على السطح انتهى
 قوله فيها ولك ان تقول آه جواب آخر لذلك اشك قوله لو كان للجزء علة اى لو كان الجزء محتجاً
 الامكانية التى تكون محتاجة الى العلة قوله فكان آه تفريع على قوله للجزء علة قوله يستند الى عدمها اى
 عدم علة الجزء قوله بذلك اى سبب تناسخ الجزء قوله عدم امر وجود عدم علة الوجود قوله من تلك الجهة
 اى من جهة ثبوت بعلة الجزء قوله لا بالذات يعنى ليس المركب بما هو مركب محتجاً بما فى تحققة الى تحقق علة الجزء
 ما خطر فى باللك ان المركب من الواجبين مركب محتج الى النفس الجزء لا الى علة الجزء فانه ليس له علة قوله حال
 ان الامكان آه فى الحاشية يعنى ان اكان كل مركب لذاته لا يصادق امتناعه بحسب الواقع وايضاً
 لا يضر فى امتناع الاجتماع لذاته اذ الاجتماع والمجتمع امر آخر واقترار الاجتماع الى الغير على تقدير الوجود العز

الفرض لا يضري استناعه لذاته انتهت قوله بتحقيق المقام أه هذا جواب آخر لا يحقق بجواب المصنف والمفوض
والفاقة فاقان فاقه في الوجود وفاقه في التأليف والفاقة الأولى علة الحاجة إلى علة جاعلية خارجية عن
المعلوم والفاقة الثانية فاقه إلى الأجزاء والمركب إنما يحتاج إلى جاعل الوجود الذي هو جاعل وجود الأجزاء
ولا يستلزم لا مكان هو الفاقه في الوجود إلى الجاعل للفاقة إلى الأجزاء فلا يلزم أن كل مركب يمكن وجوده
لأنه عليك سقط الأجزاء بان هذا التقرير لا يتم على أي المصنف فانه يستحقق فيما بعد ان الافتقار للمركب غير فاقه
الأجزاء فكل مركب افتقار بالذات في الوجود فله المكان بالذات وبان حمل عبارة المصنف على ذلك التقرير بعيد
يستدرك فقيده الافتقار بقوله على تقدير الوجود والفرض واما ما راجعته على ما افاده المحقق السند على من ان
عدم المركب ليس مركبا من جدمات اجزائه والا لزم ان لا بعدم المركب الا بعدم جميع الأجزاء وهو كما ترى
بل يمكن عدم واحد من الأجزاء وليس هذا لعدم عين عدم المركب الأجزاء منه وذلك ظاهر لكنه ما يحتاج إليه
عدم المركب اذ لا معنى للاحتياج الا الترتيب والتقدم والاحتياج إلى ما هو خارج عنه ممكن كيف وما يجب بالنظر إلى
ذاته لا يحتاج إلى ما هو خارج عنه البته فعدم المركب ممكن في المكان عدمه يستلزم لا مكان وجوده كيف ولو
وجب وجوده لزم اجتماع التقيضين ولو امتنع لو جب عدمه لان استناع التقيضين يتوجب وجوب الآخر
وذلك خلف غيبت كون المركب ممكنا فاستقر للاعتراض في مقرة فقيده بحث لان وجود المركب ليس بالأجزاء
الأجزاء اجمالا فالمركب لا حاجة له في الوجود ولا حاجة للأجزاء في الوجود كذلك الحاجة في عدمه ليس الحاجة للأجزاء
فيه واذا كان الأجزاء المركب معدومة بنفسها فالمركب ايضا معدوم بنفسه من وجوه علة فاذن ليس بعدمه
المركب علة اصلا فالزم كونه ممكنا فانقطع عرق الاعتراض واما قال من ان عدم جزء ما يحتاج إليه عدم الم
ففيه ان من يهومي عدم الجزء وعدم المركب سواء كانا في التعيين في الشخص لان احدهما علة للآخر قوله
المماثلة أي المماثلة المركبة قوله فهذا الافتقار أي افتقار المماثلة إلى المقومات قوله وفاقه التأليف
أي بحسب جميع أجزائها كذا في الحاشية قوله فالتكريب لا يستلزم الامكان الذاتي أه في الحاشية
الامكان لا يتخلو عن مكان ذاتي في المؤلف بالنظر إلى نسخ التأليف مع غل النظر عن خصوصية الأجزاء
وهو لا ينافي الاستناع الذاتي في نفس الامر لمحاظ خصوصية الأجزاء فاعمل انتهت قوله فيها لا ينافي

المحور دولانا
عبد العلي
العلماء
منه

[illegible]

الاختلاف النظري فان كون الموقوف ممكنا بالذات زائلا هو بالنظر الى نفس التركيب ولا دخل فيه خصوصية الاجزاء
 وكونه متمنا بالذات معقودا على خصوصية الاجزاء قوله فيها قائل لعله اشارة الى ان جعل الموقوف من الاجزاء
 الباطلة يحتاج ممكنا وان كان نظر الى نفس التركيب مما لا يقبله السلائق سليمة بل لا خلاف ان ذلك الموقوف
 من شائبة الامكان بوجه من الوجوه نعم لو قرر بان المقضي للاسكان نسخ التركيب مع قطع النظر عن خصوصية
 الاجزاء وخصوصية رب الحقوق من مقتضى نفس التركيب كما في كروية الارض لكان له وجه فقل قوله فقل
 لعله اشارة الى الاذاحة المذكورة وجوابها قال لا ترى تايد لكون التركيب واجتماع متمنا في نفس الامر
 قال يستلزم المحال بالذات وكل ما يستلزم للمحال بالذات فهو محال فالتركيب محال قال لا يكون
 ممكنا لان الممكن لا يلزم من فرض وقوله محال قوله لا يقال عدم العقل انه تفصيل لا اعتراض على ما في النص
 الشروح ان قولك الممكن يستلزم المحال بالذات ممنوع فان عدم العقل الاول ممكن لانه ليس بواجب حتى
 يجب وجوده ويتنوع عدمه مع انه يستلزم للمحال بالذات وهو عدم الواجب تعالى فانه قد لا يعقل الاول ويحتمل
 له سبحانه وطاقه ان العلول لا يكون حده وما لم يجد ملته فاستلزام المحال بالذات لا يكون له بلا على عدم الامكان
 قوله لا نقول آه هذا جواب اعاده الحق الطوسي قوله الاستلزام اي يستلزم الممكن للمحال بالذات
 قوله هناك اي في عدم العقل الاول قوله ليس بالنظر آه حتى يتم نسخ القول المذكور قوله واما ههنا اي
 في امكان المجموع المركب من شريك الباري تعالى قوله غريم كون المتشع ممكنا حال في الحاشية زائل
 اللازم المحال آه كون المتشع ممكنا دون وجود شريك الباري تعالى عنه لان استلزام المركب له ايضا ملته
 العلوية والعلوية اعني الكلية والجزئية كما في عدم الواجب تعالى عنه وعدم العقل الاول فانت خبير بان
 كون المتشع ممكنا ليس محال اذا كان كحسين كما حققناه فلا يكون التنوير وانما من اجواب قائل اي
 قوله فيها استلزام المركب له اي لو وجود شريك الباري تعالى قوله فيها اعني الكلية والجزئية فان وجوده
 ملته لوجود الكل قوله فيها كما حققناه من ان الامكان بالنظر الى نسخ التاليف والامتناع بالنظر
 الى خصوصية الاجزاء قوله فيها فلا يكون التنوير آه اي التايد الذي ذكره لمص بقوله لا ترى اي قوله
 فيها اجواب وهو الذي ذكره لمص بقوله لان اسكان كل مركب آه قوله وفيه تحقيق آه اي

لا يلزم منه ان يكون اللازم بالقياس الى الملزوم مكنيا وان كان بالنظر الى ذاته مستحيلا فيجوز ان يكون
 اللازم اعني عدم الوجود بحسب تعالى في المثال المضروب بالنظر الى ذاته مستحيا وبالنظر الى ذاته الملزوم اعني عدم
 العقل الاول مكنيا فلا ينبغي ان يمتنع صلا قوله لا مكانه اي مكان الملزوم لا يستوجب مكان
 اللازم بالنظر الى ذاته اللازم قوله سوار كان اي اللازم قوله او مستحيا لعدم الواجب تعالى قوله
 في اللوازم اشارة الى قوله مقتضى اللزوم اه قوله بحسب الوجود سوار كان الوجود خارجيا او دينا قوله
 لك اي لذاتها قوله فلها اه اي اللوازم الماهية حكم الماهية في الحاشية لان لازم الماهية امور اثباتية
 فيترجمها العقل عن نفس الماهية المستقرة من حيث اقتضائها لها بنفسها فثبتتها وتقرر بانها متوفرة لما تاتي
 اليها من منشأ لاثباتها ولذا قيل ان جعل اللوازم بعينها جعل الملزومات لان الانتزاعيات بمجملها
 لا تتجزأ عنها بل تجعل في حكمها حكم الماهية انتهت قوله امثالث هذا اذا كان اللازم مكنيا كملزوم اشارة
 الى عرض الوجود والتمسك بوسط طلوع الشمس قوله نفس تلك اللوازم هذا اذا كان اللازم مستحيا كملزوم عدم
 الوجود بحسب تعالى بعدم العقل الاول قوله بل بحسب الواقع يعني بل مقتضى استناع الملزوم بحسب الحق
 الواقع قوله عالم بالذات اه زبدته ان الماهية المحلثة بحسب الذات غير مستلزمة للمحال بالذات قوله
 لكنه اي نفس المحال بالذات قوله يلزمها اي الماهية المحلثة قوله بحسب الوجود في الواقع بحسب الذات
 يتحقق عدم العقل الاول في الواقع ملزوم لعدم الواجب تعالى واما عدمه بحسب الماهية الاسكانية فليس
 لعدم تعالى قوله كليا بان يقال كليا لم يوجد الواجب تعالى لم يوجد العقل الاول قوله او جزئيا بان يقال
 قد يكون اذ لم يوجد الواجب تعالى لم يوجد العقل الاول قوله وقع في حكم العقل فان عدم الواجب تعالى
 الذي هو محال بالذات مستلزم لعدم العقل الاول الذي هو ممكن بالذات قوله العكس مستقيم وهو قوله
 قد يكون اذ لم يوجد العقل الاول لم يوجد الواجب تعالى فثبت مستلزم الممكن للمحال قوله قيل عليه
 في الحاشية قائله انصير الطوسي عليه السلام قوله ان في مقتضى اي الاستدلال الثاني الذي في كلام
 لقوله وان يستلزم المحال الممكن اه قوله بحسباني في بحث اشطية قال شارح في هذا البحث ان
 الجزئية يجب ان يكون مقتضاها عقل في الاستدلال او العناد في العقل ولا يجب استقلاله والا

والاكانت كلية فقد اعتبرنا ان اخر اذ انضم هو الى المقدم يمكن المجموع في الاستدعاء او العناد فيكون
اللزوم او العناد بالقياس الى المجموع كلياً وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئياً ولا يجب ان يكون ذلك الام
الاخر ضرورياً للمقدم حال اللزوم او العناد كما ظن انه لو لم يكن ضرورياً لطل اللزوم او العناد فانه شرط لها
وامكان عدم شرط لزوم الامكان عدم شرط لاننا لانسلم انه شرط للزوم الجزئي او العناد الجزئي فان
ان المقدم لم يدخل في الاستدعاء او العناد في الجملة وهو متحقق سواء انضم اليه ام اخرج ولا فائدة من انتهى بالفاظه
قوله وقيل فانه لمحقق الطوسي قوله ان الاول اي الاستدلال الاول الذي ذكره اشرح بقوله فانه لصدق قولنا
اه قوله فانه انما يستلزم آية تعني ان عدم المحلول الاول يستلزم عدم كون الواجب تعالى علته له قوله وهو
ممكن اي كون الواجب تعالى علة للمحللول الاول ممكن قوله لا عدم ذاتها اي ليس عدم المحلول الاول يستلزم
عدم ذات العلة الاولى اي الواجب تعالى قوله لولا الاتصاف بالعلية فانه تعالى واجب لذاته يتحقق
عليه عدم سواء كان لذاته معلول او لا فلو جردنا عن كونه تعالى متصفاً بالعلية للمحللول الاول لم يكن له سبب
تعلق به اصلاً قوله بالعرض اي بواسطة الاتصاف بالعلية قوله وهو اي الاتفاق قوله وبهذا يخالف
العكس توضيح الكلام على ما افاده بعض الاعلام ان المقصود منه دفع ما يتوهم من الكلام السابق وهو انه يلزم
ان لا يكون عدم الواجب يستلزم عدم المحلول الاول بل يكون يستلزم عدم معلوليه او لا تعلق بينهما
بالعلية والمعلولية ولو قطعنا عن هذه العلاقة لم يكن بينهما تعلق اصلاً فلا يستلزم عدم كل واحد منهما
الاخر وتقرر الدفع ان ذات المحلول الاول مع قطع النظر عن وصفه معلولية لكونها ممكنة صادرة عن الواجب
لولا مكان دليل الاعتقاد فلا جرم عدم الواجب تعالى يستلزم عدم المحلول الاول بالذات لان عدم العلة
يستلزم عدم المحلول الممكن الصادر عنها ثم لبيان قوله لا وصفه معلولية اي ليس وصفه معلولية
الاول فائض من العلة الاولى قوله عليه العلة الاولى المراد بالعلية مبدأ بالافهموم الاختصاصي للذات العلية
تعالى بل لا ريب كذا في الحاشية قوله فيها المراد آية اذ ما يتوهم من ان العلية مفهوم اضافي فكيف
يكون عين ذاته تعالى وتقرر الاذاعة غني عن البيان قوله فيها سببها وهو نفس ذات تعالى قوله فيها
ثم انه والمقصود اثبات العلية قوله فلو جردنا اي الوجود الحقيقي قوله فلو كانت آية هذا برهان على

العلية بتحقيقه في انه تعالى قوله امر ممكن فيكون مغاير للذات تعالى قوله كان سببها الواجب بالذات
 لا سبحانه ان يكون الواجب تعالى في هدف العلية محتاجا الى غيره فيكون معلولا لا لغيره قوله فعد بها
 الممكن بالذات فانه مقتضى الامكان قوله يستلزم عدم ذاته لاستلزام عدم المعلوم عدم العلة قوله
 فعد لازم آه اي فعد مقتضى فمقري قوله وايضا طباع الامكان آه برهان آخر على صحة العلية لذات تعالى قوله
 وخصوصية المعلوم الاول انما يستدعي اي يستدعي الاحتياج الى الواجب تعالى لكونه مكنيا قوله يستدعي
 آه فان المعلوم الاول لما كان محتاجا الى الواجب تعالى فيكون مستلزما لعدم تعالى قوله فعد بها
 يعني ان علية العلة الاولى ووجوبها مستساو بيان في ان كلاهما مقتضى خصوصية المعلوم الاول قوله فعد
 استلزامه اي استلزام عدم المعلوم الاول قوله للمحال بالذات اي عدمه سبحانه قوله بالعرض والاتفاق
 بل بالذات وضرورته فالتفصيل باق على حاله قال يستلزم وجود ثالث قد خاره العلامة الدواني وابتدأ
 كما لفاضل الكاشي والباغوني القرباغي والنحو ان ساري فلما فالله شيرازي ومن تابعه وانما حق الطائفة
 الاولى فان لكل افقتا رادون انقطار الاجزاء لو كان الاجزاء انقطار فناك مكان دون مكان الكسبة
 فله وجود دون وجود الاجزاء هكذا في الكاشية ثم تلقى عليك ان الحكم باستلزام وجود اثنين وجودا
 ليس على اطلاقه لان الاثنين اذا اجترأ شماله على المبدأ لصورته من حيث التجزئية او العرض يستلزم الثالث
 بلارية واما اذا اجترأ مع قطع النظر عن الاشكال فلا يستلزمه ومنه ذهاب الحق الدواني واتباعه
 الى الاول وذهب المصنف الشيرازي وبعثا لبعوه الى الثاني فاذا ذكر المصنف في الكاشية غير تام على الاعتبار الثاني
 الذي ذهب اليه الطائفة الثانية فالحق ان النزاع عطني فان من نظر الى الاعتبار الاول قال بالاستلزام
 ومن نظر الى الثاني قال بعينه هكذا في بعض الشروح قال الرابع اعتباري حقيقة على افاده المصنف
 انه اجترأ في الرابع كل واحد من الاثنين مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن الثالث وكلما تكررت اجزائه
 فهو اعتباري لان اجترأ لشكره كما انه جزء بنفسه كجزء للجزء ايضا فالجزم بتقديم على المركب مرتبة واحدة
 جزء اجترأ مقدم عليه بمرتبة فان اجترأ لا يمكن ان يشكر الا بان يكون له وجود ان وجوده على الاستقلال اي
 ضمن الخير ووجوده في ضمن الخير وبقا به ١٠٠ ثم تقدم الشيء الواحد من جهة واحدة بمرتبة واحدة ومنه

الفاضل
 الكاشي
 رحمه الله
 في

وغير تبيين وذلك كما ترى ولا يمكن للشي الواحد بحسب الخارج ان يكون له وجودان نعم يمكن في ذلك بحسب
الخط والتعريف فانه يمكن للذين ان يلاحظوا شيئا واحدا على الافراد وفي ضمن الغير فاجزائها يكون
جزءا من حيث ان له وجودا على الاستقلال فكل واحد من الاثنين انما يكون جزءا للمربع من حيث ان له وجودا
لك ولما لم يكن له وجودا بحسب الخارج فلم يتحقق اجزاء المربع في الخارج فلم يوجد هو ايضا في خلاص الثالث فاما
مجموع اجزائه فتعريف قوله اذ هي اي الماهية المتقومة بامر مرتين قوله بالاعتبار متعلق بالمغايرة قوله هذا المجموع
اي مجموع الاثنين الذي هو الثالث قوله بينهما اي بين مجموع الاثنين اعني الثالث بمجموع الثالث اعني
المربع قوله تعابيرا اعتباري وهو اعتبار كل وحدة من وحدة الاثنين في الثالث مرة واحدة اعني في
المجموع وفي المربع مرتين مرة في ضمن مجموع الاثنين ومرة على الافراد فالحاصل ان المربع بعينه الثالث
في الوجود ولا يتحدد الا في اعتبار العقل فالمجموع الحاصل من الاجزاء هو الحاصل من الاحاد وريف بان
المربع الاحاد والمجموع معها واجزاء الثالث الاحاد فقط فليس العينية ضرورة تغاير كل عند زيادة الاجزاء
واجاب عنه بعض الاجلة بان ذلك الكلام مبني على ان وجود الثالث هو بعينه وجودات الاجزاء انما
بالاجمال لتفصيل وليس هناك الاجزاء مع وضعية الهيأة مغايرة للاجزاء بالاعتبار وهذا نحو من الوجود في نفس الامر
وهي بعينها المربع لكن ليس له وجود مغاير ولو اعتبر عدم عروض هيأة اجتماعية اخرى اذ لا اجتماع للاجزاء
بان يكون لكل من الجامع وجودا مستقلا لا يجدر ان يقال لو صدق المسألة بانتفاء الوجود فمع اباها
لا يفيد المطلوب لان الاعتبارية تقتضي الوجود ولو على نحو خاص على انه يمكن ح النكار الاستدراك للمربع لا اعتبار
ولو صدقت بانتفاء المغايرة كما هو المتبادر في حقيقة المربع لو وجودات الاجزاء الحقيقية الخارجية عينية بحد ذاتها
عن الاعتبارية اشد الا بار فيكون تاويل القول على ما لا يرصيح قائلة كذا في بعض التعليقات قوله بخلاف
المجموع المركب اه اعني الثالث فانه ليس باعتباري قوله قيل القائل الفاضل بخوانساري قوله ومجموعها
اي مجموع الواحدتين اعني الثالث قوله وجود الكل ضروري اه اما درست ان عدم الكل مع وجود مجموع
محال قوله اقول وجود العدد في ظرف اه جواب عن مختار من خوانساري وتقريرا بان وجود العدد
في ظرف ليس مدعي وجودا حاد مستقلا نفرا فلو كان المربع مستقلا في الخارج لكان لكل من اجزائه

وجود منفرد. الآخر وكما اعتبر فيه الاشياء ومجموعها تلك اعتبر فيه مجموع الاثنين من حيث الافراد من
الوحدتين ولا ريب في ان هذا المجموع باكتيافته المذكورة ليس له وجود في الخارج بل في المحاط اذ لا
فيه الاكل من الاثنين او اهما ظلم يكن الرابع موجودا في الخارج واذا كان بعض المتغيرات يربان منها فافتر
الاشياء غير بان الثالث الذي هو مجموع الاثنين ليس له وجود منفرد عن الوحدتين بل في اعتبارهما
كان اعتبارا وايضا لم يستلزم وجود الاثنين وجود ثالث كما لا يخفى على المتدبر انتهى فيها افادة بعض العلما
ان كلام الشارع مبني على انه ليس المجموع مغاير للآحاد بالذات ومعنى استلزام الاثنين لثالث الاثنين
والموجودين في نفس الامر يستلزم اعتبارا بالاعتبار بخلاف الرابع فانه في الخارج نفس الثالث او
عروضه لا ينفك عن الامر لعدم وجود بعض آحاده وضربا لتقديره الذي نريد له ان يكون فلا يكون
آحاد الرابع معنى المجموع المركب من الاثنين وكل وحدة من الوحدتين كذا في الحاشية قوله
بخلاف جميع آحاد الثالث آحادا بل هو من كل وحدة منه وجودا منفردا عن عروض الاخرى قوله
والمستلزم كما لا ريب فانه علة للزوجة اللازمة لها قوله او امر آخره كالتلزام للنفس العقلية بواسطة
استلزام الفارق عنها قوله بان لا يكون اللزوم مستندا الى علة أصلا في الحاشية اي لا يحتاج مصداق
عليه الى حاشية زائدة على حاشية الذات لان ما صدقه منشأ انتزاعه نفس ذات ذلك الشيء يكون
عند الحكماء كوجود الواجب تعالى والاسكان الذاتي ولو ارادوا له بقوله او ضرورة ما يحتمل هذه الاجوال
لم يستلزم قوله كوجود الواجب تعالى عند الحكماء لان وجوده تعالى عند من مقتضى ذاته ومصادقه حاشية
من تلقاها لكن الذات من غير دخلية الوجود مطلقا فافهم انتهى قوله وفي نظره تقريره انه لا ريب
في كون اللزوم مغاير للزوم وكل ما يباير الشيء بثبوته له محال بالضرورة فكيف يصح عدم استناد اللزوم الى
العلة ويؤكد ذلك تعريف العرضي بما لا يحل والذاتي بما لا يحل قوله ما يباير الشيء آه اي ما يخرج عنه فلا يقض
بالذاتي كذا في الحاشية المقصود منه ازالة اختلاف وهو ان الذاتي مغاير للذات مع ان ثبوته لها غير
بانه ليس المراد من المغاير ما لا يكون حيا للشيء سواء كان داخلا وخارجا حتى يقتضيه الذاتي بل المراد منه
ما يكون خارجا عن الشيء فلا يقتضيه بالذاتي كما لا يخفى قوله غير اي محتاج قوله معنى خارج عنه اي عن

عن الانسان كالحكماء قولهم ليس اي الى العلة ينسلك قولهم فغير قولهم وانما الحكماء اي لان ثبوتها
قشري يكون معللا لعلته قولهم فان قلت شي في بواب النظر قولهم ثبوت الوجود له تعالى ضرورة هي غير محل لعلته
قولهم مع انه زائد عليه اي معاير له تعالى فبطل قولهم ان المتأخر للشي ثبوت له محل قولهم ليس شي لما عرفت ان
وجود الواجب تعالى عند القائلين بزيادة عرضي وغير محل قولهم واليه اشار آية اي الى عدم صحة تحديدهم
بما جعل قولهم استدلوا على عينية آية تقرير الاستدلال ان الوجود لا يخلو اما ان يكون عينه تعالى او جزؤه وخارجا
عنه والثاني لا يستلزمه التركيب بطل والثالث ايضا باطل لان ثبوت الخارج عن الشي يكون معللا لعلته
فلو كان الوجود خارجا عنه تعالى وثابا له فيكون ثبوته له بطل فعلته اما ذاته تعالى او امر اخر فان كان الذات
علته لوجوده لعلته يجب تقدمها على المعلول بحسب الوجود فيكون الذات موجودة قبل الوجود والمعلول فالوجود
لما اخذ في جانب العلة ما عينه او غيره فعلى العينية يلزم تقدم الشي على نفسه فان وجود الذات مقدم
على هذا الوجود وبهذا الوجود بعينه وجود الذات فيكون مقدما على نفسه وعلى الغيرية يلزم كون الذات موجودا
بوجوده وان كان العلة امر اخر سوى الذات يلزم مكانه تعالى لا فقاره في وجوده الى الغير وان
انحصر الحق في الاول وهو اطلاق قولهم وفيما ذكرنا من تقسيم لازم للماهية الى القسمين اللذين ذكرهما لمص قولهم لعلته
او ضرورة قولهم كالامكان فان ثبوته غير محتاج الى العلة قولهم اقول ان يصدق آية المقصود منه لطالب
زيادة وجوده تعالى فلا يتفرع عليه ابطال عدم استناد العرضي اللازم الى العلة قولهم بالغية اي يكون الوجود
عين ذاته تعالى وهو اطلاق قولهم فعيل من تلقاء الذات يعني يكون ذاته تعالى علته لوجوده وحج يلزم ما
تقدم الشي على نفسه او وجوده بوجوه دين كما سلف اتفاقا وهذا هو المراد بقوله ويرد الاشكال قولهم
خيلزم مكانه تعالى في الحاشية انه وجود الشي للشي بسبب الحاجة لذاته فلا يكون الشي بحسبه
لذاته انتهت قال والدوام لا يخلو آية لدوام في الخبرات لان الدوام في الكليات لا يخلو
من لزوم ذاتي لا سببي كما تقر في موضعه ثم تنو عليك ان بمقصود المص تحقيق الدوام واثبات
العرض الواحد بازان يكون مفارقا لا نزول بل يدوم نظرا الى بادي الرأي وباطن الى المفهوم
والعنوان ولا يلزم بحسب تدقيق النظر فما اشتهر من ان الدوام قسم من الفناء قد صحح النظر على

مسح غل الخط عن الاصول الدقيقة المذكورة في العلم الذي بعد من الصناعات لكن النظر الدقيق يحكم
 في اللازم ويختل ان يكون اعتراضا على جمهور بيان المفارقة الدائم قسم من اللازم اذ الدوام لا يخلو عن
 الضرورة بالمعنى الذي هو المراد في هذا المقام اعني امتناع الانفكاك سواء كان من الذات او غير الذات
 ودوام السبب لا محالة لزام لسبب المنتهي الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه فلا يصح حده من المفارقة
 اما انفكاكه عن الضرورة بالمعنى الاخص اعني ما يكون منشأ بالذات فلا يجدي بهنا لما مر ان اللازم هو
 اللازم و آجاب عنه جلال المحققين بانه لو اريد بالدوام ما يدوم بعد حصوله ما دام الموضوع كالامراض التي تكرر
 برؤوسها من فترت الاتصال وغيره وبالزائل ما يزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك فان الموضوع قد يكون
 موجودا ولم يتصف بهذه الصفة ثم بعد حصول هذه الصفة لا يمكن الانفكاك لكن اللازم كما علم انه لا يمكن الانفكاك
 في وقت من الاوقات وهذا اللازم ليس كذلك انت تعلم ما فيه من التكلف والتعسف فان المتبادر من العلم
 ما دام الموضوع لا ما يدوم بعد حصوله ما دام الموضوع فالصنف وادرك قوله الى العلة الواجبة لذاتها في الحيا
 لان الضرورة ما دام الوجود مستفادة من الضرورة الذاتية لان الممكن لذاته لا يعيد امتناع العدم كما سبق لتحقيقه
 في اوائل الكتاب انتهت قوله فامتنع ارتفاعه فان عدمه مستلزم لعدم الواجب تعالى قوله فالدوام لازم
 وهو عبارة عن كون الدوام متحققا في جميع اجزاء الازل والابدان كان زمانيا وان لا يكون سببا بصريح العلم
 والاطلاق في الواقع ان كان من الامور المتعالية عن الزمان فليس عليه ضرورة الازلية قوله وكذا الزمان
 للزمانية اي الدوام الزمان في مساوق للضرورة الذاتية قوله والدوام الذاتي اي ما يكون منشأ الذات
 كما في الذاتيات واللوازم الذاتية هكذا في الحاشية قوله فان نظام الدوام اي عداها وادراجها قوله
 في سلسلة المفارقات اي الاعراض المفارقة دون الاعراض اللازمة قوله غل الخطاه واما الخط
 الى الاصول الدقيقة فالدوام محدود في تلك الضروريات المفارقات قوله يدخل فيها اي في لوازم
 الماهية قوله وهذا هو الحق اي عدم وجوب دخلية مطلق الوجود في لوازم الماهية هو الحق قال في
 الحاشية هذا الحكم عن قول المصنف انتهى وهو قوله والحق انهم المقصود منه ان لا يخرج من ان الشاهد
 اختار في هذا المقام ان الحق هو كون وجود الواجب تعالى من لوازم الماهية كما يصحح بعد هذا

ينبغي كونه من تلك اللوازم فحق كلاميه تدفع جزا بان تختار الشارح انما هو المذكور فيما بعد واما ما ذكره ههنا
 نقل بحكاية عن قول المصنف ومختاره وليس هذا بمرصني عند الشارح فاندفع التدافع بلا ارباب قوله ان منها
 التي من لوازم الماهية قوله ما يكون الوجود آه بذاتي غير وجود الواجب غير محبده قوله بخلاف ذلك اي ليس
 الوجود مدخل اصلا كوجوده تعالى قوله المتأخرون كجلال المحققين فانه قال ان لا يستنع انفا كما عن الماهية الوجود
 اما ان يستنع انفا كما عن الماهية مطلقا اي بحسب كلامه وجوده يعني انها حيث وجدت كانت متصقة به
 لازم الماهية كالتوجه للاربعه فان الاربعه زوج سوار كانت في الذهن او في الخارج او لا يستنع انفا كما عن الماهية
 في وجود خاص كالخبر للجسم فانه انما يلزم في الوجود الخارجي وكما لكلية للانسان فانه انما يلزم في الوجود
 ويقال للتقسيم لازم الوجود وقد يخص الاول بل لازم الوجود والثاني بالمقولات الثانية وقد قسم بعضهم
 الى لازم الماهية ولازم الوجود ومثل لازم الوجود بالسواد للحيثي فان السواد لازم لوجوده وشخصه للماهية
 لان ما هيته الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان سودا و انت تعلم ان السواد كما لا يلزم
 ماهية الانسان لا يلزم وجوده بالاضر لان الانسان لا يفيض كثيرا بل انما يلزم الماهية الصنفية عنى بحسب
 وجوده ما في الخارج فيصير كلامه بحسب الظاهر في قوة ان السواد ليس لازما لمهية الانسان بل هو لازم لوجوده
 الذي تحتها ولا يتجنى عدم نظامه وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان اللائق بالما
 ياد اسر لا يكون لازما للماهية ويكون لازما لوجود تلك الماهية ولا يتحقق انه انما اراد بل لازم للماهية ما يلزم
 النوع و لازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للحيثي انما يلزم صنفية التي هي من جملة ما يختص في شخصه
 فيكون لازما لشخصه للماهية وفي العبارة المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وشخصه فهذا قسم آخر
 سوى التقسيم الذي ذكرناه فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع او شخص من حيث هو
 شخص و محصول ما ذكرناه ان اللازم اما ان يكون لازما لكلا الوجودين او لوجود معين فاما تقسيم اشعار
 لا ان القسم الاول في كليهما يسمى لازم الماهية هذا وما قيل عليه من ان السواد ليس لازما للحيثي بحسب الوجود
 يجوز ان يوجد حيثي معين ويجوز ان يزول سواده بعارض كالبرص مدفوع بان المراد بالحيثي الممتنع
 بالمرج الصنفية لخصوص سوار كان متولدا بالماضي او غير ما يخرج من ذلك المزاج و ان تولد

بحيث توافر المراد بالسواكونه اسود وطبيعته ولا تختلف لمرض لا ينافي ذلك على ان المرض لا يمتدح على ذلك
 المزاج انتهى قوله وخصوصيات أي خصوصيات الوجود الخارجي والذاتية لغوي في اقتضاء الماهية لا تتلوا
 باللوازم والاتصاف بها وإنما المستبر في ذلك الاقتضاء مطلق الوجود قوله ولا يتحقق على ما ذهب إليه الشيخ
 في الحاشية قال الاستاذ في حاشيته على شرح التهذيب للمحقق المدداني ان مقتضى المستلزم يجب
 ان يكون له وجود كما تشهد به الضرورة كيف وآثار الماهيات انما هي باعتبار وجوداتها وتلوا على ما ذهب إليه الشيخ
 مدخلية احد الوجودين على التعيين لا مطلق الوجود ثم قال المحقق ان جعل الملزومات سببية جعل اللوازم سببية ان
 جعل الواحد متعلق اولاً وبالذات بالملزوم وثانياً وبالعرض باللوازم ولا يخفى ان وجوب كون مقتضى موجبات
 عين الاقتضاء لا يستلزم مدخلية الوجود فيه والتجنية في جعل اصح على تقدير اقتضاء نفس الماهية بلا مدخلية
 الوجود ايضا ولا يخفى المحل في الامور الانتراعية الاجل منشأ انتراعها ولوازم الماهية من حيث هي من
 الانتراعيات كما حققه الاستاذ في غيره من المحققين مثلاً ففكرنا انتهت قوله فيها يجب ان يكون آخر
 ان النفي المحض والعدم الصرف لا يكون فيه استلزام وقضاء فنفى الاستلزام حالة عدم مقتضى قوله
 فيها ولعل مراد الشيخ آه لما كان جازماً كلامه مخالفاً لما اثره المحقق البروي فاوله بان مقصود الشيخ ليس ان
 مقتضى المستلزم لا مدخل فيه بل مطلق الوجود بل مراده انه لا مدخل فيه لتعيين الوجود كالوجود الخارجي الذي
 قوله فيها ثم قال أي الاستاذ في قوله فيها ولا يخفى آه تزييف لقول الاستاذ قوله فيها مدخلية الوجود
 فيه أي في الاقتضاء قوله فيها كما حققه الاستاذ من ان لوازم الماهيات امور اعتبارية وادخل
 انتراعية ليس لها في نفسها خط من الوجود بعيني سوار كان ناعماً كوجود الاعراض ولا فالعلية والمعلول
 في لوازم الماهيات بحسب الاتصاف ثم لا مرتبة في ان الماهيات مستصفة باللوازم الذاتية التي تسمى لوازم
 ماهية في طرف خارج وكذا في طرف الذهن فهنا انصاف خارجي والاخر انصاف ذهني والثالث
 انصاف مطلق يتحقق في ضمن كل من الاتصافين قوله عند قهات أي مصداق لوازم الماهية مقتضياتها
 قوله لا باعتبار الوجود آه يعني لا مدخل في الوجود ولا لجوالية في انصاف الماهية باللوازم قوله اذ كان
 الجعولية انما يجب آه اذ اشته لما يخرج من ان لوازم الماهية تجعل محمولات على الماهية كقولنا اسبم متجسر

مستحلو ممكن مثلاً وقد تقرر في مقرة ان ثبوت شئ شئ فرع ثبوت لمثبت له ولا بد في الموضوع الممكن كونه
 محمولاً على ان لا يخلص في ثبوت لوازم الماهية لها من كون الماهية محمولة وموجودة فماتم قولكم ان مصداق
 لوازم الماهية نفس الماهية مع قطع النظر عن وجودها ومحموليتها وتقرير الانداحة ان كانا محمولية الماهية
 الا باعتبار خصوصية الموضوع الممكن فلو غل النظر عن هذه الخصوصية فلا دخل لكانا محمولية في انعقاد القضية
 من الماهية ولوازمها وفي ثبوت اللوازم لها واما اعتبار وجود الماهية وثبوتها فلان العقد ايجابي والربط
 الايجابي من حيث طبيعته مع قطع النظر عن خصوصية المحمول اعني اللوازم يقتضي وجود الماهية له ولا دخل في
 بناء الاعتبار بخصوصية المحمول فلا يلزم من اقتضا طبيعة ذلك الربط له اقتضاء الربط من هذه الخصوصية بوجوه
 مثبت له فالقول المذكور تام بلامرته بهذا الوسيط في بعض الشرح قوله الطبايع الباطلة أي الخلق الممكنة
 ولو كان الموضوع واجبا لما وقع الافتقار الى كمال المحمولية قوله يحمل أي يحمل لسيط قوله ولا يستدعي
 أي يحذف على قوله لكون الموضوع قوله لا من حيث الخصوصية أي خصوصية المحمول اعني لوازم الماهية قوله
 الا بالعرض استثناس من قوله لا من حيث الخصوصية قوله اذا اعتبار الوجود آه وقع لو سوتة وهي ان طبيعة الا
 تستدعي صحة دخول الفاعل من المقتضى والمقتضى بحسب الوجود بان يقال وجد مقتضى فوجد مقتضى فطبايع وجد
 فوجد مقتضى اعتبار الموجودية وتقرير الدفع غني عن الشرح قوله فهي أي لوازم الماهية قوله ولله أي
 لا متناع الاستلزام قوله بحسب المفهوم متعلق بقوله تعالى انجزية قوله وحمل الاولي ناظر الى قوله واعينية قوله
 وبيننا شك آه أي في مقام انه ليس لطلق الوجود دخل في لوازم الماهية قوله يلزم جواز آه فان الوجود
 يعرض لنفس الماهية كما ان الامكان وغيره يعرض لها كيف ولو كان محروضا الوجود الماهية الموجودة
 يلزم المخدور من تقدم الشئ على نفسه او موجودية بوجوده فيلزم ان يكون الوجود من لوازم الماهية
 كما لا مكان مع انه ليس منها قوله الماهية كانت بنفسها آه والتالي بطل للزوم اجتماع النقيضين فالمقدم
 مثله ووجه الملازمة على ما هو مشروح في بعض الشرح ان الماهية من حيث هي هي الى كل واحد
 من الوجود والعدم على السواء فان كلاهما من الجواهر فهي تحتية في حال العدم كما انها متحققة في حال
 الوجود فلو كانت الماهية من حيث هي هي مقتضية للوجود لكان الوجود متحققا معها في حال العدم وهو

كما ترى فظهر ان الوجود ليس من لوازم الماهية قوله وليس الامر كذلك الا يلزم من كون الماهية من حيث
 هي هي مقتضية للاوصاف غير الوجود اجتماع المقتضين كما لا يخفى قوله في نظر آتى في جواب الشيخ قوله على
 هذا التقدير آتى على تقدير كون الماهية مقتضية للوجود قوله لا ينافك الوجود عن الماهية آه قال في كاشية
 يمكن ان يقال ان ادراك الشيخ بحال عدم مرتبة قوام الماهية المتقدمة على الوجود لا يسلو بهما في تلك المرتبة
 فلو فرض مقتضاها للوجود في تلك المرتبة والاشياء في الموثور بحسبان يقتضيان الوجود حين التماسه فيلزم
 كون موجوده في تلك المرتبة المتقدمة على الوجود وهو محال بالضرورة فحصل جواب الشيخ واسلم وجه
 ولا يرد النظر ولكن لا نام ان يمنع وجوب اقتران المقتضى بالوجود في مرتبة الاقتضا مطلقا وانما سألوا
 للوجود مدخل في القدر الضروري على تقدير عدم دخلية الوجود تقدم المقتضى على الاثر بنفس قوام الماهية فمقتضاها
 ان المقتضى هي الماهية الموجودة ولا حنى لدخلية الوجود الا وجوب كون المقتضى مخلوطا به حين الاقتضا والاشياء
 اذ لو لم يوجد لم يكن الاقتضا كيف ولو ازم الماهية آثارا وما يترتب عليه آثارا وهو الوجود فبذلك اختاره استقام
 مع سيد المحققين مير محمد رايني حاشية الشيخ واعلم بقولان بدخلية الوجود حيث لا يشعران بها الا
 ان يقال معنى مدخلية الوجود ان يكون له تقدم بالذات ووجودا متاخر محتاج اليه لا مجرد كون المقتضى
 مخلوطا به حين الاقتضا والآثرى ان العلة التامة لا تقدم على المعلول بحسب الوجود بل بحسب الوجوب
 لان المعلول لا ينظر وجوده عند وجود العلة التامة بل يكون معهما في الوجود كذا حق اعلم للحكمة البانية في
 فوائد قائل انتهى قوله فيها اراد الشيخ بحال عدم آه وليس مراده بحال عدم مرتبة لعدم العارض
 الماهية حتى يرد النظر قوله فيها المتقدمة على الوجود وعلى عدم بل على سائر العوارض قوله فيها يجب ان
 يقتضيان آه فان التاثير صفة وجوده ملائحة تكون مقتضية لوجود موصوفها قوله فيها وهو محال فلا يكون الماهية
 من حيث هي هي موثرة ومقتضية للوجود فلا يكون الوجود من لوازم الماهية قوله فيها اقتران المقتضى
 بالعدم قوله فيها في مرتبة الاقتضا مطلقا هي سوا اركان الوجود مدخل في قوله فيها وانما هو في
 اقتران المقتضى بالوجود قوله فيها بنفس قوام الماهية فقط لا بالوجود قوله فيها مخلوطا به لا جز منه قوام
 فيها يقولان بدخلية الوجود آه فانها عبارة عن كون المقتضى مخلوطا بالوجود ويقتضيه قوله فيها

ان يكون له اى مقتضى قوله فيها تقدم بالذات اى بالعلية قوله فيها قائل قال بعض الاعلام فيه اشتراك
الى ان المقام مقام التام والتفكر حتى يظهر لك كيف بعد تفريق النظر ان اغتراب وجود المعلول بوجود العللة اى
بحسب الزمان لا ينافى تقدم وجودها على وجوده بالذات انتهى بجمله قوله لا ان تكون الماهية آه فى كمالها
لان حال العدم حال بطلان الذات وليست بها كما ان حال الوجود حال فعلية الذات فحال العدم لا ذات فلو
لا اثر انتهت قوله لا يقتضى انفكاكها آه بخلاف ان تكون مقتضى مع الوجود وخلوطة به قوله حال فان
الوجود لازم للماهية المستقرة بحمل قوله ولا كذلك سائر الصفات لانفكاكها عن الماهية حالة التاثير قوله
كما صرح به المحقق الدواني اى فى شرح العقائد كذا فى الحاشية قوله فيلزم عليهم اى على المتكلمين قوله
كونه تعالى مقدما عليها آه لما ثبت انه لا بد من وجود مقتضى قبل وجود مقتضى قوله عاريا عنها آه فلا
يكون الوجود ضروريا لثبوت لذاته تعالى قوله وعن الوجود لانه ايضا من الصفات الزائدة عندهم
مصادقة ذاته تعالى من حيث اقتضائه توجيها للمصداق ثبوت الوجود له تعالى على تقدير زيادته بكونه
ضروريا غير مستند الى حلة مصادم مرضى عندهم ولا يدفع الاشكال عنهم كذا فى الحاشية قوله فيها ولا بد من
الاشكال وهو تقدم الشئ على نفسه ووجوده بوجوه غير متناهية قوله فتوجيه المصداق لادخل الوجود
فى اتصافه تعالى بالوجود بل هو ضرورى لثبوت له قوله بالمعنى الشائع فى الحاشية اى العوارض المعلولة
لنفس الماهية سواء شرط الوجود او لا على اختلاف القولين انتهى قوله فيها على اختلاف القولين
فالاول نذهب للتأخيرين والثانى نذهب الى الشيخ الرئيس قوله فى شئ من محتاج الى الواجب يمكن
قوله المستقرة اى بحمل الجاهل قوله مخلوطة بالوجود وظهور لازم للماهية تكون متفرقة عنها بعد خلوها بالوجود
فلا يكون الوجود منها قوله هذا الحكم اى للماهية موجودة واما الاوصاف الاخرى سوى الوجود فتشأ عنها
اى للماهية من حيثية زائدة لا من حيث انها مستقرة قوله قبل اعتبار آه فان مرتبة انقرة مقدمة على
سائر المراتب قوله بالواجب اى الاوصاف المعارضة سواء كانت لازمة او مفارقة كذا فى الحاشية
قوله يستوجب صحة آه بان يقال ان وجد مقتضى فوجد مقتضى قوله بل كناية عن دعوى
الاستلزام الى دعوى العينية قوله مفاده اى مفاد طباع الاقتضاء قوله ذلك اى صحة دخول

انكار قوله لا يعني آه في الحاشية اي ليس الوجود مما يجب اعتباره بالذات غلبت في تلك المواضع قوله توقف اي طبع
 الموانع قوله على وجود الماهية ايضا اي كما توقف على نفس الماهية قوله على ان يوجد متعلق بقوله توقف
 قوله اذ من المستحق حله لقوله لا يعني آه قوله ذلك مجموع اي مجموع الماهية والوجود قوله وجود ذلك مجموع
 ايضا آه كما انه غير نفس ذلك المجموع حسره قوله بل المعنى متربط بقوله لا يعني آه قوله وتقدم وجودها بان
 يكون الوجود مقارنا مع العلة وخارجا عنها لا جزا منها حتى يلزم التحدو بقوله وجودها ايضا تبعا للماهية
 من غير ان يكون محتاجا اليه بالذات كذا في الحاشية قوله وايضا لما كان آه حاصلة على ما في بعض
 التعليقات ان الوجود بالمعنى المصدى الذي هو الوصف لا تراعى الموجودات لا بد له من مبدأ انترام
 وهو مطابق له حقيقة ولكن لما كان في حد ذاته بالكامر وما قال سيد تعالى كل شيء بالكل الواجهة لا يمكن
 ان يكون بنفس ذاته مبدأ لا تراعى فهو الواجب لذاته فاستراعى في سائر الموجودات انما هو كاستنادها اليه
 وارتباطها معه ارتباطا مخصوصا لا يعلم كنهه قوله فانه يحيل آه قال في الحاشية لان عادة الوجود عبارة عن
 افادة القوام والتقرر فانه مصداقه ومطابقه حقيقة انتهى قوله ومن هنا يستبطا آه في الحاشية لان مصد
 الوجود هو نفس التقرر الشيء وقوامه فاشي المتقرر بنفسه موجود بنفسه ومانتقرر بحيل الحاصل اياه فصدق الوجود عليه
 محتاج الى حاشية الاستناد الى الحاصل لا فقار تقرر وقوامه اليه لان الوجود بخصوصه محتاج الى تلك الحاشية
 ذاته المتقررة مطابق الوجود من غير فقار الى امر اخر ايضا ما او استراعى فقار انتهت قوله فيها ما شى
 بنفسه وهو الواجب تعالى قوله فيها ومانتقرر بحيل الحاصل آه وهو يمكن قوله فيها بخصوصه اي بدون فقار
 التقرر والقوام قوله فيها تلك الحاشية اي حيث الاستناد قال وهو اعم من الاول تلقى عليك انه تاسر
 فيه بطلان المحققين بانه انما يظهر العموم اذا اعتبر في الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصورهما مع نسبة كافيا في انهم
 بالضرورة ان يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يمكن التصوران مع تصور نسبة بينهما في انهم
 بالضرورة وقد يترجح بان المراد هو العموم بحسب الصدق في الواقع لا بحسب المفهوم فان المقصود تمايز الاقسام
 الواقعية لا لازم فغير نسبة ايضا منها لا بيان مفهوم اللازم السبب بالمعنى الاخص والاعم ولا شك ان
 الثاني اعم من الاول باعتبار الصدق في الواقع لانه متى كفى تصور الملزوم في اللزوم يمكن تصور اللازم

مقصودنا من تصور الملزوم وليس كما يحكي النظر ان يحكي تصور واحد واما ان يكون تصور الملزوم
كافيا في تصور اللازم وعدم كفاية التصورين في انجزم بالملزوم احتمال محض ليس له مورد التحقيق
اصلا فالناقشة في غير محلها لا يبعد ان يقال ان المناقشة مبني على اعتبار العموم بحسب المفهوم وطائفة
اقتصد نسبتة مفهومها كما اقتصد صدقا واما كون النظر مقصورا على الاقسام المتحققة فمنع عن علم وعلم المراد بغيره
ان يعلم ان اللازم قد يقسم الى قريب وهو ما يلزم للماهية لزوما واما ليس بوسطه عارض آخر فيكون معلوما واجب
الملزوم متمنع الرفع في الوهم والى البعيد وهو ما يلزم بوسطه بينه وبين الماهية قال غير المجاهد في الشفا لولا وجود
اللازم البعيد لما كان لازم محولا لولا وجود المقرب لم يعلم لازم فان الوسط ان كان لازما لكون لازم الوسط
فدسب الامر الى غير النهاية قال وكل منهما موجود بالضرورة فلا حاجة الى شتم الاستدلال عليه كما في
عن اقسام المتكلمين حيث قال لا بد من الاعتراف بل لازم غير ذي وسط وبديل عليه وجوه الاول انه لو كان لازم
كل وصف لوسطه وصف اخر لازم اما لدور او لنفس الثاني ان شيئا ان لم يلزم شيئا فذلك نفى للزوم
وان استلزم شيئا فاما ان استلزم امرا غير محقق وهو محال لان غير المعين غير موجود وغير الموجود متمنع ان يكون
لانه لوجوده استلزم امرا حيا لا يكون بينهما واسطة فاذا ثبت اللازم للماهية من غير وسط فغير
عليه كونه بين الشبوت للماهية وذلك لان اللازم الذي يلزم للماهية هو الذي يكون تلك الماهية من حيث
هي هي موجبة له واذا كان كذلك فمن علم تلك الماهية علم انها لما هي هي موجبة لذلك اللازم فوجب ان
يعلم ذلك اللازم وفيه فلو ان ان اراد ان العلم بتلك الماهية من حيث هي هو موجب العلم بذلك اللازم
فمنوع وان اراد ان العلم بكون الماهية موجبة لذلك اللازم موجب العلم بذلك اللازم فيلزم الدور لان العلم بكون
هذه الماهية موجبة لذلك اللازم مشروط بعلم ذلك اللازم بكون العلم بالاضافة لخصوصية مشروط بعلم كل واحد
من المتضايقين بها قال وهذا شك اه هذا شك اورد صاحب المطالع وتقريره على ما في شرحه
لا يتحقق الملزوم من اثنين احدهما انه يلزم شيئا لكان الملزوم مغاير لما لا مكان تعاقبا بدونه ولا نسبة
بينها ونسبة مغايرة للمنتسبين وارجح لا يخلو اما ان يكون الملزوم لازما لحد المتلازمين او لا يكون فان لم يكن
لازم يمكن ان يقع الملزوم عنهما واما ان ارتفاع الملزوم انما يكون بجواز الانفكاك بين اللازم والملزوم

فانه لو امتنع الانفكاك بينهما لكان اللزوم ثابتا وقد فرضنا ان نفاذه من قول بوضوئه اني بوصوف اللزوم قوله
فلا يتوهم آه لان اللزوم من الامور الاعتبارية المفرضية حتى لم يتحقق عند انقطاع الاعتبار ويلزم كذب الحكم
باللزوم بل ذلك من الامور الاعتبارية النفس الامرية المستحقة للاعتبار باعتبار مقتضى تحقق في نفس الامر باعتبار
قوله لم يتحقق عند انقطاع آه قال في الحاشية اذ الاعتباري لا يتحقق الا باعتبار العقل فالحكم اعتباري العقل
يتحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز عدمه فيعدم اللزوم فلا يكون اللزوم ملزوما ولا اللازم لازما وهو
باطل انتهى قوله فيها اذ الاعتباري آه دليل لا ثبات الملازمة قوله فيكون الحكم آه تبرع على قوله لم يتحقق
آه يعني لو كان الثاني حقا في نفس الامر لكان الحكم باللزوم كاذبا لكنه صادق قطعه لطلان الثاني وظاهر ان
سند لم يطلان المقدم مثبت عدم كون اللزوم اعتباريا وهذا هو المطلوب المتوهم قوله وايضا ان
يتوهم ايضا كذا في الحاشية ووجه سقوط هذا التوهم اننا نقول يكون اللزوم موجودا خارجا لكن بمعنى ان
منشأ انتزاعه موجود في الخارج فاذا كان يكون بين حاشيتي اللزوم اعني اللازم والملزوم متناع الانفكاك
بحسب الخارج فلا يلزم خلاف المفروض هذا قوله يلزم يخلف فان المفروض هو كون اللزوم غير متوهم
في الخارج ويلزم من متناع الانفكاك بين حاشيتي في الخارج كونه موجودا فيه فلم يخلف قوله طلعت الملازمة
اعني التلازم من اللازم والملزوم قوله جواب سوال معذرا آه في الحاشية وقد قيل سوال بان انقطاع
السلسلة بان انقطاع الاعتبار لا يجب صدق الدعوى وهو ان السلسلة فيها جائزا ووافع او غير لعدم المفيد
في تقرير الجواب ان الدعوى سالبة وهو ان السلسلة فيها ليس بحال لا موجبة وايضا قد يتوهم من قولهم ان
فيها لا مجال ان السلسلة تتحقق مع اتفاق الاستحالة فاجاب المصنف بان صدق السالبة بينهما لا يوجب وقوع
لا للوجود مع سلب المحمول عنه انتهت قوله فيها السلسلة فيها اني في ان آه است قوله فيها غير متوهم
موجودا ويتحقق او يمكن قوله فيها لا موجبة دعي قولنا السلسلة فيها جائز فان خالف في صدق ان السالبة
الموجبة بينهما مستحالة في الواقع فكيف يصح صدق صدها دون الاثري فارجح بانها متغايران معنويا
وهذا القدر من التباين يكفي لتغاير الاحكام قوله فيها لا للوجود اني ليس صدق السالبة لوجود الموضوع قوله
فكلم السلسلة آه قال في الحاشية توضيح ان هذه الامور لما انقطعت بالانقطاع ان تباينها يمكن فيها وجود

وجودها لا يتأني إلى أن السلسل في قولنا السلسل فيها متنع وكذب قولهم السلسل فيها ليس بمتنع والاول
في تقرير الجواب ان قولنا السلسل فيها متنع ان محتمل على سبيل الاجاب الغير البتة في صدقه مسلم وكذب البتة
وان ابر لا يجاب الخارجي او الحقيقي على سبيل البت فلا نسلم صدقه لان الموضوع معدوم خارجا وفي
الامر ان تلك الامور ليست مرتبة موجودة بصور مغايرة فيها فيصدق العقد السالك بسبب خارج واثبت
انتهى قوله فيها وكذب البتة أي قولهم السلسل فيها ليس بمتنع قوله لا سلب أي لا يصدق سلبا
بمعنى قولنا السلسل فيها ليس بمتنع قوله فاجاب عنه في الحاشية وايضا يمكن الجواب بان المتنع هو السلسل
ترتب الامور الغير المتساوية بالفعل وبجائز الواقع أي بالسلب عنه الامتناع هو السلسل بمعنى ترتب الامور
الغير المتساوية بمعنى لا يقف عند حد موضوع الاجاب غير موضوع السلب انتهت قوله صدق السالبة
بخلاف الموجبة فانها تدعي وجود الموضوع قوله وهاهنا كذلك أي تصدق السالبة بانتفاء الموضوع
قوله باحكام صادقة أي ايجابية وظاهر ان صدق الاجاب يستدعي وجود الموضوع فلم يتم تحقق اللزومات
الغير المتساوية قوله كالامكان آه بان يقال هذه اللزومات الغير المتساوية ممكنة اولادته او متحققة في نفس الامر
قوله فيلزم تحقق كل من تلك انه يكون السلسل في الامور المتحققة في نفس الامر لا في الامور الاعتبارية المنقطعة
بانقطاع الاعتبار قوله وانما كل آه تخفيه ان اللزوم من حيث كونه معنى رابطا غير متعلق بالاصح ان يكون
محكوما عليه بحكم اجابي او سلبى ويرجى لا يفتى الى كونه لازما او غير لازم فالسلسل غير لازم او ليس مناك
سلسلة اللزومات واما من حيث كونه ملحوظا بالخطا القصدى المتعلق بالمرتب في كونه محكوما عليه بذلك الحكم
لكن من ينقطع السلسلة بانقطاع هذا الخطا القصدى ثم زيفه بعض الالهيان بان الجواب فاسد لا
الكلام في ان اللزوم الذي هو نسبة بين لازم والملازم بل هو في نفس الامر لازم على الثاني نهدم اصل
الملازمة وعلى الاول السلسل لازم قطعاً وامتنع هو الحكم على غير متصل واما انضافه في نفس الامر لصفة او سلبها
فلا امتناع فيه بل وجب واللازم ارتفاع مقتضين فمهم انتهى قال في الحاشية هذا الجواب ينبغي على
من يحكم عليه باللزوم ويرى بان هو لازم فان الاول ملحوظ قصد بالفعل وله وجود في نفسه في كماله
حاشيتاه ملحوظتان تبعاً فهو ليس لزوم شيء شيء بخلاف الثاني فانه ملحوظ تبعاً وحاشيتاه متعديتان

معنى رابطة غير مستقل بالحفاظ فهو لزوم بين شيئين ولا يراد عليه انه يلزم ان يكون تلك الموضوعات الغير
 المنقطعة بالانقطاع اعتبارا بوجوده في المبادى العالية لانها خزانة للحقوق لا توفى فيه للعلوم على نفسها
 وجودها فيها على وجه الاحمال باعتبار منشأ انتزاعها كالفلاخران والخصيان انتهى قوله فيها انها
 خزانة آية دليل لقوله بوجوده في المبادى العالية قوله فيها لان وجودها فيها انتهى ويزود الموضوعات
 المتناهية في المبادى العالية وهذا دليل لقوله لا يراد عليه قوله فيها على وجه الاحمال لا على وجه التخصيص حتى
 يلزم اخذ قوله وقد يحجب آية هذا الجواب ذكره جلال المحققين في الحاشية القديمة وايضا جابجا
 بوجه آخر وهو ان لزوم شي لاخر قد يكون بحسب الوجود بالفعل من كلا الطرفين باللزوم واللازم بان
 يستغنى الفاعل الملزوم في وجوده بالفعل وقد يكون بحسب الوجود بالفعل من احد الطرفين دون الآخر
 الانقطاع بحسب فان مناه انه يتبع وجوده كسبم بدون كونه بحيث يمكن ان يتبرع منه الانقطاع فلا انقطاع
 بحيث كونه صحيح الانتزاع لازم لوجوده وقد يكون بحسب شيعة صحة الانتزاع من كلا الطرفين ومن دليل
 لزوم اللازم فان مرجحه ان اللزوم لا يمكن انتزاعه الا وهو بحيث يصح انتزاع اللزوم وهكذا يمكن في
 صدقه هذا النوع الوجود اعني صحة الانتزاع من الوجود وكما ان الغضبية لم تكن يكفي في حدتها مكان وجود
 الموضوع هذا انتهى قال في الحاشية هذا الجواب غير منظور فيه الى الاعتبارين المذكورين في الجواب الاول
 بل يكفي فيه ان يصدق الحكم عليه بصحة انتزاعه عن وجوده بالفعل ولهذا قال معلوم بحكمة ايمانية انه وان لم
 يتكشظ طائفا ضحا لكنه لم يستحصل ان اللزوم بما هو صحيح الانتزاع عن شي لا يصلح ان يقع محكوما عليه لانه
 بذلك الاعتبار معنى رابطة غير مستقل بالحفاظ وانت خبير بان تحصيل الاعتبارين انما يحتاج اليه في الحكاية دون
 الحكمي عنه قال الجوابين واخذ ففكر فانه دقيق انتهى قوله فيها الاعتبارين المذكورين الاعتبار الاول ان
 يكون اللزوم منسبته رابطة بين اللازم والملزوم والثاني ان يكون منسبته مستقلا بنفسه قوله فيها انه اي
 الجيب يعني الحق الدواني قوله فيها لكنه لم يستحصل آية تريف بجواب جلال الملة والدين بالتفصيل ان اللزوم
 بجبره كونه صحيح الانتزاع بالقوة من غير ان يصير منسزا بالفعل لا يصح انتزاع موضوعا للايجاب بحكم عليه لا
 او اللازم لانه بهذا الاعتبار من المروا بطاخير استقلاله في الملتحوظية وادوا لوظائفه بالفعل وعلم عليه باللزوم

في الموضوع صار مضمونا من المفهومات الموجودة في العقل المتخيل بالاعتقاد في نفسه وان كان
 في النفس وليس بهذا الاعتبار موجودا بالافرض انتزاعا بل حقيقيا وهذا الموجودية بوجودها تنزع منه من قبل الاول
 الذي ينتزع ان يكون موضوعا حكم ايجابي ايجابي وجودا للموصوف لا يمكن ان يكون بعينه وجودا لصفة سواء
 كانت حقيقية او تنزيعية لا يخل الفرق بين الذاتي والعرضي فان وجودا سمارا مثلا في ذاتها غير وجودا لصفة
 الثابتة اذ السمار في مرتبة وجود ذاتها سمارا لا غير ذاتها لفتوته تعرض بحسب وجوده ان لها يكون متاخر عن وجود
 ذاتها لذاتها والعارض المتصل بالواحد قبل ان يقع فيه كثره او ثنيتة بخوس بخار القسمة الخارجية ولو بحسب حركات
 عرضيين فارين او غير فارين لا يمكن الحكم الايجابي عليه شيئا صا وقا بحسب الخارج فاذا حدثت الاثنية الخارج
 صار كل واحد منها له وجود في الخارج وقبل القسمة ليس شيئا منها موجودا اصلا انما الموجود هو المادة الفاعلية لها
 قبل حدوثها مع ان الموجود على راءه امر على انتزاعي نسبي لا يحصل الا بالانتزاع عن كونها واحدة بالانتزاع عن كثرها بالانتزاع
 الاشياء المتعددة من حيث تعدد ما موجودة بوجود واحد قوله فيها ذون المحكي عنه وهي اللزومات الغير المتناهي
 بالمتحققة منشأ انتزاعها قوله فيها فمال الجوابين واحد وهو ان اللزومات الغير المتناهي بالمتحققة في النفس الام
 بتحق منشأ انتزاعها فيها قوله وبما يقتضيه آه اذ انه لما يتوهم من ان الر بطا الايجابي سببه على ان يكون
 الموضوع موجودا في حد ذاته واما وجوده منشأ انتزاعه فلا يمكن لصحة الحكم الايجابي عليه وتقريره اذ راجع
 عن البيان قوله هو الموجود والاعم اعم من ان يكون الحكم عليه موجودا او وجودا منفردا او بوجود منشأ الانتزاع
 اعتبار نفس المعروف من آه هذا الموضوع لفتوته المبهمة قوله واعتباره آه هذا الموضوع لفتوته الطبيعية ثم علم
 ان هذا الاعتبار مما اعتبره المحققون اذ على الاعتبار الاول يكون الحيوان مثلا كليبا طبيعيا وجنسا طبيعيا ايضا
 لان مفهومها الطبيعية من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينها من حيث المفهوم بل يلزم ان يكون الاشخاص
 كليبا ورجنسا طبيعيا والنوع جنسا طبيعيا واما على الاعتبار الثاني فلا يلزم اخذ ورفان الحيوان مثلا من حيث
 كونه معروضا للكلي المنطقي كالي طبعي ومن حيث كونه معروضا للجنس المنطقي جنس طبعي وبكذا ومن مظهر ان اعتبر
 في الكلي الطبعي عند المحققين هو كذا الكلية بان يكون عنوانا له والالم كمن كليبا طبيعيا واما من تخيل ان يتحقق
 في شرح الاشارات بانه لا يعبر في الكلي الطبعي عنوان الكلية حيث قال ان المعاني التي لا تنتفع بمفهوماتها

وقوع الشركة فقد توخذ من حيث هي لا من حيث انبائها واحدة او كثيرة او كلية او جزئية او موجودة او معدومة
 الى غير ذلك فقد بعد عن الاستقانة اذ كلام المحقق في بيان الحمل لا في الحمل الطبيعي قوله بهذا الاعتبار
 بالاعتبار الثاني واما المومنون بوجود الحمل الطبيعي في الخارج فقد اخذوه بالاعتبار الاول قوله المنتزح
 معنى الحمل قوله المنتزح عنه اي الشخص الموجود في الخارج قوله متحدان آه فلا يكون وجود الشخص وجودا
 الطبيعي قال سمي كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبيائع اي حقيقة من الحقائق فكان منسوبه بانسبته خاص الى
 العام قال سمي كليا عقليا اذ لا تحقق له الا في العقل والمنطق بل الطبيعي ايضا وان كان كذلك الا انه لا يجب
 انعكاس وجه التسمية بمعنى انه كليا تحقق وجه التسمية تحقق التسمية وفي لفظ يسمى بقرالى ان اطلاق الحمل على المفهوم
 اثلث بالاشتراك فلفظي قوله قبل هذا الاعتبار آه اعلم انه قال شريف المحققين في حاشيته على شرح مطامير
 ان الحمل العقلي ليس كالحمل الصلا اذ لا فرد له يعني لو كان له فرد لصدق عليه صده واسمه فيلزم ان يكون خاصا
 وعاما وهو محال ثم كلامه في تفصيله على ما في بعض النسخ ان الحمل العقلي قد اعتبر فيه التقييد بالحمل وهو
 عن الشركة بين الكثيرين وهو معنى المصنوع فلو صدق الحمل العقلي على افراد مثل هذا الانسان الحمل وذلك
 الانسان الحمل كان الفرد خاصا بمقتضى الهندية وبجزئية وعاما بمقتضى التصاف بالكلية فيلزم ان يكون الشيء الواحد
 وهو ذلك الفرد عاما وناصا معا وهو محال ولا يجزى هذا في الطبيعي لان الانسان مثلا لو وجد له فرد كذا
 الانسان كان خاصا فقط اي لا يكون عاما اصلا لان لما خوفي ذلك الفرد هو الانسان من حيث
 هو هو لان الانسان الموصوف بالكلية والمعموم وكذا الحمل المنطقي بالنسبة الى انواعه ويرد عليه اما ولا فلانه
 انما يكون محالا لو كانت الجزئيات التي يصح عليها الحمل العقلي جزئيات حقيقية وهو ممنوع بخلاف ان يكون
 تلك الجزئيات اصنافية كلية فيكون خاصا بالنسبة الى العالي وعاما بالنسبة الى السافل كالحيوان فانه اعم
 من الانسان والفرس وغيرهما من الانواع المندرجة تحته واخص من جسم النامي ان قلت لو كانت
 له جزئيات فاما ان تنتهي جزئيتها الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون جزئية حقيقية وهو محال ولا تنتهي فلها
 ترتيب جزئياتها الى غير النهاية وهو ايضا محال قلت هذا السلسل في الامور الاعتبارية وهو يقطع بقطع
 الاعتبار واما ثانيا فلان مفهوم الانسان كليا وكذا مفهوم الحمل كليا وانضمام الحمل الى الحمل لا يفيد الجزئية

بخبرية والى هذين لا يراد ان اشار اسيد قدس سره في تلك الحاشية بعد ذلك الكلام بقوله وفيه
 سيجي في حصر القضايا فان قيل قوله بتمية بالكلية آه قال في الحاشية قال الاستاذ الكللي العقلي بعرضه الكلية
 كالانسان الكللي يصدق على الانسان الروحي والانسان النرجسي الكليين وغيرهما انتهى قوله فيها قال
 الاستاذ القرض سنة زير سيف كون الكللي العقلي خبريا حقيقيا ذهنيا قوله فيها بعرضه الكلية مع كون كليا
 طبعا قوله فيها كالانسان الكللي افاد بعض المتأخرين من المتفوضين منه بيان ان الكللي العقلي لا يفرد في الال
 كما اشار اليه اسيد قدس سره في الاعتراض الاول فانهم قوله اسي مخلوطة بها آه في الحاشية اسي مخلوطة
 بما تضمن في وحدتها المبهمة بحسب نفسها بما هي في خلطها بها اسي بهذا الاعتبار تحصيله بالفعل في الواقع
 فهذا الاعتبار حاشية ايجائية تقيدية للطبيعة معتبرة في مفهومها بحسب الحكاية والحكي عنه جميعا وهذا المستحصل
 هو الشيء الذي يقال له الفرد التناولي فانهم لم يأت قوله فتسمى مطلقة ومرسنة وطلق الطبيعة بصر
 قوله وفي هذا الاعتبار اسي في اعتبار الماهية مع قطع النظر عن خلط والتجريد اعتبارات هذه كلها مذكورة
 في الحاشية الزائدة على شرح الموقف قوله متعلق بحاشية بالماهية لا بالا اعتبار كما يكون في الاعتبار
 الثاني قوله المتقدمة على جميع آه ضرورة تقدم مرتبة المعروض على مرتبة العوارض مع قطع النظر عن
 اعتبار المعية وذهن الذهن قوله عن جميع اللواحق فان نعم انه يصدق على الماهية من حيث هي انها
 مقدمة على جميع اللواحق والعوارض وانها ملحوظة فكيف يصح حسب جميع اللواحق عنها وتعتبر عنها
 فان التقدم والملاحظة ايضا من العوارض فان وجهه بان في الحاشية الزائدة على شرح الموقف من
 الماهية من حيث هي في ملاحظة هي من موطن نفس الامر متصفة بالتقدم والملاحظة في ملاحظة
 هي ايضا من موطنها بان يكون الملاحظة الاولى طرف نفس الماهية والملاحظة الاخرى طرف انصافها بها
 الملاحظة الاولى رفعت احكامها سررا وفي الملاحظة الاخرى اقيمت احكامها افعلا بخلاف تلك المرتبة قوله
 وانها احتية آه ازاحة لما يحتاج من ان القول بغيرية الماهية في الاعتبار الاول عن جميع اللواحق والعوارض غير
 فانه لا تعزى عن ايجائية التي هي الصبر منها بان ايجائية شرح وعنوان للمرتبة لا قيد لها حتى يلزم النحور
 قوله وغيره كما تقدم بولتميز قوله بحسب حاق الواقع متعلق بقوله مخلوطة قوله بحسب خصوص

قوله للمخاطب اى باعتبار ان هذا الماهية فقط كذا فى الحاشية قوله طرف المخلوط والتعريف آه
طرف المخلوط بحسب حاق الواقع وطرف التعريف بحسب خصوص المخاطب طالع فى الحاشية ان هذه الماهية
باعتبار انها ملاحظة نفس الماهية فقط اى بلا خطاسها غير باصلاح حتى المخلوطية طرف التعريف لمخلوط
حسب سبب ما عداها فيصدق سلب الكل منها وصدق هذا السلب ان ما عداها ليس لمخلوطا فى هذا
لان معنى ذلك السلب هذا السلب وباعتبار ان الماهية موجودة فى هذه الملاحظة وتنصفه بوارى
مختصة بهذا الطرف فى الواقع مخلوط بها بمعنى ان الفعل اذا خلا الماهية لموجوده فى هذه الملاحظة
متصفة بها فهذه الملاحظة طرف المخلوط والتعريف بالمظهرين والاعتبارين فتفكر انتهى قوله فيها حتى
والوجود والتقدم قوله فيها طرف التعريف خبره لانه قوله فيها وباعتبار ان عطف على قوله
انها قوله مع عزل النظر آه بخلاف الاعتبار الاول فانه كان طرفا للمخلوط والتعريف بالاعتبارين قوله
بان يتعلق بحاشية آه فى الحاشية يعنى ان يكون بحاشية شرعا وعنوانا للاعتبار والملاحظة دون المخلوط
بمعنى ان ملاحظتها تكون من حيث هى اى ملاحظة الماهية من حيث ان تلك الملاحظة ملاحظة
الماهية فلا يكون هذه الملاحظة ملاحظة المخلوط والتعريف فيجوز ان يكون معها ملاحظة الوجود متلا فلا ينافى
هذه الملاحظة ملاحظة الماهية وان لا يكون معها شى ففى هذه الملاحظة ايهام اجتماع النقيضين لانه يمكن
ان يقال بهذا الاعتبار الانسان كاتب لسبب كانت كما ان فى الاعتبار الاول ايهام ارتفاعها
فهذه الاعتبار هو القسم بجميع الاعتبارات فتفكر انتهى قوله فيها بمعنى ان ملاحظتها آه ففى الاعتبار
الثانى عزل المخلوط عن اعتبار التقدم والتعريف والمخلوط وغيره بخلاف الاعتبار الاول فانه كان فيه ملاحظة
الماهية المعزاة عن جميع العوارض والكانت مخوفة معها فى حاق الواقع قوله فيها دون المخلوط وهذا
هو الجبرنى الاعتبار الاول قوله فيها ولا تكون هذه الملاحظة آه بخلاف الاعتبار الاول قوله فيها
وان لا يكون آه عطف على قوله ان يكون معها قوله فيها ايهام اجتماع النقيضين لانه لا اجتماع للنقيضين
فى نفس الامر قوله فيها هو القسم لكونه موضوعا للملاحظة القدمائية قوله فيها بجميع الاعتبارات اى اعتبارات
الماهية ومرتبتها قوله دون الجبر لا بحسب العنوان ولا بحسب المعنون كذا فى الحاشية قوله فخر آه

فجوابه انه كلف آية اول اعتبار الثاني بفتح اليه استناد جميع الاحكام بخصوصية كماله في قوله في هذا
الاختبار راسي الاعتبار الثاني فيكون حقا جميع الاعتبارات قوله والثالث آية فان خلت في صدر
ان في هذا المقام اعتبارا رابعا وهو اعتبار الماهية بعنوان البشروط التي تقطع عرقه بان اعتبار العموم
المعتبر في الاعتبار الثالث مستلزم لذلك الاعتبار قوله مع ملاحظة عمومها اعلم ان
ملاحظة العموم فارقة بين الاعتبار الثالث والاول فغيره في الاعتبار تعرية عن بعض الوجوه بخلاف اعتبار
الاول فانه كان فيه تعرية عن جميعها هذا هو التفصيل في بعض الشروح قوله لا بان يجعل في الحاشية
لا يكون العموم قيداً في المصدق بل في التعبير والملاحظة حاصلة ان يلاحظ معها كونها من حيث هي
وهو المراد بملاحظة عمومها لا من حيث اشمول والا فلابق على الخبريات كما هو المعنى في محضوات
قوله فيها وهو المراد بملاحظة عمومها والماهية بهذه الملاحظة مجرودة عن المنوعات والمشخصات وغير
الكليات في ذهن قوله قيداً فيها قال في الحاشية اي في الحكمي عندنا وعبر عنه بل في الحكاية وتعبير
بهذا يجعل هذا الاعتبار رخص من الثاني بحسب الاعتبار بحسب التناول فانهم انتهى قوله فيها وهذا
يكون العموم معتبراً في الحكاية قوله فيها هذا الاعتبار اي الاعتبار الثالث قوله قبل لا فرق انما هو المراد
فانه افاده في حاشيته على شرح المواضع بقوله كان هذا الاعتبار هو عينه اعتبار التجريد عن الشخصيات
والمنوعات ولا فرق بينهما الا بحسب العبارة والمفهوم دون الحناية ولم يقصود بذلك لئلا يثبت
كثير من الاحكام كالحكسية والنوعية ونحوهما فليتل تأمل ما صادفنا انتهى بالفاطمة ثم يخص المرام ان خلت
الماهية بالمنوعات مبطل للعموم بحسبي واختلافها بالشخصيات مبطل للعموم النوعي فاعتبار التجريد
عن هذين الاختلاطين كان هو عين اعتبار العموم فلا فرق بينهما بحسب المقصود قوله واعتبار التجريد
بشروط الاشياء ففكر كذا في الحاشية قوله وفيه ان المعتبر بهذا الاعتبار اي الاعتبار الثالث ثم قد يترتب
لما افاده المحقق الهروي من عدم التفرقة باثبات الفرق قوله الا ان يراد آية هذا كذا في الحاشية
الراية على شرح المواضع حيث قال وما ينبغي ان يعلم ان الماهية قد تفرقت مجرودة عن بعض العوارض
وعنها هي الماهية بشرط لا بالاصطلاح الثاني ولا شك في تحقيقها وقد اشار الشيخ الى ذلك في

قاطعاً في رياس الشفائي في الشك المشهور وهو ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان على الانسان
 مع ان الجنس لا يحمل على طبيعة كل ان الجنس انما يحمل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار تجرد واني
 الذي من حيث يصلح لقطع الاشياء فيقع هذا التجريد فيها باعتبار الجنس من اعتبار الحيوان بالحيوان
 فقط لان الحيوان لا يشترط يصلح لان الجنس لا يشترط التجريد فيفرض حيوانا يفرغ من الخواص المنوطة بالصفة
 ويصلح ان يفتقر بشرط اخلط فيفتقر من المنوطة بالصفة انتهى بعبارة قوله عن بعض احوال
 والاعتبارات قال في الحاشية كالتنوع في الشخص بالجنس وهو بما قال الشيخ الحيوان
 الذي هو جنس هو بشرط التجريد عن المنوع بالجنس والشخص بالجنس هو لا بشرط شي بالقياس
 الى غير ما حتى المنوع والشخص لا تلك بحيثية فلا في قولهم حيوان لا بشرط شي جنس وبشرط لاشي مادة فتا
 انتهى قوله فيها كالتنوع اه لتخص المرام انما اذا لم يطل من مجرد عن المنوعات والشخصات بشرط
 الاطلاق والوحدة الدنيوية كان حين الاطلاق باعتبار الثالث كما في حيوان الجنس والانسان
 النوع قوله فيها لا تلك بحيثية اي من حيث هو منوع ومن حيث هو شخص قوله وهذه الاعتبارات
 من الاطلاق والخلط والتعريف قوله تجريد في تفصيل المقام على ما في الحاشية الزائدة على شرح
 المواقف وفي حواشي بحر العلوم على تلك الحاشية ان في هذا المقام مصطلحين الاول اعتبار الماتية
 بالقياس الى الامور الغير المحصلة والثاني اعتبارها بالقياس الى الامور المحصلة فعلى الاصطلاح الاول
 هو هذا الانسان مثلاً مادة مكتفياً بالعوارض ومادة خاليا عنها ومادة مطلقاً وعلى الاصطلاح الثاني هو
 الحيوان مثلاً مادة بشرط شي اي من حيث انه يحصل بالناطق فيكون نوعاً وحين الانسان فليس المراد
 من الشي اي شي كان بل الشي الذي من شأنه الدخول والتقوم كاحيوان بشرط الناطق هو الانسان
 وبشرط الصاهل هو الفرس ومادة بشرط لاشي اي من حيث ينضم اليه امر خارج ويحصل منها امر ثالث فيكون
 جزءاً ومادة فليس المراد التجريد عن كل شي بل معنى الاخذ من حيث انضمام الامر الخارج وحصول الثالث
 ومادة لا بشرط شي اي من حيث هو من غير تعرض لشي آخر فيكون جنساً ومحمولاً اذا درست هذا فقلوا عليك
 ان المحقق الطوسي خلط بين الاصطلاحين حيث قال وقد توخى المأبته مخذوفاً عنها ما عدا ما حيث لو

لو قسم اليها شي كان زائدا ولا يكون مقولا على ذلك المجموع وهو الماهية بشرط لا شي انتهى قوله بخذوها
ناظر الى الاصطلاح الاول وقوله انضم آه ناظر الى الاصطلاح الثاني وان انضم اليها صرح الحق الدواني فوهم انه
ليس ههنا اصطلاحين فان هذه الاعتبارات الثلث بمعنى واحدة متروكة في اجزاء الماهية وخبر بان
الماهية بشرط لا شي هي الماهية الماخوذة وحدها بحيث يكون كل ما يضاف لها زائدا عليها ولا يصح حمله على مجموع
المجموع كالماهية بهذا الاعتبار لا تسمى ان الحيوان انما يكون في الناطق حيث يكون الناطق زائدا عليها
بحسب وجوده في الخارج والماهية بشرط لا بهذا المعنى لا يضاف في الاعيان قطعا او كل ما يوجد فيه يكون بعض
ما يقاوم في الذهن غير زائدا عليها كالناطق والماضي ههنا ليس الحيوان في الذهن وما عينه في الخارج المقابلة
شي وتسمى التي اخذت بحيث يكون باقارنها عليها قد تكون نوحا وقد تكون لا واما اخذ الماهية
لم يقارنها شي فلا فائدة في اعتبارها وهذا المعنى ان الماهية بشرط لا موجودة في الخارج بحسب الاصطلاح
الذي اعتبره هذا المصدر وتخصيصات الشيخ وغيره كثيرة بحيث لا يمكن التاويل وقد حكم الشيخ وغيره ان الماهية
بشرط لا المقابلة للمخلوطة غير موجودة فلا بد ههنا من اصطلاحين وانكار هذا اما عندنا واما من عديم الاصطلاح
على كلام الشيخ وغيره وان ثبت تفصيل هذا المقال فليكن بطالعنا كاشية بجدية الحق الدواني فانه
فيها بعين الاتصاف خاليا عن الحور والاعتصاف ثم عبارة قوله كل مفهوم ههنا اي كل قوله خارج
عنه آه كالتاثير فانه خارج عن حقيقة الحيوان يحصل لها بانه رافع لا بهاها قوله في مرتبة نسخ قوامه بغير
الى الاصطلاح الثاني قوله كما سبق اي في بحث الحسن كذا في الكاشية قوله وفي مرتبة متأخرة اشار
الى الاصطلاح الاول قوله والكاتب اعطف على قوله الانسان قوله اذا اخذت اي الكاتب قوله وبن
اي ومن كون الكاتب محمولا بالاشتقاق بشرط كونه مأخوذا بشرط لا شي قوله يظهر ان الكاتب بن قوله
وقد تجرى اي الاعتبارات الثلث ويوظف على قوله تجرى في كل مفهوم قوله ومناط اكل اي عمل اشتقا
قوله والمفهوم اي الكلية قوله بالاصطلاح الاول اي اعتبار الماهية بالقياس الى الامور المحصلة
وهذا وان كان اصطلاحا ثانيا في عبارات القوم لكن لما ذكره الشارح اولا فغير عنه بالاصطلاح الاول
قوله دون هذا اي اعتبار الماهية بالقياس الى الامور الغير المحصلة هذا هو الاصطلاح الاول على طبع

حقوم و اصطلاح الانسانی بحسب عبادة الله و ذلك لان المأخوذ على هذا اصطلاح قد يكون خريفا كبريا و
 اخذ لا بشرط شي بالعباس الى اوصافه كالفناك و الكات و غيره ليس بلكي و لا محمول بلكي بل متعارف
 و هو عمل الكل بخلاف هذا خور على الاصطلاح السابق فان الامور لم تحصل هناك هي الفصول و لا مرتبة في
 كونها كليات محمولة هذا و التفصيل في بعض الجوانب قوله تفصيل ان الانسان مثلا آه تو ضيح المرام على
 اني شرح المواقف ان الانسانية من جهة هي انسانية ليست الا الانسانية طليست الماهية الانسانية
 حيث هي انسانية موجودة و لا معدومة و لا واهة و لا كثيرة و لا شيا من المقابلات على معنى ان شيئا
 ليس نفس تلك الماهية و لا داخلها لا على معنى ان الماهية متصفة بشي منها فانها تتحول خلوا من المقابلات
 و لا بد لها من انصافها لواجدها من المتناقضين ان هذه امور زائدة على الماهية الانسانية تنضم الى الانسانية
 فتكون الانسانية مع الوحدة واحدة و مع الكثرة كيرة و مع الوجود موجودة و مع العدم معدومة و على هذا
 نفس و باجمله اذ لو خط ما به في نفسها و لم يلاحظ معها شي زائد عليها كان الملحوظه هناك نفس الماهية و ما
 هو داخل فيها انا محلا و مفصلا و لم يكن للعقل بهذه الملاحظة ان يحكم على الماهية بشي من عوارضها بل
 يحتاج في هذا الحكم ان يلاحظ امر اخر لم يكن ملحوظا في تلك الحالة مفصلا و لا محلا فظهر ان تلك العوارض
 ليست الماهية في حد ذاتها طليست نفسها و لا داخلها فيها و الا لما اخرج الى ملاحظة اخرى و اظهر ان
 شي منها نفسها و لا داخلها فيها لم يكن انصافها بايقابله و من هذا يعلم ايضا انها ليست بمقتضية و مستلزمة
 لشي من المقابلات على التسعين و اذ عتبرت الماهية الى الامور الداخلة فيها صح السلب عن انما ليست
 نفسها لان الداخل في الماهية ليس عنها من حيث هو داخل فيها و اما الاجزاء المحمولة فهي وان كانت
 بحسب الخارج من الماهية لكن باعتبار آخر فاذا استلنا بطرفي لتفصيل و قيل الانسانية من حيث
 هي انسانية اوليت اكان الجواب الصحيح انها ليست من حيث هي هي الا انها من حيث هي
 ليست ا فان تقديم حرف السلب على بحيثية كما في العبارة الاولى معناه المنها و انما اذا اخذت
 بهذه بحيثية لا تقضي او ذلك لان الرابطة بينها متاخرة عن السلب فامضو سلب الرابطة و هو حرف
 تقديم بحيثية على حرف السلب انما اذا اخذت بهذه بحيثية لا تقضي لا اولئك لان الرابطة في هذه العبارة

في هذه العبارة متقدمة على السلب فالتعبير منها لا يحجب العدول في هذا باطل كقولنا عن المعدول
ارادوا الموجتين المعدولة والمحصلة على سبيل التعليب قيل لا يسيء اليها المذهب منا بجواب عن اهل
لان غير حاصر بخلاف طرفي التقيضين اذ لا يخرج عنها وان قلنا اني وان جيبنا عن هذا احوال تترعا
قلنا لا هذا ولا ذاك بالمعنى الذي عرفت اذ ليس شيء من الالف والالف نفس الماهية ولا اذ خلا فها
انتهى بالفاظه قوله على نفسه فقط بان تؤخذ الماهية من حيث هي ويجعل الطرف متعلقا بالماهية
ببيان مرتبتها المتقدمة على جميع اعتباراتها وعرايتها وقد سبق توضيحها فتذكر كذا في الحاشية
فيها بان تؤخذ اه هذا هو الاعتبار الاول من الال عبارات ثلث المذكورة قوله فيها يجعل الطرف
انتي قوله من حيث هي قوله مخفوقا اه اني مختم بهذه العوارض كذا في الحاشية قوله في ان
يكون اه متعلق بقوله مسلوته ثم هذا كله ما ذكره المحقق الزاهد في حاشيته على شرح المواضع حيث
ان الحقل اذ لا حظ الماهية من حيث هي منضمنا عما عداها يصدق بحسب نفس الامر انها في تلك الماهية
ليست الا هي بل يصدق في ذلك بحسب نفس الامر مطلقا لان الملاحظة من مواضعها فهم مصداق في ذلك
السلب ان عداها ليس نفسها ولا جزاها لان سبيل ذلك السلب هذا السلب كما ذكره شارح المواضع
وزيفة بحر العلوم بانه لا يدعي ما اذا اراد فان الماهية وان لو حلت من حيث هي منضمنا عما عداها
لا يسلب عنها عوارضها بحسب نفس الامر فان الملاحظة قطع النظر لا غير الشيء عما هو في الواقع
ان اراد سلب العوارض من تلك الماهية للملاحظة سلب الانصاف بها فهو لا يصدق اليه
لعدم المطابقة لما هو في الواقع وان اراد سلب ثبوت العوارض في مرتبة الذات فهو لحيث
به اشارة المحقق قدس سره قوله بتأخير الحاشية اني عن حرف السلب قوله كان السلب واراد
اه قال السيد الزاهد في حاشيته على شرح المواضع فاذا قلنا الانسان ليس من حيث هو بل
بتأخير الحاشية كان السلب واراد على المر لبط لانه واراد على ما هو مقدم على المر لبط اي ان
التي هي عنوان الموضوع فكان القول صادا فانه يعني سلب ثبوت الف واذا قلنا الانسان
من حيث هو ليس بالف بتقدم الحاشية كان المر لبط واراد على السلب لانه بدل على تعلق

بالانسان بهذه الحجة كان القول كاذبا فان سلب الالف ايضا من العوارض انتهى قوله من تلك
الحجة متعلق بالاجابة سلب قوله اعني نفى المقيد بالاضافة والمراد بالمقيد قوله لا يجاب من
تلك الحجة قوله كان لا بد من ثبوت الالف قوله الثبوت اي ثبوت الالف
قوله بحجة اخرى اي في المرتبة الثانية عن الذات والمقومات قوله قد لنا بحجة اخرى على حروف السلب
بان نقول الانسان من حيث هو هو كذا الخ قوله ومفاده انه لو رددنا الربط على السلب فانه يدل
على ان السلب بهذه الحجة متعلق بالاسم قوله فيكون نفيا مقيدا لافني مقيد كما كان في الحجة
قوله وسلب من حيث هو سلب اي السلب في قوله فان قيل وان كان يقيد بحجة قوله يدل
على انه اي ان السلب قوله لانه اي لان ثبوت سلب قوله ليس في حد ذاته بل في المرتبة الاخيرة قوله
فان دواة تفرغ على قوله ان الانسان مثلا اذا فته لاداه قوله فلا يخفى ان جواب هذا اول ما افاده صاحب
الموافق من انه لا يلزمنا الجواب فانه يدل على امكان الجواب به هو لا يمكن لان المطلوب في هذا السؤال
تعيين احد الشقين وذا غير مقصور واما الجواب سلبا فليس بجواب عنه حقيقة قوله طلب التعيين فان كلمة ام هو
الطلب تعيين احد الامرين وترفيع بان هذا انما يصح اذا كان السؤال بالهجرة واما فان السائل بهما يعلم
تحقق احد الشقين واما لطلب التعيين كما صرح به اهل العربية واما السؤال بهل فانما هو لطلب التصديق
لا لطلب التعيين فكيف لا يكون الجواب سلبا جوابا واجيب بانما سئلنا ان السؤال في موضوع اللغة كذا
لكن في عرف اصحاب هذا الفن السؤال بهل وبالهجرة سواء فالمقصود ان الجواب سلبا لثبوت ليس جوابا
حقيقته في عرف هذا الفن واما يقال له الجواب بالمجاز والتسامح مع انه اذا وقع التردد بعد بل فالمطلوب
احد التصديقين هو اهل العربية عنها غير ظاهر والذي يظهر من تتبع كلامهم ان السؤال بالهجرة واما
الاسئلة منه لقصور احد الموضوعين وفي بل المقصود الاصل منه التصديق فاقول وقد يجاب بان التردد في
السؤال انما يكون بعد العلم باحد ما عقلا فان العاقل انما يردد بين شيئين بعد معرفة احدهما لا بخصوصه و
بجمله انما هو في المعين فالمقصود ازالة الجهل بتخصيل العلم بالمعين وهذا حكم عقلي لا دخل فيه للوضع واللغة فاقول
قوله والوضع ليس عليه السؤال اعني ثبوت احد الامرين من الوجود والعدم مثلا لانسان من حيث هو

هو هو قوله فاسد اذ في مرتبة الماهية من حيث هي هي العوارض كلها هي الوجود والعدم سلوة عنها كيف صح
اثبات احد الامرين قوله ولو اوجب هذا الجواب على سبيل التبرع بحسب ظاهر قوله فما قال الامر اي تقليدا
لصاحب المواقف قوله ليس على ما ينبغي لما درست انما من البرهان في ثبوت السلب يكون كذا بافتراف
لان من العوارض التي ليست في حدود الانسان قوله ما ذكرت من ان بحشية المتقدمة مفادها ان السلب
ثابت للانسان مثلا من حيث هو هو قوله قيد السلب فثبت ان ابله قوله قيد الموضوع فلا يكون رابطا قوله
كون الامر اي الانسان مثلا قوله من التقيض كما يجب لالف سلب قوله بقية مشتركة وهي بحشية
قوله وقيدته بنفسه باعتبار آراءه تقرير الجواب انما يتبين ذالم تكن بقية الموضوع يكون كذا لا يكون يحكم على
هذا باعتبار فهي متعلقة بالحكم فاذا ذكرت بعد السلب ان بقية الحكم المسلوب بالسلب وارد على الحكم المقيد
السلب واذا كانت قبل السلب يلزم كون الحكم سلبا بقية با بحشية فيكذب فلا بد من اعتبار تاخير بحشية
حذر عن الكذب فحاصل الجواب اكل الى اننا لا نسلم كون بحشية تقييد الموضوع بل هي تقييد للحكم سواء كانت
في اللفظ مقدمة او مؤخره لا اعتبار تاخيرا في الحقيقة قوله فقيد الموضوع آه في الحاشية علم ان الاحتمال الاول
يهنا ساقط لان لفظ الانسان مثلا لا يحتمل غيره كزيد اذا كان على ما شتر كافا لتقييد با بحشية يكون من قبل
الثاني فافهم انتهت قوله فيما الاحتمال الاول وهو الذي ذكره اشرار بقوله ان التقييد قد يسير الموضوع عما
آه قوله فيما لا يحتمل غيره فلا يكون التقييد بمنزلة اعماده قوله فيما من قبل الثاني وهو الذي ذكره اشرار
بقوله وقيدته بنفسه باعتبار آراءه قوله والثاني آه هذا هو الوجه الثاني للجواب وتقريره انما سلمنا ان بحشية قيد
للموضوع لا يحكم لكن الموضوع مع قيوده في القضية السالبة مؤخر عن السلب بل معنى فاذا ذكره الناظر من
ان التقديم كانا خيرا في المفاد ساقط عن اصد قوله مؤخر عن السلب من حيث المعنى لان النفي يستدعي صراحة
الكلام كذا في الحاشية قوله لكن المنظور انما هو انه اي تقديم السلب على العقد لا يجالي بل كذا في الحاشية
قوله تحقيق المقام آه توضيح المرام ان التناقض قد يطلق على كون التقييد بحيث لا يصح اجتماعهما في الصدق و
لا ارتقا هما وهذا يخص بالقضية وقد يطلق على كون المفهومين في غاية التباين قد بحيث يكون احدهما فرع
الآخر وهذا المعنى يطلق على المفردات وقد صرح بهذين الاطلاقين شيخ الرئيس في منطق الشفاء

فان اريد الاول فلا بد ان يكون الارتفاع في مرتبة من المراتب لصدق السلب في مرتبة الماهية
 ان اريد الثاني فيصح ايضا في مرتبة الماهية لان المفهومات كلها مسلوطة سواء كانت تحتية
 او سلبية عن مرتبة الماهية قوله لا يرب في ارتفاعها آه يعني ان ارتفاع النقيضين عن الماهية في مرتبة
 ذاتها ممكن بل واجب ضرورة ان محمولات ايجابية كانت او سلبية مسلوطة عن مرتبة الماهية
 قوله فان اعارض من آه ولا اري ان يرب من الضار عارضان لمرتبة الماهية فلا محالة يكون
 عنها اذ العارض اي عارض كان مرتبة بعد من قوله فارتفاعها محال مطلقا ضرورة انه لا
 ان يرفع قولنا الماهية من حيث هي موجودة في الماهية ليست من حيث هي موجودة محال
 ان يصدق احد بما وهذا ما افاده الحق اله في ما شئنا على شرح المواقف قوله بل نحن المتأخرين
 آه آه لما توهم من ان القول باستحالة ارتفاع النقيضين في جلال الله والدين من تجوز ارتفاع النقيضين في غيرهما
 بمعنى على اعتبار السلب محمولا وكلامنا في السلب بسيط مع رونا فاه في آه فاه بجهل علوم من ان ليس في كلامنا
 اطلاق جواز ارتفاع النقيضين اصلا وكلامه نفس في مادة السلب الثابت من السلب قوله فان الماهية آه علة لكذب
 الموجبات وصدق السوال بسيط قوله هذا السلب آه يعني ان ليست باللفظ ليس صير الماهية ولا جزاها كما
 انها الف ليس صيرها ولا جزاها قوله فالسوال آه حاصلة على ما في الحواشي الزائدة على شرح المواقف ان
 المحمول في هذه الموجبات ليس في انيا فذلك الموجبات باسرها كاذبة وصدق السلب في هذا السلب الضار
 ليس في انيا فصدق السلب وصدق السوال وكذا فلهذا السوال كلها صادقة انتهى قوله ومن عترض عليه
 المتعترض خير الملاحقين صاحب الافق ليس ثم تفصيل الاعتراض على ما في الحواشي الزائدة على شرح
 المواقف انه ليس ههنا ارتفاع النقيضين كما توهمه الحق الدواني بل جماع النقيضين ان يفيض سلب الوجود
 اعني قولنا الماهية من حيث هي ليست بوجوده سلب الوجود وموقولنا الماهية من حيث هي ليست
 بلا موجوده وليس نقضه الوجود اعني قولنا الماهية من حيث هي موجودة بل الوجود من لوازمها
 فالموجبات ولا شفاع من السوال كسالب السالب وسالب سالب السالب الى سائر المراتب
 الشفعية كاذبة والا واما من السوال كسالب السالب وسالب سالب السالب الى سائر المراتب الوترية

الوترية صادقة فاذا صدقت السوالب كلها كما هو مزعوم جلال المحققين فيلزم اجتماع سلب الوجود وسلب الوجود
وإنما نقضان ويل هذا اجتماع النقيضين قوله كانه ينادي من مكان بعيد قد افاد بجر اعلوم قدس سر
ان المنادي بهذا الحق الغير المفهوم صاحب الابق ليس ووجه كون ذلك من بعد ان مقصود المحقق الكون
انه يصدق سلب ثبوت المفهومات باسرها بهذا الاعتبار حتى سلب ثبوت السلب وليس في هذا اجتماع النقيضين
ارتفاعها وهذا الرجل محذور في ايراد امثال هذه الموروثات الجمع لسد نقالي على قلبه العناد فحرم عليه ان يفتهم كلام
المحققين والعلما الراخين انتهى بكلامه الطيبة قال في محاشية اذ كلام المحقق في المفردين اذ جعل المحققين
الا عراض على اخذ النقيضين نقضيين وامن ذلك سر هذا انتهى ثم تفصيل المرام على ما افاده بعض الاعلام ان عراض
باقر اعلوم لا ينبغي ان يسمح فان كلام المحقق الدواني ينبغي ان اعتبار السلب محمول لان التناقض قد يكون من المنفرد
بحسب الصدق على شيء واحد ايضا فالكتاب والا كتاب ايضا متناقضان وكذا الوجود والعدم فاذا اخذنا
محمولين كانا من الحوارض المسلوقة عن مرتبة الماهية واحترض قد غفل عنه وجزم انه اعتبر صدق السلب بطلان
وهو اجتماع النقيضين لا ارتفاعها وهذا بهم باطل لان سلب السلب عنده اما في قوة السالبة لحدوثه او في قوة
السالبة للسالبة المحمول وعلى كلا التقديرين لا يكون نقضا للسلب الثابت الذي هو من الحوارض المسلوقة عن
ذلك المرتبة فلا يجامعه صدقها وصدق مع السلب بطلان اجتماع النقيضين وان سلم ان صدق سلب السلب
لطرف يلزم الوجود في ذلك الطرف حتى يلزم من صدق الوجود وسلبه بطلان اجتماعها وهذا ظاهر فتا قول
المعترض ان الاشاع من السوالب كلها كاذبة كالموجبات بخلاف الاوتار منها فالحق ان السوالب كلها
صادقة وموجباتها كاذبة قوله وكون سلب السلب آه اذ احه لما قال السيد الباقر من ان نقض سلب الوجود
سلب سلب الوجود قوله فان التناقض آه فالعبرة في كون الشيء نقضا للشيء كونه سلبا او مسلويا به فاجاب
نقض سلب الوجود بمعنى المرفوع به كما ان سلب الوجود ونقض الوجود بمعنى الرفع قوله ووردوا سلب على
النسبة السلبية آه اذ احه لما توهم من ان نقض سلب الوجود سلبا بسيطا هو سلب السلب بمعنى رفع العقد
السلبى الملزوم لصدق الوجود فعلى تقدير صدق سلب الوجود وسلب السلب بالمعنى المذكور يلزم ما الزم
الباقر من اجتماع النقيضين بان مورد السلب هو النسبة الايجابية لا النسبة السلبية اى العقد السلبى قوله

غير مستعمل وجهه في الاستدلال المحقق البروي في حاشية على شرح المواقف بقوله كيف
ح عند اتحاد الموضوع ~~في~~ باعتبار النسبة تثليث القضايا ولم يقل بحدوثها جاصداً لو كان
وارد على النسبة السلبية ~~في~~ سلب السلب بمعنى رفع النسبة السلبية فنقيض السلب الوجود سلباً بسيطاً
المحدود عند اتحاد الموضوع ~~في~~ تثليث القضايا وهي الموجبة المحصلة والسالبة البسيطة والسالبة
السالبة كما لا يخفى وإنما على تقدير قوله ~~في~~ سلب على النسبة الإيجابية فلا يلزم عند ذلك الاتحاد إلا
القضيتان الموجبة المحصلة والسالبة ~~في~~ كذا الموجبة السالبة المحمول مع السالبة السالبة المحمول
بالتفصيل في بعض الجوانب قوله انتهى ~~في~~ لا ستأخر في حاشية على شرح المواقف قوله
أنواع اثنين الوجود آة تريف كلام جلال ~~في~~ وتأييد لا اعتراض صاحب الفقه لم ينس
إبطال الاستدلال المحقق البروي قوله انتهى ~~في~~ نافذة ومعنى أن الوجود ليس يقع في مرتبة ال
أحواله بالنفي المقتضى بالتوصيف والمعنى أن الماهية مسلوب عنها الوجود سلباً واقعاً في المرتبة قوله فالقضاء
النفقضي مجال مطلقاً في الحاشية أي سوا كائناً مفردين ~~في~~ قضيتين متمتع اجتماعهما في جميع المراتب
حتى في مرتبة الماهية إذ لا يعدم الذي ينفقض الوجود بمعنى رفعه المحض في قوة السلب بسيطاً ومصدراً
الف ماهية أو ليس من العوارض ~~في~~ انتهت قوله فيها سوا كائناً مفردين ~~في~~ فالتخصيص باستحالة الارتفاع
النفقضي بكونه قضيتين دون مفردين بلغة قوله فيها متمتع اجتماعهما سلباً على ما قدر في مقوله من
أن ارتفاع النفقضي يلزم اجتماعهما قوله فيها في جميع المراتب ومنها موطن بنفس الماهية من حيث
بهي قوله ~~في~~ ما إذا لم يكن من العوارض فلا يصح رفعه عن مرتبة الماهية قوله فذلك الجواب عن الجواب
النفقضي في مرتبة الماهية قوله فلا يسقط الاعتراض قال في الحاشية تفصيلاً أن الاعتراض مبني
على أمر من الأول النفقضي كل شيء رفعه بما هو رفعه بلا اعتبار ثبوت الرفع في نفسه أو شيء والثاني أن اعتبار
الحمل يخرج المحمول عن كونه قضيضاً فارتفع النفقضي بما نفقضان لا يكون إلا بان يرتفع ثبوت الوجود
وسلب ذلك الثبوت معاً وهو يستلزم صدق سلب الوجود وصدق سلب كل سلب معاً وهو اجتماع
النفقضي والجواب الاستدلال مبني على اعتبار الحمل وهو مالا دخل له في اعتبار النفقضيين ~~في~~ بأجملة إذا اعتبر

اذا اعتبر كل فلا اعتراض ولا ارتفاع لنقضين والا فلا اعتراض قائم فيما لم يستثنى قوله فيها الاعتراض
 أي اعتراض بالعلوم قوله فيها وهو اجتماع النقيضين بالارتفاع لنقضين كما ظنه لمحقق الدواني قوله فيها
 والا اذ ان لم يعتبر كل قوله كما سبق التلويح اليه في الحاشية حاصل ان النقيض حقيقة هو الرفع الصريح وفي
 التكرير مسامحة فالنقيض الحقيقي للعدم عدم الوجود ونعم هو من لوازمه انتهى قوله فيها مسامحة
 النقيض على المرفوع قوله والوجود عطف على قوله ذات قوله بناء على ان السلب ليس آه اما حيث ان شبه
 التي هي اثر جعل السلب مقدرة على الوجود فزعموا لمقابلها ايضا ان الوجود الوجود قوله وكلاهما في الذات
 المستجوذة والوجود قوله لالين وهو السلب على السلب آه قال في الحاشية يعني ان السلب الثاني في سلب
 السلب ليس في قوة الموجبة السابقة المحمول حتى يكون في سلب السلب في قوة السابقة السابقة في سلب
 ما خوذ على ان نسبة سلبه في العقد السالب ثم عليه السلب فهذا السلب يكون فعالا للعقد السالب كما في قوله
 ليس زيد ليس بكتاب والايجاب من لوازمه ففكر انتهى قوله فيها بل هو أي السلب الثاني قوله ووجه رفع
 العقد السالب ولما لم يكن له مفهوم محصل معتبر في القضايا المعقودة اعتبر لازمه وهو الايجاب هكذا في الحاشية
 قال فلا يلزم تقسيم الشيء آه فمن قال انه ليس المقصود تقسيم الطبيعي الى الاقسام ثلث حتى يلزم المحذور بل
 ان في الطبيعي ثلث اعتبارات كما يقال ان في الخمس ثلث اعتبارات فهو بشرط لا شيء سمي مادة وبشرط
 نوعا ولا بشرط شيء حسا فكانه ينادى من جديد قوله قال لمحقق الدواني أي صحيح تقسيم الماهية الى المطلقة والمختصة
 والمختصة ولا تتخلص عن لزوم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره قوله من حيث هو هو قال في الحاشية ظاهر ان
 من حيث هو متعلق بالمعتبر عن الانسان فالمقسم هو الشيء المعتبر من حيث هو هو أي مرتبة نفسانية غير
 ملحوظ بها شيء آخر وهذه المرتبة هي التي يجوز فيها ارتفاع النقيضين فهي ليست موضوعا للموجبات الالهية التي
 محمولها الذات والذاتي وانما ان المقسم للاعتبارات متعلق بحاشية فيه بالاعتبار دون الاعتبار كما اشترنا اليه
 سابقا فذكر انتهى قوله فيها ظاهرة ان آه وجه ظهور ان قول علان لمحققين معتبر من حيث هو هو
 في ان الحاشية متعلقة بالمعتبر فانه لم يصح بلفظ الاعتبارات متعلق به قوله فيها متعلق بالمعتبر فانه لا اعتبار
 الاول من الاعتبارات الثلث المذكورة فيما سلف قوله فيها متعلق بالحاشية آه هذا هو الاعتبار الثاني

من الاعتبارات التي تؤول فيها كما اشرنا اليه سابقا وهو قوله وهل قول المصنف الطبيعي عام بالا اعتبارا
 الى هذا الاعتبار قوله المصنف لا اعتبار به هو مطلق في احوالته ومن هنا يفهم ان المقسم نفس الانسان مثلا
 من غير ملاحظة الاعتبار في موضوع الوجود وقدر تفصيله قد كثرته في قوله فيها ومن هنا يفهم
 ان الحق الذي لا يخلو من المصنف لا اعتبار به هو ان يكون المقسم غيره وهو ليس الا موضوع الوجود وقوله
 بالخيرين الاخيرين اي المجردة والخلوة في قوله وقوله في قوله ان آه وان فسمه الانسان الى الانسان المعلوم
 الانسان المعلوم صحيح مع ان المقسم هو الانسان المعلوم في الواقع قوله ما اشرنا اليه سابقا في الاعتبار
 من الاعتبارات التي تؤول فيها كلام الحق في هذا المقسم هو الاعتبار الاول منها في احوالته
 من كلام الحق ان المقسم هو اعتبار الطبيعة مرجع في ان يتعلق بحياة الطبيعة دون الاعتبار
 هو موضوع القضية الطبيعية وان المقسم هو ما في الطبيعة لا اعتبار به هو ما فيه ايهام جماع
 كما سبق تفصيله ويمكن حل كلام الحق عليه بلا تكلف بعينه ولهذا اطلقنا الاولي في قوله فيها ويمكن حل
 بان يحمل قول الحق الذي مر حيث هو متعلقا بالا اعتبار به المقسم من المقسم نقص عليك انه ريف كلام الحق
 معاصره بان الانسان من حيث هو بلا قيد هو طبيعة الانسان بعينه سواء نظرنا حقل الى انه بلا قيد او نظر
 فان نظرنا حقل الى شي لا غيره عما كان عليه فكيف يختلف عمومه ثم نقصدى لدفع الخدور من تقسيم الشي الى
 وغيره بان طبيعة الانسان تصلح لان تعتبر من حيث هي وان تعتبر من حيث التجرد وان تعتبر من حيث الخلط
 فتلك الاعتبارات كلها تلحق بالطبيعة لانها من جمعتها لكنها في حدودها صالحة لكل منها فكل طبيعة
 مقسما للطبيعة باعتبار تلك الاعتبارات وكونها في نفس الامر معتبرة باحدى الاعتبارات لانه في التقسيم
 يحصله و اجاب عنه بحر العلوم قدس سره بان قوله طبيعة الانسان يصلح لان تعتبر به لا يحد ويصح لان
 الانسان لم يت الا الانسان بلا قيد لا غير فان الانسان بلا قيد ليس شيئا مقيدا بل هو تعبير عن نفس
 الانسان وحيثية مطلقة وليس هذه الاعتبارات لاحقة للطبيعة بل احدى الاعتبارات لها
 الاخر ان اعتبار ان زائد ان عليها فافهم وبقاقرنا يظهر فساد ما قاله الخوئساري في توضيح كلامه بالحق
 ان ما بين الانسان او حصلت في العقل فاعقل يمكن ان يلاحظها بانها مختلفة احدها ان يلاحظ تلك

تلك الماهية ففهم من ذلك ان يلاحظ كونها مأخوذة من العوارض او مجردة عنها سواء الاخطا في تلك الحالة فيكون
 كونها غير مأخوذة من العوارض او عدوها او لا والثاني ان يلاحظها مأخوذة من العوارض والثالث ان يلاحظها
 مأخوذة من عدوها واذا كان كذلك ففهم تقسيم الماهية الى الانسان الى الانسان المعتبر باعتبار الاول والثاني
 الثالث ويكون التقسيم اعم من كل واحد من تلك الاقسام في الواقع لا يجب المفهوم فقط لانه نفس الماهية واما
 ان نفس الماهية قد تكون معتبرة بكل من الاعتبار فتحقق في الواقع بدون كل من الاقسام فيكون اعم و
 مساو وان الماهية الحاصلة في العقل هي الماهية فقط اي الماهية من حيث هي من دون اعتبار امرها ثم قد يتم
 معها عوارض العوارض وقد تعتبر عدوها لانه ان هناك ماهية حاصلة في العقل ثم تعيد باعتبارها في قولنا
 ان نفس الماهية قد تكون معتبرة لان اراد به ان نفس الماهية تعتبر بهذه الاعتبار على وجه التقيد حتى يكون
 متغايرة لها فهذا باطل كيف واما من حيث هي بحيثية فيها اطلاقية وشيخ نفس الماهية وتعتبر عنها وان اراد
 انها تعتبر باعتبارها بان يكون نفسها اعتبارا اعتبارا ان اخرا في قسم لكن لا يلزم منها ان يكون مرتبة
 عامته من هذه المراتب كمن نفس الامر قابل ثم يكلمه قال اعلم ان المنطقى انه تحقيق المقام على ثلثي
 بعض الشروح ان البحث عن وجود الحكيمايات الثالث وصدورها خارج عن مذهب الصانع لان صاحبها انما
 عن احوال المحولات الثانية من حيث انها نافعة في الاتصال الى المحولات والوجود الخارجي ليس من احوالها
 لان المحولات الثانية تتخلل وجودها في الخارج ولو فرض باعتبار عدم الخارجى انه من احوالها لم يكن
 الاحوال النافعة في ذلك الاتصال لان المصنوع من لبيان وجود الكلى الطبيعي منها وصدورها متعال لتاخر
 لان افعال بعض مسائل المنطق في نظر التعليم موقوف على وجود الكلى الطبيعي فان المنطقى تصويروا طبائع الاشياء
 ولياخذ عوارضها العقلية وبحث عن احوالها على وجه يسرى الى تلك الطبائع تنطبق عليها ولا شك ان ذلك
 انما يتضح حتى القضاة اذ يعرف ان الطبائع الاشياء وجودها في الخارج واما مشكله تلك المتخيلات
 الطبائع الاشياء هو ليست الطبائع الاشياء فاذا قلنا شيئا كمنس مقول على كثير من مختلفين بالطبائع في احوالها
 ما هو كما يجوز ان المقول على الانسان والفرس فهذا انما يتضح اذ يعرف ان في الخارج حقائق مختلفة
 فانتمشيلات توقف انصافها على وجود الطبائع وهذا معنى توقف المسائل في نظر التعليم فتعرض انصاف

هذا هو المقام
 على وجهه
 فيكون المقام
 على وجهه

لبیان وجود منطقی و عقلی و عدمها نیز استطراداً و قد هما کون البیان فیما قبل قوله قال شیخ
بن الدلیل مذکور فی الشفا. اما قال شیخ فی اول المنطوق الرابع من اشارات فهو انه قد غلب علی دماغ
الناس ان الموجود هو محسوس و ان المایاله بحسن کجوه و فخره و وجوده محال و ان ما یخصص بلکان و غیره
بذاته کما جسم او سبب فهو فیه کما حوال جسم فلا محالة من الوجود و انت یتانی لکان مثال نفس المحسوس
فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانک و من یستحق ان یخاطب تعلمان ان هذه المحسوسات قد یقع علیها اسم
واحد لا علی الا شترک بل صرف بل محسوس معنی واحد مثل اسم الانسان فاما لا تشکان فی ان وجوده علی غیر
و غیر و معنی واحد موجود فذلک المعنی الموجود لا یخلو اما ان یکون بحث یناله بحسن و لا یناله فاما کان بحسب
من یناله بحسن فقد اخرج بعض من المحسوسات تالیس محسوس و هذا عجیب و ان کان محسوساً فلا محالة
له وضع و این و قد رکب معین ینائی ان یسبب بل و لان یجیل و لا کذلک فان کل محسوس و کل شیء
فان یخصص لا محالة بشی من هذه الاحوال و اذا کان کذلک لم یکن ملائماً لیس تملک احوال فلم یکن مقولاً
علی کثیر من مختلفین فی ملک احوال فاذا ان الانسان من حیث هو واحد بالحققة بل من حیث حقیقة الایض
الشی لا یختلف فیها اکثره غیر محسوس بل معقولات و کذا احوال فی کل کلی استی و قد صرح بشیء غیره
من القدر و الاض قوله فاما حیوان الذی هو جزاءه فان احتیاج فی صدرک ان یجریته تانی الغنیة
استقیم ما قال المصنف ان الکلی الطبعی موجود فی الخارج بعین وجوده لا فراه و طارحه بان یجریته باعتبار
بعض الملاحظات تفصیلیه العقلیه لا تانی العینیه باعتبار الوجود الخارجی فادک قوله و لیس یوجب
ازاخذته عسی ان یختلج فی الصدر من ان یحیون بحیوة حیوانیه اذ کان موجود بلزم ان یکون من
قبیل المقارقات مع ان یظنوم فی ملک المادیات بانه انما یلزم ذلک لو کان موجوداً مستقلاً و لیس لک فانه یجوز
فی ضمن احوال من المادیة فالتحد و غیره لایم قوله کما زعم بعض المعنی سعادته والدین شریف یحققین تعجب
للساخرین من حکماء فانهم ذموا ان الکلی الطبعی غیر موجود فی الخارج و انما الموجود هو الشیء منطوق قوله و
ای و ان لم یکن الکلی الطبعی موجود فی الخارج بعین وجوده لا شخص قوله بلزم ان یبق التمی عن بعضه فان
الکلی الطبعی هو المیهة لا شخص فلو لم یکن موجود مع وجود الاشخاص بلزم ان یکون له من ملامه من کونه

و
بعض
من
الاشخاص
و
بعض
من
الاشخاص

كونه موجودا وهو لا يثبت قوله ثم ان نسبة كونه المقصود منه بيان النسبة الوجود الى الكلي الطبيعي بخاتمة
 الوجود الى الطبيعة الشخصية قال في الحاشية المراد الكلي الطبيعي في الشيء المطلق لا مع وصف الكلية والاطلاق
 المعارض لها في اعتبار العقل بل مع غرض النظر عنه واما مطلق الشيء فليس هو امر واحد بل هو مجموع للوجود
 والكثرة وشمل عليها ونقسم الى جميع الاعتبارات انتهى قوله فيها المراد اي من الطبيعة قوله فيها لا مع
 وصف الكلية فانه لا تنزع في عدم وجود الماهية من حيث انها معروضة ملكية في الخارج بل انها النزاع
 في وجود ذات المعروض فيه قوله فيها مطلق الشيء اعني موضوع المبدأ القديسية قوله هي بهذه الجهة
 اي الطبيعة من حيث هي هي بجهة اخيرة وتقدم قوله حكم التقدم اي تقدم الطبيعة من حيث هي هي
 الاشخاص قوله ويمكن الاستدلال به بالدليل ذكره باقر العلوم في القبيات وانت لو اخذت الفطنة
 بيدك لدرست ان الامكان علة الافتقار لعلته ليجل فاحتج الغرض بالتقدم لفعليته لم لا يجوز ان يكون
 من حيث عدم كونهما مرئيا حق لفيضان لكن المقصود ما وعدم قابليتها للوجود الخارجي مع بقائها
 الطبيعة المرسل ما استفاض الوجود من الفيض الحقيقي ويجوز ان يكون الا بامام بانها قبول الفيض من هذا الحيوان
 وان كان مرئيا لكنه بارفع الموانع يقبل الوجود بهذا التفصيل في بعض التعليقات قال في الحاشية
 آخر على وجود الطبيعة من حيث هي هي انتهى قوله ومدة اي زمان قوله هناك اي طبيعة يكون الوجود في
 اي الماهية المرسل قوله بالنسبة مرتبط بقوله اول قوله والوجود هو الشخص او هما موجودا ان يكونا
 استزاعا وهو الكلي الطبيعي قوله وبان الامكان الذاتي اساس الكثرة اه سقطت على قوله بان طبيعة وجود
 آخر على وجود الكلي الطبيعي وانما حصل ان الامكان الذاتي نسبة على ان يكون ماهية يمكن مغايرة لوجوده
 قوله والالم لوجود شخص اي وان لم تكن الماهية الكلية اعني الكلي الطبيعي موجودة لم يوجد الشخص لما
 ان هذا ان يحجز لفيض فقدان الحق ولا ريب في وجود الاشخاص فلا محالة يكون الكلي الطبيعي
 موجودا وهو المطلوب ثم يتلو عليك انه قد استدل بان الاتصال ثابت في الاجسام باطراف الحزب
 لا تجري فالتصل اذا تمناه في قسمين مثلا بالقسم الفلكي فالحزب المتصلان هذا ان نقول في الخارج
 اما ان يكونا عين الشخص او لا على ثلثي مثبت المطلوب من وجود الكلي الطبيعي في الخارج فانه على تقدير

وهو
 ممكن
 من حيث

او يقال

بدون الطبيعة قوله وانحرف آه في كاشية اي حرق الحكم وهو متناع انفكاك الطبيعة عن الفرد في نفس الامر انما يلزم
لو انكنا بانفكاكها عنه في نفس الامر بان ترتفع عنه في محس موطنها ولا يلزم من الانفكاك في الحائط بعينه حرق ذلك
الحكم نهيت قوله فيما ترتفع عنه اي ترتفع الطبيعة عن الفرد قوله وايضا ان هذا الحائط آه هذا جواب آخر
لا اعتراض المصدر لقوله فان قلت وتقرره ان طرف الحائط اعتبارا بحدتها اعتبارا انه وجود في نفسه لا عمل
وثانيتها اعتبارا بوجوده تعالى وخرعه وكونه من انحاء نفس الامرية انما هو بالاعتبار الاول دون الثاني ولزوم
الفرد بدون الطبيعة في طرف الحائط ليس الا من خصوصية الاعتبار الثاني وهو ليس من وجه نفس الامر نظر الى هذه
الخصوصية حتى يلزم المحال قوله ثم ان من القائلين آه توضيح المرام على ما في كاشية الزاهدية على شرح المنهاج
وذهب بعض القائلين بوجود الحائط الطبيعي في الخارج الى ان الطبيعة متعددة بالذات ليست متصفة بوحدة متمسكة
بملك التعدد بالذات تعدد الوجود بالذات فالطبيعة اذا كانت موجودة بالذات بعين وجودات الاشخاص كل
مستعدة بالذات فكما يوصف الافراد بالتعدد فكذا الطبيعة وفرع على ذلك ان الماهية الموصفة كما تصدق بصديق
الموصفة بالخرقة لك تصدق الماهية بالسالبة تصدق بالخرقة السالبة ثم القول بالتفصيل انما ان اريد بالطبيعة الطبيعية
الاطلاقية اي المأخوذة لا بشرط شي فلها وحدة مبهمة بالذات لا بالعرض لا بالذات لان ملك تعدد
كونه بحيث يصح استناد التعدد اليه ولا شك انه اذا لوحظ الشيء بشرط شي يصح استناد التعدد اليه واذا لوحظ لا بشرط
شي لا يصح استناؤه اليه لان الخيرية المطلقة تاتي عنه والطبيعة بهذا الاعتبار موضوع لخصية الطبيعة وتحقق تحقق فرد
ما يتحقق بانتفاء جميع الافراد وان اريد بها مطلق الطبيعة اي المأخوذة من حيث هي مع قطع النظر عن الخيرية المطلقة
فلها وحدة بالذات بحسب وحدة الطبيعة المطلقة وتعدد بالذات بحسب الاشخاص وليس لها على هذا التقدير اعتبار
لذا انما على اعتبار الطبيعة فلا ياتي العقل عن استناد التعدد اليها والطبيعة بهذا الاعتبار موضوع لخصية الماهية وتحقق
تحقق فردا وتتحقق بانتفاء قدر تم بعبارته قوله تعدد الوجودات اي وجودات الاشخاص قوله اذ هي وحدة
ايضا آه يعني ان مطلق الطبيعة الذي هو موضوع الماهية القدرانية له وحدة بالذات بحسب اتحادها مع الطبيعة المطلقة
التي هي موضوع الطبيعة كما ان له تعددا بالذات بحسب اتحادها مع الاشخاص قوله الملحوظة بكونها لا بشرط شي
اعني الطبيعة المطلقة قال عدية اثنين اعلم ان الوجودي يطلق في المشهور على ثلثة معان الاول ما لا يكون

السلب جزر المفهومه والثاني ما من شأنه الوجود الخارجي والثالث الموجود الخارجي والعدم مطلق على ما
والفرق بين تلك المعاني ان المعنى الاول من الوجودي اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث والمعنى
الاول من العدم فهو اخص من الثاني وهو اخص من الثالث لما وحيث ان سلب الاعم اخص من سلب الاخص
والظاهر ان المراد بوجودية التعيين وعدمية المعنى الثاني والثالث كما يدل عليه اوله الطرح من هذا التفسير
في الحواشي الزائدة على شرح الموقف قوله وجودي اي موجود في الخارج بمعنى ما من شأنه الوجود الخارجي
على تقدير ان يكون الجزر العقلي موجودا في الخارج فان التعيين مطلقا على تقدير نفى الجزر العقلي ليس من شأنه
الوجود الخارجي واما التعيين الصور الذي يتبين على كلا التقديرين فليس بوجود في الخارج بما ذكره المحقق
البروي في حاشيته على شرح الموقف ثم قال في المحقق في حاشيته انفسه انه فسر الموجود في الخارج بان
شأنه لوجوده الخارجي ان يعين الموجود الذي ليس موجودا في الخارج بالضرورة وان كان من حيث انه اعتبار
من شأنه الوجود الخارجي فلو لم يفسر بذلك لم يكن القولان متباينين ولم يفسر الشارع الوجودي بذلك مع
احد معانيه لثبوت المشهوره فينطبق المدعى على ظاهر الدليل ثم قيدنا هذا التفسير بكون الجزر العقلي موجودا في الخارج
لان المحقق كون التعيين وجوديا عند المصادم كونه جزريا عقليا انتهى ثم اعلم انه انما قال المحقق البروي ينطبق المدعى على
ظاهر الدليل لانه يمكن تقرير الدليل بحسب ينطبق على تفسير ما من شأنه الوجود الخارجي بان يقال التعيين قد يكون جزريا
للموجود الخارجي فيكون بعض التعيينات موجودا في الخارج فكان من شأن كل تعيين بان يعين الوجود الخارجي
وان كان التعيين تعينا للوجود الذي من شأنه ان يعين بغير العلوم قدس سره بان هذا كله تكلف والظاهر ان
في تعيين الموجود الخارجي بل بوجودي اي موجود خارجي اعم لا ثم الجزر العقلي على تقدير وجوده على ابي
ان يكون موجودا في الخارج ضرورة وعلى تقدير نفيه فالاشخاص عبارة عن التعيينات فالتعيين من
الاشخاص في المراتب الكلية مورع ضرتها فخرتها على سبيل التجويز وكذا جزئية التعيين فالجزر العقلي وان لم
حسب الوجود على هذا التقدير لكن خصوص الجزر العقلي وهو التعيين موجود خارجي فالتقدير بقوله على تقدير
كون الجزر العقلي موجودا مما لا يحتاج اليه فتدانيه بكمالاته لطيفة قوله بنا على دخوله في قوامه تقرير الدليل
على ما في شرح الموقف ان التعيين جزر التعيين الموجود في الخارج وجزر الموجود في الخارج هو ما في الخارج

بالضرورة قوله ورد بانه وبانه ان كان المراد بالمعنى معروض التعيين فلا نسلم ان التعيين جزء بل هو عارضة
طاهران وجود المعروض في الخارج لا يستلزم وجود عارضة فيه لا ترى ان المعنى العارض للموجودات الخارج
ليس موجودا في الخارج وان كان المراد المجموع المركب من العارض والمعرض فلا نسلم ان المعنى بهذا المعنى
موجود فان من منع وجود التعيين كيف يسلم انه مع معروضه موجود بل الموجود عنده هو المعروض وحده وجوابه
بانه اختار الشق الثاني فيقول المراد بالمعنى الذي ادعينا وجوده هو شخص مثل زيد ولا يرتاب عاقل في وجوده
وليس مفهوم مفهوم الانسان وحده قطعاً والا يصدق على غيره وانما زيد كما يصدق عليه انه انسان فاذا
الانسان مع شئ آخر تسمية التعيين فيكون ذلك الشئ الاخر جزء زيد فيوجد ذلك الاخر وهو لمط قوله لو كان
ذلك آه تقرير الروا انه لو كان الشخص جزء الموجود الخارجي فلا محالة يكون اما جزء عقليا او خارجيا وانما
بكلما شقيه باطل فالقديم مثله اما بطلان الشق الاول فلا نسلم انه يستلزم صحة محل الشخص على الشخص حلا بالذات لما
تقطعت ان الجزء العقلي محل على كل واحد كذا ترى واما بطلان الشق الثاني فلا نسلم انه يستلزم ان
حل الطبيعة الكلية على الشخص لما دريت ان الجزء الخارجي لا يحل على كل واحد ذلك محال قطعاً قوله او قيل
آه فلا بد من كون جميع اجزاء المركب با عقلية او خارجية ونقطع جمال كون احد جزئيه من الاجزاء الخارجيه
كما تشخص في آخرها من الاجزاء العقلية فلا يلزم المحذور ان المذكور ان قوله محمول باعتبار ان اعتبارها
لا بشرط شئ قوله وغير محمول باعتبار آخر اتمى باعتبار الاخذ بشرط لا شئ قوله كالمادة والصورة فانها
تخلان على تقدير كونها ما خود من بلا شرط شئ ولا تخلان اذا اخذنا بشرط لا شئ ثم توضيح المقام على
ما في شرح المواقف ان تركب الشخص من التعيين من الماهية والتعيين انما هو بحسب الذهن في كون الخارج لان
نسبة الماهية الى الشخصات كنسبة الجنس الى الفصل فكما ان الجنس مبهم في العقل فكل ما يات متعدد
ولا يتعين شئ منها الا بالاضمام فعمل التبيين وبما متحدان ذاتا وجعلوا وجودا في الخارج ولا تجازان الا
في الذهن كذلك الماهيات النوعية تختلف بموبات متعددة ولا يتعين شئ منها الا بالشخص فنضم اليها
بما متحدان في الخارج ذاتا وجعلوا وجودا ومثانيه ان في الذهن فيقطع غلبه في الخارج موجود هو
ما هيته ولا نسا نية مثلاً وموجود آخر هو الشخص حتى يتركب منها فردا منها واما لم يصح حل الماهية على

لا بد من كون جميع اجزاء المركب با عقلية او خارجية ونقطع جمال كون احد جزئيه من الاجزاء الخارجيه
كما تشخص في آخرها من الاجزاء العقلية فلا يلزم المحذور ان المذكور ان قوله محمول باعتبار ان اعتبارها
لا بشرط شئ قوله وغير محمول باعتبار آخر اتمى باعتبار الاخذ بشرط لا شئ قوله كالمادة والصورة فانها
تخلان على تقدير كونها ما خود من بلا شرط شئ ولا تخلان اذا اخذنا بشرط لا شئ ثم توضيح المقام على
ما في شرح المواقف ان تركب الشخص من التعيين من الماهية والتعيين انما هو بحسب الذهن في كون الخارج لان
نسبة الماهية الى الشخصات كنسبة الجنس الى الفصل فكما ان الجنس مبهم في العقل فكل ما يات متعدد
ولا يتعين شئ منها الا بالاضمام فعمل التبيين وبما متحدان ذاتا وجعلوا وجودا في الخارج ولا تجازان الا
في الذهن كذلك الماهيات النوعية تختلف بموبات متعددة ولا يتعين شئ منها الا بالشخص فنضم اليها
بما متحدان في الخارج ذاتا وجعلوا وجودا ومثانيه ان في الذهن فيقطع غلبه في الخارج موجود هو
ما هيته ولا نسا نية مثلاً وموجود آخر هو الشخص حتى يتركب منها فردا منها واما لم يصح حل الماهية على

افراد با بل ليس هناك الا موجود واحد اعني الهوية الشخصية الا ان العقل يفصلها الى ماهية نوعية وشخص كما
 يفصل الماهية النوعية الى الجنس والعقل يجعله لا يحصل من كل شخص صورة في العقل بخلاف الصورة الاخرى
 الحاصلة من شخص آخر لان الشخصيات امور جزئية لا ترسم في العقل صوراً في ذات الجنس بل في الآلة فكل صورة
 الماهية الشخصية انما ترسم في الآلة ولا يتأهلها الا الاشارة بحسبها والهوية بخلاف صور الفصول والحاصل بهل من الانواع
 فانها امور كلية يحصل منها في العقل صور مخيرة وباجلها فالحصول يحصل باسباب تخالفه تنطبق في العقول والشخصيات
 تحصل بويات ترسم في الحواس مع كونها ماهية واحدة والاشخاص تميزها في الوجود الخارجي بوياتها
 انتهى فاشخص على هذا الشخص نفسه والشخص مركب عقلي من الشخص والماهية النوعية كما ان الماهية النوعية
 مركبة من الجنس والعقل فالماهية النوعية اذا ليس تام ماهية الافراد بل جزء الماهية وزيفه الحق هو
 بانه اذا كان ماهية الشخص مركبة من النوع والشخص تركيباً عقلياً فيجب ان يكون غداً لها جزءان خارجيان
 اما من الجزء العقلي هو كذا، والجزء الخارجي ومن العيين ان ليس بهما جزءا خارجيا غير المادة والصورة
 فليكن غداً انهما الجنس والعقل انتهى الا ان يقال هذا مبني على التلازم بين تركيبى الذهني والخارجي
 واما شرحه فيفان فالتزيف على سلكها غير تام قطعاً فافهم قوله وفيه نظر آه آهي في الجواب وشرح
 ان الشخص لو كان موجوداً فاما ان يكون واجباً او ممكناً والتالي كماله شقيه باطل لما فصله شارح الحق فافهم
 كذلك قوله حيث تجد آه فان الكلام في الاجزاء المحمولة التي تكون نسخة ذاتاً ووجوداً قوله نقل الكلام
 فيلزم التسلسل في الموجودات لا اعتراف بمسند يكون الشخص موجوداً انت خبير بانه لقائل ان يقول
 لا نسلم ان كل ممكن له ماهية كلية ودعوى الضرورة بهما غير سموعة فكل فرد من افراد الجنس هو في نفسه حيث اذا
 لاحظ العقل لم يمكن له فرض مشترك ولا تفصيله الى ماهية قابلة للاشتراك وامر زائد عليها مانع من اشتراكه فانقطع
 التسلسل لا يذهب على البصيرة الفطرية ان هذا غير مطابق لاصولهم اما عبت انهم حصروا الممكنات في المقولات العشر
 حتى نقل عن العلم الاول انه لا يتطبع ان يذكر ذاك شيئاً خارجاً عنها فلا يمكن ان يكون في الممكنات شيء لا يكون
 له حقيقة نوعية و ماهية حسيته هذا والتحقيق مقام آخر قوله لا يقال آهي في جواب النظر تحفصه اما اخرنا كون
 الشخص واجباً ولا نقول انه من الاجزاء المنجدة ذاتاً ووجوداً حتى يلزم الاستحالة من كونه تعالى متحداً مع

مع الممكن بل من الجبرار العينية المستمرة بحسب لذات الوجود قوله شخص آخر غير شخص آخر
قال في الحاشية بناء على ان الشخص مع الوجود ولا تميزه فاذا كان الوجودان متغايرين كان الشخصان متغايرين
الاخر انتهى واذن من سياق الكلام الى الشخص الماهية النوعية بانه ما وجب ويمكن به قوله فاعلم ان الشخص
تفصيل المرام على ما في الحواشي الزائدة على شرح الموقف ان الشخص يطلق على المعين الاول كونه الشيء بحيث
ان الشخص مفرغ مشترك بين امور متعددة ويحصل من نحو الوجود في الذهن بل من الصور الدسيسة من حيث انها
ذاتية لان محل الانطباق وما يقابلها من شأن الصور دون العيان والاختلاف بالكلية والتجربة بما هو لا تشك
الاوراك دون المذكر فالشي اذا ادرك بانحواس حصل فيها كائن خبريا واذا ادرك بعقل وادركه كان كليا
والثاني كون الشيء متمازا عما عداه ويحصل بالوجود الخاص للمعنى ان الوجود بضم ال و الشئ فقه المجموع شخص
بمعنى ان الشيء يصير بالوجود متمازا عما عداه كما انه يصير بمصدر الآثار ويمكن ان يميز عليه بان يميز العزيمين
يحصل من وجوده في الموضوعين وكذا تمايز الصور من المتماثلين يحصل من وجوده في المادتين وقد تقررت
ان وجود العرض هو عينه وجوده في الموضوع ووجود الصورة هو عينه وجوده في المادة قال الحكم الثاني في
هو يه الشيء وتعيينه ووحدة خصوصيته ووجوده منفردة كلها واحد يعني ان الحاشية التي بها يصير الشيء موجودا
هي عينها حاشية بها يصير الشيء شخصا وواحد فالوجود والشخص والوحدة مفهومات متغايرة وما به الوجود
الشخص وما به الوحدة امر واحد فقد ظهر ان الشخص على كلا المعنيين امر اعتباري ما به الشخص على احدي
هو نحو الوجود الذهني الذي هو امر اعتباري وعلى المعنى الثاني هو الوجود الحقيقي الذي هو موجود مفسف
انتهى ثم قال في حاشية الحاشية كل شخص خارجيا كان وذهنيا واجبا كان او ممكنا جبريا كان
موضوعا لشخصه هو نحو وجوده الخاص لعدم التفرقة بين الاشخاص كغيرها اشخاصا واهلية وانجزة تعلقات
تعمل التحل واخر احد ونحو اورا كه فلا جرم يكون به الشخص بالمعنى الاول هو الوجود الذهني اعتباري بخلاف
كون الشيء متمازا عن غيره فانه ليس يعمل العقل فمبدؤه هو الشخص الحقيقي كما ان مبدؤ كون الشيء في ذاته هو
الحقيقي فالاختلاف بحسب الشخص مستند اليه سبحانه كما ان الاختلاف بحسب الوجود مستند اليه بل تامة انتهى
بحر العلوم بان المار بالاشتراك ان كان الوجود في الكثيرين فبما هو ان يكون بحيث الوجود في ذاته

من جهة كونه متنازعا عما عداه فانه اذا امتاز عما عداه صار متنازعا لكل ما عداه في الوجود فلا يمكن فرض اشتراك
 بين الكثير وان كان المراد مطابقة لفظ لفظي الكثير فمذهبه انما يكون بالنظر الى الوجود والذات هي عين
 عدم صلوحه لمطابقة الكثير انما هو لكونها مأخوذة عن امر متنازعي نفسه ونحوها مما عداه فمذهبه انما يخص بالخص من حيث
 في نفسه فح لا يظهر اعتبارا عن الاول وجه قوله بالمعنى المصدري هو ان كان معنى امتناع الاشتراك او بمعنى
 الاستيناف عن الغير لكون الاول يحصل بالحصول في الذهن ويختلف باختلاف الدوران ومنشأه لا فرق بين
 ولو احتما والاشان في حصول الوجود وتحقيق الذي هو حقيقة الواجب تعالى قوله نفس الماهية اي الممكنة قوله
 ملك الحيثية اي حيثية الاستناد اليه تعالى قوله وبهذا المعنى اي ما بالوجودية قوله قال الحكماء اي الحكماء
 والذاهبون الى ان التعيين وجودي ثم نفى عليك ان المتكلمين قالوا ان التعيين امر عدسي فانه لو كان وجوديا
 لتوقف انضمامه الى الماهيات على تميزها وتبنيها بموقوف على انضمامها اليها فيدور وقد يجاب عنه بان الماهية
 متنازعة عن غير ما بذاتها لا بانضمام التعيين اليها حتى يلزم الدوران تحت خبير بما فيه من الاختلال او مراد بهم متنازعة
 جهة من الماهية عن جهة اخرى منها اولها استينافا عما عداه عن الاخرى لم يكن اختصاصا بالتعيين باحداهما
 انضمامها اليها اولى مما هو من امتياز جهة انما يكون بالتعيين بذات الماهية فالحذر بابق على ما لا يجب
 ان يقال ان مراد المحجب ان التعيين ينضم الى الماهية النوعية لا الى جهة منها وهي متنازعة عما عداهما لذاتها
 فالدور غير لازم وبان الانضمام مع الامتياز بانا وان كان مقدما عليه فاما ولا استحالته في ذلك كما في
 اختصاص الحصول بخص لا جناس وتوضيحه ان التعيين او الفصل ينضم الى الماهية فتخصص الماهية حال الانضمام
 لا ينضم الى جهة منها متميزة قبل الانضمام هذا قوله الماهية اي الممكنة قوله مجردة اي غير متعلقة بالمادة
 لان في الوجود ولا في الاستكمال فلا يرد النفس الناطقة فاعلم كذا في الحاشية قوله فيها فلا يرد آه تقرير الوجود
 ان النفس الناطقة مع كونها مجردة غير متحصلة ما يمتثلها في فرد واحد ووجه عدم الوجود ان المراد بالتفرد
 لا يكون الماهية متعلقة بالمادة اصلا لان الوجود ولا في الاستكمال وظاهر ان النفس الناطقة ليست بمجردة بل
 بمعنى فانها في استكمالها متعلقة في البدن قوله فتخصر في فرد واحد تفصيلا على ما في شرح الموقف و
 حاشية ان التعيين ان كل ما له ماهية بان يكون غرضه لتعيينه فمذهبه انما بالذات او بوجه اخره ما له

ما يلزمها فيخصر في هذا في الشخص الواحد يحصل من الماهية والتعين في كل واحد من وجهين
آخر ولا انفك عنها التعيين الاول مختلف المعلوم عن طائفة المستغرقة اياه فيكون من حيثها
معلوما وتخصت الماهية ذلك لا يقتضيه واما اذا كانت الماهية مستغرقة بذاتها فتتبع في نفسها من حيث
الاشتراك فيها كما لو اجب تعالى على انهم فلا يتصور من ذلك تعدد في الماهية في نفس الشخص الواحد في
شخص واحد وذلك لان فرض التعدد فيما صدق عليه الماهية من حيثها في الماهية المستغرقة في الشخص
بالاضافة لان التعيين في الواجب تعالى في مرتبة الذات وفي الماهية المستغرقة في الفرد في مرتبة العارض
الاتري ان كل شخص من حيث انه شخص لا يمكن فرض تعدده ونشأ ذلك عنيت الوجود وزيادته وان لم
يعمل التعيين بالماهية فلا يعمل بها كل فيما لان حلول شي في الماهية فرع تعيينها لانها الماهية في نفسها
تصور حلول شي فيها فلا يجوز ان يعمل تعيينها بما حصل في الماهية من الدور ولا يعمل ايضا بالماهية في الماهية ولا يعمل
اذهبوا ما بين عنها ونسبته الى الكل سواء فلا يمكن ان يكون جلة لتعيين شخص دون آخر بل العمل بتعيين كل الماهية
فيجوز تعدد افرادها بتعدد احوالها بالذات كميوالات الا فلاك القابلة لضمها في الماهية وكما لفظه القابلة
للصورة الانسانية والما بسبب اعراض تحتها كميوالات العناصر الاربعه فانها واحدة مشتركة بينها وقد عرفت
لها استعدادات مختلفة بحسب القرب والبعد من الفلك فذلك تعدد اشخاصها واذا لم يتعدد في مقابل الذات
لم يتصور فيه استعدادات متفاوتة انحصرت الماهية بحالة فيه في شخص واحد ايضا كميوالات كل في مقابلها
الى صورتها النوعية بذاتها بحث دقيق وهو ان كون الماهية على الشخص مالا يعمل له الى السد وكيف ما يخص
عند صاحب المواقف متحد مع الماهية ذاتا ووجودا فلا يستقيم العمل بل هذا لا كما يقال بحسن قد يكون
على الفصل كيف والعلية تقتضي المغايرة بين الالة والمعلوم ذاتا ووجودا ضرورة تقدم الالة على المعلوم
وكذا لا يستقيم على ما اختاره الحق الهودي من ان الشخص نحو الوجود ذاته نحو وجوده لا يكون بنفسه فلا يكون
على شخصه ثم ان الحكماء يدعون ان العلية يجب تقدمها على المعلوم بالشخص واذا كان الامر كذلك فكيف يصح
كون الماهية على الشخصها ثم انه من الفطريات بالنسبة الى كل من اشخاصه على سواء والالة لا تكون
متساوية بالنسبة الى المعلوم وغيره فاعلم قوله نفسها الممكنة ولا شك انها واحدة فثبت الاختصاص في

فرد واحد قوله واما متعلقه بالمادة مختلف على قوله اما بجزرة قوله فهو عبارة عن الصورة النوعية قوله فمجرد
 افراد ياكل فيها وذلك لما عرفت ان كل عينها وشخصها هي بحالها فتعدد الافراد بحسب تعدد احوال قول
 فان لها وحدة شخصية كذا كذا مما افادته الحق البروي في حاشيته على شرح الموقف حيث قال تحقيقه ان
 لا يقول العنصرية لها وحدة شخصية مبهمة مستندة الى ما يياتها وتعدد شخصي بالعرض مستند الى احوالها من جهة
 متعاقبة وهذا التعدد الشخصي بسبب تعدد الاشخاص بحاله فيها فان النوع الذي يتعدد اشخاصه يحتاج الى تعدد
 الى الماهية سواء كان تعدد بالذات او بالعرض فللمادة العنصرية تعين بالذات مستند الى ما يياتها وتعدد
 بالعرض مستند الى العوارض اللاحقة لها وهذه التعيينات مشتتات لتعريفات الاشخاص بحاله فيها كما ان
 التعيين الاول نشأ لتعريفات العوارض اللاحقة لها قوله وحدة شخصية فان دفع الاعتراض بان يقول
 يكون تعدد الاشخاص من جهة تعدد المواد يستدعي ان يكون مادة كل شخص من العناصر مضافة لمادة الشخص
 وظاهره انه ينافي اتحاد مادة العناصر وذلك لان المواد باتحادها للمادة للعناصر اتحاد شخصها الذي لها بالذات
 اما التعدد الذي يدعى فهو اعم مما بالذات وبالعرض فلما سافاه قوله مستندة الى ما يياتها ليست
 مستندة الى الصور بحالها في يقول العناصر انت تعلم ان هذا مخالف لاصول الفلاسفة فان تعين
 بمعاودة للصورة بحسب ما هي صورة لا بما هي صورة متعينة فكيف يمكن مستند الماهية الا ان يقال الماهية هي
 تعين نفس ذات الماهية وهذا لا ينافي كونه معللا بالصورة وتعينه بتوجه ان نفس ماهية الماهية هي
 لا مشتركة بالتعريف بل متعينة عن الاشتراك فلو كان مصداق التعيين نفس ما بينها لزم كونها بالاشارة
 فتنسج ما به الامتياز وتعد بتعريفها فاما لكل المتكثرة الافراد اعملي لتعريفها في فردا مرصا وصدق كون التعيين
 بتعريف الماهية هذا هو التخصيص في حواشي بحر العلوم على حاشيته الزائدة على شرح الموقف قوله مستندة
 متعاقبة اعم الى غير النهاية بحيث يكون كل استعداد سابق مع اللاحق وهذه الاستعدادات ليست
 محال متعاقبة وتصل هذا التسلسل جائز عند فهم ثم ان ورسو كذا جهود الوهم بانه لو كان تعين تعاقبا
 بالعرض لمحققة الاستعدادات غير متناهية يلزم وجود المواد الغير المتناهية فارجح ان الفكر بانه قاتية بالزمن كون
 المواد الغير المتناهية بالعرض بالذات لعدم التناهي في تعيناتها العرضية وهو ليس بحال قوله فلها

أي للمادة بالخصر قوله وفيه التخصيصات آه لا يقال إذا كانت هذه التخصيصات بالعرض فلم تورث في
 تعدد ذاتها فكيف تورث في أفراد الماهية بجلالة فيها تعدد ذاتها لا نقول إنما كانت هذه التخصيصات
 عرضية لما أنها حصلت بعد تعيين الميولي فلم تورث التعدد الذاتي في نسخ بنويتها لكنها معتبرة في قوم
 الأشخاص لجلالة فيها فتورث التعدد الذاتي في الأشخاص كجلالة فيها ثم إن السجل في صدر كانه لامة
 في أن أشخاص الاتصال بحجوري متعدد بالتفريق فيلزم تعدد أشخاص الميولي لكون تعدد الأشخاص
 من جهة تعدد المادة وظاهر أن الوحدة والكثرة شخصيتين لا تتواردان على موضوع واحد فخرج هذا
 الاتصال لأن حادثان من كتم العدم وكذا مادابها فيلزم تعدد أشخاص الاتصال الذي كان من قبل وكذا
 مادته فيلزم الانعدام بالكلية وهو كما ترى فالحق عرقه بأن تعدد الاتصال إنما يقتضي تعدد المواد ولو بالعرض
 ولا ريب أن الكثرة الشخصية العرضية لا تأتي في الوحدة الشخصية الذاتية ولذا أصبح توارد الوحدة
 الشخصية العرضية والكثرة الشخصية العرضية على موضوع واحد شخصي متشخص بالتعين الذاتي فالحذو
 غير لازم فادرك وعلم قوله فالشي الذي آه أي الشئ الممكن بالمجرد وقوله فنحصر في فرد ما عرفت في الكلام
 السابق أن علمه تشخصه هي الماهية نفسها فيلزم الاختصار بهذا أو التفضيل فيما سلف فذكر قال شريف بمحققين قد يقال
 لم لا يجوز أن يكون للمجرد محل غير المادة الجسمية فيستعد بتعدد ذلك المحل ما ذاتا أو استعدادا فادرك
 المبرور في محل المراد بالمادة بهذا المحل مطلقا ولما كان غير المادوي بهذا المعنى مجردا عن المادة الجسمية
 سموه بالمجرد والمفارق نعم سمي الكلام في كون الحقول غير مادية بهذا المعنى ولذلك قيل إن كلامهم
 في إثبات الحقول شبه كلام الصوفية ثم أقام حجة على أن الحقول غير مادية وليس لها محل أصلا حيث قال
 ولا بعد أن يقال العقل الذي هو الصادق الأول لا يمكن له محل وكذا العقل الذي يفرض أنه محل للعقل الآخر
 في حاشية كاشية بقوله الصادق في المرتبة الثانية وهو العقل الثاني ليس الصادق الأول مع هو
 الأول محله مثلاً لما تقر عند سم أن الشئ لا يكون فاعلا للشئ وقابلا له معا وحاصل أن العقل في السلسلة
 الطولية فاعل فلا يكون في هذه السلسلة قابلا انتهى فحينما افاده بجر العلوم قدس سره أنه خلط
 باشتراك الاسم لأن القابلية المتنافية للفاعلية بمعنى القوة الاستعدادية هي الانفعال التجدد

والذي يلزم كون الفاعل بمعنى الموصوف ولا استحالة فيه ولزوم كون المستند فاعلا منوعا قد برأ
قوله فمحل من حيث ان آية تحقيق المقام على في انما شئت الزهوية على شمس للموقف ان نحو الوجود
منشأ لتعين واما كان وجودا كان بعينه وجوده فمحل كل من المحل على تعيينه بخلاف وجوده فمحل فاعلا
وجوده فمحل ضرورة تقدم الوجود على سائر الموارض فلا جرم لا يكون احوال على تعيين فافهم انتهى بالقوله
وقاصلا ان مناط التعيين على نحو الوجود ووجوده احوال وجوده باطل موقوف على المحل وكذا تعينه موقوف
على تعينه واما وجوده فمحل فليس باطلا بالقياس الى احوال فلا يكون تعينه موقوفا على تعينه ثم قال في
حاشيته حاشية التعيين لا يعين بالمهية من حيث هي بل بالمهية من حيث الوجود فانها من حيث هي لا تصلح
ان تكون على مقتضى شئ على ما تشهد به الضرورة كيف والا نار اذا تترتب على الوجود وبالمجمل منشأ
التعيين هو نحو الوجود وسوا كان في ذلك الوجود من قبل وجوده شئ في نفسه وهو ظاهر في المادة وفي البحر
عنها ومن قبل وجوده شئ اخر وهو في المفسر بها ويرجع هذا الوجود الى الوجود الحقيقي القائم
بنفسه حتى لا يجب لذاته انتهى ورفعه بعض الاجلة بان طلبة الماهية من حيث الوجود لا تصح الا اذا لم يكن
الوجود والتعين مستاوقين كما بينا نحن ان الماهية المرسله الموجودة بوجه مطلق متقدمة على الاشياء من حيث
الاحكام وان كانت الاشخاص نفس الماهية المتميزة ولا يرخصي بها شئ كما يظهر من كلامه باوفا الوجود
ثم القول بان منشأ التعيين نحو الوجود ايضا في طلبة الماهية من حيث الوجود فانه اذا كان منشأ التعيين نحو
الوجود فالتعيين نحو الوجود لا لاغنى بالتعيين الاستثاء الامتياز فلو كانت الماهية من حيث الوجود على
الشخصها يلزم تقدمها من حيث الوجود على نحو وجودها الا ان يقال المراد نحو الوجود والفرد اذا الماهية
من حيث الوجود الماهية الموجودة بالوجود المطلق كما قررنا من قبل ثم بكلامه لطيفة قوله بعدده
بتعدد المحل قوله بجاء على محل قوله فاولايت المحل اي فردا كالتصور والاعراض فانها جازية
في المحل تفسيرها بالاعراض وحدها كما صدر عن البعض لم يجد قوله وقد تكلم اي الخلق احواله قوله
بالزمان اي بتعدد الزمان قوله بعد بطلان الاستحالة اجتماعا مثل قوله فمحل من الشخصات على
صيغة اسم الفاعل قوله بمعنى انه من اماراتها آه اذ كانت لما يخرج من ان كبرت فمع كون الزمان من الشخصات

منه
الاجابة
على
المراد
بالمراد

الشخصات والايديز تبدل الشخص بتبدل الزمان وهو كما ترى وتقرر الاذا قد انه ليس المراد ان الزمان من جهة
الشخصات المعبرة في الوجود حتى يلزم التجرد وويل المراد انه من ابارات الشخصات المختلفة ومصححات عروضاها
قوله على انه علاوة وزبدتها ان الزمان يحل جزءا منها محلية المحل فالحل هو الشيء مع الزمان واذن مختلف
كل العرضين المتماثلين باختلاف الزمان لما دلت ان اختلاف الجبر يستلزم اختلاف كل قوله بالاضافة
اليها اي الى العرضين المتماثلين قوله تفصيلا في الحاشية اعلم ان ههنا سلسلة رابعة من حركات النفس
المنطبعة الفلكية في التخللات تركت ذكرها لان ذكر حركة النفس المجردة الفلكية في الزمان قد استغنى عن ذكرها
لاستقباها بما كان ذكرها منتهى الذكر بما عاينته ثم توخيت المراد على ما افادته المحقق الهروي في
حاشيته على شرح المواقف ان سلسلة المتعاقبة الرباطية بين الاحداث والقديم ينبغي ان تكون في نفسها
ثابتة ومجردة باعتبارين حتى تستند الى القديم باعتبار الثبات وتستند اليها الاحداث باعتبار التجرد وما
هو مبدء للحوادث وكان في نفسه مجردا وثابتا ليس بالاحركات الفلكية الحاملة للزمان وقد فسر في
النها اراوية وصنعية فكل وضع معلول ومقرب الى الوجود فخصيص كل وضع استعداد في مادة الاحداث
وتفصيل ذلك ان ههنا حركات ثلثا مستمرة تفرص في كل منها اجزاء جزئية الاولى حركة النفس الفلكية في
الارادة والثانية حركة النفس الفلكية في الوضع والثالثة حركة المادة المحصورة في الاستعداد فان غلبت
الاحركات الاولى سبب لوجود الثانية والثانية سبب لبقاء الاولى كما ان العقل المستفاد شرط
لحدوث العقل بالفضل والعقل بالفضل شرط لبقاء العقل استعدادا والثانية لوجود الثالثة وبقاءها من غير
عكس ان نفس اجزاء حركة الى اجزاء حركة اخرى ففى الاولى والثانية الارادة الجزئية سبب للوضع الجزئي
وهو سبب لارادة اخرى وفي الثانية والثالثة كل وضع سبب للاستعداد من غير عكس فحدوث الارادة
بالتجديد والاضاع وبحدوث الاوضاع تجديد الارادات وبحدوث الاستعدادات تجديد الاوضاع من
غير عكس فان نفس اجزاء حركة الى اجزاء حركة فكل سابق بحسب وجوده وعبءه الملاحق بسبب وجوده
الملاحق وما ينبغي ان يعلم ان العلة المعدة في الحقيقة هي الاوضاع اما الاستعدادات فثبته الاعداد
اليها بالعرض لا بالذات والا يكون بين كل استعداد وبين كل معلول استعدادات غير متناهية

وهراس ان لا يمكن فرضه ليلزم ان لا يتحقق الموصول ويرايسل سببا عن سبب مختلف الاستعدادات و
 الفصل ان مختلف الاستعدادات بجزئية لا مختلف الاستعدادات السابقة و مختلف الاستعدادات
 الكلية لا مختلف المواد و بهذا يظهر لك ان الاستعدادات الكلية غير موصول بالاستعدادات الجزئية بموصول فاعلم
 بالعاطفة ثم قال في حاشية اى حاشية الاستعدادات الكلية تستخصات للمواد و المواد اشخصات لاخصها
 من الصورة و لا شك ان جعل المخليل من الاشخاص من شخصتها قوله واثانية سببا بقا الاول في صحيح
 على ما في بعض التعليقات ان الارادة الجزئية من النفس الفلكية لما كانت سببا بحوث حركة جزئية فلكية بحركة
 ايضا سبب بحوث ارادة اخرى جزئية و لا يتيسر دفعة لان ارادة كون جسم في حد من المسافة بالموجود
 لم يجب تحرك جسم اليه فاذا وجد منفع ان يكون جسم حال ارادة في ذلك الجهد الذي يريد ان لا
 لا يتصلق بالموجود بل كان في حد آخر قبله و منفع ان يحصل في الجهد الذي يريد ان يكون في الجهد الذي قبله مع
 الى الجهد الذي يريد يعني تلك الارادة و يتجدد و غير بافصاحه كل حصول الجهد الذي يريد سببا لوجود ارادة تتجدد
 ذلك الوصول و وجود كل ارادة سببا لوصولها من غير انفسها الارادة المحركات المتجددة غير قار على سبيل جدد و بجزئية
 قال في الحاشية لا يقال ان علة البقاء علة واحدة و ثلثها حكمة يصح كون الثانية سببا لبقاء الاولى و ان
 حد و ثلثا لا نقول ذلك في العلة الفاعلية و ان المعدات تفكر انتهى قوله فيها ذلك من اتحاد علة البقاء و
 قوله فيها دون المعدات و انما الكلام فيها في العلة الفاعلية و جملة الامران يجوز في المعدات ان يكون علة البقاء
 متغايرة لعلة حدوثها و هذا بتفصيل مفوض الى الكتب الكلامية قوله و وجودها لانه عطف على قوله لبقاء الاول
 يعني ان الحركة الثانية سبب لوجود الحركة الثانية و بقاءها مع قوله اجزاء الحركة اى الاجزاء المفروصة و قد
 بنى اجزاء بالصل قوله مسبق اى اللاحق قوله الارادة الجزئية سبب للوضع الجزئي اى تحريكه ان
 هذا المقام سلسلتين سلسلة الارادات الجزئية و سلسلة الوضعيات الجزئية هكذا
 فالارادة الجزئية سبب للوضع الجزئي و هذا الوضع الجزئي سبب للارادة الجزئية التي بعد الارادة الجزئية
 السابقة ثم هذه الارادة علة للوضع الذي بعد الوضع السابق و هكذا و هذا الوضع علة للارادة الثالثة و يلزم
 عاودك قوله لما بينت المجردة الى المجردة عن المادة و بعبارة اخرى لعل قوله سبب بالذات اى
 بالذات

توضيح المقام ان المحسوسات ثلثة انواع الاول المحسوس بالذات بمعنى نفى الواسطة في الثبوت والواسطة في العرف
 وهو الصور والثاني المحسوس بالذات بمعنى نفى الواسطة في العرف وهو الالوان والسطوح ايضا عند بعض الناس
 المحسوس بالعرض بمعنى الواسطة في العرف كالجسم فان المحسوس حقيقة انما هو اللون وحسب محسوس بالعرض قوله كما
 واللون وكذا الظلم والريح قوله المعلوم عنى التعيين قوله واليه يشير الى عديته انفس قوله ما رأت
 شيئا فان لم يكن له تعينه وما كان تعينها بعد مية تابعة للاعتبار فالشاهد فيها ان يكون الالوان تعين تحقيقا
 ليس تعينه باعتبار اجترار جميع التعينات اطلاقا لتعينه الحقيقي قوله الممكنات ليست لها رتبة من الوجود
 انما المقام ان الوجود حقيقة واحدة هي عين الحق وليس للماهيات والاعيان وجود حقيقي انما موجوديتها باضافتها
 نور الوجود ومحتوياتها بنحو من انما ظهور الوجود وتطور من اطوار تخطيطية والظاهر من جميع الظواهر والتعريفات
 المشهود من كل اشياء ليس الا حقيقة الوجود والماهية الخاصة الممكنة كعنى الانسان والحيوان والادراك
 مفهومها مكان وشئيتها ونظايرها في كونها مما لا يصل اليها في الوجود والفرق بين القيلتين ان المصداق
 في كل شئ من الماهيات الخاصة على الذات هو نفس تلك الذات بشرط موجوديتها المعنى او الذات هي
 حمل تلك الاعتبارات هو مفهومات تلك الاشياء الخاصة من غير شرط وانه لا يوجد اثار الماهيات بخلاف
 امر عينيتها من نفى وجودات ولا يوجد اثار الممكنية وشئيتها شئ في الخارج وانما حصل ان الماهيات بخلاف
 حكايته لوجودات وتلك المعاني الكلية حكايته بحال الماهيات في انفسها والقياس مشتركان في انهما
 ليستا من الذات بلعنه التي تعلق بها الشهود وتاثيرها العقول والحواس بل الممكنات باطله الذات
 بالذات الماهيات ازلا وابدا والوجود هو ذات الحق وانما وسرمد فلو وجود الحق ظهور لذاته بذاته في ذاته
 وهو ليس غيب الغيوب وظهور بذاته لفعله متنورا بسكوات الارواح وادراكه الاشباح كما قيل شعر
 وتودا ندر كمال خویش سارست ما تعينها امور اعتبارية فحقائق الممكنات باقية على عديتها
 ازلا وابدا واستغاثها للوجود ليس على وجه تصير الوجود الحقيقي صفة لها بل هي تفسير مظهر الوجود
 الحقيقي بسبب اجتماعها من تضاعف الامكانات التي صلت لها من تشرذات الوجود مع تعاقبها على عديتها
 الذاتية بذاتها في الاسفار الاربع للصمد الشيرازي قوله لا يلحق به المقام فان العقل المتصور

كقولنا لا يصل اليه الا بفنائه سبحانه ونهنا هو المراد من قوله طور ورا طور العقل لا يدركه العقل صلا
 المعركة لا تخرج عن حد الادراك والمذكر ليس العقل فكيف يكون طور ورا طور العقل قوله ورا
 اي ومن ان النعمان امر عدمي المحسوس هو الكلي الطبيعي قوله يندفع وجه الانتفاع ان محسوسية الشخص هو عين
 محسوسية الطبيعة من حيث هي اذا الشخص مشتمل على الطبيعة والنعمان لما كان النعمان امر عدمي فالمعنى من
 شي يكون محسوسا الا للطبيعة بكذا في بعض النواحي قوله وقد يقال ان الشي آه المقصود منه اذا كونه كونه
 والطبيع محسوسا في الكثرة والفرج هو المحقق البروي حيث افاد ان الشي لا يصير محسوسا بالذات او بالعرض
 الا بعد اقرانه بعوارض مخصوصة من الالين والوضع ونحوها فان الطبيعة لما اعتبرت بحدودها لا تكون محسوسية
 بالذات ولا بالعرض تفصيلا ان المحسوسات لها مراتب الاولى نفسها من حيث هي وفي هذه المرتبة لا يصير
 الا ذاتياتها والثانية نفسها من حيث هي موجودة وفي هذه المرتبة يصدق عليها الذاتيات والوجود
 وما يتخذ هذه من العرضيات والذات نفسها من حيث انصافها بعوارض مخصوصة من الالين والوضع
 ونحوها وفي هذه المرتبة يتعلق بها الحسن والقبح محسوسية بالذات وبالعرض فظهر ان الماهية مع قطع
 النظر عن العوارض المحسوسية موجودة بل هي محسوسية صلا انتهى بالقائظ ثم نقول ان الاذاضان الشخص
 عبارة عن الطبيعة من حيث الاقتران بالعوارض المحسوسية مكن نداء
 فخط دون المعنوي والجبر عنه حتى يلزم كونه امرا اعتباريا والتشاجر انما وقع في وجود الطبيعة لا بشرط
 شي وادنى وجودها بعين وجود الاشخاص وطاير ان الحسن انما يتعلق بالطبيعة بعد اقرانها بالعوارض
 المحسوسية بخلاف الوجود فانه يتعلق بها قبل مقارنته بالعوارض بها ولا مرتبة في ان الطبيعة لمقتضت
 بالعوارض هي مرتبة لشخص فخلق الحسن ما يتعلق بالشخص واذا درست هذا فقد شمس اندفاع ما ذكره
 المص من ان النعمان اذ كان عدميا كانت الطبيعة محسوسية فانه فهم ان الشخص عبارة عن مجموع الطبيعة
 والنعمان ولما كان النعمان امر عدمي لم يصلح المحسوسية فبقيت الطبيعة محسوسية ولم يخطر بباله ان الشخص عبارة
 عن الطبيعة من حيث النعمان بحيث يخرج النعمان عن حقيقة فالمحسوس هي الطبيعة من حيث النعمان
 وجودها او عدمها قال شدة ذته في ان محسوس الشبهة ذته بالكلية فقليل من الناس والقطع من

على ان
 الجلال
 على ان
 لا يخرج
 من غير

من سفر حلة و غیر حاج شرادم و شرادیم و ثیاب شرادم اخلاق متعطفه و فی اصرار شرفه بکسر نگر
 از مردم و پاره از هر چیز قوله المنکرین ای بوجود الکلی الطبعی فی الخارج و منهم شارح المطالع و شریف
 المحققین و قد يقال انه رجح عن هذا القول قوله الموجود ای فی الخارج قوله هو تیه ای هیئته شخصیة قوله بسیطة
 فی الحاشیة ای غیر مرکبة فی نسخ قواها من الماهیة و الشخص و الشخص زائد علیها فی الخارج بل نفس العوینة
 علیها یلزم من وجود الشخص وجود الماهیة الكلية بل کلیات من المنزعات العقلیة بالنظر الی المشاركات و لما
 ولست من الاعیان الخارجیة و سیظهر لطلان هذا القول عن قریب بهت قوله و کلیات سوا کانت
 او عرضیة فالمنزعة عن الاشخاص نظر الی المعانی المبتوعة و ذرات و المنزعة نظر الی المعانی التابعة عرضیة
 ثم تحقیق مقالهم ان الماهیات الكلية المتی هی غیر الوجودات العینیة لا خط لها من الوجود یعنی و اما خطها انما
 بحسب اهل من الموجودات المتی هی الوجودات العینیة و اتحادها معها فکلما ان ذرات الواجب تعالی المتی
 الوجود القیومی حیث یشرع عنه مفهوم العلم ... و حیث یشرع عنه مفهوم العلم ... و حیث یشرع عنه مفهوم العلم ...
 حیث یشترع عنه مفهوم النطق و حیوان ... و حیث یشرع عنه مفهوم النطق و حیوان ... و حیث یشرع عنه مفهوم النطق و حیوان ...
 الا ان وجود الواجب تعالی فی غایة ... فقام بل فوق التمام حیث لا یحتاج فی انتزاع صفاته
 و فیصدق بکلیات الخیرات الکمالیة و الصفات الجلالیة المتی هی عنوانات
 بهائیه و عامیه بحسب صرف وجوده و بحسب ذراته و حکیم بها علی وجوده الا قدس بخلاف سائر الوجودات
 المتی هی ایض من شئ کبر بانه و ظلال نوره و بهائیه فان الاحکام المتعلقة بها من الامور الكلية مسماة بالذات
 الکانة منزهة من نفس وجوده و بالعرضیات ان کانت منزهة من امر لاحق به متاخر عنه و لا یمکن
 انتزاع ملک الاحکام عنها و لا احکامها علیها الا حين صدورها عن جاعلها الحق و قیومها المطلق لا یمکن
 بحسب ذواتها من مراتب ظهوراته و تجلیاته و من ... و استغنی عن الشخص الاشیاء و بعینها کموجوداتها
 الوجودات العینیة کما ذهب الیه المعظم الثانی فالوجود فی الخارج هو الوجود و لکن یحصل فی العقل لیسبک
 و مشابیهه المحصوریه من نفس ذاته مفهومات کلمة عامه او خاصه و من عارضة الیقین لکن و حکم علیها
 الاحکام بحسب الخارج فاحصل من نفس ذاته بسیج الذرات و یحصل فیها من ذاتها بل لا یصلح ان

تحقیق

بشيء بالعرضيات فالذاتي موجود بالذات اى متحد مع ما هو الموجود اتحادا ذاتيا والعرضى موجود بالعرض
اى متحد معه اتحادا عرضيا وليس هذا نقيا للكلى الطبعى كما ظن بل الوجود منسوب اليه بالذات اذ كان
ذاتيا بمعنى ان ما هو الموجود الحقيقي متحد معه فى الخارج الا ان ذلك شىء وهو شىء من غير عنه فى الواقع
ما قبل لمركان فى الخارج البسيط المتزعم منه الحيوان مثلا لم يكن له يد فى صد ذاته هو انا ولا مطلقا ولم يكن
بينها وبين العمى فرق فيكونان من جملة الحواس والكلام فيها هو ذاتى فافهم قوله كما ويرى بالحق
شعلى المبقى لا بالبقى فافهم وهو الى ان بعض الكلمات صادق على الاشخاص صدقها ذاتيا كما
بعض نخلات الفقه القليلة فان صدق الكلمات فيها صدق عرضى لذاتى قوله منسوب فان
الشروط القليلة زعموا ان كل الطبعى الذى هو عبارة عن الطبيعة من حيث هى لا من حيث انها معروضة
للكلية غير موجود فى الخارج وما المحققون متحدون به الى وجوده فيه بذلك المعنى ليس النزاع الا فى
المستوى وانت قد درست انما ان الحق خلاف ذلك فقد ذكر قوله كما يتوهم متعلق بالمبقى لا بال
و نحن على ثقة منك ان الحق الملقى عليك ناطق بان الموجود فى الخارج عند الشرذمة القليلة هو
الحقيقة التجربة الشخصية والذاتيات متحدة معها بالذات والعرضيات متحدة معها بالعرض فوجودها
فى الخارج هو عين وجود الكلمات فيه فالنزع هو النزاع اللفظى فتدبر وما مل قوله بعض المنكرين
والشرذمة القليلة ليست من اربابهم قوله لكن ليس لا حجة وما المحققون الذين الى وجوده
الطبعى فى الخارج فانما عتوا به الطبيعة من حيث هى لا من حيث كونها معروضة لكلية قوله ان كنت
شعري اى المقصود منه ترتيف ما هو الشرذمة القليلة وتخييه انه يلزم عليهم كون الممكن الذى بالكلية
طباقة شخصانية وهو موجودا لك فيكون واجبا لا ممكنا وهو كذا ترى قوله وهو قول بائنا فافهم فان
القول بالباطنة يقتضى عدم صورته فى مرتبة ذاتية مثلا هو يان فى القول بوجوبه بما فى تلك المرتبة
وقد نوهض بان الفلك مع بساطة منشأ لا نزاع الدوائر والاقطاب والحدود وان اوجب قلت
مع كمال بساطة ونائية تنزبه عن شائبة التركيب نشأ لا نزاع امور متبانية سو متغايرة كالوجود والقدرة
والسمع والبصر العلم والارادة فان نزاع امور متبانية بالذات كما هو سرته ونسبته والانسانية

الانسانية من ذات زيد مثلاً اذا كانت هوية بسيطة مما لا استحالة فيه وقد يقال ان القياس على الفلك والكرات
عرجده قياس مع الفارق فان الشخص على اى الفئته العقلية امر بسيط سبيل للشرحات وليس فيه من
الانتزاع الجوهري وانطلق مثلاً بخلاف الفلك فان حركة منشأ الانتزاع الدوران بالمكان فرض النفاذ وتلك
الواحد سبحانه فانه تعالى موجود واحد وكل كمال له من الاوصاف الجمالية والجلالية منضمه في صفة واحدة
اعني صفة وجوب النور والوجود اذ كل جهة من جهاته راجعة الى تلك الجهة وهي وحدة ما نزلت منزلة جميع
الجهات وانضاف القوم الواجب بالذات بآية حيث من الخفيات معناه استحقاق اطلاق الاسم للموضوع
تلك الخفية على صفة الوجوب لذاتي فالصور المتعارفة ليست في الحقيقة صور متعارفة كما لا يخفى على منصف
وقد يقال انه فرق بين انتزاع الكثير من حقيقة الواجبة وبين انتزاعها من الاشخاص فان الانتزاعات من تلك
الحقيقة امور متاخرة عن ذاتها وهي مقتضية اياه ولا استحالة في انتزاعها من الجوهر المتكثرة عن البسيط الحقيقي واما
الاشخاص فانما ينتزع فيها المتكثرة في حدود ذاتها فان شروته العقلية بطون يحصل من جهة واحد صورية
ايها واذن لا حجب برسا في انه لا بد من القول بآية في حقيقة متالف من المتكثرة والاكثاف تصير امور كثيرة
مطابقة لأمروا حديدا فلا بد من القول بالتركيب فاعلم في فكر كذا في بعض شروح قوله ولا استحالة في
يكون آية انتزاعه لما يحتاج في التصدير من تلك ما ذكرت من انه يجب القول بان يكون في نسخ قوامه امور
هي مبادى الانتزاعها ليس بتقييم كيف وذلك سبيل من ان يصح لشي واحد صدى مختلفان اعني اتحادا كائنا
الخارجية وواحدا بالاجزاء العقلية الذمينة بآية ما يلزم الحدور لوقوعه من الاجزاء الخارجية والذمينة بآية
بالذات وليس الامر كذلك لما درست في الدرس السالف من ان منها اتحادا بالذات قوله بانذ ما آية
ياخذ الاجزاء العقلية لا بشرط شي فالاجزاء الخارجية حين حصولها في الذهن صارت ذمينة فلا تعد حتى يلزم الاستحالة
قوله كما تفصيله قال في الحاشية حاصله ان الاجزاء الخارجية على قسمين احدهما هي المتحدة في القوام والوجود
في الخارج وهي التي يماخذ بحسن الفصل وثانيها هي مختلفة في تقريرها ووجودها كالبيوت والصووة وهي متاخرة
علا اجزاء العقلية بالذات كما حققه السيد السند قدس سره ويحقق عند غيره كما فصلناه في الحاشية قد ذكرنا
قوله ومن الناس من ذهب الى ان قول المتنافسين كذا في الحاشية قوله عن نسخ قوام ما بهيته

المذهب في الحاشية المراد بالركب المركب البطل انتهى المقصود منه دفع ما توهم من ان القول يكون نهائيا
 فهو خارج عن بابية المركب عتراض يكون نزيلا مثلا مركبا مع ان مختار الشذوثة انما بسيط في الخارج فيلزم
 القول بالتأنيين وتقرير الدخيل شرح قوله اما عليك آه المقصود منه دفع ما قيل لدفع القول بالتأنيين
 قوله مصداق المقومات آه فكيف يصح نسبة المستوعبات بالذاتيات فان الامور الخارجية غير مسبوكة لان
 منشا نزاع الذاتيات قوله الا ان يثبت آه واذا نصح سميت الاعراض المستوعبة بالذاتيات ولما ثبت
 في ملاحهم قال علم نزيلا آه لان الماهية اذا وجدت في الخارج فلا اقل من ان يجر منها الوجودا خارجا
 والموازم المنسوبة اليها علم لكن مجردة لان الوجود عين الشخص كما اختاره الغاربي في التعليلات ثبت
 قال بونية الشئ وتعينه ووحدة الشخص وخصيصة وجوده استقراره وادخله كانت المجرى موجودة كما
 مستحقة فلم ينجرده قوله المشهور منه آه ملحق عليك ان المشهور من المتأخرين ان خلاطون قائل بوجود
 ماهية مشروطا شئ مجردة عن جميع العوارض لكن
 مجردة عن المادة وعوارضها شخصه شخص مفارق
 والوجود لا يخلو عن العوارض لان الوجود بآثاره
 اي عين التجرد عن جلاب البدن افلا كاذبة ولا ملقاة
 بعين كاذب لا فاك واما استدلاله لا بطلان ان ما يكون ماديا في فرد يمكن تجرده من انه كذا يستثنى
 لذاته عن المادة استثنى المادة وان محتاج لذاته لزم مادته كل فرد فظاهر سقوط لان الماهيات عند الاستدلال
 كليات مشككة مختلفة بالحاجة والعنى في انحاء الوجودات فاعلم بآدك كذا في حواشي بكرة العلوم على انحاء
 الزاهية على شرح المواضع قوله ازليا وايدى لا يتطرق اليه فسادا وصلا وقد يزيل بانة قال الشيخ في الشفا
 اعلم فوهم ان العظمة توجب وجود شئ في كل شئ كاشاين في معنى الانسانية انسان محسوس فاسد
 انسان محمول مفارق ابدى لا يتغير واما الكل واحد بها وجودا تسمى لوجودها في وجودها شالبا انتهى
 مفارق ابدى بل على ان خلاطون
 قال لا بالازلية ويزيل عليه ما شبهه عنه القول بحدوث العالم لا
 على استيقظ ان كلام الشيخ ساكت عن جوانب الازلية لانه يدل على عدم القول بهاء ما نقل حدوث العالم

١٥
 في شرح
 في شرح
 في شرح
 في شرح

العالم من افلاطون فمحول على الحدوث الذاتي كما نص عليه افارابي في كتاب الجمع بين الرايين فانضم
القول بالانانية صحيح ثم نتلو عليك انه قال الشيخ كان المعروف بافلاطون ومعلمه سقراط بفرطان في هذا الرأي
وتقولان الانسانانية بمعنى واحد مشترك فيه الاشخاص ومعنى مع بطلانها انتهى فالتماخرون زعموا ان هذا
من الشيخ يدل دلالة واضحة على ان افلاطون قائل بوجود الماهية مجردة عن الحواض والشخصات في
عالم الامر وتبقى مع بطلان كل شخص وعداشتهر هذا الغتاب حتى سمي الماهيات المجردة بالمثل الافلاطونية
وليس الامر كما زعموا بل مراد الشيخ انها لقولان ان الانسانانية الواحدة المشتركة بين هذه الاشخاص
موجودة في عالم آخر في اشخاص ابدية وتبقى مع بطلان هذه الاشخاص دليل على ذلك ان الشيخ الرئيس في صدر
نقل قول الفلاسفة المتقدمين في عالم المثال فكل ما به هناك صريح في انهم يسمون النوع الى افراد محسوسة وافراد
مستقلة هكذا في بعض الحواشي قوله قابلا للمقابلات وخرج عليه افلاطون بانسان مثلاً قابل للمقابلات والامر
له فيكون في نفسه مجردا عن الكل لان لا يكون مع
للمقابلات ليست هي الماهية المجردة بل الماء
سها بدلا عن الآخر فالماهية الانسانانية المطلقة
يكون
في زمان واحد وكذا ان اريد بفرد من الماهية لم يقيد بقيد التجرد فان اقتران المجرد بالقيود التي هي تحريرية عنها
ضروري لبطلان ايضاً ثم هذا لما يرد عليه ان حمل كلامه على ما هو ظاهر المستعمل عنه وان معنى عنه معنى آخر كما سنعلم من
خطا وحاشا لهذا في شرح للمواقف قوله واوله آه في الاشرق حكما الفرس كلهم متفقون على هذا حتى ان الماء عندهم
كان له صاحب صنم من الملكوت وسموه خرداوا وما للاشجار سموه مرداوا وباللنا سموه اردو حتى شئت وهي النوار
شار اليها ابتداء فلس وعيشة انتهى وقال الصدر الشيرازي لم يبين صاحب الاشرق ان هذا المثل بل هي
نوع ماسي ارباب له اولها المبدئية فقط والحق هو الاكل والطاير انه لا وجه لكون هذه المثل موافقة بالحققة لما
ارباب كيف وانهم يقولون ان هذه المثل محتمل مجردة عن المثل والمقدار فكيف يكون ب نوع المقدار
مقدار مع ابانه عن التقدير هذا وتفصيل في حواشي بحر العلوم على الحاشية الزائدة على شرح المواقف ثم

فصل
در بیان

اتقی عليك انه بينا تاويل آخر فقه الامام في الباحت المستقرية عن المعلم شافى بسخت حيث
 علم الشيخ الفاضل ابو نصر الفارابي في كتابه اتفاق ابي حكيم بن خلف من طهات
 فلاطون الا في الاقطان الموجودات متقوله للمبدء الاول وذلك بان يكون هو باقية عند
 الاستحالة النجبة على المبدء الاول كانت تلك الصور باقية بعيدة عن التغير والتبدل فلكل
 هي التي يسمى افلاطون بالمثل و هذا تاويل حسن انتهى في تفصيله على في احوالي الزبدي ان الموجودات
 باقية كانت وغير باقية حاضرة عند تعالى معلومة له تعالى بالمعلم الحق هو في الموجودات
 في طرف الدهر ليس فيها معنى ولا استقبال بل كلها حاصلة في بية حية برة ليس فيها غير
 وتبدل بالقياس الى الزمان وكليتها من حيث انها ليست متغيرة ومثاليها من حيث انها متغيرة
 والمثل الاطلاونية المذكورة في بحث العلم في الصور العلية الثمانية انفسها وقد ذكرنا في المطالبات
 ما ذكرنا في وافي واما حاصل ان الموجودات كلها مساوية للباري عز وجل بالعلم بصورتها في هذه
 حيث انها معلومة لسميها ارسطو صورة او هيئة و الاطلاون صور افادت انفسها ثم بعد ذلك
 قدس سره وغيره بان هذا ليس بشي فان العاربي مصنف كبري عليه السلام هو على حصولها انفسها
 فانه بذاته تعالى ومن قال في زبر القوم لا يخفى عليه ذلك . اقول بالعلم الحق هي فمن
 مختصة بالشيخ المقتول به المشاوان فاطمة يقرعون عن هذا القول بل يقولون ان يكون
 علمه تعالى قبل وجود المعلومات علما خليا كما يقصور بها صورة المسا اولاً ثم تأتي بسببها
 بل هو الفارابي ان نسبة القول ان تمام الصور بانفسها الى افلاطون غير صحيحة بل هو ايضا قابل
 بحصول الصور في ذاته تعالى وسميها بالمثل فاما مخالفة الافي للفظ دون المعنى فبما في في الزموني
 قوله في هو ابي الامراء في قوله سمي به النوع و ما تعبيره في لسان ارسطو فلكل اجبال في ذلك
 البجار مثلاً قوله وحكماء الفرس في الرواقيون قوله . اطلبن آه هذا كلمة من كلام صاحب الاشرف
 قوله هو لا الكبار ابي حكيم الاشرف في قوله تبيع اوقية ما جاء في بعض العلوم في ح . الفخرية
 عجيب فانه لا يحسن له عند فهم في كون شي و نه في صورة . . . ان بان في حوز

يجوزون وجودي من دون شخص انتهى قوله ليس متعلقا بالمادة هذا يلزم من ان الانسانية بها عقل قوله
 يكون في المادة هذا يلزم من كون الصورة كلية قوله في مواد كثيرة واشخاص لا تخصي الى هباتم عبارة صاحب
 الاشراق وهذا يلزم من كون الصورة موجودة بعينها ثم تلوه عليك انه افاد اعلانه ان لكل نوع من الاجسام
 عقلا هو نور مجردة عن المادة قائم بذاته مدبر له وحافظ اياه وهو كل ذلك النوع المعنى ان نسبة هذا العقل هو
 النوع الى جميع اشخاص نوعه المادي على السواء في احتوائه بها وروام فضيه عليها والمعنى ان رب النوع اصل
 ذلك النوع كما يقال كل ذلك الامر كذا ويعنون به الاصل والمحو عليه واما المعنى ان رب النوع لا مقدار له ولا
 تعدد ولا جهة كما يقال العقول والنفوس كليات بهذا المعنى انتهى قوله اقول هذا مراده قال في الحاشية اي
 اوله صاحب الاشراق مراد الافلاطون في مقام اثبات الصورة النوعية بسبب عدم قوله بالصورة النوعية لتبني
 رب النوع منسرة الصورة انتهى قوله عن خصوص المادة وعوارضها لا عن جميع العوارض مادية كانت او غير مادية
 قوله فلا يلزم عليه اي على افلاطون قوله العوارض جوادة فلا يتوجب ان الوجود وكذا التجرد ايضا من العوارض
 فلا يصح التجرد عن جميع العوارض قوله كما في اذهاب العوام ناظر الى المنقح لا المنقح قوله قبل المثال آية العقل
 العلامة شارح حكمة الاشراق والمقصود من نسخ استبعاد اطلاق المثال على التجرد وذلك لان المثال اكثر اطلاقه
 على النوع المادي وظاهر ان الشيء المادي يكون دون من التجرد فكيف يصح اطلاقه عليه وتقرير الدفع مشرو
 في الشرح قوله ثم اعلم ان المراد آية المقصود منه بيان ان لثقل الافلاطونية معان شتى في ابحاث مختلفة فلا يقع
 الالتباس بعينا وقد القينا عليك هذه المعاني في صدر الكتاب فتذكر قوله التمايزة عن الافراد اي في اعتبار
 العقل اعني نفس الطبيعة من حيث هي مع عزل النظر عن مقارنتها بخصوصية المادة وعوارضها وهو الشيء
 دون الشيء الطبيعي المكلف بعوارض المادة هكذا في الحاشية قوله فيها اي في اعتبار العقل مع ان في نفس الامر
 واتحاد الافراد قوله طبعي مع الكثرة وهذا هو الذي يكون وجوده مرهونا بالامكان الاستعدادي كما في التجرد
 الحادثة الزمانية بحسب الاستعداد الزماني ومناطه على الامكان وحركة المادة في الاستعدادات المتعاقبة هذا هو
 التفصيل في بعض الشروح قوله والهي قبل الكثرة وهذا هو الذي يكون مرهونا بالامكان الاستعدادي
 لما كان وجوده بحسب عناية الكسبجانه من غير توقف على المادة وعوارضها فسمى باللاهي قوله وان العقل

بأنه يخص الاشكال انه لا وجود للطبيعة الا بعد اكتسابها بالحوار من المحضة فكيف ليس الغرض بكونها موجود
 بوجود الالهى قبل الكثرة ممتاز عن وجودات الافراد قوله فيقال لك ان نسبة آراء جواب عن الاخصال وتقرره
 على ما في بعض المتأخرين ان وجود الطبيعة والشخص وان كان واحدا الا ان نسبة الى الطبيعة متقدمة بالذات على
 نسبة الى الشخص لان الامكان الذي هناك مناط فيضان الوجود عن المقتضى الجواهر بخلاف الشخص المخلوط
 مرسوم الوجود بالامكان الاستعدادى والمتقدم لا بد وان يكون ممتازا عن الآخر قوله وان كان من حيث
 الشخص آه في الحاشية اعلم ان الشخص عبارة عن نحو الوجود المنسوب الى الشئ المخلوط واستنادا الى الواجب بها
 بهذا الاعتبار بدرا الاستيذان بين الاشخاص واما الوجود الالهى المنسوب الى النفس الطبيعية باهى مستندة الى
 العناية الالهية لا تترتب عليه الاستيذان الشخصي بل هي بهذا النحو من الاستناد بحسب الوجود ومما زعمه
 الحقائق الكافية فافهم نهت قوله وتوجد وجود ^{الاشياء} من الاشياء قال في الحاشية ولهذا قال
 الحق ان الشئ المطلق اى ما هو مخلوط بعنوان الاطلاق بالوحدة المهيمنة موجود في الخارج لا مع وصف الاطلاق
 بل مع خال النظر عنه هو الوجود وفرد وثق بالبقاء وجوده وجود الالهى قبل الكثرة فادام وجوده
 والفرد مخلوط وجوده ونقاره بانتقار الجميع فامل انتهى من ^{الاشياء} عنوانا للملاحظة وشرحا لحيثية قوله فيها لامع وصف الاطلاق بان يكون الاطلاق مبداه وادنى للملحقات
 بصير مقبدا قوله فله طبيعة اى مطلق الشئ الذى هو موضوع الملاحظة بهذا فى الحاشية قوله وهذا بالنظر الى
 الالهى قال في الحاشية الى الذى المطلق لامع وصف الاطلاق فمطلق الشئ حكم الافراد وحكم الشئ المطلق
 لان اعتبارا مثل على جميع الاعتبارات انتهى قوله وهذا الحكم اى الحكم الثانى قوله مشترك بينهما اى بين الطبيعة
 من حيث هى اى هى موضوع الملاحظة القدائية قوله واذا اضيف الى الوجود قوله ان كانت ذاتية اى ان
 كانت الطبيعة ذاتية للشخص والاشياء من قال وقيل نعم القائل جلال المحققين والمحقق الطوسى قال هو
 كلام الحق ان النزاع بين الفريقين لفظى فالتا فى يقول بعدم الوجود بالذات بحسب حقيقة فانه لا توجد فى
 الذهن صورة غير مقترنة بالحوار من والمثبت يقول بالوجود الفرضى وبحسب الفرض معنى ان العقل قد يفرض
 موجودة بالوجود اعرضية كما صلت فى الذهن فادرك ثم تلقى عليك انه قال المصنف فى الحاشية بل توجد المحرقة

توحيد الجدة في الدين قبل ان توجد في الدين من العوارض وقبل توحيد الدين كونه تصور
حتى عدم نفسه ولا تجري في التصورات فلا يمنع ان يعقل المهيبة المجردة وقبل ان يشترط تجرد ما من الامور الخارجية
و جدت وان شرط تجرد ما مطلقا فلما توجد انتهى قوله فيها يعقل المهيبة المجردة اي المجردة عن جميع اللواحق
الخارجية والذهنية بان يعتبر ما مراده عنها وبما حطها لك وان كانت بحسب نفس الامر متصفة ببعضها او لا
انه يمكن الحكم على المهيبة المجردة مطلقا باستحالة الوجود في الخارج والحكم على الشيء الالهي تصور فقط ما قبل ان
يكون في الدين البصر من العوارض فلو وجدت في الدين لزوم اقترانها بالعوارض فلم تكن مجردة لان ذلك
الاقتراح انما هو بحسب نفس الامر لا بحسب التصور والوجود في الدين والتجرد انما هو بحسب التصور والوجود الذي
بحسب نفس الامر غاية الامر انه يلزم ان يكون تلك الماهية مخلوقة بحسب نفس الامر ومجردة بحسب الوجود الذي
ولا فساد في ذلك هذا هو التفصيل في الجواب الثاني . اوله ليس الكلام آية تزييف لقول المصنف لا سيما في قوله
لذلك كما لا يخفى على من احسن في عبارة الله . بل هو جدي في ذهن الله وانما في الخارج فلا ريب ان
استحالة وجوده قوله والاقتراح بها . . . قوله بشرط لا اي بشرط ان يعتبر مجردا عن العوارض
قوله فيكون العنوان كما في غيرها اي مجردا . . . قوله قوله وانما الكلام فيه اي في الحكمي عنها لاني العنوان كما
قوله ليس مجردا بل مخلوق قوله بهذا . . . مفهوم يكون المجرد بشرط لا قوله بالاصطلاح الثاني اي بالنظر
الى الامور المحصلة وغير المحصلة قوله بالاصطلاح الاول اي نظر الى الامور المحصلة فقط قوله اذ لا ينافيه
الاقتراح اي لا ينافي الاصطلاح الاول اقتراح ان الكلام يفرض اقتراحه في الحاشية لان معنى بشرط لا شيء على
الاصطلاح عدم محصلة ما هو من الامور المحصلة له في مرتبة مرساة . . . بوزان تقيرن به غرض ان يعتبر بمحصل
منه كما ترى في المادة انتهت قوله فيها على هذا الاصطلاح . . . الاول قوله لا على وجه التحصيل
بل على وجه العرض قوله هذا الكلام اه اذ اشارة لما يخرج من ان الله . . . فيه تصور يحسن فلا يكون فيه كل
لاقتضا . . . المقصود في كيف يصح تعريف للمعرف بما يحلها . . . في شرح ثم اعلم انه قد يفر
ذلك الاختلاف بناء على ما حققه لبعض المتأخرين من ان . . . المراد بما يحل عليه ما من شأنه ان يحل عليه
انت تعلم انه قد شتم انهم قد اكدوا بالنسبة الى الله . . . عنان القول في جواب ما هو قوا

في

اى بالذات فان التعريف من مطالب التصورية ههنا المطالب التصديقية قال شريف المحققين في
 شرح المواقف انه اذا قال مثلا الانسان حيوان ناطق لم يقصد به ان يحكم على الانسان بكونه حيوانا بل
 والا لكان يقصد قاله صورا بل اراد بذكر الانسان ان توجد ذنبك الى ما عرفت بوجه ما ثم شرح في
 بوجه كل فليس بين الحد والحدود حكم ههنا قوله فان الغرض من تصوير بحث ولا يترجم من كسان لا يكون
 المعروف محمولا بل محسوسا من ان المقصود ههنا تصوير مع انها تحمل على استدل
 عنه في الجواب وهذا هو التحقيق لان المقصود بالذات من التعريف هو تصوير المعروف بالفتح على وجه تحقيق
 صورة المعروف بالترك عليه انطباعا بالذات كما هو في تصوير المعروف بالكثرة او بالعرض كما هو في تصويره بالتو
 ولا شك ايضا انه حين التعريف يحل المعروف على المعروف ويحصل التصديق بثبوته له والا لما كان مرآة لما خلفه
 لكن في تلك التصديق ليس مقصودا بالذات فان المقصد الواحد في الحالة الواحدة لا يمكن ان يتعلق بالذات
 بامر بن كما يشهد به الو جدران السليم والفهم مستقيم كما في بعض الشروح قوله بل للقبية آه وهذا هو
 الممكنون في العدول من افادة التصور كما هو المشهور بالكل قوله التحديد بالاجزاء الخارجية كما يقال
 البيت هو المركب من جدران سقف
 تعريفه وتفصيل المرام على افادة بعض الاعلام ان السامع اذا لم يكن عالما بحقيقة اشي فبما لم يكن
 عن حقيقة ذلك اشي فيقول ما الانسان مثلا فيجيبه السامع بانه حيوان ناطق فالسكوت ههنا الجواب قد افاد
 السامع حقيقة الانسان فيحصل له لكون هذا الجواب محمولا على ذلك اشي بخلاف ما اذا عرفت بالاجزاء الخارجية
 بان يقول البيت سقف وجدران فانه لا يمكن ان يحصل له حقيقة بان يقول ما البيت فيقول سقف وجدران
 لا متاع لكل فيها بل غاية ما يقع به حصول حقيقة ذلك المركب لنفس السامع فقط قوله لا متاع لكل فيها اي
 في الاجزاء الخارجية وهذا دليل ثبوت له لا يصلح قال في الكاشية لان الاجزاء الخارجية بما هي خارجية
 محمولة باعتبارها لا تناسب العلم وما يقال ان البيت سقف وجدران مع انه انما ان خصوصية التعريف
 فيه نفس المعروف من غير ان يرد في الخارج كنه عليه ليس بحقيقة ذات بل انتهى قوله فيها وما يقال آه
 مع ما يتوهم من ان القول بعد بمحقق لكل في الاجزاء الخارجية لصا ومما يقال ان البيت

كونه
 متعلقا
 بغيره
 من
 جهة

بان البهيت سقط وجدران بان الكلام فيما هو احد بحسب الحقيقة وذلك ليس من التخصيص لكون المعرف من
 المعرف من غير تعاريف اصلا قوله وايضا يفتوت التعاريف آه دليل آخر لقوله لا يصلح قال في الحاشية قال
 بعض المحققين التعاريف من احد واحد ودون وجه ما ضروري ولو كان احد من الاجزاء الخارجية لقوت لفظها
 بينهما فان احد واحد وعلى ذلك التقدير يكون صورة كلية واحدة من تعاريف انتهى قوله فيها بعض المحققين
 المراد به المحقق الهروي قوله فيها ذلك التقدير اي كون احد من الاجزاء الخارجية قوله عبارة اخرى
 تحديد بالاجزاء الخارجية قوله لا يعني آه لفقدان شبهة التعريف وهو كل قوله بل على التجوز فان
 تحديد بالاجزاء الخارجية انما هو باعتبار اخذها في مرتبة الاطلاق فصيح الكل انت لو اخذت لفظا
 سيدك لدرست انك يكون بالاجزاء العقلية لا بالاجزاء الخارجية وانما الكلام في هذه لاني تلك
 ان يقال ان التحديد بالاجزاء الخارجية تحديدا باللازم بالقياس اليها لانفسها كما يقال البهيت
 وجدران فيكون ح رساما
 صفته ليقول لا صفته القائل فشميل المع
 وتفسيره انك لو عليك
 في هذا المقام فصيح تقسيمه بقوله يحصل صورة غير حاصلة فان التخصيص في العرف انما يقال للحصول
 قوله يحصل به التصور ثانيا فاما اوردته المحقق الهروي من ان التعريف اللفظي لا يكون فيه حصول الصورة
 اصلا واللازم تحصيل حاصل فمعه من المطالب التصورية بطرق المسامحة ساقط عن اصله لان التعريف
 الحقيقي واللفظي كلاهما بيان في تحصيل صورة غير حاصلة الا ان
 ثانوي هذا التخصيص في بعض شروح قوله احضار المعنى
 العوضف بالاسد او اعم كتعريف السحابة بالبت قوله
 والنظر الحكمي غير مقصور فيها بل شامل للامور الاعتبارية للموجود
 بازائها و بازاء اولها فمقطوعهم تخصيصها
 عايشية وجود الصورة في الخارج كما هو المراد
 ما هو المحقق من ان حصول الاشياء

مع راجع
 في بعض
 المحققين

مع راجع
 في بعض
 المحققين

مع راجع
 في بعض
 المحققين

[illegible]

الاصحاح
١٠٠

كان من جميع ما عداه او بعضه بالفاق بين المتقدمين والمتأخرين فان ما لا يعيد التميز اصلا لا يصلح ان يكون عرفا
عند اهل العلم لا يكون سببا لقصور المحذور اذ لا يمكن ان يكون الشيء مقصودا مع عدم امتياز من بعض ما عداه فاذا
كان نفس التميز مقصودا بالاجماع وهو لا يحصل الا بان يميز جميع افراد المعرفة عن جميع ما عداهما ولا يشترط شيئا
بغير ما فاشترط فيه المساواة لاجل ذلك فادرك قوله ولو جوب انه دليل على اشتراط الاجلانية كذا في الحاشية قوله
معرفة صيغة اي معرفة المعرفة بالاسم على المعرفة بالفتح قوله في التام اي في المعرفة التام قوله اذ بهما اي
ساواة قوله الطرد هو استلزام وجود المعرفة بالاسم وجود المعرفة بالفتح قوله والعكس هو استلزام استتعار المعرفة
بمستعار المعرفة بالفتح قوله المستبين في اي في التام قوله ما في مطلق التعريف اي المساواة غير مستبركة
للمعرفة مطلقا فاشترطها لانها في ما اختاره المصنف ان الحق جواز التعريف بالاعم خلا توبهم ما توهم قال
التعريف بالمثل آية المقصود منه ازالة نقص توجب على حصر المعرفة في الاقسام الاربعه بانه كثر ما يعرف بالمثل
وهو قد يكون اخص كقول الادباء الاسم كزيد وقد يكون اعم كقولك العلم كالنور وبطل كالمطلوع وكما يقال ارادة
النفس العقلية ك ارادة النفس الحيوانية وتقرر الا اذا اشرح في شرح قوله ليس المراد آية حتى توجب نقص
بالمثال قوله بالخاصة بالحاصلة كذا في المثال قوله باعتبار مقابلته اليه اي مقابلته لمثال الى المثال
فتعريف الاسم بزيد تعريف بكونه مستقلا بالمفهومية غير مقرر باحد الازمنة الثلاثة وتعرف العلم بالنبوة
تعريف بكونه موجبا لا ينكشف وهكذا قوله وفي اي الخاصة قوله المشابهة لمختصة بنقص ملك ان
قد شته وازاحة اما الاول فمقرر ان المشابهة امر مشترك بين شئين لانه لما شابه بذا ذاك شابه ذاك بذا فلهذا
يكون مختصة باحدهما واما الثاني فمقرر ان المشابهة بذا ذاك غير مشابهة ذاك بهذا فيكون تعريف اي
بمشابهة لمثال تعريف بالخاصة لمختصة به كالا يخفى قوله فكونه اي كذا في المثال قوله لا يجوز بالاجزاء
فما هو ان المثال يكون اخص فلا يصلح كونه تعريفا لعطفا قال في الحاشية قال الاستاذ يجوز والتعريف اعم
بالاعم ولم يجوزوا بالاجزاء ولعل وجهه ان الاخص فرد الاعم واما في المثال له دون العكس فكيف ان يلتفت بالاعم
الى الاخص دون العكس انتهى قوله تامل في اشارة الى ان التعريف بالمثال لا يجب ان يكون بالاجزاء
بل قد يكون بظهوره المبين للمشابهة كما يقال زيد كالقمر زيد كالسبد بل لا يجب ان يكون المراد

البسيط صاحب الان يحيد الشئ به وبذا اذا تركب عنه غيره وكان ذلك الغير نظريا او يكون بسيطاً محمولاً عليه كالشئ
 العالي شأنه بحسب في حد الانسان قوله لا يحيد ان يحيد به أي المركب بل يجوز ان يحيد بها لانواع المستويات
 النوع المركب كالانسان فانه لا يحيد به قال في الحاشية فان منع التركيب في النوع فيرجع الى منع التركيب في
 المحدود وقد عثر غريم به في قلمه والمركب يحيد فالمراد بالتركيب ما يعم الاتحادى والاتحادى في نظر منى قوله فيما
 الاتحادى وهو عبارة عما يكون مركبا من المقومات المحمولة المستحقة جعلها وجودا وتقرر قوله فيما الاتحادى
 وهو عبارة عما يكون مركبا من المقومات الحسية المتمايزة بحسب يجعل الوجود وتقرر قوله والبرسم انما هو
 مع انه لا يحيد به لما دريت ان لا يكون الا بالذاتى والبرسم انما شتم على العرضى قوله وهذا قبل ان قال
 باقر العلوم في الصراط المستقيم الوقوف على حقائق الاشياء ليس في قدره ايشرة وحسن لا تعرف العنصر المقومة
 بكل واحد منها بل تعرف انها اشياء لها خواص واعراض فاما لا تعرف حقيقة لمجرد الاول ولا الفصل ولا الفصل
 الفلك ولا النار ولا الهواء ولا الماء ولا الارض وان تعرف الفرض حقائق الاعراض انتهى واذ كان حال المحيد
 كذلك فكذا حال البرهان لان المحيد والبرهان يشتركان في المحيد فكما تقرر في المسطاس واما الاعتراض بان
 تحديد الاشياء في غاية السهولة لان المحيد ووجود مفهوم ان ساء والاسماء ساء لا موزع لقوله وكل امرئ يقول منه
 كمال الخبر لم يشرك ومنه كمال الخبر لم يشرك العلم بالجنس والفصل الثوبين فاجابه ان الحق ان الامر على حاله
 ما زعم المعارض فان ذلك انما يصح فيما يكون المحيد بحسب الاسم واما اذا كان بحسب الحقيقة فغاية ما في الباب
 ان يخل ان المحدود موصوف بلعان ولو احق لكن كيف يميزه الى سنا عن العرضى يعلم تمام المشرك وتمام
 المميز الذاتيين والاتصاف
 الامور كما صلت الى ما هو وظهر ثوبنا واليق به ونفرت منها ما يختص به وبما شيل غيره ولورده في تحديد
 قوله فالتعذر هو الاطس لما يخرج في الصدر ان لا كثيرا ما يحصل لنا الامور الموجودة في نفس الامر التي هي
 للاشياء بحسب الواقع فانقلب العسر الى اليسر وتقرر الدفع غنى عن شين قوله قال الشيخ في الديات اشغاره
 وقال يمينارنى التحصيل ان الفصل ليس نضما الى حقيقة بحسب لافى الذهن ولا فى الخارج بل التحليل بحسب مقتضى
 الفصل وهم يعبرون عنه باعتبار انه فيه ومنه فادرك قوله الذهن قد يخلع ما دريت مرارا انه لا حجب فى التصوفا

لا يشترط
 ان يكون
 البسيط
 محمولاً
 عليه

التصديقات قوله معنى اي معنى مضافا الى الفصل من غير انضمام اليه وهذا المعنى هو ان يكون قوله
 يكون في تلك المعنى اي معنى ان ذلك المعنى لا يتم المتمم له من الاشياء الكثيرة الموجودة قوله فخصم اليه اي فخصم
 ان من الى المعنى لم يتم حتى آخر محصل وهو ان قوله بان يكون ذلك المعنى آه وقع وسوسه تقريرا ان المتبادر من
 ختم معنى آخر الى المعنى لم يتم كون المعنى المضموم متغيرا للمعنى المضموم اليه وكونه مضافا اليه من خارج فيحصل منها
 مجموع متغير لكل منها فظاهر ان هذا بيان في كل واحد منها على كل واحد من كل واحد منها مع انه لا
 من اجل ان المراد من الضم ليس في تلك المعنى المتبادر بل منناه ان الامر الآخر يقتضي المعنى المضموم اليه بحيث يكون
 منطبقا على المابية الموجودة وهذا معنى قوله فيه وكوشه اياه منضمات اياه على ما وقع في عبارات القوم فمجرد احياء
 الاخر فيصح ان كل واحد من تلك المعاني في قوله وانما يكون آخره اي انما يكون المتغيرة من المضموم
 اليه باعتبار ان الاول متعين والثاني سبهم واما المتغيرة منها بحسب الوجود فكل واحد حاشا قوله لا على انه يقابل
 شي ولا يلزم صحة الكل قوله فكل واحد من المساواة وكذا في كل واحد من الزيادة والنقصان ان هذا قال مثلا قوله
 هذا المعنى اي المساواة قوله فقط اي لا يضم اليه معنى آخر وهذا انما يكون اذا اخذ ذلك المعنى في شرط شي قوله
 لا يكون صوابا بل مادة قوله هو في نفسه خبر فله يكون قوله بعد ان يكون وجوده اي وجود المقدار القابل
 للمساواة الذي هو معنى صبي قوله هو وجود اي وجود المعنى المتقابلة عن الفصل قوله هو ان كان في بعد
 او بعد من اوله ثلثة ابعاد فاول هو الخط والثاني هو السطح والثالث هو الجسم التعليمي قوله فهذا المعنى اي
 المقدار قوله خلق اي اعتبر وخرج قوله له اي لذلك المعنى لم يتم قوله وجود منفرد اي من غير انضمام
 فصل به قوله زيادة اي معنى زائدا محصلا قوله بالاعتبار المذكور اي من حيث هو غير محصل في الذين
 قوله فل اشبح آه المقصود منه بيان ان المذكور في المتن ما هو ذلك الكلام المشجع في الآيات الشفا قوله
 يعيد بالحققة آه واما بحسب الظاهر فاحد بعينه معان كثيرة لا معنى واحد قوله اذا قلت بحسب الناطق
 من ذلك معنى آه قال في الحاشية فلم انه ليس المراد بالمعنى آه ما هو اجمالي كالانسان مثلا فان هذا المعنى
 لا يحصل في الذين لا ينفسد وهو العلم بكنه الانسان كما زعم البعض ان هذا يفيد حصول ذلك المعنى في كل
 يحصل صورتان احدهما صورة اجمالية هي بعينها المحدود والاخرى صورة تفصيلية هي المحدود الكاسل وهو

للموجود مع المحمول كذا لك التاليف إحدى هذبتا الصورة الاتحادية هي نفس مع الفصل قوله فيها صورة
 وحدانية هي التي يعبر عنها بالاسناد والنسبة التامة بخبريه قوله فيها وبها يتعلق آه هي بالصورة الواحدة
 قوله فيها يحصل عقبة أي تحصل الصورة الاجالية عقيب النظر قوله فيها تفصيلي ورجالي الاول مرتبة الحدوث
 مرتبة الحدوث قوله فيها فانه بدیهی ای العلم بكنهه اشئ قوله فيها لطفا عليها ای علی المباهی قوله فيها
 بالترتيب تصور واحد آه هذا ما اختاره المحقق الهروي حيث قال ان في التعريفات تصور واحد متعلقا
 بالمعرفه لا وبالذات وبالمعرف ثانيا وبالعرض فاذا فرض تصور كنهه اشئ بعد تصور خاصه يكون منها
 التصورين احدهما متعلق بكنهه والثاني متعلق بخاصته فالمتصور الثاني ان حصل بالبدیهة يحصل التصور الاول
 كذلك اذ لا واسطة بينهما وان حصل بالنظر فذاك النظر متعلق حقيقة بهذا التصور لا بالتصور الاول في رتبة العلم
 بان حصول المباهی بالبدیهة لا يوجب بدیهة حصول المطلوب فحصل صورة الخاصة بالضرورة وانما يوجب
 انتفاء النظر لا حصل تحصيلها لا انتفاء لا حصل كنهه المراد قوله فيها بعكس التصور ای الانتفاء بالبدیهة
 الى الحدوث وبالعرض الى الحدوث قوله فيها وانما بذكره ان وصيته قال فلا يحل احدهما ان يظهر
 يقول احدهما كنهه اياه بالمعاني ما فوق الوجود قوله فالتكريب بينهما اعتبار ای فی الحدوث في الحدوث
 فالتكريب حقيقي قوله قال الشيخ آه المقصود منه تبين ان الحدوث باعتبار الحدوث من وجه وتحدد من وجه
 آخر فالاعتبار باعتبار الاخذ بشرط لا شئ والاتحاد باعتبار الاخذ بشرط شئ قوله محمولين عليه ای علی
 ای قوله لا انها شئان آه في الحاشية لا هنا من جهة الاعتبارات من بعضيات تلك الحقيقة
 وبرزانها فيكون كل منهما سببا للآخر وللجميع فلا يحل شئ منهما على الآخر ولا على المركب وان كانا متحدین
 فی الوجود لان مناط الكل موافق لحدوث شئان هما كما مر فتدبر تهت قوله والا اعتبار
 ای آه وهو اعتبار بخبرية قوله وينشع عطف علی قوله یوجب قوله ان لا يحل محمولين خبر بقوله لا اعتبار
 قوله بل علی المسامحة یعنی ان احسن الفصل ما هو ان لا بشرط شئ فاذا اخذ بشرط لا شئ صار احسن
 للحدوث قوله فليسا متقدما من عليه آه ای فليس احسن الفصل متقدما من علی الحدوث بالطبع فان تقدم
 بالطبع يقتضي تقدم وجود السابق فاما وجود السابق فاما تقدمه لا تقدمه لا تقدمه من احسن

و تفصل بل بينهما اتحاد بحث في الوجود قوله ظاهره يدل آه قال في الحاشية هذا ما ذهب اليه القائلون
 الارموي حيث قال ان سبغ الاجزاء وان كانت نفس لما هيته الا انها تغاير بالاعتبار اذ قد تعلق
 بكل واحد منها تصور عن حدة فيكون هناك تصورات بعدد ما وقد تعلق تصور واحد بجميعها فجميع التصورات
 المتعلقة بها تفصيلا هو المعروف بالموصول الى التصور الواحد المتعلق بجميعها جمالا فلا يلزم التقدم على نفسه
 قال السيد السند قدس سره المتبادر من هذه العبارة هو اننا اذا تصورنا كل واحد من الاجزاء حتى انتهت
 في ذنبنا تصوراتها معا مرتبة بحصيل لنجاح تصور آخر تغاير لذلك مجموع الترتيب تعلق بجميع الاجزاء
 هو تصور لما هيته جمالا فبينما تصور ان اجالي تفصيلي ونحن خلاف ذلك ففكرنا انتهى قوله كما ان الترتيب
 المحكي آه هذا هو المختار عند البعض حيث قال ان التركيب المحكي يعني حصول صورة للموضوع والمحمول تعلق
 بها الاذعان وليس لك عند التحقيق كما سياتي كذا في الحاشية قوله لا بينا اي في التصورات قوله
 غير الامور الثلاثة هي الموضوع والمحمول والنسبة قوله كما سيجي اي في اول بحث التصديقات من ان
 الحق ان التصديق تعلق اولاد بالذات بحقيقة انعقد معنى الموضوع والمحمول حال كون نسبتها رابطتهما
 من غير ان يعتبر وجودها في تلك الحقيقة وان كانت دافعة في مفهومه اى كى عن الواقع و فرق بين
 جزر الشئ و جزر مفهومه فان البصر والاضافة جزر ان المفهوم اعم من حقيقة وهي الحالة البسيطة بلذا
 ينبغي توضيح المرام انتهى قوله ليس المراد بذلك آه قال في الحاشية كما هو الظاهر من كلام المصنف
 وهو مختار اكثر افضدا ولما كان مخالفا لتحقيق صرفا كلامه عن الظاهر وعلمنا على ما هو تحقيق انتهى
 قوله المقومات اي الاجزاء قوله مع الترتيب بان يكون بعض الاجزاء رتبة بعض قوله تصورنا
 اي ما هيته المحدود قوله وهو المحدود والمحل في الحاشية لا يتوهم ان المكتوب هو المحدود وبصورة الاجزاء
 اعني العلم بكنه الشئ للمحدود لانه بدعي غير مرتب على النظر كذا من حصوله قبل التعريف بل المكتوب هو
 باعتبار العلم بالكنه وبالصورة التفصيلية التي هي مرآة لما يشاهد فالكاسب هو المحدود باعتبار حصوله
 بنفسه في الذهن من غير ان يكون بينا شئ آخر مرآة لملاحظة معنى المحدود بالجملة الكاسب هو العلم
 بكنه الشئ المحدود المكتوب هو العلم بالكنه للمحدود و دوالتغاير بينهما بالا اعتبار ففكرنا انتهى قوله هذا

هذا ما حققه السيد اسد قدس سره قال في الحاشية قال محمد الملقه والدين في المواقف وادوجه السيد في شرحه
 صورة كل خبر مر آه يشاهد بها ذلك البحر قصد افادته تحت صورتان في تقيدت احدهما بالآخرى صارتا ساحتا
 مر آه يشاهد بها مجموع البحر من قصد اكل واحد منهما ضمنا وبذا هو تصور الماهية بالكنة الحاصل بالكتاب من تصور
 البحر من و متحد معها بالذات وسماير لهما بالاعتبار فالمعروف مجموع امور وكل واحد منهما مقدم على الماهية
 وله مدخل في تعريفها واما المجموع المركب منهما الحاصل في الذهن فهو تصور الماهية المطلوبة للكتاب الذي
 هو جمع تلك الامور نعم ما قاله الشارح استلزام تصورات مجموع بمجموع تصورات محدودة لا ان يجمع مجموع
 التصورات بحيث ذلك المجموع حصول شي آخر في الذهن هو تصور الماهية كما ذهب اليه القاضي لا رموى فيمكن ان يخل
 الى ما حققناه فاعلم انتهى قوله فيها كما ذهب اليه مترجا بالسنن دون النفي قوله فيها ما حققناه بولده
 ذكره الشارح بقوله بل يعني به ان المقومات اذا استحضرت في الذهن آه قوله يلزم عليه آه تقرير اللزوم ووضح
 لما ذهب اليه في تلك الكليات الى كون التصورات كلها بديهية والحكم ايضا تصور فيلزم عليه ان يقول بكون جميع التصورات
 بديهية وهو خلاف ما ذهب قوله الا ان يلزم آه جواب عن اللزوم السالف انفا وتحرره ان مراد الامام ان جميع
 التصورات بديهية سوى الحكم فانه يتوهم الى البديهي في النظرى ثم تنكروا عليك انه اجاب المحقق السندى بانه يجوز ان
 يكون نظرية التصديق حمدة توقف حصول الاذعان بالبعد على النظر من غير ان توقف تصور حقيقة الاذعان
 عليه ولا منافاة بين بديهية الاشياء بحالها التصورية وبين ترتيب حصول الاذعان بالقضية على طرق قوله فيدخل في الحقيقة على
 متصور بحقيقة التصورية فهو بديهي ومن كان يحسن الاعتبار التي هي غير اعتبار حقيقة التصورية مرتبا على النظر فاعلم ان في
 قوله وعدم كذا في اطلاق قوله مستغنية عن جعل كسائر كائنات والالزام القول بحل البسيط قوله قيل لافرق آه اقول سجدته والدين
 فانه ذهب الى ان التعريف اللفظي من المطلب التصورية وزعم انه لا فرق بينه وبين التعريف الاسمي حيث فسر التعريف الاسمي بغير
 اللفظي وشرطه في اشتراط الاسمي جعل التعريفات المذكورة في كتب اللغة من التعريف الاسمي لا مزية في ان المذكورات في كتب اللغة تعريفات
 لفظية فادرك ثم نقص عليك انه قد ظن البعض ان التعريف اللفظي من المطلب ليس على سبيل الحقيقة فانه ليس يحصل صورة غير حادثة
 وانما هي صورة غير حاضرة بل حادثة منها وعدة من طلبها انما وقع على سبيل التشبيهية خبر بان المقصود منه تحصيل صورة
 غير حادثة في المدركة وكونها حادثة في الحسنة انه لا يثبت في الطلب الحقيقي باعتبار استحالة

ثانياً في المدركة بقوله ولم يعلم اه هذا ما افاده الحق الهروي في حاشيته على شرح المواضع التي فيها ذكر
 التفاتاً الى من عدم التفرقة وتقريره انه من السبب ان البدهي يحل التعريف اللفظي لما وعيت ان الغرض منه
 الصورة المتخزنة وهذا لا ينافي في البدئية بخلاف التعريف الاسمي فان المقصود منه تحصيل صورة غير حاصله ولا
 في كونه منافياً للبدئية فالبدهي لا يحل قطعاً فاستبان ان الحق بقوله فيل آه الفاعل بعد الشيرزني غايته
 الى ان التعريف اللفظي من المطالب التصوريته زعمانه انه يعيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ قوله
 عليه آه الغرض من الحق الهروي في حاشيته على شرح المواضع ثم تفصيل الاعتراض على ما افاده بحر العلوم قيس
 العزيز ان بحاشيته حيث تقييده فان التعليقية لا تقع في دفع تحصيل حاصله اذا كانت تقييده فالتعريف الشئ من
 حيث انه موضوع له وهذا المحبت لم يكن حاصله من قبل فيكون تحصيل امر لم يكن حاصله ولما لم يعلم وجوده صار تعريفاً
 اسماً وايضاً الغرض في التعريف انما يكون معرفة نفس الشئ لا معرفة مقيده بحاشيته كما يحكم بالوجدان ايح التخصيص
 التعريف اللفظي من هذا الحكم تحكم لا يلتفت اليه انتهى قوله تدسيا فان كونه معنى اللفظ اعتبار خارج لا حق به فاقاباً
 قوله او جئنا لواءاً بحث عن اللفظ قوله اقول لعل مراده آه جواب عن الاعتراض قوله وانما ائتمر بحاشيته
 اي من حيث انه معنى ذلك اللفظ قوله لا تقييده والا يلزم كون التعريف اللفظي تعريفاً اسماً قوله والتفاته اليه
 اي التفات الغير الى المعنى قوله ليراد ان يكوننا اعترضنا لاسد قوله وغيره اي غير المرادف بان يكون التعريف
 بلفظ مشتمل على تفصيل مادل عليه الاسم اجاباً لقلنا اصل ما ينبغي عليه غيره قوله بشرط ان يكون آه واللام لفظاً
 قوله على التحوز والساحة انت دريت فيما سلف ان الحق ثلاث ذلك كيف وبصوره اي حصول الصورة في الذهن
 ان كان ابتداء فهو بالاسم اكمال سوار كان بحسب الاسم او بحسب حقيقة وان كان اجبوه لها في غيراته فهو بالاسم
 وهذا هو المقصود من التعريف اللفظي كما ان الاول من حقيقته فيما سلف المطالب التصوريته حقيقة قوله فاعل اللفظ
 الدواني في شرحه على التبعذيب وتوجيه على ما افاده السيد الهروي ان فهم الحق من اللفظ يتبع من التعريف
 كما يحصل من الاسمي علومه لكن اللفظي داخل في مطلب كما ان الاسمي داخل فيه لم يكن هذا مطلب مفيداً عما يشاء
 ولم يصح اعتبارها اليه انتهى قوله بانه لم يفهم آه متعلق بالتحصيل ثم تفصيل مراد ما افاده الحق الهروي في حاشيته
 على شرح المواضع بقوله قالوا انما مطلبان من مطلبين والمطلب الاول هو تصور الموضوع له والمطلب الثاني هو تصور

والنصور على قسمين احدهما تصور بحسب الاسم وهو تصور الشئ باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على حقيقة وجوده
وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها وفي المعدومات ايضا والطالب له بالاشارة للاسم وانما
التصور بحسب الحقيقة معنى تصور الشئ الذي يعلم وجوده والطالب له بالحقيقة وكذلك التصديق قسمين القسم الاول
هو وجود الشئ في نفسه والى التصديق بثبوت غيره والطالب الاول بل بسببه ولثاني بل المركبة ولا يشبهنا
ان يطلب بالاشارة مقدم على بل بسببه فان الشئ لم يتصور بمفهومه لم يكن طلب التصديق بوجوده وكما ان يطلب
بل بسببه مقدم على طلب الحقيقة اذ لم يعلم وجود الشئ لم يكن ان يتصور من حيث انه موجود ولا ترتيب
بغير طلب بل المركبة وطلب بالحقيقة لكن الاول تقديم بالحقيقة انتهى قوله فان فهم معنى اللفظ دليل على فهم
قال في الحاشية والتحقيق ان تصور المعنى في النفس استحضاره مرة ثانية من حيث انه يسبق لفظا لم يفهم
مخصوصه يعني ان يعد من الطالب فالذي يفهمه سمي تحريفا لفظيا فهذا المطلب بالطلب الطالب للتصديق
ولا بما بالحقيقة المتأخرة عن بل بسببه فلا بد ان يدخل في مطلب بالاسمية فانه من باب التصورات
لو لم يدخل فيه بل كان من مطلب آخر وكان طلب بالاسمية منحصرا في التصو ابتداء التام تحليل القوم لتقديم
بالاسمية على جميع الطالب اذ فهم المعنى من اللفظ كما يحصل من الاسمي يحصل من اللفظ ايضا انه اعم مما هو
او مرة ثانية فلم يكن اللفظي داخلا في مطلب لم يكن بل طلب مقدما على اعداء من الطالب بل لا يصح
اليه ففكر انتهى قوله فيها ولو لم يدخل فيه اى لو لم يدخل التعريف اللفظي في مطلب بالاسمية قوله فيها لانه
لان فهم المعنى من اللفظ قوله فيها ابتداء في الاسمي قوله فيها او مرة ثانية هذا في اللفظي قوله فيها هذا
اى مطلب ما قوله فيها اصحابها اليه اى اصحاب الطالب الى مطلب ما قوله قبل عليه ان به تقرير الاعمال
على ما في شرح الرسالة ان الثابت تحليل القوم هو تقدم فهم المعنى وهذا انما يحصل ابتداء بالتعريف الاسمي
اللفظي فانه بعده اذ استحضار بعد الاستحصال فعلى تقدير عدم دخول التعريف اللفظي في مطلب ما يتم ذلك اى
تقدم الاسمي الذي هو من طالب بالاسمية على اللفظي ايضا قال في الحاشية فانه استاذنا مير محمد زاهد الان
مراد المستدل بفهم المعنى بالعلم بالاتفات اليه ثانيا لا ريب في تقدمه على التصديق بالوجود فالفهم بالمعنى العام قد حصل
بالتعريف اللفظي كما قد يحصل بالاسمي فتم البيان ثم لا يخفى عليك ان من قال بان التعريف اللفظي من الطالب بالتصديق فذلك

فجعل فهمهم لمعنى مطلقا من التعريف الاسمي فتمتع بغيره ولا يدخل التعريف اللفظي في مطلب فاعلم ان انتهى قوله
ففيها فهمهم لمعنى مطلقا اي سواء كان ابتدا او مرة ثانيا قوله دون اللفظي آه قال في الحاشية فانه بعد
فهمهم لمعنى فلو لم يكن التعريف داخل في مطلب ما يتم ذلك بتعليل ايضا كذا قال ولا ساذمونا مير محمد زاهد
في بعض حواشيه يمكن ان يكون تقدم ما الاسمية على سائر المطالبات لدخول التعريف الاسمي فيها فان كان
شاملا للتعريف الاسمي واللفظي انتهى قوله بل المتصدقين على زعمهم نعم على عليك انه قال المحقق الهروي في
على شرح الموقف انه من قال ان التعريف اللفظي من المطالبات التصديقية لا يمكن كونه مطلب لكن يجب
الى ان لا التصديق ثم يكلمه وتقريرا انه من قال ان المطالب التصديقية قال انه في المال مطلب تصديقي يعني
ان المقصود الاصل هو التصديق وان كان المطلوب الاحتراز عن الطلب فكونه مطلب با غير ضرر بقوله
مجرد التوجه آه فليس هناك حكم بل تفسير محض فيكون التعريف اللفظي من المطالبات التصورية ثم تنقيح التوضيح
بيان التفرقة بين التعريف اللفظي المبحث في العلوم الحقيقية وبين ذلك التعريف المذكور في علم اللغة قوله
وحصول المتصدقين بها قال في الحاشية اي التصديق بحال اللفظ بانه موضوع لا محسني لا بحال المعنى والبحث
من احوال اللفظ من حيث الوضع مقصور في علم اللغة واما اختيار المعنى في المدركة ثانيا سواء كان بواسطة
اللفظ فقط او مع معناه من احوال المعنى لايق الموصل اليه هو اللفظ فالاصال الى الالتفات من عوارض اللفظ
لانا نقول الموصل اليه بالحقيقة هو المعنى وان كان التعريف بمرادف كانه في الغنفر والاسد فان لمول
بما هو مدلوله لغير الالتفات اليه من حيث هو مدلول الغنفر واما في غير المرادف فظاهر انتهى قوله منها
الموصل اليه اي الى اختيار المعنى قوله فيها من عوارض اللفظ لا من احوال المعنى فيزيد كون هذا مقتضاه
في علم اللغة لا في العلوم الحقيقية وهو خلاف المقصود قوله فيها وان كان كونه ان وصليته قوله تحركها
تحصيل الحاصل آه نفق عليك انه اثر شريف المحققين ان التعريف اللفظي من المطالبات التصديقية
قال في شرح الموقف اذ قيل الانسان حيوان ناطق واريد ان هذا مدلوله لغة او مطلقا كما كان هذا
تعريفا مطلقا وحكما قابلا للتمسح الذي يدفع بحج نقل ووجه استعمال وتسك بانه لو كان من المطالبات
لتصورته لزم حصول الحاصل حصول الصورة سابقا قوله انت تعلم انه هذا ما افاده المحقق الهروي في

وسو الذي
يكون ان
تفكر في
اللفظ
منه

في حاشيته على شرح الموانئ لتزيف ما تنسب به شريف المحققين قوله في المدركة فان الصورة عند
 ذوالالتفات اليها نزول حرج المدركة فزجني في انحرافه ثم اذ وجدنا الالتفات اليها حصل مرة بعد
 في المدركة بالمقصود من التعريف اللفظي هذا حصول السابق حتى يبرم تمثيلها من حيث تعلم
 كما يكون الالتفات الى التعريف اللفظي عند ذوال الصورة عن المدركة كذلك يكون الالتفات الى حاشيته خصوصاً بانها
 لا يخطر في بالك ان المعنى قد يكون موجوداً في مدركة السامع ولفظاً ايده واذ عجز ذلك المعنى لفظاً غريباً غير
 معلوم له فيحتاج الى التعريف اللفظي ليعلم ذلك المعنى واما ان اللفظي منها فمكافاة كما لا يخفى على اولى
 قوله ولو سلم آية اى سلم حصول المعنى في المدركة قوله المقصود منه اى من التعريف اللفظي قوله مرجحاً
 مشاه حتى يكون من المطالب التصديقية قوله وقد يقال انه بذكره يدل عليه ما في شرح الموانئ من
 ان التعريف اللفظي هو ان لا يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فغير متقيداً او صحيح وانه على ذلك المعنى هو
 الغرض من الالاسه فليس به التعريف الحقيقي بل هو بفاضة لغوية غير حاكمة له به تعييناً منع له ان يكون
 من بين سائر المعاني الملتفات اليه واعلم انه موضوع بارادة فقال الى التصديقية وبتقديره اهل اللغة وحتاج
 المعرفة الحقيقية انتهى قوله وادنت خيرة جرح لان يكون التعريف اللفظي آتياً ارجحاً الى التصديق قوله وجوب
 معه آية دفع ما توهم من ان التصديق بان اللفظ موضوع للمعنى حاصل مع التعريف اللفظي فيكون ذلك التصديق
 مرجحاً وانه وقدر الدفع غنى عن شرح قوله جميع قسام التعريف من التعريف الحقيقي والاسمى اللفظي ثم هو
 المقام على ما افاده المحقق البروسي في حاشيته على شرح الموانئ انه اذا سلم من امر بدسهي فصيل بالوجود مثلاً
 فيقال ما يكون فاعلاً او مفعلاً فمن شأنه ان يحصل له السائل جوار لمعنى الوجود والالتفات اليه من بين الصور الخفية
 وان يحصل له التصديق بان اللفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل ذلك في العلوم اللغوية فالمقصود منه
 التصديق وان كان التصور حاصل في ضمنه اذ نظر ارباب تلك الصناعة مقصود على الالفاظ واذ انزل
 في العلوم العقلية فالمقصود منه على ما هو طريقة هذه العلوم التصوير وان كان التصديق في ضمنه انتهى قوله
 فاذا قلنا الانسان حيوان بالحق آية فان نتج في صدر كنان الانسان في المثال المذكور تبه وحيوان
 ناطق خبره وهذا يقتضي ان يعنى به الحكم على الانسان بانه كذا فاطلع عرفه بان ذلك لما هو عند باب

واما عند اهل الصناعة فليس من باب التبريد واما خبر اهل الانسان فغير واضح واما خبر اهل الناطق فغير كذلك
 وكما ترى قوله عرفت بوجدها كاستحالة التوجه الى الجهول المطلق قوله لا توجد اليه شي من المنوع الثلاثة في المنع
 والمعارضة ثم تلوه عليك واما ان يطلق المنع على الحق والمعارضة اما على اشتراك لفظ المنع بين المعنى الحسن
 والمعنى الاصح الشامل لكل واما على محوم الجاز واما على التغليب وثانيا ان عدم توجه المنوع المذكورة ظاهر عن بعضها
 فان المنع عبارة عن طلب الدليل على مقدته منه والدليل انما يقام بثبات الحكم فاذا لم يكن هناك حكم بالتحصيل
 فلا يكون هناك دليل فكيف يتصور المنع واما المنع فهو ايراد على مقدته من الدليل فهو كسبب وجود الدليل او لا دليل فالتفنن
 وكيفية المعارضة فانها عبارة عن اقامة دليل على خلاف اقام عليه ليعطل هذا التفصيل في بعض شروح قوله
 فان المناظرة آه كان سرفيه ان المناظرة انما تكون لاظهار اصواب الذي هو مطابقة الحكم لمواقع نشاطها
 هو الاحكام لا غير كذا في الادب الباقية قوله تلك الاحكام من محوى الحديث والمفهومية والاطراد والالتزام
 قوله وهو التلازم في الثبوت اى كلما صدق عليه احدى صدق عليه المحدود وبالعكس قوله والانعكاس عطف على
 الاطراد قوله وهو التلازم في الاستقراء اى كلما لم يصدق عليه احدى لم يصدق عليه المحدود وبالعكس قوله بيان
 الاختلال لان افعال الاطراد في هذا احدى فانه يصدق على ما لا يصدق عليه المحدود وبالعكس
 فنية فانه لا يصدق على ما يصدق عليه المحدود قوله ذلك البيان اى بيان الاختلال قوله
 مما هو بها اى سوى الاطراد والانعكاس قوله في عدم الاختصاص بواحد من الاحكام قوله يدور عليه اى في
 الاختلال قوله انما يتحقق فيها اى في احدى او لا يتحقق قوله من المعينات والالزام الاستغناء عن الذاتيات
 قوله بخلاف غير ما اذا لا يتناع عن التعريف المختلفين جدا ورسا ورسا ومن التحديد الاعتبار من فانها
 تابان للاصطلاحين من احدى الناقصين فانها يتعدان بالزيادة وانقصان قوله ثم علم آه قد يباشر
 فيما سلف تذكر قال اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل آه قال في الحاشية ومن آه ثم الزام السيد على
 العلامة التفازراني في تجوز افراد التمثيل مع ان المقصود منه تشبيه الية بالية والية لا بد وان يقتصر
 من تعدد ولا حظ ذلك استعد ملاحظات مفصلة انتهى قوله فيها ومن آه اى من عدم دلالة المفرد على
 التفصيل قوله فيها تجوزها اى تجوز التفازراني قوله فيها افراد التمثيل التفصيل المقام ان السلامة

بعد كون اطراف التشكيل مفردة فان التشكيل في استزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيس كون المفردات
 باقية على معناها الاصل كفا في قول الشاعر وكان حزام النجوم لو لمعان در زهرن على بساط ازرق وان كان
 يوجب التعدد في كل منها بحسب المعنى الا انه لا يوجب بحسب اللفظ بخلاف ان يعبر عن الامور المتعددة في كل منها
 بلفظ واحد كقوله تعالى شلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما اضاءت ما حوله ذهب ابد من نورهم وتركهم في
 ظلمات لا يبصرون فانه اطلق المثل على العقدة العجيبة الشأن مني عن اعتبار التركيب في التشكيل وكون الآيات
 وتشبيها للعقدة بالعقدة من غير القايح تشبيه بين المفردات مذسب غير متعدية ثم وجه الرد ان استزاع وجه الشبه
 تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح ان تكون تلك الامور متغيرها بلفظ واحد فان
 الذين انما يقل من اللفظ البور حد الى الامور المتعددة اجمالا حيث لا يكون شي منها مقصودا متوجها اليه
 نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجمالية فكيف تصور استزاع وجه الشبه منها بحيث يكون مخصوص كل واحد منها بظن
 فيه واما الآية الكريمة فلم يعبر فيها عن طرف في التشبيه بمفرد من ذلك لان الشبه فيها على تقدير كونها من تشبيهات
 المركبة بوقفة المناقضة الخصوصية المقصدة فيما تقدم وتشبيه به بوقفة المستوقدة المقصدة فيما بعد وحيث من
 القصتين ليس مفهوما من اللفظ المفرد اما تشبيه به فظاهرا لانه غير مفهوم من لفظ المثل في قوله تعالى كمثل الذي
 الآية بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة واما تشبيه فذلك ايضا لان المعنى مثلهم في اظهار الامان والاطمان
 الكفر الى آخر العقدة فلك الالفاظ مقبولة في الارادة بذاك فخص الكلام شريف المحققين في حاشية المطول قوله
 فحقق قضية اتحادية فيه مر الى انه يلزم من تحقق العقدة الاتحادية بالفعل لانه يلزم جوازها فخط كما يدل عليه
 عبارة المتن حيث قال والا جاز تحقق قضية اتحادية وكلامه فيما نقل عنه من ان جوازها غير ثابت فالدلالة
 عليه غير ثابت انتهى كذا في بعض النسخ على قوله ويحل عطف على قوله تحقق وفس عليه قوله ويحقق ولا يكون
 قوله وتوضيحه انه المقصود منه بيان التفرقة بين المفرد والمركب بان الاول لا يدل على التفصيل والثاني يدل عليه
 قال في الحاشية وبهذا يظهر ان المعنى المطابق للفعل معني اجمالي مستقل بالمفهومية غير ملحوظ فيه نسبة
 بنفسها وليؤيده ما نقل المصريح من شيخ ان الاسماء والكلمة نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا
 تركيب فيها فاشتهر ان الفعل بالمعنى المطابق غير مستقل من صحيح او ماول فتدبر انتهى قوله فيها وبهذا

وبما ذكر من ان المفرد لا يدل على تفصيل قوله فيها يظهر ان المعنى آه وجه المظهر طاهر فان العالم بوضوح
 الذي هو لفظ المفرد اذا سمعته طيفت الى ما وضع له دفعة واحدة فان فصله الى اجزائه لم يكن هذا التفصيل
 لما شئ من لفظ المفرد بل احده اسامع من عند نفسه قوله فيها وبنوده يا ترى لهم ما لا يشعرون من صريح
 بالعلم وهي عبارة عن الافعال عند اهل الميزان قوله فيها اني لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب
 ثم لا يراد بالتفصيل نسبة التام مطلقا وبالتركيب نسبة التقييد وبالصدق والكذب نسبة التام بحرية فلا
 استدراك ويغني ان يعلم ان هذا القول بان لوجه شبه وليس من كلام الشيخ اكبرس قوله فيها ليس
 او المدلول المطابق للفعل مستقل قوله فيها او مادان يكون المراد ان الفعل غير مستقل عند تفصيله وما قبله
 مستقل قوله كل جزء من معناه اي معنى المركب قوله عرف بالمركب اي تعريفه لفظيا وفيه ما صرح به في
 المتن قوله مقصودا ولا يلزم الانقلاب من التعريف العظمى الى الحقيقة لما وجهت ان اللفظي انما يدل على
 ما يدل عليه المعرف من غير فرق بالاجمال بالتفصيل فلو كان التفصيل مقصودا يلزم ان يكون واما المقصود بوجه تعيين
 المعنى من بين المعاني المتصورة قوله ومن هذا اي من عدم كون التفصيل مقصودا قوله تفاديهما آه والشراف
 يقتضي الاستحادي في المعنوم من غير تغاير اصد قوله فلا تزداد آه انما هو القدام قوله على ما قبلناظر الى
 دون المعنى ثم تفصيل المرام على ما في الشرح اجد به للتدريج اريد التعريف العظمى على الالفاظ المأخوذة من لغة
 فان لم توجد اوردت بدلها مركبة دالة على مفهوما ولا يكون التفصيل مستقلا عنها مقصودا بل المقصود منها تعيين
 تعيين ذلك المعنى من بين المعاني المتصورة انتهى واذا دلت على الحقيقة في نحو شبه الغاية ان قول فان لم
 توجد آه دال على ان لا تزداد من المفرد والمركب اما اعتبار اتحاد النوع الوضع في الترادف ومع المفرد
 وضع المركب نوعي ولتساويهما بالاجمال التفصيل والثاني اولى فان وضع المفرد قد يكون نوعيا كما في
 وزن آه علم ان لا تزداد من المفرد والمركب على تقدير ان يكون معناه ذلك قوله نعم لما له من آه
 اذ آه نوعهم عسى ان يتوهم من ان عدم لفظ مفرد مع انه يعبر عنه في فاعلية بناءه دون هذا التفصيل
 في اللغة العربية بانه لا يفهم من لفظ عدم في تلك اللغة ما يورث التفصيل فاعلم ان هذا هو وجه
 في اللغة الفارسية لفظ مفرد فسر بالمركب لان التركيب خبر في معناه اذ آه لا يشق بل على معناه

على
 ان لا تفصيل
 آه

على
 ان لا تفصيل
 آه

[illegible]

قوله ليس بغيره بقوله فما يجب قوله لا يجدي على ما قل قوله العلم التصديقي
على قوله الى الاحضار يعني لا بد من ارجاع اجواب الى العلم التصديقي بان يقال في المعنى الغلط ويكون العلم
السابق علما مقوريا بقوله بالمعنى المذكور بقوله فان كانت تلك المعاني تصورية فافادتها بمحصل هو بان
وهي السامع استدرا وان كانت تصديقية آه قوله وفي بحث اى في تخصيص لزوم الدور بالفرد قوله بان
يجري آه فان المركبات ايضا موضوعات لارسانها فلو توقفت العلم بها على العلم باوضاعها وقد تحقق ان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى فتوقف العلم به على العلم بالمعنى لزوم الدور قوله يجب عن بيان آه في هيكلية حاله
من كون المركب موضوعا للمعنى او كونه في فهم للمعنى التركيبي معرقه او ضاع المفردات انتهت قوله بقوله
مفرداته قوله لا على العلم بوضع آه قال في الحاشية اذ ليس في المركب وضع غير وضع اجزائه لسانها حتى
يترتب عليه استعادة العلم بمجموع المعنى فتوهم الدور بنا على ان العلم بوضع المجموع يتوقف على العلم بمجموع اجزائه
وبالعكس انتهى قوله لم يحصل اختلاف اى اختلاف في الافادة قوله فتدبر اشارة الى الجواب عن ذلك
الرد بان البيانة التاليفية الخاصة كواحد من المفردات فلا تنفق المفردات عند اختلاف البيانة انت خير ما يتبع
العلم بالمعنى المركب على العلم بوضع البيانة التاليفية ولا شك في توقفه على العلم بوضع كنهه لانه يستند العلم بوضع
هذه الثلاثة يتوقف على العلم بمجموع المعنى المركب فيدور فلا يكون الغرض من الوضع افادة المعنى التركيبي قوله وقد
يقال آه جواب عن البحث المذكور ببيان التفرقة بين المفرد والمركب وتقرره على ما في بعض الشروح ان المفرد لا
المعنى يلزم الدور بخلاف المركب فانه لو افاد المعنى التركيبي لا يلزم الدور اذ فيه علوم متعددة بحسب تعدد اجزائه
متعلقة باوضاع اسماؤها وعلم واحد متعلق بوضع المجموع وبذا العلم الواحد متوقف على تلك العلوم المتعددة لا
مفسنة حتى يلزم الدور قوله والبيانة التاليفية آه قال في الحاشية علم ان البيانة التركيبية تدل على ان نسبة تبو
الوضع النوعي المطابقة والحركات الاربعة تدل عليها بالالتزام وما لبست من صيغ الالفاظ بل خارجا عن
المركب عارضا ان له فالعلم بالمعنى التركيبي المخصوص يحصل بالبيانة المخصوصة العارضة للالفاظ المخصوصة والعلم بهذه
البيانة العارضة للالفاظ المخصوصة لا يتوقف على العلم بالمعنى التركيبي المخصوص بل العلم بنوعها يتوقف على العلم
بنوعه فلا دور انتهى قوله فيها بالالتزام لا بالمطابقة فان الاجواب لم يوضع للربط بل للدلالة على المعاني

في قوله في بيان ما رتبناه اما خروج الهمزة عندها فيكون ما خرج الحركة وعروضها
 ما في الحركة وتقوم بالحرف لكونها ساخرة عنه في اللفظ ولذا يلفظ بالحرف حالة الوقف من غير الحركة
 الحركة فما تقوم بالحرف وهو السكلم في مقام الحرف وهو المتعرج في الخارج في التحقيق كذا في بعض
 النواحي قوله وانما عندى آه قال في الحاشية قال السيد سند قدس سره ان مجرد حصول صورة الحكم في
 ذهن السامع من خبر الحكم لا يقال له ان الحكم افاد الخطاب وما يقال ذلك اذا حصل له الاعتقاد من خبره
 من انى المركبات التجزئية يجوز افادتها بالمعنى حصول التصديق بها ويصلح كونها غرضا من وضع الاخبار ولا
 يلزم الدوراقول لا نسلم حصول التصديق من مجرد الاخبار بل بالنظر الى حال الحكم من كونه بنيا او وليا او غيره
 مما يصدق بحره فاجزئ لا ينفى التصديق وما ينفى الدليل هو ان قول من الحكم كذا اول قول من الحكم كذا فهو حق فهذا
 تخمين يجمع قول السيد اليه فامل انتهى قوله فيها قال السيد آه المقصود منه ان الاخبار ينفى المعنى ولا يلزم الدوراقول
 قوله فيها ولا يلزم الدوراقول الموقوف هو التصديق والموقوف عليه ليصور معنى العلم بالوضع مجرد عدم لزوم
 الدوراقول المفرد الكامل من المركب كافي في تخصيص البحث بالمفردات قوله تصور ما اصلا امي لا بالكنه ولا بالوجه
 كذا في الحاشية قال اللفظ لا حقيقيا فاستفاد من انحصار امر ان احدهما لفظي كون التعريف باللفظ لمعنى
 حقيقيا وما به ثبوت التعريف اللفظي بذلك اللفظ فاشرح المحقق يستدل على الامر الاول بقوله السيد
 الافادة وعلى الامر الثاني بقوله وجود الاحضار هذا فادرك وكن من الاشكازين واخر دعوانا ان الحمد لله
 رب العالمين والصلوة على النبي الامين وعلى آله الطاهرين واصحابه الواسعين قد استراح القلم من تحرير هذا
 المرضي على شرح القاصي بعون الملك المنان نهار الخامس من شعبان سنة ١٢٦٢ من الهجرة على صاحبها الجنة



